الدكتور صالح خليل أبو اصبع
الإعداد والتحرير



الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي





نشر بدعم من جامعة فيلادلفيا

الاتصال والتنمية المستدامة
في الوطن العربي

الاتصال والتنمية المستدامة

في الوطن العربي

الإعداد والتحرير

الدكتور صالح خليل أبوأصبع

أستاذ الاتصال الجماهيري

جامعة فيلادلفيا



نشر بدعم من عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة فيلادلفيا



2009م



الفهرس العام



المقدمة :

لم يألف القارئ العربي بعد الكتب التي تعتمد أسلوب التحرير (EDITING BOOK) . ولعل كتباً محدودة هي التي صدرت بهذا الأسلوب ومن بينها عدد من الكتب التي أصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت ، ومنتدى الفكر العربي ومؤسسة عبدالحميد شومان بعمّان ؛ والمعهد العربي للتخطيط بالكويت . وهذه الكتب تشتمل على مجموعة دراسات لكتاب عديدين يتناولون قضية التنمية من جوانب مختلفة ورؤى متنوعة ومعظمها كانت دراسات قدمت إلى ندوات علمية .

وعلى الرغم من أن هناك إرهاصات للتأليف المشترك ، وبعض المحاولات في إصدار كتب تعتمد أسلوب التحرير ، إلا أن الكاتب العربي والقارئ العربي ما زالا ينظران إلى العمل الفردي باعتباره عملاً متميزاً .

والقارئ العربي الذي يتابع ما يصدر في المكتبات الأجنبية في مجالات العلوم المختلفة يلفت انتباهه كثرة الكتب وتنوعها التي تصدر بأسلوب التحرير . وذلك لأن إصدار الكتب بهذه الطريقة – علاوة على تأكيده على الروح الجماعية في تقديم عمل علمي – يحقق ما يلي :

1- تقديم رؤى علمية تمتاز بالعمق والتنوع والشمول لقضية واحدة من زواياها المختلفة .

2- التيسير على القارئ بتقديم مادة علمية في حقل من حقول المعرفة ليس من أسهل الوصول إليها ، حيث توجد في مصادر مختلفة من كتب ، ودوريات وأعمال ندوات علمية ليست في متناول اليد .

3- توفير مادة علمية وذات رؤى مختلفة تتيح للقارئ أن يطلع عليها ، فيتعرض لمدارس فكرية مختلفة ، مما يسهم في صنع القراءة النقدية الواعية .

وهذا الكتاب الذي نقدمه يقوم على هذا الأسلوب ، وهو أسلوب نأمل أن يحظى بالقبول والانتشار ، ونأمل أن يرسخ الكتاب هذا الأسلوب فيما يصدر من أعمال في المكتبة العربية . ونأمل ، أن يكون هذا الكتاب واحداً من سلسلة كتب في مجالات علم الاتصال تقدم للقارئ دراسات هو بحاجة إليها في مجال هذا العلم الناشئ في وطننا العربي .

ولاشك أن فقر المكتبة العربية في مجال علم الاتصال الجماهيري تستدعي من الباحثين والكتاب أن يكثفوا جهودهم المشتركة من أجل إثراء المكتبة العربية في مجالات الاتصال .

وأرى أن القارئ العربي لو بحث عن كتب في مجالات الإعلام العربي ، ونظريات الاتصال ، والإعلام والتنمية ، والتخطيط الإعلامي ، وإدارة المؤسسات الإعلامية ، والاتصال الدولي والإعلام والمجتمع والاتصال عبر الثقافات ، وتحرير المجلة ، والإخراج ومناهج البحث الإعلامي وغيرها لن يعثر إلا على كتب محدودة في هذا المجال . وسيعثر على دراسات متفرقة في الدوريات العربية . ولهذا فإن إثراء المكتبة العربية بكتب تعتمد على أسلوب التأليف المشترك والكتب التي تعتمد على أسلوب التحرير ، والكتب المترجمة ، تصبح ضرورة كي تتطور دراسات الاتصال في الوطن العربي وتصبح ضرورة لتوفير مراجع أساسية لكليات الإعلام والإعلاميين والقراء العرب وخصوصا مع ثورة الاتصال التي نشهدها مع انتشار الفضائيات والانترنت .

ولا يفوت الكاتب أن يشير إلى أن إصدار الكتاب وبهذه الصورة لم يكن سهلاً وذلك لعدة أسباب :

1-إن مؤسسة من المؤسسات المسئولة عن النشر – وأهدافها غير تجارية إذ ترمي إلى نشر الثقافة والوعي القومي العربي – رفضت طلباً لإعادة نشر بعض المقالات التي تمتلك حقوق نشرها ، وهذه الرؤية تخالف أهداف تلك المؤسسة التي أقيمت من أجلها لخدمة القارئ العربي بحجة أن المقالات موجودة في كتبها في

السوق ، وبينما نجد مقالاً قيماً في المكتبة الأجنبية قد نشر عدة مرات في كتب مختلفة وتكون هذه الكتب على رف واحد .
2-إن بعض المؤلفين نظروا إلى مسألة إعادة نشر مقالاتهم باعتبارها عملاً تجارياً بحتاً على الرغم من تنظيراتهم وكتاباتهم التي تدعو إلى خدمة الإنسان العربي وتنميته والالتزام بقضاياه ، وبعضهم نظر إلى عملية النشر بمنظار ذاتي بحت وكأن الكتاب سيكون كتابه هو ، ولا ينظر إلى أن العمل سيكون لمجموعة من الكتاب . ولحسن الحظ أن هؤلاء الذين لم يتجاوبوا كانوا قلة . ومن ثم فإن المقالات التي كانت ستنشر لهم أسقطت ولم يخسر القارئ بذلك كثيراً إذ أن بدائلها كانت متوفرة . واستعيض عنها بدراسات لا تقل عنها مستوى – إن لم يكن تبزّها- ويتمتع أصحابها بالتزام ومسؤولية نحو خدمة القارئ العربي ويتمتعون بحماس لإنجاح هذه المبادرة .
3-إن المقالات التي نشرت في هذه الدراسة تنوعت مصادرها فبعضها أخذناه من دوريات عربية ، وبعضها من أعمال ندوات ، وأقلها من كتب . وبعض الآخر من مواقع الإنترنت وقد أبقيت على النصوص كما هي التزاماً بالأمانة العلمية وأما التصحيحات التي أجريت على بعضها فقد كانت هي الأخطاء المطبعية .

وفي مقدمة كل مقال تم نشره أثبتنا المصدر الذي أخذناه منه وأنوه هنا أن ترتيب المقالات خضع لاعتبارات منهجية وليس له أي صلة بمكانة الكاتب وسمعته العلمية .

ولا يفوتنا التذكير بأن هذا الكتاب يختلف عن كتاب دراسات في الإعلام والتنمية الذي أصدرناه عام 1988 عن مؤسسة البيان – دبي، إذ أن الكتاب الجديد لم يشمل من الدراسات التي نشرت إلا بضع دراسات وهي التي تقدم رؤى تنظيرية مهمة للتأصيل للإتصال التنموي ولمفاهيم التنمية وتقدم دراسات تطبيقية لا زال صالحة .

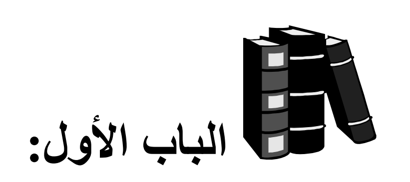
كلمة أخيرة : شكر وامتنان :

وهذا العمل ما كان له أن يظهر لولا موافقة الكتّاب على المشاركة بمقالاتهم في هذا العمل والذين أظهروا حماسهم لهذه الفكرة . وهنا أحب أن أشير إلى أن بعض الكتاب بأريحية تركوا لي حرية الاختيار من أعمالهم سواء لهذا الكتاب أو غيره في أي وقت وبدون استئذان .

إن كريم إسهامهم فرداً فرداً يدل على مدى التزامهم بقضايا الإنسان العربي وخدمته فإليهم الشكر والامتنان .

ولا يفوتني هنا أن أشكر جامعة فيلادلفيا ـ متمثلة برئيسها الدكتور مروان كمال وعمادة البحث العلمي – التي تحرص على تشجيع البحث العلمي وتعمل على دعم النشر العلمي مما جعل ظهور هذا العمل ممكناً
ومن الله التوفيق .

صالح خليل أبو أصبع
2009-2-15
عمّان – الأردن



الباب الأول:

في مفهوم التنمية



 **مدخل الباب الأول:**

في مفهوم التنمية

حينما نطالع الدراسات التي ننشرها في القسم الثاني من هذا الكتاب فإننا سنجد أن هذه الدراسات تقدم رؤية مفاهيمية ونقدية للتنمية العربية، وهي تنظر إليها من خلال بعدها القومي ومن خلال شمولية جوانبها.

وتناقش دراسة د. حيدر إبراهيم **" مفاهيم التنمية وإستراتيجيتها"**، مفاهيم التنمية وهي عنده عملية مركبة ذات علاقات متداخلة، وهي أبعد عن أن تكون عملية اقتصادية بحتة، وهي عملية حضارية شاملة بكل أبعادها وتحدياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبعث لقدرات الشعب المادية والروحية في مجتمع ما من أجل إنسان جديد يمثل خطوة متقدمة في المسيرة البشرية،

ويرى أن هناك مبادئ عامة أثبتت التجربة ضرورتها للتنمية والتغير، كذلك وجود مشكلات وعقبات تحتاج لبدائل تكون بمثابة روافع للتنمية. واعتبر أن من المبادئ والإنجازات المطلوبة لأي استراتيجية تنموية: مبدأ الاعتماد على النفس والمشاركة وإشباع الحاجات الأساسية والتنمية الريفية.

وتقدم دراسة الدكتور حليم بركات المعنونة ب **"التنمية الشاملة"** نقداً للتصورات النظرية والمدارس الفكرية المختلفة للتنمية العربية التي سادت في العقود الماضية، وهو يطرح مشروع التنمية ببعدها الإنساني كضرورة قومية.

ودراسة الدكتور أنور عبد الملك **تنمية أم نهضة حضارية؟** تناقش موضوع التنمية العربية في سياق أبعاد التنمية والطروحات الغربية للتنمية، ويرى أن التنمية ضرورة للنهوض الحضاري بالوطن العربي.

أما دراسة **"التنمية المستدامة والأمن الإنساني** للدكتوعبدالله تركماني **فإنها تستعرض أهم التحديات التي تواجه التنمية العربية في عصر العولمة** تتركز في أزمة المياه والغذاء والبطالة، وعدم تنفيذ المشاريع التنموية، والأزمات السياسية المستمرة، وارتفاع النمو الديمغرافي، وتدني مستوى الخدمات، وتزايد المديونية الخارجية، وانهيار أسعار بعض المواد الأولية. وهي محور الأمن الإنساني

ودراستنا المعنونة ب **نحو نهج عربي جديد للتنمية** تهتم بدراسة الحلقات المفقودة أو الواهنة في سلسلة العمل التنموي مما ينير الدرب إلى البحث عن عناصر التنمية العربية المستقلة الشاملة والمستدامة وترشدنا إلى سبلها.

ولذا فإن الانتقادات لخطط التنميات العربية ضرورية ونحن نسعى إلى العثور على الصيغة المثلى والعملية للتنمية العربية. ونقد العملية التنموية أمر ضروري لمعرفة أوجه النجاح والتقصير فيها . وتقترح دراستنا ضرورة الأخذ بمبدأ تفاعل الأنظمة لفهم التنمية ووضع استراتيجياتها وتطبيقها .

الباب الأول : في مفهوم التنمية
الفصل الأول

مفاهيم التنمية واستراتيجياتها*

الدكتور حيدر إبراهيم

يمثل التخلف والتنمية من ناحية بحثية عملة ذات وجهين، وإن كانت التنمية هي الوجه النقي للتخلف الذي يحاول إيجاد السبل للتغيير وتجاوز الوضع السيئ الذي اتضحت لنا معالمه من خلال وصف خصائص التخلف أو تفسير مسبباته، ولم يعد يشغل الباحثين إثبات وجود التخلف وما هي أسبابه، ولكن كيفية الخروج من حلقة التخلف وكسر أقوى حلقاته مثل التبعية والتغلب على الفقر.

كان طموح الباحثين أو بعضهم حتى الآن لا يتعدى البحث عن استراتيجية تزيد من دخل الفرد وتقضي على الفقر المطلق، وهذا مفهوم للنمو Growth وليس التنمية، فالنمو يعني زيادة في الناتج القومي الحقيقي أو زيادة متوسط دخل الفرد من الناتج القومي. حتى مفهوم التنمية الاقتصادية الذي يضيف لمفهوم النمو شروطاً مثل استمرار الزيادة وضرورة توزيع ثمار النمو على الجميع، فهذا المفهوم يحصر مستقبل الدول النامية في زاوية اقتصادية ضيقة هي تكرار للنموذج الرأسمالي الغربي الاحتكاري أو النموذج الاشتراكي السوفييتي الجامد، ولكن المطلوب هو أن تحقق التنمية في الدول النامية مشروعاً حضارياً ثالثاً يبدأ من إيجابيات هذين النموذجين وينطلق مجداً ومبتكراً وليس من أجل تكرار تجارب لم تتمكن من تحرير الإنسان من الخوف والقمع. هذا لا يعني ألا تنطلق التنمية في العالم الثالث من تغيير الوضع الاقتصادي وعلاقاته جذرياً وتلبية الحاجات الأساسية والقضاء على الفقر والجوع والمرض والجهل. فالمقولة صحيحة أنه ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، ولكن ليس بحال من الأحوال بدون الخبز. والمشروع الحضاري الثالث ليس موقفاً وسطاً أو حلاً توفيقياً بل يجب أن يكون إضافة كيفية جديدة لظهور الإنسان الشامل أي المتحرر كلية.

علينا أن نحدد في البدء ما هي التنمية التي يمكن أن تحقق تلك الغاية، ولكي نبدأ من الواقع ولا نحمل دول العالم رسالة قد تبدو أكبر من قدرتها، خاصة وهي الآن في هذه الحالة من التخلف كما أن الرسالة ليست وقفاً عليها بل هي مساهمة في الاختيار الإنساني. لذلك فهي تبدأ من مجتمع محدد أو مجتمعات محددة، والتنمية من هذه الناحية تعني تحويل واستثمار كل الطاقة الذاتية الكامنة والموجودة فعلاً بصورة شاملة تحقق الاستقلال للمجتمع والدولة والتحرر للفرد.

هذا الفهم للتنمية الشاملة يحتوي على عمليات عديدة:

1 - زيادة حقيقية على الدخل القومي وفق خطة زمنية محددة.

2 - رصد الإمكانات والمصادر الطبيعية والطاقات البشرية واستخدامها واستغلالها بطريقة عقلانية وعلمية بالاستفادة من التكنولوجيا المناسبة والعمل البشري.

3 - التوزيع العادل لمردود التنمية بصورة لا تسمح بظهور فئات طفيلية تمتص فائض الناتج القومي على حساب الآخرين.

---

* من كتاب التغيير الاجتماعي والتنمية – مدخل نظري، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 82 ، ص 153 – 171 .

4 - الاعتماد على النفس قدر الإمكان لكسر حلقة التبعية.

5 - التركيز على القطاعات الإنتاجية والتقليل من الاقتصاد الاستهلاكي إلا بمقدار ما يخدم تلبية الاحتياجات الأساسية.

6 - المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها على أساس أنها جزء من المشاركة الكاملة للفرد في القرارات التي تهمه وتخص مصير وطنه أو أمته.

7 - تحقيق الاستقلال بأشكاله المختلفة السياسي والاقتصادي والثقافي والفكري.

هذه هي أهداف التنمية الشاملة، ولكن ظهرت كثير من المفاهيم الجزئية للتنمية وبالتالي كانت وجهات النظر حول تحقيقها وحول الاستراتيجية الواجب إتباعها مبتورة. وقد كانت أبرز الحلول لمشكلة التخلف انتشاراً وفي نفس الوقت بؤساً وتهافتاً هي نظريات النمو أو التحديث أو التغريب، وهي جميعاً ذات اتجاه واحد هو تقليد للنمط الغربي في تخطي التخلف سواء كانت حسب المفهوم البارسونزي لمتغيرات النمط أو مراحل روستو الخمس، فهي جميعاً ترتكز على نموذج مثالي هو الدول الصناعية الغنية في أوروبا والولايات المتحدة. هذا النموذج المثالي يتم تحقيقه واقعياً – حسب هذه المدرسة – من خلال النمو الاقتصادي.

استراتيجية النمو الاقتصادي

يختزل أصحاب هذه المدرسة التنمية إلى عملية فنية بحتة تتمثل في القدرة على زيادة الدخل فقط ، دون اعتبار لأي عوامل اجتماعية أخرى حتى مسألة توزيع هذا الدخل، هذا إذا قفزنا عن التساؤل حول كيفية زيادة الدخل؟ يحسب النمو أو زيادة الدخل على أساس تحويل الناتج الحقيقي للسلع والخدمات إلى قيمة نقدية، وذلك للتمكن من حساب الرفاهية بواسطة النقود. رأى ممثلو هذا الاتجاه في التعديلات الاقتصادية التي لا تمس بناء المجتمع حلاً لمشكلة التخلف، لأنها في نظرهم مجرد مسألة تراكم واستثمار وتوازن. يكتب روزنتشين – رودان عن الدفعة القوية Big-push الشبيه لفكرة الإقلاع عند روستو، والدفعة القوية ترفض ضمناً فكرة الاعتماد على الذات لأنها حركة بطيئة ولا يعتمد على التجارة الخارجية والاستثمار الخاص كما يرى ضرورة النمو المتعدد والمكثف والمتكامل للإسراع بالنمو. وهذا قاد إلى اكتشاف عيب في العملية دعا نيرسكه إلى تبني استراتيجية النمو المتوازن. ويدعو الاثنان إلى توازن بين الصناعات وإنشاء الهياكل التحتية مع الصناعات الاستهلاكية بقصد تقوية دور السوق المحلي(1). هناك اتجاه معاكس تماماً يمثله هيرشمان وميردال يرى ضرورة استمرار النمو غير المتوازن في ظل ظروف التشوهات الاقتصادية في القطاعات المختلفة التي تعاني منها دول العالم الثالث. يضاف لممثلي هذه الاستراتيجية أصحاب الآراء التي دعت للاستثمارات الضخمة أو رفع كفاءة العمالة أو تكثيفها.

كل هذه الآراء اتخذت من النموذج الغربي المثال فهي نظريات لا تاريخية Non historical لأن التاريخ لا يعيد نفسه، والظروف لا تتكرر بهذه الصورة الاستاتيكية الجامدة. فأوروبا تطورت ضمن ظروف تاريخية – اجتماعية مختلفة تماماً (سبق أن تعرض لذلك) فقد قام تطور أوروبا ونموّها أساساً على الثورة الصناعية والاستعمار، وهاتان ظاهرتان فريدتان في التاريخ البشري. وتبقى نقطة مهمة وهي أن النموذج الأوروبي الصناعي ليس اليوتوبيا أو العالم المثالي الذي يحلم به الإنسان، ورغم كل محاولات غسيل المخ الذي تقوم به أجهزة الإعلام، ورغم التبعية الثقافية فيمكن تبين"الجانب المظلم من النموذج الغربي"(2) ويتمثل في التبديد الشديد للموارد (الطاقة بالذات) وتلوث البيئة وجيوب الفقر وسط الغنى الفاحش والبطالة المتزايدة والركود الاقتصادي الدوري وغربة الإنسان الغربي وفرديته الموحشة.

التصنيع والتنمية

يلعب التصنيع دوراً مهماً في عملية التنمية من أجل بناء الاقتصاد الوطني المستقل والمكتفي ذاتياً. ولكن التصنيع عملية معقدة ومركبة ليست مجرد نقل تكنولوجيا أو اقتباس علوم تطبيقية وبالذات في الدول النامية. لا بد أن يحقق أهداف واستراتيجية التنمية الوارد ذكرها. كما أن الاختلاف حول نوعية التصنيع خفيف أم ثقيل؟ وكيفية التصنيع وطريقة تطويره وتمويله والتصرف في منتجاته – هذه مسائل تواجه المهتمين بالتنمية.

حددت لجنة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة 1963 مفهوم التصنيع كما يلي:

" يعد التصنيع عملية تطوير اقتصادي يعبأ في ظلها الشطر المتزايد من الموارد القومية من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي المتعدد الفروع والمجهزة بتكنيك حديث، والذي يتميز بقطاع تحويلي ديناميكي يملك وينتج وسائل الإنتاج وسلع الاستهلاك والقادر على ضمان معدلات نمو عالية للاقتصاد كله وتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي"(3).

حسب هذا التعريف التصنيعُ عنصرٌ أساسي في اقتصاد أي دولة تعمل على القضاء على التخلف وعدم الاعتماد على الزراعة والمُنتَج الواحد، كما أنه يلبي احتياجات الاستهلاك ويساهم في تشغيل المواطنين. ويرى ساتكليف ضرورة أن يكون تصنيعاً مستقلاً ولا يعني هذا الاكتفاء الذاتي، وفي نفس الوقت لا يعني أن يكون فرعاً لصناعة اقتصاد آخر، ولكن "يجب أن ينبع ويصان من قبل قوى اجتماعية واقتصادية من داخل البلد المصنع"(4). وهذا الاستقلال مقصود به أن تبقى السوق المحلية ذات أهمية حاسمة وتكون أسواق التصدير ثانوية، والسمة الثانية مرتبطة ببنية الإنتاج الصناعي؛ أي أن يحتوي القطر المعني على مجموعة متنوعة من الصناعات من ضمنها صناعات سلع رأسمالية استراتيجية اقتصادياً، ولا يعتمد على الخارج بصدد هذه السلع، والعنصر المهم هو طريقة التمويل وأخيراً التكنولوجيا المستقلة(5).

لكن الدول النامية لم تحقق تصنيعاً مستقلاً، وتعثرت في التصنيع أيّاً كان نوعه ولم تحقق نتائج تذكر في مجال الصناعات؛ إذ يبلغ نصيب كل الدول النامية مجتمعة حوالي 7% من الإنتاج الصناعي العالمي. وهذا وضع طبيعي لأن هذه الدول دخلت مجال التصنيع متأخرة "وهذا يعني فقدانها للامتيازات المحتملة، كما يعني أن عليها مواجهة تكنولوجية أكثر اتساعاً وتعقيداً مما واجه المصنعون الأوائل"(6). وعلى هذه الدول أن تدخل في منافسة مع دول تملك رأس مال وقدرة على احتكار السوق العالمي، كما أنها تحدد نوعية الصناعات في الدول النامية وتجعلها مكملة أو مفيدة لصناعات الدول الغنية.

حددت دول العالم الثالث في مؤتمر يونيدو Unido منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المنعقد في ليما (بيرو) 1975 مشكلات التصنيع وقضاياه ، ولم ترجعها إلى قصور هذه الدول وتقاعسها، ولكن لأسباب تتعلق بالدول الصناعية الغنية، فقد كان العمل على المستوى الدولي أدنى بكثير مما هو مطلوب للإسراع بالتصنيع، لأن الدول المتقدمة لا تستثمر في الصناعة، ولا تقدم مساعدات للقطاع الصناعي إلا في الصناعات الخفيفة والاستهلاكية، ويتجه الاستثمار إلى الصناعات الاستخراجية مثل النفط. كما أن استراتيجية التصنيع خاطئة لأنها تقوم على أساس إنتاج بدائل للواردات، وبالتالي ركزت على إنتاج السلع الكمالية والترفيهية كصناعة تركيب السيارات والثلاجات والتلفزيونات، وليس تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، يضاف لذلك أن التصنيع خلق ازدواجية في قطاعات الاقتصاد بقيام قطاع صناعي حديث إلى جانب القطاع التقليدي (7).

هناك مشكلة أكثر تعقيداً تواجه التصنيع في الدول النامية، وهي مشكلة نقل التكنولوجيا التي تمثل شكلاً من أشكال التبعية والاعتماد على الغرب. ويقدم التقرير الثالث لنادي روما صورة للتباين الشديد بين البلدان الصناعية ودول العالم الثالث، ويرى أن هذا التفاوت يفوق أي تفاوت سواء في الدخل أو الإنتاج أو غيره، إذ يعيش اليوم 90% من جميع الفنيين والعلماء الذين وجدوا إطلاقاً، وأن 90% منهم يمارس نشاطه

فـي البلـدان الصـناعية الغنيـة، وكـل هـذه النشـاطات تقريبـاً مخصصـة لأبحـاث سيسـتفيد منهـا العـالم الغنـي، وسينجم عنها أساليب تقنية يحتكرها العالم المتقدم(8). ويبين التقرير أن بلدان العالم الثالث "تابعة إلى حد كبير للمؤسسات العاملة خارج الوطن فيما يتعلق بإقامة طاقتها التكنولوجية وتطويرها. ومن أصل 650 مؤسسة عاملة خارج الوطن التي هي أهمها كان المقر العام لـ 638 منها في أمريكا الشمالية وفي أوروبا الغربية أو اليابان"(9).

تدفع الدول النامية ثمناً غالياً حين تريد شراء التكنولوجيا، فهناك تكاليف مرئية وغير مرئية كبيرة تطلب من المشتري مثل "براءات الاختراع والأذون والعلامات التجارية ونفقات الخبرة التقنية والأرباح العائدة إلى الخارج (في حالة المشروع المشترك مع شركة أجنبية)... بالإضافة للنفقات الهندسية النوعية ونفقات الأبحاث والتطوير التي تربط بحل مشكلات غير متوقعة وبتكييف التكنولوجيا أو تعديلها، ونفقات التدريب السابق على بداية التشغيل"(10).

وهذه نفقات مرتفعة هي في النهاية عبء على خدمة الدين الخارجي.

رغم الاتفاق حول ضرورة التكنولوجيا، ولكن هناك مطلباً أو شرطاً هو وجوب استعمال التكنولوجيا المناسبة، وهذه نقطة خلاف كيف نحدد التكنولوجيا المناسبة أو التكنولوجيا الوسيطة؟ وهل نحتاج لهذه التكنولوجيا المعقدة والمصنوعة لظروف تختلف عن ظروفنا؟ يحدد إسماعيل صبري عبد الله التكنولوجيا المناسبة أو الملائمة بأنها هي التي تستجيب لعدد من الاعتبارات هي(11):

1 - الندرة النسبية لبعض عوامل الإنتاج وبالذات ندرة رأس المال مع وفرة قوة العمل. وهي هنا تتناقض مع ظروف العالم الثالث وقد تزيد من البطالة المتزايدة أصلاً، لذلك على هذه الدول الفقيرة أن تستخدم تكنولوجيا بسيطة وقليلة التكلفة ولا تتسبب في توفير أيد عاملة.

2 - البيئة الطبيعية والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية. وأحسنُ مثال على ذلك الطاقة، إذ ليس بالضرورة أن تستعمل هذه الدول نفس مصادر الطاقة التي استخدمتها الدول المتقدمة لتجنب حدوث تلوث البيئة أو استنزاف الموارد.

3 - أن تتفق مع استراتيجية التنمية الشاملة مع عدم تقليد نماذج جاهزة، فبالنسبة للدول النامية يعتبر إشباع الحاجات الأساسية للجماهير هو استراتيجية التنمية، وهنا يكون هدف التكنولوجيا المنقولة تحقيق الغذاء للسكان مثلاً، وليس تصدير سلع معينة استهلاكية للدول الصناعية لأن إنتاجها في الأقطار النامية أرخص.

4 - البيئة الحضارية أو الثقافة السائدة مثل العادات والتقاليد والسلوك، وهنا تكون الأصالة شرطاً للاستفادة من التكنولوجيا.

إن التكنولوجيا المناسبة يجب أن تكون متناسقة مع ظروف البيئة بأشكالها المختلفة وأن تكون تكلفتها مناسبة. لكن البعض يعترض حتى على التكنولوجيا المناسبة، ويرى الاستفادة من التكنولوجيا التقليدية وتطويرها وتعديلها. في هذه الحالة من المحتمل ألا تلبّي التكنولوجيا التقليدية حاجات التطور الاجتماعي والتنمية من آلات وأدوات، كما قد يكون هذا المطلب سلبياً يشجّع على العزلة، مع أن التكنولوجيا هي نتاج العقل البشري، وهي بالتالي ملك للجميع في الأحوال الطبيعية والعادلة أي الخالية من الاستغلال. ولكن من زاوية أخرى قد يساعد في تحقيق مبدأ مهم هو الاعتماد على القدرات الذاتية ومنها التكنولوجيا. وهنا تبرز نقطة هامة، فالتكنولوجيا هي استخدام تطبيقي للعلم، وحين نخلق كوادر مؤهلة لا نحتاج لنقل التكنولوجيا، ولكن مشكلة هجرة العقول هي نقل عكسي، فقد قدرت إحصائيات الأمم المتحدة أنه خلال الفترة ما بين 1961 - 1972 غادر 300 ألف من المتخصصين والفنيين البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، منهم حوالي 90 ألفاً إلى الولايات المتحدة و 84 ألفاً إلى بريطانيا و 56 ألفاً إلى كندا. وهم يمثلون

قيمة رأسمالية تبلـــغ 60 مليار دولار على أساس المكاسب المحتمل تحقيقها في بلد النزوح. ومن المفارقة أن إجمالي مساعدات هذه الدول للدول النامية بلغت 46.3 مليار دولار خلال نفس الفترة(12).

التنمية والمساعدات الأجنبية والتجارية

يحلل عدد كبير من الاقتصاديين والمهتمين بالتنمية أسباب التخلف بأنها راجعة لانعدام التكنولوجيا وتراكم رأس المال، ويرون أن التراكم يمكن أن يتم من خلال القروض والمساعدات، بالإضافة لتراكم ذاتي يتم بواسطة التجارة والادخار من أرباح الصادرات. وركزت المنظمات الدولية كالبنك الدولي والاتفاقيات الثنائية بين الدول الغنية والفقيرة على حل مشكلة نقص رأس المال على اعتبار أنها العقبة الهامة في سبيل التنمية، وأن تدفق رؤوس الأموال على الدول النامية كفيل بإنهاء الركود الذي تعانيه في الاقتصاد. ويرى ارث لوي أن الشيء الأساسي الذي يجب فهمه في عملية التنمية يكمن في معرفة الطريقة التي يستطيع بها مجتمع ما رفع نسبة ادخاراته الطوعية واستثماراته من 4 أو 5% من الدخل القومي إلى ما يقارب 12 – 15% أو أكثر(13)" فالمسألة في النهاية هي زيادة التراكم الرأسمالي وهذا لن يتم إطلاقاً من الداخل فقط. وكان البعض يرى أن التنمية هي أموال الآخرين(14).

كانت الاستثمارات الخاصة نشطة في الفترة من القرن الماضي وحتى الحرب العالمية الثانية، ولكن يلاحظ بعد ذلك انحسار تدفق رأس المال الخاص وبدأت الحكومة في إعطاء القروض والمساعدات الاقتصادية بدلاً عن القطاع الخاص، لأن المساعدات الاقتصادية أصبحت ذات قيمة استراتيجية بعد الحرب العالمية الثانية في الصراع بين المعسكرين. وقد أفصح الساسة الأمريكيون عن هذا الهدف: "إن العامل الوحيد الذي يمكن أن يقنعنا بتنفيذ برنامج واسع، حقاً، للمساعدات الاقتصادية إلى البلدان المتخلفة... هو اليقين في أن يكون لصداقتها لنا وتحالفها معنا قيمة استراتيجية وسياسية ونفسية في الحرب الباردة"(15)، حتى من الناحية الاقتصادية فقد وصف إفريل هاريمان هذه المساعدات "حقيقة أن هذه المساعدات غالباً ما تنفق في شراء منتوجات أمريكية مثل برنامج الغذاء من أجل السلام. كما أن تسديد خدمة الدين الخارجي (الفوائد) أصبح عبئاً لا يقل عن القروض نفسها. أما الاستثمار الخاص فرغم تناقصه فهو يتم بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات التي تزيد من ربط الدول النامية باقتصاديات السوق العالمي.

أما جانب التبادل التجاري والتعاون الدولي فقد أصبح الموضوع الرئيسي في كل مؤتمرات الشمال والجنوب، حيث يتم الحوار بين لغة الأغنياء ولغة الفقراء، ولا ينتهي إلى أي تفاهم أو تقارب. وقد كان تقرير لجنة فيلي براندت محاولة لوضع أسس لقضايا التنمية ضمن التعاون الدولي، وركز أيضاً على التمويل وإصلاح النظام الاقتصادي الدولي بشكل مستقر، أو ما يسمى أحياناً التقسيم الجديد للعمل الدولي يمنع حدوث المواجهة بين الدول الغنية والفقيرة ويمنع الكارثة.

الشاهد أن الدول النامية لم تحقق تراكماً رأسمالياً يمكنها من الاستثمار في التنمية وتحقيق استراتيجيتها، وحتى الدول التي حققت نتيجة لصدف الطبيعة فهي لم تتمكن من القضاء على مشكلات التخلف وتجاوز معوقات التنمية الشاملة.

نحو استراتيجية للتنمية

لا تعني فكرة الاستراتيجية في التنمية اقتراح نموذج مثالي (أو نموذج يقوم على ثنائية متغيرات النمط)، ولكن تعني وجود شروط ابتدائية تعتبر منطلقات ضرورية، وتمثل بوصلة في طريق تنمية حقيقية شاملة قد يكون مردودها الكمي ضئيلاً في البدء، وهذا لا يعني الفشل لأن المقارنة مع أي مجتمع آخر غير مجدية، كما أن إغراق الإنسان في الأرقام قد يحجب الحقائق الجوهرية، وهذا ما حدا بكثير من الاجتماعيين والاقتصاديين أن يصلوا إلى استنتاجات شبيهة بأحكام بوتومور الذي أصدرها بعد مرور عقد على التنمية.

تميزت دراسات التنمية في السنوات الأخيرة بإحساس من الكآبة وعدم الوضوح، إذ اتسمت نهاية عقد التنمية الأول للأمم المتحدة بفيض من التقارير التي دفع إليها إلى حد كبير إحساس كامل بالفشل(16).

إشكالية هذا الطرح الشائع أنه بُني على مقاييس نمو، وتجاهَلَ دورَ الاقتصاد العالمي والتبعية المتزايدة، والتركيز على الجانب الفني في التنمية على حساب العوامل السياسية – الاجتماعية، لذلك على استراتيجية التنمية الشاملة أن تنطلق وتقوم على الإنسان كأداة وهدف، أي أن تأتي عناصر رأس المال والتكنولوجيا في مرتبة تالية من الاهتمام إن كان لا بد من الفصل والتفضيل.

إن طريق التطور حسب النموذج الغربي الصناعي مسدود ومضيعة لجهود دول العالم الثالث – للأسباب التي تقدم ذكرها – كما أن الاستفادة من جماعية الحياة الاجتماعية بالإضافة لندرة الموارد يستوجب على الدول النامية أن تخرج الاحتكار والفردية والمنافسة الأنانية عن دائرة نشاطها الاقتصادي. وهذا يعني أن يكون للدولة دور مركزي أساسي في تسيير الاقتصاد، وهدف هذا الدور المركزي عدم تبديد الموارد المحدودة، وعدم إساءة استخدامها بالتوزيع غير العادل، وخلق القاعدة المادية لتطور المجتمع ضمن علاقات جديدة غير استغلالية. وليس المطلوب هو دور الدولة في حد ذاته ، فقد مجد دور الدولة في البلدان النامية خاصة ما يسمى بطريق التطور اللارأسمالي، واعتبر أنه السبيل الوحيد لتخطي التخلف، ولكن عجزت تلك الدولة عن حل المشكلة الاجتماعية لأن فئات وطبقات اجتماعية جديدة تمكنت من الاستحواذ على الامتيازات على حساب التنمية، وكل الذي فعلته هو استبدال مستغلين جُدُد بالمستغلين التقليديين وتغيير شكل التبعية. كما عجز عن حل المشكلة السياسية كسيطرة الحزب الواحد وابتكار وسائل القمع والكبت. المهم في دور الدولة في التنمية هو محتوى هذا الدور وليس الشكل، فقد تصبح وسيلة جديدة لاستمرار التخلف مع ارتفاع التكلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتقييم الاتجاه المفضي إلى التنمية. يبقى القول بأن الجهد الجماعي الحر هو أساس التنمية التي هي عملية وليست حالة أو نمطاً فهي "الظروف التي يمكن معها لأعضاء تكوين اجتماعي معين أن يقدر على المساهمة في الإطار الجماعي للممارسات الاجتماعية ذات الدلالة Meaningful وبمحض اختياره، وبدون فرض إجهاد أو ضغط غير مبرر، حاضراً أو مستقبلاً، على الجماعات الأخرى أو على البيئة الطبيعية"(17).

إن الانبهار بأي نموذج تنموي سواء أكان النموذج الرأسمالي الغربي الأمريكي أو الأوروبي، أو النموذج الاشتراكي على النمط السوفييتي يمكن اعتباره فقدان رؤية وامتداداً للتبعية بثوب جديد. هذا يعني ضرورة أن تقوم الاستراتيجية على معطيات الواقع الاجتماعية – الاقتصادية وعلى التطور التاريخي المنفرد لهذا المجتمع، وهما واقع وتطور غير متكررين مثل بصمات اليد للأفراد – رغم تشابه الملامح العامة واشتراك دول العالم الثالث في التخلف وآثار الاستعمار والتبعية، ولكن يبقى اختيار طريق التنمية مشروطاً بظروف المجتمع المعين وواقعه وتاريخه. لذلك القضية ليست بهذه الميكانيكية التي يطرحها الكثيرون: الاختيار بين الرأسمالية أو الاشتراكية، ولكن عملية التنمية قضية معقدة ومركبة يحدد مسارها على الصعيد الأولي التعرف الواقعي والعلمي على المجتمع على أساس رؤية مستقلة دون أحكام مسبقة أو انقياد لنموذج معين(18).

هذا الاختيار المفتوح لا يبدأ من فراغ، ولا يعني أن تختلط الأشياء وتتساوى الأضواء والظلم لأنّ هناك مبادئ عامة أثبت التاريخ والتجربة ضرورتها لشروط ابتدائية للتنمية والتغير، كذلك وجود مشكلات وعقبات تحتاج لبدائل تكون بمثابة روافع للتنمية. سنورد بإيجاز بعض المبادئ والعقبات والإنجازات المطلوبة لأي استراتيجية تنموية:

1 - **مبدأ الاعتماد على النفس :** يعتبر الاعتماد على الذات محوراً تلتقي فيه قضايا عديدة، فالاعتماد على الذات لا يعني فقط استنهاض القدرات الذاتية البشرية، واستغلال الموارد الطبيعية المحلية، والتقليل من المعونات والمساعدات الأجنبية، أو نقل التكنولوجيا الملائمة أو الاكتفاء الذاتي غذائياً وسلعياً. إنما هو في الأصل ينبثق أو يفترض فيه أن ينبثق من أيديولوجية تقوم على تجديد الهوية الحضارية

والأصالة والثقة في النفس جماعياً، وهي عملية تنهي سنوات الشعور بالدونية والعجز التي غرسها الاستعمار واستجاب لها العالم الثالث، وتمت من خلال استلاب وتشويه كامل للهويات الحضارية المتمايزة عن الغرب. إنّ تحديد الهوية الحضارية لدول العالم الثالث واستعادتها لا تعني عنصرية جديدة ولا عزلة وانقطاعات عن مجرى التقدم الإنساني بل هي إضافة واستمرارية مغايرة.

تأتي بعد ذلك الاستقلالية الاقتصادية والسياسية، فالدول النامية لكي تحافظ على استقلالها السياسي داخلياً وحياده الإيجابي خارجياً يتوجب عليها فصم علاقاتها التابعة للسوق العالمي سواء في التجارة أو التسليح أو التكنولوجيا عامة. يبدو هذا المطلب مثالياً ومستحيلاً ضمن الوضع العالمي الراهن المتشابك؛ فالعالم أصبح قرية صغيرة، والمصالح مشتركة بين الدول الغنية والفقيرة، وهذا لن يتم إلا إذا غيرت الدول النامية آليات النظام الاقتصادي العالمي لصالحها بتعديل شروط التبادل غير المتكافئ. هناك معادلة بسيطة في مبدأ الاعتماد على الذات، فتقليد النموذج الغربي يعني هيمنة عقلية المجتمع الاستهلاكي،وهذا يقود للاعتماد على الخارج في تلبية الاحتياجات الاستهلاكية والترفيّة، وهنا يستحيل الفكاك من الارتباط بالسوق العالمي والدول الاستعمارية. هذه الظاهرة – أي الارتباط بالخارج – تسود الدول النامية الفقيرة بشكل مزدوج، فهي تعتمد على القروض الأجنبية والسلع معاً، بينما في الدول الغنية ذات الدخل المرتفع يُضاعَفُ، الارتباط بإغراق هذه الدول في الاستهلاك بصورة مكثفة ابتداءً من الغذاء وحتى أعقد الآلات.

يرتبط بالاعتماد على الذات استثمارُ الموارد الخاصة، والكشفُ عن مصادر جديدة ومتنوعة وعدم تبذيرها حتى عندما تكون وفيرة، والمقصود هنا الموارد المادية الطبيعية والمالية لأنها غير متجددة أحياناً أو محدودة الوصول إلى غيرها، لذلك يصبح ترشيدها جزءاً هاماً من إستراتيجيات التنمية. الموارد البشرية هي وحدها القادرة على تحقيق ذلك بواسطة رفع مستوى العمل والإنتاجية وضبط الاستهلاك، فالسكان – كما أسلفنا – هم تعويض عن نقص المال والتقنية، ولا بد من خلق اتجاهات وأخلاقيات جديدة تجاه العمل وحب العمل، فالاتكالية بأنواعها عقبة تواجه التنمية، وأبرز أشكالها النظرة للمال العام ودور الحكومات في أن تفعل كل شيء، وهذا واجب تقوم به التربية الوطنية، كما أن التضحية والشعور بالمسؤولية سلوك يبدؤه المسؤولون بوصفهم قدوة. لأن أي ممارسات للفساد والتسيب تعطي الفرد الحق في أن يستغل نفوذه مهما كان ليغتني ويستفيد من المال العام مثلاً.

2- **المشاركة :** يصعب تحقيق الاعتماد على الذات دون ممارسة المشاركة في عملية التنمية، لأن المواطن حين يحس بأنه هو صانع القرار ومنفذه فهو ملتزم بالعمل لكي يجعله واقعا. والجماهير اللامبالية تبقى غير منتجة ولكن في نفس الوقت تطالب بحقوقها وأكثر، وتفهمُ المواطنة على أساس أنها مجرد امتيازات. ووظيفة المشاركة هي جعل الأفراد يثبتون الاستراتيجية أي الأهداف ويتمثلونها، وهذا عكس عملية التغريب التي تحدث لأفراد المجتمع حين يكون دورهم ثانويا ويتفرجون على ما يدور باسمهم. هذا الوضع يحدث برفع مستوى الوعي عند أفراد المجتمع من خلال التعليم وديمقراطية الثقافة ووسائل الإعلام التي تحترم عقل الفرد العادي.

توجد مشروعات يمكن أن تنجز بواسطة العون الذاتي، كأن يقوم المواطنون ببناء المدارس والمستشفيات والطرق دون حاجة لاعتمادات الميزانية الرسمية، وهذه الجهود الشعبية تقلل من الاعتماد على الحكومة المركزية. لكن العون الذاتي يعتمد على نقاء الأجهزة التنفيذية والمسؤولين، وابتعادهم عن الفساد والرشوة، لأن المواطنين حين يحسون بأن تضحياتهم يبعثرها المحظوظون من الموظفين والمحاسيب في المدن لا تكون لديهم رغبة أو حافز لمزيد من العمل والجهد من أجل الصالح العام. فالمشاركة في هذه المشروعات الاقتصادية تتناسب عكسياً مع انعدام ثقة الجماهير في الأجهزة التنفيذية وموظفيها والانحياز للمدينة ولفئات معينة في الريف والمدينة.

ليس هناك شكل يمكن اقتراحه للمشاركة المطلوبة، لأن هذا يعتمد أيضاً على ظروف المجتمع وتطوره التاريخي الخاص، ولكن المهم ألا تكون القرارات فوقية وألا تكون الاستراتيجية قائمة على التجربة

والخطأ Trial and error ، إذ تستمر الخطة التنموية لفترة طويلة حتى يثبت خطأ نتائجها ويكون الفاقد كبيراً من الطاقات والجهد والموارد وكان من الممكن تلافيه. وهناك تحفظ بشأن انتشار الأمية، وهذا ليس مبرراً لانعدام المشاركة، فهي البداية والأساس والحق وليس الاستثناء. فإشراك القاعدة كحق في استراتيجية التنمية في مراحلها المختلفة هو صمام أمان تطبيقها. ويعتبر البعض أن التنظيم الاجتماعي هو العامل الحاسم في الاستفادة من الموارد الموجودة والكامنة في المجتمع، والمقصودُ بالتنظيم الاجتماعي في التنمية الطريقُ التي يتم عن "طريقها تنظيم الجماهير وتعبئة طاقاتها، وإطلاق قواها الخلاقة بهدف تحقيق غايات المجتمع".

3-الحاجات الأساسية: يتشابك هدف تلبية الحاجات الأساسية بعدد من مجالات التنمية خاصة الاعتماد على الذات والمشاركة ونوع التصنيع وتصنيع الزراعة وكسر التبعية بالتقليل من السلع الاستهلاكية وتوزيع الدخل – كل هذه الموضوعات ترتبط بتلبية الحاجات الأساسية، لذلك اتخذه البعض معياراً لقياس مدى نجاح التجارب التنموية، وإن كان يعتبر أحياناً بديهية وتحصيلاً حاصلاً في أي عملية اقتصادية(20) ولكن ما هي الحاجات الأساسية؟ وهل هي حاجات مادية فقط؟ وكيف يقاس مدى تلبيتها أو عدمه؟ وما هي الطريقة المثلى لتحقيق ذلك الهدف؟ هذه هي الأسئلة التي تشغل الباحثين في قضايا التنمية.

عرّف مركز التنمية الصناعية للدول العربية حسب بحث أحد المستشارين في ندوة استراتيجية التنمية الصناعية والوفاء بالحاجات الأساسية(21) الحاجات الأساسيّة تعريفاً عاماً وآخر مفصّلا. فالحاجة هي "أية ضرورة موضوعية لحفظ حياة الإنسان وتأمين رفاهيته". وتنقسم إلى حاجات مادية وتشمل كل تلك الحاجات التي يضمن إشباعها استخدام موارد بشرية أو طبيعية (أو عوامل إنتاج)، وتحدث بشكل مباشر أو غير مباشر آثاراً يمكن قياسها بالنسبة للمستهلك"(22). وعلى ضوء هذا تتكون الحاجات المادية من: الغذاء الصحي اللازم لتمكين الفرد من العمل وعدم التعرض للأمراض، والملبس اللائق حسب بيئة الإنسان وثقافته وظروف العمل، والسكن المناسب حسب نسبة السكان للمساحة والغرف وتوفر الخدمات من طرق وحدائق ونظم تصريف ومياه شرب صالحة والمواصلات. يضاف إلى ذلك التعليم والصحة أو ما يسمى بخدمات التنمية الاجتماعية(23) فالتعليم الإلزامي والمجاني أصبح حاجة وحقاً أولياً للمواطنين كذلك العلاج المجاني المتطور والمتوفر.

أما الحاجات غير المادية فهي تشتمل على شروط مرّ ذكرها في موضوع المشاركة والتنظيم الاجتماعي، ويمكن اعتبارها نوعين(24):

1 - حاجات تركز على تأكيد ذات الفرد وتحققها بمعنى شعور الفرد بأنه قادر على الفعل وتحقيق أهدافه دون محبطات أو معوقات أو خوف بسبب تمتعه وممارسته للحريات الأساسية.

2 - تركيز على دور المجتمع في حياة الفرد ضمن أشكال التعبير الجماعي والعمل المجتمعي من خلال خلق الفرص والحوافز المعنوية لذلك.

يقترن إشباع الحاجات الأساسية بالتصنيع وأولويات الإنتاج، وهذا يجعل صناعات مثل تعليب الطعام ومصانع النسيج ومواد البناء وتركيب وسائل المواصلات العامة (الأوتوبيسات وليس السيارات الصغيرة مثلاً) والطرق والكباري والجسور وما يرتبط بها من صناعات ذات أهمية قصوى. هذا التصنيع هو بالضرورة مستقل لأنه يتوجه إلى السوق الداخلية ويقل ارتباطه بالسوق والتجارة الخارجية غير المتكافئة. ويحقق هذا التصنيع أيضاً "بناء هيكل صناعي متكامل داخلياً ومتكامل مع قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى وفي مقدمتها الزراعة، ومتسق مع أهداف المجتمع الاجتماعية والحضارية، لكي يصل إلى تنمية مستقلة وهي التي يمكن أن تغذي نفسها Self-Sustained وتسير قدماً دون استجداء عون خارجي"(25).

4 -التنمية الريفية : من خصائص التخلف هيمنة القطاع الزراعي على الاقتصاد، لذلك على استراتيجية التنمية أن تعمل على حل مشاكل الريف والزراعة. فقد أفقرت المدينة الريف وأهملت الزراعة أو القطاع التقليدي الذي كان يحقق اقتصاد الكفاف أو بعض الحاجات الأساسية على مستوى أدنى، ولكن الهجرة إلى المدينة وقيام قطاع حديث تابع وتركيز الخدمات في المدينة جعل الانحياز كاملاً إلى المدينة على حساب الريف. ولا بد من عكس عملية التنمية الحضرية بأن يحاصر الريف المدينة، أي انتقال التركيز إلى الريف وجعله بؤرة للعمل والإنتاج ومراكز جذب وليس مناطق طاردة. الملاحظ هو أن الدول النامية بسبب التنمية المظهرية القائمة على مشروعات الهيبة Prestige Projects وتقليد الميتروبولات (العواصم الأوروبية) جعلت من المدن واجهة أو فترينة تعرض فيها مظاهر "تقدمها" الذي لا يقل عن أوروبا في شكل مباني وعمارات وقاعات مؤتمرات ومطارات واستادات...إلخ. بينما أقرب القرى من العاصمة أو المدينة تعايش مظاهر الفقر المطلق وأحياناً داخل المدينة نفسها حيث توجد أحياء الكارتون أو التنك Slums .

تهدف استراتيجية التنمية الريفية الحقيقية إلى وقف تدفق الهجرة من الريف إلى المدن بإيجاد فرص العمل في الريف وتوزيع الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية على أنحاء القطر ولا مركزية السلطة وتوزيع السلطات التنفيذية والقضائية خارج المراكز. باختصار جعل الريف صالحاً للمعيشة والاستقرار بحيث لا يجد الريفي ما يجذبه للمدينة. وفي هذا المجال لا بد من التطرق للنظام التعليمي الذي يتسبب بإنتاج جيوش من المتعطلين المتعلمين، لأنه نسخ للنظم التعليمية الغربية التي ورثتها دول العالم الثالث من الاستعمار بعد الاستقلال، فهي نظم تعليمية غير متكيفة مع احتياجات هذه الدول خاصة في تفضيلها للتعليم النظري، وأصبح التعليم مصدراً للتفاوت الاجتماعي، ولأن العمل في الزراعة أو الحرف يضع صاحبه في موقع اجتماعي متدن، فلذلك لا يحاول حتى خريجو المدارس الابتدائية العمل، ويهاجرون إلى المدينة رغم انعدام الفرص لأي مستقبل أحسن.

من أهداف استراتيجية التنمية الريفية الضرورية إنتاج الغذاء محلياً، وهذا يساهم في تلبية الاحتياجات الأساسية وفي الاعتماد على الذات أيضاً. كذلك تنويع مصادر الدخل القومي خاصة في الدول التي تعتمد في مواردها على تصدير المواد الأولية التعدينية. التنمية الريفية ذات صلة وثيقة بالاستخدام الكامل للموارد البشرية لانتشار البطالة المقنعة – كما ذكرنا سابقاً – ولكن استصلاح الأراضي وإعادة توزيعها ومعرفة المحاصيل المناسبة وتنويعها يحسن الإنتاجية سواء بإدخال التكنولوجيا الملائمة أو عدم إدخالها طالما الاستراتيجية قائمة على أسس وتخطيط علمي يعتمد على الإحصائيات والدراسة العلمية لإمكانيات الإنتاج والمنتجين في الريف، ويبقى الريف رأس حربة في أي خطة تنموية شاملة في حالة رفع القهر والاستغلال عنه لأن المدينة دائماً مستهلكة وطفيلية على حساب الريف وناسه، وهذا أحد الأسباب الهامة إن لم يكن السبب الرئيسي في فشل خطط التنمية وسقوط إستراتيجيتها لأنها تبدأ عملية التغير معكوسة من المدينة إلى الريف.

خاتمــة

مما تقدم يتبين لنا أن التنمية عملية مركبة ذات علاقات متداخلة، وهي أبعد عن أن تكون عملية اقتصادية بحتة، وهي عملية حضارية شاملة بكل أبعادها وتحدياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبعث لقدرات الشعب المادية والروحية في مجتمع ما من أجل إنسان جديد يمثل خطوة متقدمة في المسيرة البشرية، ولكنه مثقل بتاريخ طويل من الاستغلال يمتد حتى اليوم لتكريس تبعيته وتخلفه. وكل فشل في تحقيق الأهداف يتخذ كدليل على وجود نقص طبيعي مفطور عليه إنسان العالم الثالث رغم أن السلبيات تنهشه من داخله ومن خارجه. رغم كل السقطات وخيبات الأمل – نقول ليس من قبيل الإنشائية أو التفاؤل الساذج - إنّ أجمل أيام إنسان العالم الثالث لم تأتِ بعد، التي سيحقق فيها المشروع الحضاري المستقبلي على ضوء اختياره لنمط التنمية الأمثل أو الأحسن المستوعب لظروفه وإمكاناته، ذلك لأن الورم المادي في حياة المجتمعات الغربية الصناعية لا يوحي بمستقبل أحسن رغم كل المنجزات المادية التي تبهر إنسان العالم

الثالث، فقد زاد اغتراب الإنسان عن عمله وإنتاجه وعزلته عن الآخر بالإضافة للأزمات الاقتصادية المستمرة.

تحاول شعوب العالم الثالث أن تمني نفسها بأنها متخلفة مادياً ولكنها متقدمة روحياً وأخلاقياً بالذات، وهذه المقولة هي تبرير للعجز في بعض الأحيان لأنه لا يوجد تناقض بين التقدم المادي والروحي، ولا يعني التقدم التكنولوجي والاقتصادي بالضرورة الانحلال والهبوط الروحي.

والإنسان يطير إلى آفاق حضارية جديدة بجناحين معاً مادي وروحي. كما أنه يمكن لمجتمع ما أن يتخلف مادياً وروحياً معاً وهذا هو الحال في كثير من مجتمعات العالم الثالث، حيث تسود التبعية في الاقتصاد خارجياً وتتحكم المؤسسات التقليدية وأدوات القمع والظلام الفكري والأخلاقيات المزدوجة داخلياً.

التأكيد على دوْر العالم الثالث المستقبلي ليس مركزية ثقافية أو عنصرية مضادة، ولكنها فكرة تقوم على الإمكانات الكامنة التي لم تفض بعد في إنسان العالم الثالث، بينما العالم الصناعي المتقدم بدأ فيه الهرم. وهذا الدور لا يتأتى باقتفاء أثر أوروبا والولايات المتحدة، بل بالرفض والبدء بطريقة تراكمية تفرز السلبيات والإيجابيات، وتضيف للأخيرة لأن أي مشروع حضاري هو إنجاز إنساني وعالمي ويبقى للمجتمع المبادر في الإنجاز فضل الريادة والمغامرة الأولى فقط ويصبح بعد ذلك ملكاً للإنسانية جمعاء.

الهوامش:

1 - أنطونيوس كرم، مرجع سابق، ص 181 وما بعدها. عادل حسين متابعة إيجابية لأدبيات التنمية، مبادئ سنة ونموذجان، مجلة دراسات عربية، بيروت، العدد 2 ، ديسمبر 1979،ص 7– 9 .

2 - إسماعيل صبري عبد الله، مر ذكره، ص 143 – 153 .

3 - طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، بيروت، 1981، ص 78 عن كتاب مشكلات التصنيع في البلاد النامية.

4 - بوب ستكليف: الإمبريالية والتصنيع في العالم الثالث في كتاب الإمبريالية وقضايا التطور، ص 35 .

5 - نفس المصدر.

6 - المصدر السابق، ص 54 .

7 - خلاصة إعلان ليما عن إسماعيل صبري عبدالله، ص 2 – 94 .

8 - نادي روما، من التحدي إلى الحوار، الجزء الأول، ترجمة عيسى عصفور، دمشق، 1980، ص 70 .

9 - نفس المصدر، ص 71 .

10 - جورج قرم: الاقتصاد العربي أمام التحدي، بيروت، 1977، ص 180-181 .

11 - إسماعيل صبري عبد الله: "استراتيجية التكنولوجيا"، في "استراتيجية التنمية في مصر، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين"، القاهرة، 1978م، ص 539 – 546 .

12 - جورج قرم، مرجع سابق، ص 189 – 190 .

13 - عن أنطونيوس كرم، ص 175 .

14 - البرتيني، مصدر سابق، ص 89 .

15 - البرتيني، مر ذكره، ص 96 .

الباب الأول:في مفهوم التنمية

الفصل الثاني

التنمية الشاملة *

د. حليم بركات

كثر الحديث عن التنمية وحاجة العالم العربي إليها، لكن هناك نماذج تنموية متعددة. فأي منها يصلح لمجتمعنا؟

أود أن أتناول عملية التنمية في المجتمع العربي وأناقش الأدبيات التي تمت حولها منذ الخمسينات، انطلاقاً من إطار نظري منهجي يفيد من مختلف العلوم الإنسانية متكاملة متفاعلة، خصوصاً علم الاجتماع والاقتصاد والسياسة والفكر الفلسفي.

أبدا بطرح الأسئلة الأساسية التي ترد عادة في أدبيات التنمية في العالم العربي وبقية مجتمعات العالم الثالث. نجد أن التساؤل يدور، في الغالب، على مجموعة من القضايا، من أهمها ما يأتي:-

أولاً:- تدور مجموعة من الأسئلة حول معنى التنمية: هل هي مجرد نمو اقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة؟ هل هي إقامة البنى والمؤسسات الضرورية لضمان العمل الفعال وحل المشكلات ومواجهة التحديات؟ هل هي تنمية جزئية أو تنمية شاملة؟ هل نستدل عليها بالاستهلاك أو بالإنتاج الخلاق؟

ثانياً:- ما هو النموذج التنموي الأفضل: هل نتبنى نموذج التطور التكيفي البطيء الجزئي، الذي يعتمد نظام الاقتصاد الحر مع المحافظة على التقاليد والقيم الموروثة، أو نتبنى النموذج الإصلاحي

الغربي المعروف بالتحديث (Modernization) أو التغريب (Westernization) ؟ بكلام آخر، هل نأخذ النموذج الغربي الليبرالي كلياً دون اختيار وتحفظ؟ هل نتبنى ما عرف بالاشتراكية العربية التي توازن بين الأصالة والحداثة والعدالة الاجتماعية، أو نتبنى النموذج التنموي الشامل الثوري، فنحدث تغيراً جذرياً يتناول الثقافة كما يتناول الاقتصاد والاجتماع؟

ثالثاً:- ما هي غايات التنمية وأهدافها وأبعادها؟ هنا نعود إلى مسألة تحديد عملية التنمية، فنتساءل ماذا نريد: هل نريد تحسين الحالة الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة، أو نريد أن نبني مجتمعاً جديداً، حضارياً، مبدعاً، مستقلاً؟ في ما يخصنا نحن في المجتمع العربي، هل نريد تحقيق الوحدة وإلغاء التبعية وتجاوز حالة الاغتراب التي نعيشها وتأسيس العدالة الاجتماعية عن طريق إزالة الفوارق الطبقية

* مجلة الأزمنة، المجلد الأول، العدد الرابع ، مايو – يونية 1987.

داخل كل من الأوطان العربية وفي ما بينها، وإقامة نظام ديمقراطي بدلاً من هذه السلطوية المتفشية على مختلف المستويات؟

رابعاً:- ما هي الوسائل التي يجب اتباعها في عملية تحقيق التنمية، وأين نبدأ؟ هل نحقق التنمية عن طريق التربية وتغيير العقلية والقيم والعادات؟ بكلام آخر، هل نبدأ بتغيير الذهنية السائدة أو بتغيير البنى والمؤسسات الرئيسية، من اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية؟

خامساً:- من يقوم بعملية التنمية: هل تتولاّها الطبقة أو الصفوة الحاكمة، أو الطبقة الوسطى المنبثقة جديداً والتي تضم عادة المثقفين والمهنيين والخبراء، أو الطبقات المحرومة من عمال وفلاحين؟

سادساً: ما طبيعة العلاقة التي يجب أن نقيمها مع الآخر، أي مع بقية العالم؟ كيف تكون علاقتنا بالغرب على وجه الخصوص: هل نريدها علاقة تعاون وتكامل، أو علاقة قطيعة وعزلة، أو علاقة مجابهة وتناقض؟ هل نرضى بالتبعية، أو نسعى إلى تأسيس علاقات قائمة على المساواة والاحترام المتبادل والأخذ والعطاء والاستقلال التام الفعلي؟

هذه، في رأيي أهم الأسئلة التي تواجهنا في معرض الحديث عن التنمية في المجتمع العربي، وتتطلب أجوبة دقيقة، ومنهجية، وصريحة.

البداية تكون في معرفة الواقع العربي، أي معرفة أوضاعه وإمكاناته وحاجاته وتطلعاته. نعرف أن المجتمع العربي يعيش مرحلة انتقالية ويختبر تناقضات وصراعات تاريخية حادة، مما يجعل قضية التغيير في صلب القضايا العربية، ومن عوامل الإحباط العربية أن بعض معالم حياتنا تتبدل بسرعة مذهلة حتى نحس أن إقدامنا لا تطأ أرضاً صلبة، فيما تظل بعض الأوضاع الأخرى على حالها، تقاوم التغيير. بكلام آخر، كثيراً ما يحصل التغيير من غير أن يكون لنا دور في التخطيط له وصنعه، فتتراكم التحديات والتناقضات والمعضلات والإحباط.

إنّ الواقع العربي واقع مُغَرِّب، يحيل الشعب إلى كائنات عاجزة لا تقوى على مواجهة التحديات التاريخية، الإنسان عندنا عاجز تجاه الطغيان الخارجي. ويتمثل ذلك في هيمنة إسرائيل التي هي امتداد للغرب، وهذا يعني هيمنة الولايات المتحدة. كما أن إنساننا عاجز تجاه مؤسساته، بحيث يجد أن حياته محاولة للانسجام والتكيف مع الأوضاع والمؤسسات السائدة بدلاً من أن تكون محاولة للتغيُّر والإبداع والتحول. إننا نعيش على صورة الواقع، ولا يعيش الواقع على صورتنا، ننفعل به بدل أن نفعل.

لكن هوة كبيرة تفصل بين الحلم والواقع، لقد أردنا، طوال قرن ونصف قرن، أن نقيم الوحدة العربية، فإذا بنا نواجه بمزيد من التجزئة، لا بل أصبحت الكيانات ترسّخ وترتبط بعلاقات وثيقة ومباشرة مع الغرب أكثر مما ترتبط بعلاقات في ما بينها.

أردنا أن نحقق العدالة الاجتماعية، فإذا الفجوات تزداد بين الفقراء والأغنياء، دولاً وشعوباً، صارعنا من أجل الاستقلال عن الغرب، فإذا بنا نجد أنفسنا في حالة تبعية هامشية، ونتساءل بعد كل هذه التجربة: هل نسيطر فعلاً على مواردنا؟ هل نستغل إمكاناتنا أو نعطلها؟ هل نستهلك فقط أو ننتج أيضاً، وإلى متى،وماذا بعد ذلك؟ إنها أسئلة مزعجة، ولكن لابد من مواجهتها.

مواقف فكرية

لقد تشعب الحديث، خلال ما يزيد على قرن ونصف قرن، حول مسائل مثل: النهضة، التقدم، النشوء والارتقاء، التجديد، الحداثة، المعاصرة، الإصلاح، الإحياء، التحرير، التغيير، النمو والتنمية، التحول، الثورة، وغيرها من المفاهيم التي تظهر مدى انشغال الفكر العربي بأساليب العمل للخروج من حالة التخلف التي ما تزال نعاني منها على مختلف المستويات وفي شتى المجالات. في كل مرحلة من مراحل التاريخ العربي الحديث، تطالعنا الخطب والمقالات بالتأكيد الجازم على أن المجتمع يمر بمرحلة خطر، يقف

فيها على مفترق طرق حاسم. ولكن نادراً ما تحدد الخيارات وتدرس بدقة كافية وهكذا نجد أنفسنا نسلك طرقاً فرضت علينا فرضاً.

تجاه هذا الوضع الذي نعيشه، ماذا كان موقف الفكر العربي منذ بدايات ما يسمى عصر النهضة؟

في المرحلة التأسيسية من العصر الحديث، أي قبل الحرب العالمية الأولى، شخّص الفكر العربي المجتمع على أنه مريض ويحتاج إلى دواء. اتفق المفكرون على وجود المرض، لكنهم لم يتفقوا على التشخيص والعلاج.

رأي التيار الديني، المتمثل بجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا، أن العلاج يكون في العودة إلى الأصول. اعتبر هؤلاء أن هناك مواجهة بين الإسلام والغرب لكنهم في الوقت ذاته، حاولوا التوفيق بين الغرب والشرق، بين العلم والدين، بين الجديد والقديم، وأحياناً حاولوا المصالحة بين المستعمر والمستعمَر.

عانى هذا الفكر من مشكلتين أساسيتين: المشكلة الأولى اعتقاده أن المواجهة هي مواجهة بين الشرق المسلم والغرب المسيحي بدلاً من أن تكون مسألة سيطرة مجتمع صناعي، علمي، متقدم، على مجتمع زراعي، رعَوي، تجاري، غيبي، متخلف. لذلك لجأ هذا الفكر إلى التوفيق ولم يلجأ إلى المواجهة مع الغرب مواجهة تكون على مستوى الصراع. أما المشكلة الأخرى فهي افتراض إمكان العودة إلى الماضي في ظل أوضاع تاريخية مختلفة.

ورأى التيار التحديثي المتمثل في هذه المرحلة التأسيسية بروّاد من أمثال ناصيف اليازجي وبطرس البستاني وقاسم أمين وصدقي الزهاوي ورفيق العظم وأحمد لطفي السيد وولي الدين يكن ومعروف الرصافي، أن العلاج يكمن في الوحدة القومية والعلم واتخاذ الغرب نموذجاً. وشدد أصحاب هذا الخط على اقتباس الحضارة الغربية، كلياً ودون تحفظ.

وكان هناك تيار ثالث تقدّمي، تمثّل بعبد الرحمن الكواكبي وشبلي الشميّل وفرح أنطون الذي شدد على العلم مقروناً بالديمقراطية والاشتراكية.

وتجدر الإشارة إلى أن التيار الديني هو الذي ساد المرحلة التأسيسية هذه.

إلا أن المرحلة الثانية، أي فترة ما بين الحربين، شهدت بروز التيار التحديثي الليبرالي، كما يُستدل من ظهور أحزاب مثل حزب الوفد في مصر، وسيطرة الفكر التجديدي مع طه حسين وأحمد لطفي السيد وسواهما. والمعروف أن طه حسين وضع كتاباً في أواخر الثلاثينات بعنوان "مستقبل الثقافة في مصر"، اعتبر فيه أن مصر جزء لا يتجزأ من حضارة الغرب، وليست جزءاً من حضارة الشرق. بهذا تمت المصالحة الكلية مع الثقافة الغربية الغازية.

أما في المرحلة الثالثة، أي بعد الحرب العالمية الثانية، فقد ساد الفكر القومي الاشتراكي عن طريق الأحزاب والانقلابات العسكرية في مصر وسورية والعراق والسودان واليمن الشمالي وليبيا وانتشار الأفكار الوحدوية الاشتراكية خارج هذه الأقطار.

فُهمت التنمية في هذه الحالة على أنها ثورة سياسية واجتماعية. الثورة السياسية أكدت على الوحدة ومواجهة الغرب في سبيل إنهاء حالة التبعية. وأكدت الثورة الاجتماعية على إلغاء الإقطاع وإصلاح الأراضي وإعادة توزيعها والتأميم، وذلك لمصلحة الطبقات الشعبية الفقيرة من فلاحين وعمال، ولكن دون إشراكهم فعلياً في عملية التنمية. وهذا يعني أن محاولات التنمية جرت بقيادة الطبقة المتوسطة ولمصلحتها في أغلب الحالات.

وما لبث هذا الفكر القومي الاشتراكي العربي أن واجه نكسة نتيجة لحرب الخامس من حزيران (يونيو) 1967. وتبعه فكر حاول أن ينطلق من طبيعة الكارثة، ونادى بضرورة قيام ثورة شعبية تمثلت لفترة بالثورة الفلسطينية التي اعتبرت، حتى زمن قريب، طليعة للثورة العربية الشاملة.

أربعة نماذج تنموية:

منذ الخمسينات ظهر الفكر التنموي متأطراً بأدبيات الأمم المتحدة حول العالم الثالث، لكنه سلك أربعة اتجاهات مختلفة هي : الفكر التنموي التطوري التكيفي المحافظ ، والفكر التنموي التحديثي الليبرالي الغربي، والفكر الإصلاحي الوحدوي الاشتراكي العربي، والفكر التنموي الشامل.

1 - نموذج التطور التكيفي

ارتكز مفهوم التطور التكيفي على مقولة التطور البطيء الجزئي، وعُرّفت التنمية على أنها نمو اقتصادي وبناء القواعد الضرورية واستيراد بعض التكنولوجيا الغربية وركوب مركب الاستهلاك أكثر من ركوب مركب الإنتاج. وأخذ هذا المفهوم بنموذج الاقتصاد الحر، وشدّد على التقاليد رافضاً القيم الاجتماعية الغربية، وعمد إلى تركيز اهتمامه على الوطن المحلّي بمعزل عن الإطار القومي، ورسّخ الارتباط بالنظام الرأسمالي الغربي، فثبّت حال التبعية، ولم يهتم كثيراً بإزالة الفوارق الطبقية، بل تجاهلها وعادى التحليل الطبقي، واعتبر أن التنمية تتم بواسطة الطبقة الحاكمة، مع شيء من الاعتماد على خبرة الخبراء من الطبقة المتوسطة بالتعاون مع الغرب، على الرغم من عدم قيام هذه العلاقات على المساواة والاحترام المتبادل.

هدف هذا التيار التنموي التكيفي إلى تنمية الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة وتثبيت الاستقرار، واستطاع تحقيق الكثير من الإنجازات الكمية وبعض الإنجازات النوعية، لكنه أخفق في تحقيق التنمية الشاملة وتجاوُز أوضاع الاغتراب والتبعية والتجزئة السياسية.

2 – نموذج الإصلاح الليبرالي الغربي

ارتكز مفهوم الإصلاح الليبرالي الغربي على مقولات مثل التحديث والتغريب، أي اتخاذ الغرب مثالاً باتّباع السبل الآتية:

أ - تبني النظام الرأسمالي والاندماج بالنظام الاقتصادي العالمي الغربي والتعاون مع الشركات المتعددة الجنسيات وتعزيز استيراد المواد الاستهلاكية والتكنولوجيا الحديثة.

ب - نبذ القيم العربية التقليدية وتبني قيم اجتماعية غربية بديلة.

جـ - تعزيز الثقافة الغربية.

د - إقامة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

ويرى هذا التيار أن النخبة المثقفة، والطبقة الوسطى عموماً، هي المولجة بمهمة التنمية، وأن الغاية من ذلك هي النمو الاقتصادي وتحسين فرص المعيشة والمشاركة في الحياة العامة وتثبيت الاستقرار

بناء على قاعدة إصلاح النظام من فوق تجنباً لحصول تحركات ثورية شعبية من تحت. وتمثّل هذا النموذج، أكثر ما تمثّل، بتجارب داخل لبنان وتونس ومصر قبل 1952 وبعد 1970 .

يتجنب هذا النموذج مقولة التحليل الطبقي، ويقول بالتكامل والتعاون مع الغرب، ويعتبر التحديث قبل كل شيء حالة عقلية أكثر مما هو تحول في البُنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنظام العام السائد.

وقد أدّى هذا النموذج أيضاً إلى تعزيز التبعية للغرب والاغتراب والطبقية، وإن حقق بعض مناخات الحرية وتجاوز بعض جوانب السلطوية.

3 - نموذج الإصلاح الاشتراكي العربي

ارتكز نموذج الإصلاح الاشتراكي العربي المتمثل بثورة 23 يوليو (تموز) 1952م الناصرية ومثيلاتها في الجزائر وسورية والعراق واليمن، في بعض المراحل على مقولات التحرر من الاستعمار الغربي ومن التبعية وإقامة العدالة الاجتماعية عن طريق إلغاء الطبقة الإقطاعية وتوزيع الأراضي وتأميم الشركات الكبيرة وانتهاج سياسة التوحيد القومي، على الأقل على صعيد نظري.

قرنت الاشتراكية العربية بين التحرير السياسي والاجتماعي، معتبرة أن الاستغلال الخارجي والاستغلال الداخلي وجهان لعملة واحدة.

وميّزت الاشتراكية العربية نفسها عن الاشتراكية الماركسية بتأكيدها على حق الملكية الخاصة وحرصها على الإيمان الديني ورفض العلمنة والتحليل الطبقي، على الأقل علناً، كذلك تميزت بسلطة الحاكم – الشخص وليس بحكم الحزب المرتكز إلى حركة شعبية.

4 – نموذج التنمية الشاملة

كبديل لهذه النماذج الثلاثة، يذهب بعضهم إلى ضرورة وضع استراتيجية تنموية شاملة بدءاً من القول بإحداث نهضة تحررية حقيقية تمثل مرحلة نوعية جديدة من مراحل التطور الحضاري العربي.

نحدد هذه التنمية الشاملة **بأنها : تحول في البنى والأسس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي في الثقافة السائدة. إنها عملية استبدال واقع بواقع آخر. نقطة البداية هنا هي المجتمع ككل، وليس الأفراد والثقافة فحسب.**

إن غايات هذه التنمية الشاملة وأهدافها هي رفع مستوى المعيشة للجميع وإعادة توزيع الثروة وإزالة الفوارق الطبقية وتحقيق الاندماج الاقتصادي العربي في إطار الوحدة العربية وتجاوز حالة الاغتراب إلى حالة يشارك فيها الشعب في تقرير مصيره ويستعيد قدراته الإبداعية، وإقامة نظام ديمقراطي وإلغاء التبعية بمختلف وجوهها.

إن عملية التنمية الشاملة هذه تتم ليس بالتعاون مع الغرب وليس بالعزلة عنه والقطيعة معه، بل بالمواجهة. وإن إنهاء حالة التبعية وردم الهوة الحضارية بين المجتمع العربي والمجتمعات المتقدمة لا تكونان بتقليد الغرب، بل بإبداع نظامنا الخاص، دونما انغلاق على تجارب مجتمعات العالم الأخرى. لقد تعلّمنا من تجاربنا التاريخية أن التخلف متلازم مع التبعية، وأن الخروج من التخلف لا يحصل إلا بالتحرر من التبعية. والنهوض يبدأ بسيطرتنا على مواردنا الطبيعية والإنسانية والمشاركة المبدعة في صنع الحضارة على قدم المساواة مع الشعوب الأخرى.

من أهم مسئوليات العالم المتخلف أن يضع حداً لتخلفه، وذلك يكون بالتوصل إلى استعادة سيطرتنا على حياتنا وتاريخنا ومواردنا، فنتمكن حقاً من استهلال المشاركة الإبداعية في صنع التاريخ ومن مباشرة الإنتاج، فلا نبقى مجرد موارد للبلدان المنتجة ومحض أسواق لبضائعها الاستهلاكية. بداية التحرر، إذاً، هي رفض علاقات السيطرة والتعالي والقهر والاستغلال التي تمارسها علينا المجتمعات الغربية المتقدمة. لقد سحقت التبعية إنسانيتنا بما فيه الكفاية، وبقدر ما تستمر عملية السحق، تطول أزمنة التخلف.

إن التعليل الأساسي لإلحاحنا في الدعوة إلى التحول الشامل هو التحرر من البُنى والمؤسسات والاتجاهات الثقافية المعادية للإنسان التي تحرمه المشاركة الخلاقة في صنع مصيره. الإنسان في المجتمع العربي اليوم يعيش على الهامش وليس في صميم الوجود، مهدّداً على الدوام باحتمالات السقوط فريسة. وما نقوله حول الإنسان نقوله حول المجتمع ككل. فهو أيضاً في موقع هامشي، وليس في صميم الوجود.

إذا اتفقنا على هذه الأهداف والغايات، فلن نجد عندئذ بديلاً للتحول الشامل. ليكن النقاش إذاً حول هذه الغايات الأساسية بالذات. ومتى يكون لدينا الوعي الكافي لأهميتها، ارتفعت احتمالات الاتفاق على استراتيجية التنمية عندما تتوافر الظروف الموضوعية. إن التخلف هو في الأساس حالة مجتمع ومؤسسات وبُنى اجتماعية – اقتصادية – سياسية تنبثق عنها عقلية متخلفة.

ما هي احتمالات تحقيق هذه التنمية الشاملة في المجتمع العربي؟

الجواب، بكل بساطة وصراحة، هو أن هذه الاحتمالات ضعيفة في المستقبل القريب وربما المتوسط المدى. غير أنها ممكنة في المدى البعيد إذا حصل لنا هذا الوعي وحاولنا العمل في إطار الاندماج العربي ككل. إن التاريخ حركة ديناميكية ترفض الثبات. والأزمات والتناقضات الراهنة تتطلب حلولاً، ولئن لم تكن التنمية الشاملة حتمية، إلا أنها مصيرية. هنا يكمن التحدي المستقبلي، وهذه مهمتنا التاريخية.

الباب الأول : في مفهوم التنمية
الفصل الثالث

تنمية أم نهضة حضارية؟*

د. أنور عبد الملك

نقطة البدء في البحوث المتعلقة بقضية – أو قضايا – التنمية أو الإنماء كافة، يمكن أن نختارها في واحد من مستويين:

1 - المستوى الوضعي التقليدي المعمول به في العلوم الاجتماعية والإنسانية الغربية المعاصرة: أي أن نبدأ من التسليم بأن عملية التنمية أو الإنماء هي في آن واحد ظاهرة طبيعية، لا مفر منها، من ناحية، ومن ناحية أخرى ظاهرة لا بد من أن تتبدى بشك أكثر حدة في مجتمعات آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية في عصرنا.

2 - المستوى النقدي أي أن نتساءل عن الجذور التاريخية ظهور فكرة التنمية أو الإنماء، وكذا ارتباط هاتين الفكرتين ببنيان الفلسفة الاجتماعية السائدة في مجتمعات الغرب، ثم دراسة كيفية انتقال هذا الجو الفكري إلى مجتمعاتنا، مما يكشف عن مدى صلاحية هذه المفاهيم بالنسبة لقضايانا القومية، وكيفية استخدامها وتسخيرها لإنجاز مشاريعنا القومية – بدلاً من تحديد هذه المشاريع والخطط بدءاً من طروح فكرية تهبط إلينا وكأنها منزلة، منزهة من كل اعتبار حضاري وسياسي.

وبديهي أن عملية الاختيار بين هذين الموقفين لمفهوم التنمية، أو الإنماء، هي عملية الموقف السياسي الأساسي بالنسبة لمصير الوطن، قبل أن يكون موقف المفاضلة بين منهجين علميين فحسب. فالسياسة هنا، كما في سائر مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية لا بد من أن تكون بالنسبة للموقف السياسي الموجه لانتقاد الفروض الاجتماعية والمنهجية، ومن ثم لتخطيط المشاريع التنفيذية. فإذا كان الهدف هو مسايرة تجارب مجتمعات أخرى فحسب، على اعتبار أن مجتمعاتنا لا يمكن أن تهدف إلى أبعد من تقليد الغير، فكان الموقف الأول هو المطلوب، بكل ما يترتب عليه من نتائج واختيارات أو قرارات تنفيذية.. إلخ. أما إذا كان الهدف هو تحقيق نهضة حضارية شاملة لمجتمعات أمتنا العربية، كما حدث أو ما زال يحدث في عدد من أمم الشرق المعاصر، فإنه يصبح لزاماً علينا أن نختار الموقف الثاني النقدي. وهنا يجدر بنا أن نلاحظ أن هذا الموقف النقدي لا تمليه علينا حاجات تحركنا القومي فقط ، بل إنه في الوقت عينه يمثل في الأساس الموقف العلمي المنهجي الأصيل. فالموقف العلمي يختلف جذرياً عن السلفية الفكرية وعن مجرد النقل والتقليد، وإنما هو يهدف دائماً إلى الإبداع بدءاً من النسيج الموضوعي للمجتمع المطلوب تنميته وتطويره، وبدءاً من خصوصيته التاريخية.

* من كتاب ريح الشرق، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1983، ص 124 – 132 .

الصياغة التاريخية لتخلف المجتمعات العربية:

تتسم الصياغة التاريخية لتخلف مجتمعات أمتنا العربية بما يلي:

1 - إن ظاهرة التخلف في مجتمعات أمتنا العربية تمثل في المقام الأول الوجه السالب لعملية جدلية تركيبية شاملة تمثل فيها مجموعة المجتمعات النامية في الغرب العنصر الإيجابي.

أ . كانت مجتمعات أمتنا العربية من ناحية، وكذا الصين في القطاع الآخر من الإطار الحضاري الشرقي، تمثل قطاعاً نامياً من النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية – الفكرية والعلمية – التكنولوجية والفنية والاجتماعية، حتى نهاية القرن الرابع عشر، وحتى بداية القرن السادس عشر فيما يتعلق بالصين – وقد جاءت موجة الحروب الصليبية، وكذا الغزوات المغولية التترية، تحاصر الشرق العربي وتمزق الاتصال الجغرافي والسياسي بين المشرق العربي عن دوره كهمزة وصل تجارية وحضارية بين الغرب والشرق.

ب . وفي الوقت نفسه مكنت الاكتشافات البحرية دول البورجوازيات الأوروبية الصاعدة من الهيمنة على البحار، ومن ثم على التجارة والموارد الاقتصادية العالمية، وبخاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ثم آسيا. ومن هنا بدأت عملية التراكم التاريخي الكبرى التي يطلق عليها تسمية "فائض القيمة التاريخي". وهي التي مكنت أوروبا أن تتصاعد إلى مكانة الهيمنة التاريخية من القرن الخامس عشر حتى بدء القرن العشرين، ومن بعدها القطاع الثاني من الغرب المتمثل في أمريكا الشمالية. إن عملية "فقر الدم" التي أصابت مجتمعات الإطار الحضاري الشرقي كانت في حقيقة الأمر عملية تفريغ مجتمعاتنا الشرقية، عملية استنزاف دمائها، بقصد وبهدف بناء القوة الغربية في إطار النظام الرأسمالي العالمي، وقد تحول إلى النظام الاستعماري التقليدي ثم إلى الامبريالية المهيمنة في عصرنا.

ج . إن "تخلف" الشرق هو الوجه الأسود القائم "النمو" الغرب منذ القرن الخامس عشر حتى عصرنا هذا، عصر الثورات التحريرية والاجتماعية – وليس مجرد "لعنة" تاريخية أصابت شعوب الشرق ومجتمعاته ودوله من حيث "شرقيته".

2 - واكب بداية أولى تحركات عصر النهضة ابتداء من إعادة إنشاء دولة مصر بقيادة محمد علي عام 1805م بروز كيفية فهم ذلك التحرك التاريخي الكبير، ومن ثم كيفية تخطيط المسار:

أ . ففي كل من الاتجاهين الرئيسيين للفكر العربي المعاصر، اتجاه التحديث بقيادة رفاعة الطهطاوي واتجاه الأصولية الإسلامية حول جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، تكونت مجموعات من الطلائع الفكرية والسياسية رأت في التقليد الوضعي من ناحية، أو في الإبداع النقدي من ناحية أخرى سبيل تعدي عصر الاضمحلال والإمساك بمفاتيح عصر النهضة. هكذا نشاهد رواد التقليد الوضعي للغرب ورجاله في صفوف القطاع التقليدي للاتجاه التحديثي، من رجال الأحزاب السياسية البورجوازية وفئات من القوى التقدمية، كما نجده تماماً، بل وربما على درجة أشد من الإصرار المقنع، في القوى الاجتماعية – السياسية ذات المنحى الديني السلفي حيث أصبح تقليد التكنولوجيا وتطبيقاتها في المجتمعات الغربية الرأسمالية الأكثر تقدماً يقوم على غير أساس ثابت من الحياة القومية المتمكنة من أركانها الاجتماعية القادرة على الثبات عبر تحديات الأجيال. ومن هنا كان الواجب أن ندقق النظر في مسح عملية تشكل الجبهة الوضعية في الفكر والعمل العربي، ابتداءً من المدارس الفكرية والاتجاهات الأيديولوجية القائمة على أساس التحليل الدقيق للمواقف والقرارات الموضوعية والعملية بالنسبة لعملية التحول الاجتماعي في شمولها.

ب . وكذا نجد، في الوقت نفسه، وعلى نقيض هذا الموقف الوضعي الذي يتمثل في التبعية الفكرية لقطاع كبير من الطلائع العربية للفكر الغربي المهيمن، نجد الطرح القومي الإبداعي الخلاق

لإشكالية عملية التحول الاجتماعي هذه في شمولها على صورة إشكالية النهضة العربية الحضارية. إنه طرح مشترك يجمع بين القطاعات والقوى الوطنية الصادقة، المتجهة نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري، في كل من اتجاه التحديث واتجاه الأصولية الإسلامية، على أساس أن الهدف إنما هو في سائر قواعد التقدم ابتداء من القوة الذاتية الفعالة بقدر إمكانات الإطار ومسالك خصوصيتنا القومية وإمكاناتها كما حددها تاريخنا الحضاري العريق، على تنوعه.

إن النمط التقليدي لعملية الإنماء، أو التنمية، يبدو في ظاهره وكأنه نمط اقتصادي أو في أحسن الأحوال نمط اقتصادي – اجتماعي. ولكن هذا يمثل ظاهر الأمر فقط. فقد صيغ ذلك النمط من خلال الفكرية السائدة في أوروبا منذ عصر نهضتها في القرن الخامس عشر حتى عصر الامبريالية المهيمنة في النصف الثاني من القرن العشرين، وقد اتسمت هذه الفكرية أو الأيديولوجية السائدة، كما يعبر عنها اليوم، بإحلال العقل والعمل الفعال للإنسان الحديث مكان القوى الفوقية، في مقام المبادرة وتوجيه دفة عملية التطور التاريخي بأسره. وكذا فإن عملية التطور التاريخي هذه أصبحت بمثابة عملية محدودة الأفق، وكأنها حركة مستمرة من التقدم تجمع بين الاستيلاء اللامحدود على موارد الطبيعة ومنابع الثروة، والإنتاج اللامحدود في القطاعات كافة وبخاصة الصناعية منها، والاستيلاء اللامحدود على المنتجات والسلع، والتمتع اللامحدود بكل ما أمكن الاستئثار به، وكأن العالم لا حدود له والإنسان في قلبه وعلى قمته السيد الفيصل صاحب الأمر المطلق. هذه بالضبط معالم أيديولوجية التقدم، التي تشكلت في إطارها نظريات الإنماء أو التنمية في الغرب.

ومن هنا يتبين أن مفهوم الإنماء أو التنمية الذي بدأ يتداخل في عملية تنمية الاقتصاد والمجتمع القومي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر – أي بعد القضاء على دولة محمد على الشامخة في 1840 – نابع من تقاليد فكرية وإمكانات مادية شكلت في مجموعها حضارة الغرب في العصر الحديث، وحددت مشروعه الحضاري الكبير الذي بلغ أوجه على حساب، بل وعلى أنقاض، حضاراتنا منذ بدء الحروب الصليبية حتى الغزو الصهيوني.

فهل ظل الغرب على الوضع نفسه في أيامنا هذه؟ أو بتعبير أدق: هل نراه يتمتع ليس بمكانة الهيمنة السياسية فقط، وإنما بالديناميكية عينها في الإبداع والمبادرة والتقدم المطرد اللامتناهي كما كان أمره، في الظاهر، حتى بدء القرن العشرين؟

إن موجة حركات التحرر الوطني التي جمعت بين الثورات الوطنية التحررية والاجتماعية ذات المضمون الاشتراكي أثرت بالغ الأثر على الوضع التقليدي للهيمنة الغربية إلى حد ظهور فكرة النظام العالمي الجديد كنتيجة مباشرة لمرحلة تغير العالم بين 1949-1973، عبر مسيرة طويلة لثورات شعوب الشرق في آسيا وإفريقيا، وقد لعبت فيها الصين وفيتنام في الدائرة الآسيوية دوراً موازياً للدور الذي حققته مصر وجبهة الثورات العربية في الدائرة العربية – الإسلامية.

وفجأة، وكأنه دون مقدمات، فجرت أزمة الطاقة موجة من التساؤلات المتشائمة من داخل مشروع الغرب الحضاري نفسه: فهل يمكن القول بأن النمو، نمو المجتمعات البشرية، عملية تصاعدية لا متناهية حقيقة؟ وهل يعقل القول بأن موارد العالم، وكذا استئثار الإنسان بها، لا تعرف الحدود؟ وهل يمكن اعتبار آسيا – وهي تمثل وحدها 56 بالمئة من سكان العالم – وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، ساحة مفتوحة لسيطرة الدول النامية..إلخ؟

ثم: ما معنى "التقدم"؟ وهل يمكن أن تكون التنمية طريقاً غير مسدود؟ ما هي العلاقة بين الإنتاج والعدالة الاجتماعية؟ ما هو المجتمع العادل؟ ما معنى الحياة عبر التاريخ؟ ما هو الإنسان في إطار الكون والوجود؟ ما هي طبيعة العقل والعمل الفعّال وحدوده؟ وفي عبارة أخرى ما السبيل إلى "المدينة الفاضلة"؟

تساؤلات جوهرية تنفذ إلى قلب عملية الاستمرارية الاجتماعية وتطورها، وتفرض علينا فرضاً لا مفر منه أن ننفذ إلى ذلك الذي يكمن وراء مرآة الأنماط الإنمائية التي يسلطها علينا الغرب المهيمن، وهو

نفسه في بدء مرحلة تأزم. لقد آن الأوان لتناول عموم عملية الإنماء أو التنمية بالمنهج النقدي الجذري. ومن خلال هذه العملية الحضارية الحتمية، سوف يبرز سؤال، ثم تساؤل، فمسألة، عن حقيقة مجموعات العملاء الحضاريين الذين يعملون بدافع من المصلحة الذاتية والفئوية، وأحياناً بوعي كامل أيضاً، على إخفاء حقيقة تأزم الفكرية الاستعمارية المهيمنة، وكأن ما كتب للأمة العربية لا يتعدى التبعية والتقليد والهامشية التاريخية.

أنماط التنمية الغربية

ولندقق النظر في أنماط التنمية الواردة إلينا من الغرب في مرحلة تأزمه:

النمط التقليدي الأول يقوم على أساس ما يمكن أن يسمى توزيع الاختصاصات، فالصناعة والتكنولوجيا المتقدمة للغرب بطبيعة الأمر، ولنا دور إنتاج المواد الخام والمنتجات الزراعية وتوفيرها ثم توفير النفط بأسعار تافهة فرضها الاستعمار بالضغط والتهديد. وكذا لنا أن نورد الطاقة البشرية فيصبح الفلاحون والعمال أيادي عاملة تابعة لخدمة مصالح الاحتكارات العالمية بقيادة الامبريالية والصهيونية. وفي مقابل هذا تزدهر معاني "التنمية" التابعة أو السمسارية: ظاهرة التضخم السكاني يمكن "حلها" بمزيج من توظيف الأيدي العاملة لخدمة مراكز السيطرة المالية الاستعمارية وإنشاء قطاع خدمات متضخم يتسم بطابع الولاء للمؤسسات الأجنبية. وكذا احتكار نظام الإدارة الوطنية التي يطلق عيها آنذاك لقب "البيروقراطية" العاجزة، ثم تهجير الطاقات الديمقراطية على تنوع أساليبها ومناهجها حسب الظروف القائمة في مختلف أقطار الأمة.

إن شعارات "الاستقلال" و "التحرير" و "السيادة الكاملة" لا يمكن بحال من الأحوال أن تقتصر على المجالات السياسية والدبلوماسية، ولا حتى على مجال الاقتصاد، وإنما من الواجب أن تنفذ إلى صلب الحياة الفكرية والاجتماعية بغية تمكين جماهير شعوبنا الواسعة من التقدم بشكل مطرد نحو المشاركة الفعالة في القرار السياسي الحضاري.

ومعنى هذا أن عملية التنمية الحضارية بأسرها تعني أول ما تعني الاعتماد على النفس، وتعبئة الإمكانات والطاقات والقوى الوطنية كافة، وتحديد مراحل التقدم – استراتيجياً وتكتيكياً – في ضوء التفاعل الجدلي بين الطاقة الوطنية منظوراً إليها في تطورها من ناحية، وبين القوى المحاصرة والضاغطة، وكذا الحليفة أو المواكبة لنا، في عالم متغير من ناحية أخرى. ويترتب على هذه النظرة أن تحديد التناقض الرئيسي يجب أن يكون محل عناية خاصة وتدقيق متصل.

إن الغرب الاستعماري والمهيمن الذي يحاصر اليوم تحرك أمتنا العربية عاملاً على تمزيق وحدتها وتقويض أركان قوتها الذاتية من الداخل يتخذ شكل الاستعمار العنصري الاستيطاني الصهيوني ودولته. إن هذا الاستعمار يمثل مركزاً عالمياً متصاعد القوى، بدأ ينازع دول الغرب في الولايات المتحدة وأوروبا مكانة الهيمنة، معتمداً في ذلك على النفط، بحيث يصبح القوة المركزية في الغرب بأسره خلال مرحلة تاريخية قصيرة تدفع الأمة العربية وشعوبها ثمنها.

ومن هنا فإن تحديد التناقض الرئيسي يعني – ونحن في حرب حضارية مصيرية:

- أن نعمل على انفتاح مجتمعاتنا في الداخل على القوى والاتجاهات الوطنية كافة وعلى أوسع مدى في جبهات وطنية متحدة تمثل مفهوم "العروة الوثقى" في عصرنا. وتشمل الجميع باستثناء الفئة القليلة من المتعاملين مع الاستعمار السياسي والحضاري.

- أن نعمل، في آن واحد، على إغلاق حدودنا القومية تماماً أمام الصهيونية والاستعمار. وأن نقتلع دون هوادة الجذور والجراثيم كافة التي تبث سم التبعية الفكرية تحت ستار التحديث القائم على التنمية السمسارية التابعة.

- إن الانفتاح في الداخل والانغلاق في وجه العدو الحضاري الخارجي سوف يجعلنا أكثر مقدرة على التعاون بشكل واقعي فعال مع الدول والقوى والتيارات العالمية كافة، ابتداء من قلعة قوية مؤمنة على أرض الوطن تمارس دورها وإمكاناتها الواقعية في إطار إعادة تشكيل ميزان القوى في عالمنا المتغير.

- إن تحديد التناقض الرئيسي بدقة يعني أننا نحدد علاقاتنا مع مستويات التناقض والمنافسة الأخرى – وهي متعددة النواحي والجوانب – على صورة جادة توفر علينا تبديد الطاقات وكذا تقتصر مسارات التحرك، فنصادق حقاً من يصادقنا، ولا نعادي حقاً من يعادينا.

عمق المجال التاريخي

كيف إذاً، وفي أي إطار، يمكن فهم عملية التنمية؟

1 - إن أمتنا العربية تجمع بين عدد من أكثر مجتمعات العالم وقومياته قدماً وحضارة. وكان لها عبر عشرات الأجيال مساهمات حيوية في تاريخ الإنسانية. إن عمق المجال التاريخي هذا يجعل من أمتنا ، أسوة بعدد محدود من الأمم العريقة في الحضارة وفي الاستمرارية التاريخية، نوعية لا ترضى للثورة الوطنية التحريرية هدفاً إلا النهضة الحضارية.

2 - إن النهضة الحضارية تقوم على أساس تحديد مشروع حضاري يهدف إلى الإجابة عن إشكالية المدينة الفاضلة والإنسان الكامل من رؤية عربية، تجمع بين الخصوصية الأصيلة وبين الحياة المعاصرة في اتجاه مستقبلي متقدم.

3 - ويترتب على ذلك أن مجموع العناصر، نقول "العناصر" لا المنهج أو المفهوم العام" التي منها تتكون عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يجب أن يُنظر إليها على أنها طاقم من الأدوات يختار منها ما هو نافع، وبالقدر النافع فقط – يضاف إليها – وهذا هو بيت القصيد – مجموعة العناصر والأدوات الدافعة على الإبداع الفكري والعلمي القومي بغية تحقيق الأهداف المرحلية التي تحددها السيادة العربية.

4 - إن هذا المشروع الحضاري العربي جزء من مساهمة أمتنا العربية في تخطيط مستقبل الحضارة الإنسانية، لا بشكل المواكبة والتقليد، ولكن بصورة الإبداع الخلاق القادر على العطاء وتجديد حياة الإنسانية في عالم الغد. ومن هنا تبرز أهمية تحديد الاستراتيجية الحضارية التي عرضنا لعدد من نقاطها هنا في هذا البحث وإن كانت أكثر شمولاً وعمقاً.

والجدير بنا هنا أن ندقق النظر في تأزم الحياة الاجتماعية والإطار الحضاري الشامل في المجتمعات الصناعية المتقدمة رغم استمرار جبروتها السياسي والاقتصادي والحربي. إن اهتزاز أقوى مجتمع منها في أثناء حرب فيتنام مثلاً، وموجة اليأس التي أصابت الشباب وانتشار الفساد والعقاقير المخدرة، وعزل المسنين، وضعف العلاقات الإنسانية، ثم ضرب القيم القومية والدينية والفلسفية والخلقية بواسطة الأجهزة الصهيونية، وانتشار الفكر الوضعي السلبي الرافض، تمثل ردة حضارية خطرة، لا يمكن بحال من الأحوال أن نحاكيها أو نقلدها كما يريده لنا العملاء الحضاريون.

إن جـوهر أزمـة الحضـارة الغربيـة المهيمنـة ليحـتم علينـا أن نحـدد مـنهج التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية على أساس جاد وناضج يبرز معاني التعبئة الوطنية، وسيادة القيم الإنسانية، وانضباط عملية السلوك الاستهلاكي. فليس الهدف هو تقليد مجتمعات الغرب الرأسمالية أو الاشتراكية منها لا لشيء إلا لأننا لا نملك ما تتمتع به من فائض القيمة التاريخية. وكذا لأن كل مجتمع شرقاً وغرباً يتميز بخصوصيته التاريخية التي يجب الحفاظ عليها في التخطيط المستقبلي، اللهم إلا إذا كان الهدف هو إذابة القوميات في مجتمع أممي واحد تحكمه بطبيعة الأمر نواة مهيمنة من مركز التراكم التاريخي، أي من القلعة الأمريكية وحلفائها الضاربين في الأرض حولنا وبخاصة في مواجهتنا. وسوف يعني ذلك إحباطاً لأحلام وصولية كثيرة، وإلغاء مشاريع المنتفعين والسماسرة والعودة بمجتمعاتنا إلى حياة تمتاز بالتقشف والتآخي الاجتماعي الفعال والثقافة الإبداعية، بدلاً من سيادة الإيديولوجية السمسارية البراقة، إيديولوجية المنتفعين على حساب جماهير شعوبنا وكرامة أمتنا واستقلال أوطاننا.

وعلى هذا، يكون مفهوم التنمية في إطار نهضتنا الحضارية العربية أداة خاضعة وليس هدفاً. ومن هنا نتبين أهمية العمل الفكري القومي المرتبط أوثق ارتباط بجماهير الشعب وجيش الوطن. ولعل هذا ما تعنيه عبارة "الثورة الثقافية" التي بها نعيد رجال الفكر إلى أرضيتهم الحضارية فينصهرون ورجال العمل السياسي القومي في أرضية وطنية شعبية معاً تفتح أبواب النهضة الحضارية.

الباب الأول : في مفهوم التنمية

الفصل الرابع

التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي (*)

ورقة قُدمت في إطار الدورة السنوية لمعهد العلاقات الدولية/جمعية الدراسات الدولية – تونس من 4 إلى 22 سبتمبر/أيلول 2006، ضمن محور " الأنسنة " – 2006/9/15

الدكتور عبدالله تركماني

تنطوي الحياة العالمية المعاصرة على أكثر من دلالة حقوقية وسياسية تشكل، في وجه من وجوهها، فلسفة قوامها الإنسان الذي يتعين تحريره من الظلم والاستبداد والخوف، وهدفها ضمان الحرية والمساواة والتضامن والتنمية الشاملة المستدامة، وأداتها إرساء دولة الحق والقانون.

إنّ البعد الشامل والتكاملي والمستديم في التنمية يحيل إلى حلقات مترابطة في معاني المفهوم الجديد للأمن الإنساني وشروطه:

- تنمية وعي المواطن كإنسان مسؤول للمشاركة في الشأن العام.
- اعتبار مستوى التعليم ومستوى الصحة ومستوى الوعي البيئي ومستوى المشاركة معايير أساسية في درجات التنمية المستدامة.

ففي أحد أهم الدراسات الاستراتيجية الاستشرافية تم تحديد المخاطر والتحديات التي ستواجه الإنسانية في العقود القادمة في خمسة عشر تحدياً، وكان أهم ما ورد فيها وذو صلة بموضوعنا: كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة ؟ وكيف يمكن إقامة التوازن بين السكان والموارد ؟ وكيف يمكن صياغة القرارات الصحيحة في الوقت الذي تتغير فيه معالم المؤسسات وطبيعة العمل ؟

ولمّا كان البشر هم موضوع التنمية، بهم تتم ومن أجلهم تُنْجَزُ، فمن الطبيعي، في سياق دراستنا للتنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي، أن نحاول التعرّف على مدى تلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب العربية (التغذية، الإسكان، التعليم، الصحة، الثقافة، النقل، الاتصال والإعلام). وكذلك مدى مشاركتها في التنمية، من حيث فرص العمل وتوزيع الدخل والثروة والمشاركة في اتخاذ القرارات.

التنمية المستدامة

لعل مقولة التنمية أمست اليوم محوراً مشتركاً لمعظم العلوم الإنسانية وتطبيقاتها، وقد عرّف إعلان " الحق في التنمية " الذي أقرته الأمم المتحدة في العام 1986 عملية التنمية بأنها " عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ". وهناك الكثير من التعريفات للتنمية المستدامة، والتعريف المتفق عليه هو " التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها ".

إنّ التنمية المستدامة تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي: نظام حيوي للموارد، و نظام اقتصادي، و نظام اجتماعي. ويعني النظام الأول القدرة على التكيّف مع المتغيّرات الإنتاجية البيولوجية للموارد لعملية التخليق والإنتاج، لتكوين الموارد الاقتصادية بطريقة منظمة وليس جائرة الاستخدام. أما النظام الاجتماعي فيعني توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع. وأخيراً النظام الاقتصادي، وهو يعني القدرة علي تحقيق معادلة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة التي تهدف إلى: التحسن المستمر في نوعية الحياة، والقضاء علي الفقر المدقع داخل المجتمع، والمشاركة

العادلـة فـي تحقيق مكاسب للجميع، و تحسين إنتاجيـة الفقـراء، وتبنّـي أنمـاط إنتاجيـة واسـتهلاكية مسـتحدثة، والانضباط في الأساليب والسلوكيات الحياتية للمجتمع.

إنّ التنميـة المسـتدامة عمليـة مجتمعيـة يجـب أن تسـاهم فيهـا كـل الفئـات والقطاعـات والجماعـات بشـكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد. فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصوّر قبول الشعب بالالتزام الوافي والخلاّق بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبـة فـي سبيلها، أو تصوّر تمتعه بمكاسب التنمية ومنجزاتها إلى المدى المقبول، كما لا يمكن تصوّر قيام حالة من تكافؤ الفرص الحقيقي وتوّفر إمكانية الحراك الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة والدخل.

ومن هنا اكتسب مفهوم التنمية البشرية رواجاً كبيراً منذ العام 1990 بتبنّي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مضموناً محدداً ومبسطاً لـه، شمل ثلاثـة أبعاد: أولهـا، خاص بتكوين القدرات البشرية، مثل رفـع مستوى الرعايـة الصحية وتطوير القدرات المعرفيـة. وثانيهـا، يتعلق باستخدام البشر لهذه القدرات للاستمتاع فـي الحياة وزيادة إنتاجية العمل. وثالثها، ينصرف إلى نوع ومستوى الرفاه الإنساني بجوانبه المختلفة.

ولعله من المفيد التركيز على العناصر الأساسية التالية كمؤشرات للتنمية المستدامة:

(1)- التنمية عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة، تعبيراً عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.

(2)- التنميـة عمليـة مجتمعيـة، يجـب أن تسـاهم فيهـا كـل الفئـات والقطاعـات والجماعـات، ولا يجـوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.

(3)- التنميـة عمليـة واعيـة، وهذا يعنـي أنهـا ليست عمليـة عشـوائية، وإنمـا عمليـة محددة الغايـات، ذات استراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج.

(4)- التنمية عملية موجهة بموجب إرادة تنموية، تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع، إنتاجاً وتوزيعاً، بموجب أسلوب حضـاري يحـافظ على طاقات المجتمع.

(5)- إيجاد تحولات هيكلية، وهذا يمثل إحدى السمات التي تميّز عمليـة التنميـة الشـاملة عن عمليـة النمو الاقتصادي. وهذه التحولات - بالضرورة - تحولات في الإطار السياسـي والاجتمـاعي، مثلمـا هي في القدرة والتقنية والبناء المادي للقاعدة الإنتاجية.

(6)- بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، وهذا يتطلب من عمليـة التنميـة أن تبنـي قاعدة إنتاجيـة صلبة وطاقـة مجتمعيـة متجددة لـم تكـن موجـودة قبلا. وأن تكـون مرتكـزات هـذا البنـاء محليـة ذاتيـة، متنوعة، ومتشابكة، ومتكاملة، ونامية، وقادرة على مواجهة التغيّرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها، على أن يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم، والقدرة المؤسسية الراسخة، والموارد البشرية المدربة والحافزة، والقدرة التقنية الذاتيـة، والتراكم الرأسمالي الكمي والنوعي الكافي.

(7)- تحقيق تزايد منتظم، بمعنـى أنـه ينبغي أن يكون تزايداً منتظماً عبر فترات زمنيـة طويلـة، وقـادراً علـى الاسـتمرار فـي المـدى المنظـور، وذلـك تعبيـراً عـن تـراكم الإمكانيـات واسـتمرارية تزايـد القدرات وإطلاق الطاقات وتصاعد معدلات الأداء المجتمعي، وليس تعبيراً عن تغيّرات متأرجحة تلقائية المصدر غير متصلة السبب.

(8)- زيادة في متوسط إنتاجيـة الفرد، وهذا يمكن التعبير عنـه بالمؤشر الاقتصـادي المعروف " تزايد متوسـط الـدخل الحقيقـي للفـرد " إذا مـا أخـذ بمعنـاه الصـحيح، وإذا مـا تـوفرت لـه إمكانيـة القيـاس الصحيح.

(9)- تزايد قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية هو الوسيلة لبلوغ غاياته، وهذا التزايد الذي يجب أن يكون متصاعداً، يجب في الوقت نفسه أن يكون بالقدر النسبي المقارن بالنسبة للمجتمعات الأخرى.

(10)- الإطار الاجتماعي - السياسي، ويتضمن آلية التغيير وضمانات استمراره. ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة، إضافة إلى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة بمعناها الواسع، وكذلك جانب العدالة في توزيع ثمرات التنمية وتأكيد ضمانات الوجود الحيوي للأفراد والجماعات، وللمجتمع نفسه. فهذه الجوانب، بالإضافة إلى كونها تمثل أهداف التنمية، هي في الوقت نفسه مصدر قوة وسائلها وفاعلية وكفاءة أدائها.

ومما لا شك فيه أنّ السياسات السكانية تؤثر على التنمية، إذ تلتقي السياسات السكانية مع سياسات التنمية في الأهداف والغايات الطويلة المدى، كما تلتقي معها في سعيها إلى تحسين نوعية الحياة والارتقاء بمستوى الإنسان، من خلال الاهتمام بتلبية احتياجات الأفراد، وتحقيق التوازن بين السكان والموارد المتاحة، مع الاهتمام بتنمية الموارد البشرية.

الأمن الأنساني

الأمن الإنساني يتجسد في صون كرامة الإنسان، وفي تلبية احتياجاته المادية والوجدانية. وهي احتياجات تعبر عن نفسها ضمن إطار التنمية بمفهومها الشامل، الذي تتداخل فيه الأبعاد الإنسانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إنّ الحديث عن الأمن الإنساني يقتضي التعرّف على أهم تحديات الأمن الجماعي، وإبراز الترابط بين التهديدات المعاصرة التي يتعرض لها نظام الأمن الجماعي مثل الإرهاب والحروب الأهلية وبين الفقر والتنمية. وفي هذا السياق تبنت الأمم المتحدة إعلان الألفية الثالثة في شأن التنمية في سبتمبر/أيلول 2000، وتضمن ثمانية أهداف أساسية تصبو إليها البشرية، من أجل عيش أفضل، تحققها الدول خلال الفترة الممتدة بين 1990 - 2015، وتتمثل في: القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وخفض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة، تحسين صحة الأمهات، مكافحة مرض نقص المناعة (الإيدز) والملاريا وغيرهما من الأمراض، ضمان الاستدامة البيئية وتطوير شراكة دولية من أجل التنمية.

إشكاليات التنمية في العالم العربي

عندما صدر التقرير الثالث حول التنمية الإنسانية في العالم العربي في العام 2005، كان محتواه مفاجئاً لغير المطلعين علي الواقع العربي، وشعر الكثيرون بالصدمة من حالة الجمود والتأخر في مجال التنمية الإنسانية. إذ يقول التقرير: لقد توسعت أزمة التنمية العربية وتعمقت وأصبحت أكثر تعقيداً، ولم تعد الإصلاحات الجزئية، مهما تعددت، فاعلة أو ممكنة، وربما لم تكن كذلك.

أهم التحديات التي تواجه التنمية العربية في عصر العولمة

بعد حرب الخليج الثانية في العام 1991 وتداعياتها دخلت المنطقة العربية مرحلة جديدة توضحت فيها مشاكل أساسية تعترض عملية التنمية الشاملة، أو ما يمكن أن نطلق عليه: تحديات التنمية في العالم العربي، التي تتركز في أزمة المياه والغذاء والبطالة، وعدم تنفيذ المشاريع التنموية، والأزمات السياسية المستمرة، وارتفاع النمو الديمغرافي، وتدني مستوى الخدمات، وتزايد المديونية الخارجية، وانهيار أسعار بعض المواد الأولية. إضافة إلى تحديات أخرى جديدة، تتمثل في:

(1)- الثورة الصناعية الثالثة (ثورة المعلوماتية ووسائل الاتصال والإلكترونيات الدقيقة).

(2)- في ظاهرة التكتلات الاقتصادية الكبرى والنظم الإقليمية الوظيفية (أوروبا الموحدة، والتكتل الآسيوي، واتفاقية دول أمريكا الشمالية " نافتا "...)، التي أصبحت تمثل أهم اتجاه في العلاقات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

(3)- تعاظم دور الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، التي تسعى إلى المزيد من الأسواق العالمية.

(4)- تفاقم حالة استنزاف الموارد المالية والبشرية العربية، فأموالنا مستمرة في التدفق نحو المراكز العالمية الكبرى، إما ردّاً لديون متراكمة وإما تسديداً لثمن سلاح، أو بقصد الاستثمار هناك.

(5)- الأبعاد الاقتصادية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي المطروح في إطار التسوية العربية - الإسرائيلية، فمن المؤكد أنه في ظل الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية والتوزيع غير المتكافئ لمكاسب " السلام " فإنّ إسرائيل ستصبح هي المركز ومحطة الضخ الرئيسية، بينما تشكل البلدان العربية الأطراف، خاصة في ظل غياب نظام عربي جماعي يحافظ على الحد الأدنى من شروط التنمية المتوازنة.

كما أنّ التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق حاجات العالم العربي حاضراً وتأمين استمرارها مستقبلاً، بما هي نمط ثقافي له أبعاد اجتماعية واقتصادية وبيئية ومؤسساتية، تواجه اليوم تحديات وعقبات على مستوى ثقافة التنمية السائدة وعلى مستوى المؤسسات وإدارة الشؤون العامة في كل قطر عربي، وهذه التحديات هي:

1 - أزمة المشاركة في العالم العربي، وهنا لا نريد أن نثير الجانب السياسي من المسألة بشكل مباشر، بل جانب إشراك كل الناس، وكل فئات المجتمع في أية عملية تنمية فعلية وصحيحة، لأنه من أول شروط تحقيق التنمية واستدامتها، مشاركة أبناء المجتمع كافة فيها، مشاركة الناس في نقاش الخيارات المتاحة، وشعورهم بأنّ لهم دوراً ورأياً وحضوراً في هذه المسألة، بل شعورهم بأنّ هذه العملية تمثل تطلعاتهم ومصالحهم في الحاضر والمستقبل.

2 - ضعف هيئات المجتمع المدني، فبالرغم من وجود العديد من المؤسسات المهنية والنقابية والعمالية والبيئية والاجتماعية والثقافية، التي تقوم بنشاطات قيّمة في مجال الحفاظ على البيئة وحقوق الإنسان ومسائل اجتماعية واقتصادية مختلفة، إلا أنّ هذه المؤسسات ما زالت دون حجم التحديات والحاجات القائمة.

3 - هيمنة المركزية وضعف الحياة البلدية أو المجالس المحلية، إذ تتميز الأنظمة الإدارية العربية - بشكل عام - بهيمنة أجهزة الدولة المركزية على حياة الهيئات المحلية من بلديات ومجالس أو إدارات مستقلة، وبضعف اللامركزية الإدارية.

4 - ضعف حضور دولة الحق والقانون، فمسألة تعادل الفرص والمساواة أمام القانون مسألة حيوية جداً، وهي تشعر المستثمرين والمواطنين بالطمأنينة والاستمرار في عملية التنمية، وبدونها يسيطر جو من انعدام الثقة بين المواطنين وأجهزة الدولة، وهو ما يولّد قلقاً اجتماعياً عميقاً يعيق أية عملية تنموية فعلية.

5 - الطبيعة الريعية للاقتصاديات العربية، وهي أحد مظاهر الضعف ومصادر أزمة التنمية العربية، الأمر الذي يتطلب صياغة استراتيجية فعالة لنقل الاقتصاديات العربية من طبيعتها الريعية إلى الطبيعة الإنتاجية، القائمة على أساس تنويع الدخل وزيادة القدرة التنافسية في الاقتصاديات العربية.

أما الجوانب الأخرى التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار فهي السياسة الاقتصادية الكلية لهذه البلدان، التي تعاني ضعف المساءلة وضعف الرقابة وعدم توفّر آليات لرسم سياسات اقتصادية سليمة، وهي جزء من أزمة المؤسسات في العالم العربي. خاصة أنه لا يوجد في عالمنا العربي أسلوب عمل الفريق، ولذا لا نجد الأنظمة السياسية والاقتصادية تبحث عن التكامل والشراكة في مجال الصالح العام بل كل فرد أو مجموعة يعمل لصالحه الخاص. إنّ غياب هذا النمط من التفكير على المستوى السياسي المجتمعي والأسري يؤثر على عملية التنمية التي تحتاج دوماً إلى تضافر الجهود العامة والخاصة.

الفصل الخامس :

نحو نهج عربي جديد للتنمية (*)

د.صالح أبو أصبع

شهد الثلث الأخير من القرن الماضي ازدهاراً كبيراً في نمو أدبيات التنمية العربية ، وعلى الرغم من اختلاف المدارس الفكرية لدارسي التنمية إلا أننا يمكن أن نلحظ توجهاتهم التي تسعى إلى ضرورة تطوير نهج جديد للتنمية العربية. وقد تنوعت إسهامات الباحثين في مجال التنمية بدءاً من النقد للتوجّهات والمدارس الغربية في التنمية، ومروراً بالبحث عن صيغ جديدة لاستراتيجيات التنمية العربية، أو التركيز على بعض الجوانب المفقودة في التنميات العربية.

ولذا فقد عدّ البعض زوال قدسية نماذج التنمية الغربية إيجابياً؛ إذ يفتح المجال للتفكير الخلاق، والبحث الموضوعي في الظروف السائدة، واختيار أفضل السبل لتحقيق التنمية بالإنسان العربي ومن أجله مع المحافظة على الهوية الحضارية للأمة العربية. ولكن ذلك يعني في الوقت نفسه أهمية التحقُّق من مدى صلاحية السبل المختلفة والدروب المتشعبة(1).

لقد ركزت الدراسات التنموية العربية على ضرورة التخلص من التبعية، وما يتبعها من ضرورة توافر التنمية المستقلة، وكذلك ركّزت على ضرورة التكامل العربي والعمل من أجل تنمية قومية شاملة، وكذلك قامت بعض هذه الدراسات بانتقاد الخطط التنموية الإقليمية بحثاً عن سبل تحقيق التنمية المستقلة.

ويمكننا أن نشير إلى أن قصور التنمية العربية وسبل تحقيق تنمية مستقلة عربية يعود إلى غياب الحلقات التالية أو بعضها في الخطط التنموية العربية:

1 - غياب الرؤية الشاملة لتفاعل الأنظمة الكلية والفرعية في العمل التنموي.

2 - غياب الرؤية التفاعلية لأبعاد التنمية الإقليمية والقومية والدولية في التنمية.

3 - غياب التركيز على المعيقات المجتمعية وخصوصية الهوية الثقافية العربية.

4 – غياب الاستراتيجية التنموية المتكاملة والتخطيط الدقيق والطويل الأجل للتنمية.

5- غياب دور الاتصال المساهم في التنمية، وتم مناقشته في الفصل الثاني من الباب الأول في هذا الكتاب تحت عنوان "الاتصال ودوره المفقود في التنمية العربية".

إن دراسة هذه الحلقات المفقودة أو الواهنة في سلسلة العمل التنموي سوف تنير الدرب إلى البحث عن عناصر التنمية العربية المستقلة وترشدنا إلى سبلها.

(*) نشر ضمن دراستنا المعنونة بـ"التنمية الشاملة في الوطن العربي والدور الاتصالي المفقود"، الشارقة :مجلة شئون اجتماعية، مارس، 1989وتم تحديثها عام 2009.

ولذا فإن الانتقادات لخطط التنميات العربية ضرورية ونحن نسعى إلى العثور على الصيغة المثلى والعملية للتنمية العربية. وفي هذا الإطار يشير باحث إلى أهمية النقد للعملية التنموية فيقول:

وقد تكون إثارتنا لبعض التساؤلات حول المظاهر والمؤشرات "غير الصحية" التي رافقت عملية التنمية العربية خلال السبعينات مدعاة لمزيد من التأمل والتفكير. فالقضية الجوهرية ليست الاختيار بين نموذج "التنمية المنغلقة" في مواجهة نموذج "التنمية المنفتحة على الخارج"، وإنما الأهمّ من كل هذه المقارنات الخارجية والسطحية هو تحديد ماهية عملية التنمية. فالتناقض الحقيقي ليس بين "الانفتاح" و "الانغلاق"،، كما يصوره البعض، وإنما هو بين عملية التنمية المستقلة "ذاتية التوجه" وبين "عملية التنمية التي تكرس التخلف والتبعية للخارج". فارتفاع حجم الواردات وارتفاع حجم المديونية الخارجية قد يتحول لعناصر قوة، وليس عناصر ضعف، لو أحسن توجيهه لخدمة التنمية والإسراع بمعدلات التراكم، وقد يتحول إلى عامل نقمة ومصدر من مصادر الاختناق وتعثر عمليات التنمية في المستقبل إذا ما ذهبت هذه الواردات والقروض الخارجية إلى بالوعة "الاستهلاك الخاص الترفي" و "الإنفاق العام غير المنتج"(2).

التنمية والحلقات المفقودة

أولاً: غياب الرؤية الشاملة لتفاعل الأنظمة الكلية والأنظمة الفرعية في العمل التنموي

يرى ميندوزا Mendoza ونابولي Napolli أنّ النظام يتكون من مجموعة من الأجزاء التي يعتمد بعضها على بعض وتتفاعل معاً لأجل أداء وظيفة أو مجموعة من الوظائف وهذه الأجزاء تشكل معاً وحدة كلية ، وهي أعظم من أن تكون مجموع أجزائها، وهي أعظم لأنها تشتمل على تفاعلات بين هذه الأجزاء، كما أنها تشتمل على تفاعل بين أجزائها ذاتها(3).

وبناءً على هذا التعريف يصبح الكون نظاماً وله مجموعة أنظمة فرعية، ويصبح المجتمع الدولي نظاماً كلياً وله أنظمة فرعية مكونة من الدول، وكل دولة هي نظام ولها أنظمة فرعية، وكل مجتمع هو نظام له أنظمة فرعية.

وكما يرى ميندوزا ونابولي فإن كل مجتمع يحتوي على أنظمة فرعية متنوعة مثل النظام السياسي والاقتصادي والديني والتعليمي. وهذه الأنظمة الفرعية يتّصل بعضها ببعض لأنّ بينها اعتمادية متبادَلة. (4)

والأنظمة قد تكون مفتوحة، أي أنها تتفاعل مع البيئة؛ إذ تتلقى المدخلات من خارج النظام، مما ينتج مخرجاته التي تؤثر على البيئة. والأنظمة قد تكون مغلقة، وهي التي تكون معزولة وليس لديها تفاعلات مهمة مع البيئة (5).

ولهذا حينما نتحدث عن التنمية من الضروري أن ننظر إلى المجتمع باعتباره نظاماً فرعياً ينتمي إلى نُظُم كلية أشمل مثل النظام القومي – بالانتماء إلى الأمة العربية، ومثل النظام الإنساني بالانتماء إلى المجتمع الدولي. وكذلك يجب النظر إلى أن النظام الاجتماعي له مجموعة من الأنظمة الفرعية المتفاعلة؛ وذلك لأن النظام هو عناصر متفاعلة تؤدي وظيفة ومجموعة وظائف حيث يكون النظام فرعياً لوحدة أكبر، وعند مناقشة الأركان الداخلية أو المقارنة لمثل هذه الوحدة فإننا نشير إليها بأنها نظام، وعندما نناقشها بعلاقتها مع وحدة أكبر هي جزء منها فإننا نسميها آنذاك نظاماً فرعياً، وحينما نتحدث عن مستويات الأنظمة من حيث تسلسلها (هيراركية الأنظمة) فإن ذلك يرتبط بعلاقاتها من حيث السلطة، ومدى الوظائف، واشتمالها على العضوية أو مداها الجغرافي(6).

وفي قلب مفهوم الأنظمة الكلية والأنظمة الفرعية يتجسد مفهوم التفاعل والنظام الاجتماعي، ويرى تالكوت بارسونز Talcott Parsons أن النظام الاجتماعي يتكون من مجموعة من الأشخاص الذين

يتفاعلون بعضهم مع بعض في موقف له – على الأقل – جانب مادي أو بيئي، وهم أشخاص تحفزهم النزعة نحو اكتمال الإشباع لديهم، وعلاقاتهم بمواقفهم تتضمن بعضهم البعض، ويتم تحديد هذه العلاقة وتحقيقها عن طريق نظام له بيئة ثقافية ورموز مشتركة(7). وهذا التفاعل الاجتماعي لا يتحقق إلا بالاتصال الذي يشرحه جورج ميد Jeorge Meed كما يلي:

التفاعل الاجتماعي يتضمن بالضرورة تقديم تلميحات (وهي دعوات للاستجابة) وذلك بصيغة الإشارات والرموز واللغة. وتتطلب هذه التلميحات استجابات، ويتصور الآخرون المعاني من خلال هذه التلميحات التي هي استجابة أو استجابات ملائمة لتلميحات محددة. ومن ثم فإن التفاعل الاجتماعي هو اتصال المعاني من خلال سلوك يبتدئ (بالاتصال) وسلوك (يستجيب للاتصال)(8).

ولو حاولنا النظر إلى خطط التنمية العربية، فإنها تفتقد النظرة إلى عملية التنمية من خلال رؤية تفاعلية للأنظمة.

فهي تنظر إلى عملية التنمية باعتبارها قطاعات.. وكل قطاع يقوم بوضع خطة بمعزل عن القطاعات الأخرى. فوزارة الصحة تضع خطتها بدون أن يكون هناك تفاعل مع أنظمةٍ فرعية أخرى ذات صلة وثيقة بها مثل وزارة الإعلام ووزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية، وهكذا يحدث الخلل في هذه الخطط التي تفتقد، على سبيل المثال، الرؤية الواعية لتفاعل الأنظمة الفرعية التي لو أخذ في الاعتبار أهمية تفاعلاتها في إطار التنمية لكان للاتصال دوره الفعّال فيها.

ثانياً: غياب الرؤية التفاعلية لأبعاد التنمية الإقليمية والقومية الدولية:

إن القصور الذي شاب التنمية العربية في تعاملها مع الأبعاد الإقليمية والقومية والدولية هو قصور في رؤية دور هذه الأنظمة في التنمية، وتنسحب هذه الرؤية القاصرة على رؤية الأنظمة المجتمعية وأهمية مكوناتها من أنظمة كلية وأنظمة فرعية، وتفاعلات هذه الأنظمة، مما يؤثر على العملية التنموية كما أشرنا سابقاً.

وتركز معظم التنميات العربية على البعد القُطْري (المحلي) للتنمية، وغالباً ما تتجاهله أو تشير إشارات إنشائية إلى البعد الإقليمي – مثل مجلس التعاون الخليجي – أو المغرب العربي الكبير. وكذلك لا يأخذ البعد القومي على مستوى الوطن العربي أهميته في العمل التنموي – اللهم إلا من خلال الإشارة إلى السوق العربية المشتركة الغائبة أو العمل العربي المشترك المفقود. ويضاف إلى ذلك تجاهل المحيط الدولي وتأثيراته على خلق تنمية تابعة تصادر القرارات الوطنية أو تجهضها، لقد كتب عادل حسين:

"إن الاستقلال الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستقلة، يعنيان أن يوجّه الجهد التنموي بقرارات من الداخل، وبهدف إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، التي لا تحدد وفق مستوى القدرة الاقتصادية فقط، ولكن تتحدد وتتشكل وفق المفاهيم والقيم الحضارية الحاكمة أيضاً. إن التنمية الاقتصادية المستقلة – بهذا المضمون – هي المكوِّن الاقتصادي الملائم لمشروع الاستقلال الحضاري، وهذا ما يمكّننا من التعامل مع الأسواق الدولية من موقع يقترب تدريجيّاً من الندّيّة، تماماً كما يمكّننا الاستقلال الحضاري من التفاعل مع الحضارات الأخرى بندّيّة. إلا أن هذا الهدف (التنمية المستقلة) هو بالتحديد ما يعجز عنه أي قطر عربي على حدة، سواءاً أكان هذا بسبب التشوه الكامن في كل هيكل، أم بسبب النقص الموضوعي في الموارد الطبيعية والبشرية اللازمة للجهد التنموي الشامل والمحقق للاعتماد على النفس في إشباع الحاجات المتنوعة. فضلاً عن أن مشروع التنمية المستقلة يلقى حرباً من كل القوى المسيطرة على النظام الدولي بدرجة أو أخرى). ولا ننسى إسرائيل. وهذه المواجهة لا يتمكن قطر عربي وحده على خوضها حرباً ومناورة.. طبعاً التنمية بالأسلوب الاشتراكي (لا تحتاج إلى العمق العربي، إذ إنّ لها في الخارج من يحميها".

ولكي لا تختلط الأمور، نؤكد علمنا بأن التنمية المستقلة في عالم اليوم تتطلب بالضرورة جهداً مكثفاً، أي دفعة كبيرة، ومعدلات نمو مرتفعة واستقلالها في القرار ينتزع في صراع دامٍ ضد القوى الحاكمة للنظام الدولي. ويتطلب هذا – كأي حرب – إدارة مركزية لمجمل العمليات المتشابكة، والسريعة التغير. ويترجم هذا في مجال التنظيم الاقتصادي بسيطرة قطاع الدولة والتخطيط المركزي"(9).

هل يمكن تحقيق التنمية في ظل هذا التعقيد من العلاقات الدولية وأشكال السيطرة على النظام الدولي؟ إن من أزمات التنمية هذا الارتباط بالنظام العالمي، مما دعا إلى التفكير بفك الارتباط بالنظام العالمي. وفكُّ الارتباط هذا يعني كما يعرّفه سمير أمين بأنه إقامة منظومة من المعايير لقياس عقلنة الخيارات الاقتصادية التي تعتمد على مفهوم لقانون القيمة يقوم بدوره على أسس وطنية ويكون له مضمون شعبي، بحيث تكون هذه المنظومة مستقلة عن منظومة معايير قياس العقلنة الاقتصادية الناتجة عن هيمنة قانون القيمة الرأسمالي الفاعل على صعيد عالمي(10).

لقد ظل هاجس التنمية القُطْرية له الأولوية عند الأنظمة العربية مع إحساس بعضها أن التنمية القُطْرية يمكن أن تتعارض مع التنمية القومية، متناسية أو جاهلة بأن حدود التنمية القُطْرية وقيودها لا يمكن تجاوزها بدون التفاعل مع الإطار القومي الذي يعزز التنمية ويحميها. ويرى د. يوسف الصايغ أن التنميات القطرية والقومية العربية ممكنتان معاً وأنهما تتفاعلان طرداً وعكساً تغذي إحداهما الأخرى وتدعمها وتدفع بمسيرتها(11).

ولم يكن هذا البعد التفاعلي بين التنمية القُطْرية والتنمية القومية واضحاً لدى الكيانات القُطْرية في توجهاتها الإنمائية. وكان من نتيجته زيادة في التجزئة وزيادة في التبعية للخارج، وزيادة في الاكتفاء القطري أملاً بتحقيق الاكتفاء الذاتي القطري الذي عزز الظاهرة الانعزالية الإنمائية كما يسميها د. محمود الجمصي، إذْ يفسرها بقوله:

"ولكن الذي حصل فعلاً هو أن التنمية القطرية، في مختلف الأقطار العربية لم تجر حسب تلك الافتراضات والتوقعات المفرطة في التبسيط والتفاؤل معاً. فقد استمرت التنميات القطرية تجري بمعزل عن بعضها، تحكمها ظروف التجزئة، حيث يمثل كل قطر بمفرده كياناً اقتصادياً له مركز اتخاذ قرارات خاص به، يتولى جميع أموره، بما في ذلك أمر توجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكل مركز منها حريص على مبدأ السيادة الوطنية وعلى مبادئ الحماية وحق الانفراد بإقامة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى، مع نزوع مفرط نحو الاكتفاء الذاتي القطري، الموصوم بتبعية متزايدة للخارج، ولعل من بين الأمور التي عززت ظاهرة "الانعزالية" لدى الأقطار العربية أن التنمية قد صارت تجري على أساس خطط ومناهج تتولى صياغتها أجهزة الدولة في كل قطر على انفراد. وبشيوع مذهب التخطيط للتنمية لدى أكثرية الأقطار العربية، صارت قضية التكامل والوحدة الاقتصادية رهينة لاتجاهات ومرامي خطط التنميات القطرية بالذات(12).

وأما تجاهل البعد الدولي في أهمية العملية التنموية فقد قاد إلى التبعية التي جعلت العالم الآن ينقسم إلى دول المركز ودول الأطراف. وفي سياق البعد الدولي كان لا بد أن ننظر إلى الواقع الدولي نظرة موضوعية، فالعالم من حولنا ينقسم بالنسبة لنا إلى عالم من الأصدقاء وعالم من الأعداء. وعالم الأصدقاء يشكّل عمقاً استراتيجياً للعرب، فحينما نتحدث عن دول العالم الإسلامي والدول الإفريقية – على سبيل المثال – فإنها تمثل عمقاً يمكن أن يسهم في دعم العمل التنموي من خلال علاقات متكافئة فيها منفعة متبادلة ومصالح مشتركة، بينما تقوم دول المعسكر الغربي على علاقات تحكمها مصلحتها – الخاصة – وهي علاقات غير متكافئة، علاقة المركز بالتابع، وعلاقة المستغِل (كسر الغين) بالمستغَل (فتح الغين).

ولهذا نجد أن التبعية الاقتصادية والثقافية والإعلامية ذات أبعاد صارخة تشكو منها دول العالم الثالث – والدول العربية من بينها – ولم يكن غريباً أن تنادي هذه الدول بنظام اقتصادي جديد، وبنظام إعلامي جديد، كي يضمنا لهذه الدول استقلالية تحقق شروطاً أفضل لتنمية مواردها وثقافاتها.

إن نظرة واقعية لطبيعة علاقاتنا بالمعسكر الغربي والمعسكر الشرقي ودول العالم الثالث يجب أن تتسم برؤية واقعية وتاريخية في آن واحد حتى ندرك أبعاد التنمية الشاملة وسبيل تحقيقها بما يضمن إنجازها تنمية مستقلة تحقق للإنسان العربي طموحاته، وتنقله من حالة التخلف التي يرزح تحتها إلى حالة من التقدم يحقق فيها طموحاته التي توفر له الأمن الاقتصادي والغذائي والثقافي وتضمن له كرامته الإنسانية وتوفر له سبل الإبداع والمشاركة.

ثالثاً : غياب التركيز على المعيقات المجتمعية وخصوصية الهوية الثقافية العربية

إن التنمية عملية تفاعلية ديناميكية تتم في إطار مجتمعي له خصائصه التي يتسم بها. أحياناً تكون الخصائص تسهل عملية التغير، وبعضها الآخر يعيقها... وهكذا تصبح خصوصية الهوية الثقافية العربية من العناصر الهامة التي تؤثر على عملية التنمية سلباً وإيجاباً. وعملية التغيير ليست مجرد نقل أفكار أو انتشارها كما رأت المدرسة الانتشارية من أعلى إلى أسفل، إنما هي عملية تفاعلية تأخذ في حسبانها العوامل المجتمعية من أسلوب تنشئة وثقافة وأيدلوجية سائدة واتجاهات نحو العمل وغيرها. ولهذا كانت التجربة الغربية في التنمية ليست هي المثال الذي يجب أن يحتذى، ولكن هي عِبَر ودروس نستخلصها منها. إن التخلص من التبعية يعني عند البعض الاستفادة من دروس التجارب التنموية الغربية، وهذا ما حدا بإسماعيل صبري عبدالله إلى تبني الدروس المستفادة من التجربة الغربية التي تتمثل بما يلي:

أولاً: التنمية الشاملة عملية تطور تضرب جذورها في كل جوانب الحياة وتفضي إلى مولد حضارة جديدة، أو مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري بكل ما يميزها من قيم وعادات سلوك وأساليب إنتاج وأوضاع اجتماعية ونظم سياسية وتقدم علمي وتجدد أدبي وفني...إلخ.

ثانياً: للتنمية أساس ماديّ وآخر فكري. والتنمية هي ثمرة التفاعل المستمر بينهما بحيث يغذي كل منهما الآخر ويقوي حركته. فمناهج العلم ومكتشفاته خلقت الجو المواتي للاختراع.

ثالثاً: التنمية لا تُستعار وإنما هي في الأساس عملية إبداع.

رابعاً: مولد حضارة جديدة أو تجديد شباب حضارة عريقة، جهد يفوق طاقات أي قطر. فهو ظاهرة "قارية" من حيث الاتساع الجغرافي والإسهام البشري. وهذا ما يؤكده تاريخ أوروبا. فقد أسهمت شعوب القارة جميعاً وامتدادها الحضاري في أمريكا الشمالية بالفكر والممارسة في بناء الحضارة المعاصرة.

خامساً: المحتوى التقني الاقتصادي للحضارة الغربية الذي يبهر الناس لم يكن متصوراً بدون استيلاء الأوروبيين على موارد الشعوب الأخرى، الموارد الأرضية (أمريكا الشمالية وأستراليا..إلخ) والموارد البشرية (الرقيق الإفريقي والعمل في المناجم والمزارع في المستعمرات) والطبيعية (الموارد الأولية والطاقة). أما الثورة الصناعية في ذاتها فلا تكفي لتفسير كل شيء، كذلك لا يحل التصنيع بذاته كل المعضلات(13).

ومن خلال هذه الدروس يتوصل الكاتب إلى أن التنمية الشاملة تعني في حالة العرب: "حركة إحياء حضاري ترد للمجتمع العربي قدرته على التجدد ذاتياً وتفتح أمامه آفاق الإبداع. ولا يتأتى هذا إلا بتحرير الإنسان العربي والموارد العربية. وتحرير الإنسان العربي من الفاقة والعوز والجهل. تحرير العقل العربي من السلفية المتحجرة التي ترفض الاجتهاد والتجديد، أي تنكر على حضارتنا جوهر الحياة لكل حضارة ألا وهو التجدد المستمر ومسايرة مصالح الجماعة في عالم يتغير بوتائر سريعة. وتحرير العقل العربي كذلك من الاتباعية وما تولده من تبعيّة لكل أو جل ما نتعلمه من الدول الصناعية المتقدمة. وتحرير الموارد العربية من صنوف السيطرة الخارجية والاستئثار الداخلي. بهذا وليس بأقل منه يمكن أن نصل إلى إسهام جديد في الحضارة البشرية يأخذ عن الغير ولكن لا يكتفي بمحاكاتهم، ويبنى على أفضل ما في التراث

دون انغلاق عليه أو انكفاء على الماضي. وعندئذ نقيم مجتمعاً حديثاً بكل معاني الحداثة ولكنه بالضرورة مختلف عن المجتمع الغربي"(14).

ولقد تحدث الباحثون عن سقوط نماذج التنمية السابقة، وعدّها البعض ظاهرة إيجابية؛ إذ تفتح المجال للتفكير الخلاق والبحث الموضوعي في الظروف السائدة، واختيار أفضل السبل لتحقق التنمية بالإنسان العربي ومن أجله مع المحافظة على الهوية الحضارية للأمة العربية.

ولهذا كانت الحاجة ماسة إلى طرح ما أشير إليه بالتنمية البديلة أو التنمية الأخرى التي تهدف إلى الوفاء بالحاجات الأساسية للإنسان، والرفع المستمر لمستوى معيشته، وتفجير كامل طاقاته وتطوير شخصيته، وإطلاق قدراته الإبداعية، وتتم عن طريق مشاركة الإنسان في عملية التنمية، مشاركة ديمقراطية، يكون هو محدد أهدافها وأدائها في الوقت نفسه"(15).

وكانت أسباب تلك المراجعة والبحث عن صيغة جديدة متعددة من بينها أهمية المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع كما أشار إلى ذلك د. إبراهيم سعد الدين ورفاقه بقولهم: إن إخفاق التنمية المفروضة من أعلى، والتي أهملت الهوية الحضارية للشعوب النامية، واعتبرت الحضارة الغربية النموذج الوحيد الجدير بالمحاكاة والاتباع، قد أدى إلى مراجعات فكرية لمعنى الحضارة ومفهومها، تأكد من خلالها فساد الادعاء أن الغرب وحده هو الذي يحمل مشعل "الحضارة"!... وإن حضارته وحدها، تتضمن من القيم والاتجاهات ما هو ضروري للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وأكدت الاتجاهات الحديثة في أدبيات التنمية، على أهمية المحافظة على الهوية الحضارية لمختلف الشعوب، لضمان المشاركة الإيجابية للجماهير الواسعة في عمليات التغيير والتحرير المطلوبة. وإن أغلب الحضارات، تتضمن عناصر إيجابية يمكن الاحتفاظ بها وتطويرها بما يناسب الأوضاع المتغيرة، ربما يسمح بالجمع بين الأصالة والتجدد، دون تحطيم الشخصية الذاتية للمجتمع، بل على العكس بتطويرها وتعميقها(16).

وقد ركز بعض الباحثين على جوانب أساسية لإنجاز التنمية، فقد تحدث د. علي الكواري عن التنمية الشاملة في منطقة الخليج العربي، واعتبر أنّ الهدف العاجل لاستراتيجية التنمية والتكامل في المنطقة يتمثل في توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافية اجتماعية مستمرة، في إطار الاستراتيجية العربية للتنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية، واعتبر الكواري أن هذين الجانبين الحاسمين من جوانب التنمية الشاملة يمثلان أكثر جوانبها حاجة إلى الوقت، ويتطلب تصاعد عمليتهما توفير المناخ، وتهيئة البيئة القادرة على تفهم متطلباتهما، واستيعاب أهمية التغييرات والتفاعلات التي يحدثانها على النطاق الجماهيري الواسع.

ولعل هذه الطبيعة الخاصة بالتنمية الثقافية الاجتماعية باعتبارها الجانب المتعلق بتفكير الإنسان وحسه وسلوكه، تحد من طموح هذه الاستراتيجية المرحلية وتحجم هدفها الاستراتيجي العاجل في توفير الشروط التي تسمح بتنمية ثقافية اجتماعية مستمرة.

وتتمثل أهم هذه الشروط في تهيئة البيئة التي تسمح بالتنوير الفكري، وتوفير الشروط التي تسمح بالتجانس السكاني والتماسك الاجتماعي، وتغير متعلقات العمل الاجتماعي وتوجهات العمل الثقافي، وإدارة عملية التنمية الثقافية والاجتماعية، وتأكيد دور الإعلام في التنمية وإصلاح أجهزته(17).

ونلحظ هنا عناية قلّ أن نجدها عند الباحثين الآخرين في التنبيه إلى ضرورة توفير شروط ملائمة للتنمية وخاصة التأكيد على دور الإعلام في التنمية الذي يعطي لوسائل الإعلام دورها الذي تستحقه في عملية التنمية، ويشير إلى أهمية التنمية الثقافية والاجتماعية وما يتطلبه ذلك من ضرورة توفير المناخ والبيئة الاجتماعية لإحداث التغيرات والتفاعلات في المجتمع.

رابعاً: غياب الاستراتيجية التنموية المتكاملة والتخطيط الدقيق والطويل الأجل

يؤكد دارسو قضايا التنمية العربية ونقادها أن جوانب القصور في خطط التنمية التي تؤدي إلى فشلها، ترجع في بعض منها إلى غياب التخطيط، إذْ يجب أن تشتمل هذه الخطط كما يرى د. يوسف الصايغ(*) على ما يلي:

(أ) تحديد أغراضها الكبرى التي حدد مهامها الاقتصادية بالعناصر العشرة التالية:

1 - رفع مستوى الأداء والنمو من جانبه الاقتصادي المحض.

2 - رفع مستوى الموارد البشرية والقوى العاملة كهدف وأداة معاً.

3 - تكبير حجم العمالة المجزية.

4 - السعي نحو التوازن الاقتصادي والاجتماعي قطرياً وقومياً.

5 - تدعيم العلم والبحث وتوطين التكنولوجيا.

6 - صياغة سياسات الموارد الطبيعية خاصة النفطية، لتكون أكثر التصاقاً بالمصالح القطرية والقومية.

7 - الاندماج الاقتصادي العربي.

8 - دعم الأمن القومي في جميع أوجهه وإقامة قاعدة اقتصادية صلبة للدفاع والأمن.

9 - الخلاص من التبعية الاقتصادية ورفع درجة الاعتماد القومي على النفس.

10 - المساهمة بإقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

(ب) تحديد الوسائل المتاحة والطاقات المستقبلية لصياغة استراتيجية التنمية، وتحديد الأفق الزمني الذي يدور الاستكشاف وتوضع التوقعات ضمنه للوسائل المتاحة والطاقات المتاحة انطلاقاً من الأغراض الإنمائية الكبرى المتوخاة.

وتنقسم الموارد والوسائل المتاحة إلى مادية وبشرية ثم معنوية ومؤسسية بشكل ديناميكي فعال.

(جـ) تحديد الاستراتيجية التنموية العربية، وذلك يتم من خلال التعرف على العوامل المحركة في الاستراتيجية وتحديد أولوياتها ونمط التحرك الذي يعني كيفية الربط بين تلك العوامل والأولويات وكيفية تحرك الاستراتيجية لتحقيق أهداف التنمية.

وتتمثل العوامل المحركة في الاستراتيجية بالموقف العربي الإيجابي من مسألة التنمية القومية وتوجه القيادات القطرية في التنمية، ووجود مقدار مقبول من الحركية الاجتماعية ومن القلق من حالة التخلف على نطاق واسع لدى المجتمع.

(*) راجع مقالة د. يوسف صايغ **استراتيجية التنمية في العالم العربي**؛ الفصل الأول من الباب الثاني في هذا الكتاب.

وتشمل أولويات هذه الاستراتيجية تنمية القوى البشرية، وتطوير التكنولوجيا الملائمة والنهضة الريفية والزراعية، والاهتمام بالتصنيع الأساسي، وتطوير المواصلات قطرياً وقومياً، وإنشاء المؤسسات الضرورية للتخطيط والمتابعة، وتطوير القطاع الهيدركاربوني.

وأما تحرك الاستراتيجية فإنه يكمن في إرادة السلطة السياسية والإرادة الشعبية وقلقها من حالة التخلف. ثم بعدها لا بد من توافر قدرة الجماهير على تأمين الاستمرار في التحرك ووجود الرغبة القومية للتعاون المتجهة نحو التكامل والاندماج(18). إن مراجعة لخطط التنمية العربية خلال العقدين الماضيين يرينا كيف أن خطط التنمية شابها عدم وجود استراتيجية متكاملة العناصر. وهي كما رأينا في الخطط التي استعرضناها في بداية الدراسة افتقدت الكثير من العناصر الأساسية لوضع استراتيجية تنموية عربية سليمة، ففيما يتعلق بأغراض التنمية نجد أن العناصر العشرة الأساسية لم تنل جميعها ما تستحقه من عناية، إذ تم التركيز على بعض هذه الأغراض ولكن معظمها كان هامشياً بالنسبة لإستراتيجيات التنمية العربية.

وقد رافق ذلك بروز اتجاهات تنموية عربية متنافرة أحياناً ومتنافسة أحياناً أخرى. وقد تعزز ذلك بتدعيم النزعات الإقليمية (القطرية) التي أصبحت ترى أن مصالحها تكون بتحقيق الاكتفاء الذاتي عبر التنمية القطرية، وهذا ما دعا د. محمود الحمصي إلى أن يشخص هذا الواقع بالحديث عن فشل الخطط التنموية العربية ذات الرؤية القصيرة المدى حيث يقول:

"إن خطط التنمية العربية مفتقرة إلى اتجاهات مواتية للتكامل، بل هي عامرة بالاتجاهات المضادة له ومثقلة أيضاً بالاتجاهات المؤدية إلى مزيد من التبعية لمراكز القوى الاقتصادية العالمية. فالنزوع المغالي نحو تحقيق اكتفاء ذاتي قطري قد جاء محصوراً في أنواع خفيفة من الصناعات، أدى تكرار قيامها في عدد متزايد من الأقطار العربية أن صارت عنصراً منافياً للتكامل الاقتصادي الجماعي. وكذا التوجه التصديري أدى إلى قيام صناعات من شأنها مضاعفة التبعية للخارج مثلما يؤدي تماثلها إلى احتدام تنافس الصادرات العربية في الأسواق العالمية. وبات السعي إلى التنسيق الإنمائي لا يستهدف التكامل بقدر ما يبتغي التخفيف من التنافس في الأسواق الخارجية(19).

ويرجع ذلك حسب تعبيره إلى أنّ التنميات القطرية العربية قد جرى التخطيط لها بمعزل عن بعضها البعض، إذ يمكن أن تحمل خليطاً من مختلف أنواع الاتجاهات ذات المرامي التكميلية وذات المرامي التنافسية والحيادية معاً(20).

إن هذا يعود في أساسه إلى رؤية قصيرة النظر، تعتمد على خطط قصيرة المدى أو متوسطة المدى في أحسن الأحوال. والخطط التنموية العربية معظمها خطط خمسية (انظر الخطط التي استعرضناها في مدخل القسم الثاني من هذا الكتاب).. وباستثناء الإشارة إلى خطة طويلة الأمد حتى عام 2000 في خطة التنمية الليبية، فإن خطط التنمية العربية هي خطط توضع بعد قرب انتهاء الخطة الجاري تنفيذها مما يؤدي إلى ارتجال وسرعة في إعداد الخطة الجديدة وهذا يؤدي إلى:

"أن كل قطر يجهل ما سوف تكون عليه اتجاهات التنمية المقبلة، سواء لديه أو لدى أقرانه من الأقطار العربية الأخرى، التي بدورها تجهل النوايا الإنمائية لدى بعضها بعضاً. وعلى هذا المنوال يكون الجهل بالنوايا الإنمائية بعيدة المدى جهلاً متبادلاً وشاملاً. وفي ظل هكذا حالة، يصبح متعذراً على أي قطر أن يرسم لنفسه مساراً إنمائياً طويل الأمد، على أساس متكامل مع المسارات الإنمائية المناظرة لدى الأقطار العربية الأخرى(21).

هذا وقد عانى التخطيط للتنمية كذلك من بعض المثالب الأخرى التي أشار إليها محمود الحمصي، ومن بينها أن الخطط العربية تعتمد على مشروعات يتم اقتراحها سلفاً بطريقة منفصلة عن مجرى العملية التخطيطية. وكذلك المبالغة في صياغة الأهداف الإنمائية مما يؤدي إلى قيام انفصام الطموحات والواقع(22).

كان من أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسة غياب الحلقات الخمس التالية في خطط التنمية العربية.

1 - غياب الرؤية الشاملة لتفاعل الأنظمة الكلية والفرعية في العمل التنموي.

2 - غياب الرؤية التفاعلية لأبعاد التنمية في محيطها الإقليمي والقومي والدولي.

3 - غياب التركيز على المعيقات المجتمعية وما تشمله من خصوصية الهوية الثقافية العربية كأساس لتنمية مستقلة وبديلة.

4 - غياب الاستراتيجيات الشاملة للتنمية والتخطيط طويل الأجل.

5 - غياب دور الاتصال الفعال والمساهم في إنجاز التنمية.

أرقام عربية وتحديات للتنمية

ولا شك في أن منطق الأرقام في الوطن العربي يفرض منذ القرن الماضي والى اليوم تحديات كبرى ، وتفرض الآن أكثر من أي وقت مضى ضرورة السعي من أجل تنمية عربية شاملة مستدامة ذات أبعاد قومية تسعى إلى تحقيق التكامل والاندماج على مستوى الوطن العربي.

- ففي القرن الماضي أشارت التقديرات عام 1985 إلى أن **عدد سكان الوطن العربي** قد بلغ ما بين 187-192 مليون نسمة، وأنه سيبلغ عام 2000 ما بين 280 – 310 مليون نسمة، وأن معدل النمو السكاني يبلغ 3.34% وهو من أعلى المعدلات في العالم، وتشير الإحصائيات كذلك إلى أن نمو المعدلات الحالية للتعليم في الوطن العربي وحتى نهاية القرن العشرين سوف تؤدي إلى عجز في تعميم التعليم الابتدائي، وأن معدل أمية الكبار عام 2000 لن يقل عن (40.2%) وكذلك فيما يتعلق بالزراعة فإنه يتم استغلال (25%) فقط من الأراضي الصالحة للزراعة(23). وبلغت نسبة المديونية العربية حتى نهاية عام 1987 نحو (156) مليار دولار حسب إحصائية قدمها الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشئون الاقتصادية(24)، وفي إحصائية أوردها الأمين العام لاتحاد الصناعات الغذائية العربية تقول بأن إجمالي الواردات من الأغذية في الوطن العربي هو (30) مليار دولار، وسترتفع خلال أحد عشر عاماً إلى مئة مليار دولار، وأن العرب يستوردون (20%) من قمح العالم و (78%) من صادرات المواشي و (25%) من صادرات البيض(25).

وأما المعلومات الحديثة فتشير إلى أنه بلغ **عدد السكان** في الوطن العربي عام (2007) (338.621469) ويتوقع ارتفاع عدد السكان في الوطن العربي في عام 2025 نحو (500) مليون نسمة، وأن الوطن العربي لا زال يملك أعلى معدل للنمو السكاني في العالم إذ يبلغ 2.4% بينما معدل السكان في العالم يبلغ 1.2%، وهذا الارتفاع في معدل الزيادة سيقود إلى زيادة في قوة العمل مما يؤدي إلى ضغوط هائلة على الاقتصاديات العربية بناءً على تقدير منظمة العمل العربية.

- وبناء على تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لعام 2001: ارتفع **حجم الديون الخارجية المستحقة** على الدول العربية إلى 160 مليار دولار وبلغت أعباء خدمتها نحو 12 مليار دولار سنوياً، وأعباء خدمة الديون العربية توازي 17% من إجمالي حصيلة الصادرات السلعية والخدمية بينما تمثل الديون الخارجية نحو 58% من إجمالي حجم الناتج المحلي للدول العربية.الأمر الذي يعرض الاقتصادات العربية خاصة غير النفطية لمخاطر عديدة ويحد من قدرتها على تحقيق أهدافها التنموية. (26)

وكشف أحدث تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية "وفقا لآخر الإحصاءات المتاحة"عن تراجع نسبة الدين العام الخارجي في الدول العربية "المقترضة" مجتمعة إلى الناتج المحلى الإجمالي في السنوات الأخيرة ليصل إلى 27.4% عام 2006 مقابل 34.7% عام 2005

وحذر التقرير من استمرار الدول العربية على العمل بمبدأ تعدد الاتفاقات التجارية الاقليمية والدولية في ظل غياب استراتيجية عربية موحدة، معتبراً أن ذلك شكل مزيداً من التعقيدات أمام تنفيذ منطقة التجارة العربية الكبرى، كما عرقل اتجاه الاتفاقيات الاقليمية الأخرى وفي مقدمتها مشروع الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية، وأوضح أن فتح الأسواق الوطنية العربية يصطدم بالتوجه العالمي الجديد نحو اعادة تكتل أسواق العالم في ظل ترتيبات جديدة مازالت تزداد اتساعاً وقوة، الأمر الذي يضع البلدان العربية في مأزق حرج وأمام خيارات محدودة. (27)

- وحسب التقرير العربي الموحد عن **البطالة والتشغيل في الوطن العربي** لمنظمة العمل العربية ، يشهد الوطن العربي أعلى معدل للنمو السكاني في العالم، مما يساعد على زيادة عدد سكان الوطن العربي وستولّد هذه الزيادة ارتفاع قوة العمل مما يمثّل ضغوطاً هائلة على الاقتصاديات العربية. واستعرض التقرير أزمة البطالة وتزايد أعداد العاطلين بسبب تقلص فرص العمل المتاحة بالقطاع الحكومي وعزوف الشباب عن الالتحاق بالعمل في مؤسسات القطاع الخاص بسبب انعدام الثقة بهذا القطاع إضافة إلى عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات أسواق العمل. ونوّه التقرير إلى أن أحد أبرز أسباب تصاعد أزمة البطالة في الوطن العربي هو انحسار الفرص المتاحة أمام العمالة العربية ، بسبب تزايد الاعتماد على العمالة الوافدة من خارج الوطن العربي ، والتي أصبحت تمثل مشكلة اجتماعية وأمنية كبيرة في الدول المستقبلة لها . (28)

ونسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلى الإجمالي لكل من الجزائر وسلطنة عمان وسوريا والمغرب واليمن ومصر أقل من المتوسط للدول العربية وللدول النامية حيث لم تتجاوز 27% فيما جاءت نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي لكل من موريتانيا والأردن وجيبوتي والسودان ولبنان أكثر من المتوسط للدول العربية وللدول النامية حيث تراوحت بين 48.8% في موريتانيا و 86.5% في لبنان.وفيما يخص مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، أشار التقرير إلى ارتفاع للدول العربية المقترضة كمجموعة من 12.2% في عام 2005 إلى 14.4% عام 2006 بسبب القفزة الكبيرة في خدمة الدين العام الخارجي للجزائر . ولاحظ التقرير أن هذه النسبة أعلى من متوسط نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات للدول النامية التي بلغت 13.8% عام2006. (29)

- ويشير المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية الدكتور سالم اللوزي إلىتزايد الفجوة الغذائية في السلع الزراعية في الوطن العربي التى بلغت قيمتها 18.4 مليار دولار في عام 2006 والتى تشكل فاتورة الحبوب حوالي 49% من قيمتها أي حوالي 9 مليار دولار فيما يشكل القمح حوالي 4.5 مليار دولار من هذه الفاتورة. وبين أن واردات الوطن العربى من الحبوب بلغت حوالي 50 مليون طن بينما وحسب التقديرات الصادرة عن المنظمة فإن استهلاك الفرد في الوطن العربي بلغ ثلاثمائة وخمسة وعشرين كيلو جرام من الحبوب سنويا بينما معدل استهلاك الفرد العربي من القمح وحده 158 كيلو جرام سنويا.وهو من اعلى المعدلات العالميه وفى المقابل فإن الزيادة السكانية في الوطن العربي من أعلى الزيادات في العالم حوالي 2.6%.

و ذكرت دراسة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن الارتفاع فى قيمة الفجوة الغذائية العربية يرجع إلى عدة أسباب من أهمها ارتباط الفجوة الغذائية بالإنتاج الزراعى والحيوانى الذى يغلب عليه عدم الإستقرار لارتباطه بالظروف المناخية والأمطار وأيضا ارتباط الفجوة بحجم الإستهلاك وأسعار السلع الغذائية فى الأسواق العالمية. وأوضحت أن مجموعة الحبوب مازالت تساهم وحدها با لجزء الأكبر من قيمة الفجوة الغذائية حيث ساهمت وحدها عام 2006 بنحو 48.9% مقابل 49.1% عام 2005 و 48.2% عام 2004.. وقيمة تلك الفجوة فى ارتفاع تدريجى حيث ارتفعت قيمتها من حوالى 8.51 مليار دولار عام 2004 الى 9.19 مليار دولار عام 2005 ونحو 9.58 مليار دولار عام 2006 فيما يعود بشكل رئيس الى ارتفاع قيمة الفجوة للقمح والدقيق والأرز حيث ارتفعت بالنسبة للقمح والدقيق من حوالى 4.34 مليار دولار عام 2005 الى 4.64 مليار دولار عام 2006 بزيادة تعادل نحو 6.9% وارتفعت فجوة الأرز بنحو 13% بين عامى 2005 و2006 حيث بلغت قيمتها عام 2006 نحو 1.32 مليار دولار . (30)

ولعل توجه دول التعاون الخليجي نحو تطبيق سياسة الشراء الموحد لـ8 سلع غذائية أساسية منها """الأرز، القمح، الزيت، السكر، الذرة، الحليب، حليب الأطفال، واللحوم"" للتصدي لأية أزمات محتملة كتلك التي ضربت العالم منتصف العام الجاري2008، وطالت تأثيراتها دول المنطقة، والعمل على إعداد خطة متكاملة لأي طارئ يتعلق بـ"الأمن الغذائي". بناء مخزون استراتيجي في أكثر من موقع، في إطار استراتيجية لتحقيق "الأمن الغذائي"لدول المنطقة.واتفق المجتمعون على بناء مخزون استراتيجي، وتحديد آليات معينة لطريقة إدارته مع الأخذ بالاعتبار ظروف السلع المخزنة وكيفية التخلص منها في حال عدم ملائمتها للاستهلاك الآدمي. .(31)

وهذا حبذا لو تم التوسع فيه ليشمل المزيد من الدول العربية لأنه ضمانة للأمن الغذائي العربي .

وخصوصا أن الوضع الزراعي والمائي العربي يعاني من أزمات خانقة في العديد من البلدان العربية ، فقدأوضح التقرير الصادر عن البنك الدولي أنه من بين كل الأراضي الزراعية في مصر والبالغة مساحتها نحو 8.7 مليون فدان فإن أكثر من 25% منها بدأت تعاني مشكلة ملوحة التربة وفي الأراضي المزروعة في شمال منطقة الدلتا وشرقها فإن أكثر من 60% تتأثر بالملوحة. وإن المصريين البالغ عددهم نحو 72 مليون نسمة يعيشون على مساحة 5% فقط من الأراضي المصرية الصالحة للسكن على امتداد سواحل البحر المتوسط ونهر النيل.. مشيرا الى أن هذه الظروف المعيشية المزدحمة بما في ذلك القاهرة ، ستتفاقم خاصة في ظل التوقعات بمضاعفة عدد السكان بحلول سنة 2050م. وحذر التقرير من أنه بالنسبة لملايين المزارعين المصريين خاصة من يعيشون في دلتا النيل فإن المحاصيل والدخول تتناقص بشدة مع ازدياد ملوحة التربة. (32)

■ ولعل **الانفاق على التسلح** من أهم القضايا التي تؤثر على تنمية الدول العربية إذ أنها من أكثر دول العالم إنفاقًا على السلاح وكان ذلك على حساب استثمارها في الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان .
ويرى حازم الببلاوي -الأمين العام للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الأسكوا" التابعة للأمم المتحدة- إن الدول العربية أنفقت 8,8% من ناتجها المحلي الإجمالي على جيوشها في عام 1998، بينما تزيد نسبة الأميين بين مواطنيها البالغين عن 25% في المتوسط. و إنه رغم أن الإنفاق على التسليح شهد تراجعًا طفيفًا في العامين الأخيرين فما زال يفوق الإنفاق على أي قطاع آخر.
ويرى عدد من المراقبين أن زيادة الإنفاق على التسليح في بعض الدول العربية لا يرتبط في بعض الأحيان بالاحتياج الفعلي للسلاح لمواجهة عدو محتمل بقدر ما يرتبط بعقد اتفاقيات عسكرية للمساهمة في استمرار طاقة عمل مصانع غربية في إنتاج السلاح بنفس الكفاءة السابقة، ويبدو أن ذلك يعد اتفاقًا ضمنيًا أو مكتوبًا

بين هذه الأطراف لضمان الدفاع والحماية، وهو الأمر الذي يبدو متناقضًا، لأن عقد الحماية لا يتسق مع توريد أسلحة لا تحتاج إليها هذه الدول. وذكرت وكالة رويتر (1999/12/22) أنه مع انتهاء الحرب الباردة تراجع الإنفاق على الأسلحة في العالم إلى 2.4% في المتوسط عام 1996، غير أن النسبة ظلت مرتفعة بين العرب عند 7,8% مشيرة إلى أنه في عام 1997 أنفقت البلدان العربية 35,7 مليار دولار على الأسلحة، وارتفع الرقم إلى 38,7 مليار دولار بعد عام، وتصدرت دول مجلس التعاون الخليجي الست المنطقة؛ إذ بلغ إنفاقها الدفاعي 11,4% من الناتج المحلي الإجمالي. وجاءت الكويت والأردن على رأس الدول في الإنفاق على الرعاية الصحية؛ إذ بلغ 3,5 في المائة و3,7 في المائة "على الترتيب" من الناتج الإجمالي لكل منها، وعلق البيلاوي "قائلاً": لو أعطينا ما ننفقه على السلاح لمجالات حيوية أخرى مثل التنمية والرعاية الصحيةوالتعليم لكنّا في وضع أفضل كثيرًا. كما أظهرت إحصائيات الأمم المتحدة أن دول "اسكوا" البالغ عددها 13 دولة - وهي تضم لبنان والبحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات ومصر والعراق والأردن وسوريا واليمن والأراضي الفلسطينية، ومقرها بيروت- أنفقت في عام 1995 على شراء الأسلحة 12,7% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يصل إلى ثلاثة أمثال المتوسط العالمي للإنفاق على السلاح، وهو 4% من الناتج المحلي الإجمالي . ورصد التقرير السنوي لمعهد أستوكهولم للسلام الدولي 2007استمرار منطقة الشرق الأوسط، بما فيها البلدان العربية وإيران وإسرائيل، في التسليح، باعتبارها من أكبر المناطق إنفاقا عليه، حيث زاد التسليح فيها خلال العقد الماضي بنسبة 62%.

واستمرت الزيادة في الإنفاق العسكري في دول الشرق الأوسط، وسجلت ما بين عامي 1997 و2007، بجانب كل من إيران وإسرائيل، نسبة 62%، بحسب معهد أستوكهولم. وفي عام 2006 أنفقت السعودية 132922 مليون ريال سعودي على التسليح (نحو 33.793 مليار دولار أمريكي)، أي 8.5% من إجمالي الناتج المحلي؛ لتحتل بذلك المرتبة الثامنة بين أكبر 15 دولة إنفاقا على التسلح. وبالنسبة للعراق -القابع تحت الاحتلال الأمريكي منذ عام 2003- فقد أنفق 9.8 مليار دينار عراقي، (نحو 3.3 مليارات دولار)، ما يمثل نسبة مرتفعة تعادل 7.8% من إجمالي الناتج المحلي، الذي يعتمد تماما على تصدير النفط. أما مصر فبلغ إنفاقها على التسليح نحو 18264 مليون جنيه مصري (2.706 مليار دولار)، وهو ما توازي نسبته 2.7% من إجمالي الناتج المحلي للبلد المأزوم اقتصاديا، والذي يعاني ضعفا في الموارد المالية لخزانة الدولة. وأنفقت سوريا على تسليحها حوالي 5.7 مليار دولار، ما يمثل نحو 5.1% من إجمالي الناتج المحلي.

وبرزت الإمارات بين الدول العربية باحتلالها موقعا وسطا بين أكبر خمس دول مستوردة للسلاح في العالم، خلال عام 2007، الذي شهد قفزة في مبيعات السلاح العالمية. وبين عامي 2003 و2007 احتلت الإمارات المركز الثالث بين أكبر خمس دول مستوردة للسلاح، بعد كل من الصين والهند؛ إذ أسهمت وحدها بنصيب وافر، بلغ 7% من إجمالي واردات السلاح بالعالم، متفوقة على كل من اليونان وكوريا الجنوبية اللتين جاءتا بالمركزين الرابع والخامس. وكذلك احتلت الإمارات المركز الثالث بين الدول المستوردة للسلاح الأمريكي، بعد كل من كوريا الجنوبية وإسرائيل، حيث شكلت وارداتها من هذا السلاح ما بين 2003 و2007 نسبة 9% من إجمالي صادرات الولايات المتحدة. وعن بقية وارداتها من الأسلحة تبين أن الإمارات استوردت في نفس الفترة 41% من إجمالي صادرات السلاح الفرنسي، لتحتل المركز الأول بين مستوردي هذا السلاح،

وبناء على تقرير المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن- لعام 2007 بلغ الإنفاق العسكري للإمارات حدا وصفه بأنه "رهيب"،حيث تجاوز إنفاقها 39.6% من إجمالي النفقات الحكومية، فيما لا يتعدى المتوسط العالمي للإنفاق العسكري نسبة 10%. واشار إلى أن واردات الأسلحة للإمارات بلغت نسبة 3.8% من إجمالي وارداتها، بينما لا تتخطى هذه النسبة 1% بالنسبة للمتوسط العالمي. (33)

وفي **مجال الترفيه** توقعت شركة "ون كارد" المتخصصة في مجال خدمات الدفع الإلكتروني الآمنة متعددة الوظائف في العالم العربي، ارتفاع حجم سوق الألعاب الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط من 11.1 مليار دولار حاليا إلى 15.4 مليار دولار بحلول العام 2011. (34)

هذه الأرقام جميعها تساعدنا على فهمنا للواقع العربي المحزن هذا الواقع يؤكد ضخامة التحديات التي ستواجه الإنسان العربي في المستقبل القريب، إن حلم التنمية القطري في مختلف أقطار الوطن العربي فشل في تحقيق ما تصبو إليه تلك الأقطار من اكتفاء ذاتي تفضحه الأرقام التي ذكرناها. ولعل الانفتاح الذي شهدته البلدان العربية، وبعض إنجازات التنمية – ومن ضمنها التوسع في الخدمات الإعلامية – استطاعت أن تبني البنى الأساسية فيها – وخاصة في الدول النفطية – ولكنها في المقابل فتحت شهيتين على الاستهلاك:

1 - شهية الحكومات على استهلاك السلاح، وامتلاك أحدث أنواع الأسلحة التي لا تستخدم. ومع التقادم تصبح مجرد آلات صدئة تحتاج دوماً إلى التجديد وإلى ابتلاع جزء كبير من الميزانيات العامة.

وعلى الرغم من أهمية التسليح، لأن العرب في حاجة إليه لتحقيق الأمن لمواجهة أعدائهم وخاصة العدو الصهيوني، إلا أنه إذا لم يكن هناك إرادة عربية ونية لاستخدام السلاح للتحرير يصبح التسليح هدراً لإمكانيات التنمية التي كان بالإمكان تحاشيها لو صدق العزم لديهم، إذ إن التحرير ليس مستحيلاً، وكما أشار أمير الكويت في 88/11/22 لدى تفقده لقاعدتين جويتين بالكويت إلى أنه "لو كان المسؤولون العرب عملوا بجد ومثابرة وصدقوا في وعودهم لتحررت فلسطين"(35).

ومع أنّ الأمن ضروري للأفراد والمؤسسات والمجتمع،إلا أن الواقع العربي كما يراه جاسم السعدون فيه: "الأمن الفردي والقطري والقومي مستباح رغم كثرة اتفاقاته والتغني به وهدر الموارد في الصرف على أجهزة الأمن ونفقات التسليح"(36). إن قضية الأمن القومي تدخل في صلب عملية التنمية. ولذا فإنّ وضعها في مكانها المناسب من حيث التطبيق لا القول تختصر المسافات في إنجاز التنمية الشاملة.

2 - شهية الشعوب على الاستهلاك سواء أكان استهلاك المواد الغذائية أو المواد الترفيَّة، حيث أصبح الإنسان مجرد وحش فاغر فاهه لالتهام كل ما تنتجه دول الغرب سواء أكان المرء بحاجة إلى السلعة، أم لمجرد مجاراة الموضة، ومتابعة ما يستجد من مبتكرات وموديلات، وسواء أكان ذلك في السيارات أو التلفزيونات أو الأثاث أو الملابس أو غيرها.

ولا شك في أن هذا لا ينطبق على كل طبقات الشعب، فهناك الفئات المحرومة – خصوصاً في الدول غير النفطية – التي تعيش دون خط الفقر ولا تقدم لها وسائل الإعلام وإعلاناتها سوى إغراءات لا تستطيع معها إلا الحصول على الإحباط، لعدم قدرة امتلاك ما يعلن عنه.

لقد ساهمت وسائل الإعلام ولا زالت تساهم في فتح شهية الناس على الاستهلاك ، لذا فإنها ترفع تطلعاتهم. ولو تابعنا أي محطة تلفزيون عربية تذيع الإعلانات وجدنا أنها تحث على الاستهلاك وخصوصاً المواد الكمالية مثل العطور والكريمات والسيارات والشيكولاتة، بالإضافة إلى العديد من الإعلانات عن أنواع الحليب والزينة والشاي والقهوة والمشروبات الغازية والتنزيلات وغيرها(37).

كشفت الدراسة التي صدرت عن مركز "بارك" للأبحاث ومقره دبي حول الاعلان أن منطقة الخليج استأثرت بانفاق اعلاني بلغ 3 مليارات و770 مليون دولار خلال النصف الأول من العام 2008 مقابل 733 مليون دولار حجم الانفاق في منطقة المشرق العربي لنفس الفترة.وأشارت الدراسة إلى أن تنافس كبار المنفقين الاعلانيين من شركات الاتصالات ومصنعي السيارات وشركات الطيران والفنادق وشركات العقارات على نفس شريحة العملاء في منطقة الخليج كان من الأسباب القوية لارتفاع الانفاق الاعلاني بالمنطقة.وأوضحت الدراسة أن الانفاق الاعلاني في قطاع المجلات في مصر وصل إلى 27 مليون دولار

في حين أنه بلغ 33 مليون دولار عن نفس الفئة في الكويت التي لا يشكل عدد سكانها أكثر من 4 % من عدد سكان مصر. (38)

إن الأرقام التي ذكرناها حول الاستيراد في الوطن العربي مفجعة، وكذلك فإن أرقام المديونيات العربية، ونسبة زيادة السكان في الوطن العربي، كلها تستلزم نظرة أكثر جدية للأخذ بمفهوم التنمية الشاملة على مستوى قومي، بحيث تستهدف تحقيق نهج تنموي مستقل يحقق للإنسان العربيّ كرامته وأمنه ورفاهيته وحريته.

ولا شك في أن المطالبة بتبني نظرة أكثر واقعية وعلمية في منهجها للتخطيط الطويل الأجل، بناء على استراتيجية قومية تأخذ في اعتبارها الأهداف الواضحة، والإمكانيات المتاحة والمستقبلية، وتأخذ في اعتبارها الوسائل التي تحققها، والمعيقات التي تواجهها. ذلك كله سيؤدي بلا شك إلى إنجاز خطوات على طريق التقدم واجتياز عتبات التخلف والتحرر من التبعية، ونجاح المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، ونجاح في بناء الإنسان العربي.

إن حلم التخلص من التبعية لا يعني فرض عزلة على الوطن العربي، فنظرتنا إلى تفاعل الأنظمة تستدعي الأخذ في الاعتبار أن الأنظمة المفتوحة هي التي تقوم على مبدأ التفاعل(*). ولكن هذا التفاعل يجب أن يكون متمثلاً باعتمادية متبادلة بين كل الأنظمة. وإذا كان النظام الاقتصادي العالمي يكرس التبعية لصالح دول العالم الغربي الغني والمعسكر الاشتراكي، فإنه يكرس تفوقهما وتدفق اتصالهما وسيطرتهما على الإعلام الدولي، وعلى مضامين الإعلام في أقطار العالم، مما يعزز سيطرة القيم الغربية ويخدم مصالحها.

ولهذا فإن الدعوات إلى نظام اقتصادي عالمي جديد وإلى نظام اتصالي جديد تنسجم مع فكرة التحرر واستقلالية التنمية العربية في إطار تفاعل يضمن الهوية القومية.

وهنا يلعب الاتصال دوره في التفاعلات في ظل مبدأ الأنظمة ويصبح من الضرورة إدماج الاتصال باعتباره عنصراً أساسياً في عملية التخطيط للتنمية وعملية تنفيذ خططها ومراجعة إنجازاتها.

إن الاتصال هو أداة التفاعل في المجتمعات، وبدونها لا يمكن أن تتحقق اجتماعية هذه المجتمعات، ولا يمكن أن تنجز أنشطتها بكفاءة، وكلما كان الاتصال ناجحاً في الوصول إلى الجمهور، كان النشاط الذي يعبر عنه ناجحاً. فالعملية التعليمية، والعملية الاقتصادية والعملية الثقافية والعملية السياسية تحتاج إلى اتصال ناجح بل وبدون الاتصال تصبح الحياة غير ممكنة.

الهوامش

1 -إبراهيم سعد الدين ورفاقه، صور المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص 150 .

2 -د. محمود عبد الفضيل: النفط والمشكلات المعاصرة، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 1978، ص 101 .

3- Manuel G. Nenaza & Vince Nince Napoli : Systems of Man, An Introduction to Social Science (Lexington, Mass: D.C. Heath & Co. 1937), P. 20 .

4 - Ibid, p. 31 .

5 - Ibid, p. 25 .

6 - Ibid, p.p. 31-32.

7 - Talcott Parsons: The Social System (Glencoe, Illinois free Press, 1951), pp. 5-6.

8 - George: Mead in Alvin Bakeoff: Theory in American Sociology (New York: Crowell 1967), p. 63 .

9 -عادل حسين: نحو فكر عربي جديد، الناصرية والتنمية والديمقراطية ، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1985، ص 85 .

10 -د. سمير أمين، أزمة المجتمع العربي، بيروت، دار المستقبل العربي، 1985، ص39 .

11 -د. يوسف صايغ: استراتيجية التنمية في العالم العربي، في كتاب السكان والتغير في الشرق الأوسط، بغداد، الأكوا، 1985، ص 57 .

12 -د. محمود الحمصي: خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1980، ص 122-123 .

13 -إسماعيل صبري عبد الله: التنمية الاقتصادية العربية، إطارها الدولي ومداها العربي، في كتاب دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 1985، ص54-55 .

14 -إسماعيل صبري عبد الله، المصدر نفسه.

15 -د. إبراهيم سعد الدين ورفاقه: صور المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص 148 .

16 -المصدر نفسه، ص 148 – 149 .

17 -د. علي خليفة الكواري: نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص 107 .

18 -د. يوسف الصايغ، مصدر سبق ذكره.

19 ـد. محمود الحمصي، مصدر سبق ذكره، ص 166 .

20 -المصدر نفسه، ص 124 .

21 -المصدر نفسه، ص 129 .

22 -المصدر نفسه، ص 125- 126 .

23 -جريدة البيان، دبي، 1987/12/7 .

24 -جريدة البيان، دبي، 1988/11/27 .

25 -جريدة الخليج، الشارقة، 1988/12/18 .

26- **«جريدة الشرق الأوسط»**ا الثلاثـاء 18 ذو الحجـة 1421 هـ 13 مارس 2001 العدد 8141

http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=6&issueno=8141&article=30 (27)=058&feature

28-«جريدة الجزيرة - السعودية 2008-07-21»

29- http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=2922&id=71826

30- محيط - كريم فؤاد7 - 3 - 2008.)

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=184749&pg=3

31- http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=184749&pg=3

32- المصدر نفسه الاحد - 30 نوفمبر 2008

33- محمد عبد الحليم إسلام أون لاين

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1212925210487&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

34- محيط -الاحد 1 ذو الحجة 1429 - 30 نوفمبر

2008http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=182685&pg=3

35 -جريدة القبس، الكويت، 1988/11/22 .

36 -جريدة الوطن، الكويت، 1988/9/10 .

37 -بمراجعة لإعلانـات يـوم واحـد وهـو 1988/11/2 فـي تلفزيـون دبـي كـان مجمـوع الإعلانـات سبعين دقيقة موزعة على إعلانات حول نفس المواد المذكورة أعلاه، وتبلغ نسبة هذه الإعلانات من إجمالي الإرسال اليومي حوالي (14.5%) وبالمقابل لا نجد برامج تنموية تصل إلى ربع هذه النسبة.

38-محيط30 نوفمبر 2008 http://www.moheet.com/show_news.)



الباب الثاني :

في استراتيجيات التنمية وخططها





مدخل الباب الثاني

في استراتيجيات التنمية وخططها

لاشك أن التنمية الشاملة والمستدامة طموح لا يمكن تحقيقه دونما تخطيط علمي ووضع استراتيجيات مناسبة تحدد الواقع والامكانيات وتكشف المعيقات وتضع الأهداف والوسائل المناسبة لتحقيقها. وهذا الباب يوفر للقارئ فرصة لفهم استراتيجيات التنمية وخططها ومعيقاتها يتكون هذا الباب من خمسة فصول أولها دراسة أراها ضرورية لفهم استراتيجية التنمية من بينها أربع وثائق هامة تتعلق بإستراتيجيات التنمية .

▪ **فدراسة الدكتور يوسف صايغ (استراتيجية التنمية في العالم العربي)** -وعلى الرغم من مرور نحو ربع قرن على كتابتها- فإنها تقدم رؤية لازالت صالحة لوضع استراتيجية تنموية عربية على مستوى قومي فهو يحدد موقع الاستراتيجية في عملية التنمية الشاملة، ورأى أن استراتيجية التنمية تعتمد على مقاربة التنمية بالانطلاق من عملية تصنيع أساسي ثقيل تنتشر آثاره أفقياً وعمودياً في الاقتصاد والمجتمع القوميين عبر سلسلة من التغيرات المترابطة، أو أن يقال بأنها تعتمد على تطوير قدرات القوى العاملة ضمن نظام اقتصادي واجتماعي معين يتيح لها أن تتفاعل بشكل ما مع المعطيات والطاقات المادية والبنى المؤسسية، أو تعتمد على عنصر حركي آخر أو تمازج من العناصر. وفد حددفي دراسته الأغراض الكبرى للتنمية: مهام المستقبل الاقتصادية من خلال تحديد الوسائل المتاحة والطاقة المستقبلية وبالإضافة إلى تحديد الأفق الزمني الذي يدور الاستكشاف وتوضع التوقعات ضمنه انطلاقاً من الأغراض الإنمائية الكبرى المتوخاة.وقدم في دراسته عشرةعوامل محركة في الاستراتيجية وأسس وضع خطة إنمائية قومية

ويشتمل هذا الباب على أربعة وثائق مرتبطة باستراتيجيات التنمية العربية ونقد واقعها على مستويات أربع دولي وقومي وإقليمي وقطري :

وأماالوثيقة الأولى: على مستوى دولي فهي **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004.(نحو الحرية في الوطن العربي موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2004)** الذي يصدر سنويا عن برنامج الامم المتحدة الانمائي الدول العربية The United Nations Development Programme (UNDP) و بالتعاون مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

▪ فيطرح معالجة متعمقة لنقص الحرية والحكم الصالح في العالم العربي وهما من أهم المواضيع ذات التأثير القوي والمباشر على تنميات الوطن العربي ذلك أن نقص الحرية وغياب الحكم الصالح هما الأكثر وطأة والأبعد إعاقة لفرص النهضة وتحقيق التنمية الانسانية في البلدان العربية فيها.

ويعرض التقرير البُنى والعمليات المجتمعية الضامنة للحرية في نسق الحكم الصالح الذي يقوم على المحاور التالية:

*صون الحرية والارتكاز إلى المشاركة الشعبية الفعالة، مع تمثيل شامل لعموم الناس. والاعتماد على المؤسسات بامتياز ، نقيضا للتسلط الفردي، بحيث تعمل مؤسسات الحكم بكفاءة وبشفافية كاملة، وتخضع للمساءلة الفعالة، في ما بينها في ظل فصل السلطات والتوازن بينها، وسيادة القانون، المنصف والحامي للحرية، على الجميع على حد سواء ، وقضاء كفء ونزيه ومستقل تماما وتنفيذ أحكامه بكفاءة من جانب السلطة التنفيذية.

▪ **الوثيقة الثانية : ذات مستوى قومي** وهي وثيقة الإعلان العربي عن التنمية المستدامة الصادرة عن الوزراء العرب المسئولين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة (2001 م) واشارت فيها إلى أن تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي تواجه معوقات جمة ومن أهمها :- عدم الاستقرار في المنطقة الناتج عن

غياب السلام والأمن ومشكلة الفقر في بعض الدول العربية والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية. وتعرض المنطقة العربية بصفة عامة لظروف مناخية قاسية ، محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها ضعف إمكانيات بعض المؤسسات التعليمية والبحثية العربية وتأخرها.

▪ **الوثيقة الثالثة** :**على مستوى إقليمي** وهو **مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي وثيقة أهداف وسياسات خطط التنمية لدول مجلس التعاون1405هـ - 1985م** التي أقرها المجلس الوزاري لوزراء التخطيط في **لمجلس التعاون لدول الخليج العربية** 1985م، وحددت الوثيقة **17هدفا لخطط التنمية لدول المجلس** ومن بينها:

- تنمية وتهيئة المواطن اجتماعيا وثقافيا وصحيا حتى يتمكن من مواكبة متطلبات التنمية الحديثة .
- تنمية القوى البشرية بالتعليم والتدريب وتوفير البيئة الصحية المناسبة والمحافظة عليها والعمل على رفع مستوى الصحة العامة
- تحقيق توازن سكاني في دول المجلس التي تعاني من خلل في التركيب السكاني
- تحقيق الرخاء الاجتماعي بشكل يكفل لكل فرد من المواطنين التمتع بحد أدنى من مستوى المعيشة الكريمة

أما الوثيقة الرابعة : على مستوى قطري (محلي)وهي **الأجندة الوطنية الأردنية206-2015** التي تحدد أولويات الأردن التنموية في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمدة عشر سنوات التي أعدتها اللجنة الوطنية للأجندة الوطنية 2005

وتمثلت الأهداف العريضة للأجندة الوطنية في ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات، وتحقيق العدل والمساواة، وضمان الحريات الأساسية وحقوق الإنسان واعتماد الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية في جميع الأزمنة والظروف، والعمل على تحقيق مجتمع المعرفة والرفاه الاجتماعي.

وتسعى الأجندة الوطنية إلى وضع أهداف وطنية محددة ومرتبطة ببرامج تنفيذية زمنية، واقتراح مبادرات للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومراقبة تطبيقها ومتابعة تنفيذها. و تهدف إلى تسريع وتيرة النمو وتحقيق تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية مستدامة ومتوازنة، من خلال تنفيذ برنامج انتقالي يضع الأردن على مسار النمو الاقتصادي السريع والمشاركة الاجتماعية والسياسية الواسعة.

أما الوثيقة الخامسة : الإعلان العربي عن التنمية المستدامة الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة

إذ رأى أن جهود تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي تواجه معوقات وتحديات من أهمها :-

- عدم الاستقرار في المنطقة الناتج عن غياب السلام والأمن.
- مشكلة الفقر في بعض الدول العربية والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.
- استمرار الازدياد السكاني في المدن العربية، واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء وتراكم النفايات.
- تعرض المنطقة العربية بصفة عامة لظروف مناخية قاسية ، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي ، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات البخر والنتح ، مما أدى الى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.

- محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للإستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ، وتدهور نوعيتهما، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض الأقطار العربية.
- ضعف إمكانيات بعض المؤسسات التعليمية والبحثية العربية وتأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمي والتقني في العالم ، وخاصة فيما يتعلق بتوفير مستلزمات التنمية المستدامة في الوطن العربي.
- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.
- عدم مواءمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الوطن العربي ، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها. نقص الموارد المالية وتدني وضع البنية التحتية في العديد من الدول العربية

وأعلن بيان الوزراء العرب المسؤولون عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة :

أولاً: إن تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي يستوجب وضع استراتيجية عربية مشتركة ومتكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والإجتماعية والصحية للمواطن العربي وصون البيئة في المنطقة العربية تأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية والحاضرة للمنطقة والتنبوء بالمتغيرات المستقبلية والتطورات العالمية لإنجاز ثمانية أهداف مرتبطة بالتحديات السابقة.

ثانياً: إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي تتطلب صياغة أولويات العمل العربي المشترك مرتبطة بالأهداف السابقة:

ثالثاً : إن تحقيق التنمية المستدامة في ظل العولمة وتحرير التجارة الدولية والثورة المعلوماتية ، وتعزيز التعاون بين الشعوب على أساس الحوار و التكامل بين الحضارات يتطلب إيجاد مزيد من الفرص للدول النامية والإتفاق علىآليات جديدة للحكمية السليمة Good Governance تستند إلى المبادئ الدولية واحترام حقوق الشعوب في التنمية المستدامة

أما الوثيقة السادسة : التوجهات الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية العربية التي أصدرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام2004 وفيها قدمت استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025 في ضوء التحديات المستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة الداخلية والخارجية، والمحددات والمشاكل والمعوقات التي تواجه برامج وخطط التنمية الزراعية في الدول العربية، وتعظيماً للاستفادة من المقومات والفرص المتاحة لاستشراف مستقبل أكثر ازدهاراً للزراعة العربية، دفعاً لمسارات التنمية الزراعية العربية في المجالات الرئيسية التالية:

1- المياه – المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة:
2- تنمية وحماية الأراضي الزراعية:
3- استغلال الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي:
4- التطوير والتحديث التقني للزراعة
5- أولويات التنمية القطاعية
6- بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية

7- الاستثمار الزراعي المشترك :

الباب الثاني: في استراتيجيات التنمية وخططها

الفصل الأول

استراتيجية التنمية في العالم العربي*

الدكتور/ يوسف صايغ

الإطار العام وتحديد المصطلحات الأساسية

يتضح من مراجعة سريعة لما يصدر في يومنا الحاضر من كتب ومجلات أن مصطلح "استراتيجية" يستعمل في مختلف الحقول وعلى نطاق واسع، وبمدلولات مختلفة، فحيناً يعني خطة أو مخططاً،وحيناً آخر يستخدم بمعنى أسلوب أو منهج أو سياسة، وحيناً ثالثاً يكون رديفاً لمصطلح تكتيك أو مناورة وقد يضيق نطاقه فيعني برنامجاً أو يتسع فيعني تصوراً عاماً.

نشأت كلمة "استراتيجية" من كلمة "Strategos" اليونانية ومعناها فن القائد أو فن القيادة، على أن الشكوى ظهرت وتواترت منذ أكثر من نصف قرن، بأن معنى المصطلح تبدل واتسع عما كان عليه في الأساس لكثرة ما استعمل، خاصة بالمقارنة مع معناه المحدود عندما بدئ باستعماله في أوائل القرن الثامن عشر(1). وبما أن استراتيجية التنمية فيها الكثير مما نجده في الاستراتيجية العسكرية من عناصر – وهذه الأخيرة كانت السياق الأصلي لاستخدام الكلمة – فمن المفيد أن نستعرض أولاً مفهوم الاستراتيجية بحد ذاته ليسهل علينا فيما بعد استخدامه في سياق عملية التنمية.

تدخل ضمن الاستراتيجية عدة عناصر، أبرزها كثرة الوحدات المقاتلة الفاعلة المتميزة بالحركية أو الديناميكية، والخطة المتكاملة، وعلاقة الكلفة بالمردود سواء كانت الكلفة بشرية أم مادية، والمردود مادياً أم جغرافياً أم معنوياً كالنصر وكسر مقاومة الخصم. كما تدخل ضمن الاستراتيجية الأغراض المتوخاة، والوسائل المتاحة حاضراً أو احتمالياً، والمدة الزمنية المتاحة أو المرغوب فيها لامتداد الحرب أو المجابهة. يضاف إلى ذلك براعة استخدام الحيلة، وتعداد المعارك ضمن الحملة أو الحرب، وتنسيق كل العوامل وقيادتها من أجل كسب غرض الحرب. بمعنى آخر فإن الاستراتيجية تشكل المسار الحركي لخطة الحرب الشاملة أو العليا، وترسم الأسلوب أو الطريق العام للحرب المقترح لمختلف المعارك التي تشكل أجزاء أو مراحل الصراع، وتنظم المعارك. وهنا بالطبع تدخل السياسات المرسومة للصراع على مستوى القيادة السياسية.

ضمن هذا السياق استخدم مصطلح الاستراتيجية عند التوجه نحو وضع تصور لاستراتيجية التنمية العربية، ذلك أن التنمية المنشودة لا تعني مجرد التثمير من أجل تحقيق وتائر للنمو أكثر ارتفاعاً، وإنما هي تعني عملية واسعة وعميقة ذات عناصر متعددة تتحرك ضمن أقنية متشعبة بموجب مخطط أو تصور شامل من شأنه أن يجعل العملية تصب في إطار من الأغراض الاقتصادية والاجتماعية والقومية. وهنا ينشأ ما

---

* نشر هذا المقال في كتاب (السكان والتنمية في الشرق الأوسط)، الأسكوا، بغداد، 1985.

يبدو كأنه تناقض بين بساطة الاستراتيجية العليا وتعقيد جزئياتها، سواء تعلق الأمر باستراتيجية عسكرية ما أو باستراتيجية إنمائية ما.

إن بحث استراتيجية التنمية يرتكز على خطوطها العريضة، كأن يقال مثلاً إنها تعتمد أساساً على مقاربة التنمية بالانطلاق من عملية تصنيع أساسي ثقيل تنتشر آثاره أفقياً وعمودياً في الاقتصاد والمجتمع القوميين عبر سلسلة من التغيرات المترابطة، أو أن يقال بأنها تعتمد على تطوير قدرات القوى العاملة ضمن نظام اقتصادي واجتماعي معين يتيح لها أن تتفاعل بشكل ما مع المعطيات والطاقات المادية والبنى المؤسسية، أو تعتمد على عنصر حركي آخر أو تمازج من العناصر.

إن البحث في خطوط عريضة كهذه، يقود لتجاوز البساطة الظاهرية وصولاً للتعقيدات والتشعبات والتداخلات الكثيرة بين القوى والعوامل المتعددة ذات الصلة التي تتحرك ضمن قوانين وبوتائر مختلفة لتحقق بالتالي مسيرة الاقتصاد والمجتمع بالاتجاه الإنمائي المستهدف. وهذا بالضبط ما يتم في السياق الحربي، إذ توضع استراتيجية الحرب في خطوط عريضة بل بسيطة، لكن تكتيكات الحرب واستراتيجياتها الجزئية التي تقع ضمن الاستراتيجية الكبرى والعوامل المختلفة ذات الصلة، تكون كبيرة العدد ومعقدة ومتداخلة. لكن كل هذه العناصر يُراد لها أن تتحرك ضمن الاستراتيجية العاملة أو الكبرى بغرض تحقيق أهداف الصراع أو الحرب.

يبقى من الضروري أن نبين، ولو أطلنا هذه المقدمة قليلاً، أن الإستراتيجيات الإنمائية ليست دائماً واضحة وصريحة، بل قد توضع الخطط الإنمائية دون تصور إستراتيجي شعوري على الإطلاق، وإنما تكون الاستراتيجية في هذه الحالات ضمنية ولا شعورية يمكن تلمسها بفضل التمعن والتقصي. وفي الحالات القصوى قد لا تكون هناك أية استراتيجية إنمائية صريحة أو ضمنية، كأن يكون الفهم الإنمائي محدوداً يقتصر على تراكم عدد من المشاريع الصناعية والزراعية والإنشائية والبنيوية دون ترابط منطقي سببي فيما بينها. بقي أن نضيف أنه حتى بحال توفر الرغبة في وضع استراتيجية إنمائية صريحة فإن الإستراتيجيات والسياسات الإنمائية الموجهة لاقتصاد ما تجعل صياغة إستراتيجيات جديدة أكثر صعوبة بمقدار ما تتحجر المواقف وتتجمد حول المفاهيم والأساليب السابقة وتنخفض درجة القبول بالأفكار الجديدة.

ما هو موقع الاستراتيجية في عملية التنمية الشاملة؟

هذا السؤال جدير بأن يطرح ويجاب عليه، إذ كثيراً ما تختلط الأمور على الأكاديميين والمخططين ومتخذي القرار. إن عملية التنمية تتطلب الإجابة على عدد من الأسئلة وفق تسلسل يوضح موقع الاستراتيجية. السؤال الأول يدور حول ماهية التنمية، من أجل توضيح طبيعتها والتمييز بينها وبين النمو والعصرنة أو التحديث، وهي المفاهيم الرئيسية التي كثيراً ما يحصل اختلاط بينها وبين مفهوم التنمية. وفي معرض الإجابة عن ماهية التنمية يقتضي طرح سؤال أولي هو: أي إنسان نريد أن نطور وأي مجتمع نريد أن نبني؟ إذ إنّ غياب التصور الواضح في هذا الصدد يشوش مسيرة التنمية ويحرمها من التوجيه اللازم لها. ولهذا تستدعي الضرورة الإجابة على هذا السؤال الأولي في مرحلة مبكرة من تخطيط مسيرة التنمية. بعد ذلك ينبغي تعيين الأغراض الكبرى للتنمية وبشكل أكثر تحديداً تعيين الأهداف الرقمية والنوعية التي يمكن قياسها، كنموّ الناتج القومي العام والفردي، وبناء الطرق والمدارس، وتدريب الممرضين والمرشدين الزراعيين، وما إلى ذلك من أهداف. وما إن يتم ذلك إلا ويحين الوقت لوضع استراتيجية التنمية، أي الخطوط العريضة لمقاربة التنمية بغية تحقيق أهدافها، وعندئذ – وعندئذ فقط – يصح وضع خطة التنمية وسياساتها وبرامجها ومشاريعها. هذا هو التسلسل الصالح كما نراه، والذي تستقيم مسيرة التنمية إذا اعتمد وجرى اتباعه.

ومع أننا لن نتوقف طويلاً عند جميع الأسئلة التي عرضناها، إلا أننا سنتوقف عند سؤال واحد هو هوية الأغراض الكبرى للتنمية، وهو السؤال الذي سيشغلنا في القسم التالي من الدراسة الذي من خلال معالجته ستتضح طبيعة التنمية التي نحن بصددها، وستتضح أبعادها وطموحاتها ومحتواها، وسيتضح بالتالي تميزها عن مفهومي النمو من جهة والتحديث من جهة أخرى.

أخيراً، فإن عملية رسم الإطار العام وتحديد المصطلحات الأساسية، تتطلب إيضاح المقصود بكلمة "العربية" في عنوان الدراسة. وهنا ينبغي أن نؤكد أن استراتيجية التنمية يمكن أن تختلف اختلافاً واضحاً بين قطر عربي وآخر، وأنه بالتالي يستحيل وضع استراتيجية واحدة صالحة لكل زمان ومكان عربي. غير أننا، مع الاعتراف بهذا التباين القطري، نعتقد بأن هناك من المعطيات المشتركة والمتشابهة ما يسمح بوضع استراتيجية ذات قابلية عالية للتطبيق في الوطن العربي بشكل عام.

ومن ناحية أخرى فإن ما هو أكثر دلالة في توجهنا "نحو استراتيجية إنمائية عربية" هو التأكيد بأن المنطلق الفكري الذي يدل عليه هذا العنوان هو أن التنمية القطرية والتنمية القومية العربية ممكنتان معاً وأنهما تتفاعلان طرداً وعكساً فتغذي إحداهما الأخرى وتدعمها وتدفع بمسيرتها قدماً، وأن محاولتنا لرسم استراتيجية إنمائية عربية ما هي إلا محاولة انتقاء تلك الاستراتيجية القادرة على دفع كل من مسيرتي التنمية، القُطريّة والقوميّة، بما يخدم السعي لتحقيق الأغراض العشرة الكبرى التي سنتناولها بالمعالجة. أي أن الاستراتيجية التي سنعرض خطوطها العامة في نهاية البحث صالحة لدفع مسيرة كل من التنمية القطرية والتنمية القومية، بحيث تنسجم الواحدة مع الأخرى وتتفاعل معها إيجابياً وتدفعها قدماً بتقدّم ما كان ليتم لها لولا هذا التفاعل المتعمد.

بقي أن نضيف بأن رسم الخطوط لاستراتيجية إنمائية عربية (إلى جانب الاستراتيجية الإنمائية القطرية) ليس تمريناً ذهنياً فحسب، ولا هو تسجيل طموح أو حلم لا أمل له بالتحقق. فمع إدراكنا لحقيقة الأوضاع القطرية وللنزعة القطرية الغالبة حالياً، ولضعف الالتزام القومي بالعمل المشترك الجاد، إلا أننا نُصرُّ كذلك على أن هناك قطاعاً اقتصادياً عربياً مشتركاً يضم عشرات البرامج والمشاريع والمؤسسات المشتركة، بعضها ناشط وناجح وإن كان معظمها بطيء الحركة محدود الفاعلية. وهذا ما يشير إلى إمكانية توسيع هذا القطاع ومن ثم تحوله تدريجياً إلى حالة من التفاعل الاقتصادي، فالتكامل الأكثر ترابطاً، ومن ثم الاندماج العضوي بتوافر شروط اقتصادية ونفسية وقومية ليست مستحيلة رغم صعوبتها.

والواقع أن القدرة على إظهار وجود فائدة اقتصادية تشمل جميع الفرقاء كما تشمل المنطقة ككل في الأنشطة والمؤسسات المشتركة من جهة، والقدرة على إثبات الحاجة إلى التعاون الاقتصادي العربي الكثيف من أجل دعم مسيرة التنمية القطرية ذاتها ودعم الأمن القطري ذاته من جهة أخرى، من شأنهما أن يدفعا التوجه صوب التنمية العربية قدماً وأن يرفعا من درجة مصداقيتها لدى هيئات القطاع العام والقطاع الخاص على السواء، ولدى القيادات السياسية والاقتصادية والفكرية جميعها.

الأغراض الكبرى للتنمية: مهام المستقبل الاقتصادية(2)

سيتبين بعد عرضنا لهذه الأغراض، ولو فعلنا ذلك باقتضاب، أنها مهام اقتصادية مستقبلية واسعة جداً، تتصل إلى جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمصير القومي ذاته وبموقع العرب في النظام الاقتصادي العالمي بل والنظام العالمي ككل، وبالأمن القومي، وبمهام التحرر والتحرير. ويعود تفسير هذا الاتساع لكون التنمية الاقتصادية العميقة والشاملة تعني تحرر الإنسان العربي وتحرير طاقاته، وتحرر المجتمع وتحريره بمجمله من خلال إطلاق الثورة الإنمائية. وكما أن كل ثورة تجابهها ثورة أو ثورات مضادة أو محاولات ثورة مضادة، كذلك بالنسبة للتنمية إذ تعترض مسيرتها عوامل مضادة اقتصادية واجتماعية وسياسية يكون مصدرها السلوك الاقتصادي والاجتماعي، والمصالح الفئوية الضيقة، والقوى

الخارجية الراغبة في لجم الثورة الإنمائية وإفشالها إن هي انطلقت. وهكذا يبرز وجوب حماية مكتسبات الثورة الإنمائية، بل حمايتها بالذات، بفضل القوى الراغبة فيها والناهضة بأعبائها والمستفيدة منها. وسوف نعود لاستعراض هذه المسألة في قسم لاحق من الدراسة. أما الآن فعلينا التعرف على الأغراض الكبرى للتنمية.

أولاً: رفع مستوى الأداء والنمو – الجانب الاقتصادي المحض

ينضوي تحت هذا الغرض رفع إنتاجية كل وحدة من عناصر الإنتاج وزيادة حجم الإنتاج ككل باستخدام مقدار متاح من العناصر. وهذه مسألة ضرورية لخلق الناتج القومي اللازم لتوفير الأسس المادية لكل المهام الأخرى كما هو ضروري لتمكين المجتمع من توفير نمط أفضل لتوزيع الناتج القومي، ذلك أن ضآلة هذا الناتج تظل تعني نصيباً متواضعاً للفرد مهما كان نمط التوزيع عادلاً.

ومن ناحية أخرى فإن رفع الأداء لا يمكن أن يتم دون مستوى إنتاجية القوى العاملة وتوفير تمازج ملائم لرأس المال والعمل.

ثانياً: رفع مستوى الموارد البشرية والقوى العاملة، بوصفه هدفاً وأداةً معاً:

يمكن النظر إلى القوى البشرية بصفتها الأدوات الأساسية لرفع مستوى الأداء الاقتصادي، من خلال أربع زوايا هي:

1 - تعليم وتدريب الموارد البشرية والقوى العاملة.

2 - غرس خلقية العمل بكونها إحدى القيم السائدة.

3 - تعويد المواطنين على الانضباط الاستهلاكي قدر الإمكان لئلا يبتلع الاستهلاك التفاخري موارد كثيرة كان يمكن أن توجه صوب الادخار ثم التثمير.

4 - تنشيط الحوافز وتوفير المناخ المشجع للعمل وللزيادة الاقتصادية سواء أكان ذلك في القطاع الخاص أم العام أم المشترك (على قاعدة تعاون القطاعين الأولين).

وغني عن البيان وجوب توفير التنظيم والإدارة الفعالين ضمن نظام اقتصادي واجتماعي ملائم ومؤسسات فاعلة، وتأمين ما يكفل أن تأتي قوة العمل بالإسهام الأفضل في عملية الإنتاج.

ومن ناحية أخرى فإن الإنسان الذي تحدثنا عنه الآن كأداة الإنماء الرئيسية، هو أيضاً غرض الإنماء الرئيسي لأنه المستهدف في النهاية بخيرات الإنماء بل وبجهد المجتمع كله في كافة مجالاته.

ثالثاً: تكبير حجم العمالة المجزية

من المؤسف حقاً أن الجيل الأول، بل وقسماً من الجيل الثاني من الخطط والبرامج الإنمائية التي سيطرت أنماطها منذ الاستقلال وحتى مطلع السبعينات، أهملت إلى درجة غير مقبولة التخطيط المتصل بالمسائل الديموغرافية وخاصة بقوة العمل. كما أن الفكر الإنمائي لم يضع إلا تأثيراً ضئيلاً وعابراً على أهمية رفع حجم العمالة المجزية كهدف إنمائي بارز سواء أكان ذلك لتوفير الدخل والقوة الشرائية لجمهرة المواطنين، أو لتوفير فرص العمل ومحاربة البطالة من أجل تدعيم كرامة الإنسان. وهكذا نرى تركيزاً في الخطط الإنمائية على رفع معدل النمو مثلاً إلى جانب تجاهل تزايد حجم البطالة السافرة، فضلاً عن البطالة المقنعة.

فإذا أضفنا إلى ذلك عدم كفاية وسائل الإنتاج وتدني مستوى التدريب اكتملت أو كادت العوامل التي تضيق الخناق على العمالة، مما يوصلنا إلى الوضع الخطير الحالي حيث يرتفع حجم البطالة فيصل حسب

تقديرنا إلى حوالي ربع عرض العمل، أي ربع المواطنين ذوي اللياقة البدنية بين سني 15 و 65 ، وتجدر الإشارة هنا إلى الهدر في الطاقات البشرية الناجم عن هذه الظاهرة خاصة بالنسبة للنساء.

نضيف هنا أن تقديرات البنك الدولي (كما جاءت في تقرير التنمية العالمية 1979) تشير إلى ضرورة إيجاد فرص عمل لنحو 500 مليون إنسان إضافي بين سنة 1979 وسنة 2000، في عصر تزداد فيه المكننة وترتفع تكاليف الطاقة. وسيصيب العالم العربي نصيبه الملائم من هذه الأعداد الإضافية دون ريب، وستحتدم مشكلة البطالة.

ثم مسألة أخرى تتعلق بحجم العمالة، وهي تحرك نحو ثلاثة ملايين عربي للعمل في أقطار عربية خارج أقطارهم، وهي ظاهرة صحية في محصلتها لأنها تعبر عن تحد ولو متواضعاً، للحدود القطرية. إنما يقتضي التحذير بأنه إلى جانب هذا التحرك يتم تحرك آخر في غاية الخطورة من بلدان شرقية غير عربية إلى البلدان النفطية، وهو تحرك في أحجام تدعو إلى القلق لأنها في بعض الحالات تهدد التركيب السكاني باللاتعريب، ويشكّل قنبلة موقوتة في بعض المناطق العربية الأكثر حساسية.

فمسألة استيراد العمال غير العرب، لأنهم لا يتكلمون العربية وبالتالي لا يشكلون جسراً تعبره آراء ومبادئ اجتماعية وسياسية تعتبر ذات خطر، تحمل في طياتها أخطاراً أخرى منها: أن المناطق المعنية لا يمكنها أن تنفتح اقتصادياً وتنغلق اجتماعياً في آن واحد. ومنها أيضاً تمييع الطابع العربي وإضعاف الانتماء العربي، بالإضافة إلى تعذر الإفادة من العاملين غير العرب واكتساب المهارات التي يملكونها نتيجة الاحتكاك بهم والتفاعل معهم الذي كان ممكناً من خلال وجود لغة مشتركة.

رابعاً: السعي نحو التوازن الاقتصادي والاجتماعي، قطرياً وقومياً

يقع ضمن هذا الغرض العام عدة أغراض فرعية هامة أبرزها تحسين نمط توزيع الثروة والدخل داخل كل قطر وفيما بين الأقطار، وتنويع الاقتصاد بمعنى رفع مساهمة القطاعات المختلفة، وإيجاد توازن إنمائي جغرافي بحيث لا تظل بعض المناطق داخل الأقطار تتعثر خلف مناطق أخرى تسجل تقدماً إنمائياً، وأخيراً إيجاد توازن إنمائي فيما بين الأقطار بفضل تحسين نمط توزيع القوى العاملة ورؤوس الأموال التثميرية على الصعيد القومي. وسنركز النظر في السياق الحالي على مسألتين تتصلان بتوزيع الثروة والدخل قطرياً وقومياً.

لقد أغفل عدد كبير من الخطط الإنمائية التوازن الاقتصادي والاجتماعي، قطرياً وقومياً ، خاصة الجيل الأول من هذه الخطط، .

والسؤال الجوهري: من سيستفيد من عملية التنمية؟ وإن كانت الخطط تتكلم عن رفع مستوى المعيشة وتركز على العدالة الاجتماعية فكثيراً ما كانت هذه مجرد تمنيات وعموميات لا تجسدها البرامج والمشاريع والسياسات. وظلت في نطاق البلاغة الإنشائية. والمهمة المستقبلية الأولى التي أخذت بعض الأقطار توليها الاهتمام، هي تحديد الفئات الاجتماعية التي ستحظى بالأولوية بين المستفيدين من عملية التنمية، بحيث تكون الفئات الأكثر حاجة في موقع مرتفع من سلم الأولوية، خاصة وأنها الفئات الأكثر إسهاماً في خلق الناتج القومي. وأعني العمال والفلاحين والمدرسين وصغار الموظفين والحرفيين.

أما المهمة المتصلة بالمسألة الثانية، فتدور حول جعل نمط التوزيع أكثر عدالة بين الأقطار، لكن هذه المهمة أكثر صعوبة من المهمة الأولى المتصلة بالتوزيع داخل الأقطار، مع الاعتراف بوجود مصالح قطرية تقف حائلاً دون تحقيق توزيع أكثر تكافؤاً داخل الأقطار وبتأثير طبيعة الفلسفة السائدة قطرياً والأنظمة الاقتصادية / الاجتماعية، فعلى صعيد المنطقة العربية ككل ليس هناك سيادة قومية فاعلة كالسيادة القطرية، ولا تحسس قومي قوي وفاعل يدفع إلى تحسين نمط التوزيع على المستوى القومي.

لذلك فإن تحسين نمط التوزيع داخل المنطقة العربية ككل لا يمكن أن يتم إلا من خلال التعاون والتكامل والاندماج الاقتصادي العربي القائم على قبول مبدأ التكامل القومي العام. وتحديداً، فإن تضييق الفجوة في الثروات والمداخيل بين الأقطار لن يتحقق عملياً إلا باعتماد مبدأ التثمير والتنمية على الصعيد القومي، أي بزيادة أرضية الثروة والدخل في الأقطار الفقيرة بفضل تثميرات واسعة تقوم بها البلدان الأكثر ثراء بالمشاركة مع البلدان الأقل ثراء، فتؤدي إلى تطوير بنية الاقتصاديات العربية وتسريع تنميتها. وهذا الشرط لن يتحقق ما لم تنظر البلدان الثرية، خاصة البلدان المصدرة للنفط ذات الموارد السكانية والطبيعية المحدودة، إلى البلدان الأخرى على أنها "عمقها الاقتصادي الاستراتيجي". وهذا المنظور ينبغي أن ينطلق من إدراك أن تبني البلدان الثرية لمصطلح كهذا هو من قبيل المصلحة الذاتية والدفاع عن الأمن بوجهيه القطري والقومي، لا من قبيل الاستجابة للعاطفة القومية فحسب ولا من قبيل تقديم الصدقات.

خامساً: تدعيم العلم والبحث وتوطين التكنولوجيا

لقد أُفرد لهذا الغرض موقعٌ خاصٌ بسبب أهميته الحيوية، فتدعيم العلم والبحث يجعل قدرات الإنسان العربي أكثر صقلاً وفاعلية بالنسبة لدوره كأداة إنمائية، كما يخدم هذا الإنسان بصفته هدفاً للإنماء. وهذه بديهيات متفق عليها.

ولكن الأمر غير البديهي، هو وجوب انتقاء التكنولوجيا الملائمة، وتطويرها وتوطينها، والنظر إلى هذه المهمة من زاوية قومية لا قطرية فحسب لما تتطلبه من قدرات وموارد بشرية ومادية معاً. كذلك فإننا تحاشينا استخدام مصطلح "نقل التكنولوجيا" لما يتضمنه من مغالطة في ذاته فكأنما ينطلق من الاعتقاد أو الوهم بأن التكنولوجيا سلعة تنتقل من يد إلى يد ومن منطقة لأخرى، في حين أن المطلوب هو اكتساب القدرة التكنولوجية الذاتية عبر خلق المناخ العلمي البحثي (النظري والتطبيقي) والمناخ التدريبي، وهي عملية طويلة وشاقة وتتضمن فيما تتضمن القبول بمبدأ التجربة والخطأ والتعلم عبر الممارسة. ويخطئ من يظن أن بمقدوره اختصار العملية باستيراد السلع الرأسمالية والخبرات الأجنبية. فالمقصود هو التدرج من مجرد الاستيراد إلى التعديل والتكييف في المواصفات لتلائم الحاجات الوطنية، فإلى التكنولوجيا الملائمة وتوطينها.

سادساً: صياغة سياسات الموارد الطبيعية (خاصة النفطية) لتكون أكثر التصاقاً بالمصالح القطرية والقومية

سنوجه الأبصار في هذه الدراسة إلى السياسات النفطية، التي تبدو، من خلال المراقبة والتحليل، غارقة في الالتفات إلى المصلحة القطرية الضيقة القصيرة الأجل من جهة، والمسؤولية الدولية من جهة أخرى على حساب المصالح القطرية الطويلة الأجل والمصالح القومية، بحيث يتقرر حجم الإنتاج واتجاه التصدير ومستوى الأسعار بموجب تصور بعض المنتجين لما يقدره المستهلكون الرئيسيون لهذه المسؤولية وتحديدهم لها في الدرجة الأولى.

وموجز القول، أنه بالرغم من التعقيد البالغ لمسائل حجم الإنتاج ووجهات التصدير ومستويات الأسعار إضافة لكون جزئيات الاقتصاد العالمي مترابطة بحيث لا يستطيع مقرر السياسة، ولا يجوز له، أن يأخذ بوجهة نظر قطره أو منطقته دون الاهتمام بالتأثيرات المتبادلة بين القطر أو المنطقة من جهة، وبقية المناطق في العالم من جهة أخرى. فإن السنوات الست الأخيرة، أي منذ أن انتزعت الأقطار العربية المصدرة للنفط أزمة القرار ووضعته في يدها، شهدت حالات طغى فيها الشعور بالتفاعلات الدولية وبالتصور الذاتي للمسئولية الدولية على الاعتبارات القطرية والقومية إلى حد لا تبرره العوامل الموضوعية. وسواء اعتبرنا أن السياسات النفطية ينبغي أن تقررها الاعتبارات الاقتصادية، أو الجغراسياسية (Geopolitical) ، فإننا نصل إلى نفس الاستنتاج بأن السياسات النفطية العربية كان يمكن أن تكون أكثر تشدداً إن لجهة حجم الإنتاج والحفاظ على المورد النفطي الناضب، أو لجهة تصحيح الأسعار بشكل أوفى.

ختاماً لهذه المعالجة المقتضبة حول سياسات الموارد النفطية، ينبغي تسجيل ثلاثة مبادئ تشكل أساساً لهذه السياسات:

- **المبدأ الأول**: أن النفط المختزن في باطن الأرض أفضل لنا من النفط المستخرج والمصدر خاماً، فبالإضافة إلى الاحتمال شبه الأكيد أن سعره المستقبلي سيكون أكثر ارتفاعاً منه اليوم، هناك الفائدة الكبرى في أن نهضتنا الصناعية في الفترات القادمة ستكون أكثر سلامة وأكبر حظاً بالمعطيات إن هي وجدت حاجاتها النفطية والغازية في باطن الأرض العربية.

- **المبدأ الثاني** : أن البلدان النفطية ينبغي ألا تخشى الابتزاز الفكري الغربي الذي يقول بأن تبدل التكنولوجيا قد يجعل النفط العربي غير ذي قيمة في مستقبل يطول أو يقصر، ذلك أن للنفط والغاز استخدامات عديدة جداً ستظل قائمة إلى الأمد المنظور مستقبلاً، فإذا قلت الحاجة إلى استخدام النفط والغاز كوقود فإن ذلك ينبغي أن يكون مصدر رضا وسرور لنا لأن مواردنا الهيدروكاربونية ستتجه حينذاك صوب استخدامات أكثر ربحاً وأجدى نفعاً في تلبية الحاجات المجتمعية.

- **المبدأ الثالث**: هو أن الحس بالمسئولية الدولية ينبغي أن يكون طريقاً ذا اتجاهين، فلا تتطلب مراعاة المسؤوليّة الدولية أن يحمل العرب النفطيون الغرم وأن يحصل كبار المستهلكين على الغنم، أي أن يقبل العرب بجعل حجم الإنتاج من الضخامة بحيث تتعدى العائدات مجموع الحاجات الوطنية (من استهلاكية وتثميرية ودفاعية) إضافة لما يراد تلبيته من الحاجات القومية على أنواعها والمساهمات ببعض الحاجات الدولية، بحيث يظل هناك فائض مالي كبير يُبتلى بالتضخم وهبوط القوة الشرائية وبالتجميد، كل ذلك لأن كبار المستهلكين من الدول الصناعية بحاجة إلى وقود أرخص نسبياً من أنواع الطاقة الأخرى المتاحة. وفي أبسط الحالات فإن تحمل مثل هذا النوع من المسئولية وبالحجم الذي تتحمله بعض الأقطار العربية المصدرة للنفط، ينبغي أن يقابله حس بالمسؤولية الدولية في الجانب الآخر يتبدى خاصة في ثلاثة مواقف:

1 - تيسير اكتساب العرب وامتلاكهم للقدرة التكنولوجية اكتساباً حقيقياً وبكلفة معقولة، لا التركيز على تصدير السلع المجسدة للتكنولوجيا المراد تسويقها وبأسعار مرتفعة بشكل مصطنع، أو التركيز على تصدير الأسلحة حيث لا يوجد إدراك كاف للعدو الحقيقي، أو تصميم قاطع على استخدام هذه الأسلحة حيث يجب أن تستخدم.

2 - التعاون الاقتصادي الصادق عبر جميع الأقنية وعلى الأخص التعاون في بناء نظام اقتصادي عالمي جديد ذي مواصفات مقبولة للعالم الثالث.

3 - مساندة العرب مساندة فعالة وحقيقية في مجابهتهم لإسرائيل والصهيونية العالمية.

سابعاً: الاندماج الاقتصادي العربي

الغرض المستقبلي التالي هو نقل التعاون الاقتصادي العربي إلى مرحلة متقدمة تصح تسميتها فعلاً بمرحلة التكامل أو الاندماج المتضمن إجراء تبدلات هيكلية في الاقتصاديات العربية بحيث تتشابك بصورة عضوية. إن ما تحقق حتى الآن ما هو إلا بعض التعاون المؤدي إلى خلق وتوسيع قطاع اقتصادي عربي مشترك يستند إلى المبادلات السلعية والتدفقات المالية والانتقال العمالي غير المحدود. ومع أهمية هذه الأمور إلا أنها لا تشكل في محصلتها اندماجاً حقيقياً تلتحم فيه الاقتصاديات عبر قيام وسائل إنتاج مندمجة أفقياً و / أو عامودياً، وقيام دور علم وبحث وتكنولوجيا قومية، والاشتراك في القرارات الاقتصادية، وتشابك خطط الإنماء على أساس توزيع العمل والإفادة من الميزات النسبية لكل من الأقطار والمناطق العربية، وبالتالي، وضع واحترام خطة إنماء قومية شاملة وموازنة قومية تقوم بأعباء هذه الخطة، وأخيراً توحيد الأطر ذات العلاقة من قانونية ومالية وسواها.

لن يتطرق البحث الحالي للعوائق التي تعترض مسيرة الاندماج، وأبرزها ضغط المصالح القطرية الضالعة وبروز النزعة القطرية المبالغ فيها، والخوف المتبادل بين الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية، وتقلب الحياة السياسية العربية الذي ينعكس في العلاقات الاقتصادية. لكن يجدر التشديد بأن الأقطار العربية مدعوة، وبإلحاح، إلى التسامي فوق هذه العوائق وإيجاد الحلول لما تجسده من مشاكل عملية ونظرية حقيقية. فالحلول ممكنة، ومع أن بعض المشاكل حقيقية إلا أن بعضها الآخر تصوري في معظمه.

فالتسامي فوق العوائق ضرورة ملحة لتحقيق أربعة أغراض قومية رئيسية هي:

1 - الأمن القومي – بما في ذلك الأمن العسكري والأمن الغذائي والأمن التكنولوجي.

2 - تسريع التنمية بفضل الاندماج وبما يتيحه من تكامل مادي وبشري ومن وفورات.

3 - تحسين نمط التوزيع قومياً بتضييق الفجوة في الأداء الاقتصادي.

4 - التحرر من التبعية الاقتصادية ودعم الاعتماد الاقتصادي الذاتي على المستوى القومي.

ثامناً: دعم الأمن القومي في جميع أوجهه وإقامة قاعدة اقتصادية صلبة للنضال وللأمن:

مع أن لهذه المهمة دلالات سياسية ونضالية يخرج بعضها عن إطار الاقتصاد، إلا أنها مهمة اقتصادية أصلية كذلك. فعدم الأمن القومي وتوفير الوسائل اللازمة لإقامة قاعدة صلبة للنضال يتطلب فيها أداءً اقتصادياً فعالاً ومسيرة إنمائية واثقة، كما أن تحقيق مقدار مقبول من الأمن القومي والقدرة الدفاعية الفعالة يشكل سياجاً واقياً لحماية المنجزات الإنمائية. إذن فإن الأمن القومي والتنمية لا يتعارضان إذ يتناول كل منهما جزءاً من الموارد المادية والبشرية، وإنما هما يتكاملان إذا أحسن رسم سياساتهما واعتمد التوازن الصائب في توزيع الموارد بينهما.

من المؤسف والمخيف معاً أن الوطن العربي لم يؤمّن لنفسه بعد مقداراً كافياً من الأمن القومي القادر على حماية مصالح الشعب وموارده، خاصة أن بعض هذه الموارد كالنفط ذا أهمية استراتيجية تتجه صوبها المطامع وتتعرض سياساتها لكثير من الضغوط المعادية. وفي حين كان من الممكن منذ سنوات قليلة استخدام النفط كجهاز للضغط على القوى الإمبريالية المساندة لإسرائيل والصهيونية، فإن عدداً من السياسات العربية غير السديدة، من نفطية ومالية وكذلك سياسية ، التي اعتمدت منذ مطلع 1974 ، وضعت في يد الطرف الآخر جهاز ضغط معاكس يستطيع بفضله أن يضغط بدوره على العرب مما سمح بأن يصبح سلاح العرب ثالم الحد قليل الفعالية نسبياً إلا في ظروف ليس من السهل توفيرها في المناخ السياسي والاجتماعي السائد.

ويزيد الوضع خطورة أن الأمن الغذائي العربي مفقود، مع اضطرار العالم العربي لاستيراد ما قيمته عدة بلايين من الدولارات سنوياً من الأغذية (بلغ الاستيراد 6850 مليون دولار عام 1977)، بالرغم من الطاقات الزراعية العربية الكبيرة. إنّ هذا الانكشاف المخيف أمام الأجانب المصدرين للمواد الزراعية، ومعظمهم ينتمون إلى بلدان تتميز علاقاتها مع العرب بالريبة بل وبالعداء، يفتح ثغرة واسعة في الأمن العربي ككل، ويضعف فاعلية ما لدينا من وسائل ضغط اقتصادي إلى درجة بعيدة. وإنها لمهمة ملحة وجوهرية أن يتدعم الأمن القومي، والأمن الغذائي من ضمنه، إذا كان للنضال من أجل تحرير فلسطين وكرامة العرب عامة أن يحظى بمصداقية وفاعلية.

تاسعاً: الخلاص من التبعية الاقتصادية ورفع درجة الاعتماد القومي على النفس

هذه المهمة ذات جوانب خارجية أكثر من سواها من المهام التي جرى بحثها حتى الآن، وينبغي أن نعترف صراحة أن السعي العربي صوب التنمية خلال ثلث القرن الذي يفصلنا عن الحرب العالمية الثانية لم يتحرك ضمن رؤيا شاملة لعملية تنمية تركز على أصالة العملية وتوجب التحرك أساساً بالقدرات

والطاقات الذاتية، بمعنى أن الإطار الإنمائي العام لم يتضمن هدف الخلاص من التبعية العربية الاقتصادية للعالم الصناعي، خاصة لتلك البلدان الصناعية ذات السجل الاستعماري الإمبريالي التي لا تزال تمارس مقداراً هائلاً من السيطرة الاقتصادية والتكنولوجية بما يلازمها من الاستغلال الاقتصادي والإرهاب أو الابتزاز السياسي والفكري.

يلاحظ هنا أن درجة الاعتماد على البلدان الصناعية المتقدمة، والشركات المتعددة الجنسية مرتفعة جداً، بل إنها قد ازدادت ارتفاعاً مع تسارع عملية البناء الاقتصادي والاضطرار لاستيراد المزيد من السلع الرأسمالية والخبرات التكنولوجية. ثم إنّ ارتفاع الدخول قد عمل على تزايد استيراد السلع الاستهلاكية ذاتها بنسب عالية. وقد اتخذ التصاعد في الاعتماد على الخارج سمة التبعية لأن القدرة الإنتاجية الذاتية لم تواكب في ارتفاعها إطلاقاً ارتفاع المستوردات. ويزيد الوضع تعقيداً وإيلاماً ارتفاع درجة التبعية منذ خريف 1973 وتصحيح أسعار النفط وتزايد العائدات النفطية السريع. ولعل وراء هذه المفارقة تراخياً خطيراً نجم عن الوفرة المالية ذاتها، وعن الاختيار غير السديد لأنماط إنمائية وتصنيعية معينة في عدد من بلدان النفط.

إن الاعتماد على النفس لا يعني الانعزالية، ولا أن يقوم كل قطر عربي ببناء سور عازل حول اقتصاده. بل يعني ذلك الاعتماد على النفس الذي بدونه لا تكون عملية التنمية قد انطلقت فعلياً وبشكل ذي دلالة، أي الاعتماد المتضمن السعي لامتلاك القدرة الإنتاجية بمختلف مراحلها من التصميم حتى التنفيذ، بشكل ديناميكي وتصاعدي، ضمن هذا المفهوم يصبح التعامل مع بقية العالم غير مخيف لأنه يكون تعامل أنداد يتميز بالتكافؤ وبتقسيم العمل غير الموروث من العصور الاستعمارية. وبالنسبة للإطار الجغرافي للاعتماد على النفس، فنحن لا نبشر به ضمن الإطار القطري بل القومي، لأنه ما من بلد عربي واحد يستطيع بمفرده أن يحقق درجة مقبولة من الاعتماد على النفس في المدى المنظور، لكن هذا المطلوب الهام يصبح ممكن التحقيق من خلال التعاون ثم الاندماج الاقتصادي العربي، إذا بذلت الجهود الصادقة في الاتجاهات الصحيحة واعتمدت السياسات الصائبة لبلوغ الهدف.

عاشراً: المساهمة بإقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد

ليس من الضروري بعد ظهور الأدبيات الكثيرة حول هذا الموضوع خلال السبعينات، سواء لجهة تبيان مساوئ النظام القائم أو لوضع مواصفات النظام المنشود، أن يتكرر ما أصبح معروفاً على نطاق واسع. ويكفي التشديد بأن النظام المنشود ينبغي أن يكون أكثر عدالة وتكافؤاً في توزيع الفرص والمكاسب، وأكثر كفاءة وأقل هدراً للموارد وتلويثاً للبيئة. كما ينبغي أن تكون التحسينات جوهرية وجذرية لا هامشية تجميلية تتم مع استمرار بنية النظام الاستعماري الموروث.

إن العالم العربي مدعو للمساهمة الفكرية في رسم خطوط النظام الاقتصادي العالمي الجديد وسياساته ، وفي النضال من أجل تحقيقه مع بلدان العالم الثالث ومناطقه، ومع القوى التقدمية في العالم الصناعي المتقدم التي تلتقي معنا حول وجوب تبديل النظام القديم والخروج بالنظام الجديد إلى حيز الواقع.

الوسائل المتاحة والطاقة المستقبلية

لا يمكن صياغة أية استراتيجية إنمائية دون أن تؤخذ بالاعتبار الوسائل أو الموارد المتاحة، من بشرية ومادية، ومن "أطر مؤسسية" إذا جاز إضافة هذه كمورد، مما يترتب عليه مسح أو حصر المتاح من الموارد من منطلق ساكن (Static) ، ثم استكشاف وضع الموارد المستقبلي الاحتمالي من منطلق حركي (Dynamic) .

وبالإضافة إلى ذلك ينبغي تحديد الأفق الزمني الذي يدور الاستكشاف وتوضع التوقعات ضمنه انطلاقاً من الأغراض الإنمائية الكبرى المتوخاة.

لن نتطرق لحصر المتاح من الموارد (وهي عملية تدخل مبدئياً تحت باب الجغرافيا البشرية والاقتصادية)، لأن الموارد المتاحة معروفة على نطاق واسع على أي حال في الأوساط العربية المختصة، كما لن نقوم باستكشاف المحتمل من الموارد لأن وضع التقديرات ذات العلاقة يتطلب امتلاك وعرض الكثير من المعطيات، وصياغة الكثير من الفرضيات مما لا يسمح به المجال الحالي. لذلك سنكتفي هنا بالقول أولاً بوجوب الاهتمام بمسألة الوسائل اللازمة لجعل الاستراتيجية ممكنة التطبيق ووافرة الحظ بالنجاح، وثانياً بتعداد فئات أو زمر الموارد أو الوسائل من متاحة واحتمالية، مع بعض التوضيح والتشديد حيث يتوجب ذلك، لننتقل من ثم إلى طرح الاستراتيجية الإنمائية العربية المقترحة في هذه الدراسة.

الوسائل المتاحة والاحتمالية

يجب تسجيل ست فئات فيما يتعلق بالموارد والوسائل المتاحة، بعض منها مادي وبعضها بشري، والبعض الآخر معنوي ومؤسسي، كما سيتضح في بقية هذا القسم من الدراسة:

- **الفئة الأولى:** تتناول الوسائل المادية من موارد طبيعية كالأرض والمياه والمناخ، والمعادن الدفينة، من مستغلة أو قابلة للتطوير والاستغلال. والمجال لا يتسع هنا لعرض أنواع هذه الموارد ومقاديرها. وينبغي الإشارة إلى أنّ الموارد الطبيعية المحددة، وهي الأرض والمياه، ليست متوفرة بسخاء. فالأراضي الصالحة للزراعة تشكل نسبة متواضعة من جملة مساحة الوطن العربي. والمياه المتاحة ليست موزعة توزيعاً جغرافياً جيداً. كما أن الأمطار الموسمية تتسم بالشح على النطاق العام. لكن هذين الموردين يمكن استغلالهما استغلالاً أفضل بكثير مما هو الحال بالرغم من محدوديتهما.

أما الموارد الناضبة وأبرزها النفط والغاز والفوسفات، فإنها أصبحت تلعب دوراً بارزاً جداً في توفير الموارد المالية وفي تحريك عملية التنمية، بالرغم مما يعيب سياسات الإنتاج والتسعير واستخدام العائدات في القطاع النفطي من مآخذ تجعل فاعليته الإنمائية محدودة على الصعيدين القطري والقومي.

- **الفئة الثانية:** تتناول القوى البشرية على مختلف مستويات التدريب والمهارة والخبرة، وهي معين إنمائي ضخم خاصة إذا أخذنا بالاعتبار الطاقة الكامنة التي لم يحسن تطويرها ويتسع استخدامها بعد، وتتحسن فرص عملها وترتفع حوافزها. وفي هذا السياق فقد سبق أن أشرنا إلى الأغراض الإنمائية المتصلة بها في القسم الثاني من الدراسة. مما يدل بدوره على ما تشكو منه الموارد البشرية بالنسبة لانخفاض مستوى التعليم والمهارات وضعف الحوافز، والبطالة على أنواعها، هذا في الوقت الذي تتميز به القوى البشرية بأنها أبرز قوى الإنتاج وأدواته وغاية الجهد الاقتصادي في الوقت ذاته. وبقدر ما تنخفض مستويات القوى البشرية حالياً ترتفع طاقاتها المستقبلية إذا وُضعت السياسات السليمة والجهد والموارد اللازمة لتطوير هذه القوى.

- **الفئة الثالثة:** فيما يتعلق بهذه الفئة فهي تمثل الأطر المؤسسية، خاصة الإطار السياسي الإداري (بما يتضمن من استقرار وأمن وعدل، وأجهزة إدارية أبرزها أجهزة التخطيط والتنفيذ والمتابعة، لغرض ترشيد توزيع الموارد واستخدامها). ونشير هنا إلى أنّ الأطر المؤسسية، تشكو كثيراً من الثغرات والعلل، ومن الواضح أنها بحاجة للتصحيح والتطوير والتحريك لتؤدي دورها الهام في عملية التنمية بتوفير الأجهزة والمناخات الخلاقة وبضبط عملية الإنتاج وتوجيهها وترشيدها.

- **الفئة الرابعة:** وهي عبارة عن التقاء ثلاثة روافد ينبغي أن تكون ذات توجه إنمائي وهي: الإدارة الشعبية والقيادة (من سياسية وفكرية واقتصادية وإعلامية)، والتنظيم المجتمعي. والواقع أنه قلما تصنف بين الموارد والوسائل اللازمة للتنمية، إما لأن هناك جهلاً بأهميتها، أو لأن هناك افتراضاً ضمنياً بوجودها (أو وجوب وجودها)، أو لأن النظرة إلى التنمية وإلى آليتها ضيقة لا تتسع لعوامل كالتي عددناها في مطلع هذه الفقرة. إننا نشدد كثيراً على أهمية التقاء هذه العوامل الثلاثة، وهي جميعاً تنطوي على فعل إرادي هادف لا

يمكن لعملية التنمية بمعناها الحقيقي أن تنطلق بدونه مهما كثرت الموارد المالية وسخت الطبيعة بالموارد المادية.

- **الفئة الخامسة:** وهي المتعلقة بالتعاون الاقتصادي العربي الوثيق والرشيد وذي التوجه الإنمائي، مع التأكيد على ازدياد فاعلية هذا التعاون كلما ازداد وثوقاً واقتراباً من حالة التكامل فالاندماج. ويحتل التعاون العربي الوثيق، موقعه البارز على أساس أنه يعطي بعداً إضافياً لأداء كل من الاقتصاديات والمجتمعات القطرية العربية من جهة، وأن هناك أغراضاً قومية عربية ينبغي لتحقيقها وجود جهد عربي مشترك يتخطى الحدود القطرية، من جهة أخرى. وهناك أوجه وصيغ متعددة للتعاون ومسار تدريجي تصعيدي، غير أن المجال لا يتيح التوسع في هذه النواحي مع ما لها من شأن في فهم دور التعاون العربي، وبالتالي في تعظيمه، توخياً لبلوغ المزيد من النتائج الإيجابية بفضله.
- **الفئة السادسة:** تلتقي هذه الفئة - وهي عبارة عن تفاعل مثلث من العوامل: الإرادة الوحدوية، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية والمشاركة السياسية – مع التنمية بشكل ديناميكي فعال ، أي أن توفير كل هذه العوامل بمفرده ضروري، ولكن وجودها وتفاعلها معاً يشكل عاملاً إضافياً ذا قوة وفعل أكيدين في عملية التنمية. إن التعاون كتعبير عن الإرادة الوحدوية، والعدالة الاجتماعية (أي حسن توزيع الموارد والمداخيل، قطرياً وقومياً)، والمشاركة السياسية (كتعبير عن الديمقراطية) تشكل جميعاً زوايا مثلث كبير الأهمية، بالنسبة للتنمية. فمع أن كلاً من هذه الزوايا تعتبر عاملاً إنمائياً في ذاتها وشرطاً لا غنى عنه لمسيرة التنمية بشكل سليم، إلا أنها بالإضافة إلى ذلك تتصف بعلاقات ترابط وتفاعل معاً. فالإرادة الوحدوية المتجسدة بالعمل المشترك ترفع مردود الجهد الإنمائي القطري وتخلق مردوداً قومياً كذلك. والعدالة الاجتماعية تعمل على حسن توزيع الموارد فيما بين الأقطار وداخلها، وتقوي حوافز المشتركين في الإنتاج وتعطيهم الإحساس بالاستفادة العادلة من ثمار الإنتاج، وبالتالي القبول ببذل الجهد المتصل في خدمة الإنماء. والمشاركة السياسية توفر بُعداً لا غنى عنه لقيام حالة الالتزام بالجهد الإنمائي.

ومن الواضح أن تفاعل هذه العوامل الثلاثة فيما بينها، والتفاعل بينها وبين عملية التنمية، من شأنه أن يوطد مسيرة التنمية ويعظم ثمارها. إن هذه العلاقة ذات الاتجاهين تستحق المزيد من التبصر والتشديد (في حين أنها قلما تلقى الالتفات)، حيث لم تحظ في سياق هذه الدراسة بأكثر من هذه الملاحظات المقتضبة.

الأفق الزمني المطلوب

يكاد يستحيل التنبؤ بالمهلة الزمنية اللازمة لانطلاق عملية التنمية العربية وبلوغها مرحلة مرضية من الإنجاز. ومع ذلك، فمن الصعوبة توفر فئات الوسائل الست التي عددناها، وانطلاق عملية التنمية باستخدامها لهذه الوسائل بأقل من جيل أو حقبتين من الزمن تقريباً. أي أن الأفق الزمني الضروري لتصوراتنا للتنمية العربية المنشودة، بأغراضها العشرة التي عددناها في القسم الثاني من هذه الدراسة، هو نهاية القرن العشرين ومشارف القرن الواحد والعشرين. إن مهلة العشرين سنة التي يتيحها هذا الأفق الزمني ضرورية لإنضاج مختلف العوامل المؤسسية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تتداخل وتتفاعل بانطلاق عملية التنمية، في أبعادها القطرية والقومية والدولية، بشكل يرضي الاشتراطات المتعددة لعملية التنمية. وهي ضرورية كذلك لتكثيف الأمن العربي الذي هو توأم التنمية، ويعادلها أهمية وضرورة للإنسان العربي وللمجتمع العربي على السواء.

استراتيجية التنمية

في سياق مثل هذه الدراسة حول صياغة استراتيجية إنمائية عربية، لا بد من طرح الأسئلة المركزة الثلاثة التالية ومحاولة الإجابة عليها: لماذا التنمية؟ بماذا؟ وكيف؟ ولعل **السؤال الأول** قد حظي بقسم كبير من الجواب في المقدمة، ثم في معرض تقديم الأغراض أو المهام الإنمائية العشرة في القسم الثاني من الدراسة، والتي يمكن تلخيصها بأنها، في نهاية التحليل إنما تخدم هدف تلبية الحاجات الأساسية

للجماهير (المتزايدة كماً والمحسنة نوعاً والمتسعة أصنافاً)، وهدف رفع القدرة الذاتية للمجتمع والاقتصاد القطري والقومي، وهدف التحرر، وأخيراً هدف التحرير والأمن. أما **السؤال الثاني** أي بماذا تتم التنمية، فقد حاولت الدراسة أن تشير إلى جوابه إشارة سريعة في القسم الثالث الذي دار حول الوسائل والموارد، من متاحة ومستقبلية، التي ينبغي أن توضع في خدمة المعركة ضد التخلف وفي مصلحة الإنماء بالمعنى الواسع.

ويبقى **السؤال الثالث:** كيف تتم التنمية، وتقود محاولة الإجابة عليه إلى وجوب رسم استراتيجية ملائمة للأغراض المحددة، تأخذ بالاعتبار الوسائل المتاحة والاحتمالية، وهو ما سنتناوله في القسم الرابع والأخير الحالي.

يعيننا ما سبق من استعراض وبحث في تعيين طبيعة الاستراتيجية ونقاط التركيز فيها، بفضل نمط توزيع التشديد على الأغراض العشرة المستهدفة في عملية التنمية الشاملة وبالتالي في إستراتيجيتها، وكذلك على الفئات الست للوسائل والموارد اللازمة لانطلاقة التنمية على طريق تحقيق الأهداف. وبهذا التبسيط أو التيسير للمهمة، تصبح صياغة الاستراتيجية أقرب منالاً وأسهل تنفيذاً. يضاف إلى هذا، من قبيل التمهيد للصياغة، أن عدداً من الأهداف ومن زمر أو فئات الوسائل، تشكل جزئيات من الاستراتيجية أي بعضاً من عناصر تركيبها الداخلي أو من مراحل مسارها. وهذا يفسر ما يبدو كأنه تكرار لبعض ما ورد في القسمين الثاني والثالث في الدراسة.

إلا أن الحقيقة هي أن هذه الظاهرة ليست تكراراً وأن تكرار ظهور بعض العوامل (كتطوير القوى العاملة، أو التعاون الاقتصادي العربي الوثيق، كمثالين لما نقصده) مرة كأهداف منشودة، ومرة كوسائل أو موارد إنمائية، ومرة كعناصر في صلب الاستراتيجية وآليتها. فالعوامل المتكررة ذات وظائف مختلفة تتبدل طبيعتها وزاوية النظر إليها بين أدوارها الثلاثة. ولنأخذ التعاون الاقتصادي العربي كمثال لما نرمي إليه، فتحقيق المزيد من التعاون هو هدف عربي اقتصادي كبير وملح. ولكنه كذلك عامل دفع في مسيرة التنمية كما بيّنّا باختصار في القسم الثالث من الدراسة، وأخيراً ينبغي أن يكون عنصراً من عناصر الاستراتيجية الإنمائية. وهذا ينسحب على تطوير القوى العاملة أو تطوير قطاع النفط أو توطين التكنولوجيا. ونضيف أن هناك بعض العوامل الأخرى التي ليس لها ثلاث وظائف كالعوامل التي قدمناها كأمثلة، وإنما وظيفتان فقط، كالتوجه الإنمائي لدى القيادة الذي يشكل وسيلة أو موردا معنويا إنمائيا وجزءا من الاستراتيجية، أي أنّه ذو وظيفتين اثنتين.

بعد هذا التمهيد، **ما هي الاستراتيجية المقترحة ؟**

تتألف هذه الاستراتيجية من قسمين كبيرين ومن أسلوب أو نمط تحرك. القسم الأول يشمل العوامل أو الأجزاء المحركة فيها، والقسم الثاني يشمل أولوياتها أو نقاط التركيز فيها. أمّا نمط التحرك فيشكل كيفية الربط فيما بين الأجزاء المحركة من جهة، والأولويات من جهة أخرى، وفيما بين هذين القسمين وكيفية تحرك الاستراتيجية لتحقيق الأهداف الإنمائية المستهدفة، بالوسائل والموارد الحالية والاحتمالية المتاحة.

العوامل المحركة في الاستراتيجية

من الممكن التعرف إلى عدد كبير من العوامل المحركة التي تتمتع بدرجات متفاوتة من القوى والفاعلية. غير أننا نرى أن من الأنسب التشديد على العوامل الأولية المحركة التي بدونها لا يتخطى الجهد الاقتصادي – القومي والقطري والفردي – مرحلة تحقيق النمو بالمعنى الضيق، ويقصر عن ولوج مرتبات التنمية الشاملة، لأن العوامل الثانوية أو المساندة، وفيها الموارد المادية والمالية، على أهميتها، لا تستطيع أن ترقى إلى مرتبة المحددات إلا إذا أحدثت تحريكا قوياً للمجتمع يهزه وينشط مؤسساته وقواه، وهو أمر نادر الحدوث، من هنا يأتي اختيارنا للعوامل العشرة التالية:-

أولاً:- الموقف القومي الايجابي من مسألة التنمية القومية وهو شرط لا غنى عنه للأخذ بفكرة التنمية القومية وقبول ما يترتب عليها من إعادة تعريف لمفهوم السيادة القطرية ومن تعاون وتنسيق وثيق وفعال. هذا الموقف ينبغي أن يتجلى على الأصعدة القطرية وكذلك في المؤسسات القومية ابتداء من مؤتمرات القمة، وجامعة الدول العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوحدة الاقتصادية وأمانتيهما ومجالسهما الوزارية، ونزولا إلى المنظمات الإقليمية، والاتحادات والشركات والمشاريع المشتركة على أنواعها.

ثانياً:- التوجه الإنمائي لدى القيادات القطرية

وتتضمن هذه القيادات، السياسية منها، والفكرية والإعلامية والاقتصادية، من رسمية وشعبية وحزبية ونقابية، زائداً الاستقرار والأمن وحكم القانون، زائداً الاندماج الاجتماعي الذي يسمح بالتفاعل المنتج ضمن شبكة العلاقات الثقافية الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثاً:- وجود مقدار مقبول من الحركية الاجتماعية وهذا ما يجب توفره على نطاق واسع لدى المجتمع، ويجب توافر شيء من القلق من حالة التخلف بمقدار يحرك المجتمع للسعي نحو رفع مستوى أدائه الاقتصادي، واستهداف المزيد من الأغراض الإنمائية التي عددناها في القسم الثاني من هذه الدراسة. وبصورة محددة أن تكون الاهتمامات الإنمائية الأساسية ذات صفة شمولية فلا تقتصر على حاجات ورغبات الأغنياء وذوي السلطة والنفوذ، بل على العكس أن تعنى أولاً بتوفير الحاجات الأساسية للجماهير الشعبية والحاجات المجتمعية العامة، على أن ينظر إلى هذه الحاجات بنوعيها نظرة حركية لا ساكنة، باعتبار أن نطاقها يتسع ونوعيتها تتحسن كلما نجحت عملية التنمية في رفع درجة تلبيتها.

رابعاً :- قبول المجتمع بالتبدل التكنولوجي وذلك في ضوء متطلبات حاجات تحسين الأداء، واستعداده للسعي لاكتساب القدرة التكنولوجية الملائمة وتوطينها بفضل رفع مستوى العلم والبحث والاختبار والتعليم والتدريب المهني والفني، وكذلك مستوى الممارسة.

خامساً:- توفير النظام الاقتصادي الاجتماعي لمقدار من الحوافز اللائقة المشجعة للعاملين على مختلف مستويات مهاراتهم ومسؤولياتهم ويجب مراعاة أن لا يكون سقف الحوافز من الارتفاع بحيث يخلق فجوات واسعة جداً في الثروة والدخل، مما يؤدي إلى توترات اجتماعية وتفتت اجتماعي وسياسي وإحباط اقتصادي من جهة، وألاّ تكون أرضية الحوافز من الانخفاض بحيث يؤدي ذلك أيضا إلى الإحباط لدى جمهرة العاملين من ذوي الدخل المنخفض من جهة أخرى. ونعني أن يوفر النظام الاقتصادي والاجتماعي مقداراً مقبولاً من عدالة التوزيع، ويعمم فرص العمل والتعليم والضمان الصحي والاجتماعي. ويتصل بالعامل الذي نحن بصدده تدريب وتأهيل قوة العمل وتحسسها إلى مدى مقبول بالحوافز واستجابتها لها، ووجود " مناخ" ملائم ومشجع للعمل.

سادساً :- وضع الإطار المؤسسي اللازم للتخطيط وهذا يتطلب بدوره تأمين المتابعة الدائمة. لتعبئة الموارد التثميرية وتأمين حسن استخدامها، وتنشيط المؤسسات القائمة ذات الصلة بالتنفيذ والإدارة. ورسم مجالات نشاط كل من القطاع الخاص والقطاع العام والقطاع المشترك.

سابعاً :- تعبئة الموارد المتاحة وتنشيط استكشاف الموارد الاحتمالية وبصورة خاصة رسم السياسات ووضع البرامج التي من شأنها إبراز الدور الإنمائي للقوى البشرية، وللقطاع الهيدروكاربوني ذي الموقع المتميز في الوطن العربي.

ثامناً:- توفير مقدار من المشاركة السياسية والاقتصادية ومن الحرية السياسية

وهذا من شأنه- بالإضافة إلى الجوانب السياسية والحضارية من المسألة – أن يعمق الالتزام الجماهيري بالخطط وييسر القبول بالتعبئة في سبيل تنفيذها وبذل الجهود والتضحيات التي يتطلبها ذلك.

تاسعاً:- التعاون على الصعيد القومي

الذي يجب توجيهه صوب التكامل فالاندماج الاقتصادي العربي لما يتيحه من وفرات خارجية، ووفورات قياس حسن استخدام للموارد على مستوى المنطقة العربية، وتيسير قيام مؤسسات وأنشطة لا تقوى عليها الأقطار منفردة، والتفاعل الإيجابي بين عمليات التنمية القطرية والتنمية القومية بحيث يتأكد الانسجام فيما بينها أولاً، ومن ثم يصار إلى صياغة الخطط القطرية مع الأخذ بالاعتبار للأغراض القومية المشتركة بما فيها الأمن والتنمية إلى جانب الأغراض القطرية، وإعادة هيكلة الاقتصاديات القطرية بحيث تتشابك عمودياً وأفقيا.

عاشراً:- وضع خطة إنمائية قومية

تتضمن هذه الخطة الأغراض المشتركة التي سبقت الإشارة إليها، ووضع ميزانية إنمائية قومية تخدم حاجات الخطة القومية. وهذا يتطلب بالطبع وضع تصورات واضحة للأغراض القومية المشتركة وإبراز انسجامها مع الأغراض القطرية، بل ومساهمتها في السعي لتحقيق الأغراض القطرية. كما يتضمن إيجاد الصيغ الملائمة لتعبئة الموارد على الصعيد القومي لتغذية الميزانية القومية.

أولويات الاستراتيجية

يستهدف وضع سلم للأولويات ترتيب القطاعات والأنشطة المختلفة في الاقتصاد التي ينبغي أن تتوجه الاستراتيجية لتحريكها في مراحل مبكرة من انطلاق عملية التنمية، على اعتبار أن هذا التسلسل يركز على مواقع ذات أهمية متقدمة فينشطها ويغني فعلها بحيث تمتد آثارها إلى بقية القطاعات والأنشطة في كل الاتجاهات. ويفترض أن يكون نمط المرحلية وتوزيع التشديد في سلم أولويات ما أفضل من الأنماط الأخرى الممكنة في بلوغ عملية التنمية أهدافها. إذن يأخذ سلم الأولويات شكله. من تسلسل أهمية القطاعات والأنشطة المختلفة والدور الذي يمكن لكل منها أن يلعبه في إنجاح المسعى لبلوغ المجتمع أهدافه من إنمائية وأمنية، على الصعيد القطري والقومي والدولي، ضمن حالة من الانسجام والتفاعل المثمر بين هذه الأصعدة. أما الأولويات كما نرى تسلسلها فهي :

أولاً:- القوى البشرية وعلى الأخص القوى العاملة لأنها أداة التنمية الأولى والأكثر أهمية، إلى جانب كونها هدف التنمية في نهاية المطاف. وينبغي إذن تخصيص القوى البشرية بأكبر مقدار ممكن من الرعاية والجهد والموارد التثميرية في مسعى جاد لتوفير الفرص والبرامج والتجهيزات العملية والبحثية والاختيارية، والتربوية، والتدريبية الملائمة، ضمن فلسفة تأهيلية منسجمة وفاعلة ونظام حوافز ملائم ونشيط يتميز بمقدار واسع من العدالة الاجتماعية، وضمن إطار من المشاركة السياسية والاستقرار والأمن وحكم القانون. في ظل شروط كهذه تصبح الاحتمالات عالية جداً لتحرك القوى العاملة تحركاً إنتاجياً نشيطاً ينسجم مع الرؤية والأغراض الإنمائية.

ثانياً:- التكنولوجيا الملائمة إنّ تطوير مثل هذه التكنولوجيا يتصل اتصالاً مباشراً بتأهيل القوى العاملة، لأن التعرف على هوية التكنولوجيا الفعالة الملائمة، وتطويرها وتوطينها يضع في يد القوى العاملة المهارات والوسائل والمعدات الأكثر فاعلية في الجهد الإنتاجي مع الأخذ بالاعتبار المعطيات الثقافية والبشرية والمادية للمجتمع. فإذا تم ذلك ضمن ظروف مواتية من التقبل للتبدل التكنولوجي ولاستخدام التكنولوجيا الفعالة على نطاق واسع في الاقتصاد، وضمن تأمين توفر العوامل المحركة الأخرى في الاستراتيجية (التي بحثت تحت عنوان "العوامل المحركة في الاستراتيجية") تصبح القوى العاملة في وضع يؤهلها للنهوض بالأعباء المتنوعة الثقيلة والمعقدة التي يتضمنها تحرك الاستراتيجية لبلوغ الأغراض الإنمائية المتعددة.

ثالثاً: النهضة الريفية والزراعية وتحتل هذه النهضة موقعاً متقدما في سلم أولويات الاستراتيجية المقترحة. فبالرغم من وجود بعض الأقطار العربية التي لا يشكل الريف والقطاع الزراعي

جزءا كبيرا منها، إلا أن الوطن العربي في مجملة يتميز بمجتمع ريفي كبير وقطاع زراعي يسهم بنسبة مرموقة من الناتج المحلي. وإذن فإنّ تطوير، بل تثوير الريف، بما في ذلك تنفيذ إصلاح ريفي زراعي وإنتاجي واسع النطاق يتضمن سياسات وبرامج مؤسسية ومهارات واستثمارات، من شأنه أن يكون ذا أثر مباشر في تحريك الاقتصاد بمجمله. خاصة إذا عرفنا الارتباطات الوثيقة بين مجتمع الريف (بقطاعه الزراعي) من جهة، ومجتمع الحضر (بما فيه من قطاعات صناعية وعمرانية وخدمات) من جهة أخرى، ووجوب اعتماد متبادل كثيف بين المجتمعين لجعل دورة الحياة الاقتصادية الداخلية أغنى وأكثر إنتاجا على الصعيد الاقتصادي، وأكثر انسجاما ومشاركة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي.

رابعاً: التصنيع الأساسي وهو توأم النهضة الريفية الزراعية. ونعني بوصف التصنيع " بالأساسي" الاهتمام بتلك الصناعات الأساسية التي من شأنها، إنْ هي طورت (عبر الاستثمارات والتدريب البشري الملائم لها) أن تطلق آثارها الحركية إلى شتى فروع الصناعة القائمة عليها والمستفيدة منها. ولابد هنا من الإشارة تحديداً إلى الصناعات الهندسية واكتساب القدرة لوضع التصاميم الهندسية وتطويرها، وصنع آلات الإنتاج ومعداته. فهذه القدرة ضرورية إذا كان للتصنيع بمعناه العام أن يتوطن ويصبح طريقة حياة وتنظيماً وعملاً ، وأن يسهم في النهوض الزراعي إسهاما عميقاً، ويكثف القدرة الذاتية العربية الإنتاجية. كذلك ينبغي التركيز على ضرورة الاهتمام الشديد بالبعد القومي في عملية التصنيع من أساسي ولاحق، (أي بتشابك الجهود القطرية ضمن هيكلية قومية) إذا أريد للعملية أن تكون ذات جدوى ملموسة سواء بالنسبة لتوافر العائدات أو بالنسبة لتوافر السوق الواسع للمنتجات.

خامساً: المواصلات على أنواعها ينبغي تطوير هذه المواصلات تطويراً قطرياً وقوميا لأنها أبرز عناصر البُنى التحتية، وذلك لتسهيل مسيرة التنمية وانتقال عناصر الإنتاج من جهة إلى أخرى. وغنيّ عن البيان أن توافر وسائل المواصلات والاتصالات من شأنه أيضا أن يقرب نمط التوزيع (للقوى العاملة والموارد البشرية وللمنتجات) إلى حالته المثلى على المستوى القومي، ولابد من الإشارة في المقام الحالي إلى أن التركيز على المواصلات لا يعني تجاهل العناصر الأخرى في البنية التحتية وإنما إبراز المواصلات بالنظر لدورها المتميز في تسهيل تحرك الاستراتيجية الإنمائية ككل.

سادساً: المؤسسات الضرورية للتخطيط والمتابعة وتتعلق هذه المؤسسات بتعبئة الموارد الاستثمارية، كالنظام المصرفي، ومراكز البحث والتدريب مما يتصل بموضوع تأهيل القوى العاملة. وينبغي إلا يغيب عن البال أن هذه المؤسسات من شأنها أن تيسر تحرك وترشيد القطاعين الخاص والمشترك إلى جانب القطاع العام.

سابعاً: القطاع الهيدروكاربوني وهو القطاع الذي ينبغي تطويره وترشيد سياساته كممول للإنماء وكآلية له، وكمدخل إنتاجي، وكذلك كأحد جسور التكامل الاقتصادي العربي.

تحرك الاستراتيجية

لقد عرضنا ما نراه ضروريا تحت باب " العوامل المحركة في الاستراتيجية"، ثم "أولويات الاستراتيجية"، وعلينا الآن محاولة طرح تصورنا لتحرك الاستراتيجية الإنمائية. ورغم إيراد كيفية هذا التحرك بشكل عام ونسبي فيما سبق من بحث فلا بد من إبراز هذه الكيفية بوضوح كخاتمة للدراسة.

في اعتقادنا أن شرارة الانطلاق تنبعث من مصدرين، أولهما القدرة في إرادة السلطة السياسية، وثانيهما القدرة في الإرادة الشعبية، على أن يكون المصدران قلقين من حالة التخلف ومعنيين بالتنمية العميقة الشاملة ومتمتعين بتوجه إنمائي قوي، بهذه الخلفية تتحرك آلية الاستراتيجية. ولكنها لا تستطيع الذهاب بعيداً في درب التنمية القطرية والقومية على السواء ما لم يتوفر شرطان إطاريان هما قدرة الجماهير على تأمين الاستمرار بعد "انطلاق الشرارة" ، ووجود رغبة قومية بالتعاون العربي الوثيق

المتجه صوب التكامل فالاندماج لدى القيادات العامة والجماهير كليهما. وبما أن دافع التعاون واضح في مراميه فإننا سنركز على الدافع الجماهيري.

ينبغي في رأينا، التأكيد بأنه إذا كان للجماهير العربية أن تقبل بالتعبئة والتضحية من أجل بذل الجهود الإنمائية الشاملة، وأن تلتزم بالإغراض والجهود والتضحيات والمخططات الإنمائية، فلابد من أن تتاح لها المشاركة في صنع القرار الاقتصادي والسياسي، وأن تتاح لها الحوافز الملائمة فحيث لا مشاركة لا التزام ولا قدرة للقيادة على التعبئة. فإنّ التنمية ما هي ، في المحصلة النهائية، إلا من أجل الإنسان في المجتمع، وبه، ومعه. بهذا المعنى يتحرر المجتمع العربي، من خلال انطلاق عملية التنمية، من الفقر والجهل والظلم على الصعيد القطري، ومن التجزئة والاعتماد المفرط على العالم الصناعي المتقدم على الصعيد القومي، ومن التبعية والهامشية والاستغلال على الصعيد الدولي.

ملاحظات ختامية

ثمة ثلاث ملاحظات نقدمها كخاتمة لهذا البحث:

الملاحظة الأولى :

أن الاستراتيجية المقترحة هنا صالحة للتنمية القطرية كما هي صالحة للتنمية القومية، كل بخطوطها العريضة. من هنا كان الغموض الذي يبدو أحيانا فيما إذا كان المقصود في سياق البحث، الاقتصاديات القطرية منفردة، أو الاقتصاد القومي ككل. وإنّ الكاتب مقتنع بأن رسم خطوط الاستراتيجية، وقبل ذلك عرض الأهداف الإنمائية المتاحة والاحتمالية، كل بدوره، فيه جوانب تلائم مسيرة الإنماء القطرية من جهة والقومية من جهة أخرى .

والمطلوب هو تحديد السياق المقصود وبالتالي اعتماد الأغراض أو الوسائل ذات العلاقة. غير أن هذا التوضيح لا ينفي بأن مركز الثقل المقصود في الدراسة هو موضوع الإنماء القومي بالدرجة الأولى على أساس الانطلاق من منطلق قومي يشمل المنطقة العربية بأكملها. فالتنمية القطرية هي محط اهتمام جميع مسؤولي الأقطار العربية، أما التنمية القومية فهي تكاد تكون كاليتيم الذي لا يجد من يرعاه.

الملاحظة الثانية:

هي أن عملية التنمية لا تنطلق بجرد الأهداف الكبرى، ثم جرد واستكشاف الوسائل والموارد المتاحة والاحتمالية، وأخيرا رسم الاستراتيجية الإنمائية الملائمة. فلابد بعد ذلك من وضع خطة إنمائية ومن رسم السياسات ووضع الإجراءات وتوفير الموارد اللازمة للتنفيذ، ومن ثم لابد من التنفيذ الفعلي والفعال المقترن بمتابعة ناشطة ويقظة وباستعداد لإجراء التعديل والتكييف اللازم في المسيرة في ضوء التجربة والمعطيات الجديدة. غير أننا توقفنا عند الحديث عن الاستراتيجية لأن ما يلي ذلك من خطوات لا يقع في إطار حدود هذه الدراسة.

الملاحظة الثالثة:

ختاماً، قد تبدو الصورة التي تتكون تدريجيا في هذه الدراسة مغرقة في التفاؤل، أو حلماً بعيد المنال. ولابد لي من الاعتراف فوراً أنه ليس من السهل تحقيق التنمية بأغراضها الطموحة عبر الاستراتيجية الشاملة التي اقترحت خطوط تحركها العريضة، وبالوسائل والموارد العربية من متاحة واحتمالية. لكن الطريق الوعر شيء والطريق المستحيل شيء أخر. فوعورة الطريق في ذاتها تشكل تحدياً يحرك المجتمع المصمم على الإنجاز. والحكم المسبق بعدم وجود هذا التصميم والإرادة العربية الفاعلة

والقدرة العربية اللازمة يصبح بمثابة الاعتراف بتجمد الأوضاع العربية على ما هي عليه إلى مدى المستقبل المنظور، وبأنه لا أمل يرجى بحدوث تغيير جذري في المجتمع – وهذا اعتراف آمل، واعتقد، أن الكثيرين بل الأكثرية، يرفضون بأن يسجلوه على أنفسهم وعلى مجتمعهم، والرفض الواعي في ذاته قبول للتحدي واستعداد للتصدي. ومن المناسب أن نتذكر أن الانجازات الكبرى في التاريخ إنما بدأت أحلامها في ضمير قلة من البشر حولتها مجتمعاتهم بالجهد والتصميم والتضحية، إلى حقائق في عالم اليقظة والواقع.

كما لا يستطيع أي إنسان مسؤول القول بانطلاق مسيرة التنمية على جبهاتها العريضة وبملء زخم إستراتيجيتها لتحقق جميع أهدافها معاً في آن واحد. ولو كان هذا ما تبشر به هذه الدراسة لكان حقاً يصف حلماً لا حظ له بالتحقق، فأنا أدعي أن مسيرة التنمية، على تعدد جبهاتها وتشابكها وامتدادها، هي عملية طويلة ولابد أن ننطلق فيها بالخطوات الأولى مستهدفين المزيد من الخطوات كلما امتد بنا الوقت وزادت تجاربنا. وهكذا فإن في تتابع الخطوات ذاتها تحقيقا لأغراض التنمية وتلبية لشروطها. وما دمنا نسير على امتداد الخطوات الإنمائية ضمن الاستراتيجية السليمة بإرادة وتصميم وعقلانية، فلا داعي للخوف المكبل من جسامة المهمة وتعذر اجتيازها. إنّ ما يبدو كأنه غير قابل للتحقيق دفعة واحدة يصبح هكذا في نطاق الممكن إذا عُبئت له إرادة المجتمع وموارده ضمن تصور متكامل ومرحلي في أن معاً. يبقى أخيراً أن القبول بالتحدي هو أول خطوات الإنجاز والانتصار.

الهوامش

(1) انظر الموسوعة البريطانية، المجلد 21 من الطبعة الرابعة عشرة سنة 1929، الحوار الكاتب والتنمية في الشرق الأوسط بغداد – 1985.

(2) اعتمدنا في هذا القسم من الدراسات على مقال بعنوان " المهام الاقتصادية العربية لنهاية القرن العشرين، في مجلة النفط والتعاون العربي العدد الثالث من المجلد الخامس، تشرين الأول (أكتوبر) 1979. ولقد اقتبسنا مطوّلاً هنا من المقال المذكور من أجل توضيح طبيعة الأغراض أو المهمّات الاقتصادية التي ينبغي أن تصاغ الاستراتيجية من أجل تحقيقها، مع العلم أن المحاضرات اقتصرت على تعداد الأغراض أو المهام مع تعريف مقتضب جداً لكل منها.

الفصل الثاني

نحو الحرية في الوطن العربي
موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004

برنامج الامم المتحدة الانمائي الدول العربية(UNDP)
و بالتعاون مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

تمهيد

يطرح هذا التقرير معالجة متعمقة لنقص الحرية والحكم الصالح في العالم العربي، ولعل هذه القضية هي الأشد حضوراً في النقاش الدائر داخل المنطقة وخارجها في الوقت الراهن. وهذا التقرير هو الإصدار الثالث من سلسلة "تقرير التنمية الإنسانية العربية" التي تستهدف طرح نواة فكرية تعين في صوغ مشروع النهضة عبر حفز نقاش جاد حوله في البلدان العربية. لقد أضحت أزمة التنمية في الوطن العربي من الجسامة والتعقيد وتشابك الجوانب، بحيث أصبح أي إصلاح حققيٍ لإحدى النواحي المطلوبة لبناء نهضة إنسانية في المنطقة يستلزم ان يمتد الى جنبات المجتمعات العربية كافة. فلم يعد الإصلاح الجزئي كافياً مهما تعددت مجالاته، بل ربما لم يعد ممكنا من الأساس بسبب احتياج الاصلاح الجزئي الفعال لبيئة مجتمعية حاضنة. ومن ثم، فإن الاصلاح المجتمعي الشامل في البلدان العربية لم يعد يحتمل الابطاء او التباطؤ حرصاً على مصالح راهنة مهما كان نوعها. ذلك ان القيد السياسي على التنمية الانسانية في البلدان العربية هو الأكثر وطأة والأبعد اعاقة لفرص النهضة فيها.

تطورات التنمية الإنسانية
منذ اصدار تقرير " التنمية الإنسانية العربية 2003. "

يبدأ التقرير، على النهج الذي درجت عليه هذه السلسلة، برصد الأحداث على المستويات القطرية والاقليمية والعالمية، التي يقدر انها ستترك أثراً ملحوظاً على مجمل مسيرة التنمية الانسانية في الوطن العربي.

تصاعد وتائرالمناداة بالإصلاح

طرحت منذ نشر تقرير "التنمية الانسانية العربية 2003"، مبادرات اصلاح، رسمية ومن منظمات المجتمع المدني، استهدفت معالجة بعض من أوجه القصور في البلدان العربية. وكان أهم المبادرات الرسمية "بيان مسيرة التطوير والتحديث" الذي صدر عن القمة العربية التي انعقدت في مايو/ أيار 2004. ودعا البيان الى استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، تحقيقاً لتقدم المجتمعات العربية النابع من إرادتها الحرة. ودعا البيان تحديداً الى "تعميق أسس الديمقراطية والشورى، وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام وفي صنع القرار، وفي اطار سيادة القانون، وتحقيقا للعدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الانسان وحرية التعبير ..وضمان استقلال القضاء". كما ظهرت خلال فترة إعداد التقرير مبادرات عديدة

من القطاع الأهلي مطالبة بالاصلاح، كان أهمها ''إعلان صنعاء'' الذي تمخض عن المؤتمر الاقليمي حول الديمقراطية وحقوق الانسان ودور المحكمة الجنائية الدولية (صنعاء، يناير/ كانون الثاني 2004)، و''وثيقة الاسكندرية'' التي صدرت عن مؤتمر ''قضايا الاصلاح العربي، الرؤية والتنفيذ'' (الاسكندرية مارس/ آذار 2004.(وفي الوقت نفسه، صعدت القوى السياسية والمدنية في الوطن العربي من تحركها الايجابي نحو الاصلاح السياسي، وحققت اختراقات مهمة في بعض الأحيان. فقد نجحت المنظمات الحقوقية والسياسية في المغرب في حث الحكومة على الاعتراف بخروقات سابقة، أبرزها ملف اختفاء المعارضين السياسيين، والسعي لمعالجة القضية. وفي البحرين، بدأت اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب تطالب بتعويضات لعائلات الذين قتلوا وعذبوا بيد قوات الأمن في الأحداث السياسية السابقة، كما طالبت بمحاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الانسان. وفي سوريا، صعّد أعضاء الجمعيات والمنظمات من مطالبتهم بإلغاء حالة الطوارئ واطلاق الحريات. كما أعلن ''الاخوان المسلمون'' مبادرة للاصلاح السياسي في مصر. وشهدت المملكة العربية السعودية بداية هذا العام حيوية غير مسبوقة في المبادرات المدنية، تميزت بتقبل نسبي لها من جانب الحكومة. وقدمت العديد من الوثائق لولي العهد تضمن بعضها مطالب بعض الجماعات الفرعية كالشيعة في الحريات الدينية والحقوق المدنية والمساواة بين المواطنين. ونددت أخرى بأعمال العنف ودعت الى الانفتاح السياسي كمخرج للأزمة الحالية. وطالب بعضها بإصلاح وضع المرأة وضمان مشاركتها الكاملة في الحياة العامة .وتضمنت احدى هذه العرائض الدعوة لملكية دستورية واصلاحات سياسية أساسية منها الانتخابات والرقابة على المال العام واصلاح القضاء. وفي فلسطين، نشطت منظمات المجتمع المدني في مختلف المجالات، من مقاومة الاحتلال الى الدفاع عن حقوق الانسان، الى المساهمة في عمليات الاغاثة والمساعدات الانسانية والمطالبة بالاصلاح. كما شهدت المرحلة محاولات للتغيير من الخارج، بدأت بمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الإدارة الأمريكية على مجموعة الدول الثماني. إلا ان تحفظات من أطراف عربية ومن دول أوروبية، حدت بالولايات المتحدة الى تعديل هذه المبادرة وطرح مشروع معدل أطلق عليه اسم ''مشروع الشرق الأوسط الموسع''، وضعت له أهداف أكثر تواضعاً، وتم اقراره داخل مجموعة الدول الثماني في يونيو/ حزيران 2004.

غير ان مبادرات الاصلاح النابعة من داخل الوطن العربي والوافدة من الخارج، قامت في مناخ اقليمي وعالمي معوّق.

بيئة اقليمية ودولية معوقة

كان لاستمرار الاحتلال ''الاسرائيلي'' للأراضي الفلسطينية، ولاحتلال الولايات المتحدة للعراق، ولتصاعد وتائر الإرهاب، آثار بالغة السوء في التنمية الانسانية العربية.

الاحتلال ''الاسرائيلي'' لفلسطين يخنق الحرية ويعوق التنمية الانسانية : استمر انتهاك ''اسرائيل'' لحق الفلسطينيين في الحياة من خلال عمليات الاغتيال المباشر للقادة الفلسطينيين، وقتل المدنيين خلال اغاراتها على مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة .وبين شهري مايو/ أيار 2003 ويونيو/ حزيران ،2004 أسفرت عمليات القصف والاجتياح عن مقتل 768 فلسطينياً واصابة 4064 آخرين. وبلغت نسبة القتلى من الأطفال تحت سن 18 ، 7%خلال تلك الفترة. كما واصلت ''اسرائيل'' انتهاك الحقوق والحريات العامة والشخصية للفلسطينيين. وتجلى ذلك في أعمال العقاب الجماعي التي اتخذت أشكالاً عديدة، منها الاعتقالات التعسفية والحبس والاغلاقات المتكررة للأراضيالفلسطينية. وصعدت ''اسرائيل'' كذلك من سياسة هدم المنازل، وتخريب الممتلكات، وتجريف الأراضي. وفي شهر مايو/ أيار 2004 وحده، تم تشريد قرابة أربعة آلاف فلسطيني في ''رفح'' نتيجة لتدمير منازلهم بواسطة جيش ''اسرائيل''. وأدى ذلك كله الى تكبيد الفلسطينيين خسائر اجتماعية واقتصادية فادحة، فأضحى 58% من السكان يعانون من الفقر. واستمرت ''اسرائيل'' في انشاء جدار الفصل الذي لا يحترم الحدود بين المناطق

المحتلة و"اسرائيل"، مما يشكل توسعاً متعمداً من "اسرائيل" على حساب فلسطين. وفي 9 يوليو/ تموز 2004، واستجابة لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، أصدرت محكمة العدل الدولية (لاهاي) حكماً استشارياً قضى بأن انشاء الجدار مناقض للقانون الدولي، وان على "اسرائيل" هدم ما أنشئ منه في الأراضي المحتلة والتعويض عن جميع الأضرار المترتبة على انشائه.

تداعيات احتلال العراق على التنمية الانسانية : نتيجة لغزو العراق واحتلاله، خرج الشعب العراقي من تحت وطأة حكم استبدادي انتهك جميع حقوقه الأساسية وحرياته، ليقع تحت سلطة احتلال أجنبي زاد من معاناته الانسان في ظل الاحتلال، تدهور أمن المواطن العراقي واستبيحت حياته مجدداً. وقدرت دراسة علمية أعداد الوفيات المرتبطة حصراً بالغزو والعنف المصاحب للاحتلال بنحو 100 ألف قتيل عراقي.

وبسبب فشل قوات الاحتلال في تنفيذ التزامها كسلطة احتلال، وفق اتفاقيات جنيف، في توفير الأمن للمواطنين، شهد العراق انفلاتاً أمنياً غير مسبوق. وانتشرت أعمال القتل والارهاب في معظم أرجائه، وطالت المنظمات الدولية والجمعيات الانسانية، اضافة الى المدنيين العراقيين. وكانت النساء الأكثر معاناة، حيث تعرضن منذ الاحتلال للخطف والاغتصاب من قبل عصابات محترفة. كما تعرضت سجينات للاغتصاب من قبل جنود الاحتلال في بعض الحالات.

وتعرض الآلاف من العراقيين للاعتقال والتعذيب. وعومل المعتقلون وأغلبهم من المدنيين، معاملة لا انسانية ولا أخلاقية في سجن أبوغريب وغيره من سجون الاحتلال، مما شكل انتهاكاً واضحاً لاتفاقيات جنيف. من ناحية أخرى لم تنجح سلطات الاحتلال حتى في توفير الخدمات الأساسية. فلم تصل قوات الاحتلال ببعض الخدمات (مثلاً الكهرباء والماء والهاتف) الى مستويات ما قبل الحرب. وقد بين تقرير أمريكي ان سلطات الاحتلال لم تنفق على إعادة إعمار العراق حتى نهاية اكتوبر /تشرين الأول 2004 سوى 1،3 مليار دولار من أصل 18،4 مليار دولار تم تخصيصها من قبل الكونجرس الأمريكي لهذا الغرض، أي أقل من 7.%

مواجهة النواقص الثلاثة:تقدم يخالطه تراجع

أقدمت البلدان العربية خلال هذه الفترة على خطوات للتغلب على النواقص الثلاثة في المعرفة والحرية وتمكين المرأة. إلا أن التقدم نحو هذه الغاية كان متفاوتاً، وعانى مجال الحرية، على وجه الخصوص، من نكسات.

وشهدت تلك الفترة تطورات ايجابية في ميدان التعليم كان أهمها تنامي الاهتمام بنوعيته. فشاركت تسع دول عربية في دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم. واتخذ اتحاد الجامعات العربية قراراً بإنشاء مؤسسة مستقلة لتقييم نوعية التعليم العالي. وفي مجال تعزيز الحكم الصالح، بدأت بعض الحكومات العربية توجهاً حذراً وانتقائياً نحو الانفتاح السياسي على قوى المعارضة وافساح مجال العمل العام. وعلى الرغم من ذلك، تراجعت مؤشرات المشاركة الشعبية، واستمرت انتهاكات صارخة لحقوق الانسان، وعانت منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من تشديد القيود عليها .كما تعرض المراسلون الصحافيون للقتل خاصة على أيدي قوات الاحتلال. فقد وصل عدد المراسلين الذين قضوا خلال عام 2003 في البلدان العربية الى 14 مراسلاً، قتل 12 منهم في العراق، من ضمنهم خمسة على أيدي قوات الاحتلال بقيادة الولايات المتحدة، واثنان من قبل قوات الاحتلال "الاسرائيلية" في فلسطين. كما استمر انتهاك حقوق الجماعات الفرعية خاصة في دارفور، حيث ظل الصراع مستعراً وتفاقمت المعاناة الانسانية رغم التوصل الى اتفاقية لوقف اطلاق النار، وتدخل من المجتمع الدولي.
وفي مجال تمكين النساء، حقق المغرب الانجاز الأكبر بإصدار المدونة الجديدة للأسرة التي لبت الكثير من مطالب الحركة النسائية في ضمان حقوق النساء، وخاصة فيما يتصل بالزواج والطلاق ورعاية الأبناء. وشهدت معظم البلدان العربية اطراد ارتقاء النساء لمناصب عليا في الجهاز التنفيذي، وتوسيع فرص مشاركتهن في المجالس النيابية. عند التمعن في مجمل التطورات التي أمكن رصدها منذ اصدار تقرير

"التنمية الانسانية العربية" الثاني، يمكن الخلاص الى ان أزمة التنمية الانسانية في البلدان العربية لم تشهد بعد انفراجاً يعتد به. وثمة بدايات اصلاح في أكثر من مجال من تلك التي يدعو لها التقرير، ولكنها ما زالت جنينية ومتناثرة. ولا خلاف في ان بعض الاصلاحات التي قامت حقيقية وواعدة، ولكنها لا ترقى في مجملها لمستوى القضاء على مناخ كبت الحرية المستقر.

حال الحرية والحكم : لا مراء في أن الحرية شرط ضروري وحيوي، وإن لم يكن الوحيد، لقيام نهضة عربية جديدة. كما ان قدرة العالم العربي على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية مرهونة بمدى انحسار الاستبداد وبمدى تقدم قضية الحقوق والحريات الأساسية. ويتفاوت نطاق مفهوم الحرية بين حدين، الأول ضيق يقصرها على الحقوق والحريات المدنية والسياسية، والثاني شامل يضيف إلى الحريات المدنية والسياسية بمعنى التحرر من القهر والتحرر من جميع أشكال الحط من الكرامة الإنسانية مثل الجوع والمرض والجهل والفقر والخوف، وذلك هو النهج الذي يسلكه هذا التقرير. إلا أن الحرية هي من الطيبات الإنسانية الخواتيم التي تحتاج بنى وعمليات مجتمعية تفضي إليها وتصونها، وتضمن اطرادها وترقيتها. وتتلخص هذه البُنى والعمليات المجتمعية الضامنة للحرية في نسق الحكم الصالح الذي يقوم على المحاور التالية:

*صون الحرية بما يضمن توسيع خيارات الناس (يحمي جوهر التنمية الإنسانية.

*الارتكاز إلى المشاركة الشعبية الفعالة، مع تمثيل شامل لعموم الناس.

*الاعتماد على المؤسسات بامتياز، نقيضا للتسلط الفردي، بحيث تعمل مؤسسات الحكم بكفاءة وبشفافية كاملة، وتخضع للمساءلة الفعالة، في ما بينها في ظل فصل السلطات والتوازن بينها، ومن قبل الناس مباشرة من خلال الاختيار الدوري الحر النزيه.

*سيادة القانون، المنصف والحامي للحرية، على الجميع على حد سواء.

*سهر قضاء كفء ونزيه ومستقل تماما على تطبيق القانون، وتنفيذ أحكامه بكفاءة من جانب السلطة التنفيذية.

ولا يكون الفرد حراً تماماً إلا في مجتمع/وطن حر، فأين حال الحرية والحكم في الوطن العربي من هذا الأنموذج؟

الحريات المدنية والسياسية : بين النقص والنقص الفادح

يتدنى مستوى التمتع بالحرية في جميع البلدان العربية، وإن بدرجات متفاوتة، فالحريات، حتى عندما نضع القهر الخارجي جانباً، مستهدفة من سلطتين: سلطة الأنظمة غير الديمقراطية، وسلطة التقليد والقبلية المتسترة بالدين أحياناً، وقد أدى تضافر السلطتين على الحد من الحريات والحقوق الأساسية الى إضعاف مناعة المواطن الصالح وقدرته على النهوض.

تعاني الحريات، لا سيما حرية الرأي والتعبير والإبداع، وجوها من الكبت والقمع في معظم البلدان العربية، باستثناء اختراقات محدودة في بعض البلدان أو بعض النواحي. فقد ظل الصحافيون مثلاً على مدار ثلاثة أعوام (2001 - 2003) هدفاً لملاحقات قضائية متعددة في قضايا الرأي، وصدرت في حق بعضهم أحكام قضائية قاسية، وتعرض بعضهم لاعتداءات بدنية أو للاحتجاز، وقد وصف تقرير "مراسلون بلا حدود" لعام 2002 المنطقة بأنها ثاني أكبر سجن للصحافيين في العالم، وأدى اتفاق وزراء الداخلية العرب على استراتيجية لمكافحة الارهاب في مستهل العام 2003 إلى مزيد من القيود على حرية الرأي والتعبير، بل وعلى غيرها من حقوق الإنسان. وشملت انتهاكات حرية الرأي والتعبير الاعتداء على الناشطين السياسيين والمدافعين عن حقوق الانسان بسبب إبداء آرائهم. وامتد التضييق على حرية الرأي والتعبير إلى

صنوف الإبداع الأدبي والفني كافة. بل إن محاولة الهيمنة على الفكر في بعض الدول العربية وصلت درجة منع التداول لروائع اغنت التراث العربي ككتاب "النبي" لجبران خليل جبران، وكتاب "ألف ليلة وليلة." كما انتهكت حرية تكوين الجمعيات برفض تأسيس جمعيات أو حلها .وانصبت معظم هذه الإجراءات السلبية على المنظمات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

وباستثناءات قليلة، وشكلية في بعضها، لا تجري في البلدان العربية المعنية انتخابات رئاسية حرة يتنافس فيها أكثر من مرشح في انتخاب عام. في بلدان عربية ثلاثة فقط هي الجزائر والسودان واليمن، وفي رابعة تحت الاحتلال هي فلسطين، يجرى انتخاب الرئيس من خلال انتخابات مباشرة يتنافس فيها اكثر من مرشح ويتقيد حكم الرئيس المنتخب فيها بفترات محددة. وما زالت سوريا ومصر تعتمدان أسلوب الاستفتاء، حيث يتم ترشيح الرئيس من قبل مجلس الشعب، ثم يجرى استفتاء شعبي، وتتراوح النتائج في مثل هذه الاستفتاءات الرئاسية بين الأكثرية المطلقة والإجماع التام.

وتوجد مجالس نيابية منتخبة كليا أو جزئيا في سائر الدول العربية باستثناء دولتين، هما السعودية والإمارات. ولكن على الرغم من كثرة العمليات الانتخابية التي تجرى على الساحة العربية، فقد ظلت ممارسات الحق في المشاركة طقوساً إجرائية تمثل تطبيقا شكليا لاستحقاقات دستورية، وعانى معظمها من تزييف ارادة الناخبين وتدني تمثيل المعارضة. وبهذا لم تؤد الانتخابات دورها المفترض كوسيلة للمشاركة أو تداول السلطة، فأعادت انتاج الفئات الحاكمة نفسها في معظم الحالات.

كما تستباح الحياة الخاصة والشخصية في بعض الدول العربية، تارة من قبل السلطات السياسية عبر خرق حرمة المنزل، والرقابة على المراسلات الخاصة والتنصت على المكالمات الهاتفية، وطوراً من قبل فئات اجتماعية باسم العرف والتقاليد.

الإنسان المحاصر خارج الحريات الأساسية تنتهك بعض السلطات الحقَّ في الحياة، خارج إطار القانون والقضاء، وتلاحظ منظمات حقوقية ان البيانات الرسمية التي تصدر حول عمليات القتل تتميز بقلة المعلومات، ولا تشير في بعض الدول حتى إلى أسماء القتلى. ولا يجري أي تحقيق معلن في هذه الحوادث.

وتنتهك الحق بالحياة أيضاً جماعات متطرفة من خلال التصفيات الجسدية والتفجيرات وتسويغ العنف. كما أن المواجهات المسلحة التي تدور بين السلطات الأمنية والجماعات المسلحة تؤدي إلى وقوع ضحايا بين المدنيين تفوق نسبتها بين المتقاتلين.

وتشهد المنطقة منذ بدء الحملة الدولية لمكافحة الارهاب أرقاماً غير مسبوقة في الاعتقالات، وتنتهك الضمانات القانونية للمجردين من حريتهم، ويتعرض كثيرون منهم للتعذيب وسوء المعاملة، ولا يكفل لهم حتى ضمان سلامتهم الشخصية في السجون والمعتقلات ومراكز الاحتجاز. ولعل مشكلة المفقودين في السجون هي من المآسي التي لا تزال تؤرق العديد من المواطنين في الدول العربية كافة.

كما تهدر ضمانات المحاكمة العادلة في العديد من البلدان العربية، من خلال إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري، واستخدام أشكال القضاء الاستثنائي المتعددة مثل محاكم الطوارئ، ومحاكم أمن الدولة والمحاكم الخاصة والمحاكم العرفية.

الإقصاء خارج المواطنة لعل أقصى أشكال الاقصاء خارج المواطنة هو إمكان سحب الجنسية من المواطن العربي الذي تتيحه بعض التشريعات العربية بمقتضى قرار إداري من مسؤول حكومي دون مستوى الوزير في بعض الحالات

انتهاك حقوق الجماعات الفرعية غير أن الانتهاك المعمم لحقوق الإنسان في البلدان العربية يتحول إلى انتهاك أبشع حين يتضاعف بالتقاطع مع خصوصيات ثقافية، دينية أو عرقية. ففي مناطق النزاعات المزمنة في العراق والسودان، عانت الجماعات الفرعية من اضطهاد سافر أو مبطن.

وتخلق الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية حالتين شاذتين في موريتانيا والسودان، ففي الأولى تعاني طائفة "الحراطين" (الأرقاء المحررين) من أشكال شبيهة بالرق، أما في السودان، فقد أدى النزاع المسلح إلى عمليات اختطاف متبادل بين القبائل المنغمسة في النزاع العسكري للنساء والأطفال في أشكال شبيهة بالرق أيضاً.

الإقصاء المزدوج : المرأة تعاني النساء بشكل عام من عدم المساواة بينهن وبين الرجل، ومن التمييز ضدهن في القانون وفي الواقع، وعلى الرغم من الجهود المطردة لتطوير وضع المرأة، تظل هناك مجالات عديدة تتعثر فيها الجهود، ويمكن إجمالها في: المشاركة السياسية للمرأة، وتطوير قوانين الأحوال الشخصية، وإدماج المرأة في عملية التنمية، وحرمان المرأة المتزوجة من أجنبي من منح الجنسية لأبنائها، وعجز النظام التشريعي القائم عن كفالة الحماية للنساء في مجال العنف في الوسط العائلي أو العنف الصادر عن الدولة أو المجتمع، كما يبلغ العنف ضد النساء ذروته في مناطق النزاعات المسلحة، خاصة في السودان والصومال والعراق.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية : تبين نتائج الدراسات التي أجريت على خمسة عشر بلداً عربياً، أن 32 مليون شخص يعانون من نقص التغذية، أي ما يقارب 12% من مجموع سكان هذه الدول. وفي التسعينات، ازداد العدد المطلق لناقصي التغذية في الوطن العربي بأكثر من ستة ملايين نسمة، وكانت أسوأ النتائج في الصومال والعراق، وما زال الاعتلال الجسدي ينتاب سنوات حياة المواطن العربي، فإذا ما استبعدنا سنوات المرض من توقع الحياة عند الميلاد، يفقد العربي للمرض عشر سنوات أو اكثر من حياته المتوقعة، أما التعليم فينتقص من انتشاره كمياً، مستوى غير مقبول من الأمية الهجائية (حوالي ثلث الرجال ونصف النساء، 2002) وحرمان بعض الأطفال العرب، مهما قلت نسبتهم، من حقهم الأصيل في التعليم الأساسي. وينتقص من قيمته جوهريا التردي النسبي في نوعيته، بمعنى افتقار المتعلمين للقدرات الأساسية للتعلم الذاتي وملكات النقد والتحليل والإبداع.

تصور العرب لتمتعهم بالحرية : صمم فريق التقرير، بالتعاون مع بعض مؤسسات قياس الرأي العام، مسحا ميدانيا لتقصي مفهوم الحرية عند العرب، وللتعرف إلى تقديرهم لمدى التمتع بالحريات المختلفة في بلدانهم، ونفذ المسح في خمس دول عربية فقط (الجزائر والأردن وفلسطين ولبنان والمغرب)، تضم حوالي ربع العرب.

وعبر المجيبون في البلدان العربية الخمسة عن مستوى أعلى نسبيا من التمتع بالحريات الفردية، في حين أعربوا عن تقديرهم بقلة نسبية في التمتع بالحريات العامة، خاصة تلك المعبرة عن الحكم الصالح. فجاءت حريات التنقل والزواج والملكية وحرية "الأقليات" في ممارسة ثقافتها الخاصة على رأس مكونات الحرية المتحققة برأي المجيبين، بينما كان أقلها تحققا قيام معارضة فعالة، واستقلال الإعلام والقضاء، وشفافية الحكم وإمكان مساءلته، ومحاربة الفساد.

وحول التغير في مدى التمتع بعناصر الحرية المختلفة (إن كان قد تحسن أو تراجع) في السنوات الخمس السابقة على وقت المسح، قدر المجيبون أن أعلى تحسن في التمتع بعناصر الحرية تحقق في مجال الحريات الفردية، مثل المساواة بين النوعين وحرية الزواج والفكر والتحرر من الجهل والمرض، وحرية "الأقليات" في ممارسة ثقافتها وحرية المنظمات الأهلية والتعاونية، هذا على حين قدروا أن أشد معدلات التدهور في التمتع بالحرية كانت في مجالات محاربة الفساد، وشفافية الحكم ومساءلته، واستقلال القضاء والمساواة أمام القانون، بالإضافة إلى انتشار الفقر.

البُنى المعوقة للحرية : لماذا بقي العرب الأقل تمتعاً بالحرية بين مختلف مناطق العالم؟ وما الذي يفرغ المؤسسات "الديمقراطية" حين تنشأ في العالم العربي، من مضمونها الأصلي الحامي للحرية؟

لقد حاول البعض تفسير هذا التفارق في سياق إشكالية العلاقة بين الشرق والغرب وثنائيتها، والتي عادة ما تربط القطب الأول ب" الاستبداد" باعتباره سمة للشرق والحضارة الشرقية، على حين تربط القطب الثاني بالحرية باعتبارها ميزة للحضارة الغربية، كما ادعى البعض أحيانا أن العرب والمسلمين لا

يمكن ان يكونوا ديمقراطيين، وبسبب العروبة "العقلية العربية" أو الإسلام، إلا أن الدراسات تشير إلى أن هناك تعطشا، منطقيا ومفهوما لدى العرب لنبذ الحكم التسلطي والتمتع بالحكم الديمقراطي. ففي مسح القيم العالمي، الذي شمل تسع مناطق من العالم بما فيها البلدان الغربية المتقدمة، جاء العرب على رأس قائمة الموافقة على أن" الديمقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم" كما جاءوا بأعلى نسبة رفض للحكم التسلطي) حاكم قوي لا يأبه ببرلمان أو انتخابات.

ولا ريب أن السبب الرئيسي لإخفاق عملية التحول الديمقراطي في العديد من الأقطار العربية لا يرجع إلى مسائل ثقافية بقدر ما هو تعبير عن تضافر بنى اجتماعية وسياسية واقتصادية عملت على غياب او تغييب القوى الاجتماعية والسياسية المنظمة القادرة على استغلال أزمة النظم التسلطية والشمولية، وبالتالي إلى افتقار الحركة الديمقراطية إلى قوة دفع حقيقية. إضافة إلى ذلك، فإن ثمة بعض الاشكاليات التي خصت هذا الجزء من العالم دون سواه وساهمت في تعميق أزمة الحرية.

إشـــكاليات الحريـــة والحكـــم فـــي مطـــالع الألفيـــة الثالثـــة

التناقض بين الحرية في البلدان العربية ومصالح القوى المهيمنة عالميا: برز في النصف الأول من القرن الماضي عاملان قدِّر أن يصبح لهما أبلغ الأثر في مواقف الدول الكبرى تجاه الحرية في المنطقة العربية، هما اكتشاف النفط وإنشاء دولة "إسرائيل". فقد أدى اكتشاف النفط بوفرة في المنطقة، وتعاظم دوره في الاقتصادات المتقدمة إلى أن يصبح تأمين تدفق النفط بأسعار مناسبة على رأس مصالحها في المنطقة العربية. ونظراً لارتباط مصالح بعض الدول الغربية ب "إسرائيل"، أصبح من أهم معايير رضى هذه القوى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، عن دولة عربية ما هو موقفها من دولة الاحتلال "الاسرائيلي "وممارساتها.

وكانت النتيجة ان تعامت القوى الدولية، حتى وقت قريب، عن انتهاكات حقوق الإنسان في البلدان العربية ما دامت الدول المعنية لا تهدد هذه المصالح، وترتب على ذلك استفحال القمع والقضاء على فرص التحول الديمقراطي في البلدان العربية.

وزادت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بعدا اضافيا لهذا التوتر حين اختارت الإدارة الأمريكية الحالية التضييق على الحريات المدنية والسياسية، خاصة للعرب والمسلمين، سبيلا لمكافحة "الارهاب" كما تعرفه، وقد أدى لجوء بعض البلدان الغربية إلى ممارسات تعد قمعية وتمييزية، خاصة بالنسبة للعرب والمسلمين، إلى إضعاف موقف القوى المطالبة بالحرية والحكم الصالح في البلدان العربية في مواجهة سلطات لم تعد ممارساتها تختلف جذريا عن النموذج الذي كان يعد المثال للحرية والديمقراطية في العالم.

حرية بلا حركات سياسية تناضل من أجلها : عانت قضية الحرية من قلة حضور حركات سياسية عربية ذات عمق جماهيري واسع تناضل من أجلها، إذ لم تضع الحركات السياسية التي لاقت رواجا شعبيا واسعا، خاصة التيار القومي العربي والتيار الإسلامي لاحقا، الحرية على رأس أولوياتها الفعلية. وحين أولت هذه الحركات اهتماماً لقضية الحرية، طغى عليها بعد التحرر الوطني الذي أسهم في إعلاء أولويته، ولا شك، اتقاد الصراع مع القوى الاستعمارية في النطاقين الإقليمي والعالمي.

تفسيرات مناوئة للحرية التيار الرئيسي في الفقه الإسلامي مع الحرية دون حيف. وترى التأويلات الإسلامية المستنيرة في آليات الديمقراطية، عندما تستقيم، واحداً من الترتيبات العملية التي يمكن ان تستخدم لتطبيق مبدأ الشورى. ومن المبادئ الجوهرية في الإسلام التي توجب اقامة الحكم الصالح، تحقيق العدل والمساواة، وكفالة الحريات العامة، وحق الأمة في تولية الحكام وعزلهم، وضمان جميع الحقوق العامة والخاصة لغير المسلمين. غير ان هذه المبادئ السامية والتفسيرات المستنيرة النابعة منها، لا تنفي ان تفسيرات للإسلام ما فتئت توظف من قبل قوى سياسية، سواء في السلطة او المعارضة، لدعم التسلط او ترسيخه في المستقبل وذلك هو الاحتمال الأكثر خطراً.

فخ الانتخاب لمرة واحدة: استعملت الأنظمة العربية ما سمي "فخ الانتخاب لمرة واحدة" في المجتمعات الإسلامية لتخويف الفئات المجتمعية المتطيرة من ارتقاء جماعات إسلامية متشددة سدة الحكم في البلدان العربية. كما استعمل لتبرير تدخل قوى خارجية في دعم نظم حكم تسلطية، بدعوى ان إفساح المجال لجميع القوى المجتمعية، ومن أنشطتها سياسياً التيار الإسلامي، سينتهي بوصول هذه القوى للحكم والاستبداد به حيث يصبح التنافس الديمقراطي تاريخاً منقضياً بعد هذه المرة الوحيدة.

التذرع بالخصوصية للتنصل من الالتزام بحقوق الإنسان : يقصد بحقوق الإنسان في الفقه المعاصر مجموعة الحقوق التي تضمنتها المواثيق الدولية والمكفولة للإنسان لمجرد كونه انساناً، بصرف النظر عن جنسه ودينه ولونه وعرقه وفكره وعقيدته. ولكن كثيراً ما تثار قضية "الخصوصية" في البلدان العربية بغرض الانتقاص من عناصر القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من وجود اجتهادات فقهية توفق بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والشريعة، يستند البعض الى تفسيرات تقليدية سائدة للشريعة الإسلامية تركز على التباين بينهما، للمناداة بعدم الالتزام بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

البنية القانونية : ان الظاهرة التي تميز البناء التشريعي العربي في تعامله مع قضايا الحريات العامة وحقوق الانسان هي الفجوة بين مختلف المستويات التشريعية (الالتزامات الدولية، والدساتير، والتشريعات العادية)، وبين هذه المستويات التشريعية من ناحية وواقع الممارسة الفعلية من ناحية أخرى.

دساتير تمنح الحقوق ، وقوانين تصادرها

حريات الرأي والفكر والتنظيم: تتضمن العديد من الدساتير العربية أحكاما خاصة بحرية الفكر والرأي والمعتقد، وبحرية الاجتماع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، إلا أن الدستور قد ينص في صلب مواده على عدد من القيود على حق تكوين الجمعيات حفاظا على متطلبات الأمن القومي او الوحدة الوطنية .ويسمح بالظاهرة الحزبية في 14 بلداً عربيا، في حين تحظر الجماهيرية الليبية والبلدان العربية الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تشكيل الأحزاب السياسية فيها.

وتحيل الدساتير الى التشريع العادي تنظيم الحريات والحقوق. وغالبا ما يجنح التشريع العادي الى تقييد الحق، بل مصادرته أحيانا، تحت ستار تنظيمه، وبهذا يفقد النص الدستوري على الحقوق والحريات - رغم ما قد يوجد فيه أحيانا من قصور - كثيرا من جدواه، ليتحول الى مجرد واجهة دستورية تتفاخر بها الدولة أمام المجتمع الدولي، رغم كونها لافتة فارغة من أي مضمون حقيقي، من ذلك النصوص التشريعية التي تحظر او تقيد ممارسة حقوق الإضراب والتظاهر والتجمهر والاجتماع السلمي.

وفي الدول التي تقوم على الإقرار الدستوري بالتعددية الحزبية، اشترط المشرع ضرورة الترخيص المسبق لإنشاء أي حزب من قبل هياكل يغلب على تشكيلها الطابع الحكومي. وتضع تشريعات أخرى شروطا غير منضبطة لنشاط الأحزاب تفتح الباب أمام ممارسة الدولة سلطة الحل بزعم مخالفة هذه الشروط. إما إنشاء الجمعيات الأهلية وممارسة نشاطها في البلدان العربية فيخضع لقيود شديدة ولرقابة صارمة، وذلك باستثناء عدد قليل من التشريعات العربية التي تنحو منحى ليبراليا في تعاملها مع مؤسسات المجتمع المدني مثل المغرب ولبنان.

ومن قبيل الانتهاكات التشريعية لحقوق الإنسان في البلدان العربية القوانين التي تقيد حرية الصحافة او تصادرها بدعوى التنظيم. يتحقق ذلك عن طريق نص التشريع على جواز الرقابة المسبقة (في احدى عشرة دولة) او اللاحقة على الصحف، آو تلك النصوص التي تفرض القيود على حق اصدار الصحف بحيث تجعل من الترخيص بإصدار الصحيفة وسحب هذا الترخيص سلاحا في يد السلطة التنفيذية. ولم يرد نص على حق الصحافي في الحصول على المعلومات والأخبار، الا في تشريعات خمس دول عربية هي مصر والسودان واليمن والأردن والجزائر.

ان المشرع العربي في تنظيمه لحرية الرأي والتعبير، بما في ذلك التنظيم القانوني للصحافة ووسائل الاتصال الجماهيري، يغلّب ما يتصوره هو من اعتبارات للأمن والمصلحة العامة من قيم الحرية والتعددية واحترام حقوق الانسان، وبهذا تمتلئ التشريعات العربية العقابية منها وغير العقابية بعديد من النصوص التي تنظر الى النشر الصحافي والبث المسموع والمرئي وممارسة حرية التعبير عموما على انها انشطة خطرة تجدر احاطتها بسياجات قوية من المحظورات والقيود التي تفرض على هذه الانشطة جزاءات رادعة.

حق الانسان في التقاضي: اجمعت الدساتير العربية على استقلال القضاء وحرمته، الا ان الدساتير العربية حافظت على حضور السلطة التنفيذية داخل جسم القضاء ومؤسساته، فعلاوة على ان الاحكام تصدر وتنفذ باسم رؤساء الدول، فقد أوكلت لهم حق ترؤس الهيئات الدستورية المشرفة على القضاء.

ويسجل للكثير من الدساتير العربية نصها على العديد من ضمانات المحاكمة العادلة كمبادئ للشرعية الجنائية خصوصا وعدالة المحاكمة عموما.

وعلى الرغم من هذه النصوص الدستورية فإن ما يرصده الباحثون ونشطاء حقوق الانسان هو التباعد بين النصوص والواقع، لأسباب سياسية في اغلبها، ذلك ان القضاء كمؤسسة شأنه شأن القضاة كأفراد يتعرضون لمخاطر تنال من استقلالهم، ففي النظم الشمولية ذات الزخم العقائدي المتحكم في أمرها، لا يستطيع القضاء او القضاة ان ينأوا عن تأثير تدخل السلطة التنفيذية، بدعوى حماية الأسس العقائدية للمجتمع الشمولي.

كما ان وجود المخصصات المالية للقضاء في يد السلطة التنفيذية، وتدخل هذه السلطة في تعيين القضاة ونقلهم وعزلهم، اضافة الى الاغراءات المادية والمعنوية التي تقدمها للقضاة، يجعلهم في كثير من البلدان العربية غير مستقلين من الناحية الفعلية، ويجعل أياديهم مرتعشة في اصدار الاحكام، خاصة عندما تكون الدولة ذات اهتمام مباشر او غير مباشر بالمنازعة القضائية.
وتعتبر الزيادة المفرطة في عدد القضايا المنظورة امام محاكم الدول العربية حائلا قويا دون كفاءة ادارة العدالة والحفاظ على حق الانسان في التقاضي، من شأن هذا القضاء البطيء ان يسهم في استشراء ظواهر العنف والقصاص الفردي في غيبة سلطة قادرة على انفاذ القانون، وقلة استعداد الناس للجوء الى القضاء.

الحق في الجنسية: الجنسية هي ما يخول الانسان المركز القانوني الذي يمنحه الحقوق والواجبات، ويسعفه في اكتساب المواطنة الكاملة، ومن الملاحظ اختلاف حال هذا الحق وواقع المستفيدين منه في البلدان العربية اذ ثمة دساتير سكتت تماما عن مسألة الجنسية، في حين أحالت اخرى أمور تنظيمها الى القانون كما هو الامر بالنسبة لمصر، ولبنان، والاردن، والسعودية، والجزائر، اما بعض الدساتير، فإضافة الى اسنادها تنظيم حق الجنسية الى القانون فقد تعرضت الى موضوع اسقاطها والشروط اللازمة لذلك مقرة بذلك امكان اسقاط الجنسية.

وثمة توجه تشريعي محمود في عدد من الدول العربية الى منح الجنسية الاصلية للمولودين لأم تحمل جنسية الدول تحقيقا للمساواة بين الأم والأب في منح الجنسية لأبنائهما ودرءاً لمآس انسانية تترتب على حجب جنسية الدولة عن أولاد الأم المتزوجة بأجنبي.

ودساتير أخرى تنتهك الحقوق : تحمل بعض الدساتير العربية في صميم نصوصها تعارضا مع المبادئ الدولية لحقوق الإنسان عن طريق تبني صياغات ذات طبيعية أيديولوجية أو دينية تصادر الحقوق والحريات العامة أو تسمح بمصادرتها . ومن الأمثلة على ذلك تعديل أدخله المشرع اليمني على مادة كانت تنص على أنه " لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون " لتصبح " لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي او قانوني. "

إن اعتبار الشريعة الإسلامية مصدرا للتشريع في بعض الدول العربية لا يشكل في ذاته انتهاكا لمبادئ حقوق الإنسان ، ولكن الاعتراض هو أن يكون الخطاب موجها إلى القاضي دون المشرع ، لأن إعطاء السلطة التقديرية للقاضي في تأويل النص الشرعي والاختيار بين أقوال الفقهاء في المجال الجنائي ينطوي على مساس بالإنضباط القانوني اللازم للشرعية الجنائية ، ومن هنا لا بد أن تنص دساتير الدول التي تأخذ بالشريعة مصدرا لها على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص تشريعي ، ومفهوم أن هذا النص التشريعي سيكون متسقا مع أحكام الشريعة ما دام الدستور ينص عليها كمصدر للتشريع.

يبدو الخلط بين الدين والدولة بشكل يهدد الحريات العامة على أوضح ما يكون في الدستور السوداني ، الذي ينص على أن الحاكمية في الدولة لله خالق البشر ، دون أن تحدد المقصود بالحاكمية ، مما قد يفهم منها ، وقد يؤدي فعلا إلى تحصين ممارسات الحكم عن النقد والمعارضة باعتبارها من صنع الله .

وقد تأخذ المفارقة الدستورية لمبدأ المساواة أمام القانون شكلا طائفيا ، ومثال ذلك ما ينص عليه القانون اللبناني من توزيع المقاعد النيابية في مجلس النواب على اساس ديني وطائفي.

كما قد يأخذ الانتهاك الدستوري لحقوق الإنسان صورة الانحياز الأيديولو جي الذي لا يفسح مكانا للمخالفين في الرأي أو الانتماء السياسي ، من ذلك ما نص عليه الدستور السوري الذي يؤكد قيادة حزب البعث للمجتمع والدولة ، مما يعني عدم المشروعية الدستورية للتعددية السياسية.

ومن أخطر صور الانتهاكات التشريعية لحقوق الإنسان في العالم العربي سماح المشرع العربي للسلطة التنفيذية باللجوء إلى اعلان حالة الطوارئ بإفراط . فأصبحت حالة الطوارئ حالة دائمة مستمرة دون وجود ما يستدعيها من أخطار ، وتحول الاستثناء إلى قاعدة (نموذج مصر وسورية والسودان) . وتجرد حالة الطوارئ المواطن من كثير من حقوقه الدستورية مثل حرمة المسكن ، والحرية الشخصية ، وحرية الرأي والتعبير والصحافة ، وسرية المراسلات ، والحق في التنقل ، والحق في الاجتماع ، وهي تنزع قدرا من سلطة التشريع من يد البرلمان المنتخب وتضعها في يد السلطة التنفيذية أو الحاكم العسكري (سلطة الطوارئ)

البنية السياسية :قد يبدو من الصعب لأول وهلة الحديث عن ملامح مشتركة لنظم الحكم في العالم العربي ، وذلك بسبب التنوع الكبير في الأنظمة القائمة التي تتراوح بين الملكية المطلقة ، والجمهورية الثورية ، والراديكالية الإسلامية ، ولكن مزيدا من التأمل يكشف عن تقارب مثير للاهتمام في بنية وأساليب نظم الحكم العربية.

السلطة التنفيذية العربية تحولت إلى "ثقب أسود"

تجسد الدولة العربية الحديثة الى حد كبير التجلي السياسي لظاهرة "الثقب الاسود" الفلكية، حيث تشكل السلطة التنفيذية" ثقبا اسود" يحول المجال الاجتماعي المحيد به الى ساحة لا يتحرك فيها شيء ولا يفلت من اسارها شيء.

نجد هذه المركزية المتزايدة في الجهاز التنفيذي مضمنة في النصوص الدستورية للدول المعنية التي تمنح رأس الدولة صلاحيات واسعة، باعتباره الرئيس الاعلى للجهاز التنفيذي ولمجلس الوزراء، وللقوات المسلحة، وللقضاء والخدمة العامة.

اضافة الى الصلاحيات المطلقة المركزة في يد الجهاز التنفيذي، فإن هناك آليات اضافية تتيح للحاكم مزيداً من تركيز السلطات في يده، وعلى سبيل المثال، فإن ما يسمى بالاحزاب الحاكمة "إن وجدت" ما هي في الواقع إلا مؤسسات تابعة للجهاز التنفيذي، حيث يتم تعيين المسؤولين الحزبيين "أو المرشحين في حال الانتخابات" من قبل الرئيس الذي يعتبر في الوقت نفسه رئيس الحزب. وهذا يعني عمليا ان البرلمان يصبح جهازاً بيروقراطيا يعينه الجهاز التنفيذي ولا يمثل الشعب بحق.

اضافة الى ذلك، فإن الجهاز التنفيذي يستخدم القضاء العادي والاستثنائي لاقصاء وتحجيم الخصوم والمنافسين وحتى بعض الاتباع المتمردين، ويقترن هذا بما يسمى "الفساد المسكوت عنه"، حيث يسمح

للانصار المقربين باستغلال مناصبهم للإثراء غير المشروع، في حين يظل" تطبيق القانون" عليهم سلاحا مشهراً لضمان استمرار ولائهم الكامل.

وتعتبر اجهزة المخابرات هي الآلية الأهم في تعزيز سلطة الجهاز التنفيذي. وهذه الاجهزة ليست مسؤولة امام الاجهزة التشريعية او الرأي العام، اذ تخضع مباشرة لهيمنة الرئيس او الملك، وتملك صلاحيات تفوق صلاحيات اي جهاز آخر. ويمتلك الجهاز الامني موارد هائلة، ويتدخل في جميع صلاحيات الجهاز التنفيذي، خاصة في ما يتعلق بقرارات التوظيف وتقنين الجمعيات، حتى اصبح من الشائع اطلاق صفة "دولة المخابرات" على الدولة العربية المعاصرة. ولئن تفاوتت الدول العربية في تجسيدها لهذه الملامح العامة، وخاصة في هامش الحريات الذي تسمح به دون ان تعتبره تهديداً، فإن القاسم المشترك بين الانظمة هو تركيز السلطات في قمة هرم الجهاز التنفيذي، والتأكد من ان هامش الحريات المتاح" الذي يمكن تضييقه بسرعة عند اللزوم" لا يؤثر في القبضة الصارمة على السلطة.

أزمة الشرعية : في غياب شرعية تستمد من ارادة الاغلبية، لجأت معظم الانظمة العربية الى الاستناد الى شرعيات تقليدية "دينية/قبلية" او ثورية" قومية/تحريرية" بيد ان الفشل في التصدي للقضايا الكبرى مثل قضية فلسطين والتعاون العربي، ووقف التدخل الاجنبي، والتنمية الانسانية، اضافة الى ضعف تمثيل الدولة العربية للقوى الفاعلة في المجتمع وقيام مواجهة بينها وبين هذه القوى، جعلها تواجه ازمة شرعية مزمنة، فباتت بعض هذه الانظمة تركز في خطابها للجماهير على شرعية الإنجاز "أو الوعد به" في مجالات محددة مثل الاقتصاد، او السلام، أو الرخاء والاستقرار، أو المحافظة على القيم والتقاليد، وكان مجرد الحفاظ على كيان الدولة في مواجهة تهديدات خارجية في بعض الاحيان انجازاً يكرس الشرعية.

وتعضد بعض الانظمة الآن شرعيتها باعتماد صيغة مبسطة وفعالة لتبرير استمرارها وهي كون هذا النظام بعينه أهون الشرين وخط الدفاع الاخير ضد الاستبداد الاصولي أو ما هو أسوأ، اي الفوضى وانهيار الدولة، وهو ما اسماه البعض "شرعية الابتزاز."

ومع تآكل شرعية الابتزاز، بسبب الادراك المتزايد بأن عدم وجود البديل الصالح هو في حد ذاته ثمرة من ثمرات سياسات الانظمة التي اغلقت منافذ العمل السياسي والمدني بما يمنع تبلور البدائل، فإن استمرارية "دولة الثقب الاسود" اعتمدت الى حد كبير على اجهزة التحكم والدعاية، اضافة اى تحييد النخب بالترغيب والترهيب، والمسارعة الى عقد الصفقات مع قوى الهيمنة الاجنبية او الاقليمية، او الى التكتل في ما بين الدول، لتعزيز وضع النخب الحاكمة ضد القوى الصاعدة.

القمع وإفقار السياسة : يتأرجح وضع المجال السياسي العربي اليوم بين دول تنهج منهج المنع القاطع لأي تنظيم حزبي، وبين دول تسمح بتعدد حزبي مشروط، غالبا ما يشمل بالتحديد حظر اهم وأقوى حزب معارض، مع انحياز الدولة الى حزب تنشئه السلطة، ويسمى" الحزب الحاكم" وتضع الدول التي تسمح بالعمل الحزبي عراقيل في وجه احزاب المعارضة، تتمثل في حرمانها من الموارد والتغطية الاعلامية، والتحكم في اجراءات الترشيح والانتخاب، واستخدام القضاء والجيش والاجهزة الامنية لتحجيم نشاطها، وملاحقة قادتها وناشطيها والتأثير في نتائج الانتخابات. وتعاني احزاب المعارضة، اضافة الى ما تواجهه من قمع رسمي، من مشكلات داخلية لا تقل خطورة، فعلى الرغم من احتكام هذه الاحزاب نظريا في نظمها الى الديمقراطية. فإن الممارسة تكشف عن تسلط النخبة السياسية النافذة في أغلبية هذه الاحزاب، فترتب عن ذلك ان اصبحت القيادات ابدية لا تنتهي في الأغلب الأعم إلا بالوفاة، مع استثناءات نادرة، مما شكك في شعاراتها الحداثية والديمقراطية. وهناك الانشقاق "الطائفي" الحاد في المجتمع السياسي بين الاحزاب الاسلامية من جهة، والاحزاب العلمانية من ليبرالية وقومية من جهة اخرى "هذا مع وجود انقسامات طائفية اخرى مذهبية وعرقية وقبلية واقليمية"، وقد دفع هذا التشرذم الطائفي بعض الاحزاب والقوى السياسية الى تفضيل التعاون مع منافسيها الحزبيين لإرساء اسس حكم ديمقراطي يكون مفتوحا للجميع.

وأدى وضع العراقيل امام مشاركة احزاب المعارضة في السلطة، الى تهميش بعض الاحزاب وضمورها، كما ولد قدراً كبيرا من عدم الثقة في العملية السياسية برمتها، ودفع بالبعض الى اختيار العمل السياسي السري، وانتهاج اساليب العنف والارهاب، او الى السلبية السياسية، من جهة اخرى، ولد إغلاق الفضاء السياسي اقتناعا لدى بعض الناشطين والباحثين بضرورة التعويل على منظمات المجتمع المدني، وخاصة النقابات والمنظمات المهنية باعتبارها المؤهلة اكثر من الاحزاب السياسية العربية لقيادة المجتمع العربي نحو التنمية والديمقراطية.

إلا ان المجتمع المدني يواجه مشكلة المجتمع السياسي مع السلطة بصورة لا تقل عنفا، حيث تسعى السلطة الى الهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني بطريقة مباشرة او غير مباشرة، عبر استراتيجية ثنائية من الاحتواء والقمع، كما تعاني بعض منظمات المجتمع المدني من تبعيتها للاحزاب السياسية العربية التي تتخذها واجهة لتوسيع نفوذها السياسي في الاوساط الشعبية، مما يفقدها القدرة على المبادرة والحركية الذاتية. ونتيجة لهذا كله، لم تحقق منظمات المجتمع المدني الآمال المعلقة عليها في تجاوز الأزمة السياسية القائمة، بل اصبحت بدورها أسيرة لها، وجزءاً من تجلياتها.

تلازم مناخ القمع وإشاعة الفساد : كان الفساد الاقتصادي نتيجة طبيعية للفساد السياسي .ويأخذ الفساد في بعض البلدان شكل ''الفساد البنيوي'': حيث يعتبر الاستغلال الشخصي للمنصب والتصرف في المال العام امراً طبيعياً في العرف السائد ''مثل اخذ العمولات في الصفقات مع الدولة''. ويأخذ شكل ''الفساد الصغير'' في بلدان اخرى ويقصد به اضطرار المواطنين في البلدان العربية للجوء الى توظيف الوساطة والمحسوبية، او لدفع رشوة، للحصول على خدمات كثيرا ما تكون مشروعة، او لتفادي عقاب ما من جهات الادارة. واذا كانت معالجة الفساد تحتاج الى اجراءات تشمل، فيما تشمل، اصلاح الاوضاع الاقتصادية وتفعيل القانون وآليات المحاسبة، وضمان الشفافية في الحكم، فإن الفساد البنيوي لا علاج له إلا بإصلاح جذري للبنية السياسية.

البنى المجتمعية سلسلة خنق حرية الفرد : انعكست أزمة البنية السياسية على التنظيم المجتمعي في البلدان العربية بحيث بات هذا الاخير يحمل بذور وأد الحرية، إذ يمكن تشبيه هيكل التنظيم المجتمعي في البلدان العربية، على شدة تنوعه، بسلسلة متشابكة الحلقات - تبدأ من التنشئة في نطاق الاسرة، مروراً بمعاهد التعليم وعالم العمل، والتشكيلة المجتمعية، وانتهاء بالسياسة، في الداخل ومن الخارج - حيث تقتص كل حلقة من الفرد قسطا من الحرية وتسلمه، مسلوبا ذلك القسط من حريته، الى الحلقة التالية من السلسلة لتقتص بدورها نصيبها من حرية الفرد. تقوم الاسرة، وحدة المجتمع العربي، الى حد يتفاوت من سياق مجتمعي لآخر، على العصبية التي تفرض الرضوخ والتبعية، والتي تعتبر عدوة للاستقلال الذاتي والتجرؤ على الفكر وبناء كيان فريد وأصيل، وقد اشتدت العصبية وقوي تأثيرها السلبي على الحرية والمجتمع بسبب غياب او ضعف البنى المؤسسية، المدنية والسياسية، التي تحمي الحقوق والحريات وتساند كينونة الانسان.

فكان عندها البديل الوحيد المتاح للفرد هو الاحتماء بالولاءات الضيقة التي توفر له الامن والحماية. وقوّى من العصبية ايضا قلة فعالية القضاء وتقاعس السلطة التنفيذية عن انفاذ احكامه، مما يجعل المواطنين غير مطمئنين على حقوقهم خارج اطار العصبية.

وما ان يدخل الطفل المدرسة، حتى يجد مؤسسة تعليمية تغلب على المناهج واساليب التعليم والتقييم فيها نزعة التلقي والخضوع التي لا تسمح بالحوار الحر والتعلم الاستكشافي النشط، ولا تفتح، من ثم، الباب لحرية التفكير والنقد، بل تضعف القدرة على المخالفة وتجاوز الراهن، ويترکز دورها المجتمعي في اعادة انتاج التسلط في المجتمعات العربية.

ولكن التعليم، على تعدد اوجه قصوره، وخاصة عند الوصول الى مراحله الاعلى، يبقى مصدرا اساسيا للمعرفة والاستنارة، وخميرة لقوى التغيير.

وعندما يتخرج الطالب، وبعد ان يقدَّر لفترة البطالة ان تنقضي، يلتحق بأدنى درجات سلم مقيد جامد، خاصة في الخدمة المدنية.

وفي عالم السياسة، تكتمل حلقات سلسلة خنق الحرية، حيث يزيد من الوقع القهري على الفرد ضيق المجال العام وضعف منظمات المجتمع المدني التي يمكن ان يحتمي بها الشخص من ضعفه كفرد، مما يعظم من قدرة قوى القمع على البطش بحريات الافراد، ناهيك عن تنزيل القهرمن العالم الخارجي.

ويتحول حصار سلسلة خنق الحرية، مع الوقت، الى حصار داخلي للذات، يصبح فيه الانسان على نفسه رقيبا، يحارب في ذاته كل نزعة للقول والفعل، وقد دفعت هذه التركيبة المعقدة بمواطنين، وحتى مثقفين عرب الى حالة من الاستكانة يغذيها الخوف ـ الإنكار لواقع القهر الردئ، بل والرضوخ السلبي له. ولكن ثمة شواهد على ان تزايد الضيق بواقع القهر قد وصل الى حالة من الاستنفار تهدد الرضوخ ـ الإنكار المعتاد، حتى بين فئات مجتمعية كانت حتى وقت قريب تعد من دعائم نسق الاستبداد الراهن، وتدفع الانسان للمطالبة بالحرية.

نمط انتاج يكرس الحكم التسلطي :يفصم نمط انتاج الريع العلاقة الاساسية بين المواطنين، كمصدر للايرادات العامة من خلال الضرائب، وبين الحكم، باعتباره معتمدا على تمويل المواطنين لأداء مهامه، ومن ثم معرضا لمساءلته عن كيفية استخدامه لموارد الدولة التي يقدمها المواطنون من خلال دفع الضرائب، بل يتاح للحكم في نمط انتاج الريع ان يلعب دور المانح، السخي احيانا، الذي لا يطلب مقابلا في صورة ضرائب او رسوم، ويحق لهذا المانح 0 المانع من ثم، توقع الولاء، في ظل ذهنية العصبية، من رعاياه.

التوق الى الحرية والعدل في الثقافة الشعبية :ليس أدل على اتقاد التشوق للحرية والعدل في الوجدان العربي من مركزية مفاهيم الحرية والعدل في الثقافة الشعبية العربية، والنضال من اجلهما في مواجهة ابنية القهر والاستبداد.

وينهض اعظم تجليات هذا التراث الادبية دليلا ساطعا على تمجيد "حلم الحرية". فقد أدت السير والملاحم الشعبية في عصور الظلام والتفكك والضعف العربية، دوراً عميقا في التعبير عن السخط والظلم والقهر والجبروت، وعن النزعة الى توحيد الصفوف وتحرير البلاد، والتعبير عن الحلم بعالم افضل وذلك ب "صناعة الابطال الشعبيين او الملحميين الذين يقهرون ذلك الواقع الجارح". وتموج الثقافة الشعبية بشتى اشكال التعبير الشعبي عن الحرية، وبخاصة في الأهازيج والاشعار الشعبية

بيئة عالمية واقليمية تقتضي مزيداً من الحريات : يتعذر فهم اشكالية الحرية في البلدان العربية من دون اعمال النظر في دور العوامل الاقليمية، وتلك الوافدة من خارج المنطقة، خاصة العولمة ونسق الحكم على الصعيد العالمي.

يمكن للعولمة، من ناحية، ان تدعم حرية الفرد نتيجة للتقليل من قدرات الدول على قهر الناس، خاصة في مجال الافكار والتصورات، كما انها يمكن ان توسع فرص الناس في التواصل للمعرفة وتفسح آفاق الوجود الانساني المتحضر من خلال سهولة الاتصال وانتقال الافكار، وعلى وجه الخصوص تتيح فرص العولمة امكان دعم الحرية من خلال تقوية المجتمع المدني عبر التشابك بين منظماته، خاصة باستعمال تقانات الاتصال والمعلومات الحديثة.

غير ان في العولمة حبسا انتقائيا للحرية على صعيد العالم، من خلال التقييد الانتقائي لتدفق المعرفة في مجالات حيوية وايضا في مجال انتقال البشر.

ومع العولمة، فقدت الدولة جزءاً من سيادتها لمجموعة من الفاعلين الدوليين، كالشركات متعدية الجنسيات والمنظمات الدولية، خاصة في مجالات الاقتصاد، مما اصبح يستلزم تطوير بنية الحكم، المتمثلة في منظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي، الا ان هذا لم يتحقق .فقد ادى انتهاء التوازن بين قوتين اعظم، والانتقال الى عالم احادي القطب، الى اضعاف المنظمة العالمية او تهميشها، مما انعكس سلبا على

الحرية في العالم العربي، فقد ادى الاستخدام المتكرر لحق النقض او التلويح به من جانب الولايات المتحدة، الى الحد من فعالية مجلس الأمن في احلال السلام في المنطقة، كما ساهم في زيادة المعاناة الانسانية، وفي خلق حقائق جديدة على الارض كقيام "اسرائيل" ببناء المستوطنات وجدار الفصل التوسعي الذي يبتلع المزيد من الاراضي الفلسطينية، وفي ظل هذا الوضع اصبح التوصل الى حل عادل ودائم في فلسطين حلما بعيد المنال ودفع هذا بالعديد من ابناء المنطقة الى ان يفقدوا الأمل في عدالة الحكم على الصعيد العالمي وفي قدرته على انصافهم، وقد يؤدي ذلك كله الى تغذية دوامة من العنف والعنف المضاد.

من ناحية اخرى اقتصت "الحرب على الارهاب" مزيدا من حريات العرب، فعلى الرغم من ان تصريحات المسؤولين في الغرب تؤكد على ان نشر الحرية والديمقراطية يشكل الحل الأمثل للتصدي لظاهرة الارهاب في الاجل الطويل، الا ان الممارسة الفعلية تدل على تشدد مبالغ فيه من قبل كثير من البلدان الغربية في تشريعاتها الأمنية، وكان من الآثار الجانبية المؤسفة لذلك التشدد ان اصبح العرب بصورة متزايدة ضحايا للتنميط .والمضايقة غير المبررة، او الاحتجاز دونما سبب، وفي الوقت نفسه، فإن عددا من الحكومات في العالم العربي قد تذرعت بالخوف من الارهاب لاتخاذ اجراءات فرضت بموجبها قيودا اكثر تشددا على مواطنيها.

وعلى المستوى القومي، فشلت الترتيبات المؤسسية الحالية للتعاون العربي في دعم التنمية العربية جوهريا، وفي الحفاظ على الأمن والسلام في المنطقة العربية.

رؤية استراتيجية: بدائل مستقبل الحرية والحكم

لا شك في ان مسيرة التحديث في البلدان العربية قد اسفرت عن انجازات ملحوظة. خاصة في مجالات مكافحة المرض وفي اقامة البنى الاساسية، والنشر الكمي للتعليم، وزيادة ادماج المرأة في المجتمع. على ان الدول العربية لم تف بعد بطموحات الشعب العربي في النماء والأمن والتحرر بمعايير القرن الحادي والعشرين وان قامت فروق بين بلد عربي وآخر في هذا المضمار. بل هناك ما يشبه الاجماع على وجود خلل كبير في الأوضاع العربية، وعلى ان المجال السياسي، تحديدا، هو موطن هذا الخلل ومحوره.

بدائل المستقبل العربي

وحيث ان السلطة القائمة لم تنجز اصلاحا جوهريا من داخلها بما يصوب المسيرة ويعزز الأمل في مستقبل افضل. ينفتح المستقبل للعرب على بدائل شتى، بعضها كارثي وبعضها الآخر واعد.

مسار "الخراب الآتي" ان استمرار الاوضاع الراهنة، من عجز تنموي يلازمه قهر في الداخل واستباحة من الخارج، يمكن ان يفضي الى تعميق الصراع المجتمعي في البلدان العربية. وفي غياب آليات سلمية، ولكن ايضا فعالة، لمكافحة المظالم التي يتمخض عنها الواقع العربي الراهن، قد يلجأ بعضهم لأشكال من الاحتجاج العنيف تتزايد معه فرص الاقتتال الداخلي. وقد يفضي ذلك الى تداول قادم للسلطة يتأتى عن العنف المسلح، بما ينطوي عليه من خسارة انسانية لا تقبل مهما صغرت، ولا تحمد عقباها بالضرورة، خاصة فيما يتصل بطبيعة التنظيم السياسي الذي قد يتولد عنه.

مسار "الازدهار الانساني" ان السبيل لتلافي بديل الخراب الآتي هو التداول السلمي العميق للسلطة من خلال عملية تاريخية تتبناها جميع الشرائح المناصرة للإصلاح في عموم المجتمع العربي، في السلطة وخارجها على مختلف الجبهات باطراد، وبالسبل الديمقراطية كافة، بهدف تعزيز الحريات والحقوق . والنتيجة المتوخاة هي إعادة توزيع القوة في المجتمعات العربية بما يوصلها لمستحقيها من السواد الأعظم من الناس، والعمل على اقامة نسق للحكم الصالح يشكل أساسا متينا لنهضة انسانية في الوطن العربي.

مسار وسط "الإصلاح المدفوع من الخارج" في المنظور الواقعي، قد يتبلور المستقبل العربي على مسار ما بين هذين البديلين، ونقصد ما يمكن ان يتمخض عنه الضغط الخارجي، الذي يمكن ان يدفع موجة من الاصلاح الداخلي في البلدان العربية. هذا البديل "الملتبس" قد لا يرقى لبديل "الازدهار الانساني". ذلك

انه قد ينطوي على الخضوع للضغط من الخارج وفق رؤى قوى اجنبية لا تتقاطع بالضرورة مع الحرية والحكم الصالح، خاصة في ما يتصل بالتحرر والاستقلال الوطني وطبيعة النظام المنشود.

والتحدي الذي يواجه قوى النهضة في الوطن العربي هو كيفية التعامل مع هذا البديل بما يعزز مسار الاصلاح من الداخل، ويقلل ما أمكن من مساوئ هذا البديل الجوهرية.

وفي جميع الاحوال، فإن أي تعاون مع منظمات اهلية أو رسمية غير عربية سيكون مجديا إذا ما احترمت جميع الاطراف مبادئ اساسية نجملها في:

*الاحترام البات لكامل منظومة حقوق الانسان على صعيد العالم اجمع وتجريم الانتقاص من حقوق الانسان أيا كان مصدر الانتهاك.

*احترام حق العرب في ايجاد طريقهم الخاص الى الحرية والحكم الصالح عبر ابداع القوى المجتمعية العربية، دون فرض نماذج مسبقة.

*القبول بإدماج القوى المجتمعية الفاعلة كافة في نسق للحكم الصالح يضمن شمول التمثيل الشعبي ومقاومة التوجهات الاقصائية.

*الالتزام بنتائج تعبير الارادة الشعبية عن نفسها.

*التعامل مع الشعوب العربية من منطق شراكة الانداد لا من منطق الوصاية.

مضمون الإصلاح المطلوب في البنية المجتمعية العربية لضمان الحرية:
يتطلب قيام مجتمع الحرية والحكم الصالح إصلاحا متكاملا لنسق الحكم في ثلاثة نطاقات مترابطة: داخليا واقليميا ودوليا.

الإصلاح الداخلي: يتطلب الإصلاح الداخلي اصلاحا مؤسسيا للدولة وللمجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز مبادئ الادارة الرشيدة. كما يتطلب تصحيحا لمسار التنمية، وإصلاحا سياسيا يشتمل على ما يلي:

الإصلاح في الممارسات : لا بد لأي إصلاح ان يعطي أولوية قصوى لإصلاحات ثلاثة لا تحتمل التأجيل:

*إلغاء حالة الطوارئ.

* القضاء على التمييز ضد الجماعات الفرعية.

*ضمان استقلال القضاء.

الإصلاح القانوني: يتطلب اصلاح النظام القانوني في بعض الحالات إصلاحات دستورية، وفي اخرى اصلاحات في التشريعات، ليصبح النظام متوافقا مع القانون الدولي لحقوق الانسان. وليصبح فعالا في حماية الانسان والحريات في الواقع الفعلي.

وفي ما يتعلق بالدساتير، بات من الضروري اصلاحها لتحقيق عدم تأبيد السلطة السياسية وجعلها سلطة مسؤولة عن تصرفاتها امام الاجهزة القضائية والهيئات التمثيلية المنتخبة، وضمان التعددية الفعلية في نظام سياسي يقوم على مبدأ المساواة.

كما بات مطلوبا ان تضمن الدساتير العربية جميع الحقوق والحريات الاساسية، وان يرد نص صريح فيها على عدم مشروعية قيام التشريع بتقييد الحقوق والحريات الأساسية في معرض تنظمه لها.

ولا بد من إصلاح التشريعات الخاصة بمباشرة الحقوق السياسية باتجاه تكريس مبدأ المساواة بين جميع العناصر المكونة لنسيج الوطن على أساس مبدأ المواطنة. ولا بد ان تضمن القوانين حرية المواطنين في تشكيل منظمات المجتمع المدني، وفي اقامة احزابهم، وحق الاحزاب في مباشرة نشاطها السياسي السلمي. كما بات ملحا تعديل التشريعات العربية، بما يضمن الحماية من التعرض للحرية الشخصية، بالقبض غير القانوني والتعذيب والاعتقال الاداري والاختفاء القسري.

إصلاح البنية السياسية : يكمن الإصلاح الرئيسي في هذا المجال في اخضاع قيادات الحكم للاختيار الشعبي المباشر، ويمر الطريق اليه بإنهاء احتكار الجهاز التنفيذي للسلطة وتهميشه لأجهزة الدولة الاخرى وعرقلته للتطور الحر والصحي لقوى المجتمع وطاقاته. وفي بعض البلدان، يتطلب ذلك الفصل بين جهاز الدولة وبين الحزب الحاكم، بحيث لا يحظى هذا الحزب بميزة استخدام الخدمات التي تقدمها الدولة لدعم وترسيخ وجوده اخلالا بقاعدة المساواة امام القانون. ولكي يحقق الإصلاح مبتغاه، فإن هناك واجبات ومسؤوليات تقع على عاتق الدولة وقوى المجتمع كافة.

يترتب على الدولة اطلاق حريات التعبير والتنظيم، وفتح حوار مباشر وفوري مع كل القوى الفاعلة في المجتمع، والمحافظة على استقلالية وسلامة مؤسسات الحكم، اضافة الى اجراء إصلاح شامل في بنية الاجهزة الامنية ووظيفتها. ويشمل ذلك ان تحترم كل هذه الاجهزة القانون وان تكون في خدمة الشعب والوطن لا شخص الحاكم أوالحزب أو الطائفة أو القبيلة.

ويترتب على نخب المجتمع السياسي ان تسعى لتطوير خطاب بناء غير اقصائي، والاجتهاد في ايجاد القواسم المشتركة بين جميع القوى السياسية للخروج من حالة الاستقطاب والتشرذم التي طفقت تسد الطريق على أي تحول ديمقراطي حقيقي في الوطن العربي. وعليها ايضا ان تحدد بوضوح التزامها بالحلول الديمقراطية لكل خلافاتها. أما مؤسسات المجتمع المدني، فلا بد لها من تطوير صيغ عمل واطارات نظرية ملائمة لتوطين النشاط المدني والحقوقي بصورة تضمن مشاركة واسعة وفعالة من قطاعات المجتمع كافة، اضافة الى العمل على تعزيز استقلاليتها، وإنشاء شبكات من المنظمات والجمعيات التي تلتقي حول الاهداف نفسها.

وفي مجال التمثيل النيابي ، لا بد من البدء بإقرار مبدأ المساواة التامة في المواطنة، وعدم الاستبعاد من التمثيل النيابي على أي معيار. كما يستحسن اتباع سياسات تقوم على مبدأ التمييز الايجابي لأبناء وبنات الجماعات الفرعية والنساء في المناصب الحكومية وفي المجالس النيابية، مع اقرار مبدأ التنافس داخل الحصص. كما بات لزاما إنشاء لجان خاصة للنزاهة في المجالس النيابية لمنع النواب من استغلال نفوذهم السياسي.

المستوى القومي : يعني التحول نحو الحكم الصالح على الصعيد القومي في الوطن العربي الانتقال من نسق الحكم الاقليمي القاصر القائم حاليا الى تنويعة من ترتيبات الحكم الاقليمي المتوجهة نحو التكامل، ويقترح ان يقوم الجهاز الاقليمي بإنشاء آليات لفض المنازعات، وربما للدبلوماسية الوقائية، بين الدول، كما بات من الضروري ان تقوم الدول العربية بإبرام ميثاق عربي جديد لحقوق الانسان يتماشى مع كامل منظومة حقوق الانسان، ويوفر الآليات اللازمة لوقف الانتهاكات على المستويين الوطني والقومي، ولعل ابرز هذه الآليات انشاء مجلس عربي لحقوق الانسان، ومحكمة عربية لحقوق الانسان يتاح فيهما للافراد ان يتقدموا بشكاواهم مباشرة ضد حكوماتهم.

الحكم على الصعيد العالمي : أضحى هذا النسق بحاجة الى اصلاح يتيح قنوات سلمية وفعالة لفض المنازعات، من خلال اطار من القواعد العادلة وآليات فعالة يخضع لها الجميع، القوي قبل الضعيف. ويستلزم ذلك تطوير المنظمة الدولية لتصبح سلطة محايدة قادرة على المساهمة في توفير الأمن والسلام والازدهار للبشرية جمعاء، على اساس متين من حقوق الانسان، والعدالة والرخاء للجميع.

وفي ضوء صدقية منظومة الامم المتحدة التي ستتعزز في حالة تطويرها، يمكن لها ان تسهم في التحول نحو الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية من خلال ضمان تحقق الاصلاح القانوني الابتدائي المطلوب لحرية تكوين منظمات المجتمع المدني ونشاطها، وضمان توافر الشروط اللازمة لحيدة ونزاهة الانتخابات.

انفاذ التداول السلمي العميق للسلطة في البلدان العربية، وصولا للحرية والحكم الصالح، في بديل ''الازدهار الانساني:''تمر سلسلة الاحداث الناظمة للتحول التاريخي المطلوب لبناء مجتمع الحرية والحكم الصالح، بمحطات عدة، وحيث ان مدى الرؤية يتناقص كلما ابتعد الأفق الزمني في المستقبل، وتزداد من ثم فرص قيام تنويعات عديدة على بدائل الفعل المستقبلي، سنقتصر هنا على المشهد الاول، الذي يعد في تقديرنا المعيار الجوهري للحكم على جدية عملية الاصلاح في البلدان العربية.

يشتمل هذا المشهد المنفتح على اطلاق الحريات المفتاح للرأي والتعبير والتنظيم في البلدان العربية، والقضاء على جميع اشكال الإقصاء خارج المواطنة والتمييز ضد الجماعات الفرعية، وإلغاء جميع اشكال القانون الاستثنائي مثل حالة الطوارى والمحاكم الاستثنائية، وتكريس مبادئ الشفافية والإفصاح في نشاط مؤسسات المجتمعات العربية كافة.

وعلى هذا الاساس، يتطلب هذا المشهد، بداية، اصلاحا تشريعيا وتنظيميا يحقق الحريات ''المفتاح'' واستقلال القضاء، ويحدد مهام اجهزة الامن في دورها الاصيل لحماية امن الوطن والمواطن. والمنتظر ان مناخ الحرية الذي يتبلور بإطلاق الحريات المفتاح، وبتحقق باقي الشروط الضرورية، سيؤدي الى قيام مؤسسات صالحة في المجتمعين المدني والسياسي، على الصعيدين القطري والقومي، بما يمهد السبيل لنشأة المشاهد اللاحقة من مسيرة الازدهار الانساني في الوطن العربي.

مختتم .. سدرة المنتهى :

قد يبدو من التحليلات السابقة ان ديار مجتمع الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية دونها اهوال. وهذا صحيح لا مراء فيه. ولكن علينا ان نتذكر ان منتهى هذه المسيرة العسيرة مقصد هو من النبل بحيث يستحق العناء. وقد آن الأوان لتعويض ما فات، والمؤمل ألا تتأخر الامة العربية مرة ثانية عن الإمساك بالمسار التاريخي المؤدي الى الموقع الذي يليق بها في عالم جديد شجاع ونبيل، تسهم في اقامته وتنعم بالانتماء اليه



الفصل الثالث

الأجندة الوطنية الأردنية 2006-2015

دور الأجندة الوطنية في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية

- **أعدتها اللجنة الوطنية للأجندة الوطنية 2005**

نهج متكامل:

تسعى الأجندة الوطنية إلى صياغة رؤية متطورة للأردن، تستجيب لمتطلبات الحداثة واستحقاقات المنافسة والاندماج الإقليمي والدولي، كما تسعى إلى وضع أهداف وطنية محددة ومرتبطة ببرامج تنفيذية زمنية، واقتراح مبادرات للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومراقبة تطبيقها ومتابعة تنفيذها. و تهدف الأجندة الوطنية إلى تسريع وتيرة النمو وتحقيق تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية مستدامة ومتوازنة، من خلال تنفيذ برنامج انتقالي يضع الأردن على مسار النمو الاقتصادي السريع والمشاركة الاجتماعية والسياسية الواسعة. وسيتمخض عن هذا الجهد في نهاية المطاف برامج ومشاريع سيجري تنفيذها وفق أولويات محددة وضمن إطار زمني وتنظيمي متكامل.

وتمثل مبادرات الأجندة الوطنية جوهر البرامج التي ستتبناها الحكومات المتعاقبة خلال السنوات العشر المقبلة. علما بأن الأجندة ستتطلب مراجعة دورية طوال فترة تطبيقها، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية، إضافة إلى العوامل الخارجية التي قد تؤثر عليها.

انتهجت الأجندة الوطنية أسلوب عمل متكامل من أجل وضع برامج طموحة للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضمن ثمانية محاور رئيسة انطوت على مبادرات وآليات تطبيق شاملة من شأنها تحقيق حياة أفضل للأردنيين. وستحظى هذه المبادرات باهتمام متساوٍ بحيث يتم تطبيقها بشكل متوازٍ لضمان تحقيق ما تنطوي عليه من الاهداف الوطنية.

وقد أوكلت مهمة إعداد الأجندة الوطنية إلى لجنة توجيهية تم تشكيلها بموجب إرادة ملكية سامية بتاريخ 9 شباط 2005، وضمت اللجنة ممثلين عن الحكومة ومجلس الأمة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية والأكاديميين. وحرصت اللجنة التوجيهية على ضمان المشاركة الوطنية في إعداد هذه الأجندة من خلال إشراك سائر الجهات المعنية من مختلف قطاعات المجتمع الأردني في فرق العمل الفنية، بحيث تعكس الأجندة مصالح مختلف الشرائح الاجتماعية في التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي المنشود. لذلك جاءت مبادرات الأجندة لتجسد تطلعات الأردنيين وطموحاتهم بصورة شاملة وصادقة.

وبما أن التطبيق الحكومي الناجح لمبادرات الأجندة الوطنية يتطلب تكليف جهة تعمل على تنسيق تلك المبادرات والتأكد من تنفيذها، فقد أنشئت لهذه الغاية إدارة مراقبة الأداء الحكومي في رئاسة الوزراء، وعُهد إليها متابعة تطوير الأجندة الوطنية وتحديثها بصورة مستمرة في المستقبل، إضافة إلى مراقبة تنفيذ مبادراتها وتقييم مدى تحقق أهدافها وفق منظومة متميزة ومحكمة من مؤشرات قياس الأداء.

وتهدف إدارة مراقبة الأداء الحكومي إلى التنسيق مع كافة أجهزة الدولة لترجمة مبادرات الأجندة الوطنية لخطط وبرامج عمل ومؤشرات أداء تفصيلية، لتقوم بعد ذلك بإعداد تقارير دورية ومنتظمة حول

سير العمل ومدى إلتزام الجهات المعنية بتطبيق مبادرات الأجندة ورفعها إلى مجلس الوزراء ونشرها بصورة دورية.

هدف الأجندة الوطنية :

يتمثل الهدف الرئيس للأجندة الوطنية في تحسين نوعية حياة المواطن الأردني من خلال تحسين مستويات المعيشة، وتوفير الرفاه والأمان الاجتماعيين، واستحداث فرص عمل جديدة. ولهذه الغاية تم تطوير مبادرات وتوصيات الأجندة في ضوء تفاعل ثلاثة أبعاد رئيسة كما هو مبين في الشكل (1-1) وهي:

1. **الحكومة والسياسات:** ويشمل هذا البعد الإصلاحات التي تهدف إلى المساهمة في حفز التنمية الاقتصادية وتوفير الرفاه والأمان الاجتماعيين. وتتضمن هذه الإصلاحات: ايجاد بيئة استثمارية ملائمة، وتعزيز الانضباط المالي، والحكم الرشيد، والتنمية الإدارية، والعدالة، والمساءلة، والشفافية، وسياسات سوق العمل والتدريب المهني، والحد الأدنى للأجور، والحد الأعلى لساعات العمل، والتشغيل، والتنافسية الاقتصادية، وحرية انتقال رأس المال، وإزالة العوائق التجارية، وتفعيل دور الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتعليم النوعي المستمر، بالإضافة إلى توفير رعاية صحية ملائمة وتعزيز الأمان الاجتماعي.
2. **الحقوق والحريات الأساسية:** وتشمل المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والمساواة أمام القانون، وتكافؤ الفرص، وسلامة الأشخاص والممتلكات، وحرية التجمع، وحرية التعبير وواجبات المواطنة وحقوقها، بالإضافة إلى قطاع إعلامي حر ومسؤول.
3. **الخدمات والبنية التحتية والقطاعات الاقتصادية:** وتشمل تطوير خدمات النقل العام بكافة قطاعاته وصولاً إلى شبكة نقل عام متطورة وبخدمات منتظمة وكفوءة وبتكلفة اقتصادية، وتطوير وجلب مصادر مائية واستغلال المصادر غير التقليدية وتحسين مستوى إدارة الأنظمة المائية، وتوفير الطاقة لكافة الاستخدامات بتكلفة اقتصادية وفقاً للمعايير والمواصفات المعتمدة، والمحافظة على البيئة، وتسهيل وصول المواطنين كافة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير خدمات مالية ومنتجات مصرفية نوعية ومنافسة.

نظرة على التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية :

واجه الأردن خلال السنوات والعقود الماضية عدداً كبيراً من التحديات التي نشأت عن عوامل خارجية، وبخاصة في عقد التسعينيات من القرن الماضي حيث اندلعت حرب الخليج الثانية، مما تسبب في العودة القسرية للمغتربين في دول الخليج العربي. وقد تزامن ذلك مع استمرار الوضع الحرج في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، والحرب على العراق في شهر آذار من العام 2003، وهو البلد العربي الشقيق الذي شكل تقليدياً سوقاً تصديرية رئيسة للمنتجات الأردنية. وقد أثرت النزاعات الإقليمية بصورة سلبية على السياحة والاستثمار المحلي والأجنبي. وبالرغم من حجم هذه التحديات وتكررها، إلا أننا نجد أن أداء المملكة في ظل هذه الظروف كان جيداً نسبياً، وبخاصة فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، والتجارة والاستثمار الخاص، والتخاصية، والإصلاحات القطاعية. ونتيجة لذلك، حقق الاقتصاد الأردني معدلات نمو جيدة واكتسب قدرة أكبر على مقاومة التحديات والتعامل مع نتائجها.

وعلى صعيد التنمية البشرية، حقق الأردن إ نجازات جيدة في التنمية البشرية خلال الثلاثين عاماً الماضية، حيث ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 58 إلى 72 عاماً، وارتفعت نسبة المعرفة بالقراءة والكتابة بين البالغين من 47% إلى 90%. وانخفض معدل وفيات الأطفال قبل عامهم الأول بنسبة 50% تقريباً، ليصل إلى 22 حالة وفاة لكل 1000 حالة ولادة. وحقق الأردن تقدماً أكبر في التعليم مقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ؛ فقد بلغ معدل التعليم بين الشباب (15- 24 سنة) ما نسبته 98.8% في العام 2001، مقارنة مع نسبة 88% في دول المنطقة. وبلغت نسبة التحاق الاناث إلى الذكور في التعليم الأساسي والثانوي 98%، وهي أعلى من معدل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البالغ 83%.

وركز الأردن على تعزيز الاستثمار، والإصلاحات القطاعية، والانضباط المالي لتعزيز فرص النمو المستدام وتوطيد الاستقرار. وبرغم ذلك، كان الأداء متذبذباً خلال العقد الماضي، ففي حين ارتفعت الصادرات إلى أكثر من الضعف خلال الفترة 2000 و2004 لتصل إلى 3.3 مليار دولار، اتسع العجز في الميزان التجاري من 1.9 مليار دولار في العام 1999 إلى 4.3 مليار دولار في العام 2003. وارتفع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره 1.1% بين الاعوام 1994 و2003.

ونتيجة لذلك، فإن قدرة الاقتصاد الأردني على تحقيق مزيد من النمو لا تزال عرضة لتحديات ناجمة عن عوامل خارجية، كما أن متوسط النمو خلال السنوات الخمس الماضية لا يكفي لمواجهة التحديات التنموية القائمة منذ مدة طويلة. وبرغم الانخفاض الذي طرأ مؤخراً على حجم الدين العام، فإنه لا يزال مرتفعاً (91% إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2004، بعد أن كان 114% في العام 1995). والأهم من ذلك، أن النمو الاقتصادي الذي حدث مؤخراً لم يترجم إلى زيادة موازية في استحداث فرص عمل جديدة أو الحد من الفقر، فالبطالة لا تزال مرتفعة، حيث بلغت 12.5% في العام 2004، وما تزال جيوب الفقر تتعمق، حيث يعيش 14.2% من الأردنيين دون خط الفقر (392 ديناراً للفرد في السنة)، كما يزداد الوضع سوءاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تدني الإنتاجية وتزايد البطالة المقنعة.

ولمواجهة هذه المشكلات، قامت الحكومة منذ العام 2001 بتنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية، حيث أطلقت عدة برامج للتعامل مع الاختلالات والعجوزات المزمنة، كان من أبرزها برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي للفترة (2002-2006) الذي يهدف إلى تحقيق التوازن المالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط. ورغم أن هذه البرامج ساعدت في تثبيت الاقتصاد أثناء الأزمات الإقليمية.

التحديات:

واجه الأردن خلال العقود القليلة الماضية، مجموعة من التحولات العميقة في الهيكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي كان لها آثار جوهرية على البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية في المجتمع الأردني. والراصد للتحولات التي شهدها المجتمع الأردني يجد أنه متنوع التكوين. والعلاقات بين مختلف أجزائه، لا تقتصر على المتغيرات الإرثية، بل إن هنالك متغيرات عديدة مثل العمر؛ والتعليم؛ والتكوين السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ والجنس (ذكر وأنثى)؛ والتباين الثقافي والمعرفي التي تلعب مجتمعة دوراً أساسياً في تشكيل أوجه الترابط والتفاعل بين أركانه.

كما تجدر الإشارة إلى أن عدم تمكين فئات المجتمع الأردني من المشاركة في هذه المتغيرات الجديدة، وإبقائها خارج إطار المشاركة بمفهومها الواسع، سيحول دون تحقيق نتائج فاعلة على صعيد التطور العام للمملكة، وقد يؤدي إلى احتقانات سياسية واجتماعية من الصعب توقع عواقبها، أو تجاهلها.

كما أن التوسع في التعليم، والمرور بدورات الانتعاش والركود الاقتصادي، وانخفاض معدلات الوفيات، وارتفاع معدلات العمر المتوقع عند الولادة، إضافة إلى حساسية الأردن للواقع الإقليمي، والثورة المعلوماتية والاتصالات، أدت مجتمعة إلى تشكل وتبلور بنى اجتماعية جديدة تتعايش مع وتتمايز عن البنى التقليدية في تكوينها الاقتصادي والثقافي والفكري. وهذا التنوع بحد ذاته لا يمثل أمراً سلبياً، بل يمكن أن يكون إيجابياً إذا ما تمت المحافظة على إطار التسامح العام وتوسيعه من ناحية، والعمل على إشراك هذه الأطر السياسية والاجتماعية والثقافية لتعبر عن نفسها وتساهم في مدخلات العملية التنموية وإدارة البلاد من ناحية أخرى.

و يعتبر الاقتصاد الأردني أحد أصغر الاقتصادات في الشرق الأوسط التي تعاني من مصاعب حقيقية واختلالات مزمنة، حيث يعيش 14.2% من الأردنيين دون خط الفقر. ويعاني الأردن من بطالة هيكلية، حيث لا يستطيع الاقتصاد الأردني أن يستوعب التدفق السنوي للداخلين الجدد إلى سوق العمل، وإذا

لم يتم اتخاذ إجراءات سريعة وجذرية بهذا الشأن، فإن معدلات البطالة يمكن أن تتجاوز 20% في العام 2015. وتتسم مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي بالضعف، إلى جانب تدني إنتاجية الأيدي العاملة أيضاً، ويعزى ذلك جزئياً إلى تدني مستوى تعليم وتدريب الموارد البشرية ومهاراتها، وهو أمر لم يعالجه نظام التدريب والتعليم المهني الحالي بصورة ملائمة.

كما لا تشغل الشركات الصغيرة والمتوسطة حالياً سوى ثلث القوى العاملة الأردنية تقريباً وهو أدنى من المتوسط العالمي بكثير، ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى تشتت إطار دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وصعوبة الحصول على التمويل الكافي. كما أن هناك حاجة لمزيد من المرونة في قوانين العمل بما يضمن حقوق العمال وأصحاب العمل وتعزيز الإنتاجية. كما يعيق الهيكل الضريبي الحالي تطور الشركات الخاصة، حيث يفرض الأردن عبئاً ضريبياً عالياً مقارنة مع الدول العربية. وتواجه الشركات في الأردن معوقات ناتجة عن محدودية نمو الإنتاجية، وعن ارتفاع تكاليف البنية التحتية للمواصلات، وأسعار الكهرباء، والمياه، وتكاليف التمويل والتكاليف غير المنافسة لاستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كما تساهم الحكومة بشكل كبير في معظم القطاعات الاقتصادية مما يتطلب مستوى عاليا من الشفافية والمساءلة. أما حرية المواطنين في التعبير، فلا تزال مقيدة نسبياً، كما أن المشاركة في الحياة السياسية لا تزال محدودة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هنالك العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تحد من قدرة الأردن على إحداث إصلاحات سياسية مثل فترات الركود الاقتصادي الطويلة والمؤثرات الجيوسياسية على المملكة.

هذا وقد عانت الحكومة من عجز مزمن في الموازنة العامة أدى إلى تراكم الدين العام وانخفاض القدرة على استقطاب الاستثمار وضعف القدرة على توظيف الأموال والمدخرات في محركات التنمية. من جهة ثانية لم تنجح الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد فجوة الاستثمار، مما أدى إلى تراجع تنافسية القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الوطني مقارنة مع الدول الأخرى باستثناء قطاعات الألبسة والتعدين والأدوية والسياحة التي شهدت صادراتها نمواً مرتفعاً في الآونة الأخيرة، إلا أنها، وفي الوقت نفسه، تواجه تحديات تنافسية كبيرة الآن إلى جانب انخفاض القيمة المضافة لجزء كبير من صادراتها.

وبالإضافة إلى التحديات السابقة، لا تزال الخدمات الحكومية العامة ونوعيتها (مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية) تتباين بين مختلف مناطق المملكة، مما أدى إلى التفاوت الواضح في مستويات المعيشة بين هذه المناطق.

الفصل الثالث : نحو حياة أفضل

تسعى الأجندة الوطنية إلى تحسين نوعية حياة الأردنيين كافة، عن طريق الارتقاء بمستويات المعيشة وتوفير الرفاه والأمان الاجتماعيين وخلق فرص العمل، وإيجاد ضمانات للحقوق والحريات الأساسية، بالإضافة إلى توفير بنية تحتية وخدمات حكومية جيدة ومجدية اقتصادياً، وتطبيق آليات مناسبة لزيادة حجم الاستثمار ورفع كفاءته، وتطوير نظم التعليم، وضمان تنافسية الأسواق وتحديث الأطر القانونية والتنظيمية، مع ضمان وجود حكومة تعمل بشكل متجانس وتتبع إجراءات متطورة.

حددت الأجندة الوطنية أهدافاً طموحة للسنوات العشر المقبلة في حال تطبيق كافة المبادرات والإصلاحات التي تضمنها، ومن بينها تحقيق معدل نمو حقيقي سنوي للناتج المحلي الإجمالي يبلغ 7.2%، وخفض الدين العام من 91% إلى 36% إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحويل عجز الموازنة العامة (قبل المنح والمساعدات) البالغ 11.8% إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى فائض بنسبة 1.8%، وزيادة المدخرات الوطنية من 13% إلى 27% إلى الناتج المحلي الإجمالي، وخفض نسبة البطالة من 12.5% إلى 6.8 %

من السكان الناشطين اقتصادياً من خلال إستحداث حوالي 600 ألف فرصة عمل جديدة. وبتحقيق هذه الأهداف، يكون الأردن قد ضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الفترة.

وستطبق الأجندة الوطنية على ثلاث مراحل متتالية، تمتد المرحلة الأولى على فترة السنوات الخمس الأولى من انطلاقها، حيث تركز هذه المرحلة على استحداث فرص عمل جديدة بتعزيز الصناعات التصديرية كثيفة العمالة. أما المرحلة الثانية فستركز على تعزيز الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية بشكل تدريجي وحث القوى العاملة المؤهلة على العمل في وظائف ذات قيمة مضافة مرتفعة، وبالتالي إعطاء أولوية لنمو الإنتاجية لدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. في حين تهدف المرحلة الثالثة إلى تطوير قطاعات اقتصادية منتقاة لتصبح من المنافسين العالميين في اقتصاد المعرفة.

ولتحقيق أهداف الأجندة الوطنية، قامت اللجنة التوجيهية للأجندة الوطنية بتقسيم عملها إلى ثمانية محاور، هي: التنمية السياسية والمشاركة، التشريع والعدل، تعميق الاستثمار، الخدمات المالية والإصلاح المالي الحكومي، دعم التشغيل والتدريب المهني، الرفاه الاجتماعي، رفع مستوى البنية التحتية، التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع.

الفصل الرابع : التنمية السياسية والمشاركة

كفل الدستور الأردني للمواطنين حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير في حدود القانون. كما نص على حق الأردنيين في الاجتماع ضمن حدود القانون، وحقهم في مخاطبة السلطات العامة فيما ينابهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون، وهذه الحريات هي جوهر العمل السياسي بالمعنى القانوني. وحتى لا تشكل القوانين المنظمة لممارسة هذه الحريات قيدا عليها، فإن هذا يتطلب إصدار قانون عام ينظم العمل السياسي في الأردن يستند إلى أحكام الدستور ويؤكد على أن حرية العمل السياسي مكفولة ومصونة، وعلى التزام أجهزة الدولة كافة بضمان حرية العمل السياسي عن طريق حماية حرية الأفراد والجماعات في العمل السياسي، وتنظيم النشاط السياسي بما يكفل حرية الأفراد والمؤسسات التي تقوم به بما لا يتعارض مع النظام العام، والتزام الأحزاب باعتماد الوسائل السلمية في العمل السياسي لتحقيق أهدافها، وهذا يوجب إعادة النظر بقانون الاجتماعات العامة وإلغاء الموافقة المسبقة على عقد تلك الاجتماعات، مع كفالة حق السلطة التنفيذية في وضع الإجراءات اللازمة للقيام بواجبها في ضمان الأمن والسكينة في المجتمع.

أما في مجال الحرية الإعلامية، وانطلاقا من أن حق التعبير هو جزء لا يتجزأ من الحريات الأساسية وأنه ركن أساسي من أركان الدولة الديمقراطية الحديثة، ومع ملاحظة أن إصلاح التشريعات الإعلامية وحدها لا يضمن حرية وسائل الإعلام، فإن هناك حاجة ماسة لإجراء مراجعة شاملة للتشريعات الإعلامية وتلك المرتبطة بها لوضعها في إطار المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي يلتزم بها الأردن.

أما فيما يتعلق بتعزيز المشاركة الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني، فلابد من تأطير العمل الشعبي في مؤسسات ينضوي فيها الأفراد طوعاً لحماية المصالح العامة ومصالح فئات المجتمع خارج أطر علاقات القربى والهياكل الحكومية والنشاطات التي تهدف إلى الربح. فالمجتمع المدني يتكون من مجموعة التنظيمات التطوعية التي تسعى لتحقيق مصالح المجتمع أو مصالح أفرادها، وتكون ملتزمة بقيم ومعايير التآخي والتسامح والإدارة السليمة وتقبل التنوع والاختلاف، وتتلاقى طوعياً حول مجموعة قيم ومصالح مشتركة.

ولتطوير قدرات المجتمع المدني، وبخاصة قطاعي المرأة والشباب، لابد من تعزيز دوره وقدراته في النهوض بثقافة الديموقراطية وحقوق الإنسان والعمل على اعتماد مناهج تربوية حديثة وأساليب تثقيفية تقوم على استلهام إشكالات الواقع، وإدخال مفاهيم الثقافة الديموقراطية وحقوق الإنسان والتعددية والتنوع وضمان اختلاف وجهات النظر في المناهج التعليمية بصورة تطبيقية، ووضع برامج للحوار والتثقيف

المجتمعي للنهوض بثقافة حقوق الإنسان والديموقراطية والتسامح في قبول الأخر، وفي دور العبادة ولدى المؤسسات الدينية والثقافية. وبما أ ن تعزيز قدرات وموارد المجتمع المدني هو شرط مسبق لزيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار، فإن هناك أهمية بالغة لتشجيع الحوار بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة على الصعيد الوطني. وهذا يتطلب أيضاً تعزيز التنظيم السياسي والعمل الحزبي.

وتعتبر الأحزاب إحدى اللبنات الأساسية في عملية التنمية السياسية. وتهدف المبادئ العامة الواردة بهذا الشأن إلى إعادة تعريف الحزب السياسي في الأردن بما ينسجم مع أهداف التنمية السياسية وتكريس مبدأ تداول السلطة ضمن إطار الدستور. كما تهدف إلى ضمان حرية تشكيل الأحزاب في الأردن من جهة، وفقاً لأحكام الدستور، وتكريس دور الدولة في دعم الأحزاب وتشجيعها على القيام بدورها من جهة أخرى. أما في مجال تمكين المرأة، يأتي توجه الأردن نحو تمكين المرأة من ممارسة حقوقها وأداء واجباتها منسجماً مع مبادئ الدستور الأردني الذي ينص في مادته السادسة على المساواة الكاملة بين المواطنين. كما يأتي مؤكداً للمرجعيات الوطنية والفكرية كافة كالميثاق الوطني التي تنص على تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين رجالاً ونساء دون تمييز. وللحفاظ على الإنجازات التي تحققت والبناء عليها، ولتمكين المرأة من ممارسة مواطنتها وتفعيل دورها في عملية التنمية، فلابدُ من التأكيد على مسؤولية الدولة في موضوع تمكين المرأة وتهيئة البيئة التشريعية وتغيير الممارسات الاجتماعية الخاطئة بحقها وتصحيح الصورة النمطية السلبية التي تنتقص من حقوقها. كما تتعدد الجوانب و الأطر التي يتم من خلالها تمكين المرأة سياسياً وقانونياً واقتصادياً واجتماعياً. وحيث أن هذه الجوانب جميعها تشكل كلاً متكاملاً، فلابد من العمل عليها بشكل متواز، بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق المساواة للمرأة وإزالة أشكال التمييز بحقها في القوانين والتشريعات الأردنية خلال السنوات العشر القادمة.

وفيما يتعلق بنظام الانتخاب، فقد تم التأكيد على أن قانون الانتخاب هو من الأعمدة الأساسية في تنمية الحياة السياسية ووضعها على المسار الصحيح والنشط. وإن تفاعلات هذا القانون تكون مفصلية في العمل السياسي والتنمية السياسية، وتنعكس إيجاباً على جوانب كثيرة من نشاطات المجتمع الأردني. لذلك فإن قانون الانتخاب يجب أن يؤكد على أن تكون الانتخابات نزيهة وشفافة، وعلى تنمية الحياة السياسية، وانتخاب برلمان تمثيلي سياسي، يكون فيه التمثيل داخل المجلس مقارباً للتمثيل خارجه، وتشجيع مشاركة الأحزاب في الانتخابات، وتشجيع وتنمية المشاركة الشعبية لتحقيق أكبر قدر من التمثيل المتوازن. ووضعت مبادئ تحكم قانون الانتخاب تلبي تطوير العمل السياسي بكل أطيافه وتفرعاته، وتعتمد مبدأ النظام المختلط الذي يجمع بين الدائرة والقائمة النسبية وتؤدي إلى تماسك وطني بين كافة مناطق المملكة والفئات السياسية والاجتماعية وتمتص العصبيات والجهوية والفئوية من جهة، كما تؤدي إلى دوام صلة المواطن بنائبه المنتخب لكل يلبي له احتياجات منطقته الانتخابية، وإلى تعزيز مفهوم نائب الأمة من جهة أخرى.

الفصل الخامس: التشريع والعدل

استقر الفكر السياسي والإنساني على أن التشريع وسن القوانين وفق المبادئ الديمقراطية ووفقا للأسس التي يتم التوافق عليها في الدساتير والوثائق الموازية له من قبل المجتمعات المختلفة في سعيها الطويل للتطور والتحديث، هي الوسيلة الأنجح والأكثر ضمانا لإحداث الأثر المطلوب والتغييرات المنشودة ضمن البنى الدستورية والنظام القانوني للمجتمع.

ولذلك فقد أولت الأجندة الوطنية اهتماما خاصا ببحث هذه الأداة المعتمدة للتغيير التي تضمن الفاعلية والنفاذ وتتمتع بالشرعية وبالتوافق الوطني وتعبر عن الاقتناع العام، ووجدت أن هناك ضرورة لإعادة النظر في العملية التشريعية، باعتبارها أهم الأسس في تنظيم حياة المجتمعات وتطويرها. كما دعت إلى تطوير عملية التشريع وتعزيز دور السلطة التشريعية فيها، وتزويد هذه السلطة بكل المكن والتقنيات

والوسائل والمنهجيات الحديثة والمتطورة في التشريع منذ إعداده لأول مرة و/أو منذ التفكير في تعديله، بحيث يكون التشريع معبراً عن روح الأمة والشعب المتطلعة نحو التطور والانطلاق.

وتتضمن الأجندة الوطنية إيضاحات مفصلة واقتراحات محددة هي حصيلة دراسة معمقة لتطوير العملية التشريعية في الأنظمة الديمقراطية، بما يكفل تحقيق الشروط الموضوعية والواقعية للتشريع العادل المستند إلى الاقتناع العام، وتناولت معالجات محددة لمختلف الأوجه والمفاعيل المقترحة والبنى المساعدة على إعطاء التشريع دوره بوصفه مشروعاً متمتعاً بالمصداقية والشرعية لإحداث الإصلاح المطلوب بما في ذلك البحث في البنى والكيانات السائدة والضرورية للانطلاق في هذا المجال. وقد عرضت مبادرات محددة لتعزيز مشاركة النواب في الصياغة التشريعية، ولتطوير الهيئة المكلفة بإعداد التشريع في السلطة التنفيذية، ولإنشاء هيئة مستقلة لتطوير وتحديث التشريعات، بالإضافة إلى اقتراح مجموعة ضوابط ورواشد عامة ومبادئ واجبة الإتباع عند وضع التشريعات. كما قدمت مبادرات واقتراحات في عدد من القضايا الهامة مثل المحكمة الدستورية، والقوانين المؤقتة، والمعاهدات والاتفاقات الدولية، والتعديلات الدستورية، بالإضافة إلى إدراج عدد من التشريعات الواجبة الإقرار و/أو التعديل في مجالات تنمية الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والمالية، والتشريعات الجزائية.

ولما كان الهدف النهائي للتشريع هو تحقيق رسالة الدولة الأساسية بإقامة العدل بين الناس، والتمتع بحياة كريمة، وبحقوق مصانة، تلبي المعايير والقيم الأخلاقية، وإقامة العدل بين الناس بتطبيق التشريعات والقوانين بكفاءة ونزاهة وحياد ومعرفة عميقة بالقانون، رؤي أن يقترن بحث موضوع التشريع مع موضوع العدل أو بعبارة أخرى مع بحث في السلطة التي جرى التوافق الاجتماعي عبر الدستور على أن تتولى إقامة العدل، وهي السلطة القضائية.

وقد جرى بحث وسائل ومكن وأدوات تعزيز استقلال القضاء وتطوير النظام القضائي وإعداده لتلبية متطلبات المجتمع المتجددة والمتطورة، عبر اقتراحات عبرت عنها المبادرات المقدمة بهذا الصدد، متضمنة إعادة النظر في بنيان السلطة القضائية، عبر إصدار قانون جديد شامل للسلطة، يلبي كل مقتضيات التطور، وشروط الإنجاز في هذا المرفق الهام، الذي يلعب دوراً بالغ الأهمية في النظام الديمقراطي القائم على فصل السلطات، وفي التنمية بمختلف أشكالها، بما في ذلك التغيرات التي تشمل الهيكلة ومنهجية العمل والتطوير وأساليبه، وإعداد الكفاءات اللازمة، وإعادة ترتيب وتمتين البنية القضائية وتحصينها وإمدادها بكل ما هو ضروري، بالإضافة إلى تطوير الجهاز القضائي الشرعي، واقتراح عدد من المبادرات لضمان تحقيق ذلك، بالإضافة إلى الاستفادة من توصيات الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل.

كما كان من الضروري أن يبحث في مجال إقامة العدل المواضيع الأساسية التي تحظى باهتمام المختصين والناس بوجه عام، وذلك باقتراح رؤية خاصة لإجراء مجموعة من التعديلات الأساسية في القوانين المطبقة في إجراءات التقاضي والمحاماة بما يحقق إشاعة العدل، والمحافظة على المبادئ الأساسية المتعارف عليها لإقامته المتوافقة مع ثوابت المملكة والمجتمع، دون انغلاق في وجه خطى التطور المدروس الهادف لخير الناس وتلبية احتياجات المجتمع وتطلعاته، بما في ذلك الحفاظ على المبادئ الدستورية الأساسية جميعها، واقتراح تفعيلها على خير وجه، ومحاولة تدارك بعض الثغرات التي فرض وجودها مرور الزمان وإيقاع التطور المتسارع، وذلك عبر رؤية موضوعية عملية تلبي الحاجة إلى التغيير بحقوله المختلفة، لضمان انطلاق المسيرة التنموية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

واجتهدت اللجنة في تناولها للمسائل الهامة المتفق عليها والخلافية على حد سواء بروح يسودها الحرص على التقييم الموضوعي الهادف بعيداً عن انفعالات اللحظة الراهنة، وبهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من التراضي والتوافق العام حول المسائل الخلافية، وبعيداً عن أي أفكار مسبقة أو مفاهيم جامدة منغلقة. وقد جاءت المعالجة لهذه المواضيع على أهميتها المطلقة، سواء ما تعلق منها بالدستور، أو كان ذا علاقة به، أو بتفسيراته، أو باقتراح تعديلاته، أو بالقوانين الأخرى ذات الأهمية الخاصة، التي أصبحت

جزءاً هاماً من الحوار الوطني الدائر حول أداء السلطات الدستورية، وحول تحقيق أفضل تطبيق عملي لمبدأ فصل السلطات، وإعمال سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والرغبة العامة في تحقيق التطور في كل الميادين، وقد كان من البديهي أنه لتحقيق كل ذلك بما فيه التعديلات القانونية أو الاقتراحات بالقوانين الجديدة أن تترك تفاصيلها للجهات والسلطات المعنية بذلك والمخولة بإجرائه دون إهمال لذكر أهم المؤشرات والرواشد والضوابط العامة التي لا بد من الالتفات إليها في هذا المجال، وأن ذكر بعض القوانين التي يتوجب تعديلها أو الهياكل القانونية التي يتوجب إنشاؤها أو تعديل بعضها جاء على هدى من التوافق والتراضي العام على المبادئ العامة التي يمكن ان تحكم المسيرة القادمة.

الفصل السادس : تعميق الاستثمار

وضعت الأجندة الوطنية أهدافاً طموحة للسنوات العشر المقبلة تهدف إلى خفض مستويات البطالة وتنمية الاقتصاد الوطني. وبالنظر إلى التركيبة الحالية للقوى العاملة والموارد المحدودة المتاحة، فإن الطريقة الوحيدة لبلوغ تلك الأهداف هي باستقطاب استثمارات محلية وأجنبية كبيرة في الصناعة والخدمات التجارية كثيفة العمالة والموجهة للتصدير. إلا أن الأردن يواجه منافسة إقليمية ودولية قوية في مجال استقطاب الاستثمارات.

لذلك، فإن تحسين قدرة الأردن التنافسية، يملي عليه أن يعمل من أجل الوصول إلى الدرجة "الاستثنائية" على سلّم توقعات المستثمرين في بيئة الأعمال. وهذا يعني أن على الحكومة أن تقوم، بالاشتراك مع القطاع الخاص، بالاستثمار في البنية التحتية الأساسية (طرق، اتصالات، طاقة، إلخ) والخدمات المساعدة (القانونية، اللوجستية، المالية، إلخ) لتسريع تنمية القطاعات الصناعية والخدمية المستهدفة وتعزيزها.

إلا أن الحكومة لا تزال تعمل تحت ضغط تقليص العجز في الموازنة العامة، ولذلك تحتاج إلى أن توازن في إدارة نفقاتها بين الاستثمار لتحقيق النمو الاقتصادي من جهة، وبين الانضباط المالي من جهة أخرى. لذا، يتعين تحديد أولويات الإنفاق العام الذي يحقق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال اتباع نهج نظامي وكمي شفاف في وضع السياسات الاقتصادية و الاجتماعية. ويترتب على ذلك الابتعاد الجذري عن الطريقة التقليدية المتبعة لدى الحكومة في تخصيص أولويات الموازنة.

كما يجب تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية والخدمات المساندة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية. ولتحقيق هذه الغاية، يجب بناء السياسات التنموية الاقتصادية على أساس تمتين وتفعيل العلاقة ما بين أصحاب العمل والعمال والحكومة، وفي الوقت نفسه، ضمان عوائد اقتصادية مجزية للأطراف الثلاثة.

وتقدر تكاليف توصيات محور تعميق الاستثمار المقترحة بـ 1.5 مليار دينار أردني خلال فترة العشر سنوات المقبلة. وإذا ما نفّذت هذه المبادرات بالشكل الصحيح، فإنها ستعود بفائض صافٍ قيمته 1.7 مليار دينار أردني، وستضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وستستحدث أكثر من 270 ألف فرصة عمل جديدة في القطاعات ذات الأولوية خلال تلك الفترة، من ضمن 600 ألف فرصة جديدة سيستحدثها الاقتصاد الوطني، مما سيؤدي إلى مساندة الأهداف التنموية العامة للأجندة الوطنية. ولضمان استحداث هذا العدد من الوظائف، يجب تقوية آلية التنسيق بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل بما يخدم تنافسية القطاعات الصناعية والخدمية التجارية.

و خلال السنوات الأربع الماضية، سجل الأردن إنجازات جيدة نسبياً في تنمية بعض القطاعات الاقتصادية ذات احتمالية النمو العالية، مدفوعة جزئياً بعوامل خارجية. واتخذ الأردن خطوات عدة لتحسين بيئة الأعمال، إلا أن هذه الخطوات نجحت جزئياً فقط في تعزيز تنافسية الاقتصاد والقطاعات لجذب عدد أكبر من المستثمرين. وتعزى الأسباب في ذلك إلى غياب إطار استثماري مؤسسي فعال يعمل على تنسيق السياسات الاستثمارية وتوحيدها، وضعف البنية التحتية الأساسية وارتفاع تكاليفها، بالإضافة إلى عدم

مرونة قوانين العمل وتعقيد الأنظمة الضريبية. وبناء على هذه التحديات، وغيرها مما لم يذكر أعلاه، تم وضع المبادرات لمعالجتها، من اجل أن يصبح الأردن بين أفضل الدول التي توفر بيئة استثمارية متطورة ومنافسة.

ويعتمد توفير بيئة استثمارية متطورة على مقدرة الحكومة على صياغة وتخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاستثمارية بشكل منسجم ومنسق. ولهذا فإن محور تعميق الاستثمار يهدف إلى مأسسة عملية صنع القرار لكافة المسائل المتعلقة بالاستثمار والتجارة وتطوير المشاريع في الأردن. ومن هذا المنطلق، ارتكزت كافة السياسات والمبادرات المقترحة في هذا المحور على أساس تحليل كمي في صنع القرار، وتم تبويب هذه المبادرات في مسارين رئيسيين: المسار الأول، ويهدف إلى وضع الأطر المؤسسية الضرورية لدعم السياسات الاستثمارية، وترويج الاستثمار، وتعزيز التعاون في عملية صنع القرار بين كافة الجهات العامة والخاصة المعنية. أما المسار الثاني، فيركز على تحديد أولويات دعم الحكومة للقطاعات الصناعية والخدمية، ووضع الآليات لتحسين تنافسيتها وتعزيز نموها ورفع عائداتها الاقتصادية.

تكمن الخطوة الرئيسة لوضع الإطار المؤسسي الاستثماري في تطبيق النموذج المعدل للهيئة الأردنية لتنمية البيئة الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية (*JAED*)، حيث يعمل هذا النموذج كمظلة واحدة يجمع كل الهيئات التنموية القائمة (الهيئة الأردنية لتنمية البيئة الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية (*JAED*)، ومؤسسة تشجيع الاستثمار *(JIB)* ، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (*JEDCO*)، ومؤسسة المدن الصناعية الأردنية (*JIEC*)، ومؤسسة المناطق الحرة (*FZC*))، كما يكفل النموذج المعدل الاتساق في عملية صنع القرار وتطبيقه بين تلك الهيئات التنموية، بحيث يتم رسم السياسات وصياغتها من قبل الهيئة الاستثمارية (المعدلة) ويترك تنفيذ هذه السياسات للجهات التنموية – كل حسب اختصاصه. ولتطبيق هذا النموذج، لابد من مراجعة قوانين الاستثمار المؤقتة المتعلقة بالجهات الاستثمارية الخمس المشار إليها أعلاه، وفقاً لما أوصى به المجلس الاستشاري الاقتصادي للعام 2001، والمعتمد من قبل محور تعميق الاستثمار للأجندة الوطنية للعام 2005.

وتكمن المهام الرئيسية للهيئة الأردنية لتنمية البيئة الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية في صياغة الاستراتيجيات المتعلقة بالاستثمار والتجارة وتنمية الشركات، بالإضافة إلى تنسيق تنفيذ هذه الاستراتيجيات من قبل الجهات التنموية والحكومية الأخرى، والقيام بتقييم دوري لتلك الجهات التنموية، ومراقبة تنافسية القطاعات الاقتصادية في الأردن. هذا بالإضافة إلى أن النموذج المعدل لهذه الهيئة الاستثمارية يعزز مشاركة القطاع الخاص، ويفصل بين الجهات التي ترسم الاستراتيجيات وتلك التي تقوم بتنفيذها، ويفعل دور الهيئة في تخصيص موازنات الجهات التنموية الأخرى. وبمرور الزمن، ستلعب الهيئة الاستثمارية (المعدلة) دوراً رئيساً في مساعدة وزارة الصناعة والتجارة على تقييم ووضع السياسات وذلك من خلال تطبيقها أسلوب التحليل الكمي في صنع القرار. وسيتطلب تطبيق الإطار المؤسسي إعادة هيكلة مؤسسة تشجيع الاستثمار لتقوم بمهمتها الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية بشكل فعال، وتقييم فرصة اندماج مؤسسة المدن الصناعية الأردنية ومؤسسة المناطق الحرة للحد من تداخل الأدوار بينهما.

وتشير أفضل الممارسات الدولية إلى أن الشركات المبتدئة تساهم في حماية وسلامة الاقتصاد واستدامة نموه من خلال تعزيز المنافسة، وحفز الابتكار، وخلق وظائف جديدة، وإدخال الممارسات والتكنولوجيا الجديدة. وبنضوج الشركات المبتدئة لتصبح شركات صغيرة ومتوسطة، فإنها تساهم بشكل رئيس في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة التشغيل. أما فيما يتعلق بوضع الأردن الحالي في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد أنشئت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية لدعم وتطوير وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن نشاطها تركز بشكل رئيس على تشجيع الصادرات، وافتقرت المؤسسة إلى القدرات التي تمكنها من القيام بمهمتها الرئيسة. والجدير بالذكر أن هناك عدداً كبيراً من الخطط والجهات والبرامج التي تم إطلاقها لحفز الأعمال الريادية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، غير أنه لا يوجد جهد منسق أو مؤشرات قياس الأداء للعديد من هذه البرامج، إضافة إلى ضعف الجهود التنظيمية والمالية التي تقوم بها الحكومة في هذا الصدد. ولزيادة فعالية هذه البرامج، فإنه يجب تنسيق عملها

من قبل هيئة واحدة تعمل كمظلة تتبنى النهج الشامل في حفز الشركات المبتدئة ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن أن تعمل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية كمظلة موحّدة، شريطة أن يتم رفع مستوى قدراتها بشكل كبير لتنفيذ المهام والمسؤوليات الموسعة المناطة بها. ولكي تعكس دورها الموسع، يمكن تغيير اسم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية ليصبح "مؤسسة تنمية الشركات المحلية" *(Enterprise Jordan – EJ)*، لتعمل على تغطية كافة الأنشطة الداعمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المبتدئة، والتنسيق المباشر مع الجهات الحكومية المعنية، بالإضافة إلى تعزيز بيئة خدمات أعمال الريادة، وتشجيع ثقافة الابتكار، وضمان التمويل الكافي للشركات المبتدئة. كما يجب أن تُثبت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية وجودها في الأسواق التصديرية الرئيسة للأردن، وتقديم الدعم المباشر للشركات الصغيرة والمتوسطة على شكل حقوق المساهمين، والمساعدة في بناء قدرات تلك الشركات من خلال تشجيع نقل المعرفة من الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية، وتخصيص حوافز مالية للبحث والتطوير.

ولضمان وجود بيئة أعمال أكثر تنافسية وعدالة في الأردن، فإن هناك حاجة لإنشاء هيئة للمنافسة تتمتع بالاستقلالية التامة عن الحكومة، تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية. حيث تتمتع هذه الهيئة بالصلاحيات التي تضمن حقوق المستثمرين في كافة القطاعات.

وعلى صعيد آخر، قطع الأردن شوطاً كبيراً في مشروع تطوير منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لتصبح مقصداً عالمياً لشركات الأعمال والترفيه. وفي العام 2004، أنشئت شركة تطوير العقبة لإدارة تنمية منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من خلال مشاركة القطاع الخاص. إن الأجندة الوطنية تدعم خطة شركة تطوير العقبة المقترحة من أجل التطوير السريع لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، للوصول إلى الهدف النهائي في إنشاء ممر نقل فعال ومعبر تجاري لمنطقة الشرق الأوسط بأكمله. وأخيراً، ينبغي تقييم نموذج منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وتطبيق المناسب منه في مناطق أخرى من المملكة.

أما فيما يتعلق بالمسار الثاني، فقد تركز على التحليل القطاعي الكمي للتعرف على القطاعات ذات الأولوية التي تعمل كمحركات للنمو الاقتصادي ولخلق فرص عمل جديدة، إضافة إلى تحديد التحديات التي تواجهها هذه القطاعات وصياغة التوصيات التي من شأنها تذليل العقبات وتعزيز جاذبية تلك القطاعات للمستثمر المحلي والأجنبي. إن النهج المتبع في المسار الثاني يخدم، بصورة رئيسة، المنهجية الواجب اعتمادها من قبل الهيئة الأردنية لتنمية البيئة الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية ويصب في خدمة الحكومة ومساعدتها على وضع كافة السياسات العامة المستقبلية المتعلقة بالاستثمارات والتجارة وتنمية الشركات.

لقد شملت عملية تحديد الأولويات القطاعات الصناعية والخدمات التجارية كافة، وأدت إلى وضع خطة العمل التالية:

1) بما يتعلق بالقاعدة الصناعية والخدمية الحالية: **تشجيع** قطاعات الألبسة والسياحة (الطعام والإقامة) **وزيادة المكاسب المتوقعة** من قطاعات الأدوية، والتعدين، والمعادن، والأغذية والمشروبات.

2) أهداف قصيرة المدى (مكاسب سريعة) **: الإسراع في تنمية** قطاعات الأثاث والجلود وخدمات الرعاية الصحية.

3) أهداف متوسطة المدى: **دعم التنمية في المدى القريب** لقطاعات الأجهزة الكهربائية، والمعادن المصنعة، والمعدات، إضافة إلى خدمات الموانئ، وخدمات التعليم، وخدمات التسلية والترفيه. وأخيرا ، **تعزيز التنمية في المدى البعيد** ، لتشمل خدمات التمريض، وخدمات تطوير البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات التجارية (التقنية)، **وتطوير** صناعة *الورق*.

الفصل السابع : الخدمات المالية والإصلاح المالي الحكومي

أولا : مسار الخدمات المالية

يرتبط تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة مباشرة بمدى تطور الخدمات المالية وسوق رأس المال، وهي القنوات المالية الرئيسة لتمويل المشاريع الجديدة ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم عادة في الاقتصادات الحديثة بتشغيل ثلثي القوى العاملة. كما أن توافر الخدمات المالية المتطورة والمنافسة يعد ركيزة أساسية لزيادة الادخار الوطني وتوزيعه على الاستثمارات الاكثر مردوداً. لذلك، لا بد من مواجهة التحديات الهيكلية والتشريعية والتنظيمية والفنية التي تبطئ نمو قطاع الخدمات المالية وتطوره.

ولدى تحليل أداء قطاع الخدمات المالية في المملكة، تبين أنه جيد بصورة عامة، مقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة بحسب المعايير الدولية. فقد استفاد هذا القطاع من الارتفاع المتواصل في النشاط الاقتصادي ومن تدفق رؤوس الأموال في السنوات الأخيرة. وقطعت الهيئات التنظيمية والرقابية على مؤسسات القطاع المالي شوطاً كبيراً في السنوات القليلة الماضية في تحديث الأطر التنظيمية والإجراءات الرقابية وفق المعايير الدولية المعتمدة. كما أن التطورات التي شهدتها البيئة المصرفية كإدخال أدوات مالية جديدة، وزيادة المنافسة، والتركيز على الخدمات المصرفية للعملاء، قد أدت إلى تحسن فرص الحصول على التمويل بدرجة أفضل.

ومع ذلك، فإن قطاع الخدمات المالية يواجه عدة تحديات، منها تشوه هيكلية قطاعي المصارف والتأمين، وضعف التعاون والتنسيق بين هيئات التنظيم والرقابة المختلفة، والتمييز في المعاملة الضريبية بين بعض المنتجات المالية، وبطء تنظيم الخدمات المالية الجديدة، وضعف قطاع التأمين وسوق رأس المال الثانوية، فيما يبقى الحصول على تمويل للشركات المبتدئة والمشاريع الصغيرة يواجه مشاكل عدة.

في ضوء ذلك، لا بد من تشجيع عمليات الاندماج في قطاعي المصارف والتأمين من أجل إنشاء كيانات مالية كبيرة مهيأة بصورة أفضل للمشاركة في تمويل المشاريع التنموية، والمنافسة على المستوى الإقليمي. وينبغي ايضاً إنشاء لجنة دائمة لمراجعة وتحديث الأطر القانونية المتعلقة بالأنشطة المالية والمصرفية بصورة مستمرة في ضوء المستجدات التي تشهدها الأسواق العالمية. كما يتعين مواصلة الجهود لتطبيق المعايير التنظيمية والرقابية وقواعد الحاكمية الرشيدة بما ينسجم مع متطلبات *Basel II* والمبادئ التي أصدرتها الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة إبعاد الهيئات التنظيمية والرقابية عن أي تأثير سياسي ضماناً لقيامها بواجباتها بكل مهنية مع تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها. وفضلاً عن ذلك، فإنه يتوجب إنشاء مراكز للمعلومات الائتمانية، وشركة لتصنيف المؤسسات العاملة في القطاع المالي من أجل تطوير مصادر المعلومات حول الخدمات المالية وتعزيز شفافيتها، كما يتوجب مأسسة التعاون والتنسيق بين الجهات العاملة في مجالي التعليم والتدريب للارتقاء بنوعية المهنيين في هذا الحقل، وزيادة مستوى الوعي بالخدمات المالية.

وهناك حاجة أيضاً لتطبيق مبادرات تهدف إلى تشجيع المعاملات الإلكترونية وتسهيلها وإتاحتها للجميع لتحقيق مزيد من التطور في قطاع الخدمات المالية. أما فيما يتعلق برأس المال المبادر، فينبغي إنشاء صندوق مشترك بين القطاعين العام والخاص من أجل الاستثمار في الشركات الأردنية المبتدئة، على أن يرافق ذلك إطلاق برنامج ائتماني لدعم رواد الأعمال وتسهيل حصولهم على التمويل. كما يجب تطوير قطاع الإقراض المتناهي الصغر من خلال تهيئة البيئة المناسبة لاجتذاب مشاركة القطاع الخاص فيه، بما في ذلك تنظيمه، والتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة ضمن نطاقه، وإنشاء قاعدة بيانات شاملة تغطي نشاطاته كافة، مع توفير التدريب والبنية التحتية الملائمة.

أما هياكل الرسوم والضرائب المتعلقة بالخدمات المالية، فهي بحاجة إلى المراجعة بهدف تبسيطها، وإزالة أية ازدواجية في المعاملات الضريبية لا سيما ذات الصلة بالأوراق المالية وخدمات البنوك

الإسلامية. كما ينبغي مراجعة الأطر التنظيمية والتشريعية لتشجيع الادخارات طويلة الأجل، والمنتجات التأمينية وبخاصة تلك المتعلقة بالمسؤولية المهنية، والكوارث الطبيعية، والأخطار الزراعية.

ويواجه تطور القطاع المالي أيضاً مشكلة التقاضي من حيث الوقت الطويل اللازم لفض النزاعات، وما يترتب على ذلك من هدر للموارد المالية، لذا لا بد من تبني تطبيق حلول النزاع البديلة، ووضع الأطر القانونية اللازمة لتنظيمها بما يكفل حماية حقوق أطراف النزاع.

ثانيا: مسار الإصلاح المالي الحكومي

تعاني المالية العامة في المملكة من اختلالات وعجوزات مزمنة، وبرغم التحسن النسبي للأداء المالي، إلا إن وجود عجز كبير في الموازنة العامة (قبل المساعدات) بنسبة تصل إلى حوالي 12% إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبلوغ نسبة الدين العام 91% إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2004، يؤكد الحاجة الملحة لإعادة هيكلة الموازنة العامة بهدف خفض هذا العجز والوصول إلى نسبة الدين العام التي حددها قا نون الدين العام بنسبة 80% إلى الناتج المحلي الاجمالي. ويتطلب تحقيق ذلك تنفيذ إصلاحات جذرية لتحسين أداء الموازنة العامة وزيادة كفاءة الأداء الحكومي اللذين يعتبران جوهر مبادرات الإصلاح المالي وهدفها. ويعتبر تنفيذ هذه المبادرات الركن الأساسي اللازم لتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنبثقة عن الأجندة الوطنية.

يعود ارتفاع عجز الموازنة العامة بشكل رئيسي إلى ارتفاع النفقات العامة المدفوعة أساساً بالنفقات الرأسمالية، ونفقات الدفاع والأمن ورواتب القطاع العام والتقاعد. ومما يزيد من عمق هذه المشكلة، الانخفاض المتوقع في المنح والمساعدات الخارجية مقروناً بارتفاع تكلفة دعم مشتقات النفط.

وتتضمن الإصلاحات المقترحة لخفض النفقات العامة تحسين إدارة الدين العام ، وإلغاء الدعم المقدم لمشتقات النفط والسلع الأخرى مع توجيه المعونة إلى الفقراء في الوقت نفسه، وكذلك خفض الدعم المقدم للمؤسسات العامة، إضافة إلى إعادة هيكلة نظام التقاعد العام من أجل تخفيف عبء نفقات رواتب التقاعد عن الموازنة العامة. كما يجب إعادة هيكلة نظام الخدمة المدنية من أجل تحسين فعالية فاتورة أجور ورواتب القطاع العام، وتسريع تنفيذ برنامج التخاصية لاستخدام عوائده في تمويل بعض هذه الإصلاحات.

ويتوقع أن يؤدي تنفيذ مبادرات الإصلاح المالي الحكومي الواردة في هذا الفصل إلى خفض نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتتروح بين 3% و 4% بحلول العام 2009، وقد يتحول إلى فائض ابتداء من العام 2016.

أما في جانب الإيرادات العامة، فإن النظام الضريبي بحاجة للمراجعة لضمان العدالة والمساواة في المعاملة الضريبية، والحد من الاجتهاد وإزالة مواقع الغموض أو الازدواجية مع تحسين إجراءات التحصيل ورفع كلفة التهرب الضريبي. كما يجب أن تشمل هذه المراجعة خفض ضغوطات ضريبة الدخل المرتفعة مقرونة بتوسيع قاعدة ضريبة المبيعات على المواد غير الأساسية من أجل زيادة الإيرادات العامة. وأخيراً، يجب تطوير الإدارات الضريبية من أجل تعزيز الثقة بينها وبين المكلفين وضمان ارتقاء نوعي وكمي في عمليات التحصيل.

وفيما يتعلق بكفاءة الأداء الحكومي، فإنه ما زال متدنياً ويمثل عبئاً على الموازنة العامة وعلى المواطنين والمستثمرين على حد سواء. ويلاحظ ذلك من خلال تعمق البيروقراطية وارتفاع تكاليف تقديم الخدمات العامة. ومن بين العوامل الرئيسة التي تؤثر سلباً في كفاءة الخدمات الحكومية وجودتها، وجود هيكل تنظيمي حكومي كبير ومشتت ومتداخل، وسياسات خدمة مدنية غير فاعلة، إضافة إلى الصعوبات التي تواجه عملية تطوير الموازنة العامة. ولمعالجة هذه التحديات، لا بد من تطبيق برنامج إصلاح القطاع العام الذي وافق عليه مجلس الوزراء في العام 2004 وذلك لتحسين إدارة الموارد في القطاع العام والارتقاء بتنظيمها. ويشمل هذا البرنامج ثمانية مكونات رئيسة هي: صنع السياسات واتخاذ القرارات ،

إدارة الأداء الحكومي ، تحسين نوعية الخدمات الحكومية، هيكلة الجهاز الحكومي، إدارة الموارد البشرية ، إصلاح ال إدارة المالية ، إدارة البرنامج و الاتصال الخاص به. وبال إضافة إلى ذلك، يجب تعزيز وتطوير آليات الرقابة الداخلية في الجهاز الحكومي وضمان استقلالية ديوان المحاسبة بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية. وأخيراً، يجب تطوير الاستراتيجية الشاملة للحكومة الإلكترونية وتنفيذها لزيادة إنتاجية الحكومة والارتقاء بنوعية خدماتها.

الفصل الثامن : دعم التشغيل والتدريب المهني:

شهد الاقتصاد الأردني خلال السنوات الخمس الماضية تطوراً سريعاً وملحوظاً، ولكن هذا التطور لم يكن كافياً لاستيعاب التدفق السنوي المتزايد للباحثين الجدد عن عمل . وفضلاً عن ذلك، أدى انخفاض الإنتاجية وارتفاع البطالة وتدني نسبة السكان الناشطين اقتصادياً إلى تسجيل زيادة هامشية لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العقد الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، كان قطاع التدريب المهني ينتج عمالاً غير ملتزمين وذوي مستوى تدريب متدنٍ. وتتفاقم هذه المشكلة في ضوء غياب المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في جميع مراحل التدريب المهني، حيث أسهم هذا الغياب بتوسيع الفجوة بين احتياجات القطاع الخاص والمهارات المتوفرة لدى الخريجين. ويعاني الأردنيون العاطلون عن العمل من صعوبة إيجاد فرص عمل من خلال مؤسسات التشغيل الحكومية، بسبب تشتت هذه المؤسسات وعدم فاعليتها، مما يولد إحباطاً لدى الكثير منهم ويدفعهم للتوقف عن البحث عن العمل.

وفي ظل الوضع الراهن، قد يرتفع معدل البطالة من 12.5% في العام 2004 إلى مستويات غير مسبوقة، تصل إلى أكثر من 20% بحلول العام 2015. ومع أن الحكومات الأردنية المتعاقبة قد تعاملت بجدية مع هذه التحديات، إلا أن الجهود المبذولة تمخضت عن نتائج متواضعة. ويعزى السبب في هذا الأمر بشكلٍ خاص إلى تفكك البرامج وغياب المنهجية المتكاملة التي يمكن اتباعها.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن للأردن خفض معدل البطالة بشكل جذري من خلال استقطاب الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، مما يسرّع وتيرة استحداث فرص العمل في المملكة، ولكن يجب أن يسبق ذلك تحديد لآليات دعم التشغيل الفعالة، إضافة إلى إعادة هيكلة قطاع التدريب المهني وزيادة فعاليته وجودة مخرجاته. وللوصول إلى المعدل المستهدف للبطالة في إطار الأجندة الوطنية بنسبة 6.8% في العام 2017، يجب أن تركز مبادرات دعم التشغيل والتدريب المهني على ثلاثة أهداف في الوقت نفسه: (1) رفع قابلية تشغيل القوى العاملة من خلال التدريب المناسب وبرامج التدريب الملائمة لاحتياجات السوق. (2) تعزيز مرونة سوق العمل والإنتاجية من خلال زيادة مرونة القوانين الناظمة لسوق العمل بالتوازي مع إنشاء شبكات أمان. (3) زيادة حجم القوى العاملة من خلال التشغيل الفعال وتوسيع قاعدة السكان الناشطين اقتصادياً.

ويهدف محور دعم التشغيل والتدريب المهني إلى تحقيق الأهداف المذكورة، من خلال إعادة هيكلة الإطار المؤسسي لدعم التشغيل والتدريب المهني وإطلاق برامج تشغيل موجهة تستهدف العاطلين عن العمل لتوسيع قاعدة السكان الناشطين اقتصادياً.

إن إعادة هيكلة الإطار المؤسسي تستوجب إنشاء مظلة شاملة لدعم التشغيل والتدريب المهني، تتمثل في تفعيل و إعادة هيكلة مجلس التعليم والتدريب المهني والتقني ليصبح مجلس التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني الذي ستناط به مسؤولية رسم الاستراتيجيات الخاصة بقطاعات التعليم المهني، والتدريب المهني والتقني، ودعم التشغيل مع الإشراف على تطبيقها. في حين يقوم المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية بتوفير الدعم الفكري والمعلوماتي للمجلس، بينما تقع على عاتق الأمين العام لمجلس التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني، إلى جانب الجهاز التنفيذي للمجلس، مسؤولية تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بالتوفيق بين العرض والطلب، وتشغيل الأردنيين في الخارج، ومتابعة إحصاءات سوق العمل، وإدار ة صندوق التشغيل والتدريب المهني، والمساهمة في إدارة برنامج تأمين البطالة مع المؤسسة العامة

للضمان الاجتماعي. وستقوم شبكة مؤلفة من مؤسسات دعم التشغيل التي تشمل بتغطيتها سائر أنحاء المملكة، بتقديم كافة خدمات دعم التشغيل للفئات المستهدفة ، بعد عملية إعادة بناء اسم الخدمة الشاملة . (*Re – branding*)

أما فيما يتعلق بتنظيم قطاع التدريب المهني وإدارته، فيتوجب إنشاء إدارة للاعتماد والترخيص، تتبع مجلس التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني لتتولى مسؤولية تنظيم القطاع ، وبالأخص الترخيص لمقدمي التدريب من القطاعين العام والخاص، وضمان المنافسة الفعالة والعادلة بينهم، ومواءمة برامج التدريب المهني مع احتياجات السوق بموجب استراتيجيات وتوجيهات المجلس، ووضع معايير الجودة والأداء والإشراف عليها، واعتماد المعلمين والمدرسين لقطاع التدريب المهني. وينطبق الأمر نفسه أيضاً على مؤسسة التدريب المهني التي تخضع لإعادة بناء اسم الخدمة الخاص بها (*Re – branding*) .

ويتعين اعتماد برامج تستهدف توسيع قاعدة السكان الناشطين اقتصادياً، وتشجيع الإحلال التدريجي للقوى العاملة الوافدة، وتسجيل العمال المنتسبين في القطاع غير الرسمي، وخفض البطالة بين ذوي الاحتياجات الخاصة، وزيادة مشاركة النساء في القوى العاملة، بالإضافة إلى مبادرات أخرى تركز على زيادة مرونة قوانين العمل، وإطلاق حملات التوعية والتثقيف المتصلة بكافة البرامج والخدمات المقدمة.

الفصل التاسع : الرفاه الاجتماعي :

يتحقق الرفاه الاجتماعي من خلال توفير سبل العيش الكريم اقتصادياً واجتماعياً للمواطنين أفراداً وجماعات وذلك لتعزيز سلامة المجتمع وتماسكه وتوطيد استقراره. ويتمثل ذلك في الاستجابة لجميع الحاجات الإنسانية الأساسية وتلبيتها، خاصة فيما يتعلق بفئات المحتاجين والفقراء . وتحقيق الرفاه الاجتماعي مسؤولية مشتركة، لا بد للجميع أن يسهموا فيها، وهو مطلب لكافة فئات المجتمع وشرائحه، وتسعى الأجندة الوطنية إلى تعزيز دور كافة الشركاء، وتوسيع أطر وآفاق التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية مباشرة بالتنمية، مثل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة، وهيئات ومؤسسات القطاع الخاص.

انطلاقاً من الإدراك بأهمية تحقيق الرفاه الاجتماعي، فقد قام الأردن باستثمار جزء كبير من موارده، لضمان وصول الخدمات الأساسية للمواطنين، وتلبية احتياجاتهم. وقد تم إنفاق ما يعادل 18% من الناتج المحلي الإجمالي على الخدمات الاجتماعية للعام 2004، ويعد هذا المستوى من أعلى المستويات في الدول النامية.

ولرفع مستوى معيشة المواطنين، فقد عالج المحور المواضيع المتعلقة بإيصال الخدمات الصحية للمواطنين واستمرار جهود مكافحة الفقر وتعميم منافع الضمان الاجتماعي، وقدم توصيات واضحة في هذه المجالات الثلاثة. ومع أن الحكومة ملتزمة بتقديم خدمات الرفاه الاجتماعي، إلا أن الأعباء المالية المترتبة على تقديم هذه الخدمات، تشكل هاجساً كبيراً، إذا أخذنا بعين الاعتبار مقدار العجز المتنامي في الموازنة.

وفيما يتعلق بقطاع الرعاية الصحية العامة، فإن الأردن يتمتع بمؤشرات جيدة تعد الأفضل في المنطقة، وقد حقق خلال السنوات الخمس الماضية تقدماً في مجال الصحة الإنجابية (تنظيم الأسرة) والحد من الإصابة بالأمراض السارية، وعلى الرغم من ذلك، فإن نظام الرعاية الصحية يواجه عدداً من التحديات، تتمثل في نقص الكوادر الطبية خاصة في مجالات التمريض والرعاية الصحية الأولية، وقصور التنسيق بين مقدمي تلك الخدمات في القطاع العام، وضعف القدرة التشغيلية وعدم فاعلية تقدير التكاليف الخاصة بتقديم الخدمات الطبية، مما أدى إلى زيادة العبء على الموازنة العامة. وتكمن الخطوة الأولى في العمل نحو تعزيز خدمات الرعاية الصحية العامة في تطوير سياسات القطاع الصحي، عن طريق مراجعة دور المجلس الصحي العالي، وتطبيق اللامركزية في إدارة مرافق الرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تطبيق برامج لاحتواء الكلف المترتبة على تقديم الخدمات الصحية، كتوحيد الشراء والاستفادة من

نسب الإشغال المتدنية في القطاع الخاص بالإضافة إلى إشراك القطاع الخاص في تقديم خدمات العلاج الطبي على "أسس ومعايير واضحة". ولاحتواء نفقات خدمات الرعاية الصحية، يجب مراجعة وتعديل غطاء التأمين الصحي العام، كي يكون أكثر فاعلية في تقدير التكاليف، وأن يتم تحفيز غير المؤمن عليهم صحياً من المواطنين للتعاقد مع مقدمي خدمات التأمين الصحي العام أو الخاص بحيث يتم شمول كافة الأردنيين بالتأمين الصحي بحلول عام 2012. ويتعين بذل جهود إضافية لتعزيز أنماط الحياة الصحية في مجال الطب الوقائي، ورفع كفاءة مراكز الرعاية الصحية الأولية، وتقديم الحوافز للكادر الطبي المتخصص، وتطوير مهاراته، والتوسع في تقديم خدمات الإسعاف والطوارئ، لضمان وصول خدمات الرعاية الصحية عالية الجودة إلى المواطنين.

وفي مجال مكافحة الفقر، وعلى الرغم من التحسن الملموس الذي طرأ على مؤشرات الفقر منذ العام 1997، إلا أن نسبة الفقر في المملكة لا تزال مرتفعة، حيث أن 14.2% من الأردنيين يعيشون دون خط الفقر.

ويقتضي خفض نسبة الفقر في الأردن بطريقة فعالة، التنسيق بين كافة الجهات العاملة في مجال مكافحة الفقر في كل من القطاع العام والخاص والقطاع التطوعي، تحت مظلة المجلس الوطني للتنمية ومكافحة الفقر المقترح استحداثه. كما يقتضي تطوير السياسات الاجتماعية للانتقال من مفهوم الرعاية الاجتماعية إلى مفهوم التنمية الاجتماعية وتعزيز الإنتاجية، كما أن هناك حاجة لتطوير فهم واضح لأسباب الفقر الأساسية وخصائصه، من أجل استهداف أفضل أمثل للفقراء. ولتحقيق ذلك، فإن القدرة المؤسسية لوزارة التنمية الاجتماعية، وصندوق المعونة الوطنية والمؤسسات الأخرى التي تعمل في مجال مكافحة الفقر، بحاجة إلى تقوية وتعزيز، كما هي بحاجة إلى تطوير ومتابعة مهارات العاملين في مجال الخدمات الاجتماعية. أما فيما يتعلق بصندوق المعونة الوطنية، فإنه بحاجة إلى إعادة هيكلة وتعديل لتشريعاته وأنظمته وأهدافه، بحيث يحقق الاستهداف الأمثل للفقراء، من خلال استقطاب الأخصائيين الاجتماعيين وتأهيلهم وتحسين ظروفهم الوظيفية لتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة. كما يجب ربط المعونات النقدية بالتعليم الأساسي والحصول على خدمات الرعاية الصحية والصحة الإنجابية (تنظيم الأسرة) وتقديم المساعدة للفقراء، بتوجيههم إلى الحصول على التدريب، تمهيداً للعمل على إدماجهم في القوى العاملة. كذلك فإن توسيع انتشار خدمات تمويل المشاريع الصغيرة في المجتمعات الفقيرة، وتوسيع برامج التجمعات الريفية، هي أيضاً مبادرات رئيسة ومهمة لزيادة الفرص التي تدر الدخل للفقراء. وأخيراً، فإنه لا بد من تقليص الفجوة في متطلبات التنمية البشرية مثل الصحة والتعليم بين الفقراء وغير الفقراء، بتعزيز حملات التوعية بأهمية التعليم والصحة والتخطيط الأسري لتحقيق التنمية الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي، فإن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، هي المؤسسة الرئيسة لدى القطاع العام المسؤولة عن الضمان الاجتماعي في المملكة، وهي تتمتع بقدرة مؤسسية عالية ورصيد نقدي كبير. ومع ذلك، فإن نصف القوى العاملة في المملكة غير مغطاة بأية خطة تقاعدية يقدمها القطاع العام. وفي ضوء ارتفاع توقع الحياة، فإن قدرة المؤسسة على تحمل الأعباء المالية باتت في خطر. ومن أجل استعادة التوازن الاكتواري للمؤسسة، إضافة إلى التوسع الجاري حالياً لبرامج التغطية لديها، يجب مراجعة صيغ الفوائد وشروط الأهلية، ودراسة جدوى تطبيق كل خيار من خيارات الإصلاح. وفضلاً عن ذلك، يتعين على المؤسسة ضبط المتخلفين عن الانتساب لبرنامج الضمان الاجتماعي وتوسيع مظلة الشمول، والتدرج في ذلك للوصول إلى شمول كافة المواطنين الذين تنطبق عليهم شروط الانتساب بمظلة الضمان الاجتماعي.

الفصل العاشر: التعليم، والتعليم العالي، والبحث العلمي والإبداع :

حقق الأردن خلال العقود الماضية نقلة نوعية في قطاع التعليم، فبالرغم من البدايات المتواضعة استطاع أن يؤسس نظاماً تعليمياً شاملاً ذا جودة عالية بغية تنمية موارده البشرية. كما أظهر بفضل الرؤية الثاقبة لقيادته الهاشمية التزاماً واضحاً بضمان حصول الأردنيّين كافة على التعليم الأساسي.

ومع ذلك، لا يزال قطاع التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع في الأردن يواجه عدداً من التحديات التي تعيق تحقيق التنمية المتكاملة للموارد البشرية والتي تعتبر شرطاً أساسياً للانتقال نحو اقتصاد المعرفة.

يعاني قطاع التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع من ضعف الأطر التنظيمية التي تعمل على تنسيق جهود التنمية البشرية وتقييم السياسات والاستراتيجيات، ولمعالجة ذلك، ثمة حاجة إلى إنشاء مجلس أعلى لتنمية الموارد البشرية يعمل كمظلة للمجالس التعليمية والتدريبية القائمة، إضافة إلى إنشاء هيئة وطنية للاعتماد وضمان الجودة، تعنى بجودة التعليم العام والتعليم العالي من خلال التحقق من معايير الجودة في النظام التعليمي.

كما يعاني التعليم العام من المركزية والبيروقراطية اللتين تشكلان عائقاً أمام إحراز المزيد من التقدم. وبرغم التحسن الذي طرأ مؤخراً، فإن مشكلة الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي ما زالت قائمة، كما أن هناك متسعاً لتحسين المناهج وتحويلها إلى مناهج تركز على التفكير والإبداع وحل المشكلات وتقدير قيمة العمل، وكذلك للارتقاء بنوعية التعليم في مختلف مستويات التعليم العام. إضافة إلى ذلك، يعاني التعليم المهني من ضعف الالتحاق به ونقص التمويل وتشعب تخصصاته. ومن أجل التغلب على هذه الصعوبات تشتمل مبادرات التعليم العام على ما من شأنه تحسين حاكمية القطاع ومراقبة وتقييم أدائه، والتوسع في اللامركزية من خلال تفويض الصلاحيات في اتخاذ القرار جنبا إلى جنب مع آليات فاعلة للمساءلة. كما تشتمل على توصيات بتوسيع فرص الالتحاق برياض الأطفال، لاسيما في المناطق الفقيرة والنائية. كما يجب الاستمرار في العمل على توفير بيئة مدرسية آمنة، وتحسين فعالية الإنفاق، والتركيز على دعم الجهود الرامية إلى تحسين نوعية التعليم الأساسي والثانوي من خلال تحديث المناهج وتدريب المعلمين والتوسع في توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم. وأخيراً، يجب زيادة مشاركة القطاع الخاص في التعليم المهني وتطوير برامجه لتلبية الإحتياجات التنموية.

وقد أدى عدم وجود استراتيجية شاملة للتعليم العالي إلى إضعاف هذا القطاع وميله نحو التعليم الأكاديمي. كما أدى ارتفاع الطلب على الإلتحاق بالتعليم العالي ونقص التمويل إلى التساهل في معايير القبول وتراجع نوعية التعليم. وبناء على ذلك، جاءت المبادرات المتعلقة بالتعليم العالي لتؤكد على أهمية وضع استراتيجية وطنية شاملة للتعليم العالي وتوفير الموارد لضمان تطبيقها، وعلى أهمية إيجاد استراتيجيات تمويل بديلة للجامعات، ومراجعة نظام القبول لضمان العدالة وتكافؤ الفرص والالتزام بمعايير الاعتماد وضبط الجودة. كما تناولت إصلاح المناهج الجامعية والتنمية المهنية للقيادات الأكاديمية بما ينسجم مع متطلبات اقتصاد المعرفة. ومن أجل الارتقاء بنوعية التعليم العالي، تضمنت المبادرات تشكيل لجنة للاعتماد وضبط الجودة للجامعات الرسمية والخاصة وكليات المجتمع، إلى جانب إيجاد نظام فاعل لضبط الجودة على مستوى كل جامعة وكلية. وأخيراً، يجب تطبيق برنامج إصلاح شامل لكليات المجتمع يتناول الأطر التنظيمية والإدارية والتمويل والبرامج التعليمية والمناهج وأساليب التدريس ومستوى كفاءة المدرسين، على أن يتم ذلك بالتعاون مع القطاع الخاص، لكي تتوافق مخرجات كليات المجتمع مع الاحتياجات التنموية.

أما فيما يتعلق بالبحث العلمي، فإنه يعاني أيضاً من تدني نوعيته وابتعاد مواضيعه عن احتياجات التنمية ومن نقص التمويل اللازم وضعف مشاركة القطاع الخاص. هذا إلى جانب ضعف التعاون والتنسيق

بين الهيئات المعنية بالبحث ومحدوديته في الجامعات، وعدم تشجيع ثقافة الابتكار في أوساط الهيئات التدريسية والطلبة. ولتعزيز البحث العلمي والإبداع العلمي والثقافي، أوصت المبادرات بضرورة إنشاء هيئة وطنية للبحث العلمي ومجلس أعلى للثقافة والفنون لتنسيق الجهود وتوفير التمويل اللازم. كما يتعين تحديد الأولويات الوطنية للبحث العلمي، وتشجيع الابتكار والإبداع العلمي والثقافي من خلال تنفيذ برامج خاصة وتوفير الحوافز بأشكالها

الفصل الحادي عشر: رفع مستوى البنية التحتية :

تلعب البنية التحتية دورا أساسياً في تعزيز نوعية حياة المواطنين. كما يعد رفع مستوى البنية التحتية عاملا حيوياً للتحول الاقتصادي والاجتماعي في الأردن؛ إذ أن وجود بنى تحتية ذات كفاءة متميزة ومردود عال يعتبر من أهم عناصر جذب الاستثمار، الأمر الذي له تأثير مباشر على تنافسية الشركات الأردنية. ويغطي محور رفع مستوى البنية التحتية خمسة قطاعات هي: قطاع المياه، وقطاع الطاقة، وقطاع النقل، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات البريدية، وقطاع حماية البيئة واستدامتها.

قطاع المياه :

للمياه في الأردن أهمية خاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تصبح أحد معيقات التنمية إذا لم تضع الحكومات المتعاقبة هذا القطاع على رأس أولوياتها؛ فبالإضافة إلى شح الموارد المائية المتجددة واستنزاف المياه الجوفية، يعاني قطاع المياه من ضعف أداء أنظمة التزويد والتوزيع المائي وارتفاع نسبة الفاقد من المياه، وعدم كفاية التعرفة الحالية للمياه في تغطية التكلفة، ومحدودية قدرة محطات التنقية على معالجة مياه الصرف الصحي كماً ونوعاً.

ولمواجهة هذه التحديات، لا بد من تطبيق حزمة من المبادرات أهمها: المباشرة في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية التي من شأنها تطوير المصادر المائية الحالية وتوفير مصادر مائية جديدة، واستغلال المصادر المائية غير التقليدية كبناء المزيد من السدود والتوسع في مشاريع الحصاد المائي، والسعي للحصول على حصص الأردن من المياه السطحية من مياه نهري الأردن واليرموك التي تتطلب تعاونا فعليا من الدول المجاورة لإبرام اتفاقيات تقاسم المياه وتنفيذها. كما يتعين على الحكومة بشكل خاص اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التنفيذ الفوري لمشروع جر مياه الديسي إلى عمان، والتأكيد على الأهمية القصوى لاتخاذ إجراءات تنفيذية للسير في مشروع ربط البحر الأحمر- البحر الميت والحصول على دعم المجتمع الدولي لتوفير التمويل الكافي لتنفيذ هذا المشروع الاستراتيجي. كما يجب على الحكومة اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لتحسين أداء أنظمة التزويد والتوزيع المائي وصولاً إلى التزويد المستمر للمياه المنزلية.

وأخيراً، يمكن لمياه الصرف الصحي المعالجة أن تسهم في توفير مصادر مائية إضافية للاستخدامات الصناعية والزراعية، لذا يجب التوسع في إنشاء المزيد من مشاريع الصرف الصحي وتطوير وتوسعة محطات معالجة مياه الصرف الصحي الحالية باستخدام أحدث التكنولوجيا العالمية للتنقية بغية الحصول على نوعية جيدة من المياه المعالجة للتمكن من إعادة استخدامها للأغراض الزراعية والصناعية. كما يجب على الحكومة تسهيل إجراءات مشاركة القطاع الخاص في إدارة قطاع المياه وتطويره تخفيفا للأعباء المالية التي تتحملها الموازنة العامة، وتقديم خدمة أفضل للمواطنين.

قطاع الطاقة :

يهدف قطاع الطاقة في الأردن إلى توفير الطاقة بمختلف أشكالها لجميع الاستخدامات بكلفة اقتصادية وفقاً للمعايير والمواصفات المعتمدة. كما يهدف هذا القطاع إلى تنويع مصادر وأشكال الطاقة لتعزيز أمن التزود، وتطوير مصادر الطاقة المحلية والتقليدية والمتجددة واستغلالها، وفتح القطاع أمام

الاستثمارات الخاصة وتحسين كفاءة استخدام مصادر الطاقة وإدارتها، وتعزيز مشاريع الربط العربي والإقليمي للطاقة وتعظيم الاستفادة منها.

ويواجه قطاع الطاقة تحديات أساسية أهمها الاعتماد على الأسواق الدولية للطاقة من خلال الاستيراد المباشر، ومواجهة التكلفة المرتفعة لاستيراد النفط الخام والمشتقات النفطية، حيث تقدر قيمة فاتورة النفط والمشتقات بحوالي 17% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2005، هذا فضلاً عن الاستمرار في تلبية الطلب على المشتقات النفطية والمتوقع أن يتجاوز معدل نموه السنوي 3%، وكذلك الاستمرار في تلبية الطلب على الطاقة الكهربائية والمتوقع أن يتجاوز معدل نموه السنوي 4%، وتوفير التمويل اللازم للاستثمار في تطوير صناعة الطاقة ومنشآتها ضمن الأطر الزمنية اللازمة لتلبية احتياجات الطاقة، ورفع كفاءة استخدام الطاقة في كافة القطاعات إلى معدلات اقتصادية، وتحسين مواصفات المشتقات النفطية لتتماشى مع المعايير والمواصفات العالمية، بما يوفر حماية البيئة والسلامة العامة.

ولمواجهة هذه التحديات، لا بد من المبادرة لتحقيق أمن التزود بالمشتقات النفطية من خلال التنويع في مصادر وأشكال الطاقة المستوردة (النفط والمشتقات النفطية، والغاز الطبيعي، والطاقة الكهربائية)، وتطوير مصادر محلية للطاقة التجارية، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات المختلفة، إلى جانب تشكيل لجنة من ذوي الخبرة لمراجعة تطورات القطاع بشكل دوري نظراً للتقلبات التي يشهدها، ولاقتراح أية تعديلات حسب ما تقتضيه الظروف.

قطاع النقل :

استثمر الأردن خلال العقد الماضي بشكل كبير في تطوير قطاع النقل، وزيادة شبكة الطرق، وإدخال التحسينات على الشبكات اللوجستية، ورغم هذه الانجازات، يبقى القطاع بحاجة للمزيد من الجهود لتمكينه من لعب دور ايجابي ومحفز للتنمية، وذلك من خلال تطوير خدمات النقل العام بكافة قطاعاته وصولاً إلى شبكة نقل متطورة وبخدمات كفوءة من خلال تسريع عمليات التنظيم للقطاع وتحفيز الاستثمار فيه.

وبالمقارنة مع دول العالم، تعتبر تعرفة سيارات التكسي منخفضة نسبيا ويمكن للمواطن تحملها، إلا هناك بعض المشاكل التنظيمية التي لا بد من معالجتها من خلالها استمرار هيئة تنظيم قطاع النقل العام بتشجيع دمج سيارات التكسي، وإدخال خدمات نوعية، والتشدد في تطبيق الأنظمة وتعليمات السلامة، وضمان جودة الخدمة.

أما فيما يتعلق بقطاع الحافلات، فتعتبر البنية التحتية للقطاع ضعيفة، ولا توجد تغطية جغرافية منتظمة ولا جداول زمنية لحركة الحافلات. ولمعالجة هذه العقبات، لا بد من بناء محطات حافلات مركزية في المدن الرئيسة وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى ضرورة تطبيق خدمة الاشتراكات مع وضع حزمة اشتراكات لتعرفة الحافلات متكيفة مع الحاجات والفئات المختلفة للمستخدمين، والتشدد في تطبيق أنظمة السلامة وضمان جودة الخدمة.

من ناحية أخرى، فإن غالبية الشاحنات التي تخدم قطاع الشحن البري مملوكة من قبل الأفراد، الأمر الذي لا يساعد بشكل كبير على تطبيق الأنظمة المتعلقة بالسلامة والنوعية، كما أن غالبية شركات الشحن لا تملك العدد الكافي من الشاحنات وتعوض عن ذلك من خلال إبرام عقود مع مالكي شاحنات الأفراد، الأمر الذي ينعكس سلباً على نوعية الخدمة. كما تعتبر تعرفة الشحن البري في الأردن مرتفعة مقارنة مع الدول المجاورة.

ونظراً للدور الحيوي الذي يلعبه الشحن البري في تنمية الاقتصاد الأردني، فإن هذا القطاع يحتاج إلى مزيد من التطور من خلال تنظيم قطاع نقل البضائع على الطرق، وتحرير أجور نقل البضائع العامة

والحاويات وتشجيع المنافسة ضمن القطاع، وتحسين الإجراءات والضوابط الإدارية والجمركية على الحدود، والتوصية بتفعيل دور لجنة تسهيل النقل والتجارة، بالإضافة إلى تسريع استكمال إجراءات إنشاء ميناء بري في عمان بغية مركزة الخدمات اللوجستية، وتوفير البنية التحتية للتخزين مع تطبيق حظر مشدد على تجوال الشاحنات الكبيرة في المدن.

أما البنية التحتية للطرق فتتراوح حالتها بين المقبولة والضعيفة، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى غياب التنسيق بين المؤسسات الرسمية المعنية بالتخطيط وعدم توافر التمويل الكافي لإجراء برامج الصيانة الدورية على مستوى المملكة. ولمواجهة هذه التحديات، يجب مركزة تخطيط وتنسيق الأشغال العامة للطرق بين مختلف الجهات المعنية واستكمال إنشاء شبكة الطرق الرئيسة والثانوية والقروية، وضرورة اعتماد نموذج العرض والطلب كأولوية عند التخطيط.

أما في مجال السكك الحديدية، فيجب استكمال دراسة المخطط الشامل لشبكة السكك الحديدية الأردنية، ووضع برنامج تنفيذي واستكشاف بدائل مشاركة القطاع الخاص، بالإضافة إلى استكمال برنامج إعادة هيكلة وتخاصية مؤسسة سكة حديد العقبة، وأخيرا المباشرة بتنفيذ خط السكة الخفيف بين عمان والزرقاء عبر منح عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (*BOT*).

أما فيما يتعلق بالنقل البحري والموانئ، فإن ميناء العقبة يشكل البوابة الرئيسة لحركة مرور البضائع المنقولة بحراً، إلا أنه لم يستقطب سوى 2% من التبادل التجاري الإقليمي حيث يواجه منافسة حادة من الموانئ الأخرى في المنطقة، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى بيروقراطية الإجراءات الجمركية وأعمال تخليص البضائع، فضلاً عن تدني الكفاءة التشغيلية التي ترجع إلى ضعف البنية التحتية. وبناء على ذلك، يجب متابعة الخيار المعتمد لنقل موقع الميناء تدريجياً، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الجمركية، وتشجيع اندماج شركات التخليص، وإعادة مراجعة متطلبات ترخيصها.

وفيما يخص النقل الجوي، فإن سوق حركة مرور الركاب الجوية في الشرق الأوسط تعتبر الأسرع نمواً في العالم، إلا أن حصة الأردن في ذلك السوق لا تزال متدنية. كما يعتبر سوق الشحن الجوي في الأردن غير متطور، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع الأسعار وعدم اتساق مستويات الخدمة. ويمكن معالجة أغلب التحديات التي تواجه قطاع النقل الجوي في الأردن عن طريق تحرير قطاع النقل الجوي وإزالة العوائق الاستثمارية، والالتزام بالجدول الزمني المحدد للتحرير وخصخصة الأصول الجوية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب الإسراع في استكمال برنامج إعادة هيكلة سلطة الطيران المدني وتطبيق خطة خصخصة الملكية الأردنية، وتحسين البنية التحتية للمطارات.

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات البريدية :

لقد حقق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تطورا متسارعاً خلال السنوات العشر الماضية، وأصبح له دور متعاظم في عملية التنمية، وعلى وجه الخصوص في قطاع التجارة والأعمال والتعليم والإدارة الحكومية، بالإضافة إلى قطاع الإعلام. وفي هذا الإطار، تم اتخاذ العديد من المبادرات بهدف تنمية المشاركة الرقمية وتطوير التعليم وتحفيز الطلب على خدمات الإنترنت بشكل خاص وخدمات الاتصالات بشكل عام.

ويعتبر الأردن الدولة الوحيدة بين البلدان العربية الأخرى التي حررت سوق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل كامل. وعموما، فإن السياسة التنظيمية التي ينتهجها الأردن سليمة ويجب تطويرها بشكل مستمر لتلبية احتياجات السوق ومتطلبات الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من هذه الجهود، إلا أن هناك عدة تحديات يجب معالجتها لتطوير البنية التحتية المطلوبة لرفع كفاءة القطاع وزيادة تنافسيته بين الأعمال وتأمين قدرة أفضل لإمداد مستخدمي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بخدمات ذات كفاءة عالية وكلفة اقتصادية.

كما ينتظر أن يؤدي تحرير قطاع الاتصالات الثابتة إلى توفير فوائد ومزايا عديدة للمستخدمين وشركات الأعمال بفضل التعرفة المخفضة المتوقعة وتحسين نوعية الخدمة. إلا أن هناك ضرورة، وفي الوقت نفسه، للتنظيم والرقابة في القطاع، وذلك لحماية واستمرارية وسلامة البنى التحتية الضرورية لتزويد خدمات الاتصالات، وعدم وضع أية قيود على استخدام أية تكنولوجيا مجدية وتمكين السوق الحر من إزالة الكلف الزائدة المرتبطة بتدني كفاءة الاحتكار.

أما فيما يخص الاتصالات المتنقلة، فقد بدأت عملية تحرير قطاع الاتصالات بالخطوط المتنقلة في العام 2000، عندما قامت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بإصدار ثلاثة تراخيص جديدة لتقديم خدمات الاتصالات المتنقلة، إضافة إلى الرخصة القائمة آنذاك. ومنذ ذلك التاريخ، شهد القطاع نموا متسارعا حيث ارتفع عدد المشتركين في الخطوط المتنقلة ليصل إلى نسبة 48% بين الأعوام 2000 و2004.

ومن المتوقع أن يؤدي التنافس الحر في قطاع الاتصالات المتنقلة إلى زيادة الانتشار وخفض الأسعار، غير أن المنافسة الشديدة وغير المنتظمة قد تؤدي إلى خفض الأسعار دون الكلفة مما يؤثر سلباً على الأرباح ونوعية الخدمات، وقد تؤخر إدخال خدمات القيمة المضافة والتكنولوجيا الحديثة. ومن هنا تأتي أهمية التنظيم والرقابة، وأهمية ضمان البيئة التنافسية العادلة والمناسبة لحماية الاستثمارات ووضع معايير تقييم للشركات المتقدمة لتوفير الخدمات مستقبلاً.

وفيما يخص خدمات تكنولوجيا المعلومات، هناك ضرورة ملحة لتوفير بيئة تشريعية لدعم وتطوير النشاطات الحكومية والخاصة في هذا المجال، وخلق البيئة المناسبة في القطاع لتشجيع الاستثمار وزيادة التنافسية ونقل المعرفة، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبالإضافة إلى ذلك، يجب تطوير بيئة الأعمال لشركات تكنولوجيا المعلومات من خلال حماية حقوق النشر والملكية الفكرية وتوضيح الإجراءات الضريبية والجمركية. كما لا بد من تحقيق مستويات عالية من النفاذ ووضع الإجراءات اللازمة لذلك، وإزالة العوائق التي تحول دون الانتشار السريع لخدمات الانترنت، إضافة إلى إتاحة استخدام قطاع الأعمال لخدمات الانترنت بشكل أعمق وأوسع، وتطوير البيئة القانونية لتسهيل التجارة الإلكترونية، ونشر استخدامات الإنترنت ومهارات الحاسوب وربطها بالتعليم.

أما فيما يخص خدمات البريد، فهناك حضور قوي للقطاع الخاص في الخدمات المحلية والدولية للبريد السريع. أما البريد المحلي، فلا تتوافر في الأردن خدمات توزيع البريد المنتظم والمجدول إلى أبواب المساكن والمؤسسات، كما لا تساند الخدمات البريدية قطاع الأعمال بكفاءة، خاصة وأن البيئة التشريعية لم تهيئ القطاع للمنافسة. وهناك حاجة ضرورية لتعزيز القدرات الفنية والإدارية في شركة البريد الأردني وذلك لرفع الكفاءة وتحسين مستويات الخدمة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إدخال شريك استراتيجي، بالإضافة إلى ضرورة وضع نظام عنونة بريدية والآليات المصاحبة له من أجل تفعيل العنونة وزيادة كفاءة توزيع البريد.

حماية البيئة واستدامتها

يواجه قطاع حماية البيئة عدداً كبيراً من التحديات في مجالات التشريعات والأطر التنظيمية، وإدارة النفايات بكافة أشكالها، وتلوث الهواء، ومكافحة التصحر، والمحميات الطبيعية واستخدامات الأراضي، وحماية البحر الميت والبحر الأحمر.

وفيما يخص البيئة التشريعية والتنظيمية، فإنه بالرغم من وجود عدد كبير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والدولية، إلا أن التنسيق فيما بينها يبقى ضعيفاً. ومن أجل تعزيز القدرة المؤسسية والتنظيمية في هذا المجال، يجب على وزارة البيئة القيام بدور المنسق بين جميع الهيئات والجهات المعنية من أجل صياغة القوانين والتشريعات المطلوبة وتنفيذها. كما أن هناك حاجة لمراجعة التشريعات القائمة

للتأكد من مدى نفاذها وتطبيقها، إضافة إلى وضع المعايير الملزمة، وتأهيل الكوادر اللازمة من أجل التأكد من تطبيق القوانين.

وفي مجال إدارة النفايات، يجب تطبيق الأنظمة المتعلقة بسياسة إدارة النفايات الصلبة وفقاً لهرمية إدارة النفايات التي تقوم على تقليل النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها وتصريفها النهائي الآمن. وبالإضافة إلى ذلك، يجب توفير الموارد المالية والتقنية والبشرية لتمكين الجهات المختصة من توسيع عملية جمع النفايات والتخلص منها، وتحفيز القطاع الخاص وتشجيعه للاستثمار في إعادة التدوير، ووضع برامج وطنية لإعادة معالجة واستخدام النفايات الصلبة، وفرز أنواع النفايات الصلبة المختلفة في مرحلة الإنتاج لتسهيل معالجتها وإعادة استخدامها.

كما يتوقع أن يرتفع متوسط إنتاج النفايات الخطرة والكيماوية بنسبة أكبر من 5% سنوياً، الأمر الذي يترتب عليه مخاطر بيئية كبيرة ما لم يتم التخلص منها بطريقة سليمة. وقد التزم الأردن، بوصفه عضواً في اتفاقية بازل حول النفايات الخطرة، بتقليل إنتاج النفايات الخطرة والكيماوية، ومراقبة وسائل التخلص منها، ونقلها بالطرق المُثلى.

وبالرغم من وجود تعليمات حول النفايات الخطرة، إلا أنها لا ترقى إلى مستوى التطبيق الفعال، إضافة إلى عدم وجود برامج رقابية لتحديد مدى التلوث الحاصل ومراقبة أثره على الصحة العامة لتثقيف المواطنين حول النفايات الخطرة وأثرها. ومن أجل مواجهة هذه التحديات، يجب تنفيذ وتطبيق المبادرات الخاصة بتخزين النفايات الخطرة والكيماوية وجمعها والتخلص منها، بحيث يتم جمع هذه النفايات عند المصدر مع استخدام محطات الجمع والنقل كمرافق تخزين للنفايات، إضافة إلى استكمال إنجاز مشروع سواقة لمعالجة النفايات الخطرة والسامة على أساس (*BOT*)، ووضع خطط طوارئ لمعالجة أية حوادث.

وبالمقابل، فإن نصف النفايات الطبية الناتجة في المملكة تُترك دون معالجة، أما النصف الآخر فيُعالج بواسطة محارق قديمة. كما لا تعالج مراكز الرعاية الصحية نفاياتها الطبية أو تحرقها، في حين لا تملك 65% من المستشفيات أية مرافق لمعالجة هذا النوع من النفايات. كما أن عمليات نقل النفايات الطبية إلى خارج مؤسسات الرعاية الصحية لا تستوفي متطلبات السلامة العامة، بسبب عدم ملائمة مركبات النقل.

ومن هنا يجب معالجة هذه التحديات وغيرها بصورة جدية، وذلك من خلال استخدام مركبات مخصصة للنقل الخارجي إلى مرافق التخزين والمعالجة المركزية. كما ينبغي إنشاء غرف للتخزين في كل مؤسسة من مؤسسات الرعاية الصحية وإنشاء مرافق المعالجة المركزية للنفايات على مستوى الأقاليم، إضافة إلى تقوية نظام الرقابة والتفتيش التابع لوزارة البيئة في هذا المجال.

من ناحية أخرى تبلغ نسبة المواطنين المخدومين بشبكات الصرف الصحي 58%، وهي نسبة متدنية مقارنة بالدول الأخرى. كما يتصل ثلث المصانع التي تراقبها سلطة المياه بنظام الصرف الصحي، في حين يُصرّف أكثر من 85% من إجمالي مياه الصرف الصناعي في الأودية أو المناطق المنخفضة. وسعياً لخفض تلوث المياه، فإنه لا بديل عن ربط أكبر عدد من المنازل والمصانع بشبكة الصرف الصحي، وتطوير قدرة معالجة مياه الصرف الصحي. وعلاوة على ذلك، يجب التأكد من مراجعة الأنظمة وتطبيقها للحد من تصريف مياه الصرف الصحّي خارج نظام شبكة الصرف، مع وضع محددات لتركيز مياه الصرف الصناعية المصرفة في نظام الصرف الصحي وكميتها الإجمالية.

كما يواجه الأردن تحديات ضخمة على صعيد تلوث الهواء الذي غالباً ما يتأتى من العمليات الصناعية ووسائط النقل وحرق النفايات وتوليد الطاقة والحرارة. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد قراءات عن الانبعاثات في العديد من المناطق الصناعية. كما أن أغلب الصناعات تفتقر إلى مصافي الملوثات أو فلترات للانبعاثات. ويصنف مستوى الجسيمات في هواء مركز عمان التجاري (وسط البلد)، وهو مؤشر يستخدم لقياس تلوث الهواء، من أعلى المعدلات في العالم. ومن هنا يجب تقديم الدعم اللازم للمؤسسات المعنية

بمراقبة التلوث، كما يجب ترويج استخدام التكنولوجيا النظيفة، وتشجيع استعمال وسائل النقل المتطورة ذات الكفاءة البيئية، وتطبيق مبدأ "الملوث يدفع"، وتحسين نوعية الديزل، وإجراء التدقيق البيئي اللازم في مواقع المصانع والمنشآت والمرافق الصناعية.

كما تحتل المناطق المحمية في الأردن، والموزعة على امتداد المحميات الطبيعية ومحميات الغابات والسهول والمتنزهات الوطنية، مرتبة أعلى من المستوى العالمي الإجمالي مقارنة بدول المنطقة، حيث يعتبر الأردن أحد أكثر الدول تقدماً على صعيد حماية الحياة البرية والمحافظة على الطبيعة، إلا أن المحميات الطبيعية في الأردن لا تزال تواجه جملة من التحديات البيئية الواجب معالجتها، كغياب السياسات الواضحة والفعالة المتعلقة بالتوسع الحضري واستصلاح أراضي المحميات، والافتقار إلى القدرات التمويلية والموارد البشرية وقاعدة البيانات الضرورية بهذا الشأن، وضعف التشريعات والقوانين الخاصة بإدارة المحميات الطبيعية.

من هنا يجب إيجاد جهة مختصة تهتم بالمحميات الطبيعية والتوسع العمراني بالتعاون مع وزارة البيئة والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة، بالإضافة إلى مراقبة انتهاكات الأنظمة المتعلقة بالمحميات والقوانين البيئية. أما فيما يخص استخدامات الأراضي، فهناك ضرورة لأن تؤخذ كافة العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية بعين الاعتبار عند تحديد استخدامات الأراضي، وضرورة التأكيد على التنسيق ما بين الجهات المعنية كافة عند إعداد مخططات استعمالات الأراضي.

أما **البحر الميت**، فان مستوى المياه يتناقص فيه سنوياً منذ العام 1920 مع انخفاض مساحة سطحه من 1050 كم مربعاً في العام 1920 إلى 515 كم مربعاً في العام 2000، الأمر الذي سيؤثر سلبا على النواحي البيئية والاقتصادية والسياحية. وبغية تقليص هذه الآثار، يجب على الأردن تطبيق مبادئ الإدارة السليمة لاستخدامات المياه في المناطق المحيطة بالبحر الميت. كما ينبغي مراقبة شاطئ البحر الميت ومياهه وجمع البيانات بهذا الخصوص. وأخيراً، فإن الإسراع في تنفيذ مشروع ربط البحر الأحمر- البحر الميت، سيساعد على الحفاظ على مستويات المياه من الانخفاض، وعلى الحد من تقلص مساحة البحر الميت. وفيما يخص البحر الأحمر، فإنه يواجه سلسلة من التحديات البيئية بما فيها المخاطر البيئية على الحياة البحرية، ويعزى ذلك إلى نشاط الموانئ والتنمية الصناعية. وتحتاج حماية بيئة البحر الأحمر إلى تنسيق جهود الجهات المعنية كافة. وعلى وجه الخصوص، يجب دمج سياسة حماية البحر الأحمر في سياسات التنمية ذات الصلة، والتي تسمح لوزارة البيئة، وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وشركة تطوير العقبة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص بالتعاون مع بعضها البعض. وعلاوة على ذلك، يجب تطبيق برامج لمراقبة للمياه والمرجان في البحر الأحمر، وملاحقة المخالفين قانونياً والاستمرار في القيام بحملات دورية منظمة لتنظيف الشاطئ

الخاتمة

شهد الأردن في العقدين الماضيين خططاً إصلاحية عديدة وبمسميات مختلفة، وقد تفاوتت درجة تنفيذ الحكومات لهذه الخطط، وخاصة في مواجهة تحديات اجتماعية ملحة كالفقر والبطالة. وقد أدى إلى تشكيك الأردنيين بقدرة الحكومة على تحقيق الإصلاح المنشود؛ على الرغم من رغبتهم في التطور وتطلعهم إلى اللحاق بركب الحداثة، وتجذير موقع للأردن على خارطة الاقتصاد العالمي.

ومن هنا يبقى التحدي الأكبر في كيفية ضمان عدم تحول الأجندة الوطنية إلى خطة إصلاحية أخرى لا تجد طريقها للتنفيذ.

تتميز الأجندة الوطنية عن خطط الإصلاح السابقة، في ثلاثة خصائص جوهرية؛

أولها ،في فلسفة الإعداد والتطوير، حيث تبنت الأجندة الوطنية أسلوب المعالجة الشمولية لكافة التحديات التي تواجه الأردن، فجاءت تحمل في طياتها جميع المبادرات الإصلاحية للجوانب السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في وقت واحد، على خلاف خطط الإصلاح السابقة التي ركزت على البعد الاقتصادي وأولته جل اهتمامها. كما أن هذه المبادرات جاءت نتيجة حوار بناء شارك فيه ممثلون عن مختلف الشرائح الاجتماعية والمدارس الفكرية، حيث شارك في استنباط هذه المبادرات ممثلون عن مجلس الأمة، والحكومة، والقطاع الخاص على اختلاف قطاعاته، ومؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى الأحزاب. مما، يضع الحكومة في موقع أفضل لتخصيص الموارد وتحديد الأولويات، والتحول من كونها الملاذ الأخير لمعالجة التحديات إلى سلطة تنفيذية فاعلة في التنظيم وإعداد ما يلزم لإحداث التطور المنشود.

اما الخاصية الثانية التي تتميز بها الأجندة، فتتعلق بالتنفيذ. إذ تضمنت ولأول مرة في تاريخ الأردن، آلية واضحة لقياس وتنفيذ المبادرات وتقييم أثرها الإصلاحي. فقد تضمنت أهدافا لكل مبادرة ينبغي تحقيقها في السنوات العشر القادمة، يرافق ذلك مؤشرات أداء لقياس وتقييم مدى نجاح التطبيق خلال هذه الفترة. ولضمان تنفيذ ذلك بدقة، استُحدثت وزارة مراقبة الأداء الحكومي التي ستتولى مهمة تسهيل تطبيق الأجندة، ومتابعة التطبيق وفق هذه المؤشرات، وتقييم اثره على التطوير السياسي والاقتصادي والاجتماعي المنشود. وبالإضافة إلى ذلك، وللتأكد من إمكانية تطبيق المبادرات، تم تقدير الكلف المترتبة على تنفيذ كل مبادرة.

الخاصية الثالثة والأخيرة ، فتتمثل في شفافية آليات التطبيق التي ستمكن من مساءلة الحكومة خلافاً لخطط الإصلاح السابقة. فالنشر الدوري لنتائج المتابعة والتقييم للإنجازات المتحققة عبر تطبيق مبادرات الأجندة وفق مؤشرات الأداء، سيسهم في مساءلة الأردنيين للحكومة. كما ان إقرار مبدأ المساءلة، سيضع على عاتق الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة مسؤولية زيادة كفاءة الإنفاق من خلال ربطه بتنفيذ مبادرات الأجندة ذات العلاقة لتحقيق الأهداف المخطط لها.

اما الخطوات القادمة بعد إعداد الأجندة الوطنية فتتمثل بما يلي:

1) قيام الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة بالتعاون والتنسيق مع وزارة مراقبة الأداء الحكومي بتطوير وحدات متابعة وتقييم في كل منها، وذلك لضمان ترجمة مبادرات الاجندة إلى برامج ومشاريع تفصيلية، مع تطوير جملة من مؤشرات الأداء لكل منها.

2) تقوم وزارة مراقبة الأداء الحكومي بعد ذلك، بعملها كأداة تدقيق ومتابعة على المستوى الكلي من خلال تدقيق تقارير سير العمل التي ستصدر عن الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة، لترفعها بعد ذلك إلى مجلس الوزراء وتنشرها على العامة.

إن الأجندة الوطنية خطة تكاملية طويلة المدى، يمتد تنفيذها على مدى عشر سنوات،و لذلك فإنه لابد من مراجعتها وتطويرها دورياً كل سنتين او ثلاث سنوات في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المملكة، والعوامل الخارجية ، إلى جانب تطور قدرة الحكومة المتزايدة على تنفيذ برامج اكثر طموحاً

الفصل الرابع

أهداف وسياسات
خطط التنمية لدول مجلس التعاون
1405هـ - 1985م

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

http://www.muqatel.com/Mokatel/data/Wthaek/Wthaek/EtfakMglsTawn/AEtfakMglsTawn17_1-1.htm

مقدمــة:

انسجاما مع قرار لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المكونة من وزراء التخطيط في اجتماعهم الأول والذي عقد بدولة البحرين يومي الثلاثاء والأربعاء 12 - 13 جمادى الثاني 1402هـ الموافق 6 - 7 أبريل 1982م والذي نص على: - "وضع تصور لاستراتيجية بعيدة المدى تعمل في إطاره جميع خطط وبرامج التنمية في دول المجلس على أن يكون المرتكز الحقيقي لتلك الخطط والبرامج هو خلق المواطن الصالح المؤمن بربه وانتمائه العربي والمنتج القادر على كسب احترام مجتمعه والمجتمعات الأخرى".

دعت الأمانة العامة نخبة من المفكرين وذوي الاختصاص في المؤسسات الحكومية والخاصة بدول المجلس بصفتهم الشخصية إلى ندوة فكرية عقدت بمدينة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 7 - 10 مارس 1983م بهدف وضع استراتيجية بعيدة المدى للتنمية والتكامل.

وفي الاجتماع الثاني للجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والذي عقد بمقر الأمانة العامة بمدينة الرياض يومي الثلاثاء والأربعاء 27 - 28 جمادى الأول 1404هـ الموافق 28 - 29 فبراير 1984م .. تم تكوين لجنة من خبراء التخطيط على مستوى وكلاء الوزارات لإعادة صياغة الوثيقة على ضوء ملاحظات الدول الأعضاء في يوم الأربعاء 14 صفر 1405هـ الموافق 7 نوفمبر 1984م عقد الاجتماع الثالث للجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي .. وقد اتفق الوزراء على تبني الوثيقة وأوصوا المجلس الوزاري برفعها للمجلس الأعلى في دورته الخامسة للنظر في المصادقة عليها.

أوصى المجلس الوزاري في دورته الثالثة عشر التحضيرية والتي عقدت بدولة الكويت يومي27-28صفر 1405هـ الموافق 20 - 21 نوفمبر 1984م ، المجلس الأعلى في دورته الخامسة بتفويضه في إقرار استراتيجية التنمية والتكامل في اجتماعه العادي القادم وذلك بعد الانتهاء من دراستها من قبل الدول الأعضاء. فوض المجلس الأعلى في دورته الخامسة والتي عقدت بدولة الكويت خلال الفترة من 5 - 7 ربيع الأول 1405هـ الموافق 27 - 29 نوفمبر 1984م، المجلس الوزاري بإقرار وثيقة (أهداف وسياسات خطط التنمية لدول مجلس التعاون) على أن تعرض في دورته الاعتيادية القادمة. أقر المجلس الوزاري في دورته الرابعة عشر والمنعقدة بمقر الأمانة العامة بمدينة الرياض خلال الفترة من 26 - 28 جمادى الآخره 1405هـ الموافق 17 - 19 مارس 1985م، وثيقة أهداف وسياسات خطط التنمية لدول مجلس التعاون.

أولاً :- أهداف خطط التنمية لدول المجلس :

تحدد الأهداف العامة لخطط وبرامج التنمية في الدول الأعضاء طبقا لما جاء في النظام الأساسي لدول المجلس والذي يرتكز على المحافظة على القيم الإسلامية والهوية العربية وتقاليدها الأصيلة ، واعتماد الاقتصاد الحر أساسا للتنمية وتأكيد أهمية التجانس الاجتماعي والدفاع عن الدين والوطن والأمن والاستقرار الداخلي واستمرار عملية التطور لتشتمل على :

1- تنمية وتهيئة المواطن اجتماعيا وثقافيا وصحيا من أجل أن يتمكن من مواكبة متطلبات التنمية الحديثة .

2- التفاعل الإيجابي مع الفكر والثقافة الإنسانية من أجل تملك القدرة على التفكير المتجدد بما ينسجم مع تعاليم الدين الإسلامي ويضمن المحافظة على الهوية العربية .

3- تنمية القوى البشرية بالتعليم والتدريب وتوفير البيئة الصحية المناسبة والمحافظة عليها والعمل على رفع مستوى الصحة العامة .

4- تحقيق توازن سكاني في دول المجلس التي تعاني من خلل في التركيب السكاني .

5- تحقيق الرخاء الاجتماعي بشكل يكفل لكل فرد من المواطنين التمتع بحد أدنى من مستوى المعيشة الكريمة ضمن الامكانيات المتاحة لكل دولة ، وتبقى المكاسب فوق هذا الحد حقا ونتيجة مجهود الفرد وإنجازاته .

6- التأكيد على عملية التكافل والتكاتف الاجتماعيين بين مجتمعات دول المجلس.

7- التركيز على التنمية النوعية وتحسين وتطوير ما تم إنجازه من منافع .

8- المحافظة على التوازن الطبيعي للبيئة أثناء تنفيذ برامج التنمية .

9- التأكيد على أهمية المبادرات الفردية ودور القطاع الخاص في عملية التنمية ، ودور الحكومة في توجيه هذا القطاع وتشجيعه بالوسائل التي تجعله متمتعا بالاستقرار والكفاءة والقدرة على النمو الذاتي والاستجابة لمتطلبات التنمية .

10- التنسيق والتكامل في مختلف المجالات الحيوية التي تهم مجتمعات دول المجلس وتحقق طموحاتهم نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحدة دولها .

11- تنمية كافة الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لمصادر الثروة الطبيعية وعلى الأخص البترول والمحافظة على الثروات الناضبة لأطول فترة ممكنة .

12- تنويع القاعدة الإنتاجية وذلك بتنمية قطاعات الصناعة والزراعة والثروة السمكية والتعدين والخدمات والقطاعات الأخرى .

13-إيجاد قاعدة ذاتية اصيلة للبحوث والعلوم التطبيقية والتقنية .

14- استكمال البنية الأساسية اللازمة لتحقيق الأهداف العامة والتنسيق بين الدول الأعضاء بهذا الشأن .

15- تقليل التباين في مستويات التنمية بين دول المجلس .

16- العمل على توجيه الانفاق العام ليكون أكثر فعالية وصولا إلى أفضل مستوى من الأداء بأقل تكلفة ممكنة .

17- العمل على مشاركة المستفيدين من الخدمات العامة في تحمل تكاليف إنتاجها .

ثانيا – السياسات :

تسعى دول المجلس إلى وضع السياسات التي تحقق خطط التنمية السابقة وفقا لما يلي :

أ- تنمية القوى البشرية :

تبنى السياسات اللازمة لتنمية القوى البشرية في دول بما يتناسب والتحديات التي تواجهها والخطط التنموية التي ستتبناها .

ويتطلب ذلك :

1- إلزامية التعليم بالنسبة للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة (الإعدادية) للبنين والبنات .
2- تحديد النسبة المئوية لكل مرحلة بعد المرحلة المتوسطة بما يكفل توجيه أعداد مناسبة للتعليم الفني والمهني .
3- تقويم برامج ومناهج التعليم الجامعي ولا سيما فيما يتعلق بسياسة القبول .
4- فتح مجالات العمل المناسبة للمرأة لتساهم في عملية التنمية .
5- قصر المكافآت التي تمنح للطلبة والطالبات على التخصصات التي يرى وضع حوافز لها .. ومن ذلك التعليم الفني والتدريب المهني .
6- العناية النوعية في التدريب بالتركيز على التقنية المتطورة وبمستواها المتوسط والمرتفع .
7- ضرورة ربط مخرجات التعليم والتدريب بشتى فروعها مع احتياجات الاقتصاد الفعلية من ناحية النوعية ودرجة الكفاية .
8- زيادة التركيز على التدريب بهدف تشجيع التدريب على رأس العمل .
9- تأكيد أهمية المكتبة وتوفير وسائل المعلومات الحديثة لتعويد الطلاب على القراءة والاطلاع وتزويدهم بالمعارف العامة وتعريفهم بكيفية الاستفادة منها .

ب- تنمية المجتمع :

تبنى السياسات اللازمة لتحقيق التنمية المجتمعية في دول المجلس عن طريق :

1- تعديل الخلل السكاني في دول المجلس التي تعاني منه بحيث تتناقص نسبة غير المواطنين في تلك المجتمعات السكانية ويقتصر وجودهم على ما ترتأيه الدولة .
2- توعية أفراد المجتمع بأهداف التنمية ومتطلبات التعامل مع أدواتها عن طريق :

* التوعية من خلال وسائل الاعلام بأهمية العمل كقيمة دينية واجتماعية بهدف توجيه أفراد المجتمع نحو الحرف والمهن التي لا تلقى قبولا من بعض المواطنين.
* نشر الثقافة عن طريق تشجيع التأليف وانتشار المكتبات العامة وتطوير وانشاء المتاحف والمحافظة على الأماكن الأثرية والتاريخية . وتوفير نظام إبداع لكل مؤلف في دول المجلس.

3- زيادة الاهتمام بالمعوقين وإدخال برامج وطنية لتأهيلهم ورعايتهم .
4- العناية بالطفل وتنمية قدراته في كافة المجالات وعلى جميع المستويات .

5- تنظر كل دولة في إمكانية إدخال نظام خدمة العلم حسب ظروفها .
6- تنظر كل دولة في إمكانية ادخال نظام التربية العسكرية في المدارس الثانوية حسب ظروفها .
7- التوسع في برامج مكافحة الأمية وتعليم الكبار بهدف القضاء على الأمية .
8- زيادة الاهتمام ببرامج المجتمع المحلي التي ترتكز على مشاركة المواطنين ومساهمتهم في تخطيط وتنفيذ المشروعات المحلية .
9- الاهتمام بالطب الوقائي والارشاد الصحي وزيادة فعالية المؤسسات الوقائية والعلاجية لحماية المواطن .. مع التوسع في البرامج الصحية .
10- تحسين امكانيات الأفراد بزيادة دخلهم ورفع مستوى معيشتهم تحقيقا لأهداف التنمية الاجتماعية .
11- زيادة الاهتمام ببرامج الرعاية الاجتماعية لكافة الفئات والمجالات والعمل على مساهمة القطاع الأهلي في القيام بها .
12- الاستمرار في برامج المحافظة على البيئة وتطويرها .
13- زيادة الاهتمام ببرامج رعاية الشباب بما ينمي قدراتهم العقلية والبدنية في شتى المجالات.

جـ التنمية الاقتصادية :

تبنى السياسات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية على أن تدخل في قرارات الاستثمارات والمصروفات كافة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق التوازن بين القطاعات الإنتاجية والقطاعات الخدمية :

1- تنويع مصادر الدخل بتخفيض الاعتماد على النفط تدريجيا بحيث تنخفض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي تمويل النفقات العامة الجارية والإنشائية ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي وإيرادات الميزانية العامة وإيرادات التصدير بما يعوض تخفيض الاعتماد على النفط .
2- تنمية الموارد الطبيعية ذات الأمل الاقتصادي المستقبلي مثل البحث عن الثروات المعدنية والثروات البحرية وتحديد مناطق تلك الثروات وتطويرها ، واستغلال الغاز المتوفر وتصنيعه إلى أقصى حد ممكن متى ما ثبتت جدواه اقتصاديا .
3- جعل المياه عنصرا أساسيا ومقياسا هاما في تقدير الكفاءة الاقتصادية في مشاريع الدولة .
4- التوسع الأفقي والرأسي في صناعة البتروكيماويات ومشتقات الغاز والبترول متى ثبتت الجدوى الاقتصادية لها .
5- زيادة طاقة التكرير من المنتجات البترولية المكررة إلى أقصى حد ممكن شريطة توفر الجدوى الاقتصادية
6- تخفيض تكلفة إنتاج الخدمات والمنافع العامة وتحسين نوعيتها وترشيد استخدامها .
7- تخفيض نطاق واتساع الخدمات والمنافع العامة في المجالات التي تزيد على الحد المعقول مثل الحد من المواصفات المبالغ فيها في مشاريع التشييد ومشاريع التشغيل .
8- استخدام التقنية في جميع مجالات الخدمات العامة باستخدام الوسائل الآلية والأساليب المتطورة والمجدية اقتصاديا .
9- التركيز على أساليب التقنية التي تسخر لمتطلبات خصائص الاقتصاد الوطني مثل العمالة الآلية واستخدام مياه مالحة للزراعة وغير ذلك من الأساليب.

10- الحكم على الجدوى الاقتصادية للمشاريع من خلال تكاليف تشغيلها وصيانتها وإدارتها وترميمها .. وليس فقط من خلال تكلفة تشييدها .

11- تشجيع المواطنين وحثهم على الاستثمار في الصناعات المجدية التي تعتمد على الطاقة ومواد خام محلية أخرى وتستخدم أساليب الإنتاج التي تتطلب أقل عدد من الأيدي العاملة وتستهلك أقل كمية ممكنة من الموارد الحرجة كالمياه.

12- تشجيع الاستثمار في المشاريع الزراعية الكبيرة المجدية التي تستخدم الآلات والوسائل الحديثة في الري وحث المؤسسين على إنشائها كشركات .. مع الاستمرار في تشجيع الاستثمارات الفردية في الزراعة .

13- تشجيع الإتجاه إلى الاستثمار في المشاريع التي تطبق وسائل التقنية الجديدة والتي تتوفر فيها ميزة اقتصادية أو حاجة ماسة إليها مثل مشاريع إنتاج الطاقة الشمسية ووسائل الري الحديثة واستخدام الزراعة المحمية .

14- دعم مراكز وبرامج البحوث التطبيقية والاستفادة منها بشكل جماعي .

15- توحيد المواصفات الفنية في المشروعات الجديدة لتسهيل وتخفيض تكاليف عمليات الصيانة والتشغيل .

16- اختيار مراكز للنمو في المناطق القابلة لاحتواء المشاريع الإنتاجية وتدعيمها لتجذب السكان من المناطق المحيطة غير المتوفرة فيها مقومات النمو.

17- الاستغلال الأمثل لاستعمالات الأراضي بما يتناسب مع متطلبات التنمية والمستقبل السكاني .

18- التركيز على استخدام القوى البشرية الوطنية المدربة في المرافق الهامة الدائمة .

19- تطوير التنظيم الإداري على أساس علمي بما يهدف إلى تحسين الأداء ويتناسب مع حاجيات المجتمع الجديدة .

20- ترشيد الاعانات المباشرة وغير المباشرة التي تقدم لكثير من البضائع والخدمات بشكل لا يؤثر سلبيا على ذوي الدخل المنخفض .

د- تنمية القطاع الخاص :

تبنى سياسة فتح المجال للقطاع الخاص لاسهام أكبر في شتى المجالات الاقتصادية في الدولة وتشجيعه على التفاعل الايجابي مع السياسات الحكومية ويمكن أن تتأتى هذه السياسة عن طريق :

1- الاستمرار في إعطاء القطاع الخاص الفرصة لتشغيل وإدارة وصيانة وترميم بعض المرافق التي تديرها الدولة .. شريطة أن يترتب على ذلك منفعة حقيقية في تخفيض التكلفة ، وحسن الأداء ، وتشغيل المواطنين

2- اعطاء الفرصة للاستثمار والاشتراك في تملك وإدارة بعض الصناعات التي تقيمها الدولة .

3- اعادة النظر وتحديث بعض النظم والأساليب في الدولة بما يمكن القطاع الخاص من العمل بحرية ومرونة أكبر ويساعده على الابداع والتطور .

4- تشجيع الجمعيات التعاونية والمؤسسات الأهلية الخيرية والتجارية إن وجدت على القيام ببعض المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تراها الدولة مناسبة .

5- حث البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى على زيادة تسهيلاتها للمشاريع الإنتاجية التي تتوفر لها مقومات اقتصادية أفضل ولاستفادة أكبر عدد من المواطنين في عمليات الاستثمار .

6- إيجاد وسيلة تشرف عليها الحكومة لتداول أسهم الشركات بهدف تشجيع الاستثمار وتلافي أخطار المضاربات المالية .

7- اسهام القطاع الخاص في وضع وتنفيذ برامج التدريب .

8- العمل على زيادة فعالية وتكثيف البرامج الخاصة بتعريف المواطنين بفرص الاستثمار المتوفرة في القطاعات الإنتاجية .

9- إجراء المزيد من دراسات فرص الاستثمار ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع في القطاعات الإنتاجية والتنسيق بينها في الدول الأعضاء.

10- إعطاء الأولوية للمقاولين الوطنيين المؤهلين والمصنفين في تنفيذ المشاريع .

11- تجزئة المشروعات كلما كان ذلك ممكنا فنيا واقتصاديا لتمكين الشركات الوطنية من الاشتراك في تنفيذها.

12- تشجيع قيام شركات وطنية لاستثمار الأموال في الداخل .

هـ تطوير وتدعيم سياسات التكامل من خلال اللجان الوزارية المختصة

ويتم ذلك عن طريق :

1- وضع الأنظمة والسياسات الإدارية والقواعد لتحقيق التكامل .

2- ربط مشاريع البنية الأساسية في الدول الأعضاء لتسهيل التنسيق والتكامل متى كان ذلك ممكنا .

3- القيام بمشاريع إنتاجية مشتركة بين بعض أو كل الدول الأعضاء .

4- توحيد مواقف الدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي وفي مختلف المجالات متى كان ذلك ممكنا .

5- رسم السياسات ووضع البرامج التي تهدف إلى توفير الأمن الغذائي لمواطني دول المجلس

الفصل الخامس

الإعلان العربي عن التنمية المستدامة

إن الوزراء العرب المسئولين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة المجتمعين بمقر جامعة الدول العربية بمدينة القاهرة بتاريخ 24 أكتوبر/تشرين الأول 2001 الموافق 8 شعبان 1422هـ لإعداد الخطاب العربي إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والذي سيعقد في مدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا 2-11 سبتمبر/ أيلول 2002م،إذ يشيرون إلى الاعلانات ذات العلاقة وخاصةأعلان استكهولوم لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (1971م) واعلان ريو لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية(1992م) واعلان بربادوس بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (1994م) والاعلان العربي حول البيئة والتنمية تونس (1986م) والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل القاهرة (1991م) واعلان مالمو بمناسبة منتدى البيئة العالمي الأول (2000م) واعلان جده حول المنظور الاسلامي للبيئة (2000م) واعلان طهران حول الأديان والحضارات والبيئة (2001م) واعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي (2001م) وإعلان الرباط حول فرص الإستثمار من أجل التنمية المستدامة في الأراضي البعلية(2001م). وكذلك اعتماد منظمة المؤتمر الاسلامي (الدوحة نوفمبر / تشرين ثاني 2000م) لاعلان جدة ،ومباركة مؤتمر القمة العربي (عمان مارس /آذار 2001م) لاعلان ابو ظبي ، وتكليف مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة استكمال الاعداد العربي الجيد لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

وبعد أن تدارسوا تقرير مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي (2001م) وتقارير توقعات البيئة العالمية (2000م) GEO REPORTS و تقرير منتدى الشخصيات العربية المتميزة في مجال التنمية المستدامة ببيروت (2001م)، وتقريرالمائدة المستديرة الافريقية بالقاهرة (2001) ،وتقرير المائدة المستديرة للشركاء المعنيين بالتنمية المستدامة بالبحرين)2001م) ونتائج وتوصيات المنتديات العربية لكل من المجتمع المدني (2001م) والصناعيين (2001م) والبرلمانيين العرب (2001م) والتقرير العربي حول التنمية المستدامة الذي أعدته الامانة المشتركة (2001م). وإذ يجددون الالتزام بالعمل معاً في إطار المسؤولية المشتركة والمتباينة بين الدول المتقدمة والدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة.

وإذ يتطلعون إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ،الذي سيتم خلاله استعراض وتقييم لما تم تنفيذه من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين خلال السنوات العشر الماضية، والذي سيوفر فرصة أخرى للمجتمع الدولي لوضع برامج محددة قابلة للتطبيق نحو تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ تعهدات والتزامات الدول وتعزيز التعاون الدولي للتصدي للتحديات التي تواجهها دول العالم وخاصة الدول النامية. وحرصاً على المشاركة الفعالة في قمة التنمية المستدامة ،فقد تم على مستوى الوطن العربي التعاون بين جامعة الدول العربية ممثلة بمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تنظيم المنتديات الإقليمية للشركاء المعنيين في تنفيذ التنمية المستدامة، بالتعاون مع المنظمات العربية والاقليمية والدولية ذات العلاقة حيث تم استعراض ما أحرز من تقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين في مختلف المجالات ، وبيان المعوقات والتحديات ، ورسم الاستراتيجيات وتحديد الأهداف والأولويات للعمل المشترك ، وتقديم الرؤية العربية للإطار العام للتعاون الدولي وآلية تحقيق ذلك.

وإذ يؤكدون أنه قد حدثت إنجازات كثيرة في مجال التنمية المستدامة في المنطقة العربية، شملت النواحي الاقتصادية ، والاجتماعية ، والبيئية والتي برزت آثارها جلية في حياة المواطن العربي الصحية والتعليمية والاقتصادية. ومن هذه الإنجازات ارتفاع مستوى دخل الفرد ، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والحضرية ، وانخفاض مستوى الأمية وزيادة حصة المرأة العربية في التعليم وفرص العمل ، و انخفاض نسبي في معدل النمو

السكاني وارتفاع متوسط عمر الفرد ، وإنشاء وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية ،وسن و تطوير التشريعات ، وبناء القدرات والمساهمة الإيجابية في تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية والدولية وتعزيز التعاون الإقليمي في مختلف المجالات وخاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وتنفيذ مشاريع النقل والربط الكهربائي والغاز الطبيعي بين بعض الدول العربية ، وتعزيز المجالس الوزارية العربية المختصة بالتعاون الإقليمي في مجالات التنمية ، والاقتصاد ، والتخطيط ، والزراعة ، والبيئة ، والصحة ، والإعلام ، والخدمات . كما شهدت المنطقة العربية جهوداً واعدة نحو ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتناميا في دور القطاع الخاص والمجتمع المدني والمشاركة الشعبية

وإذ يعون إنه بالرغم من النتائج الإيجابية التي تحققت ، فإن جهود تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي تواجه معوقات جمة ، تمتد آثار بعضها لسنوات عدة ، ومن أهمها :-

عدم الاستقرار في المنطقة الناتج عن غياب السلام والأمن وعدم تمكن المجتمع الدولي من معالجة القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة على أساس من العدالة وفي إطار القرارات الدولية ذات العلاقة.

مشكلة الفقر في بعض الدول العربية والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.

استمرار الازدياد السكاني في المدن العربية، واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

تعرض المنطقة العربية بصفة عامة لظروف مناخية قاسية ، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي ، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات البخر والنتح ، مما أدى الى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.

محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للإستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ، وتدهور نوعيتهما، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض الأقطار العربية.

ضعف إمكانيات بعض المؤسسات التعليمية والبحثية العربية وتأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمي والتقني في العالم ، وخاصة فيما يتعلق بتوفير مستلزمات التنمية المستدامة في الوطن العربي.

حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.

عدم مواءمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الوطن العربي ، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها. نقص الموارد المالية وتدني وضع البنية التحتية في العديد من الدول العربية.

الحصار الاقتصادي على بعض الدول العربية وإذ يدركون أن هناك عدداً كبيراً من التحديات والفرص المتاحة لتخطي الصعاب ولتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة في الوطن العربي والتي من أهمها:

1. الفقر الذي يشكل تحدياً أساسياً في عملية تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي ، مما يتطلب الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة، وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محلياً وإقليمياً وكذلك وضع

آلية للتكافل الاجتماعي على المستوى الوطني اضافة إلى تحقيق التكامل بين الدول العربية في مختلف المجالات بما فيها إعطاء الأولوية للعمالة العربية لتساهم في الحد من البطالة وانتشار الفقر .

2. الزيادة المطردة في عدد السكان بالمنطقة العربية مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة وغياب التخطيط السليم للموارد البشرية .
3. ارتفاع نسبة تعداد الشباب في المجتمع العربي على الرغم من أنه يمثل مؤشراً ايجابياً للثروة البشرية ، إلا انه في نفس الوقت يشكل تحدياً جدياً يتمثل في إيجاد البيئة الصالحة لتنشئتهم وتأهيلهم وتوفير فرص العمل المناسبة لهم .
4. الهجرة المتزايدة من الأرياف إلى المناطق الحضرية تتطلب إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية، إضافة إلى الاهتمام بإنشاء بنى تحتية ومرافق خدمية لسد احتياجات المواطن العربي في الريف والحد من هجرته للمدن .
5. الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية وخاصة المائية والأرضية والطاقة يتطلب رفع مستوى الوعي والإدارة السليمة لتلك الموارد ، وتشجيع أنماط الإنتاج والإستهلاك المستدام والتعاون والتكامل بين الدول العربية للمحافظة على هذه الموارد واستغلالها بما يحقق التنمية المستدامة .
6. العولمة وأثارها التي قد تحد من امكانية تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، والحاجة الى ترتيب المنطقة العربية لأوضاعها الاقتصادية والمؤسسية وايجاد تكتل اقليمي عربي قوي مبني على المقومات الثقافية والحضارية والاقتصادية للمنطقة .
7. قيام كيان إقتصادي عربي قوي يتطلب تعزيزمقومات السوق العربية المشتركة والسعي نحو تكاملها لتوفير سوق كبير للمنتجات العربية ، ودعم الموقف التفاوضي للدول العربية مع التجمعات الإقليمية والتكتلات الاقتصادية الأخرى بما فيها منظمة التجارة العالمية .
8. نقل وتوطين وامتلاك التقنيات الحديثة بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول العربية ودراسة تلك التقنيات المراد استيرادها وتقييم تطبيقاتها وآثارها المحتملة وتلافي سلبياتها قبل الشروع في تطبيقها في المنطقة .
9. صيانة الإرث الحضاري والديني الذي تنفرد به المنطقة العربية وإستثماره لتحقيق التنمية المستدامة .

<u>فإن الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة يعلنون ما يلي:</u>

أولاً : إن تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي يستوجب وضع استراتيجية عربية مشتركة ومتكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والإجتماعية والصحية للمواطن العربي وصون البيئة في المنطقة العربية تأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية والحاضرة للمنطقة والتنبوء بالمتغيرات المستقبلية والتطورات العالمية لإنجاز الأهداف التالية:-

1. تحقيق السلام والأمن على أسس عادلة وإزالة بؤر التوتر وأسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط.
2. الحد من الفقر والبطالة.
3. تحقيق المواءمة بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة.
4. القضاء على الأمية وتطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي والتقني بما يتلاءم مع احتياجات التنمية المستدامة.
5. دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية وتعزيز بناء القدرات البشرية وإرساء مفهوم المواطنة البيئية.

6. الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية، والعمل على إدارتها بشكل مستدام يحقق الأمن المائي والغذائي العربي والمحافظة على النظم الأيكولوجية والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر.
7. تطوير القطاعات الإنتاجية العربية وتكاملها واتباع نظم الادارة البيئية المتكاملة و أساليب الإنتاج الأنظف وتحسين الكفاءة الإنتاجية لرفع القدرة التنافسية للمنتجات العربية وتعزيز قدرات التنبوء بالحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية والاستعداد لها.
8. دعم دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وفئاته وتشجيع مشاركتهم في وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتعزيز دور المرأة ومكانتها في المجتمع.

ثانياً : إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي تتطلب صياغة أولويات العمل العربي المشترك على النحو التالي:

1. تعزيز التعاون والتنسيق العربي مع المنظمات الإقليمية والدولية ومع دول العالم وخاصة الإسلامية ومجموعة دول الـ 77 والصين بما يحقق فرصاً أفضل للتفاوض في المحافل الدولية والسعي نحو دعم هذه المجموعات لمساعي الدول العربية لتحقيق الأمن والسلام العادل والشامل في المنطقة العربية والعالم وفقاً للشرعية الدولية.
2. تطبيق سياسات متكاملة للحد من الفقر أهمها تيسير التأقلم مع سياسات الإصلاح الاقتصادي ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم العام والفني وإيجاد فرص العمل المناسبة للمواطن العربي ، وترشيد وحسن استغلال الثروات المتاحة ، وتعزيز التكافل الاجتماعي ، وإيجاد حلول عملية لمشكلة الديون ، وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في المشاركة في وضع وتنفيذ برامج التنمية المستدامة.
3. وضع سياسة سكانية متكاملة ومعالجة اختلال التوازن السكاني بين الريف والمدن.
4. سن التشريعات الملزمة ووضع وتنفيذ السياسات المتكاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي والتقييم الدوري لها ورفع الوعي لجميع فئات المجتمع وتطبيق سياسات إنمائية سليمة تأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية المتاحة وتوزيعها.
5. تطبيق أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتطوير مصادر إضافية للمياه كتحلية مياه البحر وتنمية الموارد المائية باستخدام تقنيات عملية ومتطورة كحصاد المياه واعادة تدوير مياه الصرف المعالجة والحد من الفاقد.
6. وضع سياسات اقتصادية وبيئية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة وتطويرها وترشيد استغلالها والحد من آثارها السلبية على الإنسان والبيئة وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية وإقتصادية سليمة.
7. ايلاء التنمية البشرية اهتماماً أكبر في المنطقة العربية من خلال تعزيز السياسات الوطنية والإقليمية التي تهتم بصحة الإنسان ورعاية الطفولة والأمومة والشيخوخة وذوي الإحتياجات الخاصة وذلك للمحافظة على التماسك الأسري وتطوير مناهج التربية والتعليم في مختلف المراحل ودعم مراكز البحث العلمي والتقني، ورفع مستوى الوعي والثقافة والتأهيل.
8. بذل المزيد من الجهود الإيجابية لتحقيق التكامل بين الإستراتيجيات الصحية والبيئية وخاصة من حيث توفير الغذاء و مياه الشرب السليمة، ومعالجة مياه الصرف والمخلفات الصلبة ، والتحكم أوالحد من المخاطر المحتملة من الكيماويات والتلوث بمختلف أنواعه والمواد المعدلة وراثياً وتحقيق الآمان النووي في المنطقة العربية.
9. تشجيع الإستثمار و إستقطاب رؤوس الأموال إلى المنطقة العربية مع الأخذ بعين الإعتبار الأهداف الأجتماعية والاقتصادية والبيئية في الخطط والسياسات والبرامج القطاعية ودعم الفرص الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الآثار السلبية على الصحة والبيئة.

10. تحديث التشريعات والقوانين، ودعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، و تطوير أساليب الإنتاج و التسويق للمنتجات العربية لجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية ، وحماية حقوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بما في ذلك الصناعات و الحرف و المعارف التقليدية.
11. ادخال تحسينات ملموسة في البنية التحتية والمؤسسية وتحديث وسائل الاتصالات والمواصلات لتيسير انتقال الأفراد ورؤوس الأموال و المعلومات لتحقيق التكامل العربي وإرساء شراكة حقيقية بين القطاعين الخاص والحكومي.
12. الحرص على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية البيئية المتعددة الاطراف بما يخدم المصالح العربية ، و تعزيز التعاون الاقليمي في مجال المحافظة على البيئة، ومساعدة الدول العربية و الدول النامية الاخرى في التعامل مع الاثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن تنفيذ السياسات والبرامج الدولية لمعالجة المشاكل البيئية العالمية وتعويضها بما يكفل عدم إعاقة برامجها التنموية .

ثالثاً : إن تحقيق التنمية المستدامة في ظل العولمة وتحرير التجارة الدولية والثورة المعلوماتية ، وتعزيز التعاون بين الشعوب على أساس الحوار و التكامل بين الحضارات يتطلب إيجاد مزيد من الفرص للدول النامية والإتفاق علىآليات جديدة للحكمية السليمة Good Governance تستند إلى المبادئ الدولية واحترام حقوق الشعوب في التنمية المستدامة على النحو الوارد في اعلان ريوالصادر عن مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية وذلك من خلال ما يلي:-

أ- منظمة التجارة العالمية :

أن تعمل منظمة التجارة العالمية على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المتمثلة في فتح الأسواق أمام صادرات الدول وعدم استخدام أي عوائق للحد من قدرة الدول النامية على التنافس.

ب- المعلوماتية:

أن يسعى المجتمع الدولي لتيسير واتاحة التقنيات المعلوماتيه والإتصالات الحديثة التي من شأنها ترشيد استخدام الموارد والنقل والطاقة وتسهيل تنفيذ ومتابعة سياسات التنمية المستدامة.

جـ- الحكمية وآليات تطويرها:

1. العمل على تعزيز دور جامعة الدول العربية ومنظماتها المختلفة ومجالسها الوزارية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة وتطوير آليات عملها بما يمكنها من تنفيذ الأستراتيجيات والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة بإسلوب متكامل.

2. تطوير مؤسسات العمل التنموي والبيئي في الوطن العربي ودعم نشاطاتها على الصعيدين الوطني والإقليمي لتساهم في تعبئة قطاعات المجتمع المختلفة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لضمان التخطيط السليم والتنفيذ المنظم لبرامج التنمية المستدامة وذلك كل في مجال اختصاصه.

3. تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لغرض توسيع قاعدة عملية صنع القرار فيما يخص التنمية المستدامة .

4.العمل على تعزيز دور الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة ذات العلاقة بالتنمية المستدامة وتطوير آليات عملها بما يمكنها من تنفيذ الإستراتيجيات والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة بأسلوب متكامل ودعوتها لتوثيق التعاون مع جامعة الدول العربية ومؤسساتها.

د- الآليات التمويلية في الأطار الأقليمي :

1. **تطوير الصناديق القائمة في الدول العربية والإسلامية والتي تساهم في تمويل مشاريع التنمية المستدامة .**
2. **ايلاء الأولوية في التمويل على المستوى الوطني لتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة وتحسين أوضاع البيئة.**
3. **التركيز على مبادئ التكافل الاجتماعي ودعم المؤسسات غير الحكومية وتحفيز إسهاماتها في التنمية المستدامة.**

هـ- الآليات التمويلية في الأطار الدولي:

1. وفاء الدول المتقدمة بالعهد الذي دعت اليه الأمم المتحدة ، وأكد عليه مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وهو زيادة المساعدات الرسمية للدول النامية لتصبح 0.7% من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي للدول المتقدمة.
2. تعزيز موارد مرفق البيئة العالمي بما يتفق مع مستوى المساعدات الرسمية للدول النامية وذلك لدوره الهام كآلية مالية أساسية لتمويل الأنشطة التنموية والبيئية ، وتخصيص مزيد من الموارد للمساعدة في تنفيذ برامج الاتفاقيات المتعددة الاطراف ذات العلاقة ، وإعطاء فرص متكافئة وعادلة لجميع الدول النامية للاستفادة من هذا المرفق العالمي ، وتبسيط اجراءات الحصول على تمويل لمشاريع التنمية المستدامة من المرفق.
3. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم الموارد التمويلية الوطنية وجهود القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة.
4. تعزيز الربط بين سكرتاريات الإتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة والمنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة بما يحقق مزيداً من الدعم لبرامج التنمية المستدامة في الدول النامية.

و- آليات الرصد والمتابعة:

1. إنشاء آليات للرصد والتدقيق لبرامج التنمية المستدامة والتقييم المستمر لهذه البرامج وتطويرها حتى يتسنى ضمان توافقها وفاعليتها في تحقيق أهدافها.
2. تطوير مجموعات متوائمة من المؤشرات والمعايير لقياس مدى تطور التنمية بالمنطقة العربية في اتجاه الإستدامة واجراء تقييم دوري لتوجيه مساراتها .

الباب الثاني: في استراتيجيات التنمية وخططها

الفصل السادس

التوجهات الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين 2005-2025

المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2004

وفقاً لمعطيات البيئة الاقتصادية العربية، ومؤشرات الأداء الراهن للزراعة العربية عامة، وللعمل الزراعي العربي المشترك بصفة خاصة، وفي ضوء التحديات المستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة الداخلية والخارجية، والمحددات والمشاكل والمعوقات التي تواجه برامج وخطط التنمية الزراعية في الدول العربية، وتعظيماً للاستفادة من المقومات والفرص المتاحة لاستشراف مستقبل أكثر ازدهاراً للزراعة العربية، دفعاً لمسارات التنمية الزراعية العربية نحو المزيد من التطوير والتحديث التقني، والمواكبة مع التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية على مختلف الأصعدة، وتعزيزاً للتنسيق والتكامل في مختلف المجالات الزراعية بين الدول العربية، وصولاً إلى السوق العربية المشتركة خلال الأفق الزمني المحدد للاستراتيجية، يقترح أن تعد استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025 وفقاً للتوجهات الرئيسية التالية:

1- المياه – المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة:

- تحسين إدارة وحماية وصيانة الموارد المائية من خلال تطوير القاعدة التشريعية الحاكمة لذلك.
- تحسين كفاءة استخدام مياه الري عن طريق:
- سياسات تأكيد المنظور الاقتصادي لاستخدام المياه.
- نظم معلومات عن اقتصاديات المياه في الأنشطة الزراعية.
- استثمارات مشتركة لتطوير نظم الري الحقلي.
- بحوث مشتركة لتطوير استخدامات المياه.
- تطوير تقانات واستخدام وإدارة موارد المياه.
- تنمية التعاون العربي في مجال استثمار الأحواض المائية المشتركة.
- الحفاظ على الحقوق العربية في المياه المتشاطئة.
- التنسيق العربي لتنمية الموارد المائية من المصادر التقليدية وغير التقليدية.
- التعاون العربي للتوسع في استخدام الطاقة المتجددة في تحلية المياه وتطوير البحوث في هذا المجال لتخفيض التكلفة.
- التوعية المائية، من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الزراعة العربية.

2- تنمية وحماية الأراضي الزراعية:

- التوسع الأفقي في البيئات الزراعية العربية الملائمة، وحيث الوفرة النسبية للموارد الأرضية والمائية العربية.
- المحافظة على البيئة الزراعية، شاملة الأراضي والغطاء النباتي والحياة البرية في الدول العربية.
- تنسيق السياسات والتشريعات العربية الخاصة باستعمال الأراضي في الأغراض الزراعية وغير الزراعية.

- الاهتمام بالدراسات والبحوث المشتركة لمكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي العربية.
- تنسيق التشريعات العربية المتعلقة بالحد من الزحف العمراني والاستخدامات غير الزراعية، الرعي الجائر.

3- استغلال الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي:

- تأصيل مفهوم وثقافة التكامل في استغلال الموارد الزراعية العربية، ونشر وتعميق الوعي بهذه الثقافة.
- استكمال مسوحات حصر وتصنيف الموارد الزراعية المتاحة للاستغلال التكاملي العربي.
- تضمين استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والزراعية العربية والقطرية للبعد التكاملي في تحقيق الأهداف التنموية.

4- التطوير والتحديث التقني للزراعة:

- تدعيم مسارات التنمية الرأسية للإنتاج الزراعي العربي من خلال توفير متطلبات التطوير والتحديث لقطاعات ونظم الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة لها.
- دعم قدرات المزارعين بالدول العربية، وبخاصة صغارهم لتبني وتطبيق التقانات الحديثة.
- التعاون العربي للنهوض بالقطاعات التقليدية تقنيا وتوفير البيئة الملائمة لتطوير وتحديث هذه القطاعات.
- تنسيق الجهود العربية لتشجيع على الابتكار والإبداع في مجالات تطوير تقانات الزراعة ذات الأولوية وحفظ حقوق الملكية الفكرية.
- دعم وتطوير نظم البحث الزراعي العربي خدمة للتنمية الزرعية العربية مع التركيز على:
- نقل وتوطين التقانات الملائمة لظروف الزراعة العربية.
- تحديد المجالات البحثية المشتركة ذات الأولوية للزراعة العربية.
- تبني نظام التعاقد لإجراء البحوث الزراعية ذات الأولوية.
- زيادة الاستثمارات الموجهة لتطوير البحث العلمي وفق أسس اقتصادية وتوفير مصادر التمويل.
- الاهتمام ببحوث التطوير وتنمية دور القطاع الخاص في هذا المجال.
- الاستفادة من نتائج البحوث والشبكات الدولية والمراكز البحثية العربية والإقليمية المتميزة .
- التنسيق والتعاون مع المراكز البحثية العربية والإقليمية والدولية.

5- **أولويات التنمية القطاعية:** وضع معايير لتحديد الأولوية القطاعية على المستويين القطري والعربي والتي من بينها:

(أ) برامج الزراعة المستدامة.
(ب) الكفاءة الاقتصادية.
(ت) توافر فرص التسويق الملائمة.
(ث) فرص وامكانات تحسين مستويات الإنتاج.
(ج) البيئة الزراعية الملائمة للإنتاج.
(ح) البعد الاجتماعي للتنمية.

6- **بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية:** تدعيم المؤسسات العربية القطرية والعربية والإقليمية من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة، وخاصة في المجالات الرئيسية التالية:

(أ) نقل التقانات. صياغة وتحليل السياسات واتخاذ القرارات. التعامل مع القضايا والمتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة. مهارات التفاوض على النطاقين الدولي والإقليمي وذلك في القضايا المتعلقة بالزراعة والمياه والبيئة. تنظيم وإدارة القطاع الزراعي.

(ب) الاهتمام ببناء الأطر والكوادر اللازمة لدفع مسارات التنمية الزراعية العربية المستدامة على مختلف المستويات. المزارعين. المهنيين والحرفيين الباحثين واضعي السياسات ومتخذي القرارات.

(ت) النهوض بمستوى التعليم الزراعي العربي الجامعي والمهني وبرامج إعادة التأهيل والتحقق من ديناميكية ومناسبة مخرجات التعليم، وفق احتياجات التنمية الزراعية العربية المستدامة.

(ث) تخصيص الموارد المالية اللازمة لبناء القدرات في المجالات الزراعية المختلفة وإحداث آليات عربية في هذا المجال.

(ج) استحداث أساليب أكثر فعالية لتبادل الخبرات العربية في المجالات الزراعية ذات الاهتمام المشترك.

(ح) توفير بيئة العمل المناسبة للإبداع والارتقاء بالإنتاجية وتحقيق الاستقرار بالقطاعات الزراعية العربية.

7- الاستثمار الزراعي المشترك :

(أ) توفير مناخ استثماري ملائم ومستقر، لجذب اهتمامات القطاع الخاص للأنشطة التنموية الزراعية.

(ب) إعداد خريطة للاستثمارات الزراعية الواعدة، وإعداد وتنفيذ برامج للترويج لفرص الاستثمار، وتقديم المساعدة في إعداد هذه الفرص اقتصاديا وفنيا، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.

(ت) تأمين مخاطر الاستثمار الزراعي المشترك .

(ث) تحديث وتفعيل الاتفاقيات العربية في مجال الاستثمار، وبخاصة الاتفاقية العربية الموحدة لضمان الاستثمار في الدول العربية.

8- تنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية :

(أ) زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق العربية، وللنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

(ب) تنويع الصادرات الزراعية العربية بما يتفق مع الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.

(ت) تشجيع القطاع الخاص العربي على إقامة مشروعات مشتركة في مجالات التسويق والتصنيع الزراعي.

(ث) إزالة كافة المعوقات أمام انسياب التجارة الزراعية العربية، في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

(ج) تطوير الخدمات المساندة للتجارة الخارجية الزراعية العربية، بما فيها – نظم المعلومات التجارية، والتمويل وخدمات الموانئ والنقل والتخزين والمنافذ الجمركية لتسهيل التجارة.

(ح) تنسيق السياسات التجارية العربية والإجراءات والشروط المتعلقة بالحجر الزراعي، والبيطري وتسجيل واستيراد واستعمال المبيدات، والصحة والصحة النباتية وقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وغيرها وصولا إلى توحيدها.

9- التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية:

(أ) تعزيز قدرة المنتج الزراعي العربي ومجتمع رجال الأعمال على التكيف مع المتغيرات من خلال تطوير برامج وعي ومعرفة هذه الفئات بمتطلبات المواءمة مع هذه المتغيرات.
(ب) تنسيق المواقف العربية للتفاوض حول المصالح العربية.
(ت) استحداث آلية لتنسيق المواقف العربية عند التفاوض حول المصالح العربية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي.
(ث) إعداد دراسات استشرافية وأخرى لتقييم وتحليل الآثار المترتبة على المتغيرات والاتفاقيات العربية الإقليمية والدولية.
(ج) تبادل التجارب والخبرات فيما بين الدول العربية، والدول النائية للانضمام إلى الاتفاقيات والمنظمات الدولية.
(ح) تعظيم الاستفادة من برامج العون الفني التي تقدمها المؤسسات الدولية للارتقاء بالمهارات التفاوضية للدول العربية وبخاصة في المجالات الزراعية.
(خ) إحداث مواد تخصصية في المساقات التعليمية الزراعية بالجامعات العربية تستهدف التعريف بالمتغيرات العربية والإقليمية والدولية، وبما يساهم في تخريج كوادر أكاديمية متخصصة مؤهلة للتعامل مع مثل هذه المتغيرات في المجالات الزراعية.
(د) إقامة نظام متكامل للمعلومات التجارية الزراعية العربية والاتفاقيات والبروتوكولات المعنية بالمجالات الزراعية، وتعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص للعمل في هذا المجال.

10- الحد من الفقر في الريف العربي:

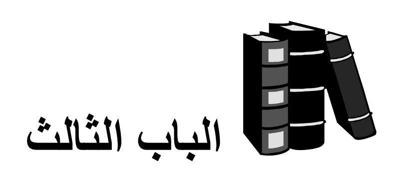
(أ) استحداث برامج وطنية وإقليمية عربية متكاملة موجهة للحد من الفقر في الريف.
(ب) الاهتمام بالأنشطة الريفية الاقتصادية المولدة للدخل في الدول العربية، مع التركيز على تطوير تقانات مناسبة للاستفادة من النواتج الثانوية للمنتجات الزراعية.
(ت) تطوير أداء مؤسسات الدعم والإسناد العربية، للمشروعات الصغيرة والقزمية، وبصفة خاصة في المجالات التالية : التمويل. - التسويق. - التدريب وتنمية المهارات. - تقديم الدعم المباشر في حالات الكوارث.
(ث) خلق وزيادة فرص العمل بالريف العربي، والتصدي لظاهرة البطالة الموسمية في الزراعة.
(ج) دعم مشروعات التنمية الريفية المتكاملة والارتقاء بمستوى المرافق والخدمات في الريف العربي.
(ح) استحداث برامج أكثر فعالية لتحقيق الأمان الاجتماعي بالريف العربي.
(خ) الارتقاء بمستوى التعليم الأساسي في الريف العربي، وإحداث برامج للقضاء على الأمية في الدول العربية.

(د) تصميم وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية المتكاملة القائمة على المشاركة الشعبية بالدول العربية.
(ذ) دعم وزيادة فعالية مشاركة المرأة الريفية في التنمية الزراعية العربية المستدامة.

11- مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص :

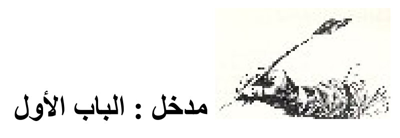
- زيادة دور ومساهمة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في برامج ومشروعات التنمية الزراعية العربية المستدامة، وفق مبدأ التشاركية في العملية التنموية وبخاصة في المجالات التالية :

- توفير مستلزمات الإنتاج. تقديم الخدمات المساندة للإنتاج والتسويق. التخطيط والمتابعة والتقييم. الإرشاد الزراعي.
- وضع الضوابط ضمن قرارت المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والمعايير التي تكفل فعالية وجدية مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية العربية.
- تطوير و/أو سن التشريعات العربية المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي في جهود التنمية الزراعية العربية المستدامة.
- رفع قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاعات الزراعية العربية للاضطلاع بدورها في المجالات المناسبة لخدمة العملية التنموية الزراعية العربية.
- تبني مبدأ التعاقد مع منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج المشروعات التنموية الزراعية والريفية العربية.



الباب الثالث

في الاتصال التنموي 137



مدخل : الباب الأول

يركز هذا ا **الباب** من الكتاب على موضوع توظيف الإعلام في التنمية الشاملة في الوطن العربي ، وخصوصاً في جانبه النظري . وهنا نقدم مجموعة من الدراسات النظرية حول دور الإعلام في التنمية العربية وقد استهللنا هذه الدراسات بدراستنا **وظائف وسائل الاتصال الجماهيري واستخداماتها** وتأثيراتها ، لأننا ندرك أنه لا يمكن أن ننجح في الاتصال التنموي دون فهم لوظائفه واستخداماته إلى المتلقين وما هي قدرته وما هي حدود تأثيراته؟

والدراسة الثانية "**الاتصال ودوره المفقود في التنمية الشاملة في الوطن العربي** " تناقش مجموعة من الخطط التنموية العربية من منظور اتصالي وبحيث أوضحت الدراسة فشل معظمها في إدراك الدور الرئيسي الذي يلعبه الاتصال التنموي في انجاح الخطط من حيث قدرته على زرع مناخات التفهم والتقبل والمشاركة في انجاز خطط التنمية .

أما الدراسة الثالثة للدكتور توفيق يعقوب" **مدخل إلى الإعلام الإذاعي التنموي**" تقدم محاولة لفهم دور الإذاعة في التنمية.

أما الدراسة الرابعة " **إشكالية الإعلام والتنمية**" ، وهي باب من كتاب "الإعلام العربي حاضراً ومستقبلاً: نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال". الصادر عن ألكسو / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعبر عن روح فريق عمل من الخبراء العرب الذين شخصوا قضايا الإعلام والاتصال، وفي هذا الباب الذي اخترناه قدّمت اللجنة تشخيصاً لإشكالية الإعلام والتنمية من وجهة نظر الإعلاميين والاختصاصيين، وناقشت الدراسة أبعاد التنمية مع التركيز على مناقشة البعد الإنساني، وبالتركيز على المرأة والطفل والشباب والمعوقين والمسنين، ومن خلال رؤية نقدية تقدم الدراسة تصويراً للمشكلات وحلولاً لها.

وأما الفصل الخامس من هذا الباب فهو مقترح نظري أقدمه بعنوان " **نموذج الاندماج التبادلي للاتصال التنموي- نموذج مقترح للاتصال التنموي**" (وقد نشر في كتاب الإعلام والتنمية 1985) وهو يفترض بأن نجاح الاتصال كعملية فعالة في التنمية رهين بمجموعة من المتغيرات المجتمعية والشخصية والاتصالية والدولية، ومن ثم فإن نجاح الاتصال التنموي يحتاج إلى نظرة واقعية تراعي جملة من العوامل، وتأخذ بفكرة المزج بين النظريّات المعنيّة بتأثير وسائل الإعلام وبتفاعل العوامل الاتصالية والمجتمعية والدولية.

وأما الفصل الأخير من هذا الباب" **الاصطياد في الإعلام :مبدأ استحواذ المتلقي**" فهو اجتهاد شخصي يقدم نموذجا بديلا لنظريات التأثير الغربية ، وهو نموذج يقترح فهم نجاح عمليات تأثير وسائل الإعلام باعتبارها عملية تشبه عملية الاصطياد .

إن جميع الدراسات السابقة تمثل رؤى مختلفة، وعالجت موضوع الإعلام ودوره في التنمية الشاملة من زوايا مختلفة... ولكنها تلتقي في عدة أمور:

1 - **إن الإعلام له دوره الهام في التنمية الذي يجب أن يراعى لدى مخططي التنمية.**

2 - **إن واقع الإعلام التنموي في الوطن العربي لا يرقى إلى الطموحات التي ترجوها من مخطط التنمية ومنفذها.**

3 - **إن نظريات الإعلام التنموي الغربية ونماذجه لا تحقق دورها في السياق العربي، ومن ثم يصبح البحث عن نموذج للاتصال التنموي في المجتمع العربي مبرراً ومشروعاً، وكانت محاولتنا هي جزء من هذا التصور.**

الباب الثالث: في الاتصال التنموي

الفصل الأول

وظائف وسائل الاتصال الجماهيري
واستخداماتها وتأثيراتها

د. صالح أبو إصبع

التمهيد

أضحى الإعلام في يومنا هذا قوة لها أبعادها الاجتماعية بمقدار ما لها من قوة سياسية واقتصادية وثقافية. فوسائل الإعلام اليوم تنقل إلينا المعلومات والآراء والأفكار، ومن خلال نشاطها الاتصالي يتم نقل العادات والتقاليد ويتم تعزيز القيم السائدة في المجتمع. وأصبح الأفراد يستعملون وسائل الإعلام لأغراض متنوعة ويحققون بها إشباعات مختلفة، فهم يحصلون منها على المعلومات ويقضون معها أوقات ممتعة تُسري عن النفس الحزن ووعثاء العمل، فيرتحلون إلى آفاق جديدة، ويتعرفون على عادات وقيم وتقاليد جديدة.

وأضحت وسائل الإعلام بالنسبة للمجتمعات المعاصرة ضرورة حياتية، بها يتم تماسك البنيان الاجتماعي، وبها يتم توثيق الصلات بين الحاكم والشعب. وعن طريقها يتم التعبير عن رغبات الناس، وتطلعاتهم. وتقوم وسائل الإعلام بدور أساسي في تعزيز الاتصال الدولي وما تنقله من قيم مختلفة عبر الحدود.

وهكذا أصبحت وسائل الإعلام سلاحاً ذا حدين:

أولاً: هي قوة إيجابية داخل المجتمع تعمل على تماسكه وتدعيم بنائه، وتساهم في دفع عجلة التنمية فيه، كما تعبر عن قضاياه، وتكشف عن ألوان الفساد والمحاباة والانحراف.

ثانياً: وهي قوة سلبية – إذا لم يحسن استخدامها – وذلك أنها قد تعمل على تخريب المجتمع، وتفتيته، وتحطيم معنوياته، وتشويه شخصيته الوطنية، بغرس قيم غريبة فاسدة، وبتقديم صورة من النماذج الغريبة القابلة للاحتذاء. ولهذا فإن فهم وظائف وسائل الإعلام واستخداماتها يصبح ضرورة للتعامل مع هذه القوة التي يمكن أن تكون قوة خير تعمل لصالح المجتمع أو قوة شر تسهم في تعطيل قواه التنموية.

وفي هذا الفصل سوف نقوم بدراسة للجوانب التالية:

1 - وظائف وسائل الاتصال الجماهيري واستخداماتها.

2 - تأثيرات وسائل الاتصال الجماهيري.

3 - العوامل الاتصالية المؤثرة على فعالية تأثير وسائل الإعلام وهي المتغيرات المرتبطة بالمتصل والرسالة – والوسيلة - والجمهور.

وظائف وسائل الاتصال الجماهيري واستخداماتها وتأثيراتها:

حينما نواجه أنفسنا بسؤال حول وسائل الإعلام التي تحاصرنا كل يوم، لماذا نسمع أو نقرأ أو نشاهد وسيلة ما..؟ أو لو سألنا أنفسنا ماذا تحقق لنا هذه الوسائل؟ فإن هذين التساؤلين يجعلان المرء يفكر في وظائف وسائل الإعلام وفي استخداماتها وفي تأثيراتها على الإنسان. وتجعله يفكر أيضاً هل وسائل الإعلام ذات قوة حقيقية في تأثيرها على الجمهور أم لا؟

هذا التمهيد سيتم تخصيصه لمناقشة وظائف الاتصال الجماهيري وتأثيراتها ومدى قوة هذه التأثيرات على الجمهور والعوامل المؤثرة عليها.

(أ) وظائف وسائل الاتصال الجماهيري :

كثيراً ما يتم الخلط ما بين الوظائف وما بين التأثيرات عند الحديث عن وسائل الاتصال الجماهيري. وبينما الوظائف تهتم بالدور العام الذي تؤديه وسائل الاتصال، نجد أن التأثيرات هي نتائج لهذا الدور العام، وهي تخصيص وتحديد لهذه الأدوار العامة التي تؤديها وسائل الاتصال. فعلى سبيل المثال، إذا اعتبرنا أن الترفيه هو إحدى وظائف الاتصال الجماهيري فإن هذه الوظيفة قد تحقق تأثيرات نفسية واجتماعية مختلفة عند الجمهور، والتي قد تكون إيجابية أو سلبية، فالمتفرج الذي يشاهد برنامجاً ما بمفرده، يمكن أن يكون تأثير المشاهدة عليه هو القضاء على الشعور بالوحدة أو الملل أو غيرهما.

كذلك إذا اعتبرنا الأخبار هي إحدى الوظائف لوسائل الاتصال الجماهيري، فإنه يمكننا أن نجد تأثيرات لهذه الوظيفة من حيث ترتيب أولويات القضايا لدى الجمهور الذي يقرأ أو يستمع أو يشاهد تلك الأخبار. ومن هنا فإننا سنقوم بالحديث عن الوظائف لوسائل الاتصال ثم نعقبها بحديث عن أشكال التأثير المتوقعة لوسائل الاتصال، أما نظريات التأثير فقد درسناها في مكان آخر*.

إن أي متتبع للدراسات الإعلامية حول الاتصال الجماهيري، سيجد أنه لا يوجد اتفاق أساسي حول وظائف الاتصال الجماهيري، وبينما تضيق عند البعد لتصل إلى ثلاثة وظائف عامة عند لازويل Lasswel[1] هي:

أولاً: الإشراف / الرقابة على البيئة أو المحيط.

ثانياً: العمل على ترابط أجزاء المجتمع في الاستجابة للمحيط – البيئة التي يعيش فيها.

ثالثاً: وظيفة نقل التراث الاجتماعي والثقافي من جيل إلى جيل آخر.

وبينما تقوم وظيفة الإشراف على البيئة – المحيط الذي يعيش فيه الناس بكشف ما يهدد ويؤثر على قيم الجماعة وعلى العناصر المكونة لها فإن الوظيفة الثانية تجعل للاتصال دوراً أساسياً في ترابط بنية المجتمع وتماسكه حيث يقوم الاتصال بمسئولية الربط بين الحاكم والمحكوم، وبين الجماعات المختلفة في المجتمع بما يتلاءم مع مصالحها المشتركة.

وأما الوظيفة الثالثة فهي التي بها يتم نقل القيم والعادات والتقاليد ونقل اللغة إلى أفراد المجتمع.

وكذلك رأى لازرسفلد وموريتون Lazarsfield & Morton أن لوسائل الإعلام ثلاث وظائف اجتماعية[2] هي:

---

* انظر الفصل الخاص بنظريات التأثير في كتابنا (قضايا إعلامية: دبي – مؤسسة البيان، 1988).

(أ) وظيفة تشاورية بحيث تقوم بخدمة القضايا العامة والأشخاص والتنظيمات والحركات الاجتماعية من خلال الوضع التشاوري الذي تحققه وسائل الإعلام.

(ب) وظيفة تقوية الأعراف الاجتماعية والتي تتحقق من خلال مقدرة وسائل الإعلام على فضح وكشف الانحرافات عن الأعراف الاجتماعية وذلك بتعرية هذه الانحرافات للرأي العام.

(جـ) الوظيفة التخديرية وهي وظيفة معيقة تدل عملياً على اختلال وظيفي لدور وسائل الإعلام عن طريق زيادة مستوى المعلومات للجمهور حيث يتسبب طوفان المعلومات لأعداد كبيرة من الناس إلى جرعات من المعلومات التي تحول معرفة الناس إلى معرفة سلبية وذلك يؤدي إلى الحيلولة دون أن تصبح نشاطات البشر ذات مشاركة فعالة نشيطة.

في مقابل هذا نجد باحثاً اتصالياً كبيراً مثل شرام Schramm يقدم لنا وظائف ست يرى أنها ضرورية للاتصال الجماهيري وخاصة في مجال التنمية الشاملة حيث يرى أن هذه الوظائف هي(3):

1 - استخدام الاتصال للمساهمة في الشعور بالانتماء للأمة.

2 - استخدام الاتصال ليكون معبراً وصوتاً له للتخطيط القومي.

3 - استخدام الاتصال للمساعدة في تعليم المهارات للأفراد.

4 - استخدام الاتصال للمساعدة في توسيع السوق التجاري.

5 - استخدام الاتصال لتهيئة الناس لتأدية أدوار جديدة تتلاءم مع خطوات الخطة القومية.

6 - استخدام الاتصال لتهيئة الناس للعب دورهم كأمة بين الأمم الأخرى.

وقد اقترح دوفلور Defleaur وبول – روكيش Ball-Rokeach أربع وظائف للإعلام تتمثل فيما يلي:

1 - إعادة بناء الواقع الاجتماعي.

2 - تكوين الاتجاهات لدى الجمهور إذا اعتمد على معومات وسائل الإعلام.

3 - ترتيب الأولويات لدى الجمهور "وظيفة وضع الأجندة".

4 - توسيع نسق المعتقدات لدى الناس(4). وهذه الوظائف كما اقترحت تتصف بشيء من العمومية وبعضها يدخل في مجال التأثيرات مثل ترتيب الأوليات وتكوين الاتجاهات.

ونرى أن الاتصال يقوم بمجموعة أساسية من الوظائف والتي تحقق مجموعة من التأثيرات المتنوعة والبعيدة النتائج سواء على مستوى الفرد أو الجماعة أو المجتمع وهذه الوظائف نلخصها فيما يلي:

1 - وظيفة الأخبار: وهي وظيفة تتمثل بنقل الأخبار سواء أكانت محلية أو إقليمية أو دولية، ومهما كان نوعها من اقتصادية وسياسية واجتماعية أو فنية، وذلك لمتابعة ما يجري حول المرء في عالمه الصغير والكبير. وهدف تقديم الأخبار يكون وصل الإنسان بالعامل الخارجي غير الشخصي وتزويده بما يستجد من أخبار.

2 - وظيفة الإعلام والتعليم: والإعلام والتعليم وظيفتان تكمل كل منهما الأخرى. فبينما تقدم وظيفة الإعلام المعلومات التي يستفيد منها المرء، وتوفر له مادة يستفيد منها المرء في حياته مادياً أو فكرياً أو اجتماعياً، فإن التعليم في حقيقته وظيفة تعلم المرء وتقدم له نوعاً من المعلومات التي تستخدم إما لتدعيم عملية التعليم الرسمي أو تقدم معلومات تكسب المرء مهارات جديدة في إطار التعليم غير الرسمي.

3 - **وظيفة ترابط المجتمع ونقل تراثه:** إن الاتصال هو السبيل الوحيد إلى ترابط المجتمع، فهو الذي يربط أفراد الأسرة ببعضهم، وهو الذي يربط أفراد المجتمع بعضهم بالبعض الآخر ويربط الشعب بحكومته. ومن خلال نقل تراث الشعب بما فيه قيمه وعاداته وتقاليده ولغته، يقوم الاتصال بأهم وظيفة إذ تمكّن شعباً ما من أن يمتلك خصائصه المميزة وتجعله كذلك قادراً على حفظ تماسكه ووحدته. إن أقنية الاتصال ضرورية لاستمرارية ترابط المجتمع والحفاظ على كيانه ومعتقداته وحماية فلسفته وتوحيد أفراد المجتمع لتحقيق آمالهم وأهداف مجتمعاتهم. ومن ثم فإنه عن طريق الاتصال تتم التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية والدينية.

4 - **وظيفة الترفيه:** إن الوظيفة الترفيهية للاتصال لا تقل أهمية عن الوظائف الأخرى وهي من أقدم الوظائف التي عرفها الإنسان للاتصال. إن المرء لا يمكنه أن يعيش حياته حياة عمل جادة، لا يجد فيها ما يسرّي عنه، ويخفف عنه متاعبه. ولذلك كان الغناء والرقص والنكتة واللعب وغيرها كلها أشكال ترفيه أساسية للإنسان منذ وجد. إن وظيفة الترفيه أساسية لتحقيق بعض الإشباعات النفسية والاجتماعية ولإزالة التوتر الإنساني على مستوى الأفراد والجماعات في أي مجتمع كان، ولكن هذا يستدعي أن يكون هناك توازن بين وظائف الاتصال فلا يغلب الترفيه على الوظائف الأخرى، كما يلاحظ في برامج معظم المحطات الإذاعية والتلفزيونية العربية.

5 - **وظيفة الرقابة أو "الرقيب العمومي":** تمثل هذه الوظيفة أحد الدروع الأساسية لحماية المجتمع وصيانته من الفساد والمخالفات وإساءة استخدام السلطة. ولذا فقد أطلق على الصحافة اسم السلطة الرابعة. إن وظيفة الرقابة والإشراف على البيئة التي يتم فيها الاتصال هي من الوظائف التي يجب أن تسعى الحكومات لإيجادها لأنها تمثل عوناً لها في كشف أشكال الفساد التي يمكن أن تحدث، وبهذا تلعب وسائل الإعلام دوراً مسانداً للحكومة في تأدية دورها على أكمل وجه، كما أنها تلعب دوراً أساسياً للدفاع عن مصالح الناس. وتعتبر هذه الوظيفة أكثر إلحاحاً وأهمية في دول العالم الثالث حيث تحتاج هذه الدول إلى تعبئة جهودها الوطنية من أجل التنمية، وهذا يستدعي كشف كل المعوقات وأشكال الفساد والمحاباة والمحسوبية، وعدم الكفاءة، والفشل في إدارة المشاريع وتنفيذها. إن وظيفة الرقيب العمومي وظيفة أساسية لتقدم المجتمعات وللتعبير عن الروح الديمقراطية البنّاءة في أي مجتمع كان.

6 - **الإعلان:** يعتبر الإعلان إحدى الوظائف الأساسية للاتصال في المجتمعات الحديثة. والإعلان هو الوسيلة الحديثة لترويج السلعة التي عرفت أشكالها منذ كانت التجارة والمقايضة. ويقوم الإعلان بتقديم خدمات على مستويات عدة فهو يخدم المستهلك ويخدم المعلن صاحب السلعة ويخدم الوسيلة الإعلامية التي أعلن فيها ويقدم خدمة لتنشيط الحركة الاقتصادية في المجتمع، ولتنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية العالمية. وفي ظل المجتمعات الاستهلاكية غير المصنّعة مثل الدول العربية ودول العالم الثالث، فإن الإعلان برغم فوائده الاقتصادية في تنشيط الحركة الاقتصادية، وفي تعريف المستهلك على أنواع من السلع التي يحتاجها، إلا أن له تأثيرات سلبية تتمثل في تشجيع الروح الاستهلاكية، وتكوين عادات شرائية في مجتمعات تستهلك سلعا تستوردها ولا تنتجها، مما يثقل على ميزانيات الأفراد وميزانية الدولة في الإنفاق على كماليات يمكن الاستغناء عنها.

7 - **تكوين الآراء والاتجاهات:** من الوظائف العامة والرئيسية التي تؤديها وسائل الاتصال الجماهيرية، وظيفة تكوين الآراء والاتجاهات لدى الأفراد والجماعات والشعوب. وإذا كانت هذه الوظيفة لا يمكن عزلها عن بعض الوظائف الأخرى مثل وظيفة الأخبار ووظيفتي الإعلام والتعليم، إلا أنها تمتاز بخصوصية تكمن في الهدف من هذه الوظيفة والتي تُعنى بتشكيل الآراء والاتجاهات لدى الجمهور. ومن ثم تدخل الدعاية والعلاقات العامة وتكوين الرأي العام ضمن هذه الوظيفة.

وأما وظيفة ترتيب الأولويات (وضع الأجندة Agenda Setting) فهي كما نظن ليست وظيفة قائمة بذاتها، وإنما هي تكنيك خاص يستخدم لتكوين الآراء وترتيب أولويات الجمهور تبعاً لترتيبها حسب أولوياتها والتركيز عليها من قبل وسائل الإعلام.

وقد رأى مويلر Moeller أن إنجاز وظائف وسائل الإعلام يتم من خلال ما اقترحته لجنة هاتشنز Hachens Commission وذلك بتحقيقها المتطلبات التالية:

1 - الصدق والشمولية، والاستقصاء الذكي للأحداث اليومية في سياق يعطيها معنى.

2 - أن تكون منبراً لتبادل التعليقات والنقد.

3 - إبراز صور ممثلة للجماعات التي يتشكل منها المجتمع.

4 - عرض وتوضيح أهداف وقيم المجتمع.

5 - التمكن من الوصول الكامل إلى المعلومات.

ولتقييم أداء وسائل الإعلام انسجاماً مع تلك المتطلبات فإن الرقابة / الإشراف على المعلومات أصبحت مهمة مع اتساع وتعقيد المعلومات التي تنقلها وسائل الإعلام، ولذا فإن تقييمها يتم من حيث الصدق والشمولية والمتابعة الذكية للأحداث. وبينما الدقة والصدق – كمعيارين لتقييم وظائف وسائل الإعلام – يعتبران عاليين أو عاليين جداً، إلا أن الأمر لا يخلو من التحيز والخداع. وتشهد وسائل الإعلام الغربية صورة من صور التحيز ضد العرب وإبراز صور مشوهة للإنسان العربي في التلفزيون والصحافة والكتب[5].

وأما من حيث الشمولية فإن تعدد مصادر المعلومات وسرعة الاتصالات أصبحت توفر فرصاً أكبر لتحقيق أكبر قدر من تغطية الموضوعات المطروحة للنقاش ولكن تظل الشمولية رهينة ببعض العوامل المهنية والخارجية التي تحد من التغطية الشاملة لموضوع ما.

وفيما يتعلق بالتغطية الذكية وذات المعنى، فإننا نتوقع كجمهور قارئ أو مستمع أو مشاهد أن نتعرض لرسائل ذات نوعية جيدة من حيث مضمونها وفي الغالب فإن المعالجة العميقة للأخبار ومضمون المعلومات هي أكثر عمقاً في وسائل الإعلام المطبوعة.

ولتحقيق وظيفة التفسير والعلاقات المتبادلة فإن ذلك يعني أن تصبح الوسائل الإعلامية منبراً لتبادل التعليقات والنقد وهذا ما تقوم به الصحافة وخاصة في صفحات القراء، وأما الإذاعتان المسموعة والمرئية فإن دورهما في هذا الجانب ضئيل جداً.

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن وظائف الاتصال الجماهيري تكاد تتفق مع ما يطلق عليه البعض باستعمالات وسائل الاتصال الجماهيري، تلك الاستعمالات التي حددها هيبرت ورفاقه Hebert et. al بستة أهداف هي:

1 - الأخبار والمعلومات.

2 - التحليل والتفسير.

3 - التعليم والتنشئة الاجتماعية.

4 - الإقناع والعلاقات العامة.

5 - البيع والإعلان.

6 - الترفيه والفن.

وقد اعتبر هيبرت ورفاقه أن نشر الأخبار والمعلومات أهم وظيفة لوسائل الإعلام لأن الحاجة إلى المعلومات أساسية لكل البشر، حتى بالنسبة للبدائيين الذين كانوا يعتمدون على المراقب (البصاص) الذي ينظر إلى الأفق لمعرفة ماذا سيواجه القبيلة. إنه يقوم بإعداد تقارير من أجل الحياة لقبيلته[6]. إن مهمة المتصل مهمة كبيرة فهو كما يقرر آجي ورفاقه Agee Et. Al:

- يقوم بتغطية الإنجازات والتجاوزات للموظفين في المكاتب الحكومية.
- ويفسر تطلعات الشعب – بمن فيهم الأقليات – من أجل حياة أفضل.
- ويصمم الجريدة أو المجلة أو الكتاب أو الفيلم أو البرنامج الإذاعي لكي يجعل الناس يقرأون ويشاهدون أو يسمعون وذلك ليفكروا ويعملوا.
- الإسراع في نشر تقارير الصحافة للملايين في دقائق معدودة.
- توجيه أنظار الجمهور للنشاطات العدوانية للجماعات والأفراد.
- إقناع الجماعة أو الولاية أو الأمة لتحسين برامجها التعليمية والسيطرة على تلوث الماء والهواء وبناء أنظمة مواصلات أكثر كفاءة وأماناً.
- الإعلان عن المنتجات والخدمات التي تستهدف تحسين نموذج الحياة والحفاظ على الاقتصاد.
- الترفيه بالأفلام، والرياضة، والقصص الحقيقية والخيالية، وقصص الأطفال المصورة والبرامج الموسيقية والدرامية[7].

ب- استخدامات وسائل الاتصال الجماهيري:

يرى لي ثاير Lee Thayer أن استخدامات الناس لوسائل الإعلام تتمثل في خمسة استخدامات رئيسية وهي تتمثل فيما يلي:

1 - تزويد الناس بأشياء يتحدثون عنها بشكل شعائري لا يحتمل مواجهات أساسية مع الآخرين. فيمكن للناس التحدث عن الأخبار والمشهورين بنفس الطريقة[8].

2 - إن الناس يجعلون وسائل الإعلام كعنصر مركزي لتحديد الشخصية أو طقوس (شعائر) واقعهم. ويرتبط بهذا الاستخدام جانبان:

أ . إن التعرف على روتينية حياتنا هام بالنسبة للمرء للحفاظ على حسن تحديد الشخصية. ولما كان تمييز الوقت ببعض الشعائر هو أمر عام في جميع الثقافات فإننا نجد أن الذين تتاح لهم وسائل الإعلام يعرفون على سبيل المثال الوقت بأن يقولوا أعرف أن اليوم الجمعة لأن برنامج (أعزائي المشاهدين أهلاً) اليوم[*]. إن وسائل الإعلام تبني لنا ما نتوقع ونتذكر. ونحن نحتاج أن نعرف بأننا نعيش في عالم ذي بناء ويمكن التنبؤ بهذا العالم مثلما تذكرناه وتوقعناه ووسائل الإعلام تقوم بتزويدنا بهذه المقترحات من أجل الطقوس التي تحدد شخصياتنا.

ب . والوجه الآخر يتمثل بأن الناس يمتلكون الحس في أن يكونوا في العالم مثل الآخرين ويعملون مثل ما يعمله الآخرون.

---

[*] برنامج قدمه تلفزيون أبو ظبي في دورات عام 1986 / 1987 .

فإلى الحد الذي فيه نعتقد بأن (أي شخص آخر) يحصل على جريدة وإلى الحد الذي يكون فيه مثل (أي شخص آخر) يكون حيوياً لأن نكون موجودين في هذا العالم فإننا سوف نسير مع طقوس الحصول على الجريدة اليومية. ويذهب الناس إلى السينما حيث يذهب الآخرون وعلى الأرجح بقليل من الأفكار حول ما يفضلونه شخصياً في الواقع.

إن هذه الطقوس التي بها نربط وسائل الإعلام تقوم بتزويدنا بالإحساس بالواقع، وبأن نكون في العالم مع الآخرين وهو اعتبار له أهميته النظرية(9).

3 - الاستخدام الثالث لوسائل الإعلام استخدام أسطوري ويمكن ملاحظة ثلاثة مستويات لاستخدام وسائل الإعلام بهذه الطريقة:

أ . لا يوجد وصفات للعيش تعطى لجينات (موروثات) الإنسان ومن ثم فإنه يتم خلق مثل هذه الوصفات والعمل على دوامها.

فالإنسان لا يستطيع العيش بدون الإحساس بأن طريقة الحياة معقولة وعادلة وكاملة وصحيحة، ونحتاج نحن البشر – سواء أكان الأمر يتعلق بالأخلاقية أو الحساسية الجمالية، أو القيمة أو الأيدلوجية أو السلوك اليومي – نحتاج إلى أن نجد فيما يحيط بنا اجتماعياً ومادياً بعض التأكيدات الاعتيادية لوصفاتنا الخاصة بالحياة. ومن ثم فإن جميع الوصفات الثقافية وشبه الثقافية للحياة جميعها تشبه الأساطير فإنها خلقت وتم المحافظة عليها بميثاق ضمني وبالسلوك. ولذا فإن وسائل الإعلام تقوم ببناء مثل هذه الوصفات الثقافية للحياة بشكل علني أو ضمني أو بقصد أو من غير قصد. وحينما نستشعر تلك الوصفات فإننا سنجد أن تأكيداتها على الحياة هي التي توجهنا وسنجد أن الوصفات البديلة والتي بعضها يكون ممكناً ومعقولاً يمكن للبعض الآخر أن يغير حياتنا.

ب . هناك بعض أوجه وجودنا الإنساني لا يمكن تفسيرها إلا من خلال الاستعارة والأسطورة. وإن أولئك الذين ينتجون ويصنعون مادة وسائل الإعلام لا يمكنهم تجنب صبغ ما يفعلونه بالأساطير الثقافية، كذلك فإن الذين يستهلكون ما تنتجه وسائل الإعلام ليس باستطاعتهم أن يتجنبوا فيها بعض التأكيدات أو المخالفات للوصفات التي يعيشون حياتهم بناء عليها.

جـ . إن الاستخدام الأسطوري لوسائل الإعلام لا يرتبط فحسب بمضمونها وعلى النقيض من ذلك فإنها جميعها الوسيلة – والمضمون – يمكن أن يكون لها تأثيرها. فإن أعمق الأساطير وأكثرها تأثيراً لا يعود إلى العدد الضخم من الوسائل والقصص التي يتعرض لها المرء كل يوم، بل ترجع في الغالب إلى طريقة بنائه الفردي ونمطها الكلي وعلى سبيل المثال فإن القصة التي تحمل الأسطورة الثقافية للبطل الغربي لا ترجع أساساً إلى الحبكة أو الموضوع ولكن إلى بنية الحدث.

وإنه إلى الحد الذي فيه يتم ترميز الأنماط والبناء في وسائل الإعلام فإن الناس بمقدورهم قراءتها واستخدامها للأهداف التي من أجلها وضعت الأساطير الثقافية(10).

4 - يستخدم الناس وسائل الإعلام لهدف إمدادهم بخبرات متنوعة.

ويرى فيسكي Fiske ومادي Maddi بأن هناك ثلاث وظائف إيجابية في تنوع الخبرة (التجربة) وهي تتمثل فيما يلي:

(أ) إنها تسهم في النمو الطبيعي وفي الوظيفة الطبيعية للأعضاء.

(ب) إنه ينظر إليها لذاتها.

(جـ) إنها أحد العوامل التي تسهم في الحالة العاطفية للبشر ومن ثم فإن أعظم دافع وراء هذا الاستخدام لوسائل الإعلام يتمثل بالتعويض Compensation وأن جميع الأفراد يحققون توازنهم الاجتماعي

والسيكولوجي بالتعويض. وإن الكثير من الأنشطة التي نقوم بها تقوم على ذلك مثل الأكل، والرحلات والهوايات الخ. وكلما توافرت وسائل الإعلام زادت إمكانية الناس لاستخدامها للتعويض لتحقق التوازن في حياتهم. وهذا النوع من الاستخدامات لوسائل الإعلام يعود إلى أنماط حياة الأفراد وليس للعوامل الديمغرافية مثل العمل ومستوى الدخل[11].

5 - هناك استعمالات أخرى محددة للوسائل الإعلامية فالبعض يستخدم التلفزيون كرمز للوضع الاجتماعي، والبعض قد يستخدم راديو سماعات الأذنين كوسيلة لعزلهم عن الناس، واستخدام مكبرات الستيريو أو زيارة المتحف للدلالة على الهيبة أو استخدام الجريدة للأكل عليها أو لف القمامة بها...الخ.

كما يستخدم البعض وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات حول المشتريات، والبعض يستخدم الوسائل الإعلامية كمصدر للمعلومات حول العمل أو الهوايات أو الاهتمامات المرتبطة بها لقضاء وقت الفراغ. والبعض الآخر يستخدمها لأهداف تعليمية، والبعض يستخدم وسائل الإعلام لأهداف التسلية البحتة، وهذه الأهداف لا تعني عدم تداخلها عند المرء، ولا تعني كذلك أن المرء يكون دائماً واعياً باستخداماته لها[12].

جـ . تأثيرات وسائل الإعلام : لعل من أفضل المداخل لفهم أنواع تأثيرات وسائل الإعلام ما اقترحه شافي Chaffee بشأن التصور النظري للتأثيرات والنتائج المتوقعة لوسائل الإعلام وقد اقترح شافي النظر إلى تلك التأثيرات في إطار جدول يشتمل على ثمانية عشرة خلية تشكل كل واحدة منها مستوى ونوعاً من التأثيرات المتوقعة وقد عبّر عن هذه التأثيرات بأنها تمثل 2×2×3 في جدول يمثل فيه رقم (2) نوعين من التأثيرات أولهما المرتبطة بمضمون الوسيلة الإعلامية، وثانيهما التأثيرات المرتبطة بالجانب المادي للوسيلة الإعلامية.

ويمثل رقم (3) ثلاثة مستويات من التأثيرات وهي:

أ - تأثيرات على الفرد.

ب - تأثيرات على العلاقة بين الأفراد (الجماعة).

جـ - تأثيرات على النظام الاجتماعي للمجتمع.

ويمثل رقم (3) الآخر ثلاثة أنواع من التأثيرات:

أ - النتائج المتوقعة على المعرفة.

ب - النتائج المتوقعة على السلوك.

جـ - النتائج المتوقعة على الاتجاهات.

ويمثل الجدول التالي ما اقترحه شافي حول تأثيرات وسائل الإعلام:

تأثيرات مضمون الوسيلة الإعلامية			**تأثيرات الجانب المادي للوسيلة الإعلامية**		
معرفة الفرد	معرفة الجماعة	معرفة المجتمع	معرفة الفرد	معرفة الجماعة	معرفة المجتمع
سلوك الفرد	سلوك الجماعة	سلوك المجتمع	سلوك الفرد	سلوك الجماعة	سلوك المجتمع
اتجاهات الفرد	اتجاهات الجماعة	اتجاهات المجتمع	اتجاهات الفرد	اتجاهات الجماعة	اتجاهات المجتمع

إن هذا الجدول يوضح لنا كيف أن كل وسيلة إعلامية يمكن أن يكون لها تأثيرات نابعة، إما عن المضمون أو عن الجانب المادي للوسيلة الإعلامية، ويظهر لنا كذلك أن التأثيرات النابعة عن مضمون

الوسيلة، يمكن أن تؤثر على الوسيلة ذاتها من ناحية مستوى المتلقي على ثلاثة مستويات (الفرد والجماعة والمجتمع) وكذلك أن يكون لها ثلاثة أنواع من التأثيرات أو النتائج، بحيث تشمل المعرفة والسلوك والاتجاهات لكل من الفرد والجماعة والمجتمع[12].

وبينما أخذت الدراسات خلال ربع القرن المنصرم اهتماماً متزايداً في دراسة تأثيرات مضمون وسائل الإعلام على الأفراد والجماعة والمجتمع، وخصوصاً تلك الدراسات التي عنيت بتأثير العنف في التلفزيون على سلوك الطفل، وكذلك الدراسات الأخرى التي درست تأثيرات وسائل الإعلام على الاتجاهات وعلى معارف الأفراد والجماعات.

إلا أن الدراسات التي تناولت التأثيرات الناتجة عن الجانب المادي للوسيلة الإعلامية باعتبارها مجرد وسيلة مادية سواء أكانت كتاباً على رف المكتبة، أو جهاز تلفزيون كصندوق جميل في المنزل. أعني أن هذا الجانب المادي لم يلق عناية في تتبع تأثيراته على المجتمع وأفراده وجماعاته.

هذا وقد أورد شافي Chaffee بعض الأمثلة على التأثيرات والنتائج للجانب المادي للوسيلة الإعلامية وخاصة التلفزيون باعتباره جهازاً داخل البيت ومن ثم فإنه يمكن الحديث عن مجموعة من التأثيرات التي تنتج عن الجانب المادي للوسيلة الإعلامية وهي تتمثل فيما يلي:

أولاً: ينتج عن استخدامنا للوسائل الإعلامية تأثيرات اقتصادية تتمثل على سبيل المثال في استهلاك الورق (اللازم للطباعة) واستهلاك الطاقة وكذلك ما ينتج عن تصنيع الوسائل الإعلامية من تأثير على البيئة (قطع الأشجار) وتلوث البيئة وتأثيره الاقتصادي والصحي على المجتمع. بالإضافة إلى ذلك استهلاك أجهزة الاتصال وتكاليفها على الاقتصاد المنزلي والقومي، الذي يستدعي استيراد الأجهزة وقطع الغيار وغير ذلك.

ثانياً: وجود تأثيرات اجتماعية فوجود مكتبة في البيت وفي مكان بارز في مجلس الضيوف، هو تأثير للكتاب ككتاب بغض النظر عن مضمونه إذ أنه يوفر تأثيراً اجتماعياً يبرز الوضع الاجتماعي والثقافي للشخص، كذلك فإن وجود جهاز تلفزيون في المجلس ومعه جهاز الفيديو يؤدي إلى إبراز الوضع الاجتماعي للمضيف من ناحية. وهو من ناحية أخرى يحطم عادة اجتماعية أساسية في التفاعل الاجتماعي بين الجيران والأصدقاء والأقرباء الذين كانوا يعتادون قضاء أوقاتهم مع بعضهم. ووجود التلفزيون في داخل مجلس الضيوف يستدعي أحياناً فتح الجهاز بغض النظر عن البرنامج مما يشغل الناس عن الحديث بعضهم مع البعض الآخر.

ثالثاً: تأثيرات على أسلوب استهلاك الوقت مع وجود التلفزيون فمثلاً أصبح الأطفال يقضون مع جهاز التلفزيون وقتاً كبيراً كان هذا الوقت يُستهلك في أنشطة أخرى مثل اللعب والقراءة والتفاعل الاجتماعي بين الأسرة ورفاق اللعب[*].

ويرافق هذا التأثير في أسلوب استهلاك الوقت من ناحية واقعية تأثيرات أخرى على وسائل الإعلام الأخرى وعلى الأنشطة الأخرى فمثلاً أثناء ذروة مشاهدة التلفزيون يزداد استهلاك الكهرباء ويزداد استهلاك الماء. ويقل المشي في الشوارع وتخف نسبياً حركة المرور. ومع وجود التلفزيون قلّت القراءة كنشاط أساسي لقضاء الوقت، وقل الاستماع إلى الراديو، وقل ارتياد دور السينما كوسيلتين ترفيهيتين.

(*) انظر فصل: الأطفال وعالم التلفزيون في كتابنا قضايا إعلامية (الطبعة الثانية عمان:دار مجدلاوي 2005)

رابعاً: تأثيرات على الجانب النفسي: إذ أن إحساس المرء بوجود وسيلة إعلامية يمكنها – على سبيل المثال – أن تقوم بتبديد بعض أنواع المشاعر مثل الشعور بالوحدة، والشعور بالغضب. ولذا فإننا نرى أن المشاعر تجاه التلفزيون تنوعت بين مؤيد ومعارض، وبينما نجد أن بعض الآباء رحبوا بالتلفزيون كجليس **لطيف،** والبعض الآخر رحبوا به لأنه يبعد أطفالهم عن رفاق السوء، إلا أننا لن نعدم من أن نجد من يوجه للتلفزيون مشاعر عدائية ويتهم التلفزيون بأنه أداة مفسدة وذات تأثير ضار – خصوصاً – على الأطفال. إذ أنه يعرضهم للعنف ويقحمهم في عالم الكبار ويحرمهم من أنشطة ذات فائدة كبيرة مثل اللعب والتفاعل الاجتماعي مع أقرانهم ومع أفراد أسرتهم[14].

تأثيرات وسائل الإعلام على السلوك:

تحدث ب. آلدريتش (P. Aldrich 1975) عن أربعة أنماط من التأثيرات على السلوك بين الصغار والتي تشمل:

1 - الأفكار المحرّفة عن الواقع.

2 - مرض الثلاثين دقيقة.

3 - تأثير المنزل الساخن.

4 - توقع استمرار التسلية الاحترافية في جميع مناحي الحياة[15].

التأثير الأول: الأفكار المحرّفة عن الواقع:

وقد رأى أن هذه التأثيرات تشكل الدافع الرئيسي لمعظم ما تقدمه وسائل الإعلام وقد بيّن ذلك من خلال استجابة المرء للمسلسل التلفزيوني المفضل لديه. فمن ناحية عاطفية يستجيب المرء للتمثيل وللقصة. ويعجب بالممثلين ويضحك على النكات ويشعر بالخوف لحظة الخطر والسخط في لحظة الظلم، ويفرح في لحظة الإنقاذ (النجدة) ويشعر بالرضى عند الحل، وينتظر الحلقة التالية بالبهجة. وبينما يخبر المرء كل تلك العواطف (المشاعر) فإنه يتم تزويده بمعلومات – وهي في الغالب كتأثيرات خلفية - ، مثل المعلومات الجغرافية عن المدن والطبيعة والحكومة والقانون والتعليم...الخ، وهذه المعلومات الحقيقية محدودة ولكنها دقيقة، وردود فعل المرء سطحية ومحدودة ومفهومة، ولكن على مستوى أعمق من الاستيعاب، وذلك إذا كان المرء لا يتساءل عنها، أو إذا كان طفلاً يتقبل ما يتلقى ولا يعرف الاتجاهات والفلسفات والقيم والمعتقدات والآراء حول السلوك، وتلك المعلومات تكون جنباً إلى جنب مع الحقائق الأصلية.

ومن ثم فإن التعرض المستمر للواقع المحرف (المشوه) يجعل الناس يشبّون على اتجاهات وقيم ومعتقدات غير حقيقية والتي تحاول العيش بها. وحيث أن السلوك البشري محكوم عادة بالاتجاهات والقيم والمعتقدات، لذا فإن السلوك يعكس أساساً نظام الصحة أو الخطأ. إنه قانون شخصي للسلوك الذي يحدد الأشياء مثل الأمانة والنجاح، والهيبة والوضع الاجتماعي. ولا سيطرة للمرء على تكوين اتجاهاته وقيمه ومعتقداته إذ أن المجتمع يفرض اتجاهاته وقيمه ومعتقداته، ولهذا فإن وسائل الإعلام يصبح لها قوة في السيطرة على الإنسان وخاصة أولئك الذين ليس لديهم المقدرة على اختيار تحليلي واضح لكل تلك الأمور. ولهذا فإن وسائل الإعلام بخصوص تشويه الواقع تتمثل فيما يلي:

(أ) تشويه الواقع بتبسيطه، أو تكبيره، أو تجاهل القضايا المثيرة للجدل حول التغير الاجتماعي.

(ب) تلعب دوراً محافظاً بخصوص الاتجاهات والقيم والمعتقدات بطريقة مسطحة.

(جـ) تزويد الإنسان بعالم خيالي حيث تصبح أحلام المرء كحقيقة[16].

التأثير الثاني: وهو يتمثل بمرض الثلاثين ثانية:

ويقوم هذا التأثير على فكرة بأنه مهما كانت المشاكل معقدة سواء أكانت شخصية أو وطنية أو دولية فإنه يمكن حلها ببساطة، حيث يوجد دائماً حل لكل مشكلة معقدة. ومن ثم فإن التغيير النفسي (السيكولوجي) يمكن أن يتم بسهولة وبمحاولة واحدة.

ففي الأعمال الدرامية نرى كيف أن الحل يأتي دائماً في الدقائق الأخيرة وبدون الكثير من الجهود يتم ذلك ويتغير الناس.

ومن أسوأ التأثيرات المتراكمة لـ (مرض الـ 30 دقيقة) هي تعزيز فكرة النجاح الفوري. ومن ثم تصبح المعادلة النظرية هذه المسألة كالتالي:

مشكلة واحدة + محاولة واحدة = نجاح فوري

وتصبح (معضلة) الثلاثين دقيقة مأساوية عندما ينمو الصغار مع وسائل الإعلام ويوظفون هذه الأفكار السطحية – دون أن يعرفوا – مع عمق عواطفهم ومن ثم يعملون على العيش بناء عليها. ومثل هؤلاء لن ينجوا بسبب مشكلاتهم العاطفية لأنها تخضع للتغيير السريع، ولأن حل المشكلات المعقدة ليس سهلاً تحقيقه[17].

التأثير الثالث: تأثير البيت الساخن

وهو يعني دفع الصغار إلى عالم النضج بشكل أبكر مما يمكن أن يتحمله نموهم العاطفي. ذلك لأن المشاعر ليست كالكهرباء يمكنها أن تسري في ثوان قليلة. ولذا فإن حصول الصغار على معلومات عن عالم النضج (عالم الكبار) لا يعني مقدرتهم على استخدامها بحكمة. ولذا فإن تعلم الفرق بين التفكير والعاطفة هو أفضل السبل للسيطرة على تأثير البيت الساخن. بحيث لا يسيطر هذا التأثير على المرء، واكتساب هذا النوع من السيطرة يعطي المرء الحرية الحقيقية للاختيار.

إن هذا التأثير يجعل المرء إذا كان صغيراً أن يحاول أن يتصرف على أنه كبير، وعلى العكس إذا كان كبيراً أن يتصرف وكأنه صغير، وهذا ما يجعل الحياة صعبة بالنسبة للجميع[18].

التأثير الرابع: توقع الترفيه المحترف باستمرار في الحياة

يتدفق يومياً الترفيه المحترف إلى حياتنا، وآخر المخترعات أشرطة الفيديو مما يزيد المقدرة على تقييم الأداء في المعروض ومع مرور الوقت فإن المرء لا يتوقع فحسب أن يجد الترفيه دائماً بل يتوقع أن يجد ترفيهاً احترافياً ذا مستوى عال.

ولذا فإن الطفل عندما يشاهد البرامج التعليمية مثل افتح يا سمسم أو غيرها فإنها على الرغم من أنها تقوم بوظيفية تعليمية تهيئ الطفل للمدرسة إلا أن لها تأثيراً جانبياً آخر وهو الترفيه الذي يعلم. ومن ثم يذهب الطفل إلى المدرسة وهو يتوقع الترفيه في المدرسة.. وهذا يدعونا إلى التساؤل حول التأثير السلبي عليه في المدرسة[19].

العوامل الاتصالية المؤثرة في فعالية تأثير وسائل الإعلام

إن عملية الاتصال لا تتم في فراغ، وإذا كانت البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ذات قوة فاعلة في التأثير على وسائل الإعلام، إلا أننا هنا سنبرز بعض العوامل المرتبطة بأركان العملية الاتصالية والتي تؤثر على فعالية تأثير وسائل الإعلام. وهنا سوف نهتم بالحديث عن:

1 - المرسل – المتصل.

2 - الرسالة.

3 - المتلقي – الجمهور.

4 - الوسيلة.

(أ) المصدر / المرسل / المتصل:

يلخص ألكسيس تان (Alexis Tan 1981) العوامل التي تجعل المصدر / المتصل مؤثراً في إقناع جمهوره وقد تحدث عن ثلاثة عوامل أساسية وهي:

المصداقية Credibility ، والجاذبية Attractiveness ، والسلطة (القوة – النفوذ) Power . وقد حدد المصداقية بأنها المدى الذي يتم فيه رؤية المصدر على أنه يعرف الجوانب (كخبير) والمدى الذي فيه يتم الحكم عليه بناء على أنه يتصل مع الآخرين بدون تحيز (كموضع ثقة). ويرى تان Tan أن رؤيتنا لخبرة المتصل تنبع من عدة عوامل مثل التدريب، والتجربة، والمقدرة والذكاء، والاحترافية والموضع الاجتماعي، أما كونه موضع ثقة فليس ذلك يرتبط فحسب بموضوعيته ولكننا نرى أنه ليس لديه نوايا إقناعيه[20]. وقد بين أن مصدر الجاذبية تنبع من كون المتصل شبيهاً لنا من ناحية ديمغرافية وأيدلوجية. إذ أننا نحب المتصلين الذين يمكن أن يكافئوننا من خلال إنقاص القلق والضغط والوحدة وعدم الأمان. وكذلك عن طريق مساعدتنا باكتساب موافقة اجتماعية وكذلك من خلال مساعدتنا للحصول على ثواب شخصي لأنفسنا.

وأما مصادر القوة فبإمكانهم أن يثيبوا أو يعاقبوا، وهم مهتمون بأن يرافق رسائلهم الإذعان (المطاوعة) وأن يتم تدقيق النظر فيها من قبل المتلقي سواء اطلع على ذلك أم لا. وتؤدي مصداقية المصدر إلى تفاعلنا الداخلي مع الأفكار الجديدة وتؤدي جاذبية المصدر إلى التقمص Identification وتؤدي القوة (السلطية – النفوذ) إلى الإذعان[22].

وقد قام تان بتلخيص المبادئ العامة لفعالية المصدر – المتصل التي أثبتتها الأبحاث:

من الأبحاث التي تناولت جاذبية المصدر دراسة ايجلي وشيكن (Eagley & Chaiken 1975) ودراسة شيكن (Chaiken 1979) ومثل الأبحاث حول المصداقية مثل دراسة هوفلاند وويس (Hovland & Weiss 1951) ودراسة كلمان وهوفلاند (Kelman & Hovland 1953) ودراسة جيلج وجرينوالد (Gillig & Green Wald 1974) ودراسة ماك كروسكي (MC Croskey 1970) وكذلك الدراسات التي أجريت حول جاذبية المصدر مثل دراسة إيجلي وشيكن (Eagley & Chaiken 1975) ودراسة شيكن (Chaiken 1979) .

ومن خلال هذه الدراسات وأخرى غيرها كثيرة تم استخلاص المبادئ التالية:

1 - تنتج المصداقية المرتفعة للمصدر – المتصل تغييراً فورياً أسرع من المصادر ذات المصداقية المنخفضة.

2 - لا تؤثر مصداقية المصدر على تذكر الرسالة ويتم تقييم الرسالة من ذوي المصداقية المرتفعة بشكل أفضل من رسائل ذوي المصداقية المنخفضة.

3 - وعلى النقيض من فرضية "التأثير النائم Sleep Effect" فإن الموافقة مع المصدر ذي المصداقية المنخفضة لا يزيد مع امتداد الوقت.

4 - تؤثر الرسالة ومصداقية المصدر على الإقناع ولكن الاختلاف للتأثير الإقناعي بين المصداقية العالمية المنخفضة يظهر عندما يكون هناك دليل ضئيل يدعم استنتاجات الرسالة.

5 - المصـادر المتحيزة في الغالب أقل تـأثيراً من المصـادر غير المتحيزة وعلى أية حال، فإن المصـادر المتحيزة يمكن أن تكون أكثر فعالية من المصـادر غير المتحيزة في تعزيز الآراء وكذلك إذا كـان المصدر ذا نفوذ وجذاب.

6 - المصادر الجذابة غالباً أكبر تأثيراً من المصادر غير الجذابة وتقوم الصفات التالية: الجاذبية الجسدية، والشبه، والألفة، والود كصفات إيجابية لتغيير الآراء.

7- إن المتصلين عموماً أكثر إقناعاً عندما يعدون المتلقين بإثابة وذلك إذا ما قورن ذلك بتهديدهم من المتصل بالعقاب.

8 - يمكن في بعض الأحيان أن يؤدي التهديد الخفيف (الناعم) إلى إذعان بعيد المدى داخل المرء. وعلى أية حال أن التهديدات القوية غالباً ما تؤدي إلى التحدي بدلاً من الإذعان.

9 - يمكن أن تكون التهديدات أكثر فاعلية إذا سمح للمتلقي بعض الحرية في اختيار طريقة الإذعان (التسليم بالرسالة وحينما يوجد هذا النوع من الاختيار فإن التهديدات يمكن أن تصبح فعالة مثلها مثل الإنابات).

10 - إن الرسائل التي تقدم محاججة معقولة لاستخلاص النتائج يمكن أن تكون فعالة بغض النظر عن مصداقية المصدر.

11 - مصداقية المصدر لها تأثير أكبر من الجاذبية. ونحن نتأثر أكثر إذا كان المصدر حيزاً أكثر من كونه واحداً من زملائنا[23].

(ب) الرسالة:

ليس من شك أن تقييمنا للمصدر يرتبط إلى حد كبير بالرسالة التي ينقلها إلينا. ومن ثم فإن الرسالة الناجحة لها خصائص يمكن تقييم نجاح المرسل أو فشله بناء عليها.

ومن ضمن الأمور التي يجب مراعاتها هو سهولة استيعاب الرسالة ويرتبط بهذا خمسة متغيرات أسلوبية طالب بها جورج كلير (George Klare 1963) في كتابه قياس الانقرائية، حيث يرى أنها:

1) القابلية للإستماع (الانسماعية) أو الانقرائية وهي صفات ترتبط باستيعابية (فهم) الرسالة. والرسالة ذات الانسماعية أو الانقرائية العالية تكون جملها وكلماتها قصيرة وبسيطة.

2) تشتمل على الاهتمام الإنساني بحيث تكون الرسالة ذات صلة باهتمامات المتلقي.

3) تنوع المفردات ويعني تجنب تكرار الكلمات.

4) الواقعية وهي تعني تجنب المتصل استخدام التجريد وهذا يعني استخدام جمل عملية حول الأحداث والظروف والمواقف في العالم الواقعي.

5) التحققية وهي مدى اشتمال الرسالة على جمل وعبارات عملية يمكن اختيارها في العالم الواقعي[24].

وبالإضافة إلى المتغيرات الأسلوبية السالفة للرسالة، فإن هناك متغيرات أخرى مرتبطة بمناداة الرسائل الإقناعية. وهناك ثلاثة أنواع رئيسية للمناداة:

1 - المناداة العاطفية Emotional Appeals . تتضمن خلق مشاعر ملائمة لدى المتلقي بنداء (مخاطبة) مشاعرهم أو قيمهم أو عواطفهم أو عن طريق وضعهم في جو بهيج لاستقبال الرسالة.

2 - المناداة العقلية Rational Appeals . المناداة العقلية تحاول إقناع المتلقين لتبني اعتقاداً ما من خلال تقديم شاهد تجريبي أو منطقي لتأييد ذلك الاعتقاد[25].

3 - ومناداة غريزة الخوف Fear Appeals . وهي تحاول مخاطبة المتلقين من خلال إثارة غريزة الخوف لدى الجمهور.

وتقدم الأبحاث حول مناداة الخوف صورة معقدة للعلاقة بين مستوى ارتفاع الخوف عند متلقي الرسالة وبين كمية التغير في الرأي أو في السلوك. وفي دراسة أجراها جانيس وفيشباخ Janis & Feshbach وجد الباحثان أن المناداة المنخفضة للخوف في الرسالة كانت أكثر فعالية في تغيير الاتجاه من المناداة المرتفعة للخوف[26].

وبينما رأت دراسات عديدة أن المستويات المرتفعة من الخوف تنتج تغيراً أكبر في الاتجاهات كلما قل مستوى قلق المتلقي المعتاد وتصوره القابل للتهديد[27].

ورأى ماك جوير Mc Guire بان المستويات المتوسطة للخوف هي الأكثر فاعلية، ذلك لان مناشدات (استمالات) الخوف الضئيل لن تكون فعالة، لأنها بشكل عام أقل اثارة وإقناعا من مناشدات (استمالة) الخوف المرتفع. ومن ناحية أخرى، فان مناشدات (استمالات) الخوف العالي قد تفقد فعاليتها، لان المتلقي يتجنب الدفاع عن نفسه. أما مناشدات (استمالات) الخوف المتوسط فقد تكون مثيرة ومقنعة. وعلى الأرجح ان تخلق اتجاهات دفاعية لدى المتلقي، أقل من نداءات (استمالات) الخوف المرتفع، ولهذا فإنها ستكون الأكثر فاعلية(28)

ويخلص تان إلى تعميم بعض النتائج المستخلصة من الأبحاث حول خصائص الرسائل المؤثرة وهي كما يلي:

1 - ان الرسائل ذات النتائج الظاهرة أكثر فاعلية من الرسائل ذات النتائج الضمنية في تغيير آراء المتلقين، ذلك ان المتلقين لا يدركون غالباً الهدف من الرسالة إذا لم يوضح أمامهم.
2 - ينتج التغيير في الرأي أكثر، عندما تناقش الرسالة معلومات سارة ومتفق عليها عند المرسل والمتلقي في الرسالة، ويكون ذلك أكثر من الحالة التي يتم فيها مناقشة معلومات خلافية وغير سارة بينهما.
3 - المواد التي تبدأ بها الرسالة هي التي يتم تعلمها بشكل أفضل، ويتلوها بعد ذلك المواد التي تأتي في النهاية. أما التي تأتي في الوسط فإنها الأقل منزلة من حيث التعلم.
4 - يرتبط مدىفعالية الرسالة بعرضها لجانب واحد من جوانب الموضوع أو جانبين من جوانب الموضوع بالجمهور، وبالمصدر وبخصائص الرسالة الأخرى.

- فعرض جانب واحد للموضوع فعّال:

- اذا كان الجمهور يقف إلى جانب نتائج المصدر (المرسل)،
- وإذا كان ذكاء المتلقين ضئيلاً، أو تعليمهم بسيطاً،وكانت معرفتهم للموضوع ضئيلة،
- وإذا كان المتلقون لا يتعرضون لوجهة النظر الأخرى،
- وإذا كان الموضوع غير مثير للجدل.

- وأمّا عرض جانبي الموضوع (وهو يعني دحض آراء الخصم) أكثر فاعلية:

- عندما يكون المتلقون ذوي ذكاء مرتفع، أو تعليم رسمي عال،
- وإذا كان الموضوع أساساً مثار نقاش، وموضع معارضة،
- وإذا كان المتلقون على معرفة بالموضوع، ويمكنهم ان يتعرضوا للآراء المعارضة، من متصلين آخرين،
- وإذا كان الموضوع مثيراً للجدل.

5- في الغالب ان تكون الإعلانات التي تقارن بين سلعتين والإعلانات غير المقارنة لها نفس الفعالية.
ويمكن ان تكون الإعلانات المقارنة أكثر فاعلية وذلك في الأحوال التالية:-
أ . عندما تكون السلعة المعلن عنها لها سوق ضئيل، أو اذا كانت سلعة جديدة.
ب. اذا كانت السلعة لها خاصية التفوق، وكذلك اذا كانت ذات معنى يمكن استعراضه واثباته.
ج. اذا لم يكن للجمهور المستهدف أفضليات سلعية ثابتة.

د. اذا كان الإعلان المقارن له ابتكارية مميزة من حيث صنف السلعة.

6) إن تكرار التعرض للرسالة كاف لزيادة الموافقة مع ما توصي به الرسالة. وإن تعرضاً كثيراً جداً قد يقلل الموافقة حيث أن استمرار التكرار للرسالة قد يقود إلى التبرم والتخمة والتعرض الزائد يؤدي إلى موافقة أكثر من عدم التعرض ويمكن أن تعمل فقرة عدم التعرض إلى تحييد أي تأثيرات مرتدة تنتج عن التعرض الزائد.

7) يزداد التعلم مع تكرار الرسالة.

8) زيادة فهم الرسالة يؤدي إلى زيادة الاتفاق مع ما توصي به الرسالة.

9) يتم تقييم المتصلين إيجابياً إلى الدرجة التي فيها تشتمل رسائلهم على الخصائص التالية:

أ . الانسماعية أو الانقرائية.

ب .الاهتمامات الإنسانية.

جـ .تنوع المفردات.

د . الواقعية.

10) لا يوجد عموماً اختلاف بين تأثير المناداة العاطفية أو المناداة العقلية في الإقناع.

11) المناداة المتوسطة للخوف في الرسالة عموماً أكثر تأثيراً في تحقيق الإذعان أكثر من نداءات الخوف المرتفعة أو المنخفضة[29].

عنيت بحوث شكل الاتصال Communication Modality بدراسة أي وسيلة إعلامية فعّالة أكثر من غيرها في التأثير على تغير الاتجاهات أو في التعلم أهي الوسائل المقروءة أم المسموعة أم المرئية أم مزيج بينها؟

وقد أجريت العديد من الدراسات التي اختبرت فرضيات حول هذا التساؤل ومن بينها دراسة شيكن وايجلي (Chaikan & Eagly 1976) ودراسة اندريولي وورشيل (Andereoli & Worchel 1978) ويلخص لنا تان بعض نتائج الدراسات حول فعالية الوسائل الإعلامية في التأثير وهي:

1 - الرسائل الحية والمسموعة المرئية عموماً أكثر الوسائل فاعلية في تغيير الاتجاهات، ويتبعها الرسائل الشفوية (المسموعة) ثم الرسائل المكتوبة (المقروءة) والميزة الإقناعية لها تكمن بمقدرتها على استقطاب تركيز المتلقي على بعض الخصائص الإيجابية للمتصل وانتزاعها من مضمون الرسائل.

2 - إن الرسائل المكتوبة هي أسهل في التعليم والتذكر من الرسائل المسجلة صوتياً أو الصوت والصورة. وخصوصاً إذا كانت الرسائل معقدة وإذا قيس التذكر بعد تقديم الرسالة.

3 - يتفاعل شكل الاتصال مع تعقيد الرسالة في تحديد تغير الاتجاه. والمواد المكتوبة أكثر فعالية في تغيير الاتجاهات من المواد المسجلة صوتياً أو صورة وذلك عندما تكون الرسالة صعبة. وأما عندما تكون الرسالة سهلة فإن أشرطة الصورة (الفيديو) تكون أكثر فعالية من الرسالة المكتوبة.

4 - ويتم تقييم الرسائل المكتوبة على أنها أفضل من الرسائل المسموعة أو المرئية عندما تكون الرسالة صعبة.

5 - يتفاعل شكل الاتصال مع الثقة بالمتصل في تحديد تغيير الاتجاه. وعند استخدام التلفزيون فإن الثقة بالمصادر أكثر فعالية في تغيير الاتجاهات، من استخدام الراديو أو الطباعة. وعدم الثقة بالمصادر هي أكثر فعالية عند استخدام الطباعة أو الراديو.

6 - يتفاعل المتلقي أكثر مع التلفزيون عنه مع الراديو ويتفاعل مع الراديو أكثر من الطباعة[30].

(د) الجمهور - المتلقي :

إن نجاح أي عملية اتصالية يرتبط أساساً بمدى معرفتنا بنوعية الجمهور الذي يستقبل الرسالة. ولذا فإن معرفة الخصائص الديمغرافية والخصائص الشخصية للجمهور أساسية لتوجيه الرسائل الملائمة إليهم. والنوع الأول من الخصائص يشتمل على متغيرات مثل العمر والجنس، والدخل، والوضع الاجتماعي والعرقي والانتماء الديني...الخ. بينما تشتمل الخصائص الشخصية والسيكولوجية على خصائص مثل الذكاء، والسلوك، والآراء، والقلق، والانفتاحية، والثقة بالنفس وغيرها. ومثل تلك الخصائص تعتبر هامة في عملية الإقناع[31].

ولفهم طبيعة الجمهور فإن هناك ثلاث نظريات ذات تأثير كبير على أبحاث الجمهور، وهي:

1 - نظرية التعلم Learning Theory والتي تفترض أن الإنسان أساساً حيوان عاقل يتخذ قراراته بناء على المعلومات.

2 - نظرية التماسك (التنافر) Consistency (Dissonance) Theory والتي تفترض أن الإنسان تبريري. أكثر من كونه حيواناً عاقلاً. ومن ثم فإننا نتصرف غالباً تجاه الرسائل لتبرير وحماية الآراء والسلوك والاتجاهات القائمة.

3 - النظرية الوظيفية Function Theory وهي تفترض أننا نكيف الاتجاهات لتحقيق حاجاتنا، ولذلك فإننا نحافظ على الاتجاهات إلى الدرجة التي فيها تستمر نافعة لنا.

وليس بالضرورة أن تتناقض هذه النظريات وغالباً ما تقود إلى نفس التنبؤات فيما يتعلق باستجابات الجمهور للرسائل[32].

وبمراجعة للأبحاث التي تناولت الجمهور – المتلقين فإنه يمكن استقاء مجموعة من المبادئ التي تبرز لنا دور الجمهور المؤثر في فعالية الرسالة ومن هذه المبادئ ما يلي:

1 - ليس بالضرورة أن يتجنب الناس المعلومات التي تتناقض مع آرائهم واختياراتهم وسلوكهم. فهناك العديد من خصائص الرسائل الهامة في تحديد انتباه الجمهور، فإذا كانت الرسالة تحمل إثابة للمتلقي ويمكن أن تلقي إزعاجاً محتملاً من معلومات مناقضة لما لديه، فإن مثل هذه الرسالة لا يمكن تجنبها.

2 - التصور غالباً ما يكون ذاتياً. فنحن لدينا اتجاه لتنظيم ظروفنا حتى حينما لا تكون المعلومات الملائمة غير متاحة. ونحن غالباً ما نتصور الأشياء على أن تخدم هدفاً فورياً، لتحقيق حاجة أو تدعم مزاجاً أو موقفاً عقلياً أو قيمة ثقافية.

3 - يمكن أن يتم تسهيل تقديم التصورات الدقيقة والمرغوبة للرسائل عن طريق:

أ . استخدام الأشياء والتصنيفات المألوفة للجمهور.

ب .بتأسيس رابطة إيجابية مع الجمهور منذ التفاعل الاتصالي المبكر.

جـ .وباستخدام تلميحات (إشارات) الرسالة التي يمكن أن يفهمها الجمهوربسرعة وتقييمها بشكل يقود إلى تفضيلها لديه.

4 - هناك دلائل على أن المتلقين يعيرون انتباهاً للرسائل التدعيمية أكثر من الرسائل المعارضة لآرائهم. وكذلك هناك بعض الدلائل على أن الرسائل التدعيمية صعبة النقض، والرسائل المناقضة لآرائهم

ولكنها تكون سهلة النقض سوف تلقي اهتماماً أكبر من الرسائل التدعيمية سهلة الانتقاض أو من الرسائل غير التدعيمية ولكن يصعب تدعيمها.

5 - يقوم المتصلون بتعديل رسائلهم للتقليل من الاختلافات بين تطرف الجمهور ولتأكيد أوجه التشابه بين أفراده. وهذه الاستراتيجية تسهل قبول الجمهور للرسائل[33].

التأثير وأنواع الجمهور:

لا شك أن قوة وسائل الإعلام تختلف في التأثير على الجمهور ويرجع ذلك إلى جملة متغيرات يمكن تقسيمها إلى متغيرات ترتبط بالوسيلة وأخرى ترتبط بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية في أي مجتمع من المجتمعات.

ومن الأمور التي لقيت عناية في دراسة قوة وسائل الإعلام في تأثيرها على الجمهور، دراسة أنواع الجمهور، وقد صنف دينيس هوويت (Dennis Howitt 1982) جمهور المتلقين إلى نوعين رئيسيين[*]:

1 - الجمهور العنيد.

2 - والجمهور الحساس[34].

وبينما يفهم من التنظير للجمهور العنيد، بأنه جمهور لا يستسلم تماماً لوسائل الإعلام بحيث تقوم بالتغيير أو التحويل أو السيطرة على الجمهور، ذلك أن الرؤية هنا تفترض بأن وسائل الإعلام ليس لها قوة إقناعية كبيرة لتغيير عقول الناس وذلك ينبع من وجود عوامل ثلاث، وهي تتمثل بالتعرض الانتقائي Selective Exposure وهو يعني أن أفراد الجمهور يتعرضون للرسائل التي تعودوا عليها وهم بذلك يتعرضون فقط لوجهات النظر التي إلى حد كبير تشبه وجهات نظرهم.

والعامل الثاني هو التصور (الإدراك) الانتقائي Selective Perception وبينما يعني التعرض الانتقائي اختيار ما يشاهده المرء أو ما يقرأه، نجد أن التصور الانتقائي هو اتجاه الفرد لتفسير ما يراه أو يقرأه أو يسمعه بطريقة يدعم بها وجهة نظره.

وأما العامل الثالث فهو الاستدعاء والتذكر الانتقائيان Selective Rerention & Recall وهذا يعني اتجاه الفرد لاستدعاء وتذكر الأشياء بناء على أساس انتقائي، فالمرء يتذكر الأمور التي تتلاءم مع وجهة نظره.

إن العمليات الانتقائية كعوامل مؤثرة على عملية الاتصال، لها في الواقع دلائل عملية من خلال دراسات عديدة (انظر Klapper 1960)[35] .

وأما فيما يتعلق بالجمهور الحساس فإن هوييت Howitt يرى بأنه من الواضح أن وسائل الإعلام لا تؤثر في كل فرد إذ أنها لا تجعل كل فرد عنيفاً، ولا تقرر رأيه في الانتخابات ولا تعلم كل شخص[36].

(*) يمكننا إضافة نوع ثالث إلى هذه الأنواع وهو الجمهور اللامبالي وهو جمهور غير معني بالرسالة على عكس الجمهور العنيد الذي تهمه الرسالة ولكنه لا يستجيب لها. والجمهور اللامبالي جمهور سلبي.. يتلقى الرسالة بلا مبالاة ولا يعنيه مضمونها.. وهنا تلعب العمليات الانتقائية دورها وخاصة التعرض الانتقائي في الهروب من الرسائل البعيدة عن مجال اهتمامه .

ومن ثم فإن هناك ميلاً للاعتقاد بأن أفراداً محددين هم الذين يتأثرون بطريقة ما بوسائل الإعلام. وهذا ليس نابعاً من خصائص شخصية لهم إذ أنه لا توجد دلائل قوية تؤكد الفكرة بأن بعض الأشخاص أكثر اقتناعاً من غيرهم. ولكن الأمر يتعلق بأفراد أكثر حساسية يفترض فيهم أن يكونوا بحاجة أكثر إلى الحماية مثل الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات التي تحتاج للحماية(37).

هذا وقد لقي الأطفال والمراهقون والفئات الأخرى المحتاجة إلى رعاية خاصة، مثل الشيوخ والأقليات عناية خاصة لدى الباحثين الإعلاميين والاجتماعيين وعلماء النفس في الغرب. وقد درس العديد منهم قضايا مختلفة مثل تأثير العنف على الأطفال والمراهقين، ودرسوا معالجات وسائل الإعلام وتأثيرها على الشيوخ والنساء والأقليات واستخدام هؤلاء لوسائل الإعلام.

وقد أولى تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي عناية خاصة لدور الإعلام تجاه المرأة والطفل والشباب والمعوقين والمسنين (انظر الدراسة في هذا الفصل) (38).

ولا شك أن الدور المتوقع للإعلام في إسهامه في التنمية يرتبط إلى حد كبير بالقضايا التي ناقشناها هنا وذلك للأسباب التالية:

أولاً: فإن فهم وظائف وسائل الاتصال الجماهيري واستخداماتها وكيف يمكن أن تتحقق أمر أساسي لإنجاز اتصال تنموي فعّال.

ثانياً: إن تأثيرات وسائل الإعلام في جانب منها هي جزء أساسي من عملية التنمية وفي جزء آخر هي عامل هام لتحقيقها... ومن ثم فإن إدراك أنواع التأثيرات المتوقعة لوسائل الإعلام يوفر للإعلاميين وخبراء التنمية معاً أساساً نظرياً وعملياً، لفهم دور الاتصال التنموي.

ثالثاً: إن إدراك تعقيد العملية الاتصالية ومن ثم فهمنا الواعي للعوامل المؤثرة على نجاح الاتصال هام جداً سواء كان ذلك مرتبطاً بمتغيرات ذات صلة بالمتصل أو بالرسالة أو بالوسائل أو الجمهور.

وإذا كان الباب الخامس من هذا الكتاب قد خصصناه لدور وسائل الإعلام في التنمية آخذين في الاعتبار أن تكون الدراسات تطبيقية وتقدم مقترحات عملية للإعلام التنموي فإن هذا المدخل يصبح ضرورياً لفهم تأثيرات وسائل الإعلام واستخدامها بشكل فعّال في التنمية.

ولذا راعينا في اختيارنا لدراسات هذا القسم أن تكون متنوعة من حيث تطبيقاتها ومن حيث مستويات معالجتها إذ أن بعضها تناول دور الإعلام التنموي الإذاعي بشكل عام – وخاصة على مستوى دول العالم الثالث – مثل دراسة د. توفيق يعقوب "مدخل إلى الإعلام التنموي الإذاعي". والبعض الآخر تناول "دور إذاعات الفضاء في الحملات الوطنية" لحمدي قنديل وهي دراسة ذات بُعد قومي ركّزت على استخدام القمر الصناعي في التربية. وكذلك نجد دراسة نقدية لاستخدام وسائل الإعلام في التنمية على مستوى قطري وهي الدراسة المعنونة "وسائل الإعلام والتنمية في دولة الإمارات". كذلك نجد دراسة أخرى لسعد لبيب تشرح توظيف الإذاعة المحلية في التنمية الثقافية للمجتمع المحلي. كما نجد دراسة أخرى عنيت بالتنمية التعاونية ودور الاتصال فيها للدكتور إسحق القطب، ودراسة أخرى بدور الإعلام في التعليم للدكتور محمد أحمد الغنام. وهذا التنوع في القضايا التي طرحتها هذه الدراسات يفسح المجال أمام القارئ ليحلل ويقارن ويستنبط منها ما يمكن أن يفيد في عملية التنمية الهدف – والوسيلة لتقدم الإنسان العربي(*).

(*) انظر المقالة المعنونة "الأطفال وعالم التلفزيون" في كتابنا قضايا إعلامية، ، مؤسسة البيان، دبي 1988 دار مجدلاوي للطباعة والنشر ، عمان 2005.

الهوامش

1 - Harold Lasswell "the Structure & Function of Communication in Society". In: The Process & Effects of Mass Communications. Shramm & Roberts (eds.) (Urbana, Chicago: University of Illinois Press, 1977), p. 5

. Harold Lasswell (1982)," The Structure & Function of Communication in Society" in ,

Perspectives of _ass Communication" ed. Warren Agee, P.H Ault & E. Emery (New York: Harper & Row P. 9

وانظر كتاب الإعلام والتنمية ، دبي ، دار البيان، 1985، ص 29 .

2 - Paul F. Izarsfield & Robert Merton, "Mass Communication: Popular Taste & Organized Social Action". In, Mass Communication Wilbur Schramm (ed). Pp. 497-50 .

وانظر كتابنا الإعلام والتنمية، دبي، دار البيان، 1985، ص 31 .

3 - Wilbor Schramm: Mass Media & National Development. Stanford Cat. Stanford University Press 1964, p. 36-42.

وانظر كتابنا الإعلام والتنمية، دبي، دار البيان، 1985، ص 31 .

4 - Melvin Defleur & Sandra Ball-Rokeach, Theories of Mass Communication (New York: David Mckay Co., 1976), p. 266-267.

وانظر كتابنا الإعلام والتنمية، دبي، دار البيان، 1985، ص 32 .

5 - Leslie G. Moeller: "the Big Four Mass Media: Actualities and Expectations" in Beyond Media. In Richard Budd and Brent Ruben (eds.) (Rochelle Park, N.J: Hyden Book Company, 1979).

وانظر بخصوص تشويه الصورة العربية في الخارج مقالتنا المعنونة "الإعلام العربي المشترك: التحديات وآفاق المستقبل"، مجلة شئون اجتماعية، العدد 20 يناير 1989.

6 - Hiebert, Donald Urgurait & Thomas Bohn; Mass Media; An Introduction to Modern Communication. II. (New York & London, Longman 1979) pp. 351-460 .

7 - Warren K. Agee, Phillip Ault & Edwin Emery; Introduction to Mass Communication. (6^{th} ed) (New York, Harper & Row, Publishers 1979) pp. 3-4.

8 - Lee Thayer; "On the Mass Media & Mass Communication: Note Toward a Thayer" Beyond Media. Budd & Ruben (eds.) (Rochelle Park, N.J: Hyden Book Co., 1979) p. 64-65.

9 - Ibid pp. 65-66 .

10 - Ibid p. 67.

11 - Ibid pp. 68-69.

12 - Iid pp. 69-72 .

13 - Steven Chefee, "Mass Media: New Research Perspectives in Communication Research. A Half-Century Appraise. David Lerner & Layle M. Wilson. (eds.) (Honolulu, East-West Center Book 1977, pp. 210-211 .

14 - Ibid pp. 211-214.

15 - Peart G. Aldrich; The Impact of Mass Media Rochelle Park, Nmjm Hayden Book Company 1975, p. 19.

16 - Ibid pp. 11-23.

17 - Ibid pp. 23-24.

18 - Ibid pp. 24-25 .

19 - Ibid p. 25.

20 - Alexis S. Tan, Mass Communication Theories and Research. pp. 104-109.

21 - Ibid p. 109-111 .

22 - Ibid p. 111 .

23 - Ibid pp. 131-132.

24 - Iid pp. 147-148.

25 - Ibid p. 149.

26 - Ibid pp. 149-150.

27 - Ibid p. 150.

28 - Ibid pp. 150-151.

29 - Ibid pp. 152-153.

30 - Ibid pp. 163-164.

31 - Ibid p. 167.

32 - Iid pp. 167-168.

33 - Iid pp. 187-188.

34 - Dennis Howitt; Mass Media and Social Problems. (Oxford, New York: Pergamon Press 1982), pp. 21-24.

35- Joseph Klapper; The Effects of Mass Communication, (Giencoe, Illinois, The Free Press 1960).

36 - Dennis Howitt Op. cit p. 23.

37 - Ibid p. 23.

38 - كتاب (الإعلام العربي حاضراً ومستقبلاً) – (تونس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987)

الفصل الثاني

الاتصال ودوره المفقود في التنمية الشاملة في الوطن العربي

د. صالح أبو إصبع

1 - مقدمـة:

التنمية العربية مشروع لم يكتمل، ومعه تنعقد الآمال على مستوى قطري وإقليمي وقومي، ومنذ أن أخذت التنمية، من خلال خططها الخمسية أو العشرية في العديد من الأقطار العربية، دورها في التنفيذ فإن مراجعتها تصبح ضرورية للتعرف على بعض جوانب القصور فيها. ولذا فإن هذه الدراسة تستهدف التعرف على: الأبعاد النظرية للتنمية التي سادت خلال العقدين الخامس والسادس من هذا القرن، ثم استعراض أربعة نماذج تنموية عربية من خلال خططها التنموية الخمسية وهي: السعودية والأردن وليبيا وعُمان، وهي تمثل تنوعاً في تجارب التنمية من حيث منطلقاتها الفكرية وأنظمة حكمها واختلاف مواردها وطبيعة علاقاتها الإقليمية والقومية والدولية. وبعد ذلك سنقيم هذه التجارب من خلال رؤية نقدية قدّمها دارسو التنمية العربية وهم يبحثون عن سبيل إلى تنمية عربية مستقلة، بانتهاج أسلوب عربي للتنمية. ولأن الاتصال يُعدُّ عاملاً حيوياً في مختلف مناشط الحياة، فإن هذه الدراسة تهدف إلى إيضاح كيف أهملت خطط التنمية العربية الاتصال كنشاط أساسي ومكمّل ساهم في عملية التنمية.

ولهذا فإن هذه الدراسة تبرز أهم جوانب القصور في التنمية وما أسميناه بغياب الحلقات الخمس التالية* في خطط التنمية وهي:

1 - غياب الرؤية الشاملة لتفاعل الأنظمة الكلية والفرعية في العمل التنموي.

2 - غياب الرؤية التفاعلية لأبعاد التنمية الإقليمية والقومية والدولية في التنمية.

3 - غياب التركيز على المعيقات المجتمعية وخصوصية الهوية الثقافية العربية.

4 - غياب الاستراتيجية التنموية المتكاملة والتخطيط الطويل الأجل للتنمية.

5 - غياب دور الاتصال المساهم في التنمية.

وتقدم الدراسة في خططها نموذجاً للاتصال التنموي والأنظمة المتفاعلة، كنموذج مقترح لدور الاتصال في ظل تعقيد العملية التنموية.

---

* نشر ضمن الدراسة المعنونة بـ "التنمية الشاملة في الوطن العربي والدور الاتصالي المفقود"، مجلة شؤون اجتماعية، مارس، 1989م.

2 - مراجعة الأدبيات:

أصبحت التنمية شعاراً أخّاذاً ينادي به المخططون والاقتصاديون والسياسيون وعلماء الاجتماع والاتصال. ومع منتصف القرن الحالي لم يأخذ شعار ما من العناية والترداد في المحافل القومية والإقليمية والدولية، مثلما نال مصطلح التنمية من عناية. لقد أصبح هذا الشعار – المصطلح... أسلوباً محبباً لدى الدول المتخلفة، التي هي في مرحلة دون النمو، لاجتياز عالم التخلف واللحاق بركب الدول المتقدمة.

إن التنمية كشعار هي أكثر من ذلك، إنها مصطلح يطلق على عملية معقدة لتدل على (عملية واعية مدروسة ومخطط لها، تتمّ بالإنسان ومن أجله بهدف الانتقال بالمجتمع بشراً ومؤسسات وهياكل إلى وضع أفضل، يحقق له التقدم والأمن والرخاء والمشاركة والاستقلالية سواء أكان في المجالات الاقتصادية أم السياسية أم الثقافية أم الاجتماعية أم غيرها من المجالات)[1].

وهكذا تصبح التنمية وسيلة وغاية: هي وسيلة لتجاوز التخلف الذي هو ليس مجرد تأخر زمني – كما يرى د. إسماعيل صبري عبد الله[2] – بل يرجع أيضاً إلى التبعية التي انبثقت نتيجة عوامل خارجية – كالاستعمار- وعوامل أخرى داخلية مكّنت التبعية من ترسيخ جذورها بل والدفاع عنها، وهي غاية يتحقق معها الرفاهية والتقدم.

لقد شهد العالم منذ الحرب العالمية الثانية مناهج مختلفة للتنمية، وقد حددها ستوكويل وليدلو Stockwell & Waldol بالمناهج التالية: المنهج السيكولوجي، والمنهج المثالي النزعة، والمنهج الانتشاري، ونظرية التبعية والمنهج المجتمعي[3]، ونجد المنهج السيكولوجي يركز على التنمية الاقتصادية من منظور مدى حضور أو غياب بعض الخصائص الشخصية العامة والحالة النفسية الداخلية التي تميز مجتمعاً ما. وهكذا فإن هذا المنهج يعزو القصور في التنمية في مجتمع ما إلى عدم وجود عدد كاف من الخصائص بالنسبة للأفراد، وهذه الخصائص يُنظر إليها على اعتبار أنها أساسية لحدوث التنمية، ومن هؤلاء الذين نظروا إلى التنمية من هذا المنطلق ماك كليلاند McClelland الذي رأى أن "الحاجة إلى الإنجاز" يمكن اعتبارها رغبة الفرد بالنجاح، ليس فقط للحصول على الاعتراف والإثابة مما يحققه النجاح، بل للحصول على شعور داخلي بالرضا الذاتي من إنجاز شيء ما. وكذلك رأي هاجن Hagen في كتابه "في نظرية التغير الاجتماعي" أن من أهم الخصائص للشخصية الفردية المرافقة للتنمية الاقتصادية الحاجة إلى الإنجاز والحاجة إلى الاستقلالية الذاتية – بالاعتماد على النفس والثقة بها – والحاجة إلى النظام. وقد رأى هاجن أن المشكلة الرئيسية التي تواجه المجتمعات التقليدية تميزها بُنى اجتماعية سلطوية ينتج عنها ترتيب وضع اجتماعي طبقي، وهذا يميل إلى إنتاج أنماط شخصية على عكس ما يحتاجه النمو الاقتصادي، إذ إنّ الشخصية التي تُنتج هي شخصية تتميز بعدم الثقة في الذات وبمستوى مرتفع من القلق عند مواجهة تحدٍ موقف جديد. ولذا فإنه رأى أن التنمية تحتاج إلى شخصية ابتكارية تتناقض مع الشخصية السلطوية، وهي تمتاز بالخيال الابتكاري والثقة بالذات والرضا في مواجهة المشاكل وحلها والإحساس بالواجب والمسؤولية.

أما المنهج المثالي فإنه يقوم بتقسيم المجتمعات إلى مجموعات مختلفة على أساس مجموعة من الخصائص التي تشير إلى مراحل مختلفة من التنمية. ويتم تصنيفها بناءً على مجموعة من المؤشرات مثل متوسط دخل الفرد السنوي، ومستوى استهلاك الطاقة فيه أو نسبة وفيات الأطفال. وهو علمياً يضع النمط الغربي كمثال للتقدم والتنمية. وهذا المنهج يحدد المجتمعات على أنها مجتمعات متقدمة (متطورة) أو مجتمعات تحت النمو (متخلفة) بناء على ثلاثة أسس:

أ) فيما إذا كانت الإثابة أو الهبة يتم تحديدها بناء على قاعدة من الإنجاز أو النسب.

ب) فيما إذا كان المعيار المستخدم لتقييم موضوع اجتماعي هو عالمي أو خاص.

جـ) وفيما إذا كانت الأدوار الاجتماعية من ناحية وظيفية محددة أو متسيّبة.

وبناء على هذا النموذج فإن عملية التنمية الاقتصادية ترتبط بالانتقال بعيداً من المجتمعات ذات البنية التقليدية، التي تمتاز بأنها تقوم على قواعد النسب وخصوصية المعيار الاجتماعي، وتسيّب الأدوار الاجتماعية. وذلك للانتقال إلى بنية اجتماعية حديثة تمتاز بالإنجاز والعالمية والأدوار الاجتماعية المحددة، وهذا النموذج كما وصفه هوز ليتز Hosellitz عرقي لأنه يطلب من شعوب العالم الثالث أن تصبح مثل الغرب.

وكذلك نجد روستو W. W. Rostou في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" يحدد خمس مراحل للنمو الاقتصادي متتابعة كما يلي:

1 - مرحلة المجتمع التقليدي.

2 - المرحلة المسبقة للانتقال، وذلك في الوقت الذي فيه تبدأ القيم والممارسات التقليدية بالانهيار وهي مرحلة التهيؤ للانطلاق.

3 - المرحلة الثالثة هي مرحلة الانطلاق وذك يكون حين يصير النمو الاقتصادي منجزاً.

4 - مرحلة التوجه إلى النضوج المتميز بنمو اقتصادي متكامل في ظل نظام دولي كبير.

5 - المرحلة الأخيرة وهي الدخول في طور الاستهلاك الجماهيري الكبير.

أما الاتجاه الانتشاري فهو يعني العملية التي بها يتم تبني المجتمعات المتخلفة موضوعاً أو آخر مما يعزز تنميتها. وهذا الاتجاه يرى أن المجتمعات المتخلفة ينقصها فائض رأس المال اللازم للاستثمار في برامج التنمية، وكذلك امتلاكها مستوى تقنياً منخفضاً، مما يمنع توظيف أقصى الإمكانات البشرية والموارد الطبيعية، وكذلك وجود بنية اجتماعية تتصف بالمحافظة، والانتساب والخصوصية. ويرى هذا الاتجاه أن التنمية تتحقق من خلال الإعانات والقروض من الدول المتقدمة، وتبنّي تلك المجتمعات طرق الإنتاج الزراعي والصناعي في الدول المتقدمة، وبتبني كذلك قيم واتجاهات ونماذج السلوك الأجنبية، وكذلك البنى الاجتماعية في الأمم الصناعية الحضرية المتقدمة.

وأما نظرية التبعية، فإنها ترى أن وضع التخلف في دول العالم الثالث يعود إلى الأسباب التاريخية لتنمية الدول الصناعية. لقد تمت تنمية الدول الصناعية على حساب دول العالم الثالث باستغلال مواردها. وترى النظرية بأن المشكلة في دول العالم الثالث تنبع من حقيقة أن المجتمعات التقليدية قد دمرها الاحتكاك بالقوى الاستعمارية ومن ثم فإن طرائق الحياة التقليدية فيها قد أفسدت، ومواردها الاقتصادية صودرت، ولهذا نرى أن دول العالم الثالث قد فُرض عليها علاقات تبعية مع القوى الاستعمارية والإمبريالية والإمبريالية الجديدة. وكان من الذين نادوا بهذه النظرية أندريه فرانك Andre G. Frank والمنهاج الأخير هو المنهج المجتمعي. وهذا الاتجاه يدمج بعض الخصائص من مجموعة من المناهج السابقة ويرى أن مشكلة المجتمعات المتخلفة ذات أبعاد اقتصادية وديمغرافية وثقافية اجتماعية. ورغم أنه ينتبه إلى أهمية الأبعاد الثقافية والاجتماعية في عملية التنمية إلا أنه أشار إلى أن القيم التقليدية في تلك المجتمعات غالباً ما تعزز تفاقم أبعاد المشكلات الاقتصادية والديمغرافية.

إن النماذج الغربية في التنمية أثبتت فشلها في تقديم النموذج لبلدان العالم. وفشل هذه النماذج في تنمية العالم الثالث – كما يرى د. نادر فرجاني – يرجع إلى أن "النموذج معيب في الجوهر، بمعنى أنه حتى بالنسبة للغرب المصنع لا يقدم هذا النموذج أي جنة أرضية. لقد بهتت الأنماط الثقافية لبلدان الغرب في ثقافة واحدة تقريباً تقوم على الاستهلاك والتسلح. وإن كان النموذج الغربي قد نجح في توفير الرخاء المادي للناس في البلدان الغربية المصنعة، إلا أن ذلك استتبع آثاراً مدمرة في المجالات البيئية والاجتماعية والنفسانية. أما بالنسبة لبلدان العالم الثالث، فالنموذج كان غير متطابق، وبالتالي قاصر معرفياً مما يجعله غير صالح للتطبيق في بلدان العالم الثالث"[(4)].

وعلى الرغم من الفوارق الاجتماعية والسياسية والثقافية والنفسية بين المجتمعات الغربية ومجتمعات العالم الثالث، فإن أوروبا والولايات المتحدة صدّرت نظرياتها التنموية كأساس للتنمية في بلدان العالم الثالث، وحاولت تلك البلدان أن تفرض نماذجها التنموية على دول العالم الثالث، عبر مؤسسات اقتصادية ضخمة، لتكريس مصالحها التي هي في حقيقتها معادية للعالم الثالث[5].

إن تلك النظريات التي انبثقت عن رؤية مركزية عنصرية جاءت لتخدم مصالح مبدعيها ودولهم، مما استدعى مراجعة لنماذج التنمية بعد أن اتضح أن خصوصية الأوضاع في مجتمعات دول العالم الثالث تحتاج إلى خصوصية في معالجة التنمية فيها.

وقد شعر العديد من الباحثين العرب بعدم الثقة بالفكر التنموي الغربي، الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية القائم على رؤية غربية، وأصبح من الضروري الاستفادة من فشل نماذج التنمية الغربية في الوطن العربي، تلك النماذج التي تضع أمامنا مسؤولية استقرائها "لا كوصفة إذا ما طبقناها أفلحنا، وإن لم نطبقها فشلنا، بل كمنظور تاريخي يتيح لنا استشفاف التجربة التاريخية لدول سبقتنا في مضمار التنمية... "النخرج بمنهج تحليلي لنسلطه كالضوء الكاشف على واقعنا وتاريخنا، ونحاول من خلاله دراسة العوامل التي ما زالت تكبل الوطن العربي في واقع التخلف والتعرف على هذه العوامل يمكننا من استنباط أصوب الوسائل لتحقيق أهدافنا في نمط تنمية مستقل يحقق للأغلبية من شعبنا العربي حياة أفضل، لا على المستوى المادي والاقتصادي فحسب، بل أيضاً على المستوى الثقافي"[6].

وقد أضحى واضحاً منذ السبعينات أن طريقاً جديداً للتنمية يجب أن يشق بحيث يكون قادراً على استيعاب مجمل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية. والمتغيرات التي ترتبط بعملية التنمية من متغيرات اقتصادية وبشرية وثقافية ومجتمعية وتكنولوجية. وكان باحثو دول العالم الثالث هم الذين حاولوا أن يشقوا هذا الطريق. ولهذا فإنهم المنافحون الآن عن البحث عن نظام اقتصادي جديد في العالم، وكذلك هم المطالبون بنظام اتصالي عالمي جديد.

ولهذا رأى بعض الباحثين سقوط ما أسموه "بوثنية النماذج الغربية" في التنمية ويصبح الطريق أمام العرب مفتوحاً لانتهاج سبيل تنموي عربي خاص بهم إذ إنه:

"ليس أمام العرب، وهم في مفترق الطرق، نموذج للتنمية معد سلفاً في جملته وتفاصيله بحيث يقتصر الاجتهاد على دراسته بعناية وتطبيقه بكفاءة. ليس ثمة كتاب "وصفات لعلاج السبل التي يمكن أن يسلكها أي مجتمع في نضاله، من أجل التنمية والتقدم الحضاري، وصعوبة الحكم السابق على مدى صلاحية أي سبيل منه دون اختبار كفاءته، في ضوء النتائج المستقبلية التي يمكن أن يفضي إليها في الأمد الطويل. وليس الاختيار قاصراً، كما ساد في أذهان البعض حتى وقت قريب، على اختيار بين نماذج سبق تجربتها ونجاحها في حالات تاريخية معينة، ولا هو محكوم فحسب بعوامل أيديولوجية وطبقية كما كان يبدو أحياناً.

إن كلاً من تجارب النمو المختلفة، هي نتاج ظروف تاريخية وموضوعية، محددة يصعب أن تتكرر، وهي ترتبط إلى جانب الاختيار السياسي بمدى النمو السابق، والعلاقة مع العالم الخارجي، والموارد المادية والبشرية المتاحة، وحجم الدولة ومدى تنوع مواردها إلى جانب طبيعة الحضارة السائدة والأصول التاريخية لها والسمات المميزة لها"[7].

سبق وأن أشرنا إلى أن العديد من الباحثين العرب يرون أن النماذج الغربية السالفة ونماذج الغرب في التنمية ليست صالحة لأن تكون نهجاً للتنمية العربية، ونجد أن الانتقادات لتلك النماذج ركزت على ضرورة اتباع منهج قومي في التنمية، وكان ذلك من خلال نقد للتجارب الإقليمية / القطرية. ويقول د. محمود الحمصي في هذا المجال[8]:

"لقد جرى في الماضي تصميم خطط التنمية العربية على أساس منطلقات قطرية. لا تكاد تراعي سوى المعطيات والمتغيرات الاقتصادية الخاصة بالقطر صاحب الخطة وحده، كما يتضح ذلك بصورة خاصة

في استراتيجيات معظم الخطط... وقد لا يكون في الأمر ضير لو أن كل واحد من الأقطار العربية يستطيع بمفرده أن يحقق لنفسه حالة نهوض اقتصادي متكامل في أركانه وفي تنوع تراكيبه الهيكلية: الزراعة والصناعة والتقنية وسواها".

ويخلص إلى أن المتطلبات التكنولوجية والتسويقية والاستيعابية الواسعة أكبر من حجم أي قطر، مما حدا بالدول الصناعية العريقة إلى التكتل من أجل مواصلة التطور والنمو. وهو يرى أن التنميات العربية التي قامت في الماضي على الأساس القطري وحده، قد أفضت إلى نتائج لم تلبّ إلا قليلاً من المطامح المنشودة منها، ولهذا فإنه يرى أن الاختيار الأجدى من حالات الانكفاء القطري، بمنطلقاتها الإنمائية الضيقة المرامي مكانياً والمحدودة زمانياً، هو "الاختيار القومي" للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمداها الطويل. وهذا الاختيار القومي لا يتنافى مع المساعي القطرية للتنمية وذلك بهدف توسيع نطاق الاكتفاء الغربي الجماعي. إن التساؤل الرئيسي الآن هو هل هناك نهج عربي جديد للتنمية؟ وإذا كان ذلك، فما هو ذلك النهج؟ وما مدى استفادتنا من التجارب الأخرى لشعوب العالم وخصوصاً التجربة اليابانية التي شقت طريقها نحو التقدم، مع المحافظة والارتباط بقيم المجتمع؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة حرية بالمناقشة وتستحق التوقُّف عندها.

3 - أربع تجارب تنموية عربية:

قبل الخوض في الحديث عن نهج تنموي جديد فإنه من العملي أن نستعرض بعض التجارب التنموية العربية من خلال خططها التنموية، وقد اختيرت هذه التجارب الأربع لأنها تمثل توجهات سياسية مختلفة، ودولها ذات إمكانات مادية متباينة، وذات سياسات اقتصادية متنوعة. وهذه الدول الأربع هي السعودية والأردن وليبيا وعُمان، وتقدم لنا خطط التنمية الخمسية في كل من هذه الدول تصوراً لرؤى هذه الدول للتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وسوف نناقش هذه التجارب من خلال أهدافها وأبعادها، ودور الاتصال فيها.

أولاً: خطة التنمية السعودية – خطة التنمية الرابعة 1405 – 1410 هـ:

جاء في مقدمة خطة التنمية تحديد لأبرز سمات نوعية التنمية أبعادها والتي تقوم على أساس الاسترشاد بالقيم الإسلامية وتعاليم الدين الحنيف، واستطاعت التنمية أن تتم في شكل فريد من حيث قصر الوقت والعمق والشمول، ومع تفادي سلبيات التنمية التي عانى منها أكثر الدول النامية، واستندت السعودية في تحقيق أهدافها على المبادرات الفردية والقيم الإسلامية، والحرية الاقتصادية وسياسة الاقتصاد المفتوح.

واشتملت أهداف التنمية الشاملة أبعاداً ثلاثة:

(أ) البُعد الاقتصادي: وذلك بتنمية التجهيزات الأساسية والصناعات الأساسية والزراعة.

(ب) البعد الاجتماعي: وتناول رغبات أفراد الشعب السعودي وطموحاتهم وإمكاناتهم. فتوسعت فرص التعليم المجاني بكافة مراحله وتوفرت إمكانيات التدريب والمرافق الصحية المجانية والخدمات الاجتماعية، والإسكان.

(جـ) البعد التنظيمي: وذلك بإدخال تغييرات أساسية على التنظيم الإداري واللوائح والأنظمة[9].

أهداف خطة التنمية الرابعة 1405 – 1410هـ:

1 - المحافظة على القيم الإسلامية وتطبيق شريعة الله ونشرها.

2 - الدفاع عن الدين والوطن والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد.

3 - تكوين المواطن العامل المنتج وتحديد مكافآته وفقاً لعمله.

4 - تنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها لتخدم جميع القطاعات.

5 - دفع الحركة الثقافية إلى المستوى الذي يجعها تساير التطور في المملكة.

6 - تخفيف الاعتماد على إنتاج البترول الخام وتصديره باعتباره مصدراً رئيسياً للدخل الوطني.

7 - تغيير البنية الاقتصادية بتنويع القاعدة الإنتاجية بالتركيز على الصناعة والزراعة.

8 - تنمية الثروات المعدنية وتشجيع استكشافها واستثمارها.

9 - التركيز على التنمية النوعية بتحسين وتطوير أداء ما تم إنجازه من منافع وتجهيزات.

10 -إكمال التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة.

11 - تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي[10].

تغيير بنية الاقتصاد السعودي:

تركز الخطة على تغيير بنية الاقتصاد الوطني وتأخذ في حسبانها الفرص الجديدة والسوق الموسعة والتي ستتعزز بزيادة الروابط والعلاقات التعاونية بين دول مجس التعاون الخليجي التي تمثل أعلى قوة شرائية للفرد في العالم، مع وجود فرصة لتطوير التنسيق والتكامل بين هذه الدول. وتعمل السعودية كذلك على توسعة دائرة نشاطها مع بلدان مجلس التعاون الخليجي ومع الدول العربية والأقطار الإسلامية ودول العالم الثالث.

وتركز الخطة على تنويع القاعدة الاقتصادية ومن ضمن ذلك الاستعاضة الجزئية عن تصدير الزيت الخام وإحلال معادن أخرى قابلة للتصدير، والتركيز على إنتاج المواد المصنعة من المواد المشتقة من الزيت والتنويع في الصناعات الهيدركربونية.

مشكلات وحلول:

تطرح خطة التنمية الرابعة مجموعة من القضايا التي برزت في الخطة الثانية للتنمية والتي تحتاج إلى دراسة وإيجاد الحلول المناسبة لها أثناء تنفيذ خطة التنمية الرابعة. ومن هذه القضايا:

1 -قضايا الإعانات التي تخدم المستهلكين المزارعين: والتي تحتاج إلى تخصيص نسبها من خلال ترشيدها وذلك لكبح جماح التضخم وتقليله، والتقليل من هذه الموارد أو الإفراط في النفقات الرأسمالية. ومراجعة نظام الإعانات يتضمن أبعاداً تتعلق بالكفاءة الاقتصادية.

2 -قضايا القوى البشرية والعمالة: والتي تتمثل بارتفاع نسبة العمال الأجانب من مجمل القوى العاملة، وذلك يتطلب استيعاب السوق المزيد من العمالة السعودية.

ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من تحقيق زيادة في الإنتاجية، وأن تكون الدوافع عالية لدى السعوديين، وأن تتجاوب أنظمة التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل، وأن تعطي السعوْدة مفهوماً عملياً على كافة المستويات. ومن الضروري أن يصبح التعليم ملائماً لاحتياجات القطاع الخاص لمختلف المهارات، وكذلك إتاحة فرصة العمل للنساء[12].

3 -القضايا الخاصة بالتعليم: وتتمثل ببعض القضايا المتعلقة بالتعليم العام مثل الخسارة الناتجة عن ظاهرة التسرب من الصفوف الأولى، والخسارة الناتجة عن ظاهرة الرسوب، وكذلك الاهتمام بالقيادات التعليمية ودورها.

وكذلك هناك القضايا المتعلقة بالتعليم العالي، المتمثلة بالتوسع في مؤسسات التعليم العالي، التي قبلت بالتضحية بالجوانب النوعية، نتيجة للزيادة المطّردة في عدد الطلاب وهذا النمو السريع أدى إلى نقص الكفاءة.

وكذلك القضايا المتعلقة بمستوى المتدربين ومستوى مراكز التدريب المهني.

4 - القضايا المتعلقة بالسكان والتي تتمثل بوجود نقص في المساكن ذات النوعية الجيدة في بعض المناطق الريفية وبوجود فائض منها في المدن الرئيسية.

5 - القضايا الخاصة بالتقنية، وخاصة ما رافق استخدام التقنية من نقص في القاعدة الفنية والتقنية وخصوصاً الخدمات الإنتاجية المتمثلة في التصليح والصيانة ذات النوعية العالية والتكثيف الآلي.

6 - القضايا المرتبطة بدعم الزراعة.

7 - قضايا تنمية المياه واستعمالاتها.

8 - القضايا الصحية، مثل توفير القوى البشرية لتشغيل المرافق الصحية، وتقديم خدمة صحية عالية المستوى للمواطنين. وصعوبة تشغيل المستشفيات بكامل طاقاتها. وزيادة الطلب على الخدمات الصحية الخاصة بالطفولة.

9 - القضايا الاجتماعية، التي نتجت عن التغير السريع في المجتمع، وأحدثت جملة من التغيرات السكانية والاجتماعية مثل – تركز السكان بصورة كبيرة في المراكز الرئيسية والمدن الكبيرة – وزيادة العمالة الأجنبية ذات الثقافة غير العربية.

- تعرض غالبية السعوديين بصورة مباشرة أو غير مباشرة للعديد من الثقافات والعادات والتقاليد الأجنبية بسبب السفر أو وسائل الإعلام.
- تحسّن المستوى المادي المعيشي.
- انتشار التعليم.
- ظهور هياكل وظيفية تتطلب مهارات معينة وتعتمد على الكفاءة الشخصية، ولم يعد للعلاقات المختلفة التي كانت سائدة في الماضي دورها.
- زيادة استيراد التقنية واستخدامها.
- حدوث تغييرات في نمط الأنشطة الترفيهية وقضاء الفراغ.
- تغير المواقف تجاه المهن وتغير التسلسل في أهمية المهن المختلفة.
- تفاوُت مستويات المساهمة في عملية التنمية.

وتتمثل التحديات الآن في الاستخدام الإبداعي للتقنية، ودمجها بالثقافة والتركيز على أهمية العمل بشكل عام واليدوي والفني بشكل خاص، وكذلك النظرة إلى أوقات الفراغ لتصبح فرصة لاكتساب الثقافة الشخصية والإثراء العقي والفكري. وهنا يواجه المسؤولون عن الثقافة والفكر تحديات لإيجاد نهضة ثقافية تثري الحياة الفكرية والفنية[13].

السياسات المقترحة في الخطة لمواجهة التحديات المستقبلية المرتبطة بالتغيرات الاجتماعية والثقافية، وتتمثل فيما يلي:

1 - قيام كافة الجهات الحكومية بتقدير الآثار الاجتماعية لبرامجها ومشروعاتها بجانب المضامين الاجتماعية بعيدة المدى لسياستها.

2 - حث وسائل الإعلام على تشجيع مناقشة الموضوعات الثقافية، وإعطاء الأولويات لمنجزات الفنانين والكتّاب والشعراء السعوديين.

3 - تشجيع القطاع الخاص على رعاية الأنشطة الثقافية والمطبوعات والاستثمار في المرافق الترفيهية المفيدة.

4 - مواصلة وزارة التخطيط الاهتمام بالجوانب الاجتماعية للتخطيط التنموي، والثقافي ومتابعة ذلك لدى الجهات المعنية.

5 - قيام الجهات الحكومية المعنية بزيادة توفير المرافق والأنشطة الثقافية.

6 - إعطاء الجهات المسؤولة عن التعليم والتدريب اهتماماً خاصاً لفهم التقنية والتقنيات المتطورة من قبل المواطنين[14].

استراتيجية التنمية للأجهزة الثقافية والإعلامية ورعاية الشباب

تحدد الخطة أن الأجهزة الثقافية والإعلامية ورعاية الشباب تسهم في التنمية الوطنية بالعمل على رفع المستويات الثقافية، لتمكين الأفراد والمجتمع من مواكبة التطور الذي تشهده السعودية. وتشجيع هذه الأجهزة على نشر الثقافة عن طريق تشجيع التأليف الأدبي وتحسين نوعية برامج الإذاعة والتلفزيون، وتقديم الدعم لتنمية قدرات الشباب، وكذلك توفير المعلومات لتنمية الوعي بأهداف خطط التنمية ومتطلباتها لدى المواطن السعودي، وتسهم هذه الأنشطة في الدفاع عن الاستقرار الاجتماعي للمملكة. وتتلخص أهداف استراتيجية التنمية الثقافية والإعلامية ورعاية الشباب فيما يلي:

1 - الإسهام في تعزيز الكيان الأسري، والمشاركة في تربية الناشئة. وتنميتهم بما يتفق والأسس الإسلامية والتراث الثقافي، ويتضمن ذلك تنمية النواحي الخلقية والفنية والفكرية والاجتماعية والبدنية للشباب.

2 - توسيع نطاق تغطية الخدمات الإعلامية ورفع مستوى الجودة النوعية لمحتوياتها بحيث تتفق مع المبادئ والأسس الثقافية للمملكة.

ومن السياسات التي ستساعد على تحقيق ذلك زيادة الإعداد المحلّي لمختلف البرامج الإذاعية والتلفزيونية والمطبوعات التي تسهم في الحياة الدينية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ورعاية الأنشطة الثقافية وتعزيزها لحماية الجوانب الملموسة للتراث الوطني وإبرازها[15].

ثانياً: خطة التنمية الأردنية 1986 - 1990

خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الثالثة:

تتسم خطة التنمية الأردنية بأنها تنظر إلى عملية التنمية باعتبارها جزءاً من الأمن القومي، إذ كما جاء في مقدمة الملك حسين لمشروع الخطة:

"ينطلق الأردن من القناعة بأن التكامل العربي والعمل العربي المشترك هو الإطار الذي يمكننا من تعزيز قدراتنا والمحافظة على قدسية ترابنا. فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن هي امتداد لاستراتيجية الدفاع عن الأمة العربية الهادفة إلى بناء الوطن القوي والمواطن المعطاء المنتج، وهي جزء من الجهود العربية الجماعية لتحقيق الأمن الغذائي لسكان هذا الوطن وتعزيز استقلاله الاقتصادي"[16].

البعد القومي في الخطة:

تحدد خطة التنمية الأردنية آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية البعيدة المدى بأنها تتجاوز الطموحات والجهود التنموية المحلية، إذ تتفاعل وتتأثر بالمستجدات والمتغيرات الاقتصادية والسياسية في الدول العربية المجاورة. ولذا فإن التنمية البعيدة المدى تأخذ في اعتبارها تفاعلات الاقتصاد الأردني بالاقتصاديات العربية، ومن خلال البعد القومي الذي يستدعي توثيق أواصر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مع الدول العربية، تحقيقاً لأهداف التكامل الاقتصادي العربي، وتحقيق الأمن الغذائي العربي، وتكثيف الجهد العربي المشترك، للحد من التبعية الغذائية، والسيطرة على الانكشاف الاقتصادي المتزايد الذي يعاني منه الوطن العربي(17).

تصورات التنمية المستقبلية:

البعد الاقتصادي:

يمكن تلخيص أهداف خطة التنمية الاقتصادية الأردنية في الاتجاهات التالية:

1 - تحقيق نمو اقتصادي يفوق معدل النمو السكاني.

2 - تحقيق مزيد من الاستقرار في النشاط الاقتصادي والحيلولة دون حدوث تقلبات حادة في معدلات الأداء الاقتصادي. وذلك بإحداث تغير هيكلي في بنية قطاعات الخدمات وخاصة قطاعات الإنتاج السلعي، واكتمال البنية التحتية للخدمات.

3 - تعميق الارتباطات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتطوير إنتاج السلع الرأسمالية بحيث تصبح الصناعة المحلية القطاع الرائد في الاقتصاد الوطني.

4 - تحقيق التميّز بكفاءة القوى العاملة الأردنية مهنياً وإدارياً، بالتدريب واستيعاب المعرفة الفنية المتجددة.

5 - تحسين صورة تمويل الاستثمار بحيث يمكن بحلول عام 2000 تحقيق درجة عالية من التمويل الذاتي للاستثمار (18).

البعد الاجتماعي:

ستتركز جهود التنمية الاجتماعية في المجالات التالية:

1 - تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع مناطق المملكة بما يضمن إحداث توازن جغرافي في توزيع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

2 - تطوير مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البادية باستغلال ثرواتها الطبيعية وتعميرها من خلال إنشاء البنى التحتية.

3 - تطوير الخدمات الصحية وتعميمها ورفع كفاءتها. وترسيخ مفاهيم الطب الوقائي والعناية الأولية وزيادة الوعي الصحي عند المواطنين.

4 - توسيع الخدمات التعليمية وتطويرها بحيث يتحقق محو الأمية محواً كاملاً في حلول عام 2000، والتحسن في نوعية المناهج والأساليب وتحسين المرافق المساندة وتطوير قدرات المعلمين وتأهيلهم.

5 - توسيع خدمات الاتصالات المختلفة والتي ترتبط بالدور التنموي الذي سيلعبه الأردن على المستوى العربي خلال فترة التسعينات. وتستدعي الطموحات التنموية الاستمرارية في توسيع قدرة الأردن على استيعاب وسائل الاتصالات الحديثة ونقل المعلومات وشبكات الحاسوب والبريد الإلكتروني بحيث تصبح في متناول الجميع.

6 - توفير السكن المناسب للمواطنين كافة وخاصة ذوي الدخل المحدود وتزويد جميع المناطق السكنية بالمياه والكهرباء والمجاري وجميع الخدمات.

الأبعاد الرئيسية لمتابعة تنفيذ الخطة الإنمائية:

1 - إدخال التخطيط الإقليمي مصدراً رئيسياً في العملية التخطيطية، وذلك بتخصيص جزء ثالث في الخطة يتضمن خططاً لجميع أقاليم المملكة تبين خصائصها ومشكلاتها وواقع التنمية وعناصر التطوير وإمكاناته فيها.

2 - تكثيف وتوسيع المشاركة الشعبية في العملية التخطيطية في مراحلها المتعددة وإسهامها في عملية صنع القرار، وتحديد الأولويات ومتابعة تنفيذ مشاريع وبرامج التنمية. وينبع الاهتمام بالمشاركة الشعبية من منطق أن الإنسان هو وسيلتها في مشاركته في العملية التخطيطية، وتقديم جهده بما يتناسب مع قدرته، وهدفها بأن يشارك بثمار مكاسب التنمية في توفير العمل والدخل المناسب.

3 - تنظيم عملية المتابعة من خلال بناء نظام متابعة متكامل يوفر المعلومات والبيانات الأساسية التي تساعد على التقييم المستمر لإنجازات الخطط. وهذا يستدعي إدخال عامل المرونة والتحديث المستمر على الخطط الخمسية في ضوء الأحداث السياسية والاقتصادية في المنطقة، وأهمية استيعاب أثر التطورات الاقتصادية غير المتوقعة، وتوجهها نحو تحقيق الأهداف المرجوة. وهذا يستلزم نظام متابعة يعتمد على بناء شبكة متكاملة للمعلومات تستخدم الحاسب الآلي[19].

الاتصال في خطة التنمية الأردنية:

في عجالة وعمومية تقدم الخطة دور الإعلام الأردني الذي تمثل في تعزيز الوحدة الوطنية، وتعميق معاني الاعتزاز الوطني، وعرض الجذور الحضارية والإنجازات والمساهمات في المسيرة الإنسانية. وتعزيز الإيمان بالله وحب الناس وخدمة المجتمع، وفي تعزيز القيم الإيجابية في المجتمع ونقد القيم السلبية، وفي نشر الثقافة بين المواطنين، ومساعدة المدرسة والجماعة وتنمية المواهب والعبقريات الأدبية والفنية والاهتمام بالفنون والآداب والمسرح ونشر الإنتاج المحلي في هذه الحقول. ودعم صمود الأهل في الأرض المحتلة، وربط المواطنين بأحداث الوطن الأم، وتوضيح السياسات الحكومية في الحقول المختلفة بهدف حشد التأييد الشعبي وراءها ونقل آراء المواطنين من خلال النقد الموضوعي لهذه السياسات[20].

أهداف الخطة في مجال الإعلام

تتلخص أهداف الخطة في مجال الإعلام في النقاط التالية:

1 - تكثيف النشاط الإعلامي المحلي بامتداده الفعلي إلى كافة أنحاء المملكة وتواجده المستمر هناك، بإنشاء الاستوديوهات الإذاعية والتلفزيونية الإخبارية في المحافظات.

2 - تأهيل العاملين في حقل الإعلام وتدريبهم ورفع كفاءتهم، وذلك بإنشاء مراكز للتدريب والاستفادة من المؤتمرات والندوات العلمية.

3 - تقوية التنسيق والتعاون بين مختلف الأجهزة الإعلامية، والقطاعات الأخرى من زراعية وصناعية وتعليمية. والقيام بالتعاون مع الجامعات الأردنية ومراكز البحث بإعداد الدراسات الإعلامية وقياس الرأي العام.

4 - تعديل بعض القوانين السارية كقانون المطبوعات على ضوء التحديد الواضح لآفاق حرية التعبير والنقد. ووضع تشريع حكومي متكامل في حقل الإعلان، ينظم عمله ويكفل للأردن حقه في الأموال المرصودة للإعلان عن البضائع المستوردة[21].

مشكلات العمل الإعلامي الأردني:

تشير الخطة إلى بعض المشكلات التي تواجه الإعلام الأردني، منها:

1 - نقص الكوادر الفنية المتخصصة وتسرب الكفاءات وضعف التدريب والتأهيل.

2 - انخفاض مستوى الإنتاج المحلي وتراجعه أمام سيطرة البرامج المستوردة على الرغم من غلبة طابع التسلية والضحالة على معظمها.

3 - ضعف التنسيق بين الأجهزة الإعلامية من جهة، والمؤسسات والوزارات والدوائر الحكومية من جهة أخرى، إضافة إلى عدم توفير المعلومات الدقيقة لدى هذه المؤسسات عن نشاطاتها، أو بطء تزويد وسائل الإعلام بها مما يؤدي إلى عرقلة المسيرة الإعلامية وتفتيت جهودها.

4 - عدم معرفة بعض المسؤولين أو الجهات من خارج الأسرة الإعلامية بطبيعة أجهزة الإعلام وإمكاناتها وطريقة عملها. إضافة إلى اختلاف المدارس الإعلامية لدى مسؤولي الإعلام المختلفين، مما يعكس هذا الاضطراب على المسيرة الإعلامية[22].

ثالثاً: التنمية في ليبيا / خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981– 1985:

تحدد الخطة الملامح الأساسية الاستراتيجية لخطة التحول التي تتمثل فيما يلي:

1 - مواصلة تكثيف الجهود الإنمائية لتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي، ويتركز ذلك بتحقيق أعلى معدل نمو ممكن، في القطاعين الإنتاجيين الرئيسيين، وهما قطاع الصناعة التحويلية، وقطاع الزراعة، بغية بناء القاعدة الإنتاجية السليمة للاقتصاد الوطني والإسراع في تنويع الهيكل الاقتصادي، وإعطاء أولوية لزيادة كفاءة إنتاجية عوامل الإنتاج. وذلك بالتركيز على التنمية الرأسية، التي تعني التحسينات النوعية على الأداء الاقتصادي برفع كفاءة الإنتاج وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج.

2 - تخفيض الإنتاج من النفط الخام إلى الحد اللازم لتمويل برامج التحول ومشروعاته.

3 - تكثيف تنمية الموارد البشرية وزيادة إسهام الليبيين في التحول، وذلك بإعطاء نفس الأولوية للاستثمار في رأس المال البشري بالمقارنة بالاستثمار في رأس المال المادي.

4 - تحقيق مزيد من التحسن في مستوى الاستهلاك الفردي وتحسين مستوى المعيشة وعدالة توزيع الدخول، وتحقيق تنمية مكانية أكثر توازناً.

5 - وضع وتطبيق سياسة فعالة لتنمية العلوم والتقنية في المستقبل وحماية وتحسين البيئة[32].

استراتيجية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وأهدافها:

تنظر الخطة إلى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها أجزاء متكاملة يعتمد بعضها على بعض، ولذا وضعت استراتيجيات التحول القطاعية في هذه الخطة بناء على العوامل التالية:

(أ) الدور المحدد لكل قطاع في عملية التحول الشاملة على المدى الطويل والمتوسط.

(ب) الإستراتيجيات والأهداف البعيدة المدى للقطاعات، كما تم استنتاجه في الدراسة الأولية لاستراتيجية التحول بعيدة المدى 1980 – 2000م.

(جـ) الإمكانات الطبيعية والبشرية ومعوقات عملية التحول للقطاع.

(د) مستوى الأداء والإنجاز ونواحي القصور في كل قطاع خلال فترة الخطة76 – 1980م والدروس المستفادة من تنفيذها[24].

ويتطلب تحقيق السياسات البديلة لإنجاز النمو الاقتصادي والاجتماعي ما يلي:

أولاً: ضرورة استغلال الموارد النفطية بكل حرص وفعالية، وإطالة مدة بقائها لكي تسمح لعملية التصنيع بلوغ مستوى عال يمكّنها من أن تحل محل النفط كمصدر للادخار والإيرادات.

ثانياً: ينبغي السير في بناء الصناعة المتقدمة بأسرع خطى ممكنة مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن لقطاع الصناعة أن يقوم بدوره كبديل لقطاع النفط وكمحرك للنمو الاقتصادي، إلا إذا كان مستوى أدائه وإنجازه فعالاً، وأن منتجاته قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية[25].

وقد ركزت الخطة على الاهتمام بقطاع الزراعة مما يتطلب مستوى الإنتاج الزراعي وزيادة القدرة الإنتاجية في هذا القطاع، وتقليل درجة الاعتماد المرتفعة على الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، وذلك يشكل أحد العناصر الرئيسية في الاستراتيجية الشاملة الطويلة والمتوسطة المدى على حد سواء، حيث يستهدف تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي قدرها نحو 43% عن مستواه في عام 1980م وذلك خلال الفترة 80 – 1985م، أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره نحو 7.4% سنوياً[26].

وقد أولت الخطة قطاع التعليم عناية خاصة ذلك أن النقص في العناصر الإدارية المهنية المدربة وذات الخبرة، وفي المدرسين والفنيين والعمال المهرة وغيرهم، يشكل أحد المعوقات الأساسية التي تعرقل عملية التحول. وتتمثل الاستراتيجية في هذا القطاع في توجيه التعليم والتدريب ليخدم احتياجات التحول في إطار الأولويات التي تهدف إلى توفير العنصر الوطني الواعي والقادر على أداء دوره في الوصول إلى مرحلة التحول الشاملة[27].

الإعلام في استراتيجية القطاعات:

سوف نعرض في استراتيجية القطاعات المختلفة إلى أهم عناصر تلك الإستراتيجيات التي تستلزم الاتصال بفاعلية كي تتحقق الأهداف المرجوة.

(أ) قطاع الاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي:

من العناصر العامة في استراتيجية التحول التي تستلزم دوراً هاماً للاتصال العناصر التالية:

1 - الحرص الشديد في استغلال مورد المياه وزيادته عن طريق الاستعمال الاقتصادي الرشيد له.

2 - التركيز على التوسع الرأسي بجانب التوسع الأفقي في زيادة الإنتاج الزراعي.

3 - العمل على تكوين المزارع المنتج بتكثيف نشاط التدريب والإرشاد وتقديم الحوافز، بحيث تكون الأرض لمن يفلحها، وبحيث يؤدي المزارع دوره ويستفيد من الخدمات والمعونات المقدمة له.

4 - ربط المؤسسات والمعاهد العلمية الزراعية بالناحية التطبيقية العملية، بحيث تساهم في الإنتاج الزراعي وفي توعية المزارعين وإرشادهم، وتكييف مناهجها بما يتمشى مع الظروف البيئية والمحلية.

5 - توفير اليد العاملة اللازمة للزراعة، وتكثيف الحملات التطوعية في أعمال التشجير وجني المحاصيل وغيرها من النشاطات الأخرى.

6 - العمل بكل الوسائل على زيادة إنتاجية كافة عناصر الإنتاج الزراعي.

7 - تدعيم خدمات الإرشاد الزراعي ورسم سياسة فعالة للتسويق، بتوسيع نطاق خدمات الإرشاد الزراعي، وإعادة تنظيمها، بحيث تشمل وحدات صغيرة متنقلة مجهزة بالعناصر والمعدات اللازمة لإرشاد المزارعين، إلى الطرق الحديثة للزراعة، وتوجيههم وحثهم على القيام بدورهم المطلوب في زيادة الإنتاج.

8 - تكثيف التعليم والتدريب الزراعي عن طريق تنظيم دورات تدريبية قصيرة تشتمل على تطبيق مختلف الوسائل الفنية والمهارات في الإنتاج الزراعي، والتوسع في إنشاء المعاهد الزراعية لتوفير العناصر الفنية اللازمة لتنفيذ خطة التحول الطموحة في قطاع الزراعة، وإعادة تنظيم البحوث الزراعية ودعمها[28].

(ب) قطاع الصحة:

بالإضافة إلى العناية بتوفير الخدمات العلاجية والأدوية والارتفاع بنسبة الهيئات الطبية الليبية وزيادة عدد الأسرّة في المستشفيات، فإن هناك مجموعة من الأهداف التي يلعب الاتصال دوراً أساسياً فيها وهي:

- إعطاء الأولوية للرعاية الأساسية: وأن تشتمل خدماتها على كافة التدابير الصحية المتعلقة بالجانب الوقائي والعلاجي، وإعادة التأهيل بجانب تنمية المجتمع وذلك بنشر الأغذية الصحية، وتوفير المياه الصالحة، وإيجاد نظام صرف صحي للتخلص من الفضلات ورعاية الأمومة والطفولة والعلاج اللازم للأمراض، والتحصين والتعليم، والوقاية والقضاء على الأمراض المستوطنة، أو الإرشاد والتثقيف الصحي.

- التثقيف والإرشاد الصحي: الاهتمام بتعليم الجماهير وتثقيفها، وإعطاء ذلك أولوية خاصة. وسيكون الدور الأساسي في هذا المجال للمهني الطبي الثائر، بجانب استخدام الوسائل السمعية والبصرية، بعد إدخال تعديلات جذرية عليها، لتصبح معبرة عن واقع المجتمع، وعلى أن يراعى فيها الوضوح والبساطة لتصل إلى كافة الجماهير.

- الاهتمام بالبحث العلمي التطبيقي: بالبحوث الصحية التطبيقية بغرض توفير المعلومات اللازمة لتخطيط وإدارة الخدمات الصحية، واستخدامها كأداة لتحديد ومعرفة الوسائل المؤثرة على الصحة العامة، بما يمكن أن تشمله من دراسات نفسية وعلمية عن سلوك الفرد، بالنسبة لمفهومه عن الصحة. ودراسة المشاكل الصحية التي يتميز بها المجتمع والجوانب الصحية للبيئة (كالسكن وأماكن العمل)، فضلاً عن الأساليب المناسبة لتوعية الجماهير وتثقيفها وتقصي مدى تقبلهم لتدابير الصحة الوقائية.

- الإسراع في تنمية القوى المنتجة: الطبية والطبية المساعدة:

إن لإعداد وتدريب القوى البشرية أهمية كبرى في أسلوب تأدية الخدمات الصحية ومستواها، ومواجهة النقص الكبير في القوى المنتجة الليبية في مختلف التخصصات[29].

استراتيجية قطاع التعليم:

تهدف إلى إدخال التحسينات الهيكلية والنوعية اللازمة، مع استمرار التوسع في مختلف المراحل من حيث الكم، بحيث يلبي التعليم هدفين أساسيين أحدهما إشباع احتياجات الفرد والعمل على تنمية شخصيته،

والثاني الوصول بالمجتمع إلى ما يسعى إليه من تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية بتوفير القوى المنتجة المدربة والمؤهلة اللازمة.

وتتمثل أهم عناصر استراتيجية قطاع التعليم فيما يلي:

1 - إعادة النظر في النظام التعليمي واستحداث بنية تعليمية جديدة تتفق واحتياجات المجتمع، وتضمن تكامل مسؤولية المؤسسة التعليمية مع مسؤولية الأسرة والمسجد، وتهدف إلى التخصص المبكر، وإحلال الثانويات المتخصصة بدلاً من الثانويات العامة.

2 - التركيز على تحسين نوعية التعليم وتوفير الإمكانات المادية والفنية والبشرية لمؤسسات التعليم والتدريب، بما يتماشى ومستلزمات العصر الذي تتطور فيه المعرفة والعلم والتقنية تطوراً سريعاً.

3 - استيعاب جميع من هم في سن مرحلة الإلزام لتحقيق الإلزام حتى نهاية المرحلة الإعدادية.

4 - الاستمرار في بذل الجهود لتنمية التعليم الفني، وتنويعه وتطويره والارتفاع بمستواه، وربط الدراسة النظرية بمجال التدريب العملي.

5 - تطوير المبنى المدرسي بما يلبي احتياجات العملية التعليمية والتربوية مع الاستفادة من نتائج الدراسات والبحوث في هذا المجال.

6 - الاستمرار في بذل الجهود في برامج محو الأمية وتعليم الكبار والأخذ بمفهوم التعليم المستمر.

7 - تعمل الجامعات على توفير العلم لقطاعات كبيرة من الجماهير الليبية عن طريق برامج الجامعة المفتوحة وترسيخ هذا المبدأ وتوفير الوسائل الفنية لجعله في متناول الجماهير.

8 - التوسع في التعليم بعد الدرجة الجامعية الأولى في الجامعات والمعاهد الليبية مع الاستمرار في إيفاد البعثات الخارجية وخاصة في التخصصات التي لا تتوافر محلياً[30].

وقد حددت الخطة مجموعة من الأهداف النوعية للتعليم في مجالات رياض الأطفال ومرحلة الإلزام وما فوق الإلزام في التعليم الثانوي العام والمعاهد الفنية والجامعة ومحو الأمية وتعليم الكبار [31].

وقد لقيت مشكلة الأمية عناية خاصة، وإشارة واضحة إلى دور الإعلام في توعية الناس بخطورتها، وذلك عن طريق الاستعانة بوسائل الإعلام لتوعية المواطنين إلى خطورة مشكلة الأمية وحجمها في نفس الوقت للمساهمة الفعالة في تعليم الأميين القراءة والكتابة ومبادئ الحساب بأحدث الوسائل والطرق[32].

قطاع الإعلام والثقافة:

تتلخص أهداف واستراتيجيات قطاع الإعلام والثقافة فيما يلي:

1 - العمل على جعل أجهزة الإعلام الشعبي المعبر عن المجتمع ككل، وأداة لتحقيق وترسيخ أهداف الثورة الشعبية على وفق المنطلقات الأساسية لثورة الفاتح.

2 - تحقيق أهداف الثورة الثقافية في خلق وعي ثقافي وفكري عربي، معبر عن طموحات الأمة العربية ودورها التاريخي في الإبداع الحضاري، مدعم بالقيم الروحية الأصيلة وثمرات المعرفة الإنسانية.

3 - الاستمرار في العمل على حشد الجهود الشعبية، لتحقيق أهداف التحول الاقتصادي والاجتماعي، وتنسيق الجهود التي تبذلها مختلف الجهات، لكي تؤدي رسالتها الإعلامية والثقافية في تعاون وانسجام.

4 - دعم الأجهزة الإعلامية والثقافية بكافة الإمكانات التي تحتاجها، والعمل على تطويرها، والارتفاع بمستواها، وتحقيق الإشراف السليم عليها، لكي تصبح أدوات خلاقة ووسائل حية في تحقيق الثورة الثقافية، وحتى تؤدي دورها الإيجابي في إعداد الأجيال الصاعدة إعداداً قومياً سليماً[33].

دور الإعلام في خطة التنمية الليبية:

يساهم قطاع الإعلام والثقافة بدور إيجابي في تنمية الوعي الوطني للجماهير ويساعد على الارتقاء بمستوى فكرهم، وثقافتهم، وتعميق إحساسهم بالمسؤولية، وتعبئة كافة الطاقات والخبرات، لتحقيق الخير والرفاهية للمجتمع، وإزالة المعوقات التي قد تقف عائقاً في سبيل التحول الاقتصادي والاجتماعي. كما يساهم في التعريف بمنجزات خطط التحول المختلفة، ومواكبة التحولات التي تحدث في المجتمع، وإيصال الخبر العربي الليبي بالكلمة والصورة في أقصر وقت إلى وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم، والتصدي للإعلام المعادي[34].

رابعاً: التنمية في سلطنة عُمان /خطة التنمية الخمسية الثانية 1981 – 1985 :

تستند أهداف وسياسات التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل في سلطنة عُمان على القرار الصادر في الخطة الخمسية الأولى وتتلخص هذه الاستراتيجية الطويلة الأجل فيما يلي:

1 - العمل على تنمية مصادر جديدة للدخل القومي تقف إلى جوار الإيرادات النفطية وتحل محلها في المستقبل.

2 - زيادة نسبة الاستثمار الموجهة إلى المشروعات المغلّة للدخل وخصوصاً في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والأسماك.

3 - توزيع الاستثمارات على مختلف مناطق البلاد، وسائر أهلها، حتى يزول التفاوت في مستوى المعيشة بين مختلف المناطق.

4 - دعم وتنمية المراكز السكانية الحالية ، والمحافظة عليها من خطر الهجرات الجماعية إلى مراكز التجمع السكنية الكثيفة، والمحافظة على البيئة.

5 - الاهتمام بموارد المياه، باعتبارها عنصراً حيوياً لازماً لاستمرار النشاط الاقتصادي ونموه.

6 - الاهتمام بتنمية الموارد البشرية المحلية، حتى تتمكن من القيام بدورها كاملاً في الاقتصاد الوطني.

7 - استكمال هياكل البنية الأساسية.

8 - دعم النشاط التجاري، وإزالة صعوبات النقل والتخزين، ومختلف العوائق التي تنتقص من إكمال الأسواق التجارية.

9 - استكمال مقومات قيام اقتصاد وطني حر، يرتكز على نشاط القطاع الخاص، على أساس المنافسة الحرة البعيدة عن الاحتكار.

10 - رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة[35].

الأهداف والسياسات القصيرة الأجل للخطة الخمسية الثانية:

تركز الأهداف بشكل رئيسي على الجوانب الاقتصادية، فمن بين اثني عشر هدفاً نجد أن هناك ثمانية أهداف اقتصادية، ترمي إلى زيادة طاقة الاقتصاد الوطني، وتحقيق التوازن المالي للدولة، والحد من التضخم، وزيادة الأنشطة الإنتاجية الخاصة بالزراعة والأسماك والصناعة والتعدين والحرف التقليدية، وكذلك زيادة الاستثمار وزيادة معدل نمو إجمالي الإنتاج المحلي.

بالإضافة إلى هذه الأهداف الاقتصادية، نجد أربعة أهداف أخرى تتمثل بتوسيع مد شبكة المرافق والخدمات في مختلف أنحاء البلاد، والتوسع في إنشاء المساكن الشعبية والتوسع في إنشاء مراكز التدريب المهني، باعتبارها عنصراً أساسياً في تنمية "القوى العاملة المحلية" وأخيراً إعطاء الأولوية لبرامج تنمية موارد المياه الطبيعية لأغراض الري والزراعة[36].

الاتصال والتنمية في خطة التنمية العمانية:

لم تحدد الخطة عند حديثها عن قطاع الإعلام والثقافة والدين مسؤوليات الإعلام، ولم تتحدّث عن المشروعات الإعلامية ذات الصبغة التنموية، وكل ما عنيت به الخطة هو الإشارة إلى خدمات الإعلام المتمثلة بالإذاعة والتلفزيون وإصدار المطبوعات الإعلامية وتوزيعها في الداخل والخارج والإشارة إلى المشروعات الإعلامية في الخطة الخمسية الثانية المتمثلة في:

1 - زيادة طاقة استوديوهات الإذاعة في كل من العاصمة وصلالة.

2 - إنشاء محطات لتقوية البث الإذاعي والتلفزيوني.

3 - إنشاء محطة تقوية الإرسال التلفزيوني في البيعة، وتوسيع خدمات الإرسال التلفزيوني في محافظة مسندم[37].

وهكذا لم تُعن الخطة على الإطلاق بالدور الذي يمكن أن يلعبه الاتصال في دعم خطة التنمية التي يمكن أن يطلق عليها اسم التنمية الاقتصادية، نظراً لتركيزها على الجانب الاقتصادي الذي طغى على الجوانب الأخرى، وخصوصاً أن التنمية الاجتماعية البشرية والتنمية الثقافية لم تلقيا من العناية ما تستحقانه.

التنمية العُمانية ... في إطارها الإقليمي والعربي:

كان واضحاً أن خطة التنمية العُمانية تركز رؤيتها على البعد القطري للتنمية، وتنظر إلى التنمية المحلية في عُمان بمعزل تام عن بعدها الإقليمي (إطار دول الخليج العربية) أو في إطارها القومي على المستوى العربي.

ملاحظات حول خطط التنمية العربية:

يلاحظ في خطط التنمية الأربع السابقة ما يلي:

1 - تتناول خطط التنمية السعودية والأردنية والليبية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية بشيء من التفصيل في حين أن الخطة العُمانية تركز على الجانب الاقتصادي فيها.

2 - تأخذ الخطة الأردنية في حسابها البعد القومي للتنمية واعتبرته امتداداً لاستراتيجية الدفاع عن الأمة العربية. وذلك بهدف الحد من التبعية، وهكذا يأخذ البعدان القومي والدولي دورهما في التنمية الأردنية، بينما نجد أن خطة التنمية السعودية أخذت في حسبانها البعد القطري (السعودية) والبعد الإقليمي (دول مجلس التعاون لدول الخليج) ولا يأخذ البعد الدولي مجاله في التنمية كعامل أساسي يؤثر عليها، ولذا فإن الفكاك من أسار التبعية لم يعالج مباشرة، وإن كانت الخطة طموحة باعتبارها خطة شاملة تعمل على الحد من الاعتماد على السوق الخارجي بتنويع القاعدة الاقتصادية.

ويلاحظ كذلك أن الخطتين الليبية والعُمانية كانتا قطريتين تماماً في توجهاتهما الإنمائية مع مخاطر هذا التوجه (كما ناقشناه في التمهيد من القسم الأول في هذا الكتاب).

3 - تم التركيز في خطط التنمية الأربع على تنمية وسائل الاتصال الجماهيري من حيث الأجهزة والمعدات، وكان الانتباه إلى دمج الاتصال باعتباره جزءاً من عملية التنمية ضئيلاً:

فعلى الرغم من أن الخطة السعودية اقترحت حث وسائل الإعلام على تشجيع مناقشة الموضوعات الثقافية، وكذلك توفير المعلومات لتنمية الوعي بأهداف خطط التنمية ومتطلباتها إلا أنها لم تقترح دوراً فعالاً مندمجاً مع خطة التنمية ولم يُعْطَ الاتصال دوره الفعال والمؤثر في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة في السعودية.

وأما الخطة الأردنية فإنها تحدد مجموعة من الأدوار التي يمكن أن يؤديها الإعلام، مثل تعزيز الوحدة الوطنية، وعرض الإنجازات وتعزيز القيم، ونشر الثقافة وتوضيح السياسات الحكومية. وتقترح الخطة تكثيف وتوسيع المشاركة الشعبية في العملية التخطيطية في مراحلها المتعددة، وإسهامها في عملية صنع القرار، وهذا يستدعي اتصالاً فعالاً هو جوهر الاتصال التنموي، الذي يحقق اتصالاً ذا اتجاهين من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل. ومع أن الخطة تبرز مشكلات العمل الإعلامي التي من بينها ضعف التنسيق بين الأجهزة الإعلامية من جهة، والمؤسسات والوزارات من جهة أخرى إلا أن واضعي السياسة والمخططين لم يبرزوا في هذه الخطة الدور الاتصالي المخطط الذي يجب أن يكون جزءاً أساسياً لمساندة التنمية.

وأما الاتصال في خطة التنمية الليبية فيمكن القول إنّه أكثر بروزاً في خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، إذ تبرز إشارات إلى أهمية ذلك في القطاعات المختلفة مثل قطاع الزراعة وقطاع الصحة، وقطاع التعليم، وخاصة مشكلة الأمية، وكذلك يتحدد من خلال أهداف واستراتيجية قطاع الإعلام والثقافة، لحشد الجهود الشعبية لتحقيق أهداف التحول الاقتصادي والاجتماعي. ولكن هذا التوجه لم يتحقق من خلال استراتيجية إعلامية تنموية واضحة المعالم، بحيث يتضح فيها دور الاتصال في القطاعات المختلفة من خلال رؤية واضحة للأدوار التي يمكن أن يقوم بها الاتصال في تلك القطاعات.

أما الخطة العُمانية فلم تُعن على الإطلاق بالدور الذي يمكن أن يؤديه الاتصال في تدعيم الخطة وركزت فقط على تنمية معدات الإذاعة والتلفزيون فقط.

4 - تكاد تلتقي خطط التنمية في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من حيث خطوطها العريضة في خطط التنمية السعودية والليبية والأردنية، وهو مؤشّر يدل على أن هموم الإنسان العربي واحدة وتطلعاته واحدة.

5 - تنبهت الخطة السعودية إلى معيقات التنمية من خلال تجربتها في الخطط التنموية الثلاث السابقة، ونبهت إلى بعض المشكلات التي واجهتها وتواجهها وقد تنبهت إلى نقطة هامة تمثل التحدي التكنولوجي، ولذا طالبت بالاستخدام الإبداعي للتقنية ودمجها بالثقافة.

6 - تنبهت الخطة الليبية إلى دور الإعلام في إعداد الأجيال الصاعدة إعداداً قومياً.

7 - أهملت الخطط دور الاتصال الدولي في التأثير على العملية التنموية وما يمكن أن تمارسه من خلق اتجاهات وقيم جديدة وتضليل إعلامي يخدم مصالح الدول الأجنبية، وقد جاءت إشارة عابرة فقط في الخطة الليبية حينما رأت أن من إسهامات قطاع الإعلام والثقافة أن يقوم بالتصدي للإعلام المعادي من دون تحديد لمستويات الإعلام المعادي أهو دولي أو قومي أو إقليمي؟!

8 - تنبهت الخطة الليبية إلى الخطة الطويلة الأجل التي تمثلت بخطة لسنة 2000م.

غياب دور الاتصال المساهم في التنمية

يركز دارسو الإعلام والتنمية على الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في تحقيق التنمية، وتركز الرؤية هذه على وسائل الإعلام الجماهيري، متجاهلة وسائل الاتصال الأخرى، التي تأخذ دورها الفاعل في العملية التنموية. ونخصّ بالذكر الاتصال الشخصي والاتصال الجمعي. وتتجاهل أشكال الاتصال التقليدية ومراكزها مثل دور المسجد والمقاهي والمجالس وغيرها. وبالمقابل تتجاهل خطط التنمية دور الاتصال المساهم في التنمية وإن كانت تُعنى في أحسن الأحوال بتنمية وسائل الاتصال بدون الأخذ في الاعتبار أدوارها المرتقبة، كما اتضح ذلك في خطط التنمية للدول الأربع التي ناقشناها سابقاً.

وعلى سبيل المثال كانت العناية كبيرة باستيراد تكنولوجيا الاتصال مما أدى إلى نتائج غير مرغوبة، إذ تراكمت الآلات والمعدات التي لا تعمل بكامل طاقتها، ولا تستثمر في العمل إلا لفترة من عمرها الافتراضي لضعف إعداد الكوادر الذين يشغلونها، ولسوء تدريبها. وهذا يؤدي إلى حلقة جديدة من الاستيراد لمعدات أخرى، وهو المزيد من الهدر في الإنفاق[38].

ونظراً لغياب الرؤية الواعية لأهمية الاتصال في خطط التنمية فإن التنسيق بين واضعي الخطط التنموية والإعلاميين مفقودة، إذ إنّه "لا يوجد تنسيق شامل ومتكامل بين واضعي خطط التنمية العربية والمشرفين على تنفيذها من جهة، وبين وسائل الإعلام والاتصال العربية والعاملين بها من جهة أخرى، فمن المفروض أن تكون وسائل الإعلام والاتصال وسيلة بيد واضعي الخطة، ومنفذيها تستخدم لتقوم بعمليات الإعلام والتوعية والحوار والتقييم، قبيل وضع الخطة وأثناء تنفيذها وبعد التنفيذ. ويلاحظ أن المشرفين على الخطة لا يعطون أهمية جادة لوسائل الإعلام والاتصال. ولا يؤمنون كثيراً بقضية الحوار حول الخطة، ولا بآراء الجماهير فيها، مع أن هذه الجماهير هي التي تنفذها، وهي التي تؤدي إلى إنجاحها أو إفشالها في حالات كثيرة، ولذلك يبقى الانفصال قائماً بين مسار الخطة ومسار الإعلام المتعلق بها، ولا يتجاوز الإعلام التنموي بعض المبادرات في هذه المناسبة أو تلك وحول هذا الجانب أو ذاك من جوانب خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية[39].

إن إدراك أهمية الاتصال التنموي وتأثيراته تكاد تكون مفقودة لدى صناع السياسة ومخططي التنمية، وهذه ظاهرة عامة ليست في الوطن العربي فحسب، بل تشترك فيها دول العالم الثالث كله. ويتحدث ويليام ميلودي Melody عن هذه المشكلة إذ يقول:

"لسوء الحظ كان المحللون وصنّاع السياسة، ومخططو التنمية يعرفون القليل حول تأثيرات أنواع محددة للاتصال الممتد على التنمية لأي دولة، في أي حلقة من حلقات تطورها، وكذلك فإن توسع أنواع محددة لتسهيلات الاتصال، والخدمات أو الفرص، على أساس من الإخلاص فقط، هي في أحسن الأحوال سياسية مجازفة.

إن المشكلة الأساسية تكمن في أن دور الاتصال في التنمية لم يتم جعله كعملية مندمجة في خطط التنمية: فلم يتم بعد تطوير العلاقات بين قطاع الاتصال والقطاعات الأخرى في المجتمع، وكذلك فإن إسهامات أنظمة الاتصال على المدى القصير والمدى البعيد لم يتم قياسها. ولم تقيّم الطرق البديلة لاندماج الاتصال في خطط التنمية القومية. إن إسهامات الاتصال في التنمية في الماضي والحاضر والإسهامات الممكنة لا يمكن مقارنتها بفعالية بالنسبة للقطاعات الأخرى في المجتمع. ومن ثم فليس من المعروف كيف يجب أن يقيّم الاتصال في قرارات الحكومة القومية وذلك عند تخصيص الموارد"[40].

ولقد ظلّت النظرة الموضوعية إلى دور الاتصال في التنمية هي الشغل الشاغل للإعلاميين، أما باحثو التنمية العرب – بأوجهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية – فإن تركيزهم على هذا الدور كان باهتاً، ولكننا لا نعدم أن نجد بعض الباحثين الذين يرَوْن أن تأثير الإعلام لا يقل عن تأثير التربية والتعليم، أو تأثير نظام الحوافز في المجتمع كما يرى د. علي خليفة الكواري الذي يحدد دور الإعلام كما يلي:

"لا بد أن يكون للإعلام دور إيجابي في التنمية ووظيفة اجتماعية محددة لا بد أن يؤديها. إن الوظيفة الراهنة للإعلام، والتي لا تتعدى التسلية وتجميل الصورة الرسمية، لا بد أن يعاد النظر فيها، ولا بد أن يوظّف الإعلام من أجل رفع المستوى الثقافي، وتغيير العادات الضارة، وبلورة نسق إيجابي للقيم

الاجتماعية، وتوجيه الإنسان نحو الإنتاج، وإتاحة وسائل النمو الذاتي، وربط الفرد بمشكلات مجتمعه، وحماية ثقافته، وصيانة مقومات هويته العربية الإسلامية، من غزو ما يتم اختياره وتقديمه من الثقافة الغربية الرديئة والمعادية أحياناً، فضلاً عن توعية الإنسان بالمتغيرات المعاصرة، وتبصيره بالتحديات المحيطة به"[41].

وأوجه الانتقاد هذه التي يوجهها الكواري إلى دور وسائل الإعلام هي التي حدت بحمدي قنديل اعتبار الإعلام العربي أنه لا أساس له من الصحة، إعلام زائف وإعلاني وتلقيني، وهو رسالة من جانب واحد، من المركز إلى الأطراف، والصفوة إلى العامة، من الحكّام إلى المحكومين، ولذا فإنه يميز بينه وبين الإعلام الحقيقي – البديل – الذي يرى أنه فعال وهو لديه "رسالة في اتجاهين وحوار بين طرفين" والاتصال لا يمكن أن نقيّمه بعدد الأجهزة، وإنما بمدى توزيع هذه الأجهزة، وبما تنقله هذه الأجهزة. الاتصال ليس كمّاً من المعدات، وإنما هو رسالة ودعوة ومشاورة ومشاركة. ليس مباهاة بالكيلووات والميجاهرتز والشاشة الملونة والتلفزيون الرقمي وأقمار الإذاعة المباشرة وعدد الاستديوهات والمطابع ونسبة أجهزة الاستقبال لعدد السكان. الاتصال يقاس بمدى مساهمة الجماهير في الإنتاج الإعلامي، يقاس بالحرية التي تتاح لهم – ولرجال الإعلام – في إبداء الرأي، يقاس بتغلغل شبكات الاتصالات في الريف، يقاس بمدى نجاح الرسالة الإعلامية في الارتقاء بالذوق العام والمستوى الثقافي والمعرفة العلمية، يقاس بمضمون البرنامج الإذاعي ومضمون الفيلم السينمائي ومضمون الصحيفة والكتاب. ولا يقاس أبداً بالأعداد ولا بالأرقام"[42].

وقد رأى بعض الباحثين أن هذا الاتصال يجب أن يشتمل على أربعة عناصر:

1 - أن يكون حاجة إنسانية يماثل في أهميته الحاجات الأساسية الأخرى. ولذا فأنْ يكون للإنسان حق في أن يُعْلِم الآخرين وأن يُحاط بالمعلومات هو أحد حقوق الإنسان يمارس فردياً وجماعياً.
2 - إنّ الاتصال نابع من البيئة الثقافية والسياسية والاقتصادية والتاريخية، ولذا تنشأ بُنى تنظيمية اتصالية مختلفة.
3 - إن الاتصال وجه من أوجه العملية التربوية. فالمسئولية الاجتماعية لأجهزة الاتصال الجماهيري مسئولية عظمى. وهي قادرة على أن تنقل المعلومات الصحيحة أو تحرّفها، وتكشف الحقائق الهامة أو تخفيها، وتفسر الأحداث على نحو إيجابي أو سلبي.
4 - إن الاتصال ينطوي على حقوق وواجبات. ولما كانت وسائل الاتصال الجماهيري تقوم في حقيقة الأمر بخدمة عامة، فلا بد لها أن تؤدي واجبها ملتزمة بالمسئولية الاجتماعية والقانونية التي تعكس الإجماع الذي ارتضته الأمة. وليست هناك حقوق دون أن تقابلها واجبات، ولا حرية بلا مسئولية[43].

إذا كانت العناصر السالفة هي جوهر النشاط الاتصالي – أو هكذا يجب أن تكون – فإن الاتصال بهذا المفهوم يصبح عنصراً أساسياً من عناصر العملية التنموية. ولذا يجب النظر إليه في إطار تفاعل الأنظمة (الذي أشرنا إليه سابقاً في تمهيد القسم الأول) مما يستدعي أن ندنو أكثر من محاولة فهم دور الاتصال وموقعه بين عملية التفاعل المجتمعية والدولية.

نحو نموذج للاتصال التنموي

كنا قد اقترحنا نموذجاً أسميناه نموذج الاندماج التبادلي للاتصال التنموي[44]، وعناصر هذا النموذج تشتمل على مجموعة من المتغيرات:

(أ) متغيرات اتصالية مثل المرسل والرسالة والوسيلة والمتلقي ورجع الصدى...إلخ.
(ب) متغيرات مرتبطة ببيئة الاتصال كالثقافة والتنشئة الاجتماعية والشخصية والسياسة والاقتصاد والإيدولوجيا والقيادة والتكنولوجيا والبنى التحتية.

وكان هذا النموذج معنياً بشكل أساسي بإبراز عملية الاتصال وتدفقه في سياق حملة إعلامية تنموية.

والنموذج يأخذ في اعتباره ذلك التفاعل التبادلي بين تلك المتغيرات التي أشرنا إليها ويطالب بضرورة إدماج تلك العناصر وإدراك تفاعلاتها المتبادلة[45].

وأما النموذج الذي نقدمه فإنه بمقدار ما يلتقي مع عناصر النموذج ذاك من خلال تفاعلاتها، إلاّ أنه يختلف عنه في أنه مَعْنيّ أساساً بإبراز الاتصال، وأشكال تفاعلاته والحاجات التي يلبّيها في إطار السياق

المجتمعي، ومدى علاقة هذا السياق بالبيئة الأوسع، الإقليمية، والقومية، والدولية. وتنبع ضرورة تقديم هذا النموذج من واقع ما قدمناه في عرضنا لقضايا التنمية وحلقاتها المفقودة. وذلك يتمثل في النقاط التالية:

1 - تخلو خطط التنمية العربية من إعطاء الاتصال دوره الفاعل في العملية التنموية.
2 - تخلو خطط التنمية من إدراك التفاعل بين الأنظمة الكليّة والفرعية وما ينتج عنه في هذا المضمار من عدم التنسيق والإدماج بين التخطيط لمشاريع التنمية وتنفيذها من جهة، وبين الاتصال من جهة أخرى. ولذا فالنظر إليها في سياق تكاملي يصبح ضرورة.
3 - يمثل الاتصال العنصر الأساسي الذي يجسّد التفاعل بين الأنظمة الكليّة والفرعية فهو وسيلة للتفاعل بين الأنظمة المختلفة وهو مظهر له أيضاً.

ولهذه الأسباب فإن إبراز الاتصال كمحور أساسي للتفاعل المجتمعي يصبح ضرورة. ولعل ذلك يلفت نظر القائمين على التنمية والمخططين لها إلى أن يصبح الاتصال عنصراً أساسياً، لا يمكن فصله عن خطط التنمية وسياساتها، لكي يتخطى الواقع المرير بتجاهل الاتصال في تلك الخطط والسياسات.

لقد شخص ويليام ميلودي Melody هذا الواقع حين قال:

"في الوقت الحاضر، إن علم الاتصال في موقف محبط. الاتصال لا يمكن فصله عن التنمية، ولكن القليل معروف حول كيف لخطط التنمية أو سياساتها أن تعترف بهذه الخاصية غير القابلة للفصل – فالاتصال هو جزء أساسي لنظام تدعيم الحياة للأمة والمجتمع. وكل العلاقات المتداخلة في المجتمع يجب أن تتحسن، إلى المدى الذي يمكن فيه لعمليات الاتصال أن تفهم وتتحسن بشكل أفضل. وفي الحقيقة فإنه يعتقد بشكل واسع أن معظم المشكلات في المجتمع يمكن أن تربط بالفعل في الاتصال. ولهذا فالحلول – أو على الأقل بعضها – لعدد غير محدد من مشكلات المجتمع يعتقد بأنها توجد في الاتصال"[46].

إن النموذج المقترح يأخذ في الاعتبار تلك الملاحظات التي أشار إليها ميلودي فالاتصال يقع في قلب النموذج ويعتبره جزءاً أساسياً لنظام تدعيم الحياة للأمة والمجتمع الإقليمي والإطار القومي والمجتمع الدولي بشكل عام (انظر الشكل رقم "1") .

عناصر النموذج:

يتكون النموذج من ثلاثة مكوّنات أساسية هي:

أولاً: المحيط الذي يتم به الاتصال بتفاعلاته المختلفة: تفاعلاته القطرية في حدود الدولة، وتفاعلاته الإقليمية في حدود إقليم يشمل مجموعة من الدول ذات المصالح والأهداف المشتركة والعمل المشترك – على سبيل المثال دول مجلس التعاون / دول المغرب العربي – تفاعلاته القومية التي تشمل حدود الانتماء القومي مثل الوطن العربي بالنسبة للعرب، وأخيراً تفاعلاته الدولية في إطار العالم وما يفرضه من علاقات دولية بين شعوب صديقة وحليفة وعدوة ومحايدة.

إن هذه البيئات الأربع، لها تأثيراتها وتفاعلاتها في الوطن العربي. ويأخذ الاتصال شكلاً أكثر بروزاً وتأثيراً من خلال تدفق الاتصال من مجتمع ما إلى المجتمع المقصود بالعملية التنموية، أو من خلال المستويات الأخرى إقليمياً أو قومياً أو دولياً، حيث تؤثر المصالح والأهداف على أسلوب الاتصال وشكله ومحتواه ووسائله وتقنياته وأيدلوجيته مما يفرض تفاعلات لا بد أن تؤثر على الاتصال التنموي سلباً وإيجاباً. وكان بالإمكان إبراز كل مستوى من هذه المستويات بمحيط منفصل، المحيط القطري فالإقليمي فالقومي فالدولي إلا أن طبيعة التفاعلات بين هذه المستويات جعلتنا نضعها مُحيطاً واحداً متفاعلاً. (انظر الشكل رقم "1").

ثانياً: النظام الاجتماعي بأهدافه وأنظمته الفرعية: وهو يشكل نظاماً كلياً في إطار القطر، له مجموعة من الأهداف مثل أداء المهمة، ويؤدي وظائف التعاون والمنافسة وصنع القرار، وكذلك هناك هدف التكيف والتواؤم البيئي الذي ينتج عنه نظام التغيير الذي تحققه التنمية والابتكار والتحديث، وهناك مهمة تعزيز الثقافة ومن خلالها تتم التنشئة الاجتماعية عن طريق الأسرة والأقران ووسائل الاتصال والمؤسسات التعليمية والدينية، وهناك مهمة التنسيق والاندماج التي تعمل على حل الصراع في المجتمع(47)، ولها علاقات متداخلة.

ويصف جودوين شو Chu بعضاً من هذه العلاقات المتداخلة عند حديثه عن الحفاظ على النظام فيقول:

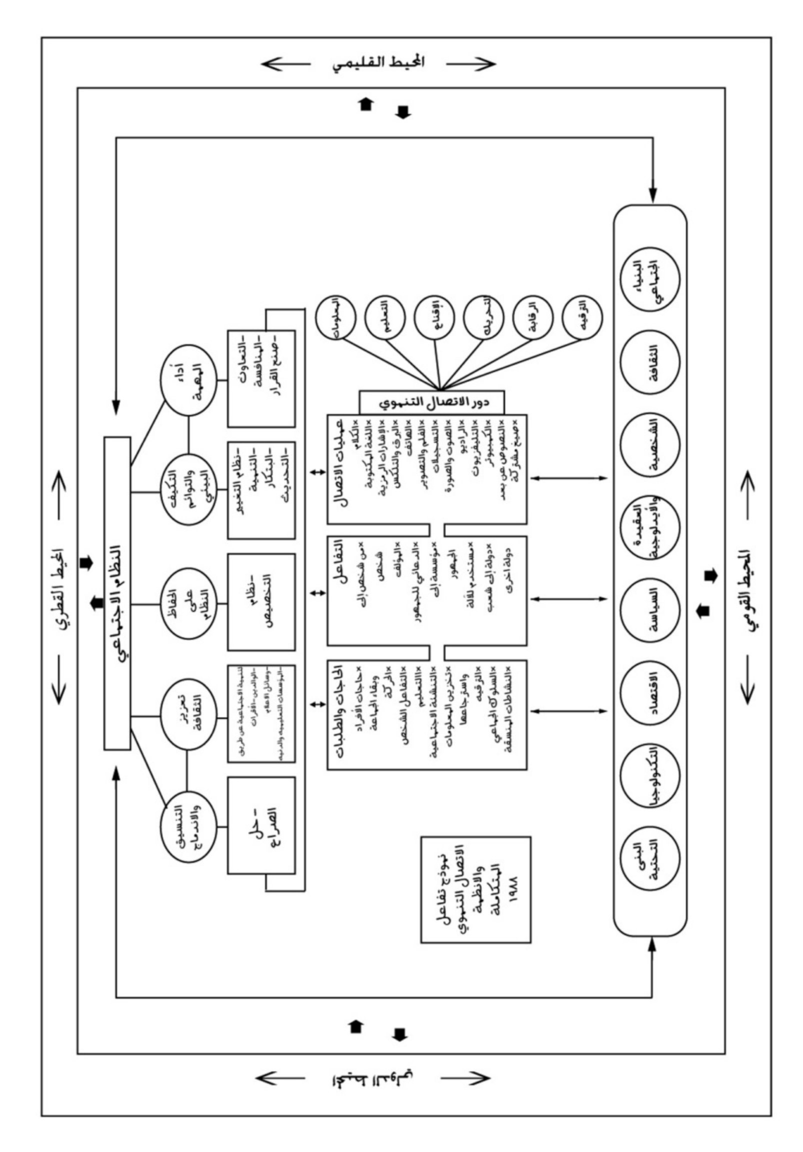
يعتمد الحفاظ على النظام الاجتماعي على رغبة الأفراد في بقائهم أعضاء في النظام، وعلى مشاركتهم في أداء المهمات وكذلك أداء الأدوار الاجتماعية الأخرى. وأحد العناصر الهامة هو – إلى حد ما – نظام التخصيص، الذي عن طريقه يتم توزيع ثمرات أداء المهمة على الأفراد، على شكل جزاء مادي أو اعتراف رمزي. ومثل نظام التخصيص هذا، سيكون أساسياً لتستمر مشاركة الأفراد كأعضاء في النظام، وعلى أية حال، ومن أجل أن يحافظ النظام الاجتماعي على نصيبه من الصلابة والحزم، فإنه لا يستطيع أن يعتمد فحسب على نظام التخصيص الذي يفشل عادة في إرضاء كل عضو. ولذا لا بد أن يكون هناك نظام القيمة (القيم). الذي ينتج عنه درجات مرضية من ارتباط الأفراد بالنظام، وهكذا فإنهم يرغبون في تدعيم النظام، وذلك ليس كوسيلة لبقاء الجماعة بل كهدف في حد ذاته. إذ إنّهم يجب أن يشعروا بأنهم يرغبون بالانتماء إلى النظام أكثر من اعتباره نفعياً لبقائهم كأعضاء في "النظام")(48).

لو دققنا النظر في هذه الأهداف نجدها ترتبط بصلة وثيقة بالأنظمة الفرعية للنظام الاجتماعي التي تشكل عملياً قاعدة البقاء الاجتماعي – وهو يعني أساساً نظام الأسرة في المجتمع – بجوانبه المادية والفكرية والتكنولوجية والبشرية، ويرتبط بالبناء الاجتماعي كذلك التفاعل مع الثقافة التي تمثلها أنظمة الإعلام والتربية والتعليم، والتفاعل مع نمط الشخصية (الأفراد سواء أكانوا عاديين أو قادة)، ثم مع أنظمة العقيدة أو الأيدلوجية (سياسية أو العقيدة الدينية)، وكذلك التفاعل مع نظام السياسة ونظام الاقتصاد، والتكنولوجيا والبنى التحتية التي هي تفاعل ونتاج مادي للعناصر السالفة.

ويمكننا النظر إلى هذه الأنظمة الفرعية في تفاعلاتها لتحقيق هدف التنسيق والاندماج في المجتمع، وذلك لحل الصراع أو الصراعات في المجتمع، التي غالباً ما تنتج عن عجز في التنظيم الاجتماعي، أو تنتج عن أن طاقة النظام الاجتماعي لا تستطيع تحقيق حاجات الإنسان. هذا بالإضافة إلى عوامل الصراع الخارجي للنظام الاجتماعي في علاقاته بالأنظمة الاجتماعية، في البيئة الأوسع، مثل الضغوط الخارجية التي

يمكن أن تؤثر على انسجام الدولة الداخلي، ولذا لا بد أن يكون في المجتمع ميكانزمات ملائمة لتخفيف التوتر بين أعضائه قبل أن يصل إلى مرحلة الصراع، ليسهم هذا في الحفاظ على النظام الاجتماعي أو على تقدمه[49]. وهنا تلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً لأنها تسهم في التعريف بحاجات الأفراد، والحفاظ على بقاء الجماعة، وتلعب دوراً أساسياً في تخفيف التوتر وتماسك المجتمع والتفافها حول هدف عام، وتكمن أهمية تفاعل الأنظمة وتكاملها وعلاقاتها وتأثيراتها المتبادلة سواء أكانت دولية أو قومية أو قطرية في مسألة مثل حل الصراع في المجتمع.

وأما الأمة العربية وهي تواجه قضية التجزئة، وتواجه الكيان الإسرائيلي في قلب الأمة العربية، فتقف أمام تحديات تفرض عليها صراعاً يؤثر على عملية التنمية... ويجعل الاتصال بالتالي في جوانبه مسخراً لمسائل ترتبط بمعالجة هذه التحديات. ومراجعة لصحافة الوطن العربي ووسائل إعلامه المختلفة، تجعل المرء يدرك كم تشغل قضية فلسطين وقضية التجزئة من مساحات ووقت في وسائل الإعلام وكم يواجه الإعلام العربي من تحديات.



ثالثاً: عناصر التفاعل وأهدافه وأدواته

النظام الاجتماعي – باعتباره نظاماً كلياً يشتمل على أنظمة فرعية، وباعتباره نظاماً فرعياً لأنظمة كليّة أكبر – لا يحقق وجوده وأهدافه إلا من خلال التفاعل الذي يشكل الاتصال جوهره ووسيلته. وهذا التفاعل يتم أولاً بهدف تحقيق الحاجات والطلبات التي تتمثل أساساً بعنصرين هما: حاجات الأفراد والحفاظ على بقاء الجماعة وأشكال هذه الحاجات[50]. وتتمثل الحاجات بما يلي:

1 - حركة الناس البدنية التي تتطلب توجهاً من خلال نظام الاتصالات.

2 - التفاعل بين الأشخاص الذي تفرضه الحياة الاجتماعية.

3 - التنشئة الاجتماعية.

4 - تخزين المعلومات واسترجاعها.

5 - التسلية والترفيه.

6 - السلوك الجماعي الذي يتمثل بأشكال مختلفة، مثل الأنشطة السياسية واتصال القادة بالجمهور، والصلاة في المساجد، وارتياد النوادي والمقاهي.

7 - وأخيراً النشاطات المنسقة مثل النشاطات التي تتم عبر المؤسسات والشركات والمنظمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمهنية.

هذه الحاجات الثمانية التي يقوم بها المرء لا يمكن تحققها إلا عبر الاتصال الذي يأخذ أشكالاً مختلفة، مثل الاتصال الشخصي (من شخص إلى شخص) والاتصال الجماهيري (المؤلف، والدعائي للجمهور، ومؤسسة إلى الجمهور) والاتصال الدولي (دولة إلى شعب دولة أخرى)، والاتصال مع الآلة (مستخدم الآلة – استخدام الكمبيوتر) والاتصال بين الجماعات.

الاتصال وسائله وأشكاله ووظائفه

وتتم أشكال الاتصال من خلال استخدام وسائل مختلفة لتوصيل الرسالة سواء أكانت الكلام أو اللغة المكتوبة أو الإشارات الرمزية والصوت والصورة. أو باستخدام آلات ووسائل تنقل تلك الرسائل مثل البرق والهاتف والفيلم والتسجيلات والراديو والتلفزيون والصحافة والكمبيوتر... ويمكن استخدام أكثر من صيغة من الصيغ السالفة في عملية الاتصال.

ويكمن دوْر الاتصال التنموي من خلال وظائف عمليات الاتصال المرتبطة بهدف التكيف والتواؤم البيئي للمجتمع الذي يتحقق من خلال نظام التغيير لإنجاز التنمية والابتكار والتحديث. وهذه الوظائف تتمثل فيما يلي:

1 - المعلومات: إذ يمكن لوسائل الاتصال أن تقوم بتوفير المعلومات للجمهور عن بيئتها المحلية والخارجية، وتوفير معلومات ترتبط مباشرة ببرامج التنمية.

2 - لوسائل الاتصال دورها في التعليم، سواء أكان ذلك بإسناد العملية التعليمية الرسمية أو بتقديم برامج لتعليم الكبار أو محو الأمية، أو التعليم المستمر للناس.

3 - الإقناع: يقوم الاتصال التنموي بدور هام في إقناع الجمهور من خلال استمالات منطقية للمساهمة في البرامج التنموية ضمن حملات مخطط لها جيداً بحيث تتوافر فيها شروط عناصر النجاح.

4 - التحريك: يمكن لوسائل الإعلام أن تستحث الجمهور وتحرك قدراته نحو إنجاز أهداف محددة من خلال استمالات عاطفية للإسهام في برامج التنمية.

5 - الرقابة: دور الرقابة هام في العمل التنموي لأن هذه الوظيفة الاتصالية تمكن وسائل الإعلام من أن تفتح الأعين على جوانب التوفيق أو التقصير في عمليات التنمية، وهذا الدور يجب ألا يقتصر على كشف الجوانب السلبية لعمليات التنمية، بكشفها وتحاشيها، بل عليه أيضاً إبراز جوانبها الإيجابية حتى يتم تعزيزها.

6 - الترفيه: يهمل العديد من دارسي الإعلام أهمية الدور الترفيهي في العملية التنموية مع أن له جانباً هاماً للإسهام في التنمية إذ يحقق الأهداف التالية:

أ .تخفيف توتر الناس مما يساعدهم على التحلل من متاعبهم ليكونوا أكثر قدرة على العطاء.

ب . تسريب قيم تنموية ونماذج للاحتذاء من خلال الرسائل الترفيهية، تساعد على دعم العمل التنموي.

جـ . محاولة الحفاظ على جمهور الوسيلة الإعلامية بدلاً من تسربه إلى الوسائل المنافسة، ويميل الجمهور بطبيعته إلى البحث عن الترفيه في الوسائل الإعلامية، أكثر من ميله إلى الموضوعات الجادة، ومن بينها قد تكون البرامج التنموية.

يمكن استخدام هذه الوظائف الاتصالية لتدعيم برامج التنمية، ولكن نشر الرسالة الإعلامية التنموية أو بثّها إلى الجمهور شيء، وتلقيه لها واستجابته لما تهدف إليه شيء آخر. (انظر تمهيد القسم الثالث من هذا الكتاب).

ولتحقيق رسالة إعلامية تنموية ناجحة فإنها يجب أن تقوم على مراعاة ما أسميناه بمبدأ الاصطياد[51] الذي فيه نرى أن الأصل في وسائل الإعلام أن تكون ذات قوة كامنة. ويتم انطلاق هذه القوة باستخدام مبدأ الاصطياد؛ إذ إنّ نجاح العملية الاتصالية مرهون بجملة عوامل، فكما أن الصيد الوفير يحتاج إلى صياد ماهر، وطُعم مناسب، ووسيلة مناسبة للاصطياد، واختيار البيئة المناسبة من حيث المكان والزمان، كذلك فإن وسائل الإعلام يمكن أن تحقق فعاليتها القصوى بتحقيق مجموعة من العوامل المرتبطة بما يلي:

1 - المتّصل وما يمتلكه من خبرة وفهم للجمهور وإعداد الرسالة المناسبة.

2 - الرسالة الملائمة لنوعية الجمهور والقادرة بأسلوبها ومضمونها على اجتذابه.

3 - استخدام الوسيلة المناسبة.

4 - معرفة خصائص الجمهور واهتماماتهم واستخداماتهم للوسائل الإعلامية والعوامل الانتقائية المؤثرة على سلوكهم الاتصالي.

5 - تحديد الهدف تحديداً دقيقاً.

6 - التشويش الذي يمكن أن يؤثر على الرسالة سواء أكان معنوياً أم لفظياً أم مرتبطاً بالوسيلة.

7 - البيئة التي يتم الاتصال في سياقها سواء أكانت البيئة الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية وسواء أكانت البيئة محلية أو إقليمية أو دولية.

إن ما قدمناه من رؤية لموقع الاتصال كنشاط أساسي للتفاعل في المجتمع يفرض علينا أن يأخذ الاتصال دوره في عملية التنمية، وخصوصاً أنّ مراجعة لخطط التنمية العربية ترينا أن الاتصال فيها هامشي ولا يؤخذ بالجدية التي تساوي وظائفه.

فالإعلام العربي – على سبيل المثال – يلعب دوراً دعائياً وترفيهياً أكثر من أي شيء آخر. ولو قارنا بين ما يقدم من برامج رياضية في التلفزيونات العربية وما يقدم من برامج تنموية لوجدنا الواقع مفجعاً. ناهيك عن طبيعة البرامج التنموية ومضامينها وأشكالها الفنية التي تقدم بأساليب لا تمتلك عناصر الجاذبية للجمهور. ولا شك أن فهمنا للاتصال وتأثيراته يعتمد اعتماداً أساسياً على مجموعة ما يمتلكه أي مجتمع من تراث، ويعتمد كذلك على طبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وعلى مدى إمكانات أنظمة الاتصال وديمقراطيتها، وعلى مدى استقلالية الأنظمة الاتصالية والثقافية في المجتمع. ولأن مشروع التنمية في الوطن العربي مشروع تغيير، مشروع حضاري شامل للمجتمع، فإن دور الاتصال يجب أن يكون في هذا المستوى تعبيراً وفعالية.

إن ما طرحناه هنا هو وجهة نظر، ونرحب بمناقشتها.

الهوامش

1 - د. صالح أبوإصبع: وسائل الإعلام والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 27 يوليو 1976، ص 156 .

2 - د. إسماعيل صبري عبد الله: نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث، في كتاب التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة، 1984، ص 201 .

3 - Stockwell, G.G. and N.,A. Ladlaw: Third World Development: Problems and Prospects (Chicago: Neleon Hall Publishers. 1981), pp. 5-23.

4 - د. نادر فرجاني: عن غياب التنمية في الوطن العربي، في كتاب التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، سبق ذكره، ص 48 .

5 - المصدر نفسه، ص 50 .

6 - د. نادية رمسيس: النظرية الغربية والتنمية العربية، في المصدر السابق، ص 191 .

7 - د. سعد الدين إبراهيم ورفاقه، صور المستقبل العربي.

8 - د. محمود الحمصي: خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، 1980، ص339 – 341 .

9 - وزارة التخطيطي، خطة التنمية السعودية الرابعة 1405 – 1410هـ، ص 37.

10 - المصدر نفسه، ص 75 .

11 - المصدر نفسه، ص 77 – 78 .

12 - المصدر نفسه، ص 82 – 83 .

13 - المصدر نفسه، ص 81 – 94 .

14 - المصدر نفسه، ص 94 – 95 .

15 - المصدر نفسه، ص 313 .

16 - خطة التنمية الأردنية 1986 – 1990 (المقدمة).

17 - المصدر نفسه، ص 79 .

18 - المصدر نفسه، ص 79 – 80 .

19 - المصدر نفسه، ص 120 – 121 .

20 - المصدر نفسه، ص 305 .

21 - المصدر نفسه، ص 306 – 307 .

22 - المصدر نفسه، ص 306 .

23 - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الجماهيرية الليبية، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، 1981-1985، الجزء الأول والجزء الثاني، ص55 -62 .

24 - المصدر نفسه، ص 63 .

25 - المصدر نفسه، ص 64 .

26 - المصدر نفسه، ص 64 .

27 - المصدر نفسه، ص 65 .

28 - المصدر نفسه، ص 66-68 .

29 - المصدر نفسه، ص 211 – 213 .

30 - المصدر نفسه، ج 2، ص 165 – 167 .

31 - المصدر نفسه، ج 2، ص 168 – 192 .

32 - المصدر نفسه، ج 2، ص 192 .

33 - المصدر نفسه، ج 2، ص 197 .

34 - المصدر نفسه، ج 3، ص 196 .

35 - مجلس التنمية، سلطنة عُمان، خطة التنمية الخمسية الثالثة، 1981-985م، ص 22-33.

36 - المصدر نفسه، ص 34 – 37 .

37 - المصدر نفسه، ص 139 – 141 .

38 - د. محمد ناجي جوهر: دور الإعلام في التنمية القومية، محاولة لفهم جديد، حوليات الإعلام، جامعة بغداد (2)، 1982، ص 130 .

39 - ياسين شكر وحسين العودات، الفعاليات الإعلامية العربية والتنمية، مجلة الدراسات الإعلامية، العددان 30 – 31 سبتمبر (أيلول) 1983، ص 132-133 .

40 - William Melody: "The Rolo of Communication in Development Planning" in Rahim & Middloton (eds.) Perspectives in communication Policy and Planning. (Honolulu East-West Center 1977), pp. 26-27 .

41 - د. علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 112 .

42 - حمدي قنديل: التعاون الدولي من أجل الإعلام الإنمائي: مأساة الأرقام ومشروعات خاسرة للبيع، من كتاب "ندوة الإعلام من أجل التنمية والتعمير"، الرياض، الصندوق العربي للإنماء - والمركز الوطني للمعلومات المالية، 1984، ص 274 .

43 - المصدر نفسه: اقتبسه عن

Somavia, J.,: "the Democratization of Communication. From Minority Social Menology to Majority Social Representation, Development Dialogue, 2, 1981.

44 - صالح أبو إصبع: الإعلام والتنمية، نموذج مقترح للاتصال التنموي، دبي، مؤسسة البيان، 1985، ص 109 – 135 .

45 - المصدر نفسه.

46 - William Nelody op. cit. p. 26 .

47 - تمت الاستفادة من العناصر التي ذكرها جودين شو Godwin Chu في مقالته:

Institutional Exploration Communication Technology (eds.) Godwin Chu (Honolulu, Hawaii, East West Center, 1978), pp. 13-33 .

48 - Chu op. cit. pp. 27-28.

49 - Chu op. cit. pp. 23.

50 - Encil op. cit pp. 43 – 44.

51 - د. صالح أبو إصبع: دور وسائل الإعلام والثقافة الجماهيرية في تأصيل مفهوم العوم الذاتي في مجالي محو الأمية ونحو الكبار، منشور ضمن كتاب قضايا إعلامية، دبي، مؤسسة البيان، 1988 .

الباب الثالث: في الاتصال التنموي

الفصل الثالث

مدخل إلى الإعلام الإذاعي التنموي

د. توفيق يعقوب

إن الأوضاع في بلدان العالم الثالث مختلفة إلى حد كبير عن أوضاع بلدان الشمال الصناعية إذ إنها تعاني من مخلفات وترسبات الاستعمار السياسي والعسكري . فاغلبها تعيش في ما اتفق على تسميته بمرحلة النمو وتتسم بالثنائية على كل المستويات :

- ثنائية بين سكان المدن التي ترتفع بينهم نسبة المتعلمين وذوي العقليات المتفتحة على كل ما هو جديد وسكان الأرياف الذين تكثر بينهم الأمية وترتفع نسبة المواليد وتتدنى عندهم مستوى الرعاية الصحية ويرفضون أغلب الأحيان كل عمليات التحديث .
- ثنائية على المستوى الاقتصادي ، إذ نجد إلى جانب الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد على وسائل الزراعة القديمة قطاعاً صناعياً لا زال ضعيفاً في مواجهة السيل الجارف من منتجات البلدان .

وكان لابد للحكام الذين تبوؤا السلطة بعد جلاء الاستعمار ، من مواجهة هذه المشاكل العصية وبدء عملية تنمية شاملة . وكان على وسائل الإعلام عامة وعلى الإذاعة المسموعة بالخصوص أن تلعب دوراً هاماً في هذا العمل التنموي لأسباب عديدة من أهمها :

- إن الإذاعة المسموعة على عكس وسائل الاتصال الجماهيري المكتوبة تصل إلى كل فئات المجتمع بما فيها غير المتعلمين .
- إنها رخيصة التكاليف على مستوى البث والاستقبال لاسيما بعد ظهور أجهزة الراديو صغيرة الحجم والتي تشغل بالبطاريات .

وظائف الإذاعة في البلاد النامية :

وانطلاقاً من هذه المعطيات ظهرت البرامج الإذاعية ذات الطابع التنموي وهدفها المشاركة في التنمية على كل المستويات[1] :

- **التنمية الاجتماعية** : ولعل أهم دور يمكن أن تقوم به الإذاعة على هذا المستوى هو المساهمة في رفع الأمية الهجائية وخاصة محو الأمية الثقافية والمهنية والمحافظة على التراث والثقافة الشعبية والمساهمة في نفس الوقت في تحديث العقليات ومساندة وسائل التعليم التقليدية التي لا تستطيع وحدها مواجهة هذه المسؤولية الثقيلة في البلدان النامية .

- **المشاركة في التنمية السياسية** : إذ أن أغلب شعوب البلدان النامية – التي تحررت منذ فترة وجيزة نسبياً من نير المستعمر الذي حكمها بالحديد والنار .. لم تتعود على المشاركة السياسية ولم تتدرب على العمل الجماعي وبإمكان الإذاعة من خلال برامجها المتنوعة إيجاد قاعدة عريضة وتطوير الشعور بالانتماء للوطن الواحد . فهي وسيلة للتعليم الجماعي وتعويد هذه الشعوب على المعايشة البناءة على الرغم من اختلاف الآراء . وهي كذلك وسيلة تدريب على المواطنة خاصة بالنسبة للبلدان المكونة من مجموعات عرقية أو ثقافية متباينة ولا تربطها إلا الحدود السياسية الموروثة عن الاستعمار .

- **المشاركة في التنمية الاقتصادية** : تقوم الإذاعة المسموعة بتعريف الجمهور بخطط التنمية وأهدافها محاولة بذلك تعبئته للمشاركة الفعالة فيها وتحفيزه على إتباع أنماط سلوك إنتاجية واستهلاكية جديدة ومراعاة العوامل التي تساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية في المجال الزراعي والصناعي وحتى مجال الخدمات .

وتحتم على هذا الإعلام الإذاعي الإنمائي التركيز بالخصوص على القطاع الريفي والقروي لأن وسائل الإعلام التقليدية سابقاً ، بما فيها الإذاعة أهملت هذا القطاع الهام من المجتمع . فلا بد للبرامج الإذاعية من توعية القروي بواقعه وحمله على تحسين أوضاعه المعيشية بإرشاده في المجال الزراعي وتمكينه من الاستفادة من الوسائل الحديثة للإنتاج ، وتدريبه على مهارات جديدة . ومن وظائف هذه البرامج التنموية أيضاً توجيه " الفلاح " في المجال الصحي بالنسبة للطب الوقائي والعلاجي إلى جانب قضية تنظيم النسل والاهتمام بالمرأة الريفية وتطوير كفاءاتها في أداء وظائفها [2] ..

الإذاعة في المجال التعليمي (EDUCATIONAL BROADCASTING)

لقد أكد كثير من المهتمين بوسائل الإعلام الالكترونية أن للراديو إمكانيات هائلة وغير محدودة وأنه يمكن أن يعطي نتائج أحسن من التعليم التقليدي ولعل ولبور شرام كان من أشد المدافعين عن هذه الفكرة في الستينات . لكنه اتضح بعد تجارب عديدة أن نتائج التعليم التقليدي والتعليم عن طريق الراديو متساوية إلى حد كبير بيد أن هناك عاملاً آخر شجع الكثير على استمرار المطالبة باستعمال الراديو ألا هو التكلفة المنخفضة وتمكين أعداد كبيرة من الاستفادة بالتعليم . وقد استعمل الراديو بأشكال مختلفة في مجال التعليم الرسمي (FORMAL EDUCATION) ومكافحة الأمية [3] .

- استعمال الراديو لإثراء المعلومات التي يقدمها المدرس في إطار المؤسسة التعليمية (ENRICHMRNT OF LEARNING) وتتراوح هذه الحصص عادة بين ربع ونصف الساعة وتتناول عادة بعض المواضيع الهامة في البرنامج المقرر والتي يصعب على المدرس التعمق فيها .
- استعمال الراديو في ما يسمى بالمدرسة الممتدة :(EXTENDING IN SCHOOL EDUCATION) تقوم المحطة في هذه الحالة بتقديم دروس مكثفة حول موضوع واحد أو مواضيع عدة للتلاميذ المتواجدين داخل الصف خاصة إذا لم يتوفر المدرس المتخصص . فيقوم المشرف بالاعتماد على هذه البرامج ومساعدة الطلاب على فهمها واستيعابها وتستعمل مثل هذه التجارب في المناطق البعيدة التي يرفض أغلب المدرسين المتخصصين الإقامة فيها أو حينما لا يتوفر عند البلد النامي العدد الكافي من هذه الفئة .
- التعليم عن بعد (DISTANCE LEARNING) : لا توجد في هذه مدرسة في المنطقة التي يتواجد فيها المستقبل . ويقدم الراديو دروسا يومية ويتابعها التلميذ بمساعدة بعض الكتب المساندة التي وضعت خصيصاً لهذا الغرض . ويتصل الطالب مرة أو مرتين في الشهر بالمؤسسة التعليمية المشرفة على هذه العملية والتي تقع عادة على مسافات بعيدة لكي تقوم بامتحانه وتقييم مستواه . ويمكن أن يكون ذلك عن طريق المراسلة . وقد استعملت هذه الطريقة في المناطق التي ليس فيها كثافة سكانية كبيرة والتي لا يمكن فيها استحداث مدارس لتباعد المساكن عن بعضها كما هو الحال في بعض مناطق الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وزيلندا الجديدة .

وقد استعملت هذه الطرق في كثير من البلدان النامية [4] حيث لا تتوفر دائماً الكفاءات البشرية في مجال التدريس خاصة في المناطق الريفية . واستعمال هذه الوسائل يساعد من زيادة عدد المستفيدين بالخدمات التعليمية . كما يساعد الكثير في تحسين مؤهلاتهم المهنية وخاصة موظفي الدولة الذين لا يمكن لهم ترك عملهم لفترات طويلة من أجل مواصلة دراستهم .

ومن خلال التجارب العديدة التي قامت بها بعض البلدان في كل من أمريكا اللاتينية وإفريقيا اتضح أن البرامج التعليمية لا تكون ناجحة إلا إذا استعملت لتدريس مستويات متقدمة نسبياً أي ابتداء من الإعدادية والثانوية ثم حينما تكون مدعومة بوثائق مساندة مثل الكتب أو المذكرات التي وضعت خصيصاً لتتماشى مع هذا النوع الخاص من التعليم .

إلا أن البرامج الإذاعية بالنسبة للتعليم الأبجدي ومكافحة الأمية وتعليم الكبار لم تكلل بالنجاح تماماً ولم تكن على مستوى الآمال التي علقت عليها في البداية إذ أن النتائج متواضعة إذا قورنت بتكلفتها الإجمالية .

مساهمة الإذاعة في التنمية والصعوبات التي تواجهها :

تمكن الراديو من الوصول إلى نتائج جيدة في مجال الإعلام التنموي وذلك باستعمال استراتيجيات مختلفة من أهمها الإذاعة المفتوحة والحملات الإذاعية ومجموعات الاستماع المنتظمة :

- **الإذاعة المفتوحة (OPEN BROADCASTING)** وتعرف كذلك بالبث الإذاعي المكثف الشامل (EXTENSIVE BROADCASTING) وهي تستعمل القنوات التقليدية للإذاعة وتحاول الوصول إلى أوسع جمهور ممكن من خلال برامج قصيرة خفيفة ومرحة في شكل غنائي أو تمثيلي هزلي وتهدف بطريقة غير مباشرة إلى الإرشاد والتوجيه وترسيخ بعض المفاهيم الجديدة والتخلص من بعض الأفكار والعادات القديمة التي تمثل معوقاً للتنمية (5).

كما وقع استغلال النمط الإعلاني الإذاعي لبث بعض التوجيهات المركزة (RADIO SPOT) التي تجلب انتباه المستمع بطابعها المتميز وقد استعملت بالخصوص في المجال الصحي أو الزراعي . لكن كل هذه الجهود بقيت محدودة النتائج لأن تأثيرها مرتبط بمدى اهتمام ومتابعة الجمهور لها ولذلك تم التفكير في أنماط بديلة .

- **الحملات الإذاعية (RADIO CAMPAIGNS) :**

تتركز هذه الحملات في فترات قصيرة وترسم لها أهدافاً محددة وتحاول الوصول إلى أكبر جمهور ممكن . ويستعان خلال الحملات الإذاعية بكل وسائل الإعلام الأخرى من صحف يومية وملصقات حائطية لتعميق الأثر المرجو إلى جانب توزيع كتيبات بخصوص الحملة على الفئات المتعلقة . ويتم الإعداد للحملة الإذاعية بكل عناية وبالتنسيق مع كل المؤسسات الرسمية المعنية .

- **مجموعات الاستماع المنظمة (REGULAR LISTENING GROUPS) :**

لا تتوجه هذه البرامج إلى الجمهور الواسع بل تركز على فئات معيّنة ولذلك سميت أيضاً بالبرامج المكثفة (INTENSIVE BROADCASTING) . وتبث هذه البرامج في مواعيد منتظمة وتتابعها المجموعات – التي وقع انتقاؤها مسبقاً – بطريقة جماعية في أحد الأماكن العامة بالقرية بحضور مشرفين MONITOR أو GROUP LEADER ويفتح باب النقاش بعد نهاية البرنامج والهدف منه توضيح المعلومات إن لم تكن واضحة للبعض وإقناع من لم يقتنع بها . ويمكن أن يتخذ الحضور في نهاية الجلسة قراراً بالالتزام بهذه التوجيهات وتطبيقها عملياً .

وقد استخدمت هذه الطريقة في كثير من الدول النامية نذكر منها بالخصوص كولومبيا حيث كان الهدف منها الإرشاد الصحي وتطوير وسائل الإنتاج الزراعي (6) . كما اتبعت في كل من كندا والهند وبعض البلدان الآسيوية والإفريقية مثل اندونيسيا والبنين وكانت تحت رعاية منظمة اليونسكو [7] ، وأكد روجرز ومساعدوه في دراستهم لهذه التجارب 1977 على النتائج الجيدة التي توصلت لها وتأثيرها الإيجابي على الوسط الريفي لاسيما وإنها تجمع بين مزايا الاتصال الجماهيري وفوائد الاتصال المواجهي (FACE OF FACE COMMUNICATION) .

وقد تميزت التجارب التي طبقت في البلدان الفرنكوفونية وفي السنغال بالذات – والتي اشتهرت باسم مجموعات التنشيط الإذاعي (RADIO ANIMATION GROUP) بتمكين المستفيدين منها من التعبير عن وجهات نظرهم والمشاكل التي يواجهونها في حياتهم اليومية وتبليغها كتابياً عن طريق المشرف للسلطات العليا بالبلد مما يمثل نوعاً من رجع الصدى المباشر من المحكوم في اتجاه الحاكم [8] .

لكن أغلب هذه البرامج الإذاعية التعليمية والتنموية – التي كانت لها نتائج متفاوتة – تلاقي في أغلب الأحيان صعوبات كبيرة ومن أهمها :

- التمويل : لقد مولت أغلب هذه المشاريع في بدايتها عن طريق مساعدات الدول " الصديقة " أو من طرف مؤسسات دولية أو شبه دولية مثل اليونسكو والبنك الدولي . وأول ما انقطع هذا الدعم لم يجد الساهرون على هذه البرامج تمويلاً ذاتياً لكي يؤمنوا استمراريتها فتوقف أغلبها .
- إنتاج البرامج ومضمونها : إن إنتاج البرامج الإذاعية لأغراض تربوية أو تنموية تعتبر من أصعب المهام إذ يجب أن تأخذ بعين الاعتبار طبيعة وخصوصيات هذه الوسيلة الالكترونية في صياغة البرامج وعدم اعتبارها مجرد قناة توصيل لجمهور واسع لنفس المواد المستعملة في الاتصال المواجهي . كما يجب أن تبسط الرسالة الإعلامية التي تحملها لكي تكون على مستوى المستقبل . كما يتحتم كذلك الابتعاد بهذه البرامج عن الروتينية بتجنب طريقة السرد الممل أو المواعظ وإخراجها في شكل خفيف يشبه إلى حد كبير البرامج الترفيهية لتتمكن من استقطاب فئات واسعة من الجمهور لاسيما بالنسبة لبرامج البث الإذاعي الشامل (EXTENSIVE BROADCASTING)
- كما أنه من الصعب كذلك توفير الكادر الكفء الذي يتحلى بقدر كبير من الحنكة " والدبلوماسية " ورحابة الصدر وروح العطاء للإشراف على مجموعات الاستماع ومعايشة مشاكلهم وحثهم عن طريق الإقناع على تغيير ممارساتهم السلبية .
- المعوقات السياسية : إن كثيراً من حكام البلدان النامية لا ينظرون بعين الرضا لمثل هذه البرامج الإذاعية ذات الطابع التنموي لأنها تقوم أساساً على تنمية روح المشاركة والنقاش والنقد لدى الشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً التي ستتساءل حتما عن أسباب تدني وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية ومن المحتمل أن يحملها ذلك إلى المطالبة بتغيير الأوضاع القائمة إلى الأفضل .

إن دور الإذاعة المسموعة في التنمية مهم جداً لكنه لا يجب المغالاة فيه كما فعل بعض المنظرين مثل ليرنر (DANIEL LERNER) وفراي (PREDERICK FREY) اللذين اعتبرا أن مجرد التعرض لوسائل الإعلام وللإذاعة المسموعة بالذات يعتبر من الأسباب المؤدية للتغير الاجتماعي وللتحديث ودفع المجتمع نحو التقدم (9) . لقد اتضح من خلال الدراسات الميدانية أنه ليس بإمكان الإذاعة أن تعمل في فراغ أي أن مجموعات الاستماع مثلا لن يكون لها أي نتائج إيجابية إذا لم تكن هناك خطط اقتصادية وضعت من طرف السلطات للنهوض بالريف عن طريق توزيع الأراضي بطريقة عادلة وتوفير الخدمات والمساعدات المالية والفنية للمزارعين ضعفاء الحال .. فالراديو ليس إلا مجرد عامل مساعد في إطار استراتيجية متكاملة ولا يمكن أن يقوم وحده بعملية التنمية .

الهوامش والمراجع :

1- كان ولبور شرام من الأوائل الذين أكدوا على دور الإذاعة ووسائل الإعلام في التنمية ومن أهم مؤلفاته حول الموضوع :

- Schramm W : Mass Media and National Development Stanford, Stanford Univ . Press ,1964.
- Peru's Puno Based Educational Radio Project, Stanford, Institute for communication Research, 1969.
- " Communication in Family Planning " Reports on Population/Family Planning 7,1971, p.143.
- Big Media, Little Media : Beverly Hills and London ,Sage Publishers 1977.
- et al : New Educational Media in Action – Case Studies , 3 Vols. Paris, UNESCO 1967.

2. Lucian .W.Pye ed : Communication and Political Development Princeton, Princeton Univ . Press , 1963.

E.M. Rogers : The Diffusion of Innovations , New York, Free Press,1962.

E.M. Rogers , L.Svenning , Modernization Among Peasants : The Impeact if Communication ,New York, Holt, 1969.

A. Inkeles and D.H. Smith: Becoming Modern: Individual Change in six Developing Countries, Cambridge , Massachusetts, Harvard Univ ,Press 1974.

Elihu Katz George Wedell : Broadcasting in Third World , Cambridge, Massachustrs , Harvard College 1977.

راجع كذلك :

- اتحاد إذاعات الدول العربية : دور الراديو والتلفزيون في التنمية الوطنية ، سلسلة دراسات وبحوث إذاعية ، القاهرة 1979.
- اتحاد إذاعات الدول العربية : التقرير النهائي لندوة الإذاعات المحلية والتنمية الشاملة ، القاهرة ، 1980.

- راجع بخصوص استعمال الراديو في مجال محو الأمية وتعليم الكبار :
- فانينفيتش إجناس : الإذاعة والتلفزيون لتعليم الراشدين ، ترجمة سعد الله جويجاني ، دمشق ، وزارة الثقافة 1973،
- اتحاد إذاعات الدول العربية : الراديو والتلفزيون في مجال محو الأمية ، سلسلة بحوث ودراسات ، القاهرة 1973.
- اتحاد إذاعات الدول العربية : التقرير النهائي للدورة الإقليمية للمشروع المشترك حول تقنيات إنتاج برامج الراديو الموجهة لدعم التنمية ورفاهة الأسرة والسكان ، اتحاد إذاعات الدول العربية ، بغداد 1982.

47- Dean .T, Jamison Emile G.McAnany Radio foe

4- أنظر تفاصيل هذه التجاري في كتاب Dean T. Jamison Emile G.McAnany for Education and Development,Sage Publication London 1978.

5- إن التجربة الكينية في هذا المجال كانت ناجحة جداً إذ أن برامج التثقيف الصحي أخرجت في شكل مسلسلات لاقت استحساناً كبيراً لدى الجمهور – المرجع السابق ص 61.

6- عرفت هذه التجربة في كولومبيا باسم " المدارس الإذاعية " "Radio Schools" المرجع السابق ص 78.

7- سميت هذه التجارب : Radio Farm Forums ، المرجع السابق ص 85 .

8- Gunter and Theroux : open Broadcast Educational Radio, Three paradigms, Radio for Education and Development : Case studies , Vol 2 Washington , D.C , World Bank < Working Paper , 266, 1977.

9- Daniel Learner : The Passing of Traditional Society, New York, Fress Press , 1955. F.Frey: “ Communication and Development “

الباب الثالث: في الاتصال التنموي

الفصل الرابع

نموذج الاندماج التبادلي للاتصال – الإعلام – التنموي "مطبقاً على السياق العربي الافريقي"

د.صالح أبوأصبع

نموذج الاندماج التبادلي للاتصال التنموي

ناقشنا في كتابنا الإعلام والتنمية عناصر النموذج الافريقي العربي، وأوضحنا مظاهر التاريخ المشترك والرؤية (وجهة النظر) العالمية المشتركة لنظام العقيدة والتنظيم الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية. هذا وتشكل العناصر السالفة الذكر المقاييس الرئيسية للنموذج المقترح.

إن المقاييس الرئيسية السالفة هامة في عملية التنمية في المحيط الافريقي – العربي عموماً، ولكنها ذات أهمية كبيرة في الاتصال التنموي، وسنناقش هنا بالتفصيل النموذج المقترح وهو أساس "نموذج الاندماج التبادلي للاتصال التنموي في المحيط الافريقي – العربي" وسنستنتج كيفية عمله في الوصول إلى تنمية المنطقة بشكل فعّال.

وسنناقش فيما يلي عناصر هذا النموذج لرسم صورة واضحة عن المظاهر المتميزة:

أ) المتغيرات التي تبني البيئة لعملية الاتصال التنموي كالثقافة والتنشئة الاجتماعية والشخصية والسياسة والاقتصاد والايدولوجيا والزعامة والتكنولوجيا والبُنى التحتية.

ب) المتغيرات التي تشكل عناصر وسائل الاتصال التنموي كعلاقات المتصل ووسائل الإعلام وأبحاث التنمية والزمن والرجع، والجمهور والرسائل المنافسة.

ولتأكيد مظهر التكامل للنموذج سيشمل الفصل أيضاً النظريات والمفاهيم الموجودة التي تبحث في التنمية والاتصال.

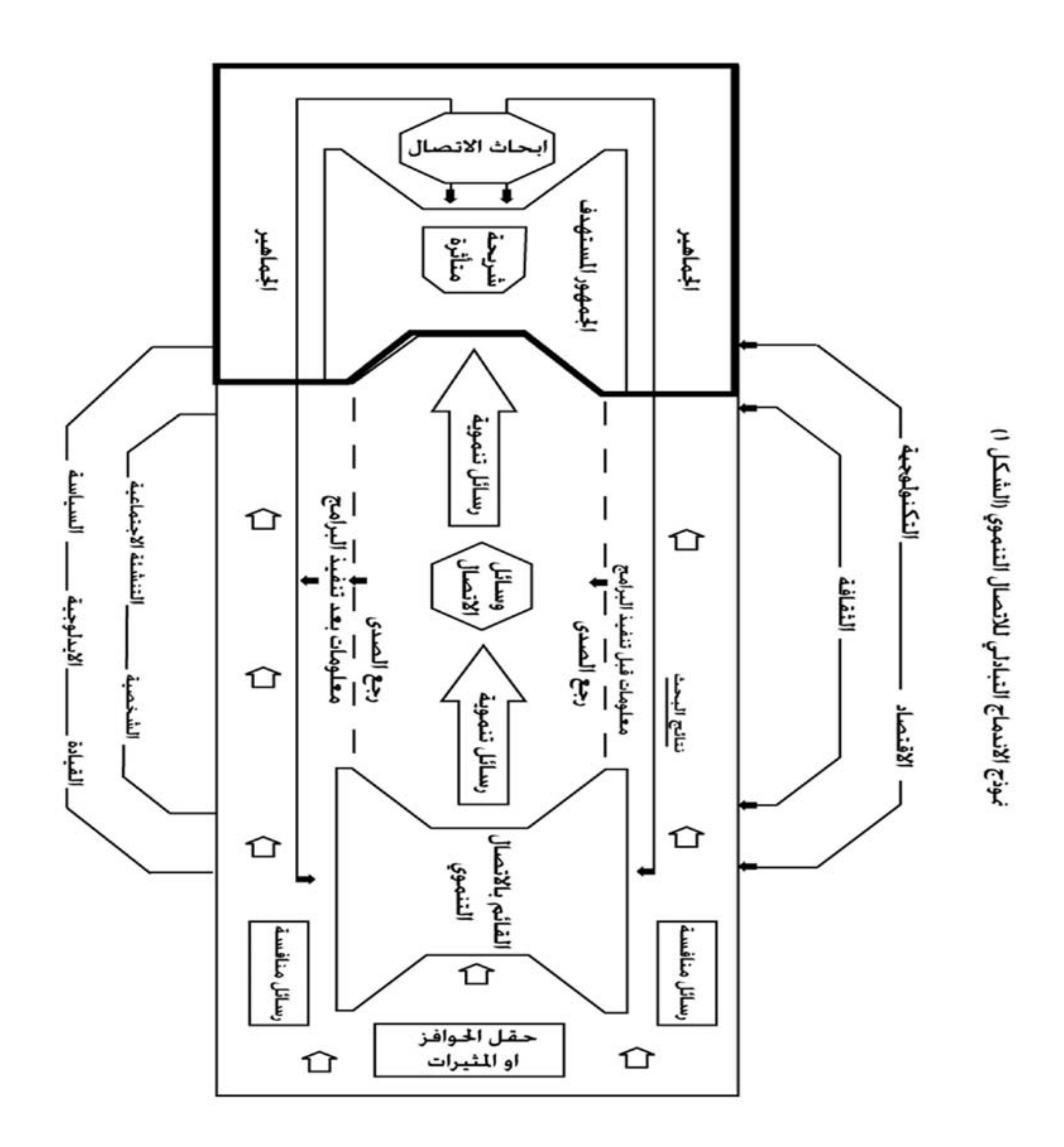
فاندماج نظريات الاتصال التنموي ونظريات تأثير الاتصال هام جداً في التخطيط من أجل الحملة الإعلامية التنموية في المحيط العربي – الافريقي وغيرها من البيئات. فمثلاً، فإن اندماج نظرية تدفق الاتصال على عدة مراحل، ونظرية وضع الأجندة (ترتيب الأولويات)، ونظرية التبعية، ونموذج اشباع الحاجات، ونموذج التماس المعلومات، كلها ضرورية للقائم بالاتصال ليصمم رسائله، أضف إلى ذلك فإن المتصل التنموي يستطيع أيضاً أن يدمج عناصر نظريات الاتصال التنموية مثل التقمص لدى ليرنر ومثل أهمية الوقت كعنصر في عملية الاتصال وأهمية الاتصال الشخصي لدى "روجرز" وكذلك نموذج علاقة المتصل بالزبائن (الجمهور) (نموذج الموقف والقرار) لدى "جرونج".

كل هذه العناصر تعطينا تفهماً أفضل للاتصال التنموي، وينظر إلى وظيفة وسائل الإعلام في المحيط الافريقي – العربي كشيء واعد، ولذا فإن دور وسائل الإعلام الافريقية – العربية يختلف عن وسائل الإعلام الغربية، ونتيجة لذلك فإن العلاقة بين وسائل الإعلام والسلطة في المحيط الافريقي العربي لا تخلو من السيطرة وملكية ومسؤولية تطوير وسائل الإعلام.

إن وسائل الإعلام كامتداد لعلاقات استغلالية مع الشركات المتعددة الجنسيات، وخاصة عن طريق شركات اعلان المنتوجات التجارية، وبمعونات المساعدات الأجنبية في المحيط الافريقي العربي كلها غير

مقبولة إلى حد كبير. وهذا يقترح وجود نمط ملكية الحكومة وسيطرتها على بعض وسائل الإعلام مما يمنح مخطط التنمية القومية الفرصة لاستخدام وسائل الإعلام كأداة للتنمية.

إن الترتيب الذي نناقش فيه العناصر المكونة للنموذج لا يشير إلى أهميتها أو عدمها، بل يعكس الاعتمادية المتبادلة القائمة بين جميع العناصر. ويجب النظر إلى كل جزء من العناصر المكونة كشرح هام يحدث تأثيراً على عمل النموذج فعلى سبيل المثال: قد يؤثر نوع القيادة على نمط الايديولوجية أو السياسة أو الاقتصاد الذي يسود في مجتمع معين.



نموذج الاندماج التبادلي للاتصال التنموي (الشكل 1)

عناصر النموذج :

أولاً: الثقافة

كل عملية اتصالية تتم ضمن سياق (محيط) ثقافتها، وتتألف الثقافة وفقاً لدويتش Deutsch من نماذج اجتماعية منمطة للسلوك، مشتملة على عادات اللغة والأفكار، وتستمر بواسطة أشكال متعددة من التعليم الاجتماعي وخصوصاً من خلال طرق تربية الطفل المقننة في "الثقافة" (دويتش 1972: 27).

إن تشابه نظم العقيدة والتنشئة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي بين الأفارقة والعرب الذين يشتركون في خبرات تاريخية مشتركة، يجعل المنطقة الافريقية – العربية كوحدة ثقافية. هذا وتوجد أنماط مؤسسية اجتماعية داخل كل ثقافة وتسود في المجتمع الافريقي العربي أنماط العائلة الموسعة والقبيلة. إن صيغة هذا النمط المؤسسي الاجتماعي ليس هاماً بذاته، لأننا نجد هذا النمط سائداً في آسيا. ولكن أهميته تأتي من ارتباطه بأنظمة المعتقدات وأنواعها ، وأنواع التنشئة الاجتماعية، والأعراف والقيم التي تتبناها المجتمعات الافريقية والعربية.

إن نماذج الاتصال في مجتمع ما تتوقف على نماذج المؤسسات الاجتماعية والقيم والتنشئة الاجتماعية فيه (فاجن 1966).

ولا حاجة للقول في أن كل نموذج يتطور بهدف نشر رسائل التنمية يجب أن يقدر دور الثقافة في كل العملية، فالتشابه الثقافي لدى الأفارقة والعرب يجعل النموذج المقترح ممكناً بقدر ما لهذا العنصر الأساسي الثاني من صلة.

ثانياً: التنشئة الاجتماعية

تحدث التنشئة الاجتماعية عند تقابل الأفراد واختلاطهم بأشخاص آخرين في مجتمع معين. يتعلم الفرد في هذه العملية أعراف المجتمع وعاداته. وإنها لسلسلة تعلّم عمليات اجتماعية ونفسية (داوسون وبريوت Dawson & Prewit 1969). ومن خلال عملية التنشئة الاجتماعية ينقل المجتمع قيمه وسلوكه ومعتقداته ونماذج الاتصال، وفقاً لرأي (ستافورد Stafford) تستلزم التنشئة الاجتماعية اكتساباً تصاعدياً لخصائص نماذج السلوك والقيم والدوافع والمعتقدات الملائمة لثقافة معينة (ستافورد 1981: 11) ومن المفروض أن يؤثر دور التنشئة الاجتماعية في أي ثقافة على العادات وعلى تركيب شخصية أعضاء المجتمع والآلية التي تتكامل فيها الثقافة (جون وايتنج Whiting 1968).

فالتنشئة الاجتماعية بالمعنى الصحيح هي عملية ذات وجهين فهي عملية تسهل التعلم لغاية ذات منتوج وهي التنشئة الاجتماعية، ويشرح دونالد روبرتس Roberts هذه النقطة فيقول:

"كعملية يعمل الاتصال على المساعدة على تعريف الطفل بنمط الحياة: يجب عليه أن يستوعب فوراً المعلومات حول الأنظمة الثقافية التي يجب أن يتبناها أو يكيفها، ونتيجة لذلك فإن سلوك الطفل الاتصالي يعكس التعرف على العالم الذي اكتسبه عن طريق التنشئة الاجتماعية (روبرتس Roberts 1973: 175).

هذا وتلعب العائلة دوراً كبيراً في عملية التنشئة الاجتماعية وهي أول مؤسسة ينتمي إليها الشخص وهي التي تشكل شخصيته. وفي العائلة يتعلم الفرد أدواره الاجتماعية ودوره ضمن تركيب السلطة العائلية ويتعلم أيضاً السلوك الجنسي الملائم لمجتمعه (لانجستون Langeston 1979: 21) وفي المجتمعات الافريقية والعربية يتعلم الفرد علاقات السلطة أي التي تقترح نوعاً خاصاً من النفوذ، والسلطة للآباء، والكبار، والأقارب. وتوفر كل هذه المظاهر نموذجاً من العلاقات تسمح لأشكال السلطة السابقة دوراً فعالاً في عملية الاتصال "كما أن أنظمة زمر النسب الواسعة والتبادل المتعلق بالزواج غالباً ما يشمل علاقات اتصالية خاصة بين نماذج متعددة علاقة تجنب (فيشر Risher 1973: 323) هذا ولا نستطيع اهمال قوى التنشئة

الاجتماعية الأخرى كالمجموعات النظيرة كالمدارس ووسائل الإعلام (داوسون وبريوت 1969، لانجستون 1979، وباركنز Perkins 1975).

وهنا فإننا نهتم بطرق التنشئة الاجتماعية التي تؤثر في عملية الاتصال. لقد ذكر باركنز Parkins (1975: 1878) أن السلطة الأبوية والتقليدية والتماهي، والعضوية في الجماعة هي طرق التنشئة الاجتماعية وداخل المجتمعات الافريقية والعربية تكون سلطة الآباء والمجموعة النظيرة هامتين وحاسمتين في التنشئة الاجتماعية للأطفال والشباب، وكلاهما يؤثران في شخصية الفرد، وفي الطريقة التي بها يدرك مجرد مادة من المعلومات.

وفي داخل عملية التنشئة الاجتماعية تنشأ فكرة الشخص عن العالم "الرؤية للعالم" وحسبما ذكر ستافورد Sfafford فإن نشوء الرؤية للعالم والصورة الذاتية الملازمة للشخص النامي. تضاعف البناء الثقافي للتسلسل الهرمي والسلطة وعلاقة القرابة أو الأدوار الاجتماعية والحيّة وتصبح العقلانيات والموضوعية المشحونة عاطفياً بالخبرة المتراكمة، وحتى بالذاكرة غير الواعية، مندمجة بالذات عادة، إلى درجة ملموسة في عملية التنشئة الاجتماعية (ستافورد 1981: 71) ونجد أن هذا العامل حاسم في نهر الحياة لأي مجتمع كان، ولذا فإن نموذج الاتصال التنموي في المحيط الافريقي – العربي يجب أن يوظف بدقة أنماط التنشئة الاجتماعية في هذه المنطقة. لهذه الأسباب كانت مناقشتنا السابقة للتنشئة الاجتماعية إذ أن عدم وجود الفهم لهذه العملية في أي مجتمع قد يؤثر على أية محاولة لإنشاء رسائل للتنمية البشرية أو غيرها.

ثالثاً: الشخصية

إن الخصائص المميزة للأفراد قد تكون ذات أهمية لنجاح الاتصال أو فشله. فالشخصية هي نماذج السلوك والمواقف والقيم المميزة لفرد معين. ووفقاً لرأي جرين ستين Green Stein تدل الشخصية على بينة تأخذ في الحسبان التناسق والانتظام في سلوك الفرد عندما يستجيب لحوافز متعددة الأشكال (جرين ستين 1975: 3). ولقد يترك هذا التعريف مكاناً واسعاً لدور الشخصية في الاتصال لأن عملية الاتصال تشمل المرسل والمستقبل.

يشرح بفايفر Pfieffer هذه النقطة فيقول: لا يحدث الاتصال في العزلة بل في مجال بين المرسل والمستقبل ولا تكون الرسالة أبداً متعلقة بطرف واحد هو المرسل أو المستقبل لأن كل شخص في هذا التفاعل يكون دائماً مرسلاً ومستقبلاً ، وتتعين طبيعة المجال بين المتفاعلين بمحيط (سياق) التفاعل، وكذلك يتعين بالشخصيات والخبرات والتوقعات والإدراك للمشاركين (بفايفر 1973: 1986).

وحتى إذا كانت الأشياء المذكورة آنفاً تميز الاتصال الشخصي فقط: فإنها لا تزال هامة لنأخذها في الاعتبار في سياق عملية الاتصال التنموي.

وتكون القنوات الشخصية حيوية في الاتصال التنموي لأنه يمكن تحقيق تأثير وسائل الإعلام عن طريق تدفق المعلومات المتعددة المراحل. وتساعد الشخصية كعامل في عملية الاتصال في تحديد فعالية مصدر التاثير ومصداقيته (رافن Raven 1965).

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن شخصية الفرد تؤثر على تقييم المتصل والذي بدوره يعكس القدرة على الاستجابة سلباً أو إيجابياً للرسالة. وكما يبين سيرز وونتي Sears & Whitney في أن تقييم الفرد للقائم بالاتصال عامل هام في تحديد استجابته للاتصالات المقنعة وتقييم القائمين بالاتصال إيجابياً على الأرجح – يسهل على قبول الاتصال (سيرز وويتني 1973 :274 – 275).

فالعلاقة المتداخلة بين الثقافة والتنشئة الاجتماعية واضحة وتتم التنشئة الاجتماعية في محيطها الثقافي. وبدورها فإن التنشئة الاجتماعية تؤثر في نمط الشخصية للفرد وكل هذه العوامل أساسية في عملية الاتصال.

رابعاً: القيادة :

نحن في هذه الدراسة مهتمون بنوعين من القيادة:

1 - القيادة السياسية.

2 - قادة الرأي بين الجماعات أو الأمة ككل.

والحاجة إلى القيادة في كل مجتمع لا جدال فيها ويؤكد روبرت نبست Robert Nibset أن مطلب القيادة الفعالة كمطالب الحرية والأمن والتي تقتضي بالضرورة مقداراً كبيراً من الاستقلال والأهمية الوظيفية في مجالات المجتمع التي تكون وسيطاً بين الفرد والدولة (نبست 1970: 353).

ويمكن تعريف القيادة وفقاً لفرانكلين هايمن Franklyn Haiman كالآتي: هي العملية التي بها يوجه الفرد ويرشد ويؤثر أو يسيطر على أفكار وشعور أو سلوك الناس الآخرين نحو هدف معين (هايمن 1970: 355).

وينبع اهتمامنا هنا في القيادة السياسية في الأقطار الافريقية والعربية من حقيقة أن الزعماء هم صانعو السياسة ومخططون وايدلوجيون يملكون سلطة التوجيه والإرشاد والتأثير وقيادة شعوبهم نحو هدف معين. ومن ثم فإن وسائل الإعلام تكون أداة قوية تساعد في بلوغ أهدافهم. والزعماء هم الذين يلونون الرسائل وخاصة الزعماء الكارزميون (الملهمون) الذين ينهضون بالوظائف الرئيسية في الأقطار الافريقية والعربية. فالزعماء الملهمون أمثال نكروما ونيريري وعبد الناصر وسيكوتوري قد أثروا في مجتمعاتهم وبشكل رئيسي عن طريق وسائل الإعلام. والزعماء الملهمون عند سليجمان Seligman هم المهندسون والمنادون لدفع عجلة الأمور الاقتصادية ولهم اتباع من الجماهير ودوائر من النخبة يعظمون ايدلوجية الزعامة وترجمتها إلى عمل (سليجمان 1971: 242 – 243).

وربما تبرز هنا أهمية القادة السياسيين كقائمين بالاتصال لهم قوة تأثير في الجماهير، ويستطيعون تجنيد دوائر من القادة ترتبط بهم ويستطيع هؤلاء القادة بدورهم أن يلعبوا دور المتصل لبلوغ أهداف القيادة كلها. وعلى سبيل المثال يصف بايندر Binder (1972 : 398-399) المهارات السياسية وصفات الزعامة والإلهام عند عبد الناصر حيث ساعدت هذه المميزات في الاصلاحات السياسية والإدارية وعملت على تكامل البُنى الاجتماعية والاقتصادية في مصر. أما شيرمرهورن Schermerhorn فيصف الزعيم الملهم بقوله: "لا شك أنه يكون موهوباً بالسلطة، ويجذب أتباعه لا لأنه ذو شخصية مغناطسية، وحسب، بل لأنه يجسّد بطرق مبتكرة القيم الراسخة. وهذا التأثير في أغلب الأحيان يوسع دائرة الأفراد ويصبح قوة اجتماعية (شيرموهرون 1968: 5).

والنوع الثاني من القيادة هم قادة الرأي:

ويعترف هذا النوع من القيادة بأن تأثير الاتصال بالجماهير يحدث كما يبدو في محيط نموذج تدفق المعلومات المتعدد المراحل الذي ينص على أن بعض أعضاء الجمهور يتأثرون بتجسيد قرارات نظرائهم (روجرز Rogers 1973).

ونستطيع أن نعرف كما يرى روجرز قادة الرأي كمصدر معلومات ورأي في حين أن أتباعهم يكونون كسمقبلين. ويستطيع بعض قادة الرأي ابتكار طرق اتصال من أجل رسالاتهم (أي إعطاء الرأي) وآخرون من القادة يدلون بآرائهم عندما يطلب ذلك منهم (أي طلب الرأي) (روجرز 1973: 297). ويصبح دور الزعامة في المجتمعات الافريقية والعربية حيوياً في التأثير على الجماهير حيث يتميز القائد بالتعبير عن خصائص المجتمع الأبوي. وقد بين هشام شرابي أن المظهر المركزي للحياة السياسية العربية هو الشخصية الأبوية، ويلاحظ أن في كل من العائلة والمجتمع تكون العلاقة عامودية، تستند إلى الهيمنة والسيطرة، كما هو الحال في علاقات الإبن بالأب، والقطيع بالراعي. وفي العائلة العربية، كما هو الحال في المجتمع الأكبر، تأهل الفرد اجتماعياً باستمرار نحو قيم العلاقات العامودية، والتي تقبل السلطة من الأعلى وعلى المستوى السياسي، يبدو أن السلطة الأبوية تعزز باستمرار نفسها بالتمسك بهذه القيم (شرابي 1979: 102) ويمكن أن

يقال الشيء ذاته عن المجتمعات الافريقية وعلاقاتها مع السلطة. ويرى (دريك Drake) تفسير السلطة التقليدية الافريقية كالآتي :

كانت السيطرة على مجموعات القرابة أساسية وفي داخل مجموعات النسب (العائلة أو العشيرة) كان دائماً يوجد نقاش واستشارة على مدى واسع بين الشباب من كلا الجنسين برغم وجود سلطة قضائية وتنفيذية واسعة ومن زعماء النسب أو العشيرة، وذلك عندما تكون القرارات المطروحة هامة جداً، ويتركز النقاش عادة حول نفعية الأعمال المادية الملموسة داخل إطار الحكّام العاديين وكانت القوانين تنفذ بالقرارات المقدسة (دريك 1964: 299).

وهكذا نجد للقيادة السياسية سلطة ضمن هذه العلاقة وقد تستمد قيادة الرأي سلطتها من مركزها في البنية الاجتماعية، ففي قرية مصرية مثلاً وجد إبراهيم ابو لغد (1963) أن التدفق الشخصي للاتصال من وسائل الإعلام كان أهم مصدر للاخبار في القرية التي اتخذها كعينة للدراسة.

وفي الأقطار الافريقية والعربية حيث نجد نسبة عالية من الأمية ونسبة متدنية من الاتصال، في هذه الأقطار يكتسب قادة الرأي ميزات تمكنهم من القيام بدور هام في عملية تدفق الاتصال، ولذا ينبغي أن تكون عملية الاتصال متكاملة وفعالة.

ويرى لوسيان باي Lucian Pye أن نظام الاتصال الحديث لا يشمل وسائل الإعلام الجماهيري فقط وإنما يشمل العلاقات المتبادلة المعقدة بين قادة الرأي الرسميين المتخصصين والعامين وبين الجماهير السلبية وكلاهما أجزاء أساسية في نظام الاتصالات المتكامل (باي Pye 1966 : 158).

لذا لا يمكن غض النظر عن دور الزعماء السياسيين وقادة الرأي في الإعلام التنموي.

خامساً: الأيدولوجية

كثير من دارسي العلوم السياسية يتفحصون مفاهيم الأيدولوجية، ومن أجل هذه الدراسة فإننا نقتبس تعريف (والتزر Waltzer 1971: 61) لها إذْ يقول "الأيدولوجية السياسية هي نظام معتقد يشرح ويبرر نظاماً سياسياً مفضلاً للمجتمع، وهذا النظام إما أن يكون موجوداً أو مقترحاً ويعرض استراتيجية (عملية) تصنف تنظيمات مؤسسية (البرامج) من أجل بلوغها، وتتألف هذه الأيدولوجية من مجموعة أفكار واضحة وغايات وأهداف تساعد أعضاء النظام على تفسير الماضي والحاضر وتعطي رؤية للمستقبل". بهذا المعنى فإن الأيدولوجية أداة سياسية كما رآها مهدن Mahden (1964: 117) وهي مفيدة في تحقيق الأهداف الفردية والقومية. وقد ناقش (دافيد ابتر David Apter 1965: 228) أن الأيدولوجية تساعد في تأسيس الهوية والتضامن ويشدد على دور الأيدولوجية في ربط الجماعة ببعضها البعض.

هذا وتوجه الأيدولوجية عملية التنمية، وتوجه المجتمع نحو أهدافه المجتمعية. وللوصول إلى ذلك فإن السلطة التي تتبنى تلك الأيدولوجية تستغل كل الوسائل المتوفرة (ومن بينها وسائل الإعلام) للوصول إلى تلك الأيدولوجية المعينة، ولهذا السبب فإن الأيدولوجية السياسية هي أداة هامة في بلدان العالم الثالث.

ويرىأاندرسون ورفاقه (أن الأيدولوجية السياسية تبدو ذات أهمية كبرى في الأمم الناشئة، أكثر منها في المجتمعات الصناعية المتقدمة ، وقد يتكلم المرء عن "نهاية الأيدولوجية" في الغرب مع الإجماع المتزايد الذي توصل إليه الغرب في الأغراض والأهداف وتحقيق المؤسسة فيه لنظام موطد. وبالنسبة للأمم الغربية ذات البراجماتية المتزايدة، فإن الأهمية الأيدولوجية هي إحدى الملامح السياسية المميزة للمناطق النامية. وهذا أمر مثير قليلاً لأنه لا تزال للمناطق النامية قضايا يجب أن تنضم إليها ومعارك يجب كسبها) (اندرسون ورفاقه 1967: 145-147 Anderson etal).

ويتابع اندرسون ورفاقه قولهم في أن الاديولوجية تحدد الأشياء التي تشترك فيها، والأهداف التي تجمعنا معاً، والتي قد تكون ضرورية خاصة في مجتمعات متنوعة ثقافياً. ومن أجل دول حديثة تبحث عن استبدال الأشكال التقليدية من الالتزامات السياسية لتجيب عن سبب وجوب طاعة المرء لهذه الجماعة الحديثة

من الزعماء وهذه الوظيفة للايدلوجية تعتبر عاملاً هاماً في الوصول إلى تنمية كاملة وفي بناء مجتمعات حديثة سليمة.

هذا، وتشكل الأيدولوجية السياسية حياة الأقطار الافريقية والعربية وكأي مكان آخر فإن معظم الأيدولوجيات في العالم الثالث تكون موجهاً جزئياً للسلوك الاجتماعي، مع طموحات متنوعة عريضة لاكتساب الصفة العالمية وهذه هي وجهة نظر انطون بابلر Anton Bebler .

وهي تنطبق على الأيدولوجية السياسية الليبية (النظرية العالمية الثالثة للقذافي) ويقرر بابلر وظيفتين للأيدولوجيا في العالم الثالث وهما:

1 - جعل النظام الاجتماعي والسياسي الحديث شرعياً.

2 - إعادة تشكيل الأعراف الاجتماعية السائدة.

ولإنجاز الوظيفة الثانية للايدولوجية يجب غرس أعراف اجتماعية لمجتمع جديد أو بإعادة تكوين أعراف من الماضي الذهبي والغاء الأعراف الاجتماعية الأجنبية الفاسدة (بابلر 1980: 367). وتنطبق هاتان الوظيفتان على المؤسسات السياسية والاقتصادية. وهكذا، نجد في معظم الدول النامية أن الزعماء يدركون أهمية وسائل الإعلام في انجاز مخططاتهم التنموية التي تنسجم مع ايدولوجياتهم.

وقد وصف سيد رحيم Sayed Rahim دور وسائل الاتصال في التنمية الريفية في الأقطار النامية كرسائل ايدولوجية أو إعلامية.

وتؤكد الرسائل الأيدولوجية على الأفكار السياسية لتدفع العمل وتقوده أو تشرح العالم بلغة عمل ايدولوجي موجه ثم يعطي مثالاً عن نجاح هذه الخطة بقوله:

(لقد كان الاتصال والتعليم في تنزانيا أداة في تطوير هيكل اجتماعي سياسي جديد لصياغته ولتنفيذ مشاريع انمائية ريفية معتمدة على الذات وغير مركزية، وبذلك توطدت روابط الاتصال بين الجماعات الريفية الفقيرة والسلطة المركزية) (رحيم 1978: 151-152).

هذا وتحدد الأيدولوجية، بالمعنى الصحيح، دور الاتصال إما للحفاظ على النظام أو لتغييره، هذه النظرة تختلف عما يطرحه جرونج (1978: 85) حيث يقول: (من الطبيعي للاتصال أن يحافظ على بقاء النظام ومن غير الطبيعي أن يغير النظام). ولكن الأقطار الافريقية والعربية تمر بتغيير اجتماعي وبمرحلة تنمية تعززهما في معظم الحالات أيدولوجيات سياسية ، ولذا نتفق مع ميتلمان (1975) فيما يلي:

قد توفر الأيدولوجية في تحديث المجتمعات وسيلة للتعبئة وأداة لإلهام الجماهير، وهي أحد الوسائل الرئيسية في استنباط الالتزام، وإذا ما وجهت الأيدولوجية ببراعة فإنها تمثل ثروة قيمة. فالتحديث المؤدلج (ذو الطابع الأيدولوجي) واستخدام أعراف جديدة لتقريب التغيير الاجتماعي هو عملية ديناميكية (ميتلمانMittelman 1975: 45).

سادساً: السياسة

السياسة وفقاً لرأي بلاك (1969) تعني في معناها الواسع تأصيل المفاهيم وتنفيذ الخطط والعمل. ويذهب بلاك إلى أبعد من هذا فيقول: "توفر السياسة قاعدة التنظيم للمجتمع.والنضال السياسي هو نضال من أجل السلطة لتنفيذ البرامج المستمدة من الافتراض المعمول به لمجموعة أو مجموعات أخرى من القادة. وهذه البرامج غالباً ما تحتضن أفكاراً واسعة من الخبرة البشرية وأحياناً قد تنشد القيام بتغيرات كاسحة في جميع مظاهر المجتمع (بلاك 1967 : 57-58).

إن البنى السياسية في البلدان الافريقية والعربية غالباً ما يكون لها نفوذ هام على التركيب الاجتماعي الكلي. وهذا التركيب ينشئ سياسات أو برامج تغطي الاقتصاد والتربية والزراعة والتجارة والصناعة والأمن والاتصالات.

فوسائل الإعلام أو الاتصالات في الأقطار الافريقية والعربية إما تملكها الحكومة أو تسيطر عليها، ولذا فالمتوقع من الزعماء السياسيين كما شرح باي Pay (1966) أن يملكوا صفات الأنبياء والكاهن، لأن القوة السياسية لها دائماً بعد ديناميكي، ويشمل قضية السيطرة على تطورات المستقبل، وعملية الاتصال تخبر الشعب عن مدى بعد نظر أو قصر نظر زعمائهم (باي 1966: 155).

إن التضمينات السياسية للاتصال تكمن في القوة مع السيطرة. (شرام Schram 1967) ويمكن مشاهدة ذلك في الأقطار الافريقية والعربية في عدة مظاهر كامتلاك وسائل الإعلام أو السيطرة عليها بالرقابة والاستيلاء ووضع الضرائب، وتهتم الحكومات الافريقية والعربية بالسيطرة على وسائل الإعلام للأسباب التالية:

1 - لأنها تقدم اتصالاً أفضل بين السلطة والجماهير ولأن هذه المؤسسة تساعد السياسيين والزعماء في تنفيذ سياساتهم في جميع المظاهر الاقتصادية والثقافية والزراعية والتربوية.

2 - تقدم وسائل الإعلام طريقة للسيطرة على تأثيرات الاتصال، لتمنع التغيير غير المرغوب فيه في مجتمعهم، وذلك لأن وسائل الإعلام الجماهيري قد تخلق عدم توازن في قيم المجتمع.

ويفسر هانتجتون Hantington ذلك بقوله إن شبكة الاتصالات لمجتمع ما تكون بلا شك خاضعة أكثر ما يكون للنفوذ الحكومي. وقد تقايض الحكومة المكاسب السريعة في بعض القطاعات المرغوب في تحديثها كثيراً كالتعرض لوسائل الإعلام ومكافحة الأمية والتعليم على حساب خسارات باهظة في ميدان الاستقرار السياسي، ومن السهولة بمكان أن نحاجج بأنه يجب على الحكومات موازنة القيم المكتسبة، عن طريق الزيادة السريعة في الاتصالات، مقابل القيم المعرضة للخطر بسبب الخسارات في الاستقرار السياسي (هانتيجتون 1971: 480) إن الإدراك السياسي لدور وسائل الإعلام الجماهيري في التنمية والاندماج القومي، ضروري لتحديد العلاقات بين وسائل الإعلام والقائد السياسي من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يؤثر في الاتصال التنموي، ويقرر الموند وباول Almond & Powell ما يلي:

"يرى الزعماء السياسيون في معظم المناطق الانتقالية تطور وسائل الإعلام الحديثة كقوة لتعزيز الوحدة الوطنية، وكقوة أيضاً لتجسيد وتشجيع التحديث وقد يخدم التوسع في الاتصال، باختيار تلك الأنظمة التي وصفناها سابقاً – بتدفق الاتصال غير المتجانس عن طريق تهديم حواجز اللغة والفروق في المعرفة والعادات" (الموند وباول 1966: 174).

ومن هنا فإننا نرى في الأقطار الافريقية والعربية أن الاتصال من أجل التنمية يتوقف على القرارات السياسية، وكذلك نرى أن محتوى الرسائل يكون خاضعاً للعوامل السياسية. وكذلك فإن كمية ونوعية تدفق الأنباء الداخلية والخارجية ليست مجرد قرارات سياسية فقد تكون لهذه القرارات ارتباطات داخلية مع عوامل أخرى اقتصادية وايدولوجية وشخصية ولكن القائد السياسي في النهاية يملك القوة التي تقرر اختيار البدائل من بين غيرها.

سابعاً: الاقتصاد

يستطيع الاقتصاد كمتغير (عامل) التأثير في التطور الكلي لوسائل الإعلام الجماهيري ويحدد المستوى العام للتنمية الاقتصادية اللازمة في المدى الذي يتطور فيه إعلامه ، وكما يشرح فاجن Fagen (1966: 56-57) بأن العجز الاقتصادي يؤثر على كهربة جميع البلاد لتجعل أجهزة استقبال التلفاز تعمل على مستوى قومي. ويعتمد انتشار الوسائل الإعلامية الأخرى الالكترونية والمطبوعة – في الحقيقة – على القدرة المالية. إن ثراء أو فقر الجماهير يمكن أن يحدد قدرتهم على الوصول مباشرة إلى وسائل الإعلام اي بامتلاكهم أجهزة تلفازية وأجهزة راديو وكتب ومجلات أو صحف يومية. هذا وتملك الحكومات بشكل خاص في الأقطار الافريقية والعربية وسائل الإعلام الالكتروني ، ولذا فإن الأموال المخصصة لهذه الوسائل تأتي من الخزينة الوطنية. إن معظم الأقطار الافريقية والعربية باستثناء البلدان المصدرة للنفط تقع في دائرة الفقر وأن مثل هذا الوضع قد يؤثر على المال المخصص لوسائل الإعلام الجماهيري، والذي بدوره يحدد كمية

ونوعية برامج وسائل الإعلام. وكذلك فالقيود المالية تؤثر أيضاً على حجم الموظفين الذين يديرون وسائل الإعلام. ومن هنا يتأثر انتاج رسائل التنمية عكسياً بسبب الحاجة إلى الأموال، كما أن اقتصاد قطر افريقي أو عربي معين سيؤثر على طبيعة الملكية.

وبسبب انخفاض توزيع الصحف فإن النموذج الغربي لملكيتها لا يتناسب مع المحيط الافريقي العربي إذ قد تستدعي الملكية الخاصة تمويلاً خارجياً لدعم الإعلام الجماهيري الافريقي والعربي الذي قد يعطل عملية التنمية ويشرح بليك Blake هذه النقطة كما يلي:

تحتاج افريقيا أيضاً إلى شرط لا يسمح فيه للعناصر الهدامة من الخارج القيام باتصال معيق، وأن وجود الصحف الخاصة ووسائل إعلام أخرى (مع أن ذلك مشكوك فيه بسبب الأعباء المالية) قد يدعو العناصر الخارجية أن تحول مثل هذا الإعلام وتخرب التقدم (بليك 1979: 226).

وخير مثال على هذه الظاهرة يأتينا من لبنان حيث نجد فيه صحافة خاصة حرة بالمفهوم الغربي . ويشرح نبيل دجاني هذه النقطة كيف أن الصحافة اللبنانية تقدم مثالاً على ما يحدث عندما تعتمد وسائل الإعلام على المناصرة والرعاية من المصالح الأجنبية والأهلية* فيقول: "تنصب المساعدات المالية والمعونات على الصحافة اللبنانية من السفارات الأجنبية والشركات الأجنبية ومن الجماعات المحلية بما فيها الحكومة اللبنانية. ومقابل ذلك يتوقع من الصحيفة التي تأخذ المعونة أن تقوم بالرعاية ودعم سياسات الممول" (دجاني 1975: 168).

لقد صور البنك العالمي موقف الاقتصاد في افريقيا عام 1981 كالآتي:

إن سجل معظم الأقطار الافريقية وأغلبية الشعوب الافريقية قاتم ولا نبالغ إذا ما تحدثنا عن وجود أزمة، فالنمو الاقتصادي البطيء وركود الإنجاز الزراعي تضاعف مع تزايد معدل السكان وميزان المدفوعات والأزمات المالية وهذه كلها مؤشرات محزنة للمتاعب الاقتصادية (ص2).

ويؤشر هذا الموقف على جميع المظاهر لأي مجتمع وبإمكانه أن يقيد حركة التنمية ككل. إن بإمكانه أن يحد من التوسيع في التعليم وفي تدريب التقنيين والمهنيين والإداريين والإعلاميين، وفي التوسع في مجالات وسائل الاتصال وتطوير أجهزتها وكوادرها.

أما التعاون بين الأقطار الافريقية والعربية الغنية والأقطار الفقيرة فقد يساعد جزئياً في حل المشكلة الاقتصادية ولحسن الحظ كان لهذا الجانب الاهتمام الأكبر في مؤتمر القمة الافريقية – العربية في سنة 1977.

ثامناً: التكنولوجيا

التكنولوجيا هي الوسيلة الكبرى في تكيّف الناس مع البيئة وهي أساسية في بقاء الثقافة حية (ارينسبارج ونيهوف Arensberg & Naehoff 1974)، ويمكن لثقافة ما أن تنتقل وتتفاعل مع غيرها عن طريق التكنولوجيا.

وفي هذه الأيام، أصبحت تقنيات المعلومات الجديدة متوفرة عن طريق الراديو والقمر الصناعي والحاسب الآلي وتزيد تكنولوجيا ووسائل الإعلام من قنوات الاتصال ومن توزيع المعلومات. هذا وتعاني معظم الأقطار الافريقية والعربية من المشاكل الاقتصادية التي تؤثر بدورها على قدرة هذه البلدان لنيل

---

* لا يمكننا أن نغفل أهمية التجربة الكويتية في الصحافة والتجربة الصحافية في الإمارات إذ تقوم الدولة فيهما بدعم محدود للصحافة، وتوجد بعض المؤسسات الصحافية الخاصة التي تلعب دوراً هاماً كسلطة رابعة= ونذكر على سبيل المثال مؤسسات الوطن والرأي العام والسياسة في الكويت ومؤسسة دار الخليج في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تكنولوجيا اتصالية مناسبة، تستطيع أن تقرب للجماهير المعلومات التي تساعد وتشجع التنمية. وقد علق راجلز ورفاقه Ruggles et. Al علىذلك فقالوا: "يتطلب تطور جهاز الاتصال الحديث استثماراً قوياً في تكنولوجيا الاتصال الباهظة التكلفة، وقد كانت الأمم مقيدة في سيرها ببطء للحصول على تكنولوجيا الاتصال بسبب الطلبات المتنافسة مع قلة مواردها المالية (راجلز ورفاقه 1978: 129).

هذا وإن نقل التكنولوجيا للأقطار الافريقية والعربية مقيدة بعدة عوامل:

1 - قليل من البلدان المتطورة تحتكر التكنولوجيا وأسواقها بالإضافة إلى احتكارها المتاجرة بها.

2 - القيود الاقتصادية تحد من الحصول على أحدث المعدات.

3 - معرفة تنفيذ هذا النشاط التكنولوجي.

4 - التطور التكنولوجي والتغيير بسرعة يجعل المعدات السابقة قديمة.

ووفقاً لما ذكره فرانسيس ستيوارت Frances Stewart (1970) فإن التكنولوجيا تتغير باستمرار بمنتوجات حديثة، أو محسنة، وبأدوات جديدة، أو استعمالات جديدة للمواد القديمة، وبتقنية جديدة في الإنتاج، فالحاجة إلى الحصول على التكنولوجيا ليس مرة واحدة وللأبد بل هي عملية مستمرة.

وتوضح التغييرات التقنية في التلفاز ما قرره ستوارت. فعندما تقرر أمة ما تغيير التلفزة من الأسود والأبيض إلى الملون، فقد تنشأ المشاكل المالية وخاصة في الأقطار الافريقية والعربية. لأن هذا الانتقال من نوع لآخر يتطلب استيراد المعدات وفي معظم الحالات استيراد البرامج من البلدان المتطورة.

تقدم التكنولوجية الجديدة للاتصال للشعوب النامية وسائل كفؤة، يمكن استغلالها، في بث رسائل التنمية، هذا ولا يمكن لتكنولوجيا الاتصال الحديثة أن تكون نافعة في التنمية، ما لم يتم انتاج البرامج محلياً لإشباع حاجات التنمية الوطنية.

وضرب راجلز Ruggels لنا مثلاً عن الأقطار العربية النفطية فقال:

إذا كانت التجربة الحالية لشعوب الشرق الأوسط المنتجة للنفط قد علمتنا شيئاً فهو الحاجة إلى تحقيق تعادل بين تعقيدات تكنولوجيا الاتصالات الحديثة. هذا وتستطيع تكنولوجيا الاتصال المساهمة إلى الحد الأقصى في التنمية الوطنية، فقط عن طريق انتاج محتوياتها محلياً (راجلز Ruggels 1978: 145).

تاسعاً: المتصل التنموي

إن المتصل التنموي هو واحد من العناصر الهامة في عملية الاتصال التنموي حيث ينبغي أن تكون لديه مؤهلات خاصة لينجح في مخاطبة الناس بشكل فعّال ومن هذه المؤهلات هي:

1 - المعرفة.

2 - مطابقة الأساليب والنماذج البلاغية.

3 - المصداقية.

فالمعرفة تشير إلى معرفة المتصل بالمواضيع المعنية ومعرفة نظريات عملية الاتصال وتأثيراتها ومعرفة طبيعة جمهوره ومعرفة القيود الاجتماعية والاقتصادية. أما مطابقة أساليب النماذج البلاغية على رأي بليك Blake 1979 فهي مطلوبة للاتصال الناجح في العالم الثالث فيقول: "مماثلة الرموز العامة أو المعنية ضرورية لأننا نجد أنفسنا عادة نبث رسائل تنطبق علينا ولكنها تكون غريبة أجنبية بالنسبة للمزارع الافريقي وغيره من أعضاء المجتمعات النامية، ويشاهد ذلك في كثير من البلدان الافريقية حيث البرامج الزراعية المذاعة تصاغ بلغة فنية يرافقها أحياناً شرح وتوضيح". (بليك 1979: 89).

أما المصداقية بناء على رأي (هوفلند ورفيقيه Hovland etal 1953) فتتعلق بخبرة المتصل والثقة به. وفي حين أن الخبرة في المحيط الافريقي العربي تكون هامة، فقد تكون الثقة أكثر أهمية ضمن

العلاقات القبلية وقد تكون الثقة هامة جداً للمتصل نفسه، وبدونها تكون خبرته لا فائدة منها، ويجب أن يكون لدى المتصل الناجح كلا الموهبتين من الخبرة والثقة ليقوم بعمله على أحسن وجه.

وهناك حاجة ماسة في الأقطار الافريقية والعربية للقائمين بالاتصال المحترفين القادرين على لعب دور بناء لتسهيل عملية بناء الأمة وتطورها (لوسيان باي Pay 1976) حتى وعندما ننظر إلى نماذج الاتصال القائمة فإن حاجة المتصل (وهو المصدر) لفهم جمهوره وبناء رسالته بشكل مناسب واختيار القناة المناسبة واستنباط الرجع (التغذية العكسية) تبقى باستمرار لازمة ولا يستطيع المرء أن يطلب أقل من ذلك في بيئة التنمية.

عاشراً: الرسالة

يجب تصميم الرسالة لتنسجم مع حاجات البرامج المخططة. ومن الأهمية بمكان استعمال لغة مناسبة مألوفة لدى الجماهير ومنسجمة مع مستوياتهم المعرفية.

والرسالة يجب أن لا تغاير القيم الأساسية لدى الجماهير كتضامن العائلة في احترام السن وسلطة الكبار (فاليسيانو Feliciano 1978). ويجب توجيه الانتباه إلى بعض الخصائص الأساسية لتطور الرسالة وتصميمها كوضوحها وسهولتها وحيويتها وملائمتها وموثوقيتها ومرحها، ومع معرفتنا في حقيقة أن مجتمعات افريقية وعربية متعددة تستخدم الأساليب الأدبية كالمجاز وإلى حد كبير الأمثال والحكم والحكايات الرمزية الأخلاقية، لذا فإن على مخططي الرسالة والتنمويين دمج أكثر ما يمكن من مثل هذه الأساليب الأدبية لتضخيم تأثير الرسالة.

إن هذا العنصر الخاص الأساسي هام جداً، في أية عملية اتصالية، لأن فهم وتبني وتنفيذ المبتكرات والبرامج المرغوبة من قبل مخططي التنمية والقائمين بالاتصال، يعتمد على حجم بناء الرسالة وشكلها ومضمونها وتأليفها. والأهم من ذلك فإن تعقيدات الرسائل قد يتطلب الخصائص الآنفة الذكر، وقد يتطلب كذلك وسائل أدبية موسعة كالتعريف والمثل والوصف والإسهاب، ولهذا فلا يمكن معالجة مثل هذا العنصر الهام في جميع عمليات الاتصال بيسر وسهولة في مضمون التنمية، هذا ويجب أن يكون منشئو الرسائل التنموية مدربين جيداً على الاجراءات كالقائمين بالاتصال التنموي.

الحادي عشر: وسائل الإعلام

إن اختيار القناة المناسبة هو مسؤولية المتصل وتعيين القناة التي ينبغي استعمالها يعتمد على عدة عوامل من بينها:

1 - طبيعة الجمهور.
2 - توافر الوسيلة.
3 - العوامل الاقتصادية.

يبقى المذياع كما يبدو الوسيلة الإنصالية الرئيسية التي يعتمد عليها المتصل التنموي في الأقطار الافريقية والعربية الفقيرة ذات النسبة العالية من الأمية مع انخفاض معدل التوزيع والبث التلفازي. وفي الحقيقة تملك الدولة في معظم الأقطار الافريقية والعربية وسائل الإعلام وتسيطر عليها. وهذا يعني فرصة للقائم بالاتصال التنموي أن يستفيد من كل وسائل الإعلام المتوفرة، وكما ذكرنا سابقاً فإن للإعلام الجماهيري تأثيره على تدفق الاتصال متعدد المراحل فقد يصمم المتصل رسائله على مستويات مختلفة.

ويستطيع المرء مخاطبة المتعلمين وقد يكون من بينهم قادة الرأي وعن طريق وسائل الإعلام المطبوعة كالصحف والمجلات والنشرات يستطيع قادة الرأي المشاركة في المعلومات. ويمكن مخاطبة الأميين برسائل أخرى عن طريق المذياع والتلفاز، إذا كانا متوفرين، وعن طريق قنوات الاتصال الشخصي والجماعي أيضاً.

ويستطيع المتصل الاستفادة من طرق الاتصال التقليدية كحكاية القصص والأغاني، وسيكون استتعمال وسائل الإعلام المتعددة أقوى تأثيراً من استعمال أي وسيلة مفردة ويقول فاليسيانو Feliciano :(201 : 1978):

"لقد ثبت أن الرسائل المنبثة من المذياع والمدعومة بنشرات ومعززة بالملاحقة الشخصية تكون ذات أثر فعال أكثر من التي تبث من المذياع منفرداً أو المعززة بنشرات من الإذاعة دون متابعة شخصية، فمثلاً كان للفيلم الذي تليه مناقشة الجماعة أثر ثقافي أكبر من مجرد عرض فيلم دون مناقشة".

الثاني عشر: الجمهور

الجمهور هو العنصر الأول والأهم في عملية الاتصال الجماهيري، وأساساً يهتم المتصل التنموي بالقاء رسالته على الجمهور وفي كل عملية اتصال تكون الجماهير المستمعة متفاوتة ومن طبقات مختلفة ومتداخلة (ديفلور وروكيش Defleur & Rokeach 1976).

وهناك متغيرات عديدة تؤثر على الطريقة التي يستقبل بها الجمهور الرسائل ويفسرها ويستجيب لها. فالجماهير في الأقطار الافريقية والعربية -كما في غيرها من المجتمعات الأخرى- تتحكم فيها ثقافتهم وتنشئتهم الاجتماعية اللتان تجسدان آلية السلوك. وكما ذكرنا سابقاً فإن المجتمعات الافريقية والعربية أبوية وجماعية. وهذا يفسح المجال أمام القيادة ذات الدور الهام في عملية الاتصال. ومهما يكن، فإن آلية السلوك تعتمد على متغيرات أخرى، كمستوى التعليم والوضع الاجتماعي، والاقتصادي، مما قد يسمح للجمهور أو لا يسمح لهم، بالوصول إلى وسائل الإعلام الجماهيري. وينبغي لمصمم الرسائل في الإعلام التنموي أن يأخذ في الحسبان قرارات الجمهور للعوامل الانتقائية بالتعرض للرسالة المحكومة بالتوقيت، والشخصية والفروق التعليمية والوضع الاجتماعي، والاقتصادي والقدرة الشاملة على فهم الرسائل واستيعاب المهارات (دافيد سون Davidson 1976).

هذا وتقدم تكنولوجيا الاتصال الحديثة للقائم بالاتصال التنموي القدرة على الوصول إلى جمهور واسع. وقد يقوي تصميم الرسائل على إغراء الجمهور والفرد لأن الاهتمام يكون برسالة التنمية الفعالة. وهذا يوحي بأن حملة تنموية معينة سوف تفيد الجمهور جماعياً، وتفيد الأفراد كأعضاء من الجمهور. هذا الجمع بين إغراء الجمهور والفرد قد يبدو ناجحاً ومفيداً (دافيدسون Davidson 1974: 73).

ومن الأهمية بمكان على رأي دوب Doob (1966: 258-259) معرفة من هو في الواقع الجمهور (المستمع أو المشاهد أو القارئ) في وقت تحضير الاتصال.

إن قدرة الجمهور على فهم الاتصال أمر هام لمعرفة إمكانية الرسائل على التأثير فقد تكون النتيجة ناجحة فقط إذا استطاع الجمهور فهم معنى الرسائل التي يلقيها المتصل ويرى دوب: "أنه إذا كان قصد المتصل مختلفا في عملية الاتصال، فالمشكلة في الواقع تصبح أحد الأشياء التي تلقي ضوءاً على العلاقة بين مضمون الاتصال، وفقاً لتحليله من وجهة نظر غير وجهة نظر الجمهور، والناس الذين يفسرون رموز الرسالة حسب ما يرون ويفهمون (دوب 1966: 259).

ومن الأهمية بمكان فهم حاجات الجمهور في عملية الاتصال التنموي وهذا مما يجعل عملية الاتصال عملية تدفق ملائمة ذات اتجاهين (جرونج Grunig 1978، وروجرز Rogers 1967). وعلى المتصل في تخطيط حملة الاتصال التنموي أن يأخذ بحسابه السلوك الاتصالي لدى جماهيره ووفقاً لنموذج الاستخدام والاشباع فإن الجمهور يستخدم بفعالية مضمون وسائل الإعلام، وهذا يفسر لنا الطريق التي بها يخلق الناس ويشبعوا حاجاتهم (كاتز ورفاقه Katz etal 1974 : 12).

وإن جزءاً أساسياً من السلوك الاتصالي للجمهور يتعامل مع نشاطات عملية اختيار الاتصال أي طلب وتجنب ومعالجة تصنيف المعلومات (دونوهيو وتوبتون Donohue & Tipton 1973: 243).

الثالث عشر : الرسائل المنافسة

يعاني العالم الثالث في عصر التدفق الإعلامي المتعدد المصادر من منافسة وسائل الإعلام التي تبث رسائل تصدر لأقطار هذا العالم الثالث قيماً ثقافية أجنبية ومصالح متضاربة. هذا النوع من تدفق المعلومات غير المتوازن يجعل الرسائل الأجنبية المنافسة تتحدى رسائل التنمية في المناطق النامية ، وهذه الظاهرة وصفت بالامبريالية الإعلامية. وقد كشف اسحق سيبتو Isaac Septu وزير الإعلام والإذاعة في تنزانيا عن التأثير المدمر لتدفق المعلومات حول القيم الثقافية الأجنبية التي تشجع على الاستهلاك في مجتمعات العالم الثالث.

إذ يقول: "كان لوسائل الإعلام هذه ثلاث نتائج خطيرة: أولها أنها تجعل من الصعب على الصناعات الوطنية النامية أن تقوم بترشيد عملية الاستهلاك من أجل تنمية أفضل. وثانيتها أنها تطور بين الناس عادة الحصول على الأشياء دون شبع مما يؤدي بالنهاية إلى ارتكاب الجرائم والفساد. وثالثتها أنها تجعل من الصعب على الأقطار غير الأجنبية أن تطور هويتها الثقافية الخاصة في غياب سياسة ثقافية، بسبب الحاجة إلى معلومات ملائمة وسياسية ثقافية" (سيبتو 1968: 61). هذا ومن الأهمية بمكان أن يأخذ المتصل التنموي بعين الاعتبار مسألة تدفق الإعلام الأجنبي ونتائجه الضارة على الجمهور.

وبالنسبة لافريقيا يشرح هشتين Hachten الوضع فيقول: "إن هذا الفيض من وسائل الإعلام الأجنبي هام للغاية من جهة أنه يدل على زيادة وقوع الأمم الافريقية الحديثة في شرك الشبكة الدولية للاتصال الجماهيري، كجزء أساسي من ارتباطها بالعالم الحديث. ومن جهة أخرى، فقد يكون هذا دليلا آخر على استمرار علاقة الاستعمار الحديث بين الشعوب الافريقية والغربية وكدليل أيضاً على عدم كفاءة وسائلهم الإعلامية (هشتين 1971: 32).

تحتاج التنمية الوطنية إلى حماية ذاتية من خطر نتائج التعطيل الخارجي. لذا يكون المتصل التنموي بحاجة إلى إبقاء الجمهور بعيداً عن تدفق المعلومات الأجنبية أو على الأقل أن يصمم رسائله بحيث يأخذ بعين الاعتبار النتائج المدمرة الممكنة لوسائل الإعلام الأجنبية الدولية، لأن مثل هذه النتائج قد تضعف وسائل الإعلام الوطنية.

لذا فقد تكون ملكية الحكومة وسيطرتها على وسائل الإعلام الجماهيري في الأقطار العربية والافريقية مرغوباً فيها جزئياً من أجل السيطرة ومراقبة كمية ونوع رسائل الإعلام الجماهيري لتشجيع التنمية الوطنية، وإنجاز الاندماج القومي. وقد أظهر كاتز – واديل Katz & Wedell ما يلي: "يكون إشراف الحكومة في البلدان النامية على الإذاعة عادة أكثر شمولاً من تخصيص موجات إذاعية لمحطة بث مرخصة.

لقد سببت الاعتبارات السياسية سيطرة تدريجية امتدت حتى إلى مضمون الخدمات. وتجسّد في افريقيا أن الحكومة لا تقوم بالسيطرة على جميع أجهزة الإذاعة الوطنية وحسب بل تقوم بتشغيلها (كاتز واديل 1980: 42).

الرابع عشر: الوقت

نعني بالوقت الإشارة إلى مظاهر جريان الوقت والتوقيت والتواقت والمدة، **فالتوقيت** يبحث في الاختيار المناسب لوقت معين يتم خلاله بث الرسالة وقد أبدى (سيمور اور Seymour Ure 1974: 28) الملاحظة التالية: "قد يشكل التوقيت الذي تبث فيه شريحة من المعلومات كل الصفات المميزة له كما أن توقيت عملية الاتصال قد تكون أحد المعينات الهامة لتأثيرات الإعلام الجماهيري وحيثما يكون التوقيت هاماً فإن الزيادة الطفيفة في المعلومات قد يغير مجرى الحوادث دون أي حاجة لتلك التغيرات في الموقف تلك التغيرات التي يتطلع إليها الباحثون".

يبحث **التواقت** في مقدرة المتصل التنموي في أن يكون ملماً بما يمكن أن يأسر انتباه الجمهور واهتمامهم في فترة معينة وفي الاستفادة من الاستراتيجيات كالترداد الكلي (التكرار والشدة) التي تُبث فيها الرسالة وعلى رأي سيمور اور إن تكرار الاتصال يعني تكرار الشكل نفسه تقريباً على فترة من الزمن، وقد أشار أيضاً إلى الشدة على أنها علاقة بين اتصال واتصالات أخرى مستمرة في نفس الوقت **(سيمور اور** Seymour-Ure **1974: 35-37).**

أما **المدة** فإنها تركز على طول الزمن المخصص لكامل المشروع (البرنامج). اكتشف ماك كومبس M.c Combs 1977: 91 في بحث حول وضع الأجندة – ترتيب الأوليات اثباتاً على تاثير نفوذ وسائل الإعلام – مع طول المدة – على تصورات الناخبين للقضايا الهامة. وقد يكون للوقت ككمية في عملية الاتصال تضمينات مختلفة (باركر Parker 1973)

وقد وضح كلين Klien هذا المفهوم كما يلي:

"إن طول الوقت الذي تعمل فيه عملية خاصة ستكون له صلة بالنتائج بشكل عام، ويمكن السيطرة على البُعد الزمني في عملية الاتصال التنموي من قبل المتصل ومن قبل الجمهور. ويمكن للقائم بالاتصال التحكم في اختيار وقت بث وسائل الإعلام، ويتحكم الجمهور مباشرة بالرسائل المنبثة على قناة الاتصال، ذلك أن متلقي الرسائل الاتصالية يكيّفون وقتهم لمشاهدة أو سماع برنامج معين أو يقررون إهماله" (كلين 1977: 195).

الخامس عشر: المعلومات السابقة أو اللاحقة لتنفيذ البرنامج التنموي

نحن هنا مهتمون بنوعين من المعلومات السابقة لتنفيذ البرنامج:

أ) تأتي المعلومات المنظمة أو المخططة إلى المتصل كنتيجة لبحوث الاتصال قبل تنفيذ البرنامج يمكن أن ندعوه (بالتغذية المتقدمة) (Feed Front) (كاساتا واسانتي Kassata & Asante 1979).

ب) تأتي المعلومات العفوية أو غير المخطط لها إلى المتصل التنموي من الجمهور المستهدف حول إدراكهم وشعورهم ومواقفهم نحو القضايا المؤثرة على البرنامج المقترح.

إن معلومات ما بعد تنفيذ البرنامج تهم الجمهور والباحثين في الاتصال. وبعد تنفيذ البرنامج يهتم القائمون بالاتصال بالرجع (التغذية العكسية – رد الفعل) عن رسائلهم. إن المعلومات عن الآراء وغيرها من التأثيرات التي ترجع إلى المتصل تزوده بالمعلومات عن الجمهور وعن تأثيرات وسائل الإعلام الجماهير (شرام 1964).

وهناك نوعان من الرجع (التغذية العكسية) للمعلومات اللاحقة:

1 - تأتي المعلومات اللاحقة المنظمة أو المخطط لها من الباحثين في التخطيط الذين يقومون بأبحاث حول تأثيرات ونتائج رسائل التنمية.

2 -يأتي الرجع العفوي أو غير الممخطط له من الجمهور كرد فعل لرسائل وسائل الإعلام. وتساعد هذه الأنواع من المعلومات على كسر حواجز وقيود الاتصال المفروضة من قبل الجمهور. وتأتي أهمية الرجع من مقدرة المتصل على تعديل رسائله وفقاً لرد الفعل من الجمهور (دوب Doob 1966).

هذا وتلعب الأبحاث في الاتصال وفقاً لنموذجنا هذا دورين رئيسيين:

أولاً: توفر للمخططين والقائمين بالاتصال بعض المعلومات الأساسية لتصميم برنامج اتصالي معين.

ثانياً: توفر للمخططين والقائمين بالاتصال رجعاً (التغذية العكسية) من الجمهور حول النتائج التي تساعد في تقييم وتعديل رسائلهم.

وعلى باحثي الاتصال في الأقطار الافريقية والعربية أن لا يتحسسوا كثيراً من استعمال طرق طرق البحث العلمية الغربية لأنه كما يرى نوانكو Nwankwo (1982: 47) "أنه لا يبدو وجود اي شيء غير افريقي حول جوهر الطريقة العلمية الاجتماعية أو حول الطريقة العلمية عامة".

النموذج المقترح تطبيقاته وتضميناته :

بعد أن قدّمنا العناصر المكوّنة للنموذج علينا مناقشة عمله الحقيقي:

أولاً: من المهم ملاحظة أن العناصر الأساسية لنماذج الاتصال المعروفة الموجودة واضحة في نموذجنا وقد لاحظ بيرلو Berlo (1960) أن الاتصال عمل متفاعل، إنه عبارة عن عملية، ويقع النموذج المقترح ضمن المحيط السالف الذكر، حيث يتوفر لدينا المصدر والرسالة والقناة والمستقبل.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك متسعاً للرجع، المتعدد. وأساساً يعتبرعملية الاتصال عملية تفاعل. وعلاوة على ذلك، فالنموذج يعتمد على بعض العناصر الرئيسية الأخرى لعملية الاتصال إذ يعتبر النموذج أن التشويش عنصر، هذا ويمكن إدراك التشويش على مستوى الرسائل المنافسة، أما الفروق الأساسية التي يمكن إدراكها في النموذج المقترح من غيره من النماذج فهي:

أ) البيئة (المحيط) التي يفترض في داخلها اختبار النموذج.

ب) إضافة بعض العناصر الثقافية والتنموية كالوقت والرسائل المنافسة والمعلومات ما قبل وما بعد البرنامج.

جـ) دمج مجموعة من النظريات والعناصر في كل واحد.

د) انبثاق النموذج من بيئة خاصة.

ويمكننا القول أنه في حين أن الباحثين الغربيين الذين بحثوا عملية التنمية (جرونج Grunig) مثلاً قد استفادوا من المفاهيم والنظريات الموجودة كقابلية تطبيق نظرية التدفق ذات المرحلتين أو المتعددة المراحل في الاتصال فإن هذا النموذج قد انبثق لحيز الوجود إذ إنه أبرز العناصر التركيبية الأساسية المعروفة سابقاً، ولكنه يدمج المظاهر الثقافية الخاصة في البيئة المقترحة.

وننتقل الآن لتفحص العمليات المعنية في النموذج المقترح ولكي نفحص نموذج الاندماج التبادلي للاتصال التنموي في المحيط الافريقي – العربيعلينا أن نركز على ثلاثة عناصر هي:

أ - الاتصال التنموي.

ب - المحيط (السياق – البيئة) الافريقي العربي.

جـ - عملية التنمية.

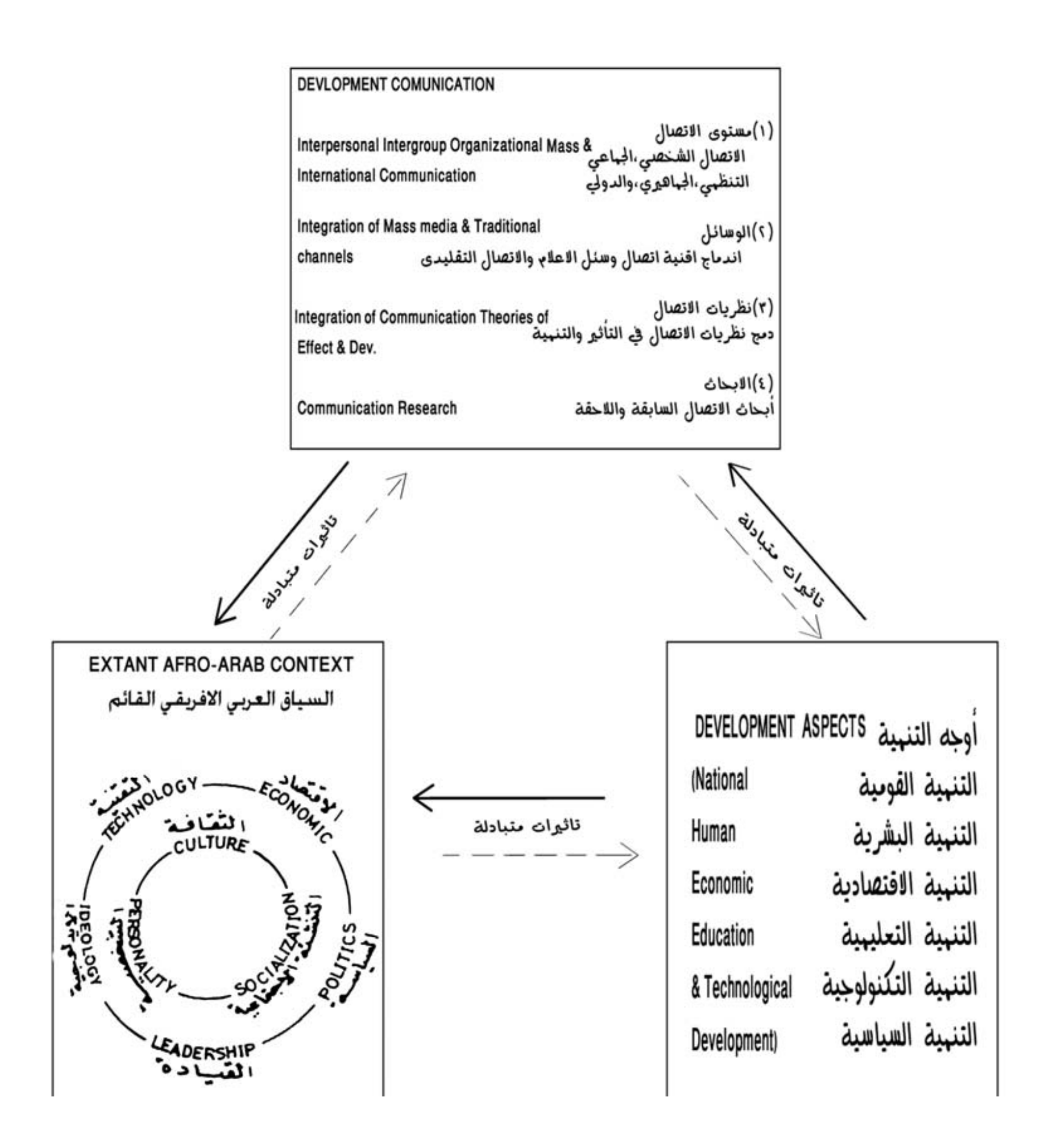
ونعرض في الشكل (2) نموذج الاندماج التبادلي كما هو مطبق في المحيط الافريقي – العربي وفي هذا النموذج تمثل هاتان الدائرتان المحيط الافريقي – العربي المعاصر وتمثل الدائرة الأولى الخصائص الفريدة للثقافة والرؤية للعالم.

نموذج الإندماج التبادلي للإتصال -الإعلام- التنموي

INTEGRATED RECIPROCAL MODEL

((مطبقا على السياق العربي الافريقي))

APPLIED TO THE AFRO-ARAB CONTET (Figurc 2)



وتمثل الدائرة الثانية الخبرات الفريدة التي تبدو في تشابه القيادة والأيدولوجية والسياسة والاقتصاد والتكنولوجيا. هذا ويقدم النموذج السابق إطاراً نظرياً للاتصال التنموي في المحيط الافريقي – العربي.

ويمثل ذلك المحيط وفقاً للوثائق الافريقية العربية[1] بيئة مصالح مشتركة للماضي والحاضر والمستقبل والتاريخ والتنمية.

---

[1] وكمثال انظر: تصريح الشارقة: الندوة الافريقية العربية 14-18 كانون أول 1976 الشارقة – الإمارات العربية المتحدة.

لقد شرحنا سابقاً أن المحيط الافريقي العربي له مميزاته الخاصة وفي إطار هذا المحيط فإن دور الدولة داخل هذا المحيط أساسي يكون في تخطيط وتنفيذ خطط التنمية. وفي الحقيقة فإن دور الدولة قد وضح من خلال القيادة وسياستها وايدولوجيتها وثقافتها وكذلك من خلال مقدرة الدولة التكنولوجية والاقتصادية وكذلك سياستها.

يؤكد النموذج كما يوحي على الخلفية البيئية المعقدة الممثلة بخطين خارجين (دائرتين) في النموذج وهذا الوضع يؤثر تأثيراً عظيماً على عملية النموذج، فالدائرة الأولى تبحث في العوامل التي شرحت سابقاً وحددت الثقافة والتنشئة الاجتماعية والشخصية، وتعالج الدائرة الثانية الاقتصاد والتكنولوجيا والايدولوجيا والقيادة كل هذه العوامل مجتمعة تؤثر مباشرة على سير النموذج الموصوف وبدون اعتبار العوامل السابقة، سيكون من الصعب أن يكون للنموذج عمل فعّال والإشارة إلى مشروع التنمية – كمثال – قد يوضح عمل النموذج تماماً.

النموذج مطبقاً على حملة اتصال للتخطيط لتنظيم الأسرة:

دعنا نأخذ حملة تنظيم الأسرة في دولة افريقية عربية كمصر مثلاً: في تخطيط برنامج حملة لتنظيم الأسرة تظهر حالاً عوامل بيئية عديدة في الحلبة. فعامل كالثقافة يكون هاماً للغاية بحيث يستطيع المرء أن يلمس ضمن الثقافة قيماً ثابتة للدين تنفي فكرة التخطيط للعائلة، لذا ماذا تفعل الدولة لتنفيذ مثل هذا المخطط؟ من الواضح أنه إذا لم تكن ثقافة الجماهير مندمجة مع الموقف بأجمعه فقد تحدث تناقضات تظهر في نبذ الرسائل المعينة (ايزنستاد Eisenstad 1978) في حملة التخطيط لتنظيم الأسرة في مصر اصطدم المخططون والقائمون بالاتصال ببعض المقاومة من الزعماء الدينيين ذوي العقائد المتزمتة، وكلا المخططين والقائمين بالاتصال أشار إلى أقوال النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) وأقنعت السلطة السياسية الزعامة الدينية في الأزهر كي تعمل أو تسهل عمل القائمين بالاتصال لتعزيز حملتها.

وبالإضافة إلى محيط الثقافة والمعتقد، فإن نوع التنشئة الاجتماعية في المحيط الافريقي العربي كما شرحناه سابقاً يخلق شخصية أبوية تترك دوراً هاماً لتأثيرات القيادة والكبار والعائلة.

ويعكس هذا النموذج من السلطة في مصر حسب رأي (بايندر) نوعاً من الفضائل والقيم التي يتعلمها الأفراد في العائلة ونوعاً يفهم جوهر المجتمع القومي بلغة العائلة (بايندر Biender 1972: 411).

ويميل الأشخاص من ذوي السلطة عادة للإندماج بدور وشخصية الأب، أو في الحالات النادرة إلى دور الأم. ولكي يوصل المتصل رسالة التخطيط للعائلة بنجاح، يستطيع أن يستفيد من تأثير الكبار ودورهم القيادي في جماعتهم، ويستفيد من قائم اتصال آخر يرتبط بعلاقات مع منطقة معينة عن طريق العائلة والعشيرة أو القبيلة، وخاصة في المناطق الريفية. وهكذا نجد أن نظام العائلة التقليدي قد يمهد السبيل للاتصال الفعال الذي قد يساعد في عملية التنمية.

- تصريح الخرطوم: حول التعاون الافريقي العربي: الندوة الافريقية العربية للتحرير والتنمية، 1976/11/7 الخرطوم، السودان.

- تصريح وبرنامج عمل للتعاون الافريقي العربي، مؤتمر القمة الافريقي العربي، 7-9 آذار 1977، القاهرة، مصر. راجع كل هذه الوثائق وغيرها في كتاب "التعاون العربي الافريقي"، يوسف الحسن، بيروت، لبنان، دار الوحدة، 1982، ص 171-213.

وكما يلاحظ جوسفيلد أن هناك أهمية عظمى لدور القيم التقليدية – متمثلة في شكل ولاءات مجزأة ومبادئ السلطة الشرعية – في فهم الاحتمالات من أجل احداث سياسات ثابتة موحدة على المستوى القومي (جوسفيلد Gusfield 1971: 20).

أضف إلى ذلك فإن دور القائد الملهم كقائد اتصالي ذي فاعلية يكون له أثر هام. كان عبدالناصر في مصر خير مثل لقائد يخاطب الجماهير بتأثير عظيم ،ويجب أن يكون للزعامة السياسية – في مواقف كثيرة – صلة بالقائم بالاتصال التنموي لتستفيد الزعامة من الاتصال الشخصي والاتصال الجماعي وخاصة عن طريق التنظيمات السياسية والاجتماعية كالمنظمات والمؤسسات والأحزاب والنقابات المهنية.

ويجب على المتصل أن يصمم رسائله طبقاً لموارده لأنه قد يكون مقيداً بتمويل الحملة وبالموارد البشرية والقدرة الفنية التقنية وبطبيعة الجمهور.

هذا وتحدد الخزينة – التمويل – أشياء كثيرة أهمها:

1 - نوع القناة التي يستطيع المتصل استعمالها.
2 - مدة الاستعمال.
3 - عدد الرسائل الاتصالية ونوعها التي يستطيع بثها أو نشرها.
4 - عدد ونوع الموظفين والخبراء الذين يستطيع المتصل تجنيدهم.

وفي حالة التخطيط لتنظيم الأسرة في مصر استعمل المتصل عدة قنوات، لأن الدولة نفسها تبنت الحملة، ولأن الدولة تملك وتسيطر مباشرة أو غير مباشرة على وسائل الإعلام (باينـدر 1972) وبما أن التخطيط القومي في مصر كغيره في الدول الافريقية والعربية هو مسؤولية الدولة، لم تتردد الدولة في تسخير الموارد المطلوبة لتنفيذ المشاريع المخططة.

وإحدى الاستراتيجيات التي يستطيع المتصل الاستفادة منها للمساعدة في تنفيذ حملة ما، هي حصوله على معلومات قبل البدء بعملية الحملة. ويمكن إنجاز هذا التخطيط المسبق بالتعاون مع المتصل والمؤسسات الأخرى التي لديها معلومات أساسية عن حاجات الجمهور ومواقفهم نحو المشروع الحاضر، وتأتي هذه المعلومات عن طريق الرجع الذي يصل المؤسسات كمؤسسة الصحة والرعاية والتربية، هذا ويمكن الحصول على المعلومات مباشرة من الباحثين في أمور الاتصال، ولا حاجة إلى القول بأن لهذه المعلومات قيمة هامة في تصميم الرسائل لتكون ملبية حاجات الجمهور وقادرة على نيل إعجابهم.

وبعد الاستفادة من هذا الاجراء ضمن إطار النموذج يصبح للحملة طريقان: من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى.

وفي عالم اليوم الذي أصبح قرية عالمية، يجب أن يكون المتصل على علم بأنه ليس هو الوحيد في مجال حقل الحوافز – المثيرات في عملية الاتصال الكاملة فقد توجد مثلاً عدة رسائل منافسة كالتي تأتي من هيئة الإذاعة البريطانية ومن صوت أميركا وغيرهما، ومن وسائل الإعلام المطبوعة حيث تنافس هذه الرسائل رسائل المتصل التنموي وتعيق جهوده في جذب جمهوره ليصغوا إليه أو يقرأوا الرسائل المنافسة وقد يهمل أفراد الجمهور أو يغفلوا الرسائل المصممة لهم داخل قطرهم.

والذي يحدث في هذه العملية هو إظهار كيفية تأثير العناصر المختلفة في النموذج المقترح في عملية إنشاء الرسالة بأكملها، وفي تحضيرها ونشرها، وإذا ما تم استيعاب حملة معينة تبحث مباشرة في التنمية يصبح دور كل عنصر من العناصر المكونة للنموذج أمراً هاماً وحاسماً. ومع أن هذه العملية تبحث أو تعالج حملات التنمية الوطنية فمن الممكن تطبيق النموذج بأبعاد ثنائية أو متعددة لتشمل تشجيع البرامج في عدة دول افريقية وعربية في نفس الوقت.

وفي ختام هذا الفصل حيث نوقش مظهر العلاقات ما بين الدول السالفة الذكر (أي المشاريع الثنائية أو المتعددة) باستخدامها كأساس للمعلومات مجموعة من الوثائق والتصاريح الصادرة عن الاجتماعات الافريقية العربية فإنها تميل نحو توجيه الحاجة إلى تبني نموذج كالنموذج الذي اقترحناه.

تضمينات النموذج

لقد خطت الدول الافريقية والعربية كمنطقة، خطوة متقدمة في الاتصال بين بعضها البعض ومع الآخرين، وقد عبّرت الشعوب الافريقية والعربية عن نفسها بعلاقات وطيدة بين الناس وعن حاجاتها المرتبطة بخطط التنمية حيث يمكن إنجاز ذلك عن طريق تنويعة من القنوات كمنظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية والعلاقات الثنائية والمتعددة.

وقد تكلم عبدالناصر في أوائل الخمسينيات عن الروابط التي تجعل مصر مع العالم العربي والافريقي ككل مندمج وغير منقسم يجب الدفاع عنه وليس كوحدة منعزلة، وذكر ثلاث دوائر بهذا الخصوص:

أ) الدائرة العربية.

ب) الدائرة الافريقية.

جـ) الدائرة الاسلامية.

وقال عبدالناصر بالنسبة للدائرة الثانية ما يلي:

أما بالنسبة للدائرة الثانية أي دائرة القارة الافريقية فلا نستطيع تحت أي ظرف كان الوقوف على الحياد من المعركة الرهيبة المرعبة التي تغلي في قلب القارة الافريقية بين خمس ملايين أبيض ومائتي مليون افريقي لا نستطيع أن نقف على الحياد لسبب هام واضح هو لأننا نحن أنفسنا في افريقيا (ناصر 1954: 149).

وتؤكد الوثائق الافريقية والعربية على الثقافة المشتركة والتراث التاريخي المشترك والمستقبل المشترك للأفارقة والعرب (إعلان الشارقة 1976 و إعلان الخرطوم 1976 وبرنامج العمل للتعاون الافريقي العربي 1977 وإعلان لاوندا 1981 والتقرير السنوي 1980 للبنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا).

ينص إعلان الخرطوم في الندوة الافريقية – العربية للتحرير والتنمية أن هدف التعاون الافريقي العربي في الدرجة الأولى هو التطوير والتنمية ويجب أن يحدث هذا بطريق الحوار العلمي والتخطيط الهادف للمصالح الوطنية لجميع الدول الافريقية العربية. ويصر هذا الإعلان أيضاً على التعاون التربوي والثقافي والإعلامي على جميع المستويات وقد أوصت الندوة أيضاً أن تتابع الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية تنفيذ توصيات ومقترحات الندوة.

وفعلاً فقد حدث التعاون من أجل التنمية بين الدول الافريقية والعربية بواسطة منظمات افريقية – عربية كثيرة ومشاريع مشتركة كالمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، وكالصندوق العربي للتنمية للمساعدة التقنية للدول الافريقية العربية، والبنك الافريقي – العربي وغيرها. وقد نص تقرير البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا 1980 كمثل على التعاون أنه من أجل تحديد المساعدة الرسمية للتنمية يجب أن يشمل تحويلات رأس المال عنصر المنحة بنسبة 80% .

ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن المساعدة العربية الرسمية للتنمية في افريقيا 1979 بلغت 553 مليون دولار وهي أقل من ربع المساعدات الكلية للقارة بقليل (2.4 مليون دولار) في خلال السنة ذاتها وبلغت المساعدات العربية لافريقيا 1980 وفقاً للتقديرات الأولية للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا (155.43) مليون دولار، بزيادة 115% على مستوى سنة 1979 (التقرير السنوي للمصرف العربي للتنمية في افريقيا 1980: 10) فالمعونة المالية هي إحدى مظاهر التعاون الافريقي – العربي الهامة من أجل التنمية.

إن إدراك عملية التنمية شيء معقد، ويستدعي استخدام الموارد البشرية والمعلومات ومن هنا فإن خطط التنمية في الأقطار الافريقية والعربية تشدد على تطور الموارد البشرية وغيرها من الموارد.

ويحتاج الموقف الافريقي – العربي الحالي جهوداً أكبر نحو التعاون المشترك فالتنمية الاقتصادية لا تزال في مستوى متدن باستثناء البلدان المصدرة للنفط وذلك في الأقطار الواقعة جنوب الصحارى، حيث توجد أزمة اقتصادية حالية حادة ومجاعات ومرض تؤثر على جميع مظاهر التنمية.

ويشرح البنك الدولي هذه الأزمة كالآتي:

"إن السجل بالنسبة لمعظم الأقطار الافريقية وأغلبية السكان في افريقيا قاتم ولا نبالغ إذا تكلمنا عن أزمة حادة فالنمو البطيء للاقتصاد الكلي وركود العمل الزراعي الذي يتضاعف مع معدل زيادة السكان السريعة وميزان المدفوعات والأزمات المالية كلها مؤشرات محزنة للمتاعب الاقتصادية (البنك الدولي 1981: 2).

المفهوم الضمني للنمو البطيء في افريقيا كما جاء في تقرير البنك العالمي 1981 يعني تدني الدخل ومحدودية الوصول للخدمات الأساسية وكذلك نجد فيها أن أعلى معدلات الوفيات في العالم والأمل في الحياة ضعيف، ولدى25% من السكان عقبات تقيد التنمية كالتعليم الرسمي المحدود والصحة والمرض وسرعة نمو السكان وسوء التغذية (راجع الجدول 4: المؤشرات الأساسية) بيد أنه من المتوقع أن يكون مستقبل القارة لامعاً في تنمية الموارد الافريقية والموارد البشرية حيث ستساعد على حل المشاكل الاقتصادية في افريقيا وبما أن الامكانات مبشرة فإن زيادة التعاون بين العرب والأفارقة سيتكشف عن نجاح للطرفين، لقد تحمل العرب المسؤولية عن إفريقيا بتدفق نفطهم، ويرى العرب والأفارقة أن التعاون بينهما ضروري ليساعد في تطوير المنطقة، لقد نص مؤتمر القمة للزعماء الأفارقة والعرب في القاهرة 1977 أن تحرير وتنمية المنطقة الإفريقية العربية هو قضية توأمية (تصريح التعاون الاقتصادي والمالي الإفريقي العربي 1977).

ونص المؤتمر ذاته أن التعاون الافريقي – العربي قد قطع مراحل ايجابية نحو المشاركة في عملية التنمية وفي سيطرة الشعوب الافريقية والعربية على مواردها. وقد لاحظ المؤتمر أن حجم التعاون الافريقي العربي في المجال الاقتصادي والمالي قد تضاعف سبع مرات خلال السنوات الثلاث 74 – 1979، لقد أصبحت مؤسسة المصرف العربي للاقتصاد والتنمية في افريقيا، إحدى المؤسسات العربية الرائدة المسؤولة عن التعاون مع افريقيا. ووفقاً لوثائق المصرف المذكور فإنه قد تأسس للإستجابة لقرار تبناه مؤتمر القمة العربي السادس للجامعة العربية المنعقد في الجزائر في تشرين الثاني 1973 وبدأ المصرف عمله في آذار 1975 وأخذ يدعم المشاريع الوطنية الهامة لمصلحة البلد الذي يُقدم إليه الدعم والتي هي عادة جزء من خطة التنمية الاقتصادية للبلد. وكذلك فقد دعم المصرف المذكور مشاريع ذات تأثير اقليمي تفيد عدة أقطار ويمثل هذا المصرف نموذج عمل للتعاون الإفريقي العربي وقد أوضح تقريره (1980: 10) طبيعة التعاون في العبارات الآتية :

لقد حافظ المصرف الافريقي – العربي للاقتصاد والتنمية باستمرار على علاقات عمليةمثمرة ومشاورات مع كل من منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية، وخلال سنة 1980 كان المصرف منهمكاً جداً في جميع أنواع التعاون وقد ساعد المصرف المذكور مع اثنين من الأمناء العامين على تعزيز الحوار السياسي في تعاون مع البعثة الاقتصادية من هيئة الأمم المتحدة وعمل كذلك على دفع عجلة التعاون التجاري العربي – الافريقي".

يمثل المصرف الافريقي – العربي للاقتصاد والتنمية الطاقات والإمكانات للتعاون الافريقي – العربي في مجال التنمية. وإذا أخذنا نموذجنا بعين الاعتبار والمحيط الذي يستطيع العمل فيه، يصبح من المنطقي أن نرى إقامة مؤسسة افريقية – عربية تعمل لتخطيط وتنفيذ حملات اتصال تنموي في بلد واحد أو على أساس اقليمي.

إن التعاون الافريقي – العربي في المجالات الاقتصادية والمالية يمكن أن يتم تعزيزه بالتعاون في المجالات الأخرى. وإذا ما تعزز هذا الائتلاف فإن تنمية المنطقة سوف تتسارع.

ويقدم نموذجنا إطاراً يستطيع المتصل أن يعمل فيه داخل المنطقة الافريقية – العربية وتقدم بيئة "محيط" النموذج والذي عرضناه كوجهة نظر المركزية الافريقية – العربية أساساً صلباً للتعاون الافريقي – العربي ولتقوية العلاقات بين كلا الجماعتين.

إن نموذجنا المبني على فهم المحيط (السياق) الافريقي العربي له تضميناته التي تخدم تطوير المنطقة الافريقية – العربية. وفي الوقت الذي نتكلم فيه عن الاتصال التنموي في المحيط الافريقي – العربي، يجب علينا أن نقدر الموقف الحالي الذي نجم عن التطورات الثقافية والاجتماعية والتاريخية المعقدة. لذا ينبغي أن يأخذ الاتصال الأولوية، لأن الاتصال يدعم خطط التنمية، ويمتن روابط الثقافة، ويعزز التعاون السياسي والاقتصادي والتجاري. وبذا يستطيع الاتصال المؤثر أن يؤمن مصالح الناس في المنطقة. هذا ومن الممكن البدء في خطط مشتركة للتنمية ضمن منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية ولجان العمل المشتركة والعلاقات الثنائية في حقول التخطيط لتنظيم الأسرة وتطوير الريف والبرامج الانمائية المختلفة، كما ينبغي أن يكون هناك تخطيط لحملات الاتصال من خلال المنظمات المذكورة سابقاً وغيرها من الوسائل.

وكذلك الحاجة ماسة لتأسيس **"مجلس الاتصال الافريقي-العربي"** في الأقطار الافريقية والعربية ويمكن توجيه مثل هذا المجلس من قبل منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية، ويمكن تشكيل مثل هذا المجلس من وزراء الإعلام الافريقيين والعرب وغيرهم من الاخصائيين لصياغة وتشجيع وتنسيق حملات اتصال تنموية افريقية عربية، وكذلك تمكنه من تشجيع التعاون بين الدول الافريقية والعربية في مجالات الاتصال كالتدريب، وتبادل البرامج والمساعدات المالية والتعاون التقني ويكون مثل هذا المجلس مسؤولاً عن الإشراف على الباحثين ونشاطات وسائل الإعلام . ونقدم المقترحات التالية لهذه النشاطات:

تستدعي خطة الاتصال التنموي الافريقية – العربية تأسيس مراكز اتصال للمنطقة الافريقية – العربية المشتركة حيث يكون لها شبكة وسائل إعلام خاصة بها تشمل الإذاعة والتلفاز والصحافة ووكالة أنباء افريقية عربية، وينبغي لهذه الشبكة أن تشارك في عملية التنمية التقليدية لمواجهة الرسائل المنافسة الخارجية المضادة عند الضرورة وتقوية الروابط بين الشعوب الافريقية العربية.

ومن ناحية أخرى فهناك حاجة لإيجاد **"مركز أبحاث للاتصال الافريقي العربي"** يستطيع أن يصيغ سياسة اتصال قائمة على أساس علمي. وكما يرى "سومرلاند" فإن مركز أبحاث الاتصال يجب أن يؤسس على معرفة بنظام الاتصال القائم وبكيفية عمله وبمعرفة تأثير وسائل الإعلام ونتائجها على المجتمع وبمعرفة الحاجات الاتصالية للناس والحكومة. (سومرلاند Sommerland 1978: 88).

ويفترض بمركز الأبحاث الافريقي – العربي الخاص بالاتصال أن يستجيب للحاجات الأساسية التالية:

1 - الحاجات النظرية.

2 - طرق منهجية محسنة (لي Lee 1978).

وستهدف أبحاث الاتصال للوصول إلى الأهداف التالية التي اقترحتها اليونسكو في أبحاثها الدولية المبرمجة من أجل الاتصال.

أولاً: الاتصال والتغير الاجتماعي المخطط

وهذا يوحي بأن العلاقة بين وسيلة الاتصال والتنمية يجب أن تدرس في الدرجة الأولى على أسس قومية. ويجب أن تضمن التركيز على الأبحاث على المستوى القومي، ويجب كذلك أن تمكن خبرة قطر بالمساهمة بأفضل وسيلة تخطيط واستراتيجية في الاتصال الانمائي لقطر آخر. ولذا فإن ما ذكرناه سابقاً يوحي بأن التنمية والاتصال سيكونان عملية ديناميكية تأخذ بعين الاعتبار جميع المتغيرات التي نوقشت سابقاً، هذا وتقترح الدراسة تقييماً ثابتاً وتقديراً للعملية الإجرائية وتأثيرات رسائل الاتصال الإنمائي.

ثانياً: وسائل الاتصال ووجهة نظر الإنسان في المجتمع

وهذه تقترح برنامجاً متعدد الجنسيات في أبحاث الاتصال مما يستدعي مدخلاً متعدد العلوم إلى مشكلة كلية واحدة في منطقة ما كتخطيط العائلة في الأقطار الافريقية والعربية، ولذا ينتظر أن يؤثر التعاون المتعدد للعلاقات بين الدول الافريبقية والعربية والمؤسسات في صياغة الأبحاث وتبادل واستعمال المعلومات في حملة التنمية.

ثالثاً: الأبحاث في البنى التحتية للاتصال الدولي

للتضمينات وتأثيرات الاتصال الدولي أهمية بالغة في صياغة سياسات الاتصال القومي وفي التخطيط لها، فالقمر الصناعي مثلاً قد فتح إمكانات هائلة للاتصال عبر الحدود الجغرافية والسياسية والثقافية وتستطيع مثل هذه الاتصالات (الرسالات المتنافسة) تمزيق سياسات الاتصال القومي.

وإضافة إلى ما تقدم فإنه يجب على الأبحاث ارتياد المناطق الآتية لدراستها:

1 - العلاقة بين نمو وسائل الإعلام والتحضر كما اقترح ليرنر (Lerner) .

2 - الاختلافات / أو المتشابهات في عرض رسائل الاتصال الجماهيري بين جمهور المشاهدين الريفيين والحضريين في الأقطار الافريقية والعربية حيث يساعد مثل هذا العمل في تصميم رسائل مناسبة لكلا الجماعتين.

3 - تأثير الاتصال الدولي (الرسائل المنافسة) على المواطنين.

4 - فعالية استعمال قناة اتصالة معينة.

5 - طبيعة تدفق المعلومات بين جمهور متلقي الرسائل الاتصالية والمشاهدين.

6 - تحليل انتقادي لبرامج الاتصال التنموي الافريقية – العربية.

7- تحليل القيود الداخلية والخارجية الواقعة على التنمية.

إن التعاون بين الدول الافريقية والعربية في مجال وسائل الاتصال قد يساعد على إشباع حاجات نظام الاتصال بوجود أناس مدربين جيداً، ويمكن إنجاز ذلك كله بتبادل الخبرات وتدريب الأفراد في معاهد الاتصال المتوفرة كالتي في نيجيريا ومصر وسوريا. وبما أن وسائل الاتصال الجماهيري تلعب دوراً حيوياً في بناء الأمة وتحقيق التنمية، لذا فإنها تستدعي توجيهاً نحو مركزية الملكية الحكومية والسيطرة على بعض مؤسساتها مثل الإذاعة والتلفزيون. إن مثل هذه المعالجة لوسائل الاتصال الجماهيري في معظم الأقطار الافريقية تزود الحكومة بالقنوات التي ستنفذ سياستها.

إن ملكية الحكومة وسيطرتها على بعض وسائل الاتصال الجماهيري بحاجة إلى البحث عن توازن بين الجمهور ولفسح المجال الانتقادي للحكومة ولمؤسساتها ولخططها، وبذلك تنشأ وسائل اتصال لا تكون مع الحكومة بشكل أعمى. وإنه لأمر سليم وصحي أن يكون لوسائل الاتصال الجماهيري وظيفة انتقادية من بين وظائفها الأخرى لأن مثل هذا الانتقاد إذا كان بنّاء يساعد في تصحيح وتوجيه خطط التنمية ويتحدى صانعي السياسات.

لقد تبنى مؤتمر الشعوب الافريقية الذي عُقد في تونس في كانون الثاني 1960م، القرارات التي شددت على أهمية الاتصال الثقافي والدولي بين الدول الافريقية وشعوبها، ويوصي القرار بالوحدة الافريقية لدول المؤتمر المذكور سابقاً، ويوصي كذلك بالقرار التالي الذي يعزز الاتصال الثقافي الدولي:

1 - تقديم المنح المالية للطلاب من مختلف الأقطار الافريقية من قبل الدولة المستقلة وذلك في سبيل تعميق الاتصال البشري والثقافي.

2 - تبادل الخبراء الزراعيين لمقارنة وتوسيع التقنيات والتجارب النافعة لاقتصادهم الوطني الخاص.

3 - تنظيم برامج الثقافة الافريقية والموسيقية والعادات الشعبية داخل نطاق الإذاعة الوطنية لتصبح معروفة بشكل أفضل على مستوى القارة مع إظهار شخصية الأقاليم الافريقية المختلفة.

4 - تشجيع تبادل المعلمين والطلاب بين الدول الافريقية.

5 - تنظيم الرياضة والنواحي الثقافية وكذلك المعارض بين الدول الافريقية.

6 - يتشدد بتوصية الدول الافريقية المستقلة بتسهيل تحركات المواطنين بإلغاء تأشيرات السفر.

وبعد سبع عشرة سنة أوصى مؤتمر القمة الافريقي – العربي المنعقد في القاهرة بأن تلتزم الدول الافريقية العربية بتطوير اتفاقات ثنائية ومتعددة بتعاون شامل وطويل الأمد في المجالات التالية:

أ) الحقل السياسي والدبلوماسي.

ب) المجال الاقتصادي والمالي.

جـ) المجال التجاري.

د) المجال الاقتصادي والثقافي والعلمي والتقني والإعلامي.

وبالنسبة للمجال الأخير وافق الزعماء الأفارقة والعرب على عمل اتفاقات حول الأمور التالية:

1 - التبادل الثقافي والمهرجانات.

2 - منح طلابية للتدريب والرياضة.

3 - نشاطات العمال والنقابات.

4 - تعاون في وسائل الإعلام الجماهيري كالصحافة ووكالات الأنباء والاتصال اللاسلكي والراديو والتلفزيون.

5 -تبادل المعلومات والخبرات والمساعدة في حل المشاكل الاجتماعية.

6 -تشجيع تسهيل التعاون في مجال السياحة.

إن تفهم فكرة المركزية الافريقية – العربية يفسح المجال أمام تعاون أكبر بين الدول الافريقية – العربية ويسهل تنفيذ التوصيات السابقة.

ونعتقد أن القضايا التي تهم شعوب العالم الافريقي والعربي بحاجة إلى جهود مركّزة ومتنوعة لمعالجة هذه القضايا وتفسيرها. وبينما تقع إحدى المسؤوليات على عاتق مؤسسات الاتصال، فإن كل فرد حكومي يتحمل مسؤولية خاصة ومباشرة في قطره. هذا وتؤكد القرارات والتوصيات السابقة أهمية التعاون في مجالات الاتصال والثقافة في العالم الافريقي العربي. ولذا فإننا بهذا الخصوص نوصي بالأمور التالية:

1 - تشجيع تبادل الزيارات بين الصحافيين والكتّاب ورجال الفكر وتنظيم حلقات بحث ومحاضرات في الأقطار الافريقية والعربية.

2 - تأسيس ودعم جمعيات الصداقة.

3 - تنظيم ندوات ثقافية بما في ذلك معارض فنية وفنون شعبية وأفلام سينمائية.

4 - حجز بعض الصفحات في الصحف والمجلات التي تطبعها الحكومات التي هي أعضاء في منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية لصالح تشجيع ودعم ايدولوجية الوحدة الافريقية العربية.

5 - اختيار الأعمال الثقافية لكتّاب مختلفين من البلدان الافريقية والعربية للترجمة لضمان مجال أوسع للنشر.

6 - إصدار مجلة جماعية شهرية لتقوية التعاون الثقافي والعلمي بين بلدان العالم الافريقي – العربي.

7 - تسهيل تحركات الأفراد بين الأقطار الافريقية والعربية وتشجيع زيارات الطلاب والعمال.

8 - تبادل المنح وزيارات الأساتذة.

9 - دعم تعليم اللغات الافريقية واللغة العربية.

10 - ترجمة الكتب القيّمة التي تدعم أهداف التعاون الإفريقي العربي وتقوي العلاقات البشرية.

11 - إصدار مطبوعات خاصة لتحليل القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الأقطار الافريبية – العربية.

12 - تخصيص جوائز للمسابقات في الأعمال الفنية والأدبية على مستوى البلدان العربية والافريقية.

13 - تنظيم معرض مشترك متنقل لعرض الحضارة الافريقية العربية.

14 - تشكيل فرقة للفولكلور الشعبي مشتركة لعرض الفنون الشعبية الافريقية العربية.

هذه المقترحات هي طموحات عالية وتتعلق بتطوير المفهوم عن دور الاتصال مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل عملية الاتصال المشار إليها سابقاً.

إن تطوير الخطط لإيجاد مثل هذا الاتصال هو حاجة ملحة لمواجهة التحديات التي تقابلها شعوب العالم الافريقي – العربي كل يوم ولمواجهة الغزو الثقافي الخارجي كذلك.

وإذا لم تسمح الظروف والإمكانات الحالية بتنفيذ هذه المقترحات ككل أو مرة واحدة فقد يمكن تنفيذها جزئياً ويبقى الطموح لتنفيذها كلها مسؤولية الذين يواجهون الموقف الحالي.

الخاتمة

على الرغم من وجود العلاقات التاريخية والثقافية والجغرافية والعرقية بين العرب والأفارقة إلا أن كثيراً من الكتّاب الذين كتبوا عن وجهة النظر (الرؤية) الافريقية للعالم يهملون البعد العربي فيها (دانيال 1974، اسانتي 80، دنوب 1963، ويليامز 1976).

حيث يشكل عرب شمال افريقيا 75% من مجموع سكان الوطن العربي ويشكلون 25% من تعداد سكان افريقيا. ويضم عرب افريقيا بين ظهرانيهم عددا لا بأس من العرب السود وعلى الخصوص في السودان والصومال وجيبوتي ومصر وليبيا.

إن الإندماج العرقي بين العرب وبين سكان شرق افريقيا حقيقة تاريخية لها نتائجها. فمثلاً فإن اللغة السواحيلية نتجت جزئياً من الزواج المستمر بين العرب والبانتو. وأكثر من هذا فإن التجّار والمستوطنين العرب استحدثوا تطوير الحضارة السواحيلية عن طريق استقدامهم لتكوينات جديدة من المعرفة والكتابة والمعمار، والدين، والقانون، والحكومة والتجارة ومن ثم فقد كان الخليط البانتو – العربي هو الذي أنتج هذه الحضارة الفريدة (ميرفي 1972 ودافيد سون 1968).

ومن الجدير بالاعتبار أن نشير بأن العلاقات الثقافية العربية والإفريقية تواجدت قبل انتشار الاسلام في افريقيا واستمرت أثناءه. وعلى سبيل المثال فالحبشة بها خليط من السكان من اجو Agou والعرب وخاصة في اقليم اكسوم حيث انبعثت أول وأهم حضارة حبشية. وكذلك فإن فصيلة اللغة الافرو-آسيوية، ارتبطت عن قريب بالشعوب القوقازية في شمال افريقيا وفي الجزيرة العربية، شاملة بذلك لغات عدد من الشعوب السوداء الهامة، مثل قبائل الهاوسا Hausa والعديد من الذين يسكنون السهوب النيجرية ومناطق البورنو Bornu .

بالإضافة إلى ما سبق، فإن أوجه تشابه ثقافية قوية، يمكن تمييزها بوضوح والتي تدلنا على الرابطة القوية بين العرب والأفارقة. فمثلاً، فإن أوجه التشابه الثقافي في انساق العقيدة، والعلاقات الزمنية والروحية، والأعراف الأساسية تتضح لنا في المجتمعات العربية والافريقية (روبرتس 1980). وإذْ نرى أن بنية العائلة بين العرب والأفارقة التقليديين واحدة، ونجد أن تعدد الزوجات مقبول كصيغة زواج توحد أكثر

من عضو في الوحدة الزوجية. وهكذا فالزواج يعتبر كوسيلة لتعزيز قيم الجماعة، متضمناً ذلك الحفاظ على استمرار المخلوقات البشرية أكثر من كونها وسيلة لتحقيق سعادة العائلة الصغيرة باعتبارها أفراداً.

كل ما سبق يمكن اعتباره أساسياً في فهم الرؤية "وجهة النظر" العربية – الافريقية للعالم. ويسهم في صياغة ما نسميه بوجهة النظر أو نموذج المركزية الافريقية – العربية ، مركزية / محورية تضم معاً كلا العناصر الافريقية والعربية.

ونظرة فاحصة للعلاقات التاريخية وللأوضاع الحالية في المنطقة العربية – الافريقية ستعطينا فكرة عن العلاقات القوية بين كلا الجماعتين كما بينها المؤرخون. وأكثر من هذا، فإن دراسة الرؤية "وجهة النظر" العربية – الافريقية للعالم ستعطينا ثلاثة عوامل رئيسية والتي توحد الرؤية وجهة النظر للعالم بين كلتا الجماعتين.

وتلك العومل هامة في فهم عمليات الاتصال العربية – الافريقية، والتي ستقودنا لتصور بأن المنطقة العربية والافريقية بحاجة إلى نظام اتصالي فعّال ليساعد في تنمية المنطقة، وهكذا فإن اهتمامنا الأساسي يتعامل مع الاتصال في المحيط العربي – الافريبقي وبالتحديد مع دور وسائل الإعلام الجماهيري فيما يتعلق بالتنمية الوطنية.

ولتحقيق الهدف السالف فقد قمنا بتقييم النظريات والنماذج التي تعاملت مع تأثير الاتصال لنرى كيف يمكن الاستفادة منها في السياق العربي الافريقي. وكما رأينا إن نظريات التأثير مثل نظرية اطلاق الرصاصة (التأثير المباشر) ونموذج التأثير المحدود، ونموذج التأثير المعتدل ونظرية التأثير القوي، ليس بإمكان إحداها منفردة أن تفسر لنا عملية تأثير وسائل الإعلام في المحيط (السياق) العربي الافريقي. ولذا فقد اقترحنا مدخلاً اندماجياً تكاملياً لجميع النظريات. ومثل هذا المدخل سوف يساعد المتصل التنموي في التخطيط لحلامته.

أن التعامل مع الاتصال التنموي الافريقي – العربي يحتاج إلى فحص وتقييم لنظريات الاتصال التنموي القائمة. وهذه النظريات انبثقت من البيئة الغربية ولذا فإن هذه النظريات التي عبر عنها باحثون مثل ليرنر، وروجرز، وجرونج وآخرون، فإنها لا تتعامل بشكل عام مع بيئة العالم الثالث وبالتحديد فإنها لا تتعامل مع حاجات البيئة العربية – الافريقية.

وتبرز تلك النظريات عناصر المركزية الأوروبية والتي تهمل عوامل محددة تؤثر على الاتصال في المحيط العربي – الافريقي.

وإن نقدنا لتلك النظريات لا يعني رفضنا أو دحضنا للنظريات الغربية في الاتصال التنموي ولمجرد أنها غربية. وعلى النقيض من ذلك، فإننا نرى أن تعقيد عملية التنمية تتطلب فهماً عميقاً لنظريات الاتصال التنموي في البيئة التي تحدث فيها، ومن ثم فقد كنّا انتقائيين، ووظّفنا بعض العناصر من تلك النظريات في النموذج العربي – الافريقي للاتصال التنموي. وعلى سبيل المثال، ففي نموذجنا المقترح، فقد دمجنا عناصر من ليرنر وروجرز وجرونج، وآخرين، لتقديم نموذج فعال للاتصال التنموي. وفي نموذجنا أبرزنا أهمية ظروف الاتصال التي يمكن أن تؤثر على المتصل والجمهور كما شرحت في الشكل رقم (1) وشكل رقم (2).

وفي المقام الأول، فقد اعتبرنا أن الثقافة، والتنشئة الاجتماعية، والشخصية كمتغيرات متداخلة تقع في الدائرة الأولى لبيئة الاتصال العربي – الافريقي. وفي الدائرة الثانية اعتبرنا أن الاقتصاد، والتقنية، والسياسة والايدلوجية والقيادة كمتغيرات متداخلة في عملية الاتصال التنموي. وتتكون عملية الاتصال في نموذجنا، من اندماج لعناصر نموذج بيرلو (مرسل، رسالة، قناة، مستقبل) بالإضافة إلى عناصر أخرى مثل عناصر التشويش عند شانون وويفر، والرجع.

وإن نموذج الاندماج التبادلي الذي قدمناه في يفسح المجال للتفاعل بين النظام المجتمعي، والجمهور، والفرد، ونظام وسائل الإعلام (المتصل، والرسالة، والقناة، وأبحاث الاتصال) والتفاعل مع النظام

الدولي من خلال الرسائل المنافسة – ومن خلال أشكال أخرى من التدخل عبر التمويل والمساعدات والنفوذ السياسي..الخ.

ويترك النموذج للرجع دوراً مهماً بحيث يوفر الرجع المسبق بالتعاون مع نتائج أبحاث الاتصال المسبقة معلومات قيّمة تفيد في تصميم الرسائل التنموية. كذلك فإن نتائج الرجع وأبحاث الاتصال اللاحقة لتنفيذ البرنامج سوف تساعد في أن تظل عملية الاتصال عملية تفاعلية مستمرة بحيث تساعد المتصل في تطوير أو تعديل رسائله لتناسب الجمهور. وهذا النموذج يعترف بأن فعالية تأثير رسائل الإعلام على الجمهور، تعتمد على استخدام جملة عناصر النموذج. وهكذا فإن الشرائح المتأثرة من الجمهور ستكون مرنة ومتحركة بحجم كبير أو صغير، معتمدة بذلك على مدى الاعداد للحملة التنموية.

استنتاجات :

ونخلص إلى أن النموذج المقترح أعلاه يقدم إطاراً نظرياً للاتصال التنموي في المحيط العربي – الافريقي. إن نموذجنا المقترح يبرز عناصر بنيوية أساسية كما أوضحناها سابقاً، ولكنها توظف الخصائص الثقافية في البيئة الخاصة. ويوظف هذا النموذج نظريات تأثير الاتصال ونماذج الاتصال التنموي في مدخل موحد واحد ولا حاجة للقول، بأن المداخل الغربية للتنمية حملت معها وجهة نظر مركزية أوروبية، ولكن هذا لا يعني اهمالها لأنها غربية.

إن صلاحية أي نموذج أو مدخل أو نظرية ينبع من مقدرتها على التطبيق في سياق محدد. لذا كان دمج النظريات الغربية – كما فعلنا – ضرورياً في السياق العربي – الافريقي.

ويقترح النموذج علاقة قوية بين متغيرات عديدة (اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية وسياسية وشخصية ومتغيرات اتصالية). إن إدراك العلاقة بين هذه المتغيرات للاتصال التنموي هام لتجنب الأخطاء في تخطيط وتنفيذ حملات الاتصال التنموي.

ويمكن للنموذج المقترح أن ينجح في ثلاثة مستويات هامة من حملات التنمية في الأقطار العربية والافريقية:

أولاً: يمكن تطبيقها على الحملات التنموية المحلية.

ثانياً: يمكن تطبيقها على الحملات التنموية على المستوى الثنائي بين الدول.

ثالثاً: يمكن تطبيقها على مستوى متعدد بين الدول.

والمستويان الثاني والثالث يمكن أن يشملا برامج ثنائية أو متعددة المستوى بين الدول العربية والافريقية.

ومن الفوائد الواضحة التي يمكن أن تنتج من خطة للاتصال التنموي العربي والافريقي والتي نوقشت سالفاً، إن الإنسان يجب أن يُدرك بأن برنامجاً من هذا النوع هو أكثر من مجرد حاصل جمع لعناصره. فإن ما قدمه النموذج هو رؤية كلية تقترح في هذا السياق أن مغامرة وجوده عربياً وافريقياً يمكنها أن تعطينا تعاوناً في مجال الاتصال التنموي ويمكنها أن تقوي الروابط الضعيفة وأن تحسّن الأوضاع الحالية، وأن تمهّد الطريق أمام نماذج مستقبلية للبحث لجعل الحياة أفضل لأولئك الناس المعنيين بها عرباً وأفارقة.

الباب الثالث: في الاتصال التنموي

الفصل الخامس

إشكالية الإعلام والتنمية*

اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي

أولاً: مدخل

إشكالية الإعلام والتنمية

إن الهدف الحقيقي لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات النامية هو إحداث تغيير في اتجاهات الناس وقيمهم، عن طريق إحداث تغييرات في البيئة الطبيعية، وإنشاء علاقات جديدة بينهم وبين الموارد الاقتصادية، وإدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في الإنتاج، وما يتبع ذلك من تغيير لأساليب الإنتاج، ولمفاهيم الثروة والدخل والاستهلاك، مما يترتب عليه تغيير في التركيب الاجتماعي، والعلاقات، ومجموع القيم الاجتماعية، وإدخال مفاهيم علمية جديدة في ميدان السلوك والعادات، والخبرات التقليدية في مجالات العمل الجماعي والحياة السياسية والتعليم والإدارة والصحة وغيرها.

لا تأخذ التنمية في مجتمع ما شكلاً مستقلاً عن مختلف أوجه الصراع في المجتمع، بل تتحدد مهمتها بالصورة التي تحقق مصالح القوى الاجتماعية التي تتحكم في مصادر الثروة الاقتصادية والسلطة السياسية، وتشارك في هذا التحديد السلطة السياسية وإيديولوجيتها وأنماط الإنتاج، والموارد البشرية والمادية المتاحة وأولويات التنمية وأهدافها.

ولقد حكم الفكرَ التنمويَّ في معظم دول العالم الثالث، ومنها البلدان العربية، منذ الخمسينات وحتى اليوم، مفهومٌ خاصٌّ عن التنمية، يرى أنها مجرد تكرار لتجربة النمو التاريخي للرأسمالية، وهو مفهوم يغفل تماماً تاريخية تلك الظاهرة، فلقد نمت الرأسمالية في ظروف لا يمكن تكرارها، حيث أتيح لها السيطرة على موارد العالم الطبيعية والبشرية والاستئثار بأسواقه لمنتجاتها، ومعالجة الفائض البشري بالاستعمار الاستيطاني في الأمريكيتين وأستراليا وجنوب إفريقيا فضلاً عن السبق التكنولوجي لهذه الدول.

ورغم ذلك فقد اقتنع أصحاب الفكر التنموي بإمكانية اللحاق بالدول الصناعية خلال عقدين أو ثلاثة من السنين، وأثبتت التجارب مدى افتقاد هذا المنهج من التفكير للواقعية، فنحن لا نزال نعيش في ظل نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي وحضاري عالمي تعمل آلياته تلقائياً لصالح المركز الذي يتكون من عدد محدود من الدول الرأسمالية، ويفرض سياساته على التخوم، أي دول العالم الثالث. وتتعدد وسائل التحكم التي تتمتع بها دول المركز وتتفاوت ما بين القوة العسكرية التي تستخدم في العدوان المباشر أو التهديد به، وعوامل القوة الاقتصادية التي تشمل الصناعة والتكنولوجيا ورؤوس الأموال، وأخيراً السيطرة الكاملة على وسائل الإعلام والاتصال، التي تتمثل في احتكار وكالات الأنباء الأمريكية والفرنسية والبريطانية لمصادر الأنباء في العالم، عدا البرامج التلفزيونية والإعلانات التي يتم من خلالها تشكيل القيم والآراء وأنماط الاستهلاك وأساليب الحياة في دول العالم الثالث. لقد ضلل المفهوم – الذي ساد عن التنمية خلال العقود الثلاثة الماضية – دول العالم الثالث وشعوبه من حيث إنه جعل التنمية مرتهنة بمعونات الدول الصناعية واستثماراتها، مع أن التخلف

* نُشر هذا الفصل ضمن كتاب (الإعلام العربي حاضراً ومستقبلاً) – (تونس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987)

يرجع أساساً إلى السيطرة الاستعمارية التي مارستها تلك الدول، ولذلك وإزاء أزمة التنمية في العالم الثالث ظهرت عدة محاولات من جانب مفكرين للبحث عن استراتيجيات بديلة للتنمية، وقد شاركهم في هذا الجهد بعض مفكري الدول الرأسمالية والاشتراكية. وشهدت السبعينات مولد مفاهيم جديدة للتنمية مثل الاعتماد على النفس والوفاء بالحاجات الأساسية للجماهير وضرورة المشاركة الشعبية الإيجابية في التنمية، وشمول مفهوم التنمية للجوانب الاجتماعية والحضارية، وعدم اقتصاره على الجوانب الاقتصادية فحسب. كما شهدت الساحة الدولية تحركاً واسعاً لبلدان العالم الثالث من أجل تعديل علاقاتها بالدول الصناعية. ولم تعد القضية محصورة في اختيار نموذج معد سلفاً للتنمية، فقد سقطت وثنية النماذج، وأصبح الفكر التنموي المعاصر يؤكد بأن لكل مجتمع طريقه الخاص إلى التنمية، طريقاً محكوماً بتراثه الحضاري وموارده الطبيعية والبيئة الاقتصادية القائمة والمتغيرة، والعلاقات مع العالم الخارجي. فمن يختار التنمية طبقاً للمنهج الرأسمالي أو الاشتراكي عليه أن يبحث عن مقومات النجاح في هذا الطريق من واقع مجتمعه، وليس انبهاراً بنجاح الرأسمالية في الغرب أو تسليماً غير نقدي لما تقوله النظريات الاقتصادية والاجتماعية في الشرق. فالاختيار السياسي لا يكفي وحده لحل إشكاليات التنمية، بل لا بد من ضرورة التعرف على الواقع المحلي معرفة موضوعية متحررة من التحيز والتعصب الفكري والانبهار الساذج المفتقر إلى الوعي.

المشكلة من وجهة نظر الإعلاميين:

لقد سادت البلادَ العربية نظرياتُ التنمية التي صاغها الفكر الغربي خلال أكثر من ثلاثين عاماً. ودارت هذه النظريات حول محور واحد رئيسي يتلخص في أن الطريق الوحيد أمام الدول المتخلفة (ومن بينها الدول العربية) لتحقيق النمو، يكمن في ضرورة انتهاج الأسلوب نفسه الذي اتبعته الدول الرأسمالية المتقدمة، لأن الفارق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ليس إلا فارقاً زمنيّاً. وأن التنمية لا تعني أكثر من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة. ويمكن في نظر أصحاب تلك النظريات كسر حلقة التخلف المفرغة، بتشجيع تزايد الدخول الكبيرة لأن أصحابها بوسعهم أن يدخروا. والاستعانة برأس المال الأجنبي في زيادة حجم الاستثمار، حتى لو كان ذلك على حساب العدالة الاجتماعية والاستقلال الاقتصادي.

ولقد أدى تبني نظريات التنمية دون أخذ ظروف المجتمع وإمكاناته بعين الاعتبار إلى فرض نموذج للنمو على البلدان العربية، أسفر عنه مجموعة من النتائج منها: تعميق التبعية العربية للنظام الرأسمالي العالمي، وعدم تأمين الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من الجماهير العربية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر والأمية، وتعميق التجزئة والروح القطرية بين الأقطار العربية، وزيادة التفاوت الاجتماعي والاغتراب الثقافي وإبعاد الجماهير عن المشاركة في التنمية وهدر الإمكانات العربية سواء في مجال الثروة البشرية أو المادية.

وساعدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي سادت الوطن العربي على نشوء التيارات الفكرية التي روجت لقيم التبعية الثقافية، كما أسهمت في خلق المناخ الثقافي المناسب والشروط الاجتماعية والفكرية الملائمة لتغلغل الأنماط الأجنبية في الثقافة والقيم.

وقد حاول بعض المنظرين الإعلاميين أن يفرضوا على شعوب العالم الثالث نماذج التنمية الرأسمالية سواء في الاقتصاد أم في الإعلام، مما أدى إلى تعميق التبعية من الناحيتين الاقتصادية والثقافية حتى أصبحت هذه الشعوب في حالة عجز وانتظار دائم للمعونات التي تأتيها على شكل معونات اقتصادية وتكنولوجية وأفكار وقيم وثقافات. ونجم عن إخفاق تجارب التنمية في العالم الثالث، وانتشار الإحباط بين شعوب تلك الدول وفي مقدمتها شعوب البلاد العربية ودفعها إلى المطالبة بضرورة إرساء نظام عالمي جديد، في المجالين الاقتصادي والإعلامي لضمان المحافظة على الثقافات القومية للشعوب من خلال التبادل المتكافئ بين ثقافاتها والثقافات الأخرى.

وفي مواجهة النموذج الرأسمالي للتنمية يبرز النموذج الاشتراكي الذي تبنته عدة دول وقوى في الوطن العربي، يعمل بعضها على تحقيق تنمية تستوحي التجارب الاشتراكية. وقد طرح ذلك عدداً كبيراً من الإشكاليات والقضايا التي ليس لها إجابة سابقة في الأدب التنموي الاشتراكي الذي يركز على بحث جذور التخلف وأسبابه، أكثر مما يتجه إلى تحديد أساليب التنمية وسبلها.

يرى هذا النموذج أن الدور الرئيسي للصحافة والإعلام هو التربية الفكرية الإيديولوجية والتعبئة السياسية والتنظيم لجميع فئات الشعب دون استثناء. ورغم ما قد يبدو من تشابه ظاهري بين بعض الملامح النظرية الاشتراكية في الإعلام وبين الأوضاع الإعلامية في بعض الدول العربية مما قد يجعلها أقدر على تفسير الواقع الإعلامي العربي، إلا أن الاختلافات بين جوهر النظرية الاشتراكية وأساسها النظري وبين السياسات الإعلامية في الوطن العربي، يجعل من العسير إن لم يكن من المستحيل تعميم هذه النظرية على الدول غير الاشتراكية، حتى وإن كان هناك بعض أوجه التشابه الخارجي مثل ملكية الحكومات والأحزاب الحاكمة للصحف في البلاد العربية، أو لجوء بعض الحكومات العربية إلى استخدام الصحافة كأداة للتنمية القومية. فمن الواضح أن معظم الحكومات العربية قد حددت علاقتها بالصحافة بناء على اختيارات سياسية واقتصادية وليس طبقاً لاعتبارات إيديولوجية، لذلك يصبح من غير الجائز موضوعياً محاولة إجراء هذا التطبيق غير المتكافئ. وإذا كانت النظريات الغربية في الإعلام رغم قصورها عن تفسير الواقع الإعلامي العربي هي التي تسيطر على الأكاديميين والممارسين الإعلاميين في معظم الدول العربية، فإنه مما يلفت النظر الغياب شبه الكامل للنظرية الاشتراكية في الإعلام سواء في الدراسات الإعلامية أو لدى مخططي الحملات الإعلامية أو الصحفيين في الوطن العربي.

وبعد استعراض التصنيفات النظرية لكل من الإعلام الغربي والاشتراكي، يتضح لنا مدى الصعوبة التي تكتنف أي محاولة لتطبيقها على الإعلام العربي، مما يؤكد لنا وجاهة المقولة التي تشير إلى ضرورة الابتعاد عن النظريات الجاهزة التي تنبع من واقع مختلف، وتعبّر عن سياق تاريخي خاص.

المشكلة من وجهة نظر الاختصاصيين:

إن الاستراتيجية الحقيقية للإعلام في الدول النامية ليست في الواقع استراتيجية إعلامية، وإنما هي استراتيجية سياسية واقتصادية، تضرب بجذورها إلى طبيعة المجتمع وطبيعة مرحلة التطور التي يمر بها. فالتباين بين الدول النامية شائع جداً سواء من حيث مرحلة النمو التي وصلت إليها أم من حيث ماضيها الحضاري أم نظامها السياسي وتبلوره أم مدى وضوح إيديولوجيتها، وهذا بالطبع ينعكس على وضع الإعلام فيها من جميع نواحيه. فالدول النامية التي تتبنى الخط الاشتراكي تنظر إلى الإعلام كأداة جوهرية لعملية التنمية السياسية والاجتماعية، لا بد أن تخضع لضبط الدولة وتخطيطها وتوجيهها. أما الدول النامية التي تسير في فلك الدائرة الرأسمالية فنجد أنها تعطي أهمية كبرى لتعليم الصغار ومحو أمية الكبار. ومع ذلك تعطي أهمية ضئيلة لدور وسائل الإعلام في التنمية. وفي الوقت الذي تذكر فيه النخبة الحاكمة في هذه الدول التأثيرات البناءة لوسائل الإعلام، نجدها تبرز التأثيرات السلبية لها التي تأخذ شكل الانحراف أو الفوضى أو اللامبالاة. فوضع الإعلام في الدول النامية يتحدد بناء على إيديولوجيتها ونظام الحكم فيها، بحيث يتراوح ما بين اعتباره أداة جوهرية لتحقيق التنمية الاجتماعية وبالتالي يخضع للتخطيط والضبط، وبين التقليل من دوره تماماً في التغير الاجتماعي وبالتالي تترك له الحرية للتعبير عن آراء النخبة المسيطرة ومصالحها.

إن التنمية الاجتماعية هي قبل كل شيء تنمية بشرية وثقافية، تستلزم إحداث تغييرات جوهرية في الفعل والسلوك، وفي الآراء والاتجاهات والمعتقدات والقيم وطرق التفكير ... فما هو دور الإعلام في ذلك؟ إن هذا التغيير يستلزم من الدول النامية أن تخلق لدى المواطنين وعياً بالحاجة إلى التنمية وبالتالي الحاجة إلى تغيير في أنماط السلوك والفعل. وأن تساعده على اتخاذ القرار بقبول هذا التغيير وتسهل له إمكانات التعليم والتدريب اللازمة لإخراج القرار من حيز الاقتناع إلى حيز الفعل والممارسة. وهناك إجماع على أن وسائل الإعلام تهيئ على الأقل المناخ الصالح للتنمية والتغيير، فهي بما تقدمه من معلومات تتيح الإنفاق على الدول

المتقدمة، وتوسع آفاق الأفراد، وتزيد حصيلة معلوماتهم وتثير طموح الفرد، ويعد هذا من أهم وظائف الإعلام لأنه دون إثارة طموح الأفراد وحثهم على الكفاح من أجل حياة أفضل تصبح التنمية مستحيلة تماماً. إضافة إلى إثارة الاهتمام وتركيز الانتباه على عادات وممارسات وأساليب تكنولوجية جديدة.

وإذا سلمنا بأهمية البحث العلمي في مجال الإعلام كضرورة للتنمية الاجتماعية في الدول المتقدمة، فإن أهميته تزداد وضوحاً في الدول النامية حيث يزداد العبء الملقى على وسائل الإعلام للقيام بدورها في تنمية المجتمع، في الوقت الذي يزداد الغموض فيه بالنسبة لمعرفة أبعاد العملية الاتصالية والجوانب والأبعاد الاجتماعية المرتبطة بها، ومن ثم، فإذا سلمنا بالدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في التنمية الاجتماعية، سلمنا بالتالي بضرورة اعتمادها على أسس علمية حتى تنجح في القيام بهذا الدور. وإذا كان لا بد من أن تنطلق السياسة الإعلامية والتخطيط الإعلامي من منطلق إيديولوجي فإنه من الضروري أن تستند إلى نتائج العلم والبحث العلمي، فالدولة النامية التي تريد الاستفادة من إمكانات وسائل إعلامها في التنمية الاجتماعية عليها تأمين المادة العلمية عن مضمون الرسالة الإعلامية والقيم والمعايير وأنماط السلوك والاتجاهات التي تنطوي عليها أو تشجعها، ومدى مسايرتها لإيديولوجية الدولة وأهدافها والقنوات التي تمر بها هذه الرسالة حتى تصل إلى الجمهور، والدور الذي تلعبه أساليب الاتصال الشخصي في هذا الصدد، وما هي خصائص الجمهور وماذا يسمع؟ وماذا يقرأ؟ وماذا يشاهد؟ وما هو موقفه من وسائل الإعلام المختلفة؟ وما هي معلوماته واتجاهاته؟ ... إلى آخره... ثم أخيراً لا بد من معرفة تأثير الإعلام – أو بتعبير أدق – تقويم مدى نجاحها في الوظائف المنوط بها تحقيقها وأساليب هذا النجاح أو الفشل...

ثانياً: البعد الفكري

إن قضية التنمية في مجملها هي بحق قضية العصر من الناحية الفكرية والعلمية، فهذا العالم الفريد الذي صنعته الثورات الاجتماعية والعلمية والتكنولوجية، يتميز بخصائص حضارية لم يسبق لها مثيل من الشمولية والقدرة المتنامية والتكاثر الذاتي، والتأثير القاهر على الاتجاهات خلقاً وتعديلاً وتوجيهاً، وأصبح العالم المعاصر بفضل هذه الخصائص، مترابطاً ومتكاملاً بصورة مذهلة، يتراءى ويتسامع، وتتزامن فيه الأحداث، واستطاع التقدم التقني في وسائل المواصلات والاتصالات، أن يهزم كل الأبعاد الزمانية والمكانية، ولم يعد هناك خيار كبير أمام البشرية في الإفلات من قبضة هذه الحضارة التي فرضت نمطاً معيناً من الحياة على الإنسان المعاصر، أفرزته طبيعة هذه الحضارة الجديدة نفسها، وهو نمط أصبح ينطوي على مخاطر ذاتية لا تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي العالمي وحده، ولكنها تهدد مصير البشرية نفسها في وجودها نفسه، وذلك بما أحدثه هذا النمط من أنواع التفاوت الكثيرة بين الطبيعة والإنسان، نتيجة للتعامل غير الرشيد وغير المتقن مع الطبيعة، من ناحية، ومع الإنسان في مجال تكافؤ الفرص الاجتماعية من ناحية أخرى، وبالقدر نفسه الذي وُضعت فيه التكنولوجيا بعنف أمام الطبيعة تتعملق بلا قيود، وُضعت المجتمعات المتخلفة بقوة أمام المجتمعات المتقدمة المحتكرة للتقدم التقني...

هناك أزمة تاريخية وحضارية متزامنة تتعايش في العالم، والمجتمعات المتقدمة والمصنعة – دون النظر إلى الفوارق الإيديولوجية – هي التي تقود هذا العالم وتشكله، وتصوغه، والمجتمعات التي تسمى نامية أو في طريق النمو، وهي الأكثر عدداً وانتشاراً على سطح الكرة الأرضية، تعيش في حيرة وضياع، بين النموذج المفروض عليها دون بديل ودون خيار، وبين التخلف والإحباط بالنسبة للمنجزات التكنولوجية – التي تقتحم عليها حياتها اقتحاماً في كل جانب من جوانبها، والاستغلال النهم لها من المجتمعات المتقدمة، من ناحية أخرى...

هناك مفاهيم نستعملها كل يوم، وهي جزء من الفكر السياسي والاجتماعي المعاصر، ولعل كلمة "التنمية" من أكثرها دوراناً على الألسن والأقلام، مع ما تتضمنه من مفاهيم مثل "مستوى الحياة" و "الرفاهية" وهي كلها من القيم الأساسية للحضارة المعاصرة، فللتنمية مدلول خاص في سياق هذه الحضارة ومقاييس معينة، ولمستوى الحياة مثل ذلك، وللرفاهية أيضاً..

وقد حددت طبيعة النمو تحديداً كمياً في كل المجالات التي تغطي حياة الفرد في المجتمع المعاصر، متمثلاً بالصور الاستهلاكية والإنتاجية، وتفترض هذه المقاييس الكمية أن حاجات الناس كلها واحدة وتنتشر بطريقة واحدة وبأسلوب مماثل في كل الحالات.

ومن جهة أخرى أصبح التقدم والتخلف (أو النمو) هما المقياسين اللذين تصنف على أساسهما المجتمعات المعاصرة. وهناك معايير لكل منهما، ومهما يكن من أمر فإن هناك درجات في التقدم بين الدول المصنعة نفسها، ودرجات في التخلف بين الدول النامية، ولم يعد التقدم هو مقياس الدخل القومي أو الفردي وخاصة بعد ظهور الدخول الريعية في الدول النامية المنتجة للنفط.

إن التقدم المعتمد على القدرة الذاتية أمر هام، ذلك أن السلع التكنولوجية في صورها المختلفة، من المفردات السلعية إلى المصانع إنما تصنّع لتباع، وإنّ إحدى خصائص الحضارة المعاصرة هي سلعيتها، والتجارة الخارجية العالمية تدور على هذه السلع، وهذا يعني أن الدول النامية – ذات الموارد الريعية – تستطيع أن تمتلك كثيراً من المظاهر التكنولوجية دون أن يعني ذلك شيئاً بالنسبة لحقيقة التقدم التكنولوجي في بنيانها الاجتماعي.

كذلك فإنه أمر هام، أن يكون هناك تكامل اجتماعي مع القيم الذاتية للتكنولوجيا، وللغات التي تتوخاها وللوسائل التي تستخدمها، وللعلاقات التي تنشئها، وللسلوك الذي تبشر به، وهذا عنصر هام في هذا الموضوع، لأن كثيراً من القيم التي هي جزء من الحياة التكنولوجية والصناعية، التي نسميها أحياناً "الحياة الأوروبية" أو "الغربية" أو بصفة خاصة "الأجنبية" تتعارض مع قيم المجتمعات المتلقية لها، وأبرز مثل على ذلك؛ أنواع الحياة الاجتماعية التي تعرض عادة في الأفلام السينمائية أو التليفزيونية، أو ما يكون منشوراً من بعض المواد المكتوبة في الصحف أو في الكتب أو في موضوعات، أو مجالات، لا يتقبلها الرأي العام في المجتمعات النامية...

إن هذا التكامل الاجتماعي ضروري أيضاً، لأنه لم يتحقق بعد بصورة مطلقة حتى في البلاد التكنولوجية العريقة، ذلك أن جزءاً من تلك المجتمعات، وبخاصة المتدينين والمسنين، ينكرون ذلك السلوك ويقاومونه، ويعتقدون أنه سلوك غير أخلاقي، ولكنهم لا يستطيعون مقاومته، لأنه أصبح جزءاً من الحياة السياسية والقانونية والاقتصادية والفكرية والفنية.

والمجتمع العربي، باعتباره أحد المجتمعات النامية، ينطبق على دوله ما ينطبق على الدول النامية، فمن بينها دول سلكت طريق خلق القدرة الذاتية، وبعضها يملك القدرة المالية العالية، وبعضها يحتاج إلى الكثير من كل شيء... ومع أن هناك اختلافاً في النظم السياسية والاجتماعية، إلا أن هناك قيماً أساسية مشتركة بينها جميعاً، هي الحضارة العربية الإسلامية... وقد تلتقي مع مجتمعات نامية أخرى، في العقيدة الإسلامية، ولكنها تنفرد في المنطقة، إلى جانب العقيدة الإسلامية بالحضارة العربية، وبالوجود المشترك تاريخياً وجغرافياً، ومن هنا فإن مشكلاتها وقضاياها نحو التنمية هي قضية واحدة، لأكثر من سبب، وأن العمل العربي المشترك الذي يتطور في نطاق الجامعة العربية، ومن خلال المؤسسات الإقليمية العربية، ليؤكد فاعلية استراتيجية قومية للتنمية تجمع القدرات العربية البشرية والمالية والطبيعية...

ومهما تختلف الإيديولوجيات وتتكاثر الحاجات، وتتنوع أساليب لقائها، فقد أصبحت التنمية تعني قيماً اجتماعية معينة، وقدرة تقنية لإشباعها، وأن هذه القدرة التقنية نفسها قدرة محملة بقيم نابعة من ذاتها، تعود فتؤثر بدورها على القيم الاجتماعية وهكذا...

فالتنمية بالنسبة للمجتمعات النامية تعني تغيير نمط الحياة التقليدية، وهي بذلك ضرب من التغير الحضاري، فهي بالنسبة إليها تغيير نوعي، أما بالنسبة إلى المجتمعات المتقدمة فهي في الغالب الأعم تغيير كمي، لأنها ليست تغييراً في نمط الحياة، ولكنها تطوير له.

إن العالم المتغير المعاصر، عالم ذو طبيعة كونية، تعمره لأول مرة في التاريخ البشري، حضارة ذات صبغة عالمية قاهرة، وهذه الحضارة بما حملت من إمكانات علمية، وبما خلفت من قيم جديدة، عرّضت القيم الحضارية للمجتمعات البشرية المعاصرة إلى هزات وانتكاسات... وقد ضيقت عليها سبل الخيار، بما تعرض من نموذج حضاري مفروض، في صورة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي أصبحت "إلهة" العصر الجديد...

والسير في طريق التنمية النمطية يعني في نهاية الأمر تقليص فرص التفرد والتنوع والخلود إلى التقليد والتنميط، وإلى تقليل مراكز الإبداع، وتوسيع دوائر النقل، مما يؤدي إلى الاعتداء على القيم الفريدة للإنسان، في الحرية وتجاوز الواقع والمسؤولية التاريخية... ومن هنا كان ذلك التحدي، فكيف يمكن الاحتفاظ بقيم الحضارات التقليدية وبتصوراتها ومثلها مع ممارسة التقدم التكنولوجي والاجتماعي المتمثل في الحضارة المعاصرة؟ وكيف يمكن الجمع بينهما جمعاً يُفضي إلى خلق حياة اجتماعية حقيقية متماسكة؟

إن التنمية والتقدم، أو بعبارة أخرى مضامينها، محكومة بتصور خاص منتزع من إطار حضارة أخرى، مهما ادعت أنها عالمية، ومهما ملكت من القهر والقدرة على التأثير، فلا بد من الاقتناع بها أولاً، ثم من القدرة عليها ثانياً، لأن ممارستها ليست متاحة لكل الناس.

وفي الخلاصة فإن الحضارة – أي حضارة – هي رؤية وممارسة، ونمط حياة متكامل، ولذلك فهي تتصف بالنسبية، ولقد شهدت البشرية لأول مرة حضارة تتصف بالإطلاق، وتتجه إلى الواحدية وإلى العالمية، هي الحضارة المعاصرة، القائمة على أسس موضوعية، من العلوم الطبيعية والرياضية وتطبيقاتها، وإنها لذلك تملك قدرة ذاتية على التكاثر وعلى الانتشار، وتمتاز بسلعيتها، ويمكن اقتناء مظاهرها في صورة سلع وخدمات، فهي ليست عملية صناعية وحسب، ولكنها أيضاً عملية تنظيمية وقانونية ومالية وفكرية وثقافية، بمعنى أنها نمط شامل متكامل للحياة...

يجب أن لا تتم عملية التنمية الشاملة – مهما كان البديل – على حساب القيم الثقافية الأصلية، وقد انطلقت التربية بهذا الاتجاه في عدة بلدان، إلا أن هذا لن يتحقق بسهولة، طالما أن القوى المهيمنة ثقافياً على الساحة الدولية، لم تغير تصورها للقيم الجوهرية، وتسهل إمكانية خلق ظروف مواتية للتنمية بمفهومها السليم.

لقد حاول العديد من البلدان العربية معالجة هذا الموضوع الدقيق، وتخليص البرامج المدرسية من مخلفات الاستعمار، باعتبار أن المدرسة هي أفضل عامل تغيير، وهي أساس البناء الفكري الصحيح. ولكن هل تستطيع المدرسة العربية أن تواجه التحدي بمفردها، في الوقت الذي تواجه فيه الأمية المتنامية، وإعادة تقييم النظام التربوي تماشياً مع مقتضات التطور، أم عليها أن تستعين بوسائل تكميلية أخرى، ولا سيما وسائل الاتصال الجماهيري؟

قد يميل المراقب للإجابة فوراً بنعم، بعدما يستعرض الآفاق العريضة التي تقتحمها وسائل الاتصال أمام التربية في البلدان المصنعة، إلا أنه لا يحقق تجاهل العوائق التي تحول دون مساهمة وسائل الإعلام في التربية ونشر العلوم والمعرفة داخل البلدان العربية.

ولكي تتمكن وسائل الإعلام والاتصال من أداء دور فعّال في مجال مقاومة الأمية ونشر المعرفة، يجب أن يتوفر لها حد أدنى من الإمكانات الإعلامية. ولا تكفي الأرقام والنسب لوصف الأوضاع الحقيقية في البلدان العربية، لأنه ينبغي أخذ محتوى البرامج ومستواها بعين الاعتبار، وكذلك نسب البرامج المستوردة، وإعداد المحطات الإذاعية والتليفزيونية الأجنبية، إضافة إلى ملايين النسخ من الصحف والمجلات والنشرات المصورة التي تصدرها البلدان المصنعة، مشحونة بعقليات ومفاهيم وإيديولوجيات أجنبية، من شأنها أن تسيء إلى تطور البلاد العربية وتزيد في حدة تناقضاتها. فهل يمكن والحال هذه أن نلجأ إلى وسائل الاتصال لتطوير عمل التربية؟

إن هذه الأسباب تكفي وحدها لتبرير قصور المعلمين في البلدان العربية من هذه المدرسة الموازية، التي لم تكن لتضايقهم لو كانت أهدافها سائرة في اتجاه المؤسسة التربوية المعهودة، فقلقهم يأتي من أن بعض وسائل الاتصال في البلدان العربية تفرض نماذج تربوية وقواعد سلوك وطموحات فردية وجماعية لا علاقة لها بأسس التربية الوطنية وليس للمربي عليها من سلطان.

ولا يمكن إلا أن تتناقض النتيجة بطبيعة الحال مع السياسة التربوية، ففي حين تقنّن المدرسة المبادئ الإنسانية، وتعتمد كأداة تطوير ورعاية للهوية الوطنية، تساهم وسائل الإعلام بزيادة الاستهلاك دون مراعاة ظروف التنمية، وترسيخ الأنماط والعادات الدخيلة، التي تهدد القيم والأسس الثقافية الوطنية، وذلك بدلاً عن مساعدة الأطفال على تنمية معارفهم وصيانتها من الاستلاب الثقافي.

ورغم كل ما سبق لا بد من الاعتراف بأن وسائل الإعلام في البلدان العربية تقوم بدور تربوي أساسي في هذا المجال، لأن عدد المدارس غير كاف ونسبة المقبلين على المؤسسات التربوية محدودة بالمقارنة مع عدد السكان في أغلب المناطق، وتشكل الإذاعة والتلفزة وغيرهما من الوسائل السمعية والبصرية بالنسبة إلى الشبان والكهول على حد سواء ، النافذة الوحيدة المفتوحة...

إن الوضع يقتضي إذن تحديد سياسات اتصال أكثر انسجاماً وتماسكاً مع الأهداف الوطنية، واستخدام وسائل الإعلام بروح ديمقراطية، بما يتماشى مع الأهداف الاجتماعية المطلوبة.

لقد يسر انتشار وسائل الإعلام كسر الطوق الذي قيد الثقافة حقباً طويلة، وقصرها على نخبة لها الوفرة من المال والنفوذ، تمكنها من الوصول إلى مصادر المعرفة. فوسائل الإعلام كأدوات لجمع المعلومات ونشرها، تمكّن المواطن من التواصل مع أخيه، وممارسة حقه في الإعلام، وتتيح له أن ينال حظه من الثقافة خارج جدران المدرسة والجامعة. وقد صار ممكناً للجماهير العريضة أن ترى وتسمع وتتذوق ضروباً من الروايات والأدب والموسيقى، وأن تتكون لديها نظرة جديدة للعالم، وأن تضيف إلى خبرتها معلومات تمكنها من الحكم على ما يجري حولها من شؤون، وتتمتع أكثر بما في الحياة من جمال.

ولكي يتحقق لوسائل الإعلام أداء دورها الثقافي، يتحتم وضع خطة عمل تنأى بالنشاط الثقافي عن الارتجال، والخضوع للمناسبات، وتخرجه من الوقوع في اجتهادات خاطئة، وتحميه من تأثير المفاجآت، وتبرمج الفعاليات بما يكفل التوازن في الأنشطة الثقافية.

إن المشاركة الفعلية في بناء حضارة الإنسان العربي المعاصر، تقتضي التوجه إليه بالمعرفة، وأن تكون دور السينما والصحف والمجلات وأجهزة الإذاعة والتلفزيون، أدوات توسع الرؤيا الثقافية، وتيسر متعة أفضل. كما أن الخلفية الثقافية المشتركة التي يمكن أن تتبناها وسائل الإعلام هي خير عون على تمتين الروابط بين أبناء الأمة، وتقريب بعضهم إلى البعض الآخر. وتيسير استيعاب التطور الحضاري، والمساهمة بنقل المجتمع بخطوات ثابتة إلى مواقع حضارية متقدمة، تبعده عن الهزات التي تنتج عن التأرجح الحضاري الذي تدفع به التكنولوجيا الحديثة.

كان للعلم والتقنية مكانتهما المرموقة في بناء الحضارة العربية الإسلامية، وبرزا بوضوح في التراث العربي الإسلامي، الذي شهد دوراً عظيماً في نقل المعارف العلمية والتقنية واستيعابها وتمثلها، وفي الإضافة الكبيرة والرفيعة إليها، والتعامل معها بأسلوب عقلاني وجدي وتقدير واحترام، ورغم ذلك فإن واقع مجتمعاتنا العربية المعاصرة يوحي ببعد سحيق عن هذه الأعمال والتقاليد، ولا ينبئ المستقبل القريب بتحول حاسم في هذا المجال.

وإذا كان العالم المعاصر يشهد سلسلة متوالية من الثورات العلمية والتقنية كتفجير الذرة، وثورة المعلومات، وغزو الفضاء، وتصميم العقول الإلكترونية، والتعرف على الجينات، ونقل وزراعة الأعضاء في جسم الإنسان، إضافة للمنجزات في المجالات التطبيقية في مختلف الميادين، فإن انعكاسات هذا كلّه على المجتمعات العربية، لا تزال غير كافية، واتصفت أحياناً بالانبهار، وبعدم القدرة على إدراك هذا التطور. ومما

يزيد في الخطورة الميل إلى اليأس من القدرات العربية على ملاحظة التطور والمشاركة في صنع التقدم العلمي والتقني، بل وأحياناً إلى الإحباط والتشكيك في إمكانيات الأمة وتراثها وثقافتها، وتهيئة الظروف المادية والنفسية لإحكام طوق التبعية العلمية والتقنية والخضوع للسيطرة الأجنبية في هذا الميدان.

تتحمل أجهزة الإعلام جانباً كبيراً من المسئولية، إلى جانب الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونظم التعليم التي أدّت إلى هذا الوضع. فهناك قصور في وسائل الإعلام العربية فيما تخصصه من حيز ضيق للموضوعات العلمية والتقنية، إضافة إلى عدم كفاية نوعية المادة العلمية التي تقدمها، وأسلوب تقديمها، واعتمادها الرئيسي على المادة الأجنبية التي تحمل غالباً مفاهيم تتعارض مع المصلحة العربية، وتمثل خطراً يحدق بالهوية القومية والقيم والسلوك.

تعرض وسائل الإعلام العربية الأحداث العلمية أحياناً وكأنها ضرب من الخيال يتجاوز إمكانية الإنجاز البشري، كما تعرض المصانع والمنشآت في مجال العلوم التطبيقية التي تقام في البلدان العربية، وكأنها معجزات تتحقق على الأرض العربية، مع أنها تُستورد جاهزة في الغالب دون أن يكون للقدرة العربية دور في تصميمها أو إنشائها أو حتى تشغيلها وصيانتها.

إن الرسالة الحقيقية لوسائل الإعلام في المجال العلمي والتقني هي في أن تكون عوناً على التثقيف العلمي للشعب كله، وعلى توضيح الحقائق العلمية، وقدرة العقل البشري الذي كشفها وسخرها لخدمة الإنسان، بما يمكن المواطن العادي من أن يعايش العلم وتطبيقاته في كل مجالات نشاطه وحياته اليومية، وأن يدرك أن العلم والتقنية ليسا غريبين عنه، وليس سحراً أو مجهولاً غامضاً يستعصي على الفهم والتعليم والتدريب والممارسة. وعلى وسائل الإعلام أن تُسهم في جعل العلم والتقنية جزءاً من نسيج المجتمع، ومقوماً واقعياً من مقومات الحياة ومرتكزاً للتغيير نحو الأفضل. وأنه جهد إنساني، ونشاط جماعي مسؤول، يمكن أن يشترك فيه كل مواطن بقدر ما يتعلم وما يسعى، وأن العلم أسلوب تفكير وعلم وحياة، يتحقق به التقدم، وتتوطد معه الحرية والعزة.

ثالثاً: البُعد الاقتصادي والاجتماعي

تنطلق خطة التنمية الناجحة من فهم الواقع في المجتمع المعني، والاعتماد على الإمكانات الذاتية في تنميته، ولذلك فإن للتنمية خصوصيتها المحلية، التي يوضع إطارها من خلال الواقع ومراحل التطور، واحتياجات المجتمع والأفراد وأساليب معالجتها، وسلّم الأولويّات المناسب، وإمكاناتهم المادية والفنية والبشرية المتوفرة، وفهم تقاليد الناس وظروفهم وخبراتهم وإمكاناتهم وقدراتهم، وفي ضوء ذلك كله، تتحدد ملامح خطة التنمية واتجاهاتها الأساسية، وأساليب تنفيذها.

هناك بعض الدلالات الأساسية في خطط التنمية العربية أهمها أن معظم هذه الخطط لا تنطلق بشكل من الواقع الموضوعي للبلاد، ولا تلتزم بسلّم أولويات مدروس بشكل كاف، ويتداخل فيها الرئيس بالثانوي، وتعبر الخطة في أحيان كثيرة عن رغبات السلطة لا عن الحاجات الموضوعية للبلد المعني. وتتصف باعتمادها على الخبرة الخارجية والسوق الخارجية. مما يؤدي إلى تبعية جزئية أو كلية في هذا الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو غير ذلك.

ويرافق تنفيذ خطط التنمية في البلدان العربية عدم توازن بين نمو وتائر الإنتاج وبين نمو وتائر الاستهلاك لصالح الثاني، مما يشكل عاملاً معيقاً لخطط التنمية في البلدان العربية، إضافة إلى زيادة السيولة النقدية والتضخم، وارتفاع نسب الهدر، والنفقات الإدارية، وإلى الاتجاه الإقليمي الشديد الذي تتسم به معظم خطط التنمية في البلدان العربية، وانعدام التكامل بينها.

ويلاحظ أن بعض خطط التنمية في البلدان العربية لا تأخذ بحسبانها دور الجمهور، وتترك هذا الدور هامشياً، ولذلك تندر المشاركة الشعبية في اتخاذ قرارات التنمية على المستويات كافة، مما زاد من

الأعراض السلبية، حيث تخطط الإدارة بعيداً عن المنتجين والمنفذين في المزارع والمصانع والمؤسسات والمنشآت، وزاد من قبضة البيروقراطية، وأدى إلى إلغاء ديمقراطية التنمية، والحوار الديمقراطي، وساهم بتراجع فعالية العلاقات الجدلية بين أطراف خطة التنمية، وبين المخططين والمنفذين.

دور وسائل الإعلام العربية في التنمية:

هناك نقص في الحيز الذي تخصصه وسائل الإعلام والاتصال العربية بشكل عام للتنمية، سواء في مجال شرح خططها، وإجراء الحوار حولها، وعرضها، أم في مجال أساليب تنفيذها وتقييمها وإعداد برامج ثقافية وتدريبية، تتناول الخطط والمشاريع وقضايا العمل، ومشاكل الاستهلاك والهدر والتوفير والادخار وزيادة الإنتاج والتسويق، وشرح الواقع الاجتماعي، والعادات، والتقاليد، والقيم، والثقافة، وسد حاجات الخلق والإبداع. ويلاحظ أن وسائل الاتصال العربية تهتم بأمور جزئية أو يومية راهنة من جانب التنمية، ونادراً ما تعالج التنمية بمفهومها الشامل، بل تتناولها من جانب دعائي وإبرازها والمبالغة في تقييمها، والتغاضي عن سلبياتها، وعدم الاهتمام الجدي بالتوعية والتثقيف والحوار، مما لا يفيد عملية التنمية بل ربما يسيء إليها ويزيد صعوباتها ومعوقاتها.

هناك تفاوت باستخدام وسائل الاتصال في مجال التنمية، فبينما يتم الاعتماد كلياً تقريباً على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، تهمل وسائل الاتصال الأخرى، كالمراكز الثقافية، والندوات والجمعيات، والتنظيمات الشعبية والمهنية وغيرها، ولا تقوم بدورها الهام خاصة أن ارتفاع نسبة الأمية في البلدان العربية يزيد في أهمية استخدام هذه الوسائل. وتواجه وسائل الإعلام العربية مشكلة صعبة في تأمين المختصين بالمجال التنموي.

لذلك يوكل أمر الاتصال التنموي إما إلى مختصين أكاديميين بالتنمية، وهؤلاء يعالجون الأمر معالجة أكاديمية متخصصة، ليس لها أي طابع جماهيري، أو يوكل الأمر إلى مختصين بالاتصال لا يعرفون أبعاد التنمية وبنيتها وظروفها فيتناولونها من جانب مسطح غالباً، وآني، ومندهش بالمظاهر أكثر مما هو مهتم بالبُنى الحقيقية. وفي الوقت نفسه لا يوجد تنسيق شامل ومتكامل بين واضعي خطط التنمية العربية والمشرفين على تنفيذها وبين وسائل الإعلام والاتصال ولا يؤمنون كثيراً بقضية الحوار حول الخطة، ولا بآراء الجماهير فيها، مع أن هذه الجماهير هي التي تنفذها، وهي التي تؤدي إلى إنجاحها أو إفشالها في حالات كثيرة، ولذلك يبقى الانفصال قائماً بين مسار الخطة ومسار الإعلام المتعلق بها، ولا يتجاوز الإعلام التنموي بعض المبادرات في هذه المناسبة أو تلك، وحول هذا الجانب أو ذاك من جوانب خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية...

يمكن استخدام نظام اتصال عربي فعال في كل قطر عربي، لتنمية إرادة جماعية يساهم فيها عدد كبير من الناس بمن فيهم أولئك الأقل ثقافة، وتستطيع وسائل الاتصال خلق جو ملائم للتنمية، بأن توفر المعلومات وتنوعها، وتوسع آفاق الجمهور، وتسهم في خلق التعاطف والاندماج بين الناس، وتركز انتباههم على أهداف التنمية واتجاهاتها ومشاكلها. وتبعث الطموحات المشروعة الفردية والقومية، وتخلق مناخاً فكرياً يحفز الناس على إعادة النظر في أساليب حياتهم ومفاهيمهم نحو الأفضل، لأن مشاركة جمهور المتلقين في صناعة أقدارهم تعني مشاركة وتفاعل المجتمع بكامله في جزئيات تقرير مصيره وكلّيّاته، وهي الشرط الأساسي لإنجاح عملية التنمية ومنع انحرافها.

تحتاج عملية التنمية في كل قطر عربي إلى توفر أقصى درجات الوعي والمسؤولية الوطنية والالتزام بها، وفهْم الفرد لدوره الاجتماعي، واستيعاب أهداف التنمية وبرامجها وبنيتها، والاقتناع بضرورتها، ومعرفة مراحل تنفيذها، والمشاركة في عملية التنفيذ. ولعل هذه المهمات معظمها أو كلها تقع على عاتق وسائل الإعلام تجاه التنمية، وتؤكد ثقة الفرد بها وبمستقبله، واحترام ذاته القومية وثقافته الوطنية،

وترسيخ مفهوم الاعتماد على النفس والثقة بها، والإيمان بالتكافل الاجتماعي، وبالروح الجماعية، وتقنع الفرد أن مصلحته مرتبطة ارتباطاً كاملاً بمصلحة مجتمعه.

ما زالت النظرة العامة لقيمة العمل المنتج في بعض المجتمعات العربية، محاطة بالشك وعدم الاحترام الجدي، وخاصة إذا كان العمل لصالح جهات عامة. ويقع على وسائل الاتصال العربية في هذا المجال التركيز على احترام العمل وإعطاؤه القيمة الاجتماعية التي يستحقها، واعتبار العمل المنتج محركاً للطاقات الكامنة في الأفراد والمجتمع، علمياً وسياسياً وشعبياً، الأمر الذي يرتب حدوث تغييرات جذرية وجوهرية في البناء الاجتماعي، وفي القيم الاجتماعية. كما يقع عليها التركيز على اعتبار أن التنمية الريفية هي الإطار الأساسي الذي تنشط فيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف، وتوجيه العناية إلى الريف وخاصة إلى المناطق النائية، والمساهمة في توصيف واقع الريف وإبراز حاجاته الأساسية، ومناقشة صحة التوزيع الجغرافي للمشاريع المخصصة له، ومدى كفاية هذه المشاريع وتناسبها مع الاتجاهات الأساسية للتنمية في القطر المعني، ومدى تحقيق التوازن فيما بينها، والمساهمة في إرشاد سكان الريف وتوعيتهم، وخاصة في مجال تشديد ارتباطهم بأرضهم، واستيعابهم لاستخدام الآلة في الزراعة، والأساليب العلمية في زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني، وتربية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجيتها، والتركيز على أهمية التعاون الإنتاجي والتسويقي في مجال الزراعة، وتحصينهم من السقوط في مستنقع التقاليد الاستهلاكية، وأن تقرع ناقوس الخطر تجاه الهجرة من الريف إلى المدن، وإفراغه من سكانه، مما يسبب تدمير الزراعة ومصادر الثروة الزراعية والحيوانية، وفي الوقت نفسه تشجيع سكان الريف على استثمار أموالهم في الصناعة الزراعية، وتوعيتهم تجاه أهمية مثل هذه الاستثمارات.

وعلى وسائل الإعلام العربية المساهمة في رفع مستوى وعي العمال الصناعيين الاجتماعي والمهني، وخاصة في مجالات التعامل مع الآلة، واحترام وقت العمل، وفهم قضاياه، ومشاكل الأمن الصناعي والسلامة المهنية. إضافة إلى الشعور بأهمية تخفيف نسب هدر الوقت والمواد الأولية، وشرح أهمية تحسين مواصفات الإنتاج، وزيادة وتيرته، وفهم البُنى الأساسية لآلية الإنتاج ومستلزماته، وطرق تسويقه والدور الاقتصادي والاجتماعي للمنشأة الصناعية، ومفاهيم الأجر والربح، وربط الأجر بالإنتاج، وحوافز العمل. إضافة إلى بعض المفاهيم الاقتصادية والمالية العامة، ذات العلاقة بالمهنة والقطاع الصناعي والاقتصادي الوطني، وإجراء الحوار حول دور القطاع العام وقطاع الدولة والقطاع الخاص في خطة التنمية، وفي الاقتصاد الوطني، وإبعاد دوْر كل قطاع ومهماته، ومجالات التعاون والتنسيق بين هذه القطاعات، وبيان مهمات كل منها، ومناقشة تفصيلات برامج التنمية، سواء ما يتعلق منها بالاتجاهات العامة أم بالخطط القطاعية، أم ببرامج الخطة في كل إقليم من أقاليم البلاد.

وفي مجال السياسات السكانية، فإن وسائل الإعلام مطالبة بتعريف الجمهور عن طريق مختلف قنوات الاتصال الجماهيري والتقليدي بالحقائق والبيانات المتعلقة بالسكان والقضايا الديمغرافية وتبسيط المفاهيم المتعلقة بالتغييرات السكانية وعلاقة ذلك بقطاعات العمل والصحة والإسكان والتربية والتغذية والإحصاء والتنمية الريفية، وإيضاح الانعكاسات السلبية للنزوح من الريف والهجرة إلى المناطق الحضرية على المجتمعات الريفية والحضرية سواء بسواء، وأثر ذلك على حقوق الإنسان ونوعية الحياة.

وعليها أيضاً إثارة اهتمام الجمهور بالمسائل السكانية وإيجاد الحوافز لدى الأفراد والجماعات للمشاركة الإيجابية في مناقشتها وإبداء الرأي فيها، لأن توفير المزيد من المعلومات عن هذه المواضيع والمسائل يزيد بطبيعة الحال من فرص إثراء الحوار، ويساعد الفرد في نهاية الأمر على تكوين مواقف واتجاهات مستندة إلى حصيلة من المعلومات والبيانات الصحيحة، المستقاة من مختلف وسائل الاتصال بما فيها الوسائل الشخصية.

كما يتحتم توفير القدر اللازم من المعلومات عن مفهوم تنظيم الأسرة وارتباطه بصحة الطفل والأم ورفاهية الأسرة والمجتمع والنظر إلى ضبط النسل في المجتمعات التي تعاني من التفجر السكاني على أنه

وسيلة لإنشاء جيل أفضل وتوفير إمكانات مادية وعاطفية وثقافية أكبر من أجل الأطفال المولودين طواعية ونتيجة رغبة كل من الوالدين، بحيث يأتي المولود الجديد وهو يلقى الترحيب، ودون أن يكون عبئاً مادياً ونفسياً على والديه. وكذلك توفير المعلومات من المراكز التي تقدم للجمهور عامة والسيدات خاصة الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة وبصحة الطفولة والأمومة.

رؤية بديلـة:

إن الإنسان هو الهدف الأول والأخير لجميع خطط التنمية، كما أنه لا يمكن إنجاز أي نجاح لمشروعات التنمية دون المشاركة الكاملة من جانب هؤلاء الذين يتحملون عبء التنمية ويتوقعون عائدها متمثلاً في حياة أفضل مادياً وإنسانياً. ولا يمكن أن يتحقق الهدف النهائي والأساسي للتنمية إلا بتوفير الاحتياجات الإنسانية المتعددة التي تتمثل في حق المعرفة والتواصل الاجتماعي والتعبير عن الذات، وهو ما يمكن أن يسمى بالاحتياجات والحقوق الإعلامية والثقافية. صحيح أنّ الاتصال وحده لا يمكن أن ينهض بعبء التنمية ولكن عدم إسهام الاتصال في خطط التنمية يؤدي إلى إخفاقات غير متوقعة، كما يعطل بالفعل إيقاع الحركة والتنفيذ لمشروعات التنمية. ومن هنا جاءت ضرورة الربط بين سياسات الاتصال والإعلام والسياسات الأخرى المطبقة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتعليمي بحيث تتكامل جميعها، ويتشكل منها ما يطلق عليه الخطة الشاملة للتنمية، وإذا كانت سياسات الإعلام والاتصال لا بد أن تندمج في نسق واحد مع سياسات التنمية في جوانبها المختلفة، فإن البعد التنموي للاتصال والإعلام يُعدّ جزءاً أساسياً من الخطة الشاملة للتنمية، والمقصود بذلك هو تنمية القطاع الإعلامي بمختلف أبعاده الرأسية والأفقية والكمية والنوعية، وتطوير مهام الإعلاميين والارتفاع بمستوى المضامين الإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية وإتاحة الفرصة لوسائل الإعلام كي تصبح أدوات فعّالة للتواصل الاجتماعي والإنساني.

وبقدر ما تبرز أمامنا الأهمية القصوى لرسم سياسات إعلامية واتصالية وثيقة الصلة بالاستراتيجية الشاملة للتنمية، لتفادي التناقض والتكرار، ولصيانة الموارد الفنية والمالية والبشرية، ولتحقيق قدر عال من الفاعلية للممارسات التنموية، بقدر ما يتطلب ذلك ضرورة التعرف على الأبعاد المختلفة للسياسات التنموية في مجال الإعلام والاتصال، وكذلك ضرورة تحديد الجهات المسؤولة عن رسم وتنفيذ هذه السياسات، ومن المعروف أن لكل بلد سياسته الإعلامية والاتصالية المختلفة التي تقع مسؤوليتها على عاتق العديد من الجهات، فهناك وسائل الاتصال الجماهيري من صحافة وإذاعة وتلفزيون وسينما، يضاف إليها المؤسسات التعليمية ومؤسسات الثقافة الجماهيرية والمكتبات العامة وبنوك المعلومات والأحزاب السياسية وأجهزة الإرشاد الصحي والزراعي والاجتماعي وأجهزة العلاقات العامة والرأي العام. ولذلك فلا بد من أن يمسّ تنظيم سياسات الإعلام والاتصال جميع هذه الأنشطة، مما يستلزم ضرورة مشاركة هذه الجهات جميعاً في رسم وتخطيط السياسات العامة للإعلام والاتصال التنموي.

من الهام جداً أن تقوم وسائل الإعلام العربية بتطوير تقنيتها وإمكاناتها الفنية والبشرية، وتهيئة الظروف للعاملين فيها لاستيعاب مهماتهم، وإتقان استخدام تجهيزاتهم، ووضع برامج شاملة للتدريب الطويل الأجل والقصير الأجل، والتدريب المستمر، وتوفير الظروف لتبادل الخبرات العربية في هذه المجالات. وعليها توسيع شبكاتها، وعقد الصلة بين هذه الشبكات، وتسهيل الاتصال، وتوفير المناخ لتدفق المعلومات بين الأقطار العربية، وخاصة تلك المتعلقة بتوصيف الواقع الاقتصادي والاجتماعي في كل قطر، ومشاكله وصعوباته، ومدى النجاح الذي تحقق في مواجهة هذه الصعوبات. ومن المهم أن تعمد الهيئات العربية ذات المهمات الإعلامية إلى إحداث قسم في كل منها يهتم بالإعلام التنموي، ويقوم بدور المشرف والموجه للأقسام المماثلة لدى مؤسسات الإعلام والاتصال داخل القطر، وعقد الصلات بينها وبين جهات التخطيط والجهات المشرفة على عملية التنمية، إضافة لعقد الصلات مع الهيئات العربية والدولية المختصة. وأن تحدث الصحف والمجلات ودور الإذاعة والتلفزيون أقساماً مماثلة للإعلام التنموي، مهمتها وضع برامج مفصلة للمهمات التي ستقوم بها، وإجراء الحوار والدراسات حول الخطة وحول تطور الاقتصاد الوطني، وعقد صلة دائمة

ومنظمة ومبرمجة وعلى أسس علمية وموضوعية بين وسائل الإعلام في كل قطر وبين هيئات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي فيه والهيئات المنفذة لخطة التنمية، لتتمكن هذه الوسائل من وضع برامج إعلامية تنموية منسجمة مع برامج الخطة وحاجاتها، والمساهمة بإنجاح الخطة ونقد جوانبها السلبية والتنبيه إليها.

من جانب آخر لا بد أن تضاعف الجامعات العربية ووزارات التربية ومعاهد الإعلام والصحافة من اهتمامها بالإعلام التنموي في مناهج تدريسها، وأن تقيم دورات قصيرة الأجل لتدريب الإعلاميين في مجال الإعلام التنموي.

ومن الضروري تشكيل قسم لدى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مهمته تولي قضايا الإعلام التنموي، والتنسيق بين وزارات الإعلام ووسائل الإعلام في الأقطار العربية، وأن يشكل صلة الوصل بينها وبين الهيئات الدولية المماثلة.

رابعاً: البعد الإنساني

المرأة:

يلتقي المنادون بإقرار النظام الإعلامي الجديد مع كل التحليلات والاستنتاجات حول الأوضاع السائدة في ميدان الإعلام الخاصة بالمرأة، والمساعي الرامية إلى إقرار حقوق المرأة بالمقارنة مع الرجل في هذا المجال. والاستنتاج المشترك هو أنه، على الرغم مما أحرزته المرأة من تقدم، فإنها لم تحصل على هذه الحقوق كاملة حتى الآن في معظم بلدان العالم.

ورغم أن النساء يمثلن نصف سكان البلاد العربية فإنهن يعاملن كأقلية لا حول لها ولا قوة، يتحملن وطأة الفقر والبطالة والجهل أكثر مما يتحمله النصف الآخر، فنسبة الأميين من النساء تفوق كثيراً نسبة الرجال، ونسبة العاملات منهن تقل كثيراً جداً عن نسبة العاملين من الرجال، ثم إنهن ما زلن يستخدمن غالباً في الأعمال التي لا تتطلب مهارة أو مسؤولية، ولا تمثل النساء غالباً إلا أقلية ضئيلة في المجالس النيابية والهيئات المنتخبة الأخرى، وينعكس هذا الوضع بطبيعة الحال على قطاع الإعلام والصحافة، إذ قلما يسند للمرأة دور معالجة القضايا الجدية والأحداث السياسية، وقليل من الصحفيات يرأسن هيئات التحرير أو يشغلن مناصب قيادية في المؤسسات الإعلامية.

تتحمل وسائل الإعلام جزءاً من المسئولية في تكريس هذه الأوضاع داخل المجتمعات العربية نتيجة تأثر الرأي العام بالصورة التي تقدمها هذه الوسائل عن المرأة وترسخها في الأذهان، فهي لا تقتصر على السكوت عن الوضع المختل وإبقائه على حاله، بل تزيد في تعميق هذا الاختلال. ويلاحظ أن القصص في الصحف والمجلات والمسلسلات والتمثيليات في التلفزيون والإذاعة، جدية كانت أم فكاهية، تصور المرأة غالباً وهي تستهين بذاتها وتتواكل على غيرها ويُعوزها المنطق وتؤمن بالخرافات ولا تتحكم في عواطفها.

أما أجهزة الإعلان فدورها أخطر من بقية أجهزة الإعلام والاتصال، فالإعلانات تصور النساء إما ربات بيوت ينحصر اهتمامهن في الاحتياجات المنزلية، أو مصدر إغراء جنسي يضفي على البضاعة المعروضة جاذبية أكثر للإيحاء باقتنائها.

من البديهي القول إن وسائل الإعلام ليست السبب الأساسي لوضع التبعية الذي تعاني منه المرأة، وليس بإمكانها وحدها بطبيعة الحال أن تصحح الأوضاع في هذا المجال، إلا أنه بإمكانها أن تساهم جدياً في إحداث التغيير لو تخلت عن تركيز الصور التقليدية في الأذهان، وسعت إلى تهيئة الرأي العام وساعدته على تقبل المرأة المعاصرة في ثوبها الجديد، وتدعيم نهضتها، وإبراز نشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية ودورها الحقيقي في التنمية والتقدم.

من خلال هذا تتجلى لنا عدة استنتاجات أهمها أن الأمر يتعلق بوضع اجتماعي ذي جذور متعددة قائم في مختلف المجتمعات، ومع أن أجهزة الإعلام ليست السبب الأساسي في وجود هذا الوضع، لكنها تتحمل مسئولية كبيرة في ترديه وتفاقمه، مؤكدة بذلك تقصيرها في أداء وظيفتها الاجتماعية، وقد نادى الدارسون والباحثون بتغيير هذه الأوضاع وبضرورة إيجاد وسائل مناسبة للاتصال على جميع المستويات تترتب عليها أشكال جديدة للمشاركة الجماهيرية في إدارة وسائل الإعلام والاستفادة الحقيقية منها.

إن معظم ما نقرأه في الصحف والمجلات العربية يأتي من الخارج، والأغلبية الساحقة من الأشرطة السينمائية والتلفزيونية التي نشاهدها على الشاشة الكبيرة والصغيرة أتانا من الدول الغربية، وهذا يعني أن الأجهزة الإعلامية في الدول العربية تتحمل مسئولية محدودة في الصورة الراسخة بأذهان المواطن عن مشكلة المرأة، باعتبار أن المسئولية الأولى تعود أساساً لأجهزة الإعلام الكبرى من وكالات أنباء، وشركات إنتاج برامج، ورغم كل ذلك هناك بعض المحاولات الناجحة من أجل تغيير صورة المرأة في العديد من الدول العربية، فقد بدأ دور المرأة في العمل الاقتصادي والاجتماعي يتبلور يوماً بعد يوم وأصبحت أجهزة الإعلام العربية تقدم الكثير من المعلومات عن مختلف أنشطتها.

إن أجهزة الإعلام في البلدان العربية مطالبة بالإشادة بالجهود التي تبذلها المرأة في المجتمع، وإبراز دور المرأة في الحياة الثقافية والاقتصادية، والتعريف بأنشطة الحركات النسائية، وإصلاح الصورة التي شوهتها الإعلانات الأجنبية، والبرامج التلفزيونية المستوردة، والكثير من المنشورات في مختلف المجتمعات. وبإمكان أجهزة الإعلام أن تضطلع بدور أساسي في تغيير المفاهيم وتهيئتها لتقبل فكرة العدالة بين الجنسين نظرياً وفي الواقع الملموس، وتغيير صورة المرأة في أذهان الرأي العام.

الطفولة : المقصود بمرحلة الطفولة المرحلة التي يمر بها الكائن البشري من الميلاد إلى سن الثانية عشرة تقريباً، وهي مرحلة تتميز بالنمو المستمر للفرد، كما تتسم بالمرونة، والقابلية للتربية والتعليم واكتساب المهارات والعادات وتحديد الاتجاهات الذهنية والاجتماعية والجسمية. ويتعرض الطفل في هذه المرحلة إلى مؤثرات متنوعة تكوّن شخصيته منها وسائل الإعلام المسموعة والمرئيّة والمقروءة.

الوسائل المسموعة والمرئية: من أهم هذه الوسائل الإذاعة والتلفزيون (سواء منها البرامج العامة أم البرامج الموجهة للصغار)، ولا تخلو دولة عربية من تخصيص جزء من برامج إذاعاتها وتلفزيوناتها للأطفال مع اختلافها في عدد ساعات البث ومواعيد البث.

يلاحظ وجود محاولات في معظم البلاد العربية لوضع أهداف ومهمات وفلسفة لبرامج الأطفال. ولكن هذه الفلسفات يحيط بها الغموض وعدم وضوح الرؤيا، إذ إنها تنطلق من مبادئ إعلامية أشبه ما تكون بالخطوط العريضة، وغالباً ما تفشل هذه المبادئ في تحقيق أهدافها، سواء لعدم قدرتها على الانتقال من النظرية إلى التطبيق أم لقصر مدة البث، أم لسوء توقيته أم لعدم القدرة على الإنتاج المحلي أم غير ذلك.

نلاحظ أن ساعات البث الإذاعي الموجهة للأطفال في البلدان العربية تتراوح بين (2.5 – 7) ساعات أسبوعيا، وبرامج البث التلفزيونية الموجهة إليهم تتراوح بين(7-14) ساعة أسبوعيا حسب البلدان، ومن الواضح أن هذه المدة غير كافية، كما نلاحظ أن معظم البرامج المقدمة في التلفزيون ليست من إنتاج محلي، ولم تستطع البرامج الإذاعية والتلفزيونية الموجهة للأطفال غالباً تحقيق النجاح المطلوب، ولعل أهم الأسباب هي:

1 - اعتماد الإنتاج المحلي على أنشطة الأطفال وبعض المعارف العمليّة والسلوكية، وينخفض فيه مستوى الإعداد والتقديم والإخراج، ولا يستطيع غالباً تحقيق الأهداف الأساسية المتوخاة من إنتاجه.

2 - ندرة أو عدم وجود إدارة للبحوث والتخطيط الإعلامي لدى الجهات المعنية، كي تستطيع التخطيط للبرامج العامة، وبرامج الأطفال، لتجعلها منسجمة فيما بينها ومع الأهداف العامة وفاعلة ومؤثرة.

3 - ضعف التعاون بين الإعلاميين والتربويين في مجال التخطيط للبرامج وإعدادها وتنفيذها.

4 - ضعف المستوى البشري الفني الذي يتولى الإعداد والإنتاج والإخراج والتقديم، وندرة الإنتاج المحلي وخاصة في برامج التلفزيون.

5 - ندرة توفر الكاتب أو المعد الجيد والمقدم القادر على مخاطبة الأطفال.

6 - عدم تخصيص التمويل الكافي والخاص ببرامج الأطفال وقلة مصادر التمويل بشكل عام.

الوسائل المقروءة: تتضمن صحافة الأطفال المجلات التي تتوجه خصيصاً للأطفال والنشرات الخاصة بهم والتي تلحق بمجلات الكبار والزوايا التي تخاطبهم ضمن صحف الكبار اليومية.

وتعتمد صحافة الأطفال على الصورة والكلمة معاً، وتطغى الصور على الكلمة كلما صغر سن الجمهور المستهدف، فتكثر الصور في الصحف والمجلات الموجهة لطفل ما قبل المدرسة، وتكون الكلمة هنا في الغالب موجهة للكبار الذين يساعدون الطفل في توجيهه بحسب أهداف المجلة أو يضيفون إليها أهدافاً يرونها مناسبة، أما في الصحف الموجهة للطفل القارئ فإن الكلمة الموجهة إليه تأخذ في الازدياد كلما تقدم الطفل في العمر وزادت مقدرته على القراءة ويبقى الطفل منجذباً للصورة التي تشوقه وتسهم في فهمه لمحتوى المجلة.

تنجح الصحيفة إذا استطاعت أن تتوجه لقطاع محدد من جمهور الأطفال بينما نجد قلة من المجلات التي تصدر للصغار في البلدان العربية تلتزم بذلك، فقد نجد مجلة تخاطب قطاعاً يمتد من الثامنة إلى الثامنة عشرة وأكبر، ونجد غيرها يتوجه للأطفال دون تحديد. وصحف الأطفال العربية قليلة بالقياس إلى جمهور الأطفال الذي يشكل ما يقرب من نصف عدد سكان الوطن العربي، ومع ذلك فإننا نرى بعض البلدان العربية لا تصدر بها أية مجلة للأطفال. وهناك صحف يومية تنشر زوايا للأطفال، ومعظم هذه الزوايا تعتمد زوايا التسلية ونشر صورة الأطفال أو مساهماتهم، وبموازنة ما يصدر في الوطن العربي من مجلات الأطفال مع ما يصدر في البلدان المتقدمة نجد تقصيراً كبيراً،فإذا أضفنا إلى ذلك أن ما يُطبع من كل مجلة لا يكاد يفي بحاجة البلد الواحد أدركنا ما يعانيه الطفل العربي من الحرمان في هذا المجال.

إن أغلب هذه المجلات تعتمد أسلوب القصة المسلسلة في صور، أو القصة المسرودة والمزينة ببعض الرسومات التي تمثل بعض المواقف، وتحمل في بعض صفحاتها بعض الألعاب التي تختبر الملاحظة أو الذكاء أو تنمي الذاكرة، إضافة إلى صفحات التعارف، وقد تكون هناك صفحات للتلوين أو الرسم أو القصص والإلصاق.

وتسعى بعض هذه المجلات إلى ملء وقت الطفل وجعله فاعلاً لا منفعلاً فقط، على حين يتبع معظمها الأسلوب التقليدي الذي يجعل الطفل قارئاً فحسب، ويعتمد بعضها على الموضوعات المترجمة وتعاني من عدم إيجاد اللغة المناسبة لمراحل الطفولة المختلفة. فليس لديها أي دليل تهتدي به لمعرفة المفردات والتراكيب التي يفهمها الطفل فهماً كاملاً في عمره المتدرج، هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار كثير من هذه المجلات مما دفع بعضها إلى تبني أسلوب الدعاية للمنتجات الاستهلاكية مع ما في ذلك من ضرر.

وتتركز أبرز نقاط الضعف فيما يتعلق بالوسائل المقروءة فيما يلي:

- قلة عدد المجلات والصحف الصادرة للأطفال في وطننا العربي خاصة إذا قارنا ما يصدر فيه مع ما يصدر في البلدان الأجنبية.

- إن ما يُطبع من كل مجلة لا يكاد يفي بحاجة البلد الواحد.

- يغلب على هذه الصحف عدم تحديد الجمهور وهو الهدف الذي تتوجه له الصحف والمجلات الموجودة حالياً.

- قلة الكتّاب وضعف الإمكانات المادية والتقنية.
- عدم وضوح الخطط والأهداف بدقة.

ملاحظات حول واقع الإعلام العربي الموجه للأطفال :

إن أهم الملاحظات حول واقع الإعلام الموجه للأطفال في البلدان العربية هي:

1 - ضعف التخطيط: غالباً ما تكون الخريطة البرامجية التي يضعها المسؤولون عن التنسيق، شكلاً أكثر منها مضموناً، فالمطلوب من المنسق أن يتوجه إلى الشرائح الاجتماعية المختلفة ومن ضمنها الطفل، فيضع له مساحة زمنية مناسبة وفي وقت مناسب، ولكننا نلاحظ أن ملء الوقت من أجل ملء الوقت هو السياسة السائدة غالباً، ولا يبقى لدى المسؤولين عن الاختيار إلا القبول بأهون الشرور أو بأفضل الرديء، أو بما هو موجود.

2 - الفجوة بين الإعلاميين والتربويين: إن برامج الأطفال وكل ما يتصل بهم هي في الأصل من مهمات التربويين، فهم المسؤولون عن تربية جيل من الأطفال تربية تتفق مع حاجات المجتمع وتقاليده ومنطلقاته، بأساليب مختلفة، لكن الملاحظ أن التربويين مبعدون عن أداء هذه المهمة إما قصداً أو عفواً، والسبب في ذلك هو الجفوة القائمة بين الإعلاميين والتربويين، وتتسم هذه الظاهرة بالفردية، ولا بد للإعلام كمؤسسة، والتربية كمؤسسة من أن تتعاونا معاً في ردم الفجوة، وتأهيل الإعلاميين ليكونوا تربويين، وتأهيل التربويين ليكونوا إعلاميين، وأن يلتقيا على وفق خطة مرسومة وشاملة ومتكاملة.

ومن الضروري تحديد الأهداف التربوية بدقة، وترتيب أولوياتها على أساس من المشكلات والاحتياجات، من خلال دراسات ميدانية، والتعاون مع الإعلاميين لتحقيق هذه الأهداف من خلال برامج تلفزيونية وإذاعية. وكذلك تحديد الجمهور وشرائحه بدقة، ونوعية التغير المتوقع ومقداره بعد بث البرنامج، إضافة إلى ضرورة اشتراك التربويين مع الإعلاميين في مرحلة الإعداد للبرامج ومراحل تنفيذها وفي تدريب الطاقات البشرية العاملة في إنتاج البرامج.

3 - ندرة الكتّاب الذين يكتبون للأطفال: قلما نجد كائناً في الوطن العربي يستطيع أن يكتب برنامجاً تلفزيونياً جيداً للأطفال، وقد يستطيع بعضهم كتابة برنامج مقبول للإذاعة لأنه يبقى في إطار الكلمة، وغالباً ما يتصف الكتّاب الذين يكتبون للأطفال في وسائل الإعلام بغربتهم عن عالم الطفولة، فهم يفرضون على الطفل ما يريدونه هم لا ما يريده هو، ويفترضون أن الطفل يفهم وهو في الغاب زاهد فيما يكتبون له لأن له عالماً آخر غير عالمهم.

4 - عدم تأهيل الإعلاميين والمخرجين والناشرين: من الواجب التفكير بتأهيل الإعلاميين المشرفين على برامج الأطفال والمخرجين الذين يتولون إخراجها، والناشرين ومن تحوي دور نشرهم من كفايات ومواهب، ومن المفروض أن يتم التأهيل على وفق خطة وبرامج قصيرة الأمد وطويلة الأمد، مع الاعتراف بندرة المؤسسات العربية المتخصصة في هذه المجالات في الأقطار العربية.

5 - فقدان التمويل : ليس في موازنة معظم البلدان العربية أو وزارات الإعلام فيها مخصصات مالية خاصة من أجل الإعلام الخاص بالأطفال، ولا شك في أن إيجاد مثل هذا الإعلام يحتاج إلى موازنة مكافئة لحجم المهمة والجهود المطلوب بذلها لتحقيقها، ولا تستطيع النوايا الحسنة والإخلاص أن تكون بديلاً عن التمويل الذي يعتبر عنصراً أساسياً للتأهيل والإعداد والإنتاج.

الشباب: من الملاحظ قلة اهتمام وسائل الإعلام العربية بالشباب والبرامج الموجهة إليه، التي تجمع بين جودة المحتوى وتنوع الإخراج وتميزه وإثارة اهتمام الشباب، وتحديد الحاجات الإعلامية للشباب، وضبط توجهات إعلامية واضحة المعالم تجاههم. إلا أنه يمكن الإشارة إلى اهتمام بعض البرامج التلفزيونية

والإذاعية وبعض الصحف والمجلات والدوريات التي تقوم بجهود في هذا الميدان، كتخصيص بعض الزوايا والصفحات لتناول قضايا الشباب، والاهتمام بمشاغلهم وتطلعاتهم وحاجاتهم، وتقديم بعض الخدمات لهم، لكنها إجمالاً تفتقر إلى تصور واضح المعالم، مما يجعلها لا تفي بالحاجة ولا تحقق الهدف المرجو منها.

غالباً ما ينقص الإعلامَ الموجه للشباب الاهتمامُ بالإعداد والتثقيف ويطغى عليه الجانب الترفيهي. وبالرغم من أن هذا الجانب ضروري للشباب إلا أنه يبقى غير كاف، فبقدر ما يجنح الشباب إلى التسلية والترفيه عن النفس بقدر ما هو في حاجة أكيدة، إلى مجموعة من المعطيات الإعلامية السياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية والعلمية، تساعده على الاطلاع عن كثب على كل ما يدور حوله من أحداث، مهما كانت طبيعتها سواء كانت محلية أم قومية أو دولية، تمكنه من التعرف على الآراء والمواقف والأحداث المستجدة والقضايا المطروحة من جهة،وتبليغ ما يخامره هو بدوره وما يخالجه من آراء وأفكار وتطلعات من جهة أخرى. حتى يتمكن من الانصهار في المجتمع الذي ينتمي إليه، ويشعر بالتالي بأنه ليس مجرد مستهلك سلبي لما ينشر أو يحدث بل هو عنصر فاعل في واقعه يتفاعل معه وله دور فيه.

لقد أصبح الإعلام الشبابي ضرورة يحتمها الواقع بعدما لوحظ افتقار الشباب إلى الإعلام الذي يلبي مختلف حاجاتهم في كل الميادين. فالتنشئة السليمة للشباب تحتم أن ندرك أولاً أننا نتعامل مع الشباب العربي من أجل خيرهم وخير مجتمعهم بتحميلهم المسؤولية التي تطلق طاقاتهم الخلاقة إلى أقصى إمكاناتها، وأن نهيِّئ لهم الجو المناسب للتدرب على الحوار ومختلف المهارات بهدف إبراز مواهبهم وإعدادهم للحياة الاجتماعية.

هناك وعي حاد بأهمية وسائل الإعلام في حياة الشباب ومدى تأثيرها في توجيهه وتوعيته وتثقيفه، ومقدار خطرها عليه إن هي لم تؤد الدور المنتظر منها، لا سيّما أنها أصبحت تنافس العائلة والمدرسة في تربية الشباب، وهناك أيضاً شعور عام أكدته عملية استطلاع الرأي والدراسات الميدانية، بتقصير وسائل الإعلام في توجيه الشباب والاعتناء به اعتناء يناسب مركزه من حيث عدده وحاجاته ومشاغله لتفادي حدوث القطيعة وفقدان الثقة بينهما.

إن الحاجيات الإعلامية للشباب عديدة ومتنوعة، خاصة تلك المتطلبات التي تطرح للشاب في فترة تكوين شخصيته، وذلك بسبب تعقد الحياة السياسية والنفسية والروحية والاجتماعية والثقافية والرياضية والفلسفية والحضارية والترفيهية وغيرها.

إن الإعلام العربي بحاجة إلى وضع استراتيجية واضحة في مجال الإعلام الشبابي، لتوفير حد أدنى من التنسيق بين مختلف الهياكل والمؤسسات، فيما يتعلق بمحتوى الإعلام الموجه للشباب، وتوحيد مواصفاته مضموناً وشكلاً ومنهجاً، لجعله في متناول الفئات الشبابية وقادراً على تلبية حاجاتها.

ولا بد من التأكيد على الإعلام الذاتي للشباب، والمتمثل في المجلات والنشرات المختلفة، التي يكتبها الشباب للشباب، في مستوى معاهد التعليم وفروع المنظمات الشبابية والنوادي، حيث يمثل هذا الإنتاج النسيج الإعلامي الشبابي الأساسي الذي يمكن الشباب من التخاطب فيما بينهم، والتعبير عما يخالجهم من خواطر وآراء وأفكار وتصوّرات. وهذا الإعلام الذاتي يركز لدى الشباب مقومات الاعتماد على النفس. ويضطرّه إلى تحديد حياته، وضبط سلم الأولويات بخصوصها، وتلبية البعض منها، كما يساعد هذا الصنف من الإعلام على تفجير الطاقات والمواهب الكامنة.

الرياضة: تحتل الرياضة اليوم مكاناً مرموقاً في المجتمعات الإنسانية والعربية، ولعلها تمثل مظهراً من مظاهر الحياة العصرية والتطور البشري، ولذلك فإن المخططين أصبحوا يقرون ضرورة إدراجها كاختيار أساسي ضمن التصورات الشامة والمستقبلية للنمط الاجتماعي الأمثل. وما من شك في أن للرياضة تأثيراً كبيراً على سلوك الأفراد والجماعات وعلى نظرتهم للحياة اليومية وملء أوقات فراغهم. وقد أصبح لتعميم الرياضة الأثر العميق على الحياة الاقتصادية، حيث باتت من القطاعات المنتجة ذات المردود

الكبير. ويمكن القول باختصار إنّ الرياضة دخلت ميادين عدة من النشاطات الاجتماعية، منها التربية والعلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والسياسة... ولها، كمظهر من أعرق المظاهر الحضارية وأكثرها إشعاعاً، تاريخها ومعالمها وقيمها العليا. نتيجة لكل ذلك اتسعت محتويات الإعلام الرياضي حيث أصبح مطالباً أكثر من ذي قبل بنقل وإبراز الواقع الرياضي على أوسع نطاق مع أخذ تعقيداته بعين الاعتبار، وكذلك متغيراته وخصوصياته المميزة. فنحن إذن أمام ميدان أضحى من ميادين المعرفة الشاسعة التي تستوجب في الوقت نفسه الاطلاع المتخصص.

ولقد حاول الإعلام الرياضي العربي الذي يرجع تاريخ نشأته إلى نهاية القرن التاسع عشر، أن يواكب هذا التطور، فاحتل في الصحف والمجلات مساحات أوسع، وعدّد اهتماماته ونوّعها، وتكاثرت النشرات المتخصصة واحتلت المواضيع الرياضية المكانة البارزة في الصفحات الأولى أو في البرامج الإذاعية والتلفزيونية، إلا أن هذا النوع من الإعلام، في الوطن العربي، لا يزال يفتقر إلى المزيد من المعلومات الصحيحة، وإلى المعطيات الدقيقة والتنوع والعمق والشمول. ومهما حاولنا اجتناب التعميم في هذا الحكم فإنه يمكن القول بدون مبالغة، أن الإعلام الرياضي العربي، وإن سجل خطوات نوعية هامة، لا يزال في حالات كثيرة يرجح كفة المواضيع المثيرة السطحية والتجارية، على كافّة المواضيع التي تستدعي من البحث والتنقيب والعناء ما قد يسئم البعض ويؤدي بهم إلى تفضيل الطرق السهلة.

تخصص محطات الإذاعة والتلفزيون العربية جزءاً من برامجها للرياضة، ويتمثل ذلك أساساً في نقل المقابلات الرياضية وتغطية الأحداث الرياضية على المستويات المحلية والعربية والأجنبية. كما تولي الصحافة اهتماماً كبيراً بالرياضة بتخصيص الأركان والصفحات لنشر أخبار المقابلات والأحداث الرياضية عامة إلى جانب التعليقات والأحاديث مع المعنيين بالأمر.

وباستثناء كرة القدم فإن الإعلام الرياضي العربي غالباً ما يكون إعلاماً خفيفاً وهامشياً يقتصر على ذكر الحدث أو تقديم أبرز النتائج. وفي أغلب الأحيان وخاصة فيما يتعلق بالرياضة الفردية، فإننا لا نلمس رغبة هذا الإعلام في إزالة الغموض الذي يتصف به أمام المهتمين بالرياضة وكأنه ألعاب لا تهمنا كعرب. والمقالات في هذا المجال تتصف كثيراً بالرتابة والسطحية إذ تقدم في شكل أخبار موجزة جافة خالية من كل تحليل وتشويق إلا في حالات نادرة.

هذا وتأخذ رياضة كرة القدم النصيب الأوفر في وسائل الإعلام الرياضية العربية باعتبارها اللعبة الجماهيرية الأولى عند العرب وفي معظم أنحاء العالم، وهي رياضة تثير الحماس لدى المتفرجين والمتابعين وتجعلهم يلاحقون نتائجها على كافة الأصعدة المحلية والعربية والدولية.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن الإعلام العربي، يوظف مبالغ هامة وطائلة لتغطية مقابلات كرة القدم، ابتداء بالمنتخبات الوطنية والفرق المحلية ووصولاً إلى مباريات الكؤوس الأوروبية، وحتى مختلف البطولات في بعض الدول العربية. إلا أن هذا الاهتمام الكبير برياضة كرة القدم لا يتم إلا على حساب الرياضات الأخرى الجماعية والفردية، الأولمبية وغير الأولمبية، وغالباً ما لا تحظى هذه الرياضات بقدر من المبالاة إلا في المناسبات، وبصفة تكاد تكون عرضية، مما يدل على قلة الاكتراث بها، وعلى ضعف رغبة الطاقة الرياضية العربية في تطوير مختلف الرياضات وخاصة الأساسية منها مثل ألعاب القوى والجمباز والسباحة والمصارعة والمبارزة بالسيف، إلخ... التي تمثل اليوم المقياس الفعلي للتقدم الرياضي والتفوق في المحافل الدولية، وأخيراً فإننا لا نكاد نجد في وسائل الإعلام الرياضية العربية أثراً للرياضة النسائية العربية التي تعاني في غالب أقطارنا من عدم اهتمام إعلامي.

تتضمن المادة الرياضية معطيات عديدة ومتنوعة، ومثل الصحافي الرياضي العربي مثل الباحث، كثيراً ما يجد نفسه، في حاجة ماسة إلى المعلومات، التي إن وجدت فتوجد بصفة مشتتة ومبعثرة ومجزأة. ونتيجة لكل ذلك فإن عمل رجل الإعلام الرياضي غالباً ما يفتقر إلى المستندات والإمكانات التي يوفرها

التوثيق من دراسات مقارنة وتحاليل ومقالات أخرى مختلفة تضفي على العمل الصحفي صبغة الشمول والعمق والإثراء.

ومن مشاكل الإعلام الرياضي العربي على وجه الخصوص مشكلة اختيار المواضيع وكيفية طرقها، وتجدر الملاحظة في هذا المجال أنه في بعض تقاليد إعلامنا الرياضي تتمّ تغطية الحدث حسب أهمية الشخصيات أو النجوم الرياضية التي تشارك فيه، فيركز الاهتمام على الأشخاص أكثر مما يُعنى بالحدث نفسه وانعكاساته على سائر النشاطات الرياضية، مع أن النشاط الرياضي يزخر يومياً بالقضايا وبالمواضيع الصحفية،ومنها على سبيل الذكر: التجهيزات الأساسية والمعدات الرياضية والتكوين والتأطير والتمرين والتحكيم والطب الرياضي وأساليب التصرف والإدارة في الأندية وفي الاتحادات والمشاكل الاجتماعية للرياضيين، ووضعية المدربين ومشاكل الرياضات الفردية والجماعية ومقاومة العنف في الملاعب... ولعله من الأجدر أن يكون الاهتمام بالاتحادات والأندية والممارسين والمربين والفنيين، المقياس الأول لاختيار المواضيع حتى لا ينحصر العمل في مطاردة النجوم الرياضية لإطلاع الجمهور على جزئيات حياتهم الخاصة والعامة.

المعوقون والمسنون: يتبين من تحليل محتوى وسائل الإعلام في البلدان العربية أن الإعلام الخاص بوضع المعوقين واحتياجاتهم المختلفة، هو إعلام غير منتظم وظرفي، فغالباً ما يتعرض الصحفيون إلى التعريف بالعوق وأسبابه والخدمات الواجب تقديمها في هذا المجال، سواء أكانت تربوية أم تأهيلية، غير أن نوع الخدمات الذي يقترحونه تجاوزته الأحداث، ولم يعد يتناسب مع التطور العلمي والحضاري في عالم اليوم. يلاحظ أنّه كثيراً ما يتم التركيز على ضرورة إدماج المعوقين، وعلى حاجة المعوق إلى التقبل على مستوى الأسرة والمجتمع، ذلك لأن المعوق يواجه اتجاهات يغلب عليها الطابع السلبي، ويبدو أن الإعلام العربي لا يقوم بدوره في مجال التعريف باحتياجات المعوقين كلها. كما يلاحظ أن قضية العوق قضية لا تسترعي اهتمام هذا الإعلام إلا نادراً، وعندما تستقطب الاهتمام فيقدمها بصفة سلبية. إن الكاتب المعبر عن التصورات الجماعية يقدم ذا العاهة في صورة البائس والعاجز، ثم إن ما يمكن استنتاجه من تحليل نصوص الكتب المدرسية يدعم هذا الاستنتاج، فقضية ذوي العاهات نادراً ما يستقطب الاهتمام وغالباً ما تدعم الصورة المنمطة (النمطية) التي يحملها الإنسان العربي عن المعوق.

أما ما يتعلق بالإعلام العلمي المتعلق بهذا الموضوع، فهو ما زال محدوداً من حيث التواتر والانتظام ويتفاوت كماً ونوعاً من بلد إلى آخر.

إن ما تكتبه وسائل الإعلام في هذا الموضوع هي كتابات متناقضة، ففي حين تحث الكتابات العلمية على ضرورة إدماج المعوقين اعتماداً على قدراتهم المتبقية، تقدم الكتابات ذات الصبغة الأدبية صورة سلبية عنهم،وتؤكد في الذهن العربي صورة المعوق العاجز الذي يعيش على هامش المجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أن الإعلام العربي، وخاصة المرئي منه، إعلام انتقائي لا يستخدم استخداماً حكيماً ومتوازناً.

أما ما يتعلق بالمسنين فنستخلص من تحليل محتويات الصحف والدوريات العربية أن حجم الإعلام المخصص لهم محدود جداً، وينصب الاهتمام خاصة على فئة من المسنين وهم المتقاعدون، وتكاد تكون معدومة حملات الإعلام الهادفة لإشعار المواطنين بقضية المسنين باستثناء بعض المحاولات في بعض الأقطار العربية.

يمكن تفسير هذه الظاهرة في ضوء تصورات الناس عن كبار السن. فكأنه ما زالت تطغى عليهم التصورات المثالية للشيخ أو الحاج أو الحاجة، ويتبين ذلك بوضوح من تحليل النصوص المدرسية، إذ إن نسبة التصور الإيجابي، عنهم تبلغ 86% مقابل نسبة 14% تعبر عن التصور السلبي.

ثم إن التصور الذي تغذيه التعاليم الدينية عن أحاديث ونصوص قرآنية، ينحى المنحى نفسه في تقديم ما يجب أن تكون عليه الاتجاهات من قبل الآباء، ويبدو أن هذا التصور المثالي يغطي واقعاً معاشاً، لكنه يتبين من محاولة الاستقصاء من خلال الصحف والأمثال الشعبية، ومن بعض التحقيقات التي قام بها الصحفيون أن المسنين المقيمين بدور المسنين يشتكون من تخلي أبنائهم عنهم، ومن قلة زيارات أهلهم وأقاربهم لهم، ويطرحون ذلك وعلامات التأثر والانفعال النفسي بادية عليهم، أما التصور الذي تعبر عنه الأمثال الشعبية فهو يذكر بواقع معاش أليم لا يعرفه إلا من اختبر هموم الشيخوخة وهناك أمثال عديدة حول هذا التصور في مختلف الأقطار العربية. إن تصور المسنين هو إذن تصور مزدوج يطغى فيه الجانب الإيجابي على الجانب السلبي، فيحجب القضية الأصلية ويغطيها.

وخلاصة القول أن اهتمام الإعلام العربي ما زال محدوداً في تناول مشكلة المعوقين والمسنين، سواء أكان ذلك من حيث الكم أم التواتر، وخاصة بالنسبة للمسنين، فموضوع الشيخوخة لا يثير الاهتمام بالقدر الذي تثيره قضية العوق، ولعل ذلك يرجع إلى تصور الشيخوخة المثالي الذي درجنا عليه، إضافة إلى أن وسائل الإعلام بمفهومها الواسع لا تنسق جهودها لخلق عقلية منسقة، بل تبدو أحياناً متضاربة تعمل على بث الازدواجية في التصورات الاجتماعية. إن هذه الاتجاهات السلبية إزاء المعوقين والمسنين أصبحت تزداد حدة نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي طالت المجتمعات العربية، فكانت النتيجة أن فقدت الأسرة القدرة على رعاية معوقيها، ومسنيها، وتضخم عدد هؤلاء وأولئك إلى درجة أن نسبة الذين تركوا أسرهم من هاتين الفئتين أصبحت تبلغ 18% (12% بالنسبة للمعوقين و 6% بالنسبة للمسنين).

إن هذه العوامل التي خلقت وضعاً جديداً ينذر بخطر عزل هاتين الفئتين يضع على عاتق وسائل الإعلام المسموعة والمرئية مهمة توعية المواطنين حتى يعملوا على بناء مجتمع متكامل يشارك فيه كل مواطن حسب قدراته.

إن أهم المواضيع التي يجب أن تتناولها وسائل الإعلام العربية في موضوع المعوقين هي تحديد مفهوم العوق بالمقارنة مع المفاهيم الشبيهة به كالعاهة والعجز للتعريف بقدرات المعوقين المتبقية لديهم واحتياجاتهم المختلفة، والتعريف بقدرات المعوقين واحتياجاتهم وخاصة الحاجة إلى إدماج عائلي عن طريق إرشاد الوالدين، والتعريف بالخدمات الطبية، والاحتياجات التربوية، على كل المستويات، مع التأكيد على فك العزلة عنهم لاستبدال النظام التربوي المؤدي للعزلة بنظام تربوي يؤدي للإدماج في كل مستويات التعليم والتربية، وشرح احتياجات التأهيل وأهمية التشغيل، والعمل على إقناع أصحاب الأعمال بقدرات المعوقين، وبيان حاجتهم للسكن ووسائل الترويج، والتعريف بالتشريعات الخاصة بالمعوقين، والعمل على سن نصوص تشريعية مكملة للنصوص الموجودة.

أما بالنسبة للمسنين فتشمل أهمُّ الموضوعات الإعلامية المطلوبة التعريفَ بمفهوم الشيخوخة وحقيقتها من وجهة النظر العلمية (الجسمية والنفسية والاجتماعية) كفقدان وظيفة الإنجاب والوظيفة التربوية والوظيفة الإنتاجية. والتعريف بقدرات المسنين، كالقدرات الحسية والحركية والذكاء والذاكرة. والتأكيد على ضرورة الإعداد للشيخوخة، وبمساوئ دور المسنين التي تعزلهم، والتركيز على إشراكهم في حياة المجموعة، كاستغلال مهاراتهم الحرفية ومختلف خبراتهم، وعلى رعاية تتم بطابع إنساني كالخدمات التي يمكن أن تقدم لهم في بيوتهم أو في بيوت من يكفلهم.

المراجع:

- حول إشكالية الإعلام والتنمية، د. عواطف عبد الرحمن، من وثائق اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام في الوطن العربي، 1984 ، (محدود التوزيع).
- البعد الفكري للإعلام والتنمية،د. محيي الدين صابر،1985 .
- العلم والإعلام في الوطن العربي، عادل أحمد ثابت،دراسة مقدمة للجنة العربية، 1985، (محدود التوزيع).
- الإعلام والتنمية، حسين العودات، من وثائق اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام في الوطن العربي، 1984 ، (محدود التوزيع).
- وسائل الإعلام والتنمية، حسين العودات وياسين شكر، دراسة مقدمة لندوة بنغازي لخبراء السياسات الإعلامية، 1983 .
- الإعلام والعلوم، محمد علي الكمبي، من وثائق اللجنة العربية، 1983 .
- التكامل بين أجهزة الإعلام والثقافة، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1984 .
- المواصلات والإعلام والتنمية، المهدي المنجزة، من وثائق اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام في الوطن العربي، 1985 ، (محدود التوزيع).
- الإعلام والتنمية، قضايا سياسية، علي المنتصر فرفر، من وثائق اللجنة العربية، 1985، (محدود التوزيع) .
- الإعلام وأثره في التنمية القومية، د. زكي الجابر، الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير، عدد 27 ، كانون أول / ديسمبر 1981، ص 43-54 .
- واقع الإعلام من أجل التنمية في الوطن العربي،د. وزكي الجابر، والإعلام والتنمية في البلاد العربية، منشورات وزارة الإعلام،الجمهورية التونسية، 1983.
- الإعلام والطفولة، د. كافية رمضان، من وثائق اللجنة العربية، 1985 ، (محدود التوزيع) .
- الإعلام والشباب ، المنجي بوسنينة ، من وثائق اللجنة العربية ، 1985، (محدود التوزيع).
- الإعلام الرياضي العربي، د. فتحي هويدي، من وثائق اللجنة العربية، 1985، (محدود التوزيع) .
- إسهام الإعلام العربي في إدماج المعاقين والمسنين اقتصادياً واجتماعياً، د. عبد الرزاق عمار، من وثائق اللجنة العربية، 1985، (محدود التوزيع) .
- الاتصال والمسألة السكانية والتنمية في البلدان العربية ، نسيم مدانات، دراسة مقدمة للجنة العربية، 1985 ، (محدود التوزيع) .

الفصل السادس

الاصطياد في الإعلام: نموذج مقترح
مبدأ الاستحواذ على المتلقي

نحو رؤية بديلة لنظريات ونماذج تأثير وسائل الإعلام

فصل من كتاب الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة (عمان : دار مجدلاوي ، 2006).

د.صالح أبو أصبع

الحاجة لرؤية نقدية لنظريات ونماذج تأثير وسائل الإعلام:

نتعرض يوميا لوسائل الاتصال ونتساءل عن تأثيراتها فينا وفي الآخرين، ولذا كانت نظريات التأثير عوننا لفهم دور وسائل الاتصال الجماهيري وتأثيرها في حياة الأفراد والمجتمعات. وقد يستغرب الدارس لتعدد نظريات تأثير وسائل الإعلام واختلافها ، وقد تبدو في بعض الأحيان وكان بعضها ينقض البعض الآخر، ولعل السبب في هذه الرؤى المختلفة يعود إلى عدة أسباب وهي:

1- اختلاف طرق وأدوات البحث المستخدمة في الدراسة.

2- ان الباحثين في مجال التنظير للإعلام قد جاءوا إلى هذه الحقل من تخصصات مختلفة مثل: علم السياسة والاجتماع وعلم النفس واللغة والإدارة، وكانت خبراتهم في هذه التخصصات واهتماماتهم قد انعكست على الزوايا التي ينظرون منها نحو الظواهر الاتصالية المختلفة التي يركزون عليها.

3- ان تركيز الباحثين على جوانب محددة في دراسة بعض الظواهر الاتصالية، جعلهم يهملون مجموعة من المتغيرات ذات تأثير كبير على فهم دور وسائل الإعلام وتأثيراتها. ولذا فان مستويات التحليل المختلفة ستقود إلى نتائج مختلفة، وهذا ما أدّى إلى الاختلاف في مجال نظريات تأثير الإعلام.

ويتوصل كتاب Approaches to Audiences – A Reader الذي حرره Roger Dickinson, Ramaswani Harindranath & Olga Linné, eds (1998), بعد دراسة للعديد من البحوث الكتاب عموما إلى هذه النتيجة: لقد فشلت الدراسات في إظهار أية تأثيرات لوسائل الإعلام مباشرة أو متوقعة في الناس [1].

وقدم دافيد جونتلت David Gauntlett في مقالته المعنونة ب " Ten things wrong with the 'effects model' " تفسيرا لفقر بحوث التأثير من خلال وضع عشرة أسباب تشرح عدم التوصل إلى تأثير وسائل الإعلام وعدم معرفتنا- إلا القليل - بمدى قوتها. ويستخلص في دراسته هذه بأنه ما يزيد عن ستين عاما من الجهود البحثية لم توجد دلائل على تأثير مباشر لوسائل الإعلام في السلوك حيث أنها ببساطة ليست هناك كي نعثر عليها [2].

ويصل الباحث **دافيد جونتلت** إلى ان هناك سببا آخر يتمثل بان بحوث تأثير وسائل الإعلام سارت في مقترب خاطئ نحو وسائل الإعلام والجمهور والمجتمع.

أشهر نظريات تأثير وسائل الإعلام هي ما يلي:

1. مراجعة نظرية التأثير المباشر والتأثير القوي لوسائل الإعلام
2. مراجعة نظريات التأثير المحدود

3. مراجعة نظريات التأثير المعتدل
4. مراجعة نظريات التأثير القومي لوسائل الإعلام

ومن خلال تعدد هذه النظريات اتضح اختلاف رؤاها لموضوعة التأثير، ومن خلال دراستها يمكننا الإفادة من نتائجها والخلوص إلى مجموعة من الدروس والعبر التي سنوظفها في تقديم الرؤية البديلة لنظريات ونماذج تأثير وسائل الإعلام وهو(مبدأ الاستحواذ على المتلقي:الاصطياد في الإعلام) كنموذج مقترح يسهم في وضع استراتيجية فاعلة لتأثير وسائل الإعلام.

وقد لاحظنا في دراستنا لنظريات تأثير وسائل الاتصال الجماهيري أنها أجريت في المجتمعات الغربية، وأجراها باحثون غربيون في مجتمعات غربية أو غريبة عنهم. ونتيجة لهذا ليس بإمكاننا أن نسحب نتائجهم على مناطق أخرى، أو ليس بإمكاننا ان نعمم ما استخلصوه لان نظرتهم إلى المجتمعات كانت من خلال رؤية غربية تتجاهل جملة من العوامل والمتغيرات في البيئات الأخرى، وخاصة النماذج التي تعاملت مع قضايا التنمية مثل نموذج انتشار المبتكرات ونموذج ليرنر لاجتياز المجتمع التقليدي ونموذج مكلوهان.

ان عملية الاتصال تتم في سياق خاص، يتميز بخصائص المجتمع الذي تتم به، ان السياق في أي مجتمع من المجتمعات يشتمل على مجموعة من المتغيرات الشخصية الثقافية والاقتصادية والسياسية والمجتمعية والأيدلوجية والقيادية بالإضافة إلى البنى التحتية في مجتمع ما، ولذا فان وسائل الاتصال يمكنها ان تكون فعالة أو غير فعالة في أي مجتمع حينما تأخذ في الاعتبار المتغيرات السالفة[3].

وإذا أخذنا تأثير وسائل الاتصال الجماهيري العربية، فإننا سنرى أنها يمكن أن تؤثر في الفرد والجماعة والمجتمع،مع الأخذ في الاعتبار البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وما ينتج عنها من متغيرات تؤثر في عملية الاتصال.

ان واقع الوطن العربي - كواحد من مجتمعات العالم الثالث - يحدد دور وسائل الإعلام في التأثير على الفرد والجماعة والمجتمع. ومن ثم لا يمكننا تجاهل تلك النظريات التي شرحناها سابقاً حول تأثير وسائل الإعلام، وتترك مجالاً كبيراً لفعالية الاتصال الشخصي نتيجة للعلاقات الاجتماعية في النظام الاجتماعي، وما يحكمه من قيم وأعراف وأنظمة اتصالية، ومن هنا يكون فهم المتصل لنموذج (تدفق الاتصال على مراحل) أساسيا في التخطيط لرسائله ولمخاطبة قادة الرأي وذوي النفوذ الشخصي.

ولعل الظروف التي يعيشها الوطن العربي اليوم، من تحديات سياسية باحتلال أراضيه وتجزئته إلى أقاليم، وما ينتج عنها من أوضاع اقتصادية تكرس التخلف الاقتصادي والاجتماعي، تفرض علينا ان ننظر إلى دور وسائل الاتصال نظرة أكثر انفتاحاً على النظريات. ومن ثم فإنه يمكننا ان ننظر إلى بعض النظريات والنماذج بنظرة تكاملية أو اندماجية.

ولو أخذنا مثالاً لفهم قضية سياسية في الحياة العربية مثل الصراع - الإسرائيلي فإنه يمكننا ان ندمج أربعة نماذج - نظريات لفهمها أو لتصميم رسائل ذات فعالية، إذ يمكننا استخدام نظرية ترتيب أولويات - وضع الأجندة، ونظرية الاستعمال والإشباع، ونظرية الحصول على المعلومات، وتدفق المعلومات على مراحل . ذلك لان دور الاتصال الشخصي ما زال قوياً ومؤثراً في المجتمع العربي، إذ ان قادة الرأي (كأئمة المساجد، والمدرسين، أساتذة الجامعة.زعماء القبائل والعشائر.. الخ) ما زال لهم نفوذهم وتأثيرهم على أتباعهم. ومن خلال فهمنا لنظرية الاستعمال وإشباع الحاجات والحصول على المعلومات (يمكننا ان نفهم لماذا يقوم هؤلاء القادة) أكثر من غيرهم بالتعرض لوسائل الإعلام واستعمال وسائل الإعلام.

هذا وإذا أخذنا في الاعتبار تأثير وسائل الجماهيري في المضمار الاجتماعي، فإننا سنرى أنها تشكل عاملاً قوياً، وخاصة في مجال تغيير نمط العلاقات الاجتماعية المتماسكة والتي هي إحدى خصائص المجتمع. وصحيح ان وسائل الإعلام ليست هي العامل الوحيد في تغييرها ،لكن لها الدور الفعال في الإسراع في التغيير وتكريسه، سواء أكان ذلك من خلال النماذج التي يقدمها التلفزيون ،أو من خلال أسلوب استعمال وسائل الإعلام، وعلى الأخص التلفزيون الذي أصبح يشبع حاجات كثيرة،كان يتم إشباعها عن طريق العلاقات الاجتماعية ،مثل الزيارات أو اللقاءات الاجتماعية،بين الأصدقاء والأقارب والجيران.

ومهما حاولنا التقليل من أهمية مضمون الوسيلة في التأثير كما فعل مكلوهان حينما قال بان الوسيلة هي الرسالة، فان ذلك لا يصمد أمام الحقيقة طويلاً. ذلك ان الوسيلة وان كانت مرتبطة بمرحلة حضارية ، إلا ان استخدامها لم يكن بسبب أنها الرسالة، فنحن نستخدمها لأنها تنقل إلينا رسالة ذات مضمون نرغبه،وتنقلها بطريقة قد تكون أكثر تشويقاً وراحة من غيرها.

وهذا لا يجعلنا نهمل تماماً ان الرسالة التي تنقلها إلينا وسيلة إعلامية ما كالجريدة،لا تختلف عن الرسالة التي تنقلها الإذاعة أو التلفزيون.وبلغة أخرى يمكننا القول بان الوسيلة الإعلامية تترك ظلالها على المضمون، وهكذا فان الرسالة تتلون بلون وسيلتها.

ولعل التأثير الذي نلاحظه من قارئ التقرير عن مباراة رياضية في جريدة، يختلف عن وصفه في المذياع لنفس المباراة في التلفزيون، ويختلف عن معايشة التجربة بمشاهدتها شخصياً. وهذه وسائل اتصالية مختلفة تنقل رسالة واحدة. ان التأثير المتوقع لوسائل الإعلام يتلون نسبياً باختلاف الوسائل، وعلينا ان نأخذ هذا في الاعتبار. ومن هذه الزاوية قد نتفق مع مكلوهان إلى الحد الذي فيه يجعلنا نعتبر ان المضمون هو الأساس ،وليس الوسيلة.

ولعلنا نتساءل كيف يفسر مكلوهان إدخال وسيلة باردة مثل التلفزيون إلى مجتمع نام مثل المجتمع العربي؟ وخاصة انه اعتبر إدخال وسيلة ساخنة مثل الراديو إلى الثقافات القبلية أو غير المتعلمة يمكن ان يحدث رد فعل عنيف، هل إدخال وسيلة باردة كالتلفزيون إلى مجتمعات باردة لن يكون لها رد فعل كإدخال الراديو إلى نفس المجتمع؟. وهل إدخال هذه الوسيلة يختلف اختلافاً جذرياً عن إدخال الراديو كوسيلة ساخنة إليه؟. و نرى ان التأثير الأكبر ليس برودة الوسيلة أو سخونتها - كما سبق ان اقترح مكلوهان - إنما يرتبط بمضمون الرسالة التي تنقلها الوسيلة التي تُلقي على الرسالة بعض ظلالها.

ونرى أن تأثير التلفزيون على نسيج المجتمع العربي وقيمه أكثر بكثير من تأثير الراديو، الذي تضاءل دوره الآن إلى أبعد حد ليصبح وسيلة ترفيهية بالدرجة الأولى، ولا ينقص هذا من التغير الكبير الذي أحدثه الراديو في المجتمعات العربية بزيادة الوعي السياسي لدى الجماهير العربية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.

وفي إطار تلك النظريات السابقة والتي حاولت ان تقسم نظريات التأثير إلى نظريات ذات تأثير قوي أو ذات تأثير محدود أو ذات تأثير معتدل. أخالني لا أجانب الحقيقة إذا قلت ان كل تلك النظريات يمكنها أن تكون فعالة (على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع) إذا أحسن استخدامها في برنامج أو حملة مدروسة وهذا يلتقي مع نظرية التأثير القوي لوسائل الإعلام، ذلك ان المجتمع هو لحمة سُداتها الأفراد، والوصول إلى الأفراد يؤدي إلى الوصول إلى المجتمع والعكس صحيح.

وتحقيق التأثير المناسب سواء أكان على مستوى المجتمع، أو الجماعة، أو الفرد، يحتاج إلى الأخذ في الاعتبار كل العوامل التي يمكنها ان تتدخل في عملية الاتصال.

ان الفهم الواعي لهذه النظريات وتوظيفها جيداً سيجعل الرسالة الإعلامية أكثر نجاحاً وذلك أمل كل متصل.

والإعلامي الحاذق هو الذي يخطط لرسالته الإعلامية آخذا في اعتباره أبعاد النظريات السابقة، ويحاول الاستفادة منها للتأثير على الأفراد والجماعات والمجتمع،ذلك أن هذه النظريات هي نتائج لأبحاث وتجارب أجريت على أناس مختلفين،وتمت في ظروف وبيئات مختلفة، وليس أدل على تعقيد عملية الاتصال، وصعوبة تعميم نظرية ما حول التأثير انه لا يمكننا ان نفصل زمنياً ولا جغرافياً بين النظريات السابقة. ان كثيراً من النظريات كانت تولد في حضن الأخرى أو تتعايش معها.

ويظل بعد كل هذا، ان هذه النظريات هي إضاءات على طريق فهم أفضل لعملية الاتصال،وفهم آليات التأثير، بحيث تتيح لنا فرصة الإجابة على أسئلة مثل كيف يتحقق التأثير؟ أو لماذا لا يتحقق؟

لا يمكن ان تنفصم الإجابة الصادقة لمثل هذين السؤالين عن عرى سياقهما الخاص سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتقنياً.

وكانت اليزابث نويل - نيومان Elizabeth Noelle-Neumann كتبت (1973) حول "العودة إلى قوة وسائل الإعلام" إذ رأت ان لوسائل الإعلام تأثيرات قوية على الرأي العام تمَّ -في الماضي- التقليل من شانها، أو انه لم يتم التحري عنها بدقة، بسبب قيود منهجية ولذا فإنها تطالب بضرورة القيام بأبحاث طويلة المدى خارج المختبر، لدراسة تأثيرات وسائل الاتصال الجماهيري[4].

والتي لا بد ان تأخذ في الاعتبار ثلاثة عوامل هامة بالنسبة لتأثير وسائل الإعلام وهي:

1- تراكم رسائل وسائل الإعلام بتكرارها: ينتج عن هذا التكرار على امتداد الزمن من توجه إلى تعزيز تأثيرها.

2- شمولية وسائل الإعلام: فهي تسيطر على الإنسان وتحاصره في كل مكان حيث يتواجد، وتُهيمن على بيئة المعلومات، ولذا لا تمكن شموليتها المرء من الهروب من رسائلها.

3- الانسجام (التوافق): وهو يعني ان بين القائمين بالاتصال اتفاقاً وانسجاماً مع مؤسساتهم، ويتمثل ذلك في توجهاتهم بان يماثلوا صحفهم ونشرات الأخبار. وتأثير هذا كبير على الحد من فرص الجمهور في انتقاء تصوراتهم (ادراكاتهم) من تصورات عديدة ومتنوعة، مما يتيح الفرصة أمام التأثير القوي لوسائل الإعلام على الجمهور. وتحد هذه العوامل مجتمعة من فرص ان يكوّن الفرد رأيه المستقل. ولذا فإنها تقرر انه كلما قيدت فرص الانتقاء التصوري الادراكي لدى الجمهور، كلما ازدادت فرصة تأثير أو تشكيل المواقف - الاتجاهات عن طريق وسائل الإعلام[5].

ويمكن أن يكون تأثير وسائل الإعلام على الفرد وعلى الجماعة وعلى المجتمع تأثيراً قوياً،ويمكن أن يكون تأثيراً معتدلاً، ويمكن أن يكون تأثيراً محدوداً، ليس لان عملية الاتصال عبر وسائل الإعلام تلك هي قوتها أو حدود قوتها. بل لان نجاح أو فشل تأثير وسائل الإعلام ينبع من إدراك أن هناك جملة متغيرات ترتبط ب:-

1- المتصل.
2- الرسالة.
3- المتلقي.
4- الوسيلة.
5- السياق الذي تتم به الرسالة أي الإطار السياسي والاجتماعي والثقافي والأيدلوجي والاقتصادي والتكنولوجي الذي تتم فيه عملية الاتصال.

فنجاح عملية الاتصال أو فشلها يرتبط بجملة من المتغيرات التي ينجح معها المتصل ، بإدراك تلك العوامل ومراعاتها، ليحقق التأثير المطلوب. ولهذا كانت درجات التأثير القوية والمعتدلة، أو المحدودة، ترتبط بدرجة التخطيط للعملية الاتصالية التي تدرك كل المتغيرات ذات العلاقة التي تسعى إلى الاستحواذ على المتلقي من خلال استراتيجية اتصالية متكاملة.

الدروس والعبر المستفادة من نظريات ونماذج تأثير وسائل الإعلام :

كانت نظريات التأثير المحدود قد ركزت على المتصل أكثر من تركيزها على المتلقي، وكان هناك الاهتمام الكبير بالوسيط الذي يمثل قائد الرأي في العملية الاتصالية، والذي أصبح بؤرة التركيز في الدراسات الإعلامية وبحيث أعطى دوراً في التأثير على الجمهور أكثر من وسائل الإعلام ذاتها.

وعلى الرغم من أن تلك النظريات لها جوانب من الصحة، إلا أنها لم تأخذ في الاعتبار متغيرات أخرى للإفادة منها فيما تقدمه من رؤى مختلفة ينقد بعضها البعض الآخر.

وقامت نظرية التأثير المعتدل لتنقد نظرية التأثير المحدود التي قللت من شان تأثير وسائل الاتصال الجماهيري، ورأت بان أبحاثها كانت تتركز على دراسة تأثير وسائل الإعلام على المواقف والآراء وأنها لم تدرس تأثيره على متغيرات أخرى، وكانت تلك الأبحاث تقوم على دراستها لتأثير وسائل الإعلام في فترات

زمنيه قصيرة، ولكنها لم تدرس التأثيرات طويلة المدى، كما أن نظريه التأثير المحدود لم تنظر إلى المتلقي، بل كانت تسأل ماذا تفعل وسائل الإعلام لجمهورها؟ ولكنها لم تسأل مثلاً: ماذا يفعل الجمهور بوسائل الإعلام؟[6]

ويكاد يلتقي نموذج الاستعمال والاشباع مع نموذج السعي للحصول على المعلومات في أن كليهما يلتقيان في تركيزهما على كون المتلقي بؤرة الاهتمام في الدراسة والبحث. ويتركز الفارق بين النموذجين في أن نموذج طلب المعلومات يتساءل عن كيف يحصل المتلقي على المعلومات، بينما يسعى نموذج الاستعمال والإشباع إلى الإجابة عن السؤال لماذا يستعمل المتلقي وسائل الاتصال؟

ومن خلال السؤال الأخير يمكن إدراك أن محور هذا النموذج يعتبر المتلقي هو نقطة البدء وليس الرسالة الإعلامية أو الوسيلة الاتصالية.

ويأخذ هذا النموذج في اعتباره أفراد جمهور الوسيلة الاتصالية كنقطة البدء،ويحاول إخبارنا عن سلوكهم الاتصالي فيما يتعلق بتجربة الفرد المباشرة مع وسائل الاتصال.[7]

ما استعرضناه هنا مجرد مثال لاختلاف وجهات النظر لما تقدمه نظريات التأثير.

وهنا نورد جملة دروس وعبر مما يمكننا الإفادة منها في توظيف نظريات التأثير لتحقيق اتصال فعال مؤثر -مهما كانت المتغيرات - للوصول إلى استحواذ المتلقي وهي ما يلي:

أولاً: نستفيد من نظرية التأثير المباشر لوسائل الإعلام (نظرية إطلاق الرصاصة) قد يكون للإعلام قوة تأثير مباشر في اتجاهات الناس وسلوكهم- دون التأثير المباشر على الآراء- ولكن ذلك كما نراه يكون مشروطا بمخاطبة ما يلي:

- أمور تتعلق خصوصا بغريزة الخوف[8]
- أو تلبية حاجات نفسية أو فسيولوجية فورية.
- أو بإثابة مباشرة للمتلقي كما يحصل في العروض الإعلانية لتخفيضات في أسعار سلع يحتاجها المرء أو تحقق له توفيرا ماليا مجزيا.

ثانياً: نموذج تدفق الاتصال على عدة مراحل(انتشار المبتكرات).

نكتشف أن عملية الاتصال أكثر تعقيداً بحيث يمكن أن تنتقل المعلومات من شخص إلى شخص آخر وثالث وهلم جرا. وهي أكثر من مجرد كون قادة الرأي وسطاء في العملية الاتصالية، إذ أن الاتصال لنشر المبتكرات يتم عبر قنوات الاتصال الجماهيري، والاتصال الشخصي.ولا شك أن للاتصال الشخصي -وخاصة عن طريق دور قاده الرأي- دورا هاما في تشكيل مواقف الجمهور من انتشار المبتكرات.ولكن ما يجعل موضوع الاستجابة ايجابيا هو مدى إحساس المتلقي بحاجته للمبتكر ومدى فائدته له.

ثالثاً: هناك مجموعة من العوامل التي تحدد سلوك المتلقين والتي تجعلهم يسعون للحصول على المعلومات في اختيارهم لها، ومن هذه العوامل ما يلي:

1. اختيار المعلومات التدعيمية التي تعزز مواقف المتلقي الحالية فالمرء يبحث عن المعلومات ويسعى إليها إذا كانت تدعم مواقفه وآراءه الحالية.
2. توظيف المعلومات واستخدامها في إشباع حاجات المتلقي وتحقيق مصلحته إذ يسعى المرء للحصول على المعلومات ويقوم بتوظيفها بشكل فوري أو آجل، فهو يسعى لمعرفة من هو أفضل طبيب مختص في جراحة القلب، أو من هو أفضل فني كهربائي يمكنه أن يثق به لصيانة جهاز التلفزيون لأنه بحاجة إليهما الآن أو قد يحتاج إليهما فيما بعد.

3. يسعى المرء للحصول على المعلومات للترفيه فهو قد يشتري كتابا جادا ومن خلاله يقضي معه وقتا يستمتع به، وقد يشاهد برنامجا وثائقيا في التلفزيون ليقضي وقت فراغه.

رابعاً: تختلف الخصائص الشخصية للمتلقين وبناء عليها فكل شخص يتوجه لطلب المعلومات ويسعى للحصول عليها انسجاما مع خصائصه الشخصية.

فعلى سبيل المثال، يسعى الشخص المثقف للحصول على المعلومات بطريقة تختلف عن الشخص غير المثقف. ويستخدم في ذلك وسيلة إعلامية غير تلك التي يستخدمها غير المثقف وقد يعتمد المثقف على الانترنت أو مجلة متخصصة أو كتاب أو موسوعة، بينما يعتمد غير المثقف على التلفزيون أو الإذاعة.

خامساً: لبنية المجتمع سيطرتها على المعلومات، وتؤدي إلى تشكيل طريقة استخدام الجمهور لوسائل الإعلام وتفضيلهم لوسيلة معنية كمصادر للأخبارأو المعلومات، ففي المجتمع الذي تسوده التعددية سوف تختلف مصادر المعلومات فيه عن مجتمع يعتمد على نظام تسيطر فيه الدولة على وسائل الإعلام(9)

سادساً: يستعمل المتلقون الرسائل الاتصالية لأمور كثيرة قد لا يكون لها علاقة بالهدف الذي استهدفه المتصل.

- سوف تلعب استخدامات الجمهور للاتصال دورا وسيطا في عملية التأثير المتوقعة للاتصال ذلك أن الأفراد بدلا من أن يكونوا مستقبليين لرسائل الاتصال ، فإنهم يسعون إلى استعمال وسائل الاتصال بما يتعلق مع حاجاتهم ويشبعون بذلك حاجات عديدة لديهم ليس بالضرورة إشباعها عن طريق رسائل الاتصال
- نستخدم وسائل الاتصال تبعا للظروف الاجتماعية والنفسية التي نحياها كمتلقين للوسائل الاتصالية وتتنافس وسائل الاتصال مع وسائل ومصادر أخرى (مثل اللعب، مشاهدة مباراة كرة قدم، الزيارات، السهرات، الرحلات، الخ) لإشباع حاجات الجمهور ولذا يجب أن تأخذ وسائل الإعلام في حسابها وجود بدائل تقليدية تنافسها في تحقيق إشاعات الحاجات المختلفة لدي الجمهور.(10)

سابعاً: ترتكز قوة نظام الوسائل الإعلامية بسيطرتها على المعلومات التي يعتمد الأفراد والمجتمعات والمنظمات عليها لتحقيق أهدافهم.

وتحدد درجة الاعتماد هذه أسلوب تأثير وسائل الإعلام،سواء كانت هذه التأثيرات على السلوك أم المعتقدات.. ومن أجل الحياة في مجتمع ما تحقق الجماعات والمنظمات والأفراد أهدافها الشخصية والجماعية بالاعتماد على موارد- من بينها الوسائل الإعلامية - يسيطر عليها أشخاص أو جماعات أو منظومات أخرى (11).

ثامناً: يتم التأثير باعتباره عملية نفسية إدراكية حسب تسلسل الخطوات التالية :

أ. يتعرض الشخص لمضمون وسائل الإعلام التي يتوقع أن تساعده في تحقيق هدف أو أكثر من الفهم أو التوجيه أو الترفيه ويعتمد تحقيق التوقع على تجارب الشخص السابقة ومحادثاته مع الآخرين وما يحصل عليه من مصادر وسائل الإعلام. وأغلب الناس في أغلب الأوقات يختارون ما يودون التعرض له من مضامين وسائل الإعلام، ولكنهم يلعبون أحياناً دور المراقب العرضي الذي في بعض الأحيان يتعرض صدفة لوسائل الإعلام دون تخطيط أو اختيار.

ب. كلما كانت شدة البواعث المتعلقة بالموضوع لدي المتلقي أكثر كانت الدرجة اكبر في تحقيق الإثارة العاطفية لديه (كالحب والكراهية) وكذلك اكبر في تحقيق الإثارة الإدراكية لديه (على مستوى الانتباه) ذلك لان الأشخاص لا يتعرضون بنفس الطريقة لمضامين وسائل الإعلام ولا يتم اعتمادهم عليها بطريقة واحدة لان ذلك يرتبط باختلاف أهدافهم الشخصية ووسطهم الشخصي والاجتماعي وتوقعاتهم من الفائدة المحتملة

لمضامين وسائل الإعلام ولسهولة وصولهم إليها وترتبط أهداف الأفراد ببيئاتهم فإذا كانت البيئة مليئة بالغموض أو التهديد فان اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام يكون قويا لان وسائل الإعلام تصبح ضرورية لهم لحل الغموض وتقليل تهديدها.

ج. كلما كانت شدة البواعث لدي شخص أكبر كانت مشاركته في تنسيق المعلومات أكبر، وحينما يتم استثارة الشخص إدراكيا أو عاطفيا فإنه سيشارك في نوع التنسيق الدقيق للمعلومات بعد تعرضه للرسالة.

د. كلما ازدادت المشاركة في تنسيق المعلومات يزداد احتمال تأثر الشخص بتعرضه لمضمون وسائل الإعلام ويزداد احتمال تأثير وسائل الإعلام على الإدراك والعاطفة والسلوك.

هـ. تعتبر وسائل الإعلام الجماهيرية مصدرا كبيرا للتوقعات الاجتماعية النموذجية حول التنظيم الاجتماعي لجماعات معينة في المجتمع الحديث. وستكون الصور التي قدمتها وسائل الإعلام عن السلوك الاجتماعي هي الشكل الوحيد لدخول الصغار هذه المجتمعات والمشاركة فيها. تعتبر نظرية التوقعات الاجتماعية تفسيرا أو وصفا للمؤثرات بعيدة المدى وغير المباشرة التي تؤدي إليها وسائل الإعلام.... فهو تصور وسائل الإعلام كعامل مساعد للتعلم (غير معتمد وغير مخطط له سابقا) يربط بين الاثنين.[12]

نحو رؤية بديلة لنظريات ونماذج تأثير وسائل الإعلام

مبدأ الاستحواذ على المتلقي ـ الاصطياد في الإعلام: نموذج مقترح

قادتنا مراجعة نظريات ونماذج تأثير وسائل الإعلام والنظر إليها نظرة نقدية تحليلية، إلى فهم عناصرها ومكامن القوة والضعف فيها وتوظيف هذه العناصر بطريقة اندماجية تكاملية، يمكن الإفادة منها في فهم توظيف وسائل الإعلام للتأثير في المتلقي / المتلقين والاستحواذ عليهم.

((مبدأ الاستحواذ على المتلقي/الاصطياد في الاتصال (الإعلام): نموذج بديل لنظريات التأثير))

يقترح ببساطة أنه يمكن زيادة فرص قوة تأثير وسائل الاتصال وفعاليتها واستكشاف حدود قوة تأثيراتها من خلال استخدام استراتيجية الاستحواذ على المتلقي/الاصطياد.

الدرس الأساسي الذي أفدناه من مراجعتنا لنظريات ونماذج تأثير وسائل الاتصال هو أن الاتصال الذي يروم النجاح يجب أن يلتزم **باستراتيجية الاستحواذ على المتلقي- الاصطياد** بحيث يخطط جيدا لرسالته ويعرف من يخاطب؟ وماذا يريد من رسالته أن تقول؟ ومتى يخاطب؟ وكيف يخاطب؟ وما هي المعيقات التي يمكن أن تواجه توصيل رسالته؟وما هي العوامل التي يجب أن يأخذها في الاعتبار؟ (أبوإصبع:1999)

تتطلب هذه الاستراتيجية من المتصل أن ينظر إلى العملية الاتصالية باعتبارها عملية تفاعلية معقدة بأطرافها المختلفة.وكلما زاد فهمه وتوظيفه لعناصرها ـ المرسل والرسالة والوسيلة والمستقبل والرجع والبيئة والهدف- زاد تأثيره، وكلما قلّ تعامله ـ أو تجاهله ـ لهذه المتغيرات قل ّتأثيره.

مبدأ الاستحواذ / الاصطياد إذن كاستراتيجية للتأثير لا يضمن النجاح التام، وإنما يتميز بنظرته إلى عملية تأثير وسائل الاتصال ونجاحها باعتبارها عملية معقدة، تحتاج إلى اختيار المتصل الناجح، والرسالة المناسبة، والوسائل المناسبة التي تخاطب الجمهور المعني، في الظروف الملائمة، واحتساب عوامل التشويش.. ودرجة الاستحواذ / الاصطياد إذن مرهونة بدرجة فهم وتعامل المتصل مع هذه المتغيرات وتوظيفه المتقن لعناصر العملية الاتصالية بمتغيراتها المتعددة.

ويحاول مبدأ الاستحواذ على المتلقي – الاصطياد الذي نقترحه **تقديم استراتيجية لتأثير وسائل الاتصال تشبه في آلياتها عمليات الصيد**، إذ يمكن أن نجد خيطاً مشتركاً لأوجه الشبه بين عمليات تأثير وسائل الاتصال وعمليات الاصطياد في الأنهار أو البحيرات أو البحار أو المحيطات أو غيرها. وتشبهها كذلك من حيث تنوعها واختلاف أدواتها- وسائلها.

إن هدف أي متصل هو أن يستحوذ على المتلقي، وكما الصياد يهدف إلى أن تصيد شباكه أكبر نصيب، فإن المتصل يريد من رسائله أن تستحوذ على اهتمام أكبر قدر من الجمهور كي يؤثر فيهم.

ما نقترحه إذن هو بديل لنظريات التأثير وهو ما أسميناه بمبدأ الاستحواذ على المتلقي (الاصطياد). وهو في حقيقة أمره استراتيجية تنظر إلى عملية تأثير وسائل الإعلام ونجاحها باعتبارها عملية معقدة تحتاج إلى اختيار المتصل الناجح،الذي يجب أن يخطط جيدا لرسالته بحيث يعرف من يخاطب؟ وماذا يريد من رسالته أن تقول؟ ومتى يخاطب؟ وكيف يخاطب؟ وما هي الظروف المؤثرة في نجاح العملية الاتصالية؟ وما هي المعيقات التي يمكن أن تواجه توصيل رسالته؟وما هي الرسالة المناسبة؟ ، وما الوسائل المناسبة التي تخاطب الجمهور المعنّي في الظروف الملائمة.... ؟

وهكذا فان هذا المبدأ ينظر نظرة واقعية إلى عملية الاتصال من منظور الممكن... وينظر إلى نظريات تأثير الإعلام السابقة باعتبارها مؤشرات تسهم في فهم عملية الاتصال، وتساعد المتصل في نجاح مهمته.

إن المتصل سواء كان إذاعياً أم صحفياً أم كاتباً أم معلناً أم سياسياً بحاجة إلى فهم نظريات التأثير السابقة، وفهم بعضها سيعينه في تحديد الجمهور وخصائص من يخاطبه وذلك مثل فهم نظرية التدفق على مرحلتين أو عدة مراحل، ونظرية الاستعمالات والإشباع ونظرية التماس المعلومات، وفهم بعضها - في جانب منها - يرتبط بالرسالة مثل نموذج ترتيب الأولويات، وفهم بعضها الآخر يرتبط بالوسيلة ذاتها مثل نموذج مكلوهان.

إن الفهم الواعي لهذه النظريات وتوظيفها جيداً سيجعل الرسالة الإعلامية أكثر نجاحاً وذلك أمل كل متصل

إذن قادتنا مراجعتنا لنظريات التأثير إلى فهم لعناصرها ومكامن القوة والضعف فيها، وقادنا هذا إلى تقديم رؤية نقدية لهذه النظريات تستهدف اقتراح رؤية بديلة لنظريات ونماذج تأثير وسائل الإعلام، وهذا البديل يقترح رفضا ً للأحادية التي تنظر فيها بعض النظريات الإعلامية لتأثير وسائل الإعلام من خلال بعض المتغيرات متجاهلة البعض الآخر. وهذا البديل أسميته: ((مبدأ الاستحواذ على المتلقي - الاصطياد في الإعلام: نموذج بديل لنظريات التأثير))[14]

وهو يقترح ببساطة أن قوة تأثير وسائل الإعلام وفعاليتها ممكنة من خلال مبدأ الاستحواذ على المتلقي، فكلما كان المتصل ينظر إلى العملية الاتصالية باعتبارها عملية تفاعلية معقدة بأطرافها المختلفة مع فهم لعناصرها - المرسل والرسالة والوسيلة والمستقبل والرجع والبيئة والهدف- زاد تأثيره، وكلما قلّ استعماله و قلّ تعامل المرسل - أو تجاهله - لبعض المتغيرات قلّ تأثير الاتصال في المتلقي..

مبدأ الاستحواذ / الاصطياد إذن لا يضمن النجاح إلا إذا كانت عملية الاتصال تمتاز باختيار المتصل الناجح، والرسالة المناسبة، والوسائل المناسبة التي تخاطب الجمهور المعني، في الظروف الملائمة، واحتساب عوامل التشويش.وكذلك إذا كانت درجة فهم المتصل وتوظيفه المتقن لعناصر العملية الاتصالية بمتغيراتها المتعددة كبيرة لتحقق الاستحواذ / الاصطياد.

و يحاول مبدأ الاستحواذ على المتلقي – الاصطياد الذي نقترحه، أن يجد خيطاً مشتركاً بين عمليات تأثير وسائل الإعلام وعمليات الاصطياد. فهدف أي متصل هو أن يستحوذ على اهتمام جمهوره كي يؤثر فيهم، كما الصياد الذي يهدف إلى أن تصيب شباكه أكبر نصيب من الصيد.

وهكذا نرى أن عملية الاتصال لوسائل الإعلام تشبه في آلياتها عمليات الاصطياد في الأنهار أو البحيرات أو البحار أو المحيطات أو غيرها. وتشبهها كذلك من حيث تنوعها واختلاف أدواتها-وسائلها، وتنوع ظروفها. فهناك الوسائل المطبوعة والوسائل المسموعة والوسائل المرئية والوسائل التفاعلية التي تستخدم في العملية الاتصالية، وهناك أنواع الصنارات والشبكات المنسوجة المكونة من خيوط أو ألياف معدنية أو لدائنية، كما يمكن استخدام القوارب أو السفن أو الأساطيل في عملية الصيد. وتشبه من حيث

تنوع واختلاف ومستويات جمهورها المحلي والإقليمي والدولي تنوع واختلاف ومستويات ما يمكن اصطياده في البرك والأنهار أو البحيرات أو البحار أو المحيطات أو غيرها.

وكما أن عمليات الاصطياد تحتاج إلى مراعاة عدة أمور لنجاح عملية الصيد ، كذلك فان تأثير وسائل الإعلام يحتاج إلى آليات شبيهة بعملية الصيد وتتوافق معها. ولعل الفارق الجوهري بينهما يكمن في ان الاتصال عملية طرفاها الإنسان ، بينما عملية الصيد ذات طرف إنساني واحد والطرف الآخر غير إنساني. والاتصال عملية ذات بعد إنساني والصيد ليس كذلك.

يعتمد مبدأ الاستحواذ على المتلقي -الاصطياد إذن على نظرة نقدية تحليلية تكاملية لنماذج ونظريات التأثير، يمكن الإفادة منها في فهم تأثير وسائل الإعلام على المتلقي/ المتلقين ووضع استراتيجية للاستحواذ عليهم. وينظر هذا النموذج إلى العملية الاتصالية باعتبارها عملية تفاعلية معقدة بأطرافها المختلفة وهي: المرسل والرسالة والوسيلة والمستقبل والرجع والبيئة والهدف.

وتتوافق العملية الاتصالية للاستحواذ على المتلقي مع عملية الاصطياد:

المرسل	الرسالة	الوسيلة وسائل الاتصال الجماهيري	المتلقي /الجمهور	الهدف/ التأثير	الظرف/البيئة
الصياد	الطعم	الشبكة / الصنارة قارب /سفينة/أسطول	السمك	الاصطياد	الظرف/البيئة

ونستعرض هنا العناصر الأساسية التي يتكون منها مبدأ الاصطياد مدعمة بالأمثلة التي توضحها:

عناصر مبدأ الاستحواذ- الاصطياد:

يشتمل مبدأ الاستحواذ-الاصطياد على مجموعة من **العناصر** وهي كما يلي:

1. **أن يكون المتصل مدربا ذا خبرة قادراً على فهم جمهوره منسجما مع مؤسسته الإعلامية مدركا دوره كمغربل للرسائل:** اختيار الإعلامي الذي ينسجم مع مؤسسته ومقتنع بأهدافها ضروري جدا لتوصيل رسالتها بشكل فعال. وكلما زادت خبرة المتصل وتدريبه زادت فرص نجاحه، فالمتصل الذي يمتلك التدريب المناسب والخبرة والمهارة الاتصالية والمعرفة بطبيعة جمهوره ويعرف هدفه تماما يصمم الرسالة المناسبة والملائمة للجمهور المستهدف في توقيت ملائم لتحقيق الهدف لكي يحقق الإعلامي النجاح فلا بد أن يتلقى التدريب المناسب العملي والنظري بحيث يستطيع مخاطبة الجمهور بأسلوب فني جاذب ومقنع. والمتصل يلعب دور المغربل إذ يقوم بتحديد ما يصل المتلقي سواء كان ذلك بغرض استقبال الرسائل أو تعديلها أو منعها. ولذا يجب الأخذ في الاعتبار ذلك الدور الخفي للمغربل على تحديد نمط الرسائل ومضمونها التي تصل إلى المتلقي.إذ يلعب دور حارس الذوق العام

وكذلك الأمر فيما يتعلق بالصياد الذي يتطلع إلى الصيد الوفير يجب أن يكون ذا خبرة تؤهله للقيام بالصيد الجيد، ففي عملية الصيد تظهر تلك الخبرة وذلك من خلال كيفية إعداد الصنارة ونوعية الطعم الموضوع فيها وحجمه ونوع السمك الذي يستجيب لذلك الطعم، ونوعية البيئة التي ستحدث فيها عملية الصيد،والتوقيت المناسب. فإذا توفرت تلك الشروط تكون عملية الصيد سهلة وميسرة للصياد

.و لكي يحقق الصياد نتائج جيدة من عملية الصيد التي يقوم بها لا بد أن يقوم بالتدريب الجيد الذي يسبق العملية وذلك لكي يتقن المهنة ويتعلم أسرارها.

2. إجراء الدراسات المسبقة لتحديد الجمهور المستهدف والتعرف على خصائصه وحاجاته وحوافزه:على المتصل أن يعد الدراسات المسبقة حول جمهوره ليتعرف على عاداتهم واهتماماتهم وحاجاتهم وظروف الاتصال المناسبة وأشكال المنافسة المتوقعة ومراعاة العمليات الانتقائية(التعرض والإدراك والتذكر الانتقائي) ومعرفة الحوافز المثيرة للمتلقي وحاجاته واستخداماته، مثل الصياد الماهر الذي يقوم بجولة استطلاعية قبل أن يبدأ بعملية الصيد، فعليه أن يقوم بملاحظة تأثير الجو على البحر وما انسب مكان لوضع الشباك ومدى سرعة وقوة التيار الذي قد يجرف الشبكة معه.

معرفة الحوافز المثيرة للمتلقي وحاجاته واستخداماته عناصر مهمة، في تصميم رسالة ناجحة فلو حاولنا –مثلاً- تحقيق تأثير فوري علينا مخاطبة **غريزة الخوف** مخاطبة أو الوعد بـ**إثابة مادية أو معنوية** للمتلقي كاشتمال الرسالة الإعلامية على وعد بـ**إثابة مادية أو معنوية** للمتلقي كما يحصل في الإعلانات التي تقدم خصومات مجزية على أسعار السلع، ومثل العديد من الرسائل الإلكترونية التي تصل إلى البريد من غير استئذان لتبيع الوهم للمغفلين عن طريق إغراءات كسب سريع وجوائز مجانية وخصومات ورحلات مجانية (وعود لا تتحقق). وقامت وسائل الاتصال في الأردن بمخاطبة غريزة الخوف عند المتلقي حينما بالغت في تحذير الجمهور عام 1999 من ظاهرة كسوف الشمس وخطر النظر المباشر إليها، مما جعل عمان يومها تبدو كأنها مدينة مهجورة، وكنت تجد معظم البيوت قد أغلقت نوافذها بإحكام خشية تسلل أشعة الشمس داخلها.

3. إعداد الرسالة وصياغتها حسب ذوق الجمهور المستهدف:

يجب أن تكون الرسالة ملائمة للجمهور ونوعيته ومستوياته وتحقق إشباعاته ويستطيع استعمالها بشكل مناسب له. فكما يختار الصياد(نوعية الطعم المناسب لإغراء وجذب ما يريد اصطياده ، فان اختيار أسلوب الرسالة الطعم، نوعية البرامج،شكل الرسالة طبيعة مضمونها تؤثر جميعها في قدرتها في التأثير في المتلقين.هل هي رسالة تحتوي على مناشدة منطقية أو مناشدة عاطفية أو هل تناشد غريزة الخوف أو تعمل على إثارة غريزة لدى الجمهور أو هل تحقق له إثابات مادية أو نفسية أو عاطفية؟

مثل ما هو معروف تختلف نوعية السمك بعضها عن البعض الآخر مما يجبر الصياد على وضع الطعم المناسب للسمك المطلوب.

4. **استخدام الوسائل الملائمة لتوصيل الرسالة للجمهور المناسب بما يضمن محاصرة الجمهور:** اختيار الوسائل الملائمة لتوصيل الرسالة بما يضمن محاصرة الجمهور، فاستخدام أكثر من وسيلة إعلامية مع تكرار الرسائل يساعدان في عملية الاستحواذ على المتلقين. ويستخدم الصياد أكثر من وسيلة عملية في عملية الصيد. إذ يستعين الصياد بأدوات خاصة تمكنه من تحقيق غرضه كالشباك والصنارة وأساطيل الصيد.

5. الهدف -التأثير – النتائج: يهدف كل إعلامي إلى تحقيق التأثير في جمهوره، ويستند إلى استراتيجية محددة في الوصول إلى الجمهور، وهو يحدد أي نوع من الجمهور يريد أن يؤثر فيه، هل هو جمهور عام أم جمهور خاص. إن هدف الصياد هو اصطياد نوع معين من السمك أو كمية يطمح في الحصول عليها.

6. **الظرف (البيئة المحيطة) :** تشمل البيئة أو الظرف الاتصالي مجموعة من المتغيرات من بينها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل عناصر التشويش وعناصر الزمن في العملية الاتصالية.

يأخذ الصياد موضوع البيئة وعناصرها في حسبانه دائماً إذا ما أراد الدخول للبحر بغرض الصيد. فالمد والجزر والجو ومدى عمق المياه أمور قد تكون في صالحه او ضده واختيار الوقت المناسب هام بالنسبة له.

- **التشويش:** الاتصال عملية قد يعتريها التشويش. ويحرص المتصل قدر جهده على تحاشي أي تشويش على العملية الاتصالية سواء كان تشويشا متعلقا برسالته أو بالقناة أو من المتلقي أو من المنافسين.ويحبذ الصياد دائماً أن يكون وحيداً في المنطقة التي اختارها للصيد فيها، وذلك لكي يبتعد عن المؤثرات التي قد تؤثر على عملية الصيد، كمرور سفينة بالقرب منه والأمواج والعواصف والتلوث الخ...
- **عناصر الزمن: الزمن عنصر هام في العملية الاتصالية، كما هو هام في عملية الصيد وتتمثل عناصر الزمن بما يلي:**

أ- **مراعاة الوقت/ المدة التي تستغرقها** العملية الاتصالية: فالبرامج لها مدة محددة سواء كانت إخبارية أو دراسية أو ثقافية تقاس بالدقائق والثواني، وعليها ان تراعى قدرة المرء الذهنية على المتابعة. كما أن مدة البرنامج لها تبعات اقتصادية يجب مراعاتها حسب الامكانات المتوافرة للمحطة. والصياد يتحكم بالمدة الزمنية، فهناك الصياد الذي يصيد خمس ساعات وهناك آخر يصيد لمدة سبع ساعات يومياً، فكلما كانت المدة أطول كان المحصول من السمك أوفر.

ب- **التوقيت الذي يتم فيه الاتصال:** وهذا هو اختيار الوقت المناسب للبث أو إرسال الرسالة الذي يراعي ظروف المتلقي.

ج.التواقت : وهو يعني تزامن الرسالة مع حدث أو ظرف مناسب للعملية الاتصالية مثل الرسائل أو البرامج الملائمة التي تبث لمناسبات معينة، وهو يعني تزامن الرسالة مع حدث أو ظرف مناسب للعملية الاتصالية.

7. **استخدام مبدأ المحاصرة والشمولية" تضييق الخناق بالتكرار وتراكم الرسائل:** يمكن ان يقوم الصياد بتطبيق ذلك المبدأ في عملية الصيد من خلال استخدام الشباك أو أي وسيلة أخرى.**والتكرار** عملية تكرار الرسائل وتراكمها تقود إلى إحداث التأثير يستخدم الصياد أكثر من صنارة للصيد، فيقوم بتثبيت بعضها على جوانب وأطراف السفينة، فتكرار الطعم الموضوع في الصنارة يغري السمك، وبالتالي فهذه الطريقة كفيلة بتحقيق نجاحه.
8. **المنافسة:** هناك منافسة شرسة في السوق الإعلامي الدولي هناك منافسة شرسة، من حيث الكم والنوع، ويجب على الإعلامي الحاذق تحديد منافسيه، ومعرفة كيف يمكن أن يجذب جمهوره المستهدف من هؤلاء المنافسين، ويمكن أن تقود المنافسة إلى هروب الجمهور من تلقي الرسالة إذا اجتمع عدد من الصيادين فوق سطح سفينة ما بغرض الصيد فان مبدأ المنافسة سوف يحدث بينهم وسوف يكون التفوق من نصيب الصياد الذي يمتلك الأداة والمهارة لتحقيقه.

9. **المرونة :** العملية الاتصالية تحتاج إلى مرونة من قبل المتصل، وهي الأساس الذي يجب أن يتحلى به الصياد، فأسلوب استخدام المناورة والحيلة من الأساليب الهامة لتحقيق الصيد المطلوب. فإذا قام الصياد بنصب شباكه، فانه يقوم بملاحظة أفواج السمك إما عن طريق السفينة وذلك من الأماكن العميقة والتي يكون فيها السمك بالقرب من السطح وعن طريق السباحة أو أحداث صوت بواسطة عصا أو أي أداة طويلة وذلك لكي يوجه مسار السمك تجاه الشبك ، وتستعمل هذه الطريقة بالقرب من السواحل أي في المناطق الضحلة.

10. الاتصال المؤسساتي باستخدام التكنولوجيا: استخدام تكنولوجيا الاتصال للوصول إلى الجمهور أمر هام فكلما زاد استخدامنا لتكنولوجيا الاتصال كانت فرص الوصول إلى جمهور أكبر ممكن.(وكلما استطعنا توظيف) إمكانيات العمل المؤسساتي في الاتصال كان النجاح أكبر.

هناك الصيادون الذين يستعملون الأساطيل الحديثة في الصيد فيصطادون الكثير من الأسماك، وهذا الصيد الضخم لا يحدث إلا من خلال شركات متخصصة في مثل هذه الأعمال والتي تملك مقومات هذا العمل من أموال معدة ومن أدوات ووسائل للصيد ومن قوى بشرية مؤهلة.

ونخلص أنه لا يمكننا الحديث عن تأثير فوري أو معتدل أو قوي لوسائل الإعلام بشكل مطلق. فذلك أمر يعتمد على القدرة على الاستحواذ على المتلقتي وهذه العملية تشبه عملية الاصطياد. أنها استراتيجية يتم تنفيذها بنجاح كامل أو بفشل كامل. ذلك أمر كله يعود إلى درجة الأخذ في الاعتبار بمجموعة من التغييرات التي إذا أحتسبنا دورها جيداً في العملية الاتصالية يمكننا أن نحقق نجاحاً كبيراً في التأثير في المتلقين.

الهوامش

1. Roger Dickinson, Ramaswani Harindranath & Olga Linné, eds (1998),
2. Gauntlett, David (1995a), *Moving Experiences: Understanding Television's Influences and Effects*, John Libbey, London

Gauntlett, D. (1998) "Ten things wrong with the 'effects model'" in Harindranath, R., and Linné, O., (eds) *Approaches to Audiences - A Reader* London: Arnold. http://www.leeds.ac.uk/ics/theory/effects.htm

3. Saleh Abuosba:Afro-Arab centricity (Ontario ,Canada 1982
4. Noelle-Neumann (1979):Return to the Concept of Powerful Mass Media>> Quoted in Communication Theories: Origins. Methods & Uses. By W. Severin & J. W. Tankard (N. Y. Hasting House, ,) PP. 257-258. Noelle-Neumann(1980):Mass Media & Social Change in Developed Societies. in Mass Communication Review Yearbook Vol. 1, 1980. eds. G. Cleveland Wilhoit, (Beverly Hills: Sage Pub. 1980,) P. 676
5. Noelle-Neumann (1978): Quoted in The Media Society: Evidence about Mass Communication in America. Everette Dennis (Dubuque, Iowa WMC. Brown COMPANY Pub. 1978) 8-9
6. Werner Severin & James Tankard(1979,)**, Communication Theories: Oriqins, Methods, Uses,** (New York, Hastings House Publishers, p. 249.
7. Schramm (1973) , p 123
8. C. N. Olien , C.A. Donohue, and P.J.Tichnor(1978)Community Structure and Media 1978 : 445-455
9. Elihu Katz, E.M. Gorivitch & H. Hass,(1973). “on the use of mass media for Important things” **American Sociological Review**” , 38,1973,p.p. 164-181
10. Elihu katz, Jay Blumler &Michael Gurevitch(1974). Uses of Mass Communication by the Individual,” in **Mass Media Communication Research :Major Issues & Future,** ed. Philips Davidson & Frederich Yu, (New York: Praeger Publisher p.p.11-18

.

11. (ميلفن ديفلير وروكتش (1992) **نظريات الإعلام**. ترجمة كمال عبد الرؤوف ، القاهرة:دار المعرفة ص: 413
12. (نفسه ص. 428)
13. (نفسه ص. 428)
14. ديفلير وبول روكتش 1992 ص: 312-314)
15. صالح أبواصبع (1995) **الاتصال و الإعلام في المجتمعات المعاصرة** (عمان : دار آرام للدراسات والنشر والتوزيع)

قراءات مساعدة

- P. Aldrich:(1975), The Impact of Mass Media (Rochell ,N. J. : Hayden Book Co. pp.19-25.
- Alter, S. (1995) "Current Issue Review: Violence on Television" Canada: Canadian Communication Group
- Buckingham, David (1993), *Children Talking Television: The Making of Television Literacy*, The Falmer Press, London.
- Buckingham, David (1996), *Moving Images: Understanding Children's Emotional Responses to Television*, Manchester University Press, Manchester.
- Cantril, H., Gaudet, H. and Herzog, H. (1940) *The Invasion from Mars* Princeton University Press
- Gauntlett, David (1997), *Video Critical: Children, the Environment and Media Power*, John Libbey Media, Luton.
- Gerbner, George (1994), 'The Politics of Media Violence: Some Reflections', in Linné, Olga, & Hamelink, Cees J., eds, *Mass Communication Research: On Problems and Policies: The Art of Asking the Right Questions*, Ablex Publishing, Norwood, New Jersey.
- Griffin, Christine (1993), *Representations of Youth: The Study of Youth and Adolescence in Britain and America*, Polity Press, Cambridge.
- Gunter, B. and Harrison, J. (1995) *Violence on Television in the United Kingdom - a Content Analysis* Sheffield: Department of Journalism Studies
- Hagell, Ann, & Newburn, Tim (1994), *Young Offenders and the Media: Viewing Habits and Preferences*, Policy Studies Institute, London.
- Halloran, J. (1995) "Media Research as Social Science" Unit 2 of the *MA in Mass Communications (by Distance Learning).* Centre for Mass Communication Research, University of Leicester, UK
- Hill, Annette (1997), *Shocking Entertainment: Viewer Response to Violent Movies*, John Libbey Media, Luton.
- Lull, J. (1991) *Inside Family Viewing* London: Routledge
- McQuail, D. (1994) *Mass Communication Theory: An Introduction* (3rd Edition) London: Sage
- Maloney, G. (1997) "On Children and Television" in Maloney, G. (ed) *Reality* February
- Murray, J. (1997) "Impact of televised violence" **http://www.ksu.edu/humec/impact.htm**)
- Philo, Greg (1990), *Seeing and Believing: The Influence of Television*, Routledge, London.
- Van Evra, Judith (1990), *Television and Child Development*, Lawrence Erlbaum Associates, Hillsdale, New Jersey.



الباب الرابع :

الإسلام والتنمية



مدخل : الباب الرابع

الإسلام والتنمية

الاسلام دين ودنيا ومن هذا المنطلق نجد أن الدارسين التنمويين المهتمين بربط الدين بحياة الإنسان أو الباحثين عن دراسة العوامل المهمة في تحقيق التنمية سيجدون هنا مادة خصبة من خلال رؤى رسمية وغير رسمية تقترح علاقة الإسلام بالتنمية في جميع مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية .

وليس هناك باحث واحد قادر عل أن يتجاهل الدور الجوهري للإسلام الحنيف في الحياة اليومية الشعوب المسلمة أوحياة الأفراد أو أسلوب إدارة الحكم ، هذا الدور الذي يمكن أن نجد انعكاساته في علاقات الأفراد بعضهم مع بعض وفي علاقاتهم مع السلطة وفي طرق اكتساب العيش والعلاقة بالبيئة والسياسة والاقتصاد والاتصال .

ونقدم في هذا الباب رؤى مختلفة لعلاقة التنمية بالاسلام وأولها الإعلان الإسلامي للتنمية المستدامة - الصادر عن المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة المنعقد في جدة في الفترة من 12-10 من يونيو 2002م،

وثانيهما إعلان الجزائر لمؤتمر الإسلامي لوزراء الثقافة حول التنوّع الثقافي والمحافظة على هويات الشعوب وتراثها الصادر عن المؤتمر الإسلامي لوزراء الثقافة في ختام دورته الرابعة التي عقدت في الجزائر ، في الفترة من 15 إلى 16 ديسمبر 2004 إذ يؤكد التمسك بالذاتية الثقافية والهوية الحضارية للعالم الإسلامي والدفاع عنهما، في إطار التفاعل مع الثقافات والحضارات الأخرى، وعلى مراجعة أسس النظرة إلى الآخر والابتعاد عن الصور النمطية للشعوب وثقافاتها وحضاراتها، من منطلق الحوار المتكافى بين الأمم والشعوب، دون التنكر للهوية الدينية والثقافية ،

ونقدم في هذا الباب رؤية المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) في الدراسة المعنونة **ب " التنمية المستدامة من منظور القيم الإسلامية وخصوصيات العالم الإسلامي "**

إذ يواجه العالم الإسلامي حالياً تحديات كبرى لها علاقة وطيدة بالتوفيق بين البيئة والتنمية. ويشير الوضع الراهن في العالم الإسلامي إلى تأثير الفقر و الأمية على البيئة والتنمية/ الاستغلال المفرط للثروات/ تهميش البيئة.

وتوضح الدراسة بأن الدين الإسلامي أعطى للبيئة ولمواردها ولاستعمال هذه الموارد واستغلالها وللتوازنات البيئية وللتنوع البيولوجي، إلخ، أهمية كبيرة وخصوصاً من خلال العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. وتستعرض الدراسة لبعض المفاهيم من زاوية إسلامية مثل: مفهوم شمولية البيئة - مفهوم التوازن - مفهوم محدودية الموارد - مفهوم تنوع الحياة - مفهوم الغائية - مفهوم حماية البيئة. وتستعرض الدراسة التعاليم الإسلامية وصلتها بالقضايا البيئية المعاصرة لتقود إلى مبادئ عامة لتبني تنمية شاملة مستدامة ذات توجه إسلامي .

وأما الدراسة الأخيرة فهي من موقع إسلام أون لاين نت **عن" العلاقة بين الإسلام والتنمية"**

فيها تم الحديث عن إطار العلاقة بين الإسلام والتنمية وما يحققه الإسلام لعملية التنمية؛ فهو يوفر الإطار المرجعي لعلاقة الإنسان بالجماعة والقانون والأخلاق، وتنمية وتدعيم وحدات الانتماء الفرعية بما

يقدمه ذلك من قدرة على التسيير الذاتي لها واحتضان الإنسان منها، إضافة إلى تقديمها بشكل من الشرعية لمحاسبة الدولة بحيث تقف بذلك كقيد خارجي على استبداد الدولة. كما أنه كذلك يقدم إنساناً سوياً منتهجاً ومستهلكاً للتنمية وما يوفره ذلك من مناخ مواتٍ يتحقق في إطار عملية التنمية على أساس مكين.

لكن من ناحية أخرى فإن الإسلام موقف كلي فلسفي لا يمكن مقارنته بنظم اجتماعية أخرى. كما أن النظريات التي تنبثق أو ستنبثق من خلاله لابد لها من اتساق منهجي يجنبها الخلل والتناقض الذي لف عمليات التنمية والتحديث التي فشلت في تحقيق الالتحاق بالغرب حتى الساعة، بل كرست التبعية ومن قبلها الاستعمار، ومن بعدها العولمة.

وقد تم تقديم الرؤية في ورقة تحت عنوان **" الإسلام والتنمية: بناء المفهوم اللائق حضارياً "** بعد تم أربعةالتمهدلها بثلاثة أوراق بحثية الأول هذه الأوراق هي:

- أولاً :مقاربات الإسلام والتنمية في التراث السياسي الإسلامي عند كل من : أبو الحسن البصري /الماوردي. / ابن خلدون/ مقاربة الشاطبي. / الأسدي

ثانياً : مقاربات الإسلام والتنمية في الفكر العربي والإسلامي الحديث عند كل من : مالك بن نبي/ أحمد صدقي الدجاني/. طارق البشري/كمال المنوفي./ عزيز العظمة/ علي شريعتي / ضياء الدين سردار.

ثالثاً : مقاربات العلاقة بين الإسلام والتنمية في الفكر الغربي وفي هذا الإطار لدينا هنا ست مقاربات أو طرق للتناول عند كل من : كارل ماركس/ ماكس فيبر/ ولفجانج ساكس/ برتران بادي/ فريد ريجز/مايكل هيدسون.

وانطلق الباحث من أن الظاهرة الإنمائية والتفكير بها، والمقاربات المختلفة المتعلقة بها والظاهرة الإسلامية من جانب هذه المقاربات (العربية- الآسيوية- الإفريقية) في إسهاماتها المعاصرة لم تكن بعيدة عن وسط الأطروحات والمقاربات الغربية الكلاسيكية والاستشراقية، والأكاديمية والمهتمين بالظاهرة الإسلامية عامة؛ خاصة إذا ما عرفنا أن التنمية كظاهرة وكعملية كانت من أهم مفاتيح وعناصر الرؤية الغربية التي طرحت على المعمورة إشكالات غاية في الأهمية.

وهنا أشار الباحث إلى بعض الإسهامات الفكرية الكلاسيكية منها، والتي تبنت رؤية متميزة حيال الموضوع الذي نحن بصدده (شريعتي، وضياء الدين سردار، .. إلخ)، وعندحديثه هذه الرؤى تتحدث عن: كيف أن الموضوع كان على أجندة المفكرين الإسلاميين في آسيا، وفق ظروف تمايزت أو اختلفت، إلا أنه حمل إضافات نظرية جديرة بالتسجيل ضمن شبكة المقاربات المختارة ومن هنا غطت المقاربات شبكة واسعة من عالم الأفكار فمثلت معياراً ثالثًا إضافيًا ذا إشكاليات عدة، أبرزها: إشكال تعريف الظاهرة الإنمائية، إشكال تعريف الظاهرة الإسلامية، إشكالية قياس وتقويم التنمية، إشكالات العلاقة بين الإسلام والتنمية، إشكالات العلاقة بين التحليل الثقافي للظاهرة الإنمائية وموضع الدين منها، ومفهوم التنمية وعائلاته وروابطه ونسبه، وما يتعلق بذلك من إشكالات مشتقة أو فرعية، العولمة وتأثراتها في النظر إلى مساحة الظاهرة الإنمائية ضمن العلاقات مع الآخر وتصوره وبما تثيره من رؤية للعالم تتضمن الرؤية للظاهرة الإنمائية تأسيسًا ومحددات ووسائل ومقاصد وغايات.

الباب الرابع :الإسلام والتنمية

الفصل الأول

الإعلان الإسلامي للتنمية المستدامة[1]

المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة2002

إنّ المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة المنعقد في جدة في الفترة من 29 ربيع الأول إلى فاتح ربيع الثاني 1423هـ، الموافق 12-10 من يونيو 2002مـ إذ يستذكر القرار رقم 9/11ـ أ.ق الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي التاسع بشأن البيئة من منظور إسلامي، الذي كلف المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ـ إيسيسكو ـ بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، بإعداد برنامج عمل يقدم إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة القادم في جوهانسبرغ عام 2002، يمثل وجهة النظر الإسلامية تجاه البيئة والتنمية،

ـ وبعد الاطلاع على نتائج المنتدى العالمي الأول للبيئة من منظور إسلامي الذي عقد في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية (28-26 رجب 1421هـ، 25-23 أكتوبر 2000)، وإعلان جدة للبيئة المنبثق عن المنتدى، وإعلان أبو ظبي حول مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي (2001م)، وإعلان الرباط حول فرص الاستثمار من أجل التنمية المستدامة (2001م)، وإعلان طهران حول الأديان والحضارات والتنمية البيئية (طهران، يوليو 2001)، ومقررات منتدى عمان الدولي للبيئة والتنمية المستدامة (مسقط، ديسمبر 2001)،

ـ وإذ يستذكر القرار رقم 28/11 ـ أ.ق بشأن البيئة من منظور إسلامي الصادر عن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته الثامنة والعشرين (دورة السلام والتنمية) المنعقدة في باماكو خلال الفترة من 4 إلى 6 ربيع الثاني 1422هـ، 27-25 يونيو 2001م، الذي أكّد القرارات السالفة الذكر ذات الصلة، وكلف المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بربط الاتصال بالدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وبالهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية من أجل عقد المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة،

ـ وإذ يشير إلى الإعلان العربي حول التنمية المستدامة الصادر عن الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة (أكتوبر 2001 ـ القاهرة) والبيان الوزاري الأفريقي حول التنمية المستدامة (نوفمبر 2001 ـ نيروبي) والإعلان الوزاري المشترك للمكتب التنفيذي لكل من مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة ومجلس وزراء البيئة الأفريقي،

ـ وانطلاقاً من المنظور الإسلامي الداعي إلى تعزيز كرامة الإنسان، وتحقيق عمارة الأرض بالعمل الصالح الذي هو أساس التنمية المستدامة وترسيخ التكافل الاجتماعي بالحضّ على إطعام المسكين، ورعاية اليتيم، والحثّ على إعمار الكون وإصلاحه وتنميته دون إفساد أو تبذير، والتأكيد على العلاقة المتينة بين الأرض والإنسان في النشأة والتنمية،

ـ ومؤازرةً للجهود الإقليمية والدولية التي تسعى إلى الرفع من مستوى حياة الجنس البشري بواسطة التنمية المستدامة لجوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والصحية، والثقافية، وصولاً إلى حياة إنسانية كريمة تزدهر في بيئة صالحة لتلك الحياة،

ـ واستلهاماً من التوجّهات العامة المضمَّنة في الدراسة الشاملة التي أعدتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة حول البيئة والصحة والتنمية المستدامة بهدف المساهمة بشكل فعال في مؤتمر القمة العالمي

---

[1] http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P8.htm

للتنمية المستدامة الذي سيعقد في مدينة جوهانسبرغ في الفترة من 26 أغسطس إلى 4 سبتمبر 2002م، يعلن ما يلي :

المادة الأولى : تكريم الإنسان

إن الإنسان خليفة الله في الأرض، مكلف بإعمارها، ومسؤول عن إصلاحها، ومحاسب عن إفساد بيئتها والعبث بمقدَّراتها. والمسلمُ ملتزمٌ بالحفاظ على البيئة بمفهومها الشامل، عامل على تحقيق التنمية المستدامة لجوانب الخير فيها بإمكاناته المتوفرة وبقدراته الذاتية وبجهوده.

المادة الثانية : مسؤولية الإنسان

إن أحبَّ الناس إلى الله أتقاهم وأنفعهم للناس، وأبغضهم إليه المفسدون في الأرض، وإنَّ النفع المستهدف يشمل كلَّ عمل صالح ينفع الناس، ويمكث في الأرض، ويشمل تعزيز التكافل الاجتماعي بين البشر، والجنوح إلى السلم، والمساهمة في استتباب الأمن والسلام، والقضاء على الفقر، والبطالة، وتحقيق العدل والإحسان، وهو ما يعني مشاركة الأفراد في تطوير العمل التنموي وتمويله بدوافع دينية ونوازع ثقافية وحوافز إنسانية.

المادة الثالثة : البيئة من منظور إسلامي

البيئة هبة الله، خلقها ـ سبحانه ـ لتلبية حاجات الإنسان الحياتية، وعلى الأفراد والمجتمعات والدول، حمايتُها وتنمية مواردها الطبيعية، بما في ذلك الهواء، والمناخ، والماء، والبحر، والحياة النباتية والحيوانية، و لا يجوز في أي حال من الأحوال، إحداث أي تلويث أو تغيير جوهري في عناصر نظام البيئة يخلّ بتوازنها.

المادة الرابعة : حق الإنسان في بيئته

من حق الإنسان التعليمُ والعملُ ليسهم في تنمية بيئته، وليوفر لنفسه ولأسرته الحياة الحرة الكريمة، ومن حقه العيش في بيئة نظيفة من المفاسد والأوبئة، لتكون حياته صحية ولائقة، وعلى المجتمع والدولة أن يوفرا له، وفق الأنظمة المتبعة، هذه الحقوق ليتمتع بإنسانيته الكاملة في ظروف مادية ومعنوية مقبولة، وليتمكن بدوره من الإسهام في التنمية المستدامة لمجتمعه، وللمرأة حقُّها باعتبارها شريكاً كاملاً في مسيرة التنمية المستدامة.

المادة الخامسة : المعّوقات الرئيسة للتنمية المستدامة

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في الدول الإسلامية، إلاّ أن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من هذه الدول في تبنّي خطط وبرامج التنمية المستدامة، كان من أهمها ما يلي :

أ) الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي، ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقراً، والأشدّ تخلفاً، والعمل على مكافحة الأمية.

ب) الديون التي تمثّل، إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر، أهمَّ المعوّقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلباً في المجتمعات الفقيرة بخاصة والأسرة الدولية بعامة، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع.

ج) الحروب والمنازعات المسلحة والاحتلال الأجنبي التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرم وتجرّم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقاً للقوانين الدولية وعدم التمثيل بالموتى ومنع تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر المياه.

د) التضخم السكاني غير الرشيد وخاصة في مدن الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية.

هـ) تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

و) عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.

ي) نقص الخبرات اللازمة لدى الدول الإسلامية لتتمكن من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.

المادة السادسة : تحديات القرن 21

أ) إيجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية والتزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها للدول النامية ليصبح (1,5% من الناتج الوطني).

ب) إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نمواً، فالدولة والمجتمعات المحلية والإقليمية والوطنية والمنظمات ذات الاختصاص، تشترك في المسؤولية ـ على تفاوت بينها ـ، وهي مطالبة بالمساهمة في رعاية الطفولة والأمومة، وتأسيس البُنى التحتية والمرافق، وذلك بتمويل برامج التنمية المستدامة، ووضع الخطط والسياسات الفاعلة في هذا المجال، وتقاس أهلية هذه الأطراف جميعاً وكفاءتها، بمقدار ما تقدمه من خدمات في هذه المجالات الحيوية، وبمقدار عنايتها بتطوير برامج العمل التنموي على المستويين الحكومي والشعبي ومؤسساته.

ج) تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية من خلال منظمة التجارة العالمية.

د) إيجاد وسائل تمويل جديدة لدعم جهود التنمية للدول النامية.

هـ) نقل وتطويع التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة و تشجيع الباحثين، وتوفير إمكانات العمل العلمي لهم باعتباره من أسباب تطوير العمل التنموي واستمراره، ويرتبط بذلك نشر الوعي بأهمية التفكير العلمي والبحث في مجالات التنمية المستدامة، وتطوير وسائل العمل في هذا المجال، ونقل المجتمع بذلك إلى مراحل متقدمة من الرقي والتنمية في وقت أسرع وبتكلفة أقل.

و) حماية التراث الحضاري : للتراث الحضاري دورٌ أساسٌ في عنصر التنمية المستدامة لكونه يسهم في تأكيد الذاتية الثقافية، ويحافظ على خصوصياتها، ويحمي هويتها من الذوبان، ويساعد على بناء الشخصية المستقلة للأفراد والجماعات، ويمنح العمل التنموي دفعةً ذاتية أقوى في الدفاع عن الشخصية الوطنية والدينية، وصيانة المستقبل المشترك، ولذا فإن التأكيد على الأبعاد الروحية والأخلاقية التي تدعو إليها الأديان السماوية يؤثر إيجابياً في الدفع بالتنمية نحو الخير والعمل الصالح والتكافل الاجتماعي.

ز) التضرّر من الاجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لمجابهة قضايا البيئة العالمية ومسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة الدول الإسلامية المتضررة.

ح) تأمين مشاركة كاملة وفعالة للدول النامية داخل مراكز اتخاذ القرار والمؤسسات الاقتصادية الدولية وتعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل دواليب الاقتصاد العالمي أكثر شفافية وإنصافاً واحتراماً للقوانين المعمول بها على نحو يمكن الدول النامية من رفع التحديات التي تواجهها بسبب العولمة.

المادة السابعة : المنظور الإسلامي للتنمية المستدامة

التسيير الإداري والقانوني :

أ) تحقيق العدل الذي دعا إليه الإسلام بين الشعوب وبين فئات المجتمع من خلال إيجاد نظام عالمي عادل تُطبق فيه القرارات الدولية من غير تمييز ويضمن إنهاء الاحتلال الأجنبي وتتعزّز فيه المؤسسات الإقليمية والدولية وتمكن من القيام بمسؤولياتها في إنهاء الاحتلال الأجنبي وحفظ الأمن والسلم الدوليين.

ب) إيجاد نظام عالمي للتسيير الإداري والقانوني تبني عليه الدول أنظمتها الوطنية بما يحقق مشاركة فعالة لجميع قطاعات المجتمع في عمليات التخطيط والبناء نحو التنمية المستدامة.

ج) تعزيز دور مؤسسات الأمم المتحدة، وإيجاد المناخ الملائم لتكوين شراكة حقيقية بين الدول من خلال نظام عادل للتجارة العالمية يحل محل نظام الديون الذي بات يستنزف خيرات شعوب الدول النامية.

د) ضرورة قيام المجتمع الدولي بردع التصرُّفات والسياسات والممارسات المؤثرة على البيئة والإنسان والمعرقلة لمسيرة التنمية للأفراد والجماعات، والتي تشمل قتل البشر، وهدم المنازل، وتهديد الموارد الطبيعية، وتلويث البيئة بالأسلحة الفتاكة، ونزف مصادر المياه، والمخالفة المتعمدة للقوانين الدولية والأعراف الإنسانية واستخدام قاعدة الموارد الطبيعية بإسراف وتبذير دعما لأنماط الإستهلاك غير الرشيدة.

هـ) تطبيق قرارات مؤتمر مراكش للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطار للتغيير المناخي تطبيقاً كاملاً، بما في ذلك تقديم تقرير المتابعة إلى القمة العالمية للتنمية المستدامة.

و) إعداد النشء الصالح المدرك لمسئولياته تجاه البيئة، والحفاظ على القيم الأخلاقية والدينية التي تكفل الحفاظ على الأسرة والمجتمع بعيداً عن التطرف والتمييز بين الأجناس والأديان والثقافات.

الفصل الثاني

إعلان الجزائر حول التنوّع الثقافي

والمحافظة على هويات الشعوب وتراثها

مجلس وزراء الثقافة للمؤتمر الإسلامي-2004

إنَّ المؤتمر الإسلامي لوزراء الثقافة في ختام دورته الرابعة التي عقدت في الجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، في الفترة من 3 إلى 4 ذي القعدة 1425هـ / الموافق لـ 15 إلى 16 ديسمبر 2004، استناداً إلى ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، واسترشاداً ببلاغ مكة المكرمة، وأخذاً بعين الاعتبار قرارات اللجان والمؤتمرات الإسلامية المتخصصة، وانطلاقاً من ميثاق المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ـ إيسيسكو ـ ، واستئناساً بالمواثيق والإعلانات والعهود الدولية ذات الصلة،

إذ يؤكد التمسك بالذاتية الثقافية والهوية الحضارية للعالم الإسلامي والدفاع عنهما، في إطار التفاعل مع الثقافات والحضارات الأخرى، وعلى مراجعة أسس النظرة إلى الآخر والابتعاد عن الصور النمطية للشعوب وثقافاتها وحضاراتها، من منطلق أن الحوار المتكافئ بين الأمم والشعوب، يتطلب الجرأة لمراجعة النفس، دون التنكر للهوية الدينية والثقافية، وأنه من دون الثبات على القيم الذاتية والمشتركة، لن يتأتى فهم قيم الآخر وثقافته بشكل صحيح،

وإذ يؤكد كذلك إيمانه بالإسلام منهجاً ربانياً وسلوكاً إنسانياً، وبالثقافة تعبيراً عن عبقرية الشعوب، فلا وجود للتمييز بين الثقافات والحضارات إذا كانت ذا منحى إنساني، لأن لكل ثقافة عبقريتها الذاتية وغناها المتميز وحكمتها التاريخية، ولأن تنوّع الثقافات والحضارات نعمة من اللّه،

وإذ يعتبر أن العالم الإسلامي يضطلع برسالة إنسانية لترسيخ أسس السلام العالمي، ويمدّ يده للتعاون مع جميع الحضارات الإنسانية لما فيه الخير للجميع، ومن أجل الإسهام في إغناء التراث الثقافي الإنساني،

يتعهد بالعمل على تجسير هوة عدم الفهم بين الحضارات، وبالإسهام في عدم فتح المجال للتوجهات المنافية لقيم التسامح والتعايش والحوار، ويتصدى للهجمات المغرضة التي تسعى إلى تشويه صورة الإسلام والحضارة الإسلامية،

ويجدد اقتناعه بأن الإقرار بالتنوّع الثقافي والعمل على صيانته في إطار سياسة دولية مبنية على أسس الحوار والسلم ونبذ منطق الهيمنة والقوة، يتضمن في الوقت نفسه، إدانة العنف والإرهاب بشتى

أشكالهما ومصادرهما، إضافة إلى احترام الحياة والكرامة والحرية وحق المقاومة بالنسبة للشعوب المحتلة، وحقها في الدفاع عن كيانها وثقافتها، والتمييز بين ما هو من قبيل الإرهاب وما هو مقاومة مشروعة،

ويعلن أن التنوع الثقافي عامل أساس من عوامل التنمية والفهم المتبادل والتعايش السلمي والسير نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتصحيح التباينات والاختلالات في النظام الدولي، واحترام البيئة وحمايتها، وحماية التراث المادي وغير المادي لجميع الشعوب التي يتعرض تراثها الثقافي والحضاري لمحاولات التشويه والتزوير والطمس والتدمير والمصادرة، ومحاربة الفقر والرفع من مستوى النمو والإنتاج، وتوطيد الديمقراطية والتوسيع من المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار في كل القطاعات الإدارية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع الاجتهادات الفكرية والإبداعية،

ويُقِرُّ بأن مسار العولمة يقتضي اعتبار التنوع الثقافي والتعدد الحضاري دافعاً إيجابياً للتفاعل والتبادل، لا عائقاً دونهما، في إطار الخصوصيات الثقافية والحضارية واحترامها، وفي ظل عالم تحول إلى قرية كونية بفضل الثورة المعلوماتية والاتصالية وأصبح ينحو نحو التجانس، وأن قيم التعددية والتنوع الثقافي لا تمثل ذريعة لاستبعاد الآخر، بل من الواجب استغلال ما تتيحه العولمة من فرص، وما تنطوي عليه من إمكانات لمزيد دعم التضامن والتعاون والعيش المشترك بين الشعوب،

ويدعو المجتمعَ الدوليَّ إلى السعي المشترك لتشييد عالم يتخذ من الاتصال والإعلام والتفاهم بين الثقافات منطلقاً للتعارف والتعاون، ويشجع تنوعَ القيم الثقافية الملتزمة بالمبادئ الأخلاقية وذلك من أجل تأسيس ثقافة سلام حقيقية، ويدعوه كذلك إلى مساندة الجهود الدولية من أجل صياغة ميثاق دولي يكْفل احترام التنوّع الثقافي المبدع، لمنع أي محاولة ترمي إلى إبادة لغة أو ثقافة أو عرق، يكون مرجعية من مرجعيات الاستراتيجيات الإنمائية في المستقبل،

ويؤكد أن الاستقرار في المنطقة العربية لن يتأتى إلا بتأمين السلام الشامل والعادل المستند إلى قرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن، إذ لا تنمية ولا أمن مع وجود الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، مع العمل الحثيث كذلك على تمكين الشعب العراقي من امتلاك سيادته الكاملة وتأمين وحدة أرضه وشعبه،

ويؤكد أن الثقافة الإسلامية هي ثقافة تقدم وإبداع وعلم وعمل، احترمت دائماً التنوع وتعاملت معه، وقد ظل تنوع الثقافات والحضارات وتعايشها داخل الرقعة الجغرافية الواسعة التي يدين أهلها بالإسلام، على اختلاف لغاتهم وثقافاتهم وحضاراتهم الخاصة، خير دليل تاريخي على ثقافة الحوار والتسامح التي ينادي الإسلام بها دائماً، بصرف النظر عن الظروف والمتغيرات،

ويتعهد بتفعيل التواصل مع العالم من خلال الاهتمام بالمراكز الثقافية الإسلامية في الخارج، والعمل على دعم مراكز البحوث الدولية التي تتناول القضايا الإسلامية بموضوعية، والتوسع في إقامة معاهد ومراكز مماثلة في أهم العواصم العالمية، وإقامة الندوات المشتركة، وتنظيم القوافل والمعارض الثقافية وتكثيف التعاون مع الشبكات الفضائية والألكترونية الناشطة في العالم، وتشجيع دور النشر العالمية الكبرى على ترجمة روائع الثقافة الإسلامية، إلى اللغات العالمية، والعمل على ترويجها، وتشجيع الإنتاج المشترك

لبرامج تلفزيونية وأفلام وثائقية ومؤلفات مرجعية عن تنوع مصادر الثقافة الإسلامية وإسهاماتها المختلفة في إغناء الحضارة الإنسانية، وتعزيز التفاهم ومعرفة الآخر،

ويؤكد تشبثه بثقافة العدل والسلام والتسامح، فالسلام هو الشرط الأساس لتقدم الشعوب والتعايش بين الحضارات، ولأنه لا يمكن فصل السلام عن العدل ؛ فالسلام يفترض احترام حقوق الإنسان، والإرادة الجماعية والصادقة للتعايش على أساس القيم المشتركة بين بني البشر، واحترام حقوق الشعوب في صيانة هوياتها وثقافاتها وحضاراتها الخاصة، مما يشكل إغناء للموروث الثقافي والحضاري للإنسانية جمعاء،

ويلتزم بالعمل على نشر المبادئ الواردة في هذا الإعلان، والتعريف بها والسعي إلى مراعاتها واحترامها من طرف الجهات الرسمية والأهلية، وحث دول العالم الإسلامي على إدماجها في سياساتها الثقافية والتنموية، وأخذها بعين الاعتبار في العلاقات فيما بينها، ومع الشعوب والأمم الأخرى، ومضاعفة الجهود من أجل تعزيز التفاعل الثقافي والحوار بين الحضارات، وتشجيع التنوع الثقافي داخل دول العالم الإسلامي وخارجه، وبتطوير التعاون والشراكة مع المؤسسات والهيآت الثقافية الوطنية والإقليمية والدولية من أجل المزيد من تنسيق الرؤى والمواقف وتوحيد المقاصد والأهداف، للنهوض بالشأن الثقافي وترسيخ مبادئ العدل والسلام وتوعية الرأي العام والمجتمع الدولي بالآثار السلبية للعولمة،

ويشيد بجهود المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ومديرها العام في تطبيق قرارات المؤتمر الإسلامي لوزراء الثقافة ودعم العمل الثقافي الإسلامي المشترك والإسهام في دعم جهود الدول الأعضاء في مجالات اختصاص المنظمة.

ويعرب عن فائق شكره وامتنانه للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيساً وحكومةً وشعباً، على تفضلها باستضافة المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء الثقافة، وتوفير أسباب النجاح له، ويصادق على القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر، ويعتمد الكلمة التوجيهية لفخامة رئيس الجمهورية إلى المؤتمر، وثيقة رسمية لأعماله، ويؤكد حرصه على العمل على تنفيذ مضامينها.

الباب الرابع :الإسلام والتنمية

الفصل الثالث

دراسة عن التنمية المستدامة
من منظور القيم الإسلامية وخصوصيات العالم الإسلامي[1]

منظمة الإيسيسكو

مقدمة

منذ أن تطور الإنسان واكتشف أهمية بعض الموارد الطبيعية كالمعادن وتعلم كيف يربي الحيوانات ويستغلها لأغراضه الشخصية، ومنذ أن اكتشف النار والزراعة، تطور كذلك تعامله مع البيئة. وكلما تقدم في التطور، تعقد ذلك التعامل. فمن طور الإنسان المستعمل للموارد الطبيعية البسيطة وفي شكلها الخام، انتقل إلى طور الإنسان الذي أصبح يفكر في تحويلها من مادتها الخاصة إلى شكل قابل للاستعمال. وحينما دخل الإنسان عصر الصناعة، ازداد ضغطه على البيئة وأصبح يستغل مواردها الطبيعية بشراسة وخصوصا منها الموارد الطاقية. إذن، فالإنسان أصبح له تأثير كبير على البيئة التي كانت فيما مضى بيئة طبيعية وأصبحت الآن بيئة محدثة من طرفه. إنه يستغلها من أجل الموارد ومن أجل الطاقة والسكن ويطرح فيها فضلاته المنزلية والصناعية، وبعبارة أخرى، فإنه يلوثها.

إن الإنسان أصبح يمارس ضغوطاً كبيرة على البيئة أدت إلى ظهور مشكلات بيئية تختلف حجماً وخطورة حسب درجات النمو والتطور التي وصلت إليها الأمم.

ومما لاشك فيه أن جلّ هذه المشكلات ناتج عن سوء تدبير الإنسان للبيئة بحيث لم تعد تكتسي صبغة محلية محدودة ولكنها تفاقمت لتصبح انشغالاً جهوياً ودولياً. ومن هنا، أصبحت مشاكل البيئة تهم لا دولاً محدودة، ولكن المجتمع البشري كله، نظراً لما لها من تأثير على الحياة بجميع أشكالها. فإذا كانت للدول حدود، فالمشكلات الناتجة عن استغلال الإنسان للبيئة تخترق هذه الحدود وقد تنتشر في أرجاء المعمور بعدة طرق. وهنا تجدر الإشارة على سبيل المثال إلى المشكلات المترتبة عن تلوث الأنهار المشتركة بين الدول، حيث أن كل ما يصيبها من ضرر قد تكون له آثار على جميع هذه الدول أو على بعضها.

فإذا كانت للدول حدود، فالجو يعلو فوق جميع القارات بحيث إذا اختل توازنه فقد ينتشر هذا الاختلال ويتعدى نطاق هذه الحدود. فالإنسان إذن أدخل تغييرات ضخمة وسريعة على النظم البيئية حيث اقتحمها بمدنه وصناعاته بجميع أنواعها، الشيء الذي أدى إلى نهب الموارد الطبيعية وتخريب بعض الأوساط الملائمة للحياة.

وباختصار، إن العالم اليوم يعيش تحت وطأة مشكلات بيئية ضخمة تكتسي صبغة كونية وعلى رأسها التغيرات المناخية المترتبة عن ظاهرة الانحباس المترتبة بدورها عن تراكم ثاني أكسيد الكاربون في الجو الناتج عن مختلف الأنشطة البشرية الصناعية منها والاجتماعية.

ولا داعي للقول إن المشكلات البيئية لها ثمن وكلما زادت حدة هذه المشكلات كان الثمن باهظا وله انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتضررة. ولعل أكثر البلدان تضرراً من المشكلات البيئية الدول النامية التي ليست لها القدرات والإمكانيات الكافية لا على صعيد الوقاية ولا على صعيد العلاج. والعالم الإسلامي بحكم انتمائه إلى مجموعة الدول النامية تواجهه حالياً وستواجهه مستقبلاً تحديات كبرى لها علاقة وطيدة بالتوفيق بين البيئة والتنمية.

---

[1] http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P4.htm

البيئة والتنمية في العالم الإسلامي، الوضع الراهن والتحديات

1.1. مفهوم البيئة :

لقد عرف مدلول مفهوم البيئة تطوراً مع تقدم الإنسان ومع تكاثر الأنشطة التي يمارسها على وجه الأرض.

على المستوى التاريخي، عرف مفهوم البيئة في مدلوله تطورا مسايرا للتعقيد الذي اتسمت به العلاقات التي يقيمها الإنسان مع الوسط الذي يعيش فيه. وهكذا، فإن البيئة كما عرفها وأدركها الإنسان الأول الذي عاش على جني الثمار والقنص ليست لها نفس الأهمية ونفس المدلول بالنسبة للإنسان الذي اكتشف النار والفلاحة والفليزات، فبالأحرى بالنسبة للإنسان الذي أصبحت التكنولوجيا هي المحرك الأساس لحياته اليومية. لقد أضحت البيئة مرآة للمستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلمي والتكنولوجي الذي وصلت إليه الأمم.

وباختصار، إذا كانت البيئة قبل مؤتمري ستوكهولم وتبليسي[1] تعرف كمجموعة تتألف من مكونات مادية غير حية، ومكونات حية والعلاقات التي تربط بين هذه المكونات، فإن نفس المفهوم عرف تطوراً واضحاً، نتيجة للتغييرات الضخمة التي أدخلها الإنسان على التوازنات البيئية. وبعبارة أخرى، إن البيئة لا يمكن أن ينظر إليها في معزل عن الضغوط التي تمارس عليها من طرف الإنسان. كما لا يمكن أن تعرف من مجرد ما يجنيه هذا الأخير من فوائد من الموارد الطبيعية.

إن هذه النظرة أقل ما يقال عنها أنها أنانية تضع الإنسان في موقع السيد المسيطر والبيئة في موقع المستعبَد. بالفعل، إن مفهوم البيئة لا معنى له إذا بتر منه واحد من أهم أبعاده الأساس ألا وهو البعد البشري المتمثل في المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والأخلاقية والدينية والجمالية، الخ. إن الإنسان، بحكم ذكائه وتطلعه المستمر إلى مستويات عيش من حسن إلى أحسن وخصوصاً على الصعيد المادي، كان استغلاله وتغييره للعديد من مظاهر البيئة مجردين من كل نظر يمكنه من التنبؤ بكل ما يخبئه له المستقبل.

إن مفهوم البيئة يجب أن يدرك كمفهوم يتسم بالشمولية وككلٍّ غير قابل للتجزيء، حيث يتفاعل كل بعد بيولوجياً كان، أو مادياً أو بشرياً مع الأبعاد الأخرى ويلعب دوراً حيوياً في توازن هذا الكل وخصوصاً في إدراك المشكلات البيئية. وعندما نتحدث عن البعد البشري، فإن الأمر يتعلق بالممارسات والأنشطة التي يقوم بها الإنسان داخل البيئة لأغراض تنموية. ولهذا، فنوعية هذه الممارسات والأنشطة ومدى ملاءمتها مع البيئة أمران أساسان يؤديان إما إلى تخريب هذه الأخيرة وإما إلى حمايتها وصيانة مواردها. وبعبارة أخرى، إن سلامة البيئة واستمرار توازناتها رهينان بالتوفيق بين هذه الأخيرة والتنمية.

---

[1] مؤتمر ستوكهولم تم تنظيمه من طرف الأمم المتحدة بستوكهولم بالسويد من 5 إلى 16 يونيو 1972 حول "البيئة البشرية". وكان أول منبر عالمي يتم التطرق فيه للبعد البشري كمكون أساس لمفهوم البيئة. مؤتمرتبليسي تم عقده بمدينة تبليسي (جورجيا، الاتحاد السوفياتي سابقاً) من طرف منظمة اليونيسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من 14 إلى 26 أكتوبر 1977 حول التربية البيئية. وهو أول منبر عالمي يعطى فيه لمفهوم البيئة مضمون شمولي يأخذ بعين الاعتبار البعد البشري.

1.2. مفهوم التنمية : على المستوى اللغوي المحض، يقصد بـ "تنمية" الازدهار، والتكاثر، والزيادة، والرفاهية، مما يوحي بتغيير إيجابي وبتطور وتقدم. وبعبارة أخرى، **إن التنمية بالنسبة لمجموعة من السكان أو لبلد بأكمله تعني الطموح إلى وضع وإلى غد أفضل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**. فعلى المستوى الاجتماعي، "نما" تعني الوصول إلى سد الحاجيات الأساس للجماعات البشرية والسعي إلى الرفع من جودتها باستمرار. فالتنمية الاجتماعية تسعى إلى رفاهية الأشخاص وتحسين جودة حياتهم من خلال سكن لائق وتغذية كافية وملائمة، وتوفير الخدمات في مجالات الطاقة والماء والصحة والتربية والشغل، الخ. وعلى المستوى الثقافي، تعني التنمية تحسين المستوى الفكري للجماعات البشرية من خلال تعميم التعليم ومحاربة الأمية والنهوض بالفنون ووسائل الإعلام والتواصل.

وبصفة عامة ، **تعني "تنمية"**، بكل بساطة، **التمكن من الوصول باستمرار إلى مستوى عيش جيد من الناحيتين المادية والمعنوية**. وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على أن التنمية سياق حركي يؤدي إلى الانتقال من وضع سابق غير مرض إلى وضع لاحق يستجيب بكيفية مُرضية إلى حاجات وطموحات الشخص والجماعة. وإذا كان هذا السياق حركياً، فهو كذلك كمي وكيفي، حيث يعتبر مبدئيا سد الحاجات المادية بمثابة معبر إلى تحقيق الرفاهية على المستوى المعنوي. فالهدف الأخير من التنمية هو تفتح الشخص، الذي يؤدي إلى تقدم المجتمع. غير أن تحقيق أغراض التنمية رهين بما توفره البيئة من موارد، حيث لا مجال للأولى بدون الثانية. وهذا يعني أن العلاقة بينهما وطيدة واستمرار توازنها يستدعي العقلنة وبعد النظر في الممارسات والتصرفات والسلوكات.

1.3. العلاقة بين البيئة والتنمية : كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فكيفما كانت طبيعة وتوجه وهدف التنمية، وأينما وجدت الجهة التي تتحقق فيها هذه التنمية، فهي في حاجة، لكي تصبح واقعاً، إلى موارد البيئة. وهذا يعني أن الإنسان الذي يطمح إلى النمو يتصرف كعامل معبئ لتلك الموارد ويحدث بذلك نظاماً من العلاقات بين البيئة والتنمية.

ويستنتج من كل هذا أن التنمية بصفة عامة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة رهينة بما توفره البيئة من موارد طبيعية. وهكذا، فإن العلاقة بين البيئة والتنمية بديهية، غير أن المشكل يكمن في الاتجاه الذي يرسمه الإنسان لهذه العلاقة من أجل تحقيق طموحاته التنموية.

في هذا الصدد، لسنا في حاجة اليوم إلى أدلة لنقول إن العلاقة التي تربط التنمية بالبيئة تسير في اتجاه واحد، أي من البيئة إلى الإنسان، بحيث "تزود" الأولى و"تضع رهن الإشارة"، بينما الثاني "يأخذ، ويقتطع، ويستغل، ويحول ويحدث الخلل"، إلى حد أن العكس نادراً ما يلاحظ. بل أكثر من هذا، إن البيئة بحكم ما يسود داخلها من نظام وتفاعل بين مختلف مكوناتها قادرة على امتصاص الاختلالات التي يحدثها الإنسان ما لم تتجاوز هذه الاختلالات حداً معيناً. وإذا تجاوزت هذا الحد، وهذا هو ما تتسم به تصرفات الإنسان حالياً، فإن التنمية تصبح، على المدى الطويل، عاملاً هداماً قد تكون له تأثيرات على البيئة يصعب تداركها.

إن الانسجام الذي كان سائداً بين المجتمعات البدائية والنظام البيئي الذي كانت تعيش فيه لم يعد إلا حدثاً تاريخياً يرويه الإنسان كلما أحس بحنين إلى طبيعة كانت فيما مضى حفية وكريمة، ولكنها أضحت في الوقت الراهن نادرة، بل ومعرضة للتقهقر والانقراض.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذه المجتمعات البدائية كانت تحقق الاكتفاء الذاتي بسهولة، وذلك باعتمادها فقط على عاملين طبيعيين خارجين عن النظام البيئي والأرضي، وهما الشمس والمطر. إن مثل هذه المجتمعات حالياً اختفت، وإن وجدت منها بقية، فإنها نسيت أو هي بصدد نسيان المعارف والمهارات التي كانت تمكنها من الاستمرار والبقاء. فمنذ دخول الإنسان عصر الصناعة، لم يتوقف عن الإخلال بهذا الانسجام الذي كان مقدساً عند أسلافه. إن التنمية أصبحت بالنسبة له مرادفة للاستهلاك والنمو اللامحدودين، حيث أن الربح الفوري وخصوصا الأنانية جعلاه ينسى أن جزءاً مهماً من هذا النمو ومن هذا الاستهلاك يتم على حساب البيئة، الشيء الذي يعرض للتخريب وللإتلاف القدرة الطبيعية للنظم البيئية على سد حاجاته وحاجات الكائنات الحية الأخرى.

إن العلاقة بين البيئة والتنمية يجب أن تكون متبادلة من أجل الحفاظ على الأولى وضمان استمرار الثانية وذلك للتوفيق بين أهداف التنمية وضرورات حماية البيئة. وهذا يعني أن على الإنسان أن يعيد النظر في أنماط التنمية التي سار عليها إلى حد الآن، والتي لا تنسجم مع التوازنات البيئية. لقد أصبح واضحاً اليوم أن البيئة في مواجهة مستمرة مع التنمية.

1.4. البيئة والتنمية في العالم الإسلامي : الوضع الراهن

1.4.1. تأثير الفقر و الأمية على البيئة والتنمية : إذا كانت التنمية قد ساهمت بكيفية لا يمكن تجاهلها في تحسين ظروف عيش المجتمعات البشرية، فيجب أن لا يغيب عن الأذهان أنها مع مرور الوقت أصبحت تسيء للبيئة. والأمثلة في هذا الصدد كثيرة ومتنوعة. وهكذا، فإذا كان الإفراط في الاستهلاك عاملاً من العوامل الأساس لتخريب البيئة وتبذير مواردها في الدول المصنعة، فالفقر والأمية يساهمان كذلك في هذا التخريب في الدول النامية. ودول العالم الإسلامي بحكم انتمائها للعالم النامي، توجد في الخانة الثانية، وبالتالي، فالبيئة فيها معرضة لتأثيرات الفقر والأمية.

إن التنمية في العالم الإسلامي بطيئة ومفعولها محدود في الزمان والمكان، ولا تستطيع سدَّ حتى الحاجات الأولية لشعوبه ولا سيما من الطاقة والغذاء.

أمام هذا الوضع، فإن الجماعات البشرية وخصوصاً في الوسط القروي تتجه إلى البيئة الطبيعية لمحاولة سد هذه الحاجات. غير أن هذا التصرف غالباً ما يكون خاطئاً وغير ملائم لتوازن النظم البيئية الهشة، ويؤدي إلى تخريب الأوساط من جراء :

ـ حرائق الأدغال، ـ استصلاح الأراضي، ـ اجتثاث الغابات، ـ الرعي المفرط، ـ التعرية، ـ التصحر، ـ إنهاك التربة من جراء ممارسة نوع واحد من الزراعة واستغلال الأراضي الهامشية، الخ.

كل هذه المشكلات تزيد حدة وخطورة عندما تتزامن مع ظروف مناخية سيئة ومع كون بعض دول العالم الإسلامي تبنت من أجل تصنيعها نماذج أبانت عن فشلها في بلدان أخرى. حينذاك، تضاف إلى المشكلات التي تعاني منها مشكلات عانت منها دول الشمال نفسها. عندها، تصبح البيئة عرضة ليس فقط لضغوط الجماعات البشرية ولكن كذلك لضغوط وتأثيرات ناتجة عن أنماط تنمية أعادت الأخطاء التي وقعت فيها الدول المصنعة منذ سنوات. وفضلاً عن ذلك ونظراً لارتباط تدهور البيئة بالنمو الديموغرافي، فإن أكبر نسب لنمو السكان تسجل في العالم الإسلامي.

1.4.2. البيئة والتنمية أمام الاستغلال المفرط للثروات : أضف إلى هذا أن تخريب البيئة ليس مقتصراً على السكان المحليين في هذه الدول. إن التنمية المفرطة وأنماط العيش المترتبة عنها في الدول المصنعة تسيء هي الأخرى للبيئة في العالم الإسلامي. وعلى سبيل المثال، فإذا كانت الغابات الاستوائية توجد في بعض دول العالم الإسلامي، فإن جزءاً كبيراً من تخريبها تتحمل مسؤوليته الدول المصنعة، حيث أن هذه الأخيرة تكون وراء تحطيم ما لا يقل عن 25 مليون هكتار من هذه الغابات سنوياً، وذلك لسد حاجاتها المترتبة عن أنماط عيشها المبذرة.

إن دول العالم الإسلامي بتصرفها هذا ظنت وتظن أنها تسدي خدمة لاقتصادها الوطني بينما هي في الحقيقة تنهك ثروتها الوطنية الضرورية لعيش وبقاء الأجيال الحاضرة والمقبلة. والدليل على ذلك أن الميزان التجاري لهذه البلدان غالباً ما يشكو من العجز، وعائداتها من العملة الصعبة الآتية من التصدير تبقى عديمة الجدوى أمام ديونها الخيالية.

إن البيئة في العالم الإسلامي ليست في نهاية المطاف ضحية للتصرف المحتوم للجماعات البشرية المحلية بل إنها في نفس الوقت تعاني بصفة غير مباشرة من التأثير الناتج عن تنمية غير مراقبة تبنتها الدول الغنية المتعطشة للموارد الأولية التي تنتجها دون غيرها الدول النامية بما فيها دول العالم الإسلامي.

وبعبارة أخرى، إن البيئة في الدول الإسلامية تعاني من ويلات التأخر في عين المكان ومن تأثيرات التنمية في العالم المتقدم. في عين المكان، يعد الفقر والأمية والجهل والأحوال الاقتصادية والبيئية والنمو الديمغرافي من أهم أعداء البيئة، بينما عن بعد تأتي الهيمنة الاقتصادية للدول الغنية التي غالباً ما تملي على الدول الفقيرة بكيفية غير معلنة طريقة استغلال بيئتها.

1.4.3. تهميش البيئة : إن سكان الدول الإسلامية غالباً ما يذهبون ضحية معلومات خاطئة حول البيئة، مفادها أن هذه البيئة ليست لها مشكلات أو تكاد، وأنه لا داعي للانشغال بها في الوقت الراهن. إن هذه المعلومات والإشاعات التي هي بالطبع غير مبنية على أساس، تعد من الخطورة بمكان بحكم التصديق الذي تحاط به، وبالتالي، تحدث عند الأشخاص الذين يصدقونها حالة لامبالاة تسيء للبيئة وتهمشها إن عاجلاً أو آجلاً. وإذا تمكنت هذه المعلومات الخاطئة من التأثير على جزء لا يستهان به من السكان، فذلك ليس راجعاً لمجرد الصدفة. فتأثيرها على الأشخاص يمكن تفسيره ولو جزئياً من خلال العوامل التالية :

- مستوى التثقيف في الدول الإسلامية، حيث نسبة السكان الأميين تتعدى في بعض الحالات 50%،
- وحتى عند الجزء الآخر من السكان المثقفين، فإن مفهوم البيئة غالباً ما يبقى غامضاً وفي الكثير من الحالات، يتم خلطه بالتلوث والنظافة وغرس الأشجار،
- إن المشكلات البيئية غالباً ما تسند أسبابها إلى مجرد التطور الاقتصادي والصناعي مع العلم أن التخلف، كما سبق الذكر، له كذلك تأثير على البيئة في العالم الإسلامي،
- بالنسبة للعديد من السكان الأميين، إن مفهوم "المشكلة البيئية" لا يعني أي شيء على الإطلاق. واعتباراً لهذا الاعتقاد، فإن أي شيء يصيبهم في حياتهم اليومية، بدلاً من أن يدرك كانعكاس سلبي لسوء تدبير البيئة، فإنه يعزى للقدر المحتوم،
- إن بعض المشكلات البيئية رغم وجودها لا تكشف عن آثارها السلبية إلا بعد مرور وقت طويل، الشيء الذي يجعل بعض الأشخاص يرفضون كل النداءات الهادفة إلى حماية البيئة بل أكثر من هذا، يعدون هذه النداءات ناتجة عن مجرد تهويل وتضخيم للأحداث
- إن انعدام معايير بيئية في العديد من البلدان الإسلامية وعدم مراقبتها باستمرار في حالة وجودها، يكون بمثابة حافز يزيد من اللامبالاة التي يكنها كثير من الأشخاص للبيئة،
- كما أن انعدام تشريع بيئي شمولي يساهم هو الآخر في الحفاظ على هذه اللامبالاة وحتى لو وجد هذا التشريع، فإنه غالباً ما يكون متجاوزاً ولا يستجيب للأوضاع الراهنة والتطور الذي عرفته دول العالم الإسلامي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

. 1.5. البيئة والتنمية في العالم الإسلامي : التحديات

إذا كانت البيئة في دول العالم الإسلامي تعاني من تحديات داخلية كبرى متمثلة في مواجهة الفقر والأمية، فإن أمامها تحديات أخرى لاتقل أهمية تتمثل أولاً في ضرورة الرفع من مستوى التنمية البشرية لتحسين جودة حياة السكان، وثانياً في مواجهة المشكلات البيئية الكبرى ذات الطابع الكوني، كالتغيرات المناخية وتراجع التنوع البيولوجي إلى غير ذلك، وثالثاً في مواجهة العولمة التي تتطلب تحرير الاقتصاد وإزالة الحواجز الجمركية.

1.5.1. التنمية البشرية : إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الإسلامي لم تبلغ بعد المستوى المطلوب التي من شأنها أن تضمن لسكان هذه البلدان ظروف عيش لائقة تجعل منهم مواطنين مساهمين بكيفية فعالة في تحقيق هذه التنمية.

فعلى هذه الدول بذل المزيد من الجهود في مجال الخدمات الاجتماعية من توفير للغذاء والسكن وتزويد بالماء والطاقة وتوفير للخدمات الصحية والتربوية ولفرص الشغل والتخلص من الفضلات إلى غير ذلك. كما على هذه الدول أن تقوي بنياتها التحتية ومؤسساتها الاقتصادية لتستجيب لطموحات السكان ولتعزز مكانتها بين مصاف الدول النامية والمتقدمة.

إن تلبية هذه الحاجات كيفما كان نوعها لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال استغلال ما تختزنه البيئة من موارد طبيعية، الشيء الذي سيزيد من حدة الضغوط الممارسة على البيئة، وبالتالي الزيادة في حدة المشكلات البيئية.

1.5.2. المشكلات البيئية الكبرى : كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إن المشكلات البيئية ليست لها حدود، الشيء الذي يعني أن البعض من هذه الأخيرة لها انعكاسات مباشرة أو غير مباشرة على جميع الدول بدون

استثناء. ولعل أعظم هذه المشكلات انعكاساً على البيئة والتنمية، التغييرات المناخية وتراجع التنوع البيولوجي والتصحر. والدليل على ذلك، مبادرة الأمم المتحدة إلى إعداد اتفاقيات دولية حول هذه المشكلات ودعوة الدول الأعضاء إلى المصادقة عليها والالتزام بتطبيق بنودها.

وإذا أخذنا كمثال التغييرات المناخية، فإن الدول المصنعة هي التي تتحمل أكبر قسط من المسؤولية في حدوث هذه التغييرات من جراء صناعاتها الضخمة التي بإفرازاتها المختلفة تحدث خللاً في توازن الجو الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع في معدل حرارة الكرة الأرضية. غير أن الدول النامية ومن ضمنها دول العالم الإسلامي وخصوصاً منها الإفريقية هي التي ستكون أكثر عرضة لعواقب التغييرات المناخية لعدم توفرها على الإمكانات والوسائل على المستوى الوقائي والمستوى العلاجي معاً. ولعل أكبر ضرر ناتج عن التغييرات المناخية ذلك الذي له علاقة باختلال الدورات المائية، مما نتج عنه وينتج عنه في العالم الإسلامي على الخصوص شح في توفير المياه للشرب والصناعة والفلاحة، وللأنشطة الاقتصادية بصفة عامة.

ومن جهة أخرى، إن الدول الإسلامية تعد من أكبر الدول تضرراً من التراجع البيولوجي والتصحر حيث تنعكس هذه الظواهر سلباً على السكان وعلى البيئة والاقتصاد. فالتنوع البيولوجي، إضافة إلى كونه عاملاً أساساً وحاسماً في استمرار التوازنات البيئية، يعد كذلك من أهم مصادر إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وخير مثال يمكن سوقه في هذا الصدد، التراجع الذي تعرفه الثروات السمكية والغابوية. أما التصحر، فهو كذلك عامل من عوامل التأثير السلبي على الاقتصاد، حيث يقصي من الاستغلال مساحات شاسعة من الأراضي كان من الممكن استعمالها لأغراض تنموية في مجال الزراعة والسياحة والبنيات التحتية. ورغم كل هذه السلبيات، فإن دول العالم الإسلامي، بحكم ضعف اقتصادها، وبحكم انتمائها إلى النظام الدولي، ليس لها مناص من الانخراط في هذه الاتفاقيات رافعة بذلك مستوى التحديات التي تواجهها فيما يتعلق بحسن تدبير البيئة وبالتوفيق بين هذه الأخيرة والتنمية.

1.5.3. عولمة الاقتصاد : بالإضافة إلى تحرير الاقتصاد ورفع الحواجز الجمركية، فإن العولمة سيكون لها انعكاس على المستوى البيئي بالنسبة لجميع دول العالم. ويتمثل هذا الانعكاس أساساً في احترام مقاييس ومعايير جودة المنتوجات الصناعية التي سيتم تصديرها من بلد لآخر.

ولعل أبرز المقاييس التي يجب حتماً أن تحترم في المبادلات التجارية بين الدول تلك التي لها علاقة بالبيئة. وهذا يعني أن أي منتوج قابل للتصدير يجب أن تتوفر فيه شروط تبين أنه صنع حسب أساليب تأخذ بعين الاعتبار جودة المنتوج نفسه وجودة البيئة.

ولن يتأتى هذا إلا إذا توفرت لدى الدول الإسلامية تكنولوجيات حديثة تحترم البيئة. وهو ما أصبح يتعارف عليه حاليا بالتكنولوجيات النظيفة التي تستلزم استثمارات هائلة.

العالم الإسلامي وتطلعات المستقبل، التنمية المستدامة :

أمام هذه التحديات الكبرى التي يواجهها أو سيواجهها العالم الإسلامي في مجال التوفيق بين البيئة والتنمية، من المرغوب فيه أن ينخرط هذا الأخير في التيار الدولي الذي بدأت بوادره في الظهور سنة 1987 مباشرة بعد صدور التقرير[1] (1) الذي أنجزته اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية وتكرس بعد مؤتمر

---

[1] تقرير نشر أولاً باللغة الإنجليزية تحت عنوان "Future Our Common" ثم باللغة الفرنسية تحت عنوان "avenir tous Notre" (مستقبلنا المشترك) من طرف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي تدعى كذلك لجنة برنتلاند (Bruntland Commission) باسم الوزيرة الأولى للنرويج التي كلفت من طرف الأمين العام للأمم المتحدة بالإشراف على أشغال هذه اللجنة. كانت هذه اللجنة هي أول هيئة عالمية توصي بتبني مفهوم التنمية المستدامة

ريو سنة 1992 حيث أوصى المنتظم الدولي بتبني ما اصطلح عليه بالتنمية المستدامة التي تقضي بإعادة النظر في أساليب التنمية اللامحدودة التي يعتمد عليها الاقتصاد المعاصر والتي تنهك البيئة وتؤثر سلباً على مصادر الحياة فيها.

وحينما نتحدث عن التنمية المستدامة، فالأمر يتعلق بالتعامل مع البيئة من زاوية تضمن في آن واحد حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة من خلال المحافظة على مصادر الحياة والموارد الطبيعية. وبعبارة أخرى، إن التنمية المستدامة تسعى إلى ضمان جودة الحياة بصفة عامة للأفراد والجماعات من خلال التنمية الاقتصادية، ولكن دون إلحاق أضرار بالبيئة الطبيعية والمشيدة.

انطلاقاً من هذه الاعتبارات، فإن التنمية المستدامة تستدعي إعادة النظر ليس فقط في مفهوم التنمية ولكن كذلك في مفهوم البيئة التي يجب أن تعتبر، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ككل غير قابل للتجزيء تترتب عنه تغييرات في نوعية العلاقات التي يقيمها الإنسان مع البيئة ومع مواردها. إن هذه التغييرات تعتبر تحدياً في حد ذاتها لأنها قبل أن تكون تغييرات على مستوى الممارسات والتصرفات، فهي أولاً وقبل كل شيء تغييرات على مستوى الفكر والمواقف والقيم.

إن العالم الإسلامي مطالب بأن يرفع هذا التحدي لأن الأمر يتعلق بإعادة النظر في نظام القيم الذي بنت عليه العديد من المجتمعات نمط تنميتها وإنتاجها واستهلاكها وعيشها. وبعبارة أخرى إن الأمر يتعلق بإصلاح النظام الاجتماعي والثقافي بأكمله، حيث أن هذا الإصلاح لا يمكن أن يتحقق إلا إذا بادر الإنسان المسلم بإعادة النظر في العلاقات التي يقيمها مع البيئة.

إن مفهوم التنمية المستدامة يحمل في طياته فلسفة هدفها الأساس هو ملء الهوة التي ما فتئت تتسع بين الإنسان والبيئة، الشيء الذي يقود هذا الإنسان إلى التعايش مع هذه البيئة قلباً وقالباً.

إن هذه الثورة الفكرية والأخلاقية والسلوكية ليست عزيزة على دول العالم الإسلامي مادامت هذه البلدان لها من المؤهلات والمبادئ ما يجعلها قادرة على القيام بهذه المهمة.

بالفعل، إن الدين الإسلامي أعطى للبيئة ولمواردها ولاستعمال هذه الموارد واستغلالها وللتوازنات البيئية وللتنوع البيولوجي، إلخ، أهمية كبيرة وخصوصاً من خلال العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن جل المفاهيم البيئية المعاصرة الكبرى تم التطرق لها بكيفية أو بأخرى من خلال الآيات القرآنية، نذكر منها على سبيل المثال :

- مفهوم شمولية البيئة - مفهوم التوازن - مفهوم محدودية الموارد - مفهوم تنوع الحياة - مفهوم الغائية - مفهوم حماية البيئة

التعاليم الإسلامية والقضايا البيئية المعاصرة :

3.1. مفهوم شمولية البيئة : لقد ظهر هذا المفهوم إلى الوجود في الستينات متزامناً مع ظهور مفهوم البيئة نفسه. ويعد مفهوم الشمولية إفرازاً للأزمة البيئية التي يعاني منها العالم المعاصر الذي اعتبرت فيه البيئة ولا تزال مجموعة من المكونات القابلة للاستغلال إرضاء لرغبات الإنسان المحضة.

حينما نتحدث عن الشمولية، فالأمر يتعلق بتصور يجعل من البيئة وحدة متكاملة أو كلاً تكون مكوناته مرتبطة فيما بينها ارتباطاً وثيقاً حسب نظام من العلاقات المتبادلة يكون فيها بقاء كل كائن حياً كان أم غير حي، مرتبطاً بباقي المكونات الأخرى. وبعبارة أخرى، فإن الشمولية تعني أن الكل يستمد بقاءه من الجزء وهذا الأخير يستمد بقاءه من الكل.

لقد أصبح اليوم مفهوم الشمولية من الناحية النظرية مفهوماً متداولاً في الأوساط العلمية والبيئية. وللتذكير، فإن الاقتراحات التي تقدم بها المفكرون والفلاسفة لصياغة نظرة جديدة للبيئة مبنية كلها على مفهوم الشمولية.

وإذا كان هذا الأخير يعد جديداً بالنسبة للإنسان، فإن هذه الجدة تنطبق على الإنسان فقط.

إن القرآن الكريم أشار إلى هذا المفهوم من خلال آيات كثيرة تتحدث عن وحدة الكون. فحينما يتحدث الحق سبحانه وتعالى عن هذا الكون، فإن ذلك يتم من خلال الإشارة إلى المكونات الكبرى، أي الأرض

والسماء والماء التي تعتبر حسب علم البيئة الحديث نظماً بيئية ضخمة يتألف منها ما يسمى بالمحيط الحيوي. وفضلاً عن ذلك، فإن العديد من الآيات القرآنية تربط دائما الأرض بالسماء بينما أخرى تشير إلى ما بينهما. فإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على أن مفهوم الشمولية وارد في القرآن الكريم وهو الشيء الذي توصل إليه العلم في السنين الأخيرة حينما اعتبر الكوكب الأرضي وما يحيط به من أجواء بمثابة نظام بيئي متكامل غير قابل للتجزيء. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن بعض العلماء ذهبوا إلى حد تشبيه الكرة الأرضية مع محيطها الجوي بكائن حي لإبراز أهمية الترابط و التفاعل القائمين بين مكونات البيئة.

إن الآيات القرآنية التي تشير بكيفية أو بأخرى لمفهوم شمولية البيئة كثيرة، منها على سبيل المثال تلك التي يتم فيها الربط بين الأرض والسماء، وأحياناً بين هذين العنصرين والماء.

يقول الحق سبحانه وتعالى :

{ الذي جعل لكم الأرضَ فِراشاً والسماءَ بناءً وأنزل من السماء ماءً فأخرج به من الثمراتِ رزقاً لكم } (سورة البقرة : الآية 22).

{ هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ثم استوى إلى السماء فسواهُنَّ سبعَ سمواتٍ وهو بكل شيء عليم } (سورة البقرة : الآية 29).

{ بَديع السماواتِ والأرضِ وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون } (سورة البقرة : الآية 117).

{ إن في خلق السمواتِ والأرضِ واختلافِ الليلِ والنهارِ والفلكِ التي تجري في البحر بما ينفعُ الناسَ وما أنزل الله من السماء من ماءٍ فأحْيا به الأرضَ بعد موتِها وبثَّ فيها من كل دابةٍ وتصريفِ الرياح والسحابِ المسخَّر بين السماءِ والأرضِ لآيات لقومٍ يعقِلون } (سورة البقرة: الآية 164).

{ وَسِعَ كُرسِيُهُ السمواتِ والأرضَ ولا يؤُدُه حِفْظُهما وهو العلِيُّ العظيم } (سورة البقرة : الآية 255).

{ ولله مُلْكُ السماواتِ والأرضِ والله على كل شيء قدير } (سورة آل عمران : الآية 189)

{ ولله مُلك السماواتِ والأرضِ وما بينهما يخلُقُ ما يشاء والله على كل شيء قدير } (سورة المائدة : الآية 17).

{ الله الذي خَلَقَ السمواتِ والأرضَ وأنزل من السماءِ ماءً فأخرجَ به من الثمرات رزقاً لكم } (سورة إبراهيم : الآية 32).

{ تُسبِّحُ له السمواتُ السَّبعُ والأرضُ ومن فيهنَّ وإن من شيء إلا يسبح بحَمدِهِ ولكن لا تَفْقهونَ تَسبيحَهم إنه كان حَليماً غفوراً } (سورة الإسراء : الآية 44).

{ لهُ ما في السمواتِ وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى } (سورة طه : الآية 6).

{ وما خلقنا السماءَ والأرضَ وما بينهما لاعبين } (سورة الأنبياء : الآية 16).

{ ألمْ تَرَ أن الله يُسبِّحُ له من في السمواتِ والأرضِ والطيرُ صافاتٍ كلٌّ قد عَلِمَ صلاتَه وتسبيحَه والله علِيمٌ بما يفعَلون } (سورة النور : الآية 41).

{ ألم تروا أن الله سخَّرَ لكم ما في السمواتِ وما في الأرضِ وأسْبَغَ عليكم نِعَمَهُ ظاهرةً وباطنة } (سورة لقمان : الآية 20).

{عالم الغيب لايَعْزُبُ عنه مِثقالُ ذرَّةٍ في السمواتِ ولا في الأرض ولا أصغر من ذلك و لا أكبر إلا في كتاب مبين} (سورة سبإ : الآية 3).

إن مفهوم شمولية البيئة لا يمكن أن يدرك إلا إذا شكلت هذه البيئة وحدة أو كلاً متكاملاً. وهذه الوحدة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا ساد بين مختلف مكوناتها ترابط وتناسق. هذا هو ما يشير إليه القرآن الكريم من خلال الآيات التي تظهر السماء والأرض والماء كعناصر مترابطة فيما بينها.

ويكفي أن نتمعن في بعض الآيات سالفة الذكر لندرك أن مفهوم الشمولية وارد في القرآن الكريم حينما يقول الحق سبحانه وتعالى في الآية 117 من سورة البقرة :

{ بديع السموات والأرض }، أي خالق السموات والأرض غير أن هذا الخلق ليس عشوائياً بل يتم حسب نظام معين.

ونفس الشيء يمكن إدراكه من خلال الآية 44 من سورة الإسراء حين يقول الله سبحانه وتعالى :

{ تسبح لـه السماوات السبع والأرض ومن فيهن }. والمقصود بالتسبيح هنا هو السجود والخضوع والانحناء أمام الخالق، الشيء الذي يمكن تفسيره من الناحية البيئية بنظام الترابط الذي يجمع بين جميع الكائنات من أجل استمرار الحياة التي هي من خلق الله.

ونفس الشيء يمكن إدراكه كذلك من خلال الآية 16 من سورة الأنبياء حين يقول سبحانه وتعالى : { وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين }. والمقصود في هذه الآية هو أن الخلق له غايات معينة وهو الشيء الذي تشير إليه الآية 27 من سورة ص حين قال الحق سبحانه وتعالى : { و ما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا } أو حين يقول في الآية 5 من سورة الزمر { خلق السموات والأرض بالحق }.

ومن الآيات التي تشير إلى شمولية البيئة الآية التي يقول فيها سبحانه عز وجل : { والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولائك لهم اللَّعنة ولهم سوءُ الدار } (سورة الرعد : الآية 25).

إن هذه الآية تنطبق على الفكر البيئي المعاصر الذي جزأ البيئة، وبالتالي، قطع الأوصال التي تربط بين مكوناتها، الشيء الذي أدى إلى ظهور اختلالات في نظام الترابط الذي يشكل أساساً لاستمرار وبقاء الحياة. وخير مثال يمكن سوقه في هذا الصدد يتعلق بالاختلالات التي يحدثها التلوث في الأوساط الطبيعية. إن التلوث إذا تجاوز حداً معيناً، يكسر التوازن القائم بين مكونات هذه الأوساط ويؤدي على طول المدى إلى موت هذه الأوساط وانقراض الحياة منها. وهذا هو ما يحدث في الأنهار والبحار التي تلقى فيها النفايات المنزلية والصناعية وكذلك في المساحات الخضراء المعرضة للأمطار الحمضية.

ألم يقل سبحانه وتعالى : { ظَهَرَ الفسادُ في البرِّ والبحرِ بما كَسَبَتْ أيدي الناس ليُذيقَهم بعض الذي عمِلوا لعلهم يرجعون } (سورة الروم : الآية 41).

وكيفما كان الحال، إن مفهوم شمولية البيئة الذي جاء به المفكرون في مقترحاتهم لتغيير نظرة الإنسان المعاصر للبيئة ليس في الحقيقة مفهوماً جديداً. كل ما يمكن قوله هو أن الإنسان يسعى من جديد للعودة إلى الصواب الذي نص عليه القرآن الكريم منذ عدة قرون والذي يقتضي أن تنطلق كل تصرفات البشر من مفهوم شمولية البيئة حفاظاً على وحدة هذه الأخيرة وبقاء الحياة فيها.

3.2. مفهوم التوازن : إن مفهوم التوازن يشكل واحدة من الركائز التي بني عليها علم البيئة الحديث. والتوازن لا يجب أن يدرك كوضع سكوني قار ومستقر يسود داخل النظم البيئية. فحينما يتم الحديث عن التوازن البيئي، فالأمر يتعلق بوضع حركي مستمر ناتج عن ما يقوم من علاقات وتفاعلات بين مكونات النظام البيئي. فلا سبيل إذن للحديث عن النظام البيئي بدون توازن. فالنظام البيئي المتوازن هو ذلك الجزء من البيئة الذي تسود بين مكوناته علاقات متبادلة متناسقة ومتكافئة تتجدد باستمرار وتؤدي في نهاية المطاف إلى استمرار الحياة وبقائها. وهكذا، فحينما يكون النظام البيئي متوازناً، فهذا يعني أن لديه قدرة ذاتية على التنظيم تكون ناتجة عن الحركة الذاتية التي تشترك فيها كل مكوناته من تربة وهواء وماء وحيوانات ونباتات بمختلف أشكالها وأنواعها. وبعبارة أخرى، فإن كل كائن حياً كان أم غير حي يقوم بعمل لصالحه ولكنه في نفس الوقت يكون عنصراً أو حلقة في سلسلة الأعمال التي تقوم بها الكائنات الأخرى.

فإذا كان بإمكاننا الحديث عن عدة أنواع من النظم البيئية البرية منها والبحرية والجوية والمائية والغابوية والقطبية والصحراوية والجبلية، الخ، فإن هذه النظم في الحقيقة ليست لها حدود، وبالتالي، فهي مرتبطة فيما بينها لتشكل نظاماً بيئياً واحداً يتشكل من الكرة الأرضية بأكملها بما يحيط بها من أجواء وما يو جد فيها وفوقها من ماء وما يبرز منها من قارات وما يترعرع فيها جواً وبراً وماء من حياة نباتاً كانت أم حيواناً بما في ذلك الإنسان.

ولهذا، فالتوازن البيئي الشامل هو الذي أدخل عليه الإنسان، من جراء فصل نفسه عن البيئة وطموحه للسيطرة عليها، تغييرات كبرى أدت إلى ظهور مشكلات بيئية واسعة النطاق طالت تأثيراتها جميع المحيطات والقارات وأسافل وأعالي الأجواء. إن الإنسان من جراء نظرته الأنانية للبيئة أساء لخاصيات

التوازن والتناسق والتناغم التي أسس عليها الله سبحانه وتعالى خلق هذا الكون. بالفعل، لقد أشار الحق سبحانه وتعالى للتوازن في العديد من آيات القرآن الكريم نذكر منها على سبيل المثال :

{ كُلُوا واشـرَبوا مـن رزق اللـه و لا تَعْثَوا في الأرض مُفسِدِين } (سورة البقرة : الآية 60).

{ ويَسْعَون في الأرض فساداً والله لا يحب المفسدين } (سورة المائدة : الآية 64).

{ ولا تُفْسِدوا فـي الأرض بعد إصْلاحِها وادْعوهُ خَوفـا وطَمَعـاً إن رحمتَ الله قريـبٌ مـن المحْسنِين } (سورة الأعراف : الآية 56).

{ قد جاءتْكُم بَيِّنَةٌ من ربِّكُم فأوفوا الكَيْلَ والميزانَ ولا تَبْخَسوا النـاسَ أشْيَاءَهم ولا تُفسِدوا فـي الأرض بعد إصْلاحها ذلكم خيرٌ لكم إن كنتم مؤمنين } (سورة الأعراف : الآية 85).

{ ويا قومِ أوْفوا المكِيال والميزانَ بالقِسطِ ولا تَبْخَسوا الناسَ أشياءَهم ولاتَعْثَوا في الأرض مُفْسِدين } (سورة هود : الآية 85).

{ الله يعلم ما تحمل كل أنثى وما تغيض الأرحام وما تزداد وكل شيء عنده بمقدار } (سورة الرعد : الآية 8).

{ والأرضَ مدَدْنَاها وألْقيْنَا فيها رَواسِي وأنْبَتْنَا فيها من كلِّ شيءٍ موزونٍ } (سورة الحجر : الآية 19).

{ الذي له ملك السمواتِ والأرض ولم يَتَّخِذْ وَلَدا ولم يَكُنْ له شَريك في الملك وخَلَقَ كل شيءٍ فقَدَّرَهُ تَقْديراً } (سورة الفرقان : الآية 2).

{ الشمسُ والقمرُ بحُسْبان والنجمُ والشجرُ يَسْجُدان والسَّمَاء رَفَعَها وَوضَعَ الميزَانَ ألاَّ تَطـْغَوْا فـي الميزان وأقيموا الوَزْنَ بالقِسْطِ ولا تُخْسِروا الميزانَ } (سورة الرحمن : الآيات 8-5).

{ سَبِّح اسم رَبِّكَ الأعْلى الذي خَلَقَ فسَوَّى والذي قدَّرَ فَهَدَى } (سورة الأعلى : الآيات 3-1).

إن الآيات سالفة الذكر تشير كلها بطريقة أو بأخرى إلى مفهوم التوازن الذي كما أسلفنا تأسس عليه علم البيئة الحديث. وهكذا تمت الإشارة لهذا التوازن في القرآن الكريم عن طريق مفاهيم :

- الفساد - الإصلاح - الميزان - المقدار - التقدير - الحسبان - التسوية

إن الله لا يحب الفساد في كل شيء. والفساد بمعناه البيئي، أي الاضطراب والاختلال والتخريب وعدم التناسق، يمكن أن يكون ناتجاً عن التلوث والاستغلال المفرط وغير العقلاني للموارد واقتحام وغزو الأوساط الطبيعية. وبعبارة أخرى، إن الفساد ينتج عن التغييرات التي يدخلها الإنسان بدون حسبان على نظام الترابط الذي يضمن الحياة داخل المحيط البيئي. أما الإصلاح، فيمكن ربطه بمفهوم التنظيم الذاتي الذي يضمن استمرار التوازن داخل النظم البيئية. وهذا يعني أن الله سبحانه وتعالى وفر للبيئة كل الظروف التي تمكنها من إصلاح نفسها كلما أدخلت عليها تغييرات ولكن في حدود معينة. ولهذا، فإن الله يوصي عباده بأن لا يفسدوا في الأرض خصوصاً وأن بث الفساد أسهل بكثير من القيام بالإصلاح.

أما مفاهيم الميزان والمقدار والتقدير والحسبان والتسوية فإنها تشير إلى أن الله سبحانه وتعالى نظم الأمور ونسقها عند خلق هذا الكون. وعندما يتعلق الأمر بالتنظيم والتنسيق والترتيب. فهذا معناه أن كل شيء يحسب له حسابه. وبعبارة أخرى، فإن الأشياء لا يمكن أن تكون منظمة ومتناسقة إلا إذا قامت بينها علاقات متوازنة تكون ضامناً للنظام والتناسق. فحينما يقول الحق سبحانه وتعالى : { وأنبتنا فيها من كل شيء موزون } (سورة الحجر : الآية 19)، فهذا يعني أن الله وفر في الأرض الظروف الملائمة لنمو العديد من أنواع النباتات المختلفة.

ومن المعروف حالياً في علم البيئة النباتي أن النباتات لا يمكن أن تتعايش في الوسط الواحد إلا إذا قام من جهة توازن فيما بينها، ومن جهة أخرى بينها وبين الظروف المادية للوسط الذي تنبت فيه. فعندما يختل هذا التوازن، فقد يطغى نوع من هذه النباتات على الأنواع الأخرى، الشيء الذي يؤدي إلى تقليص عدد هذه الأخيرة وأحياناً إلى اختفائها. وهذا هو ما يحدث عندما يتدخل الإنسان في الأوساط الطبيعية ويستغل مواردها بكيفية غير عقلانية. والنتيجة هي اختلال التوازنات الذي يؤدي إلى طغيان مكونات بيئية وتراجع واندثار مكونات أخرى.

وخير مثال يمكن سياقه في هذا الصدد هو استعمال مختلف المبيدات الكيميائية من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية. ولا سبيل هنا لذكر الأضرار التي ألحقتها هذه المبيدات بالتوازنات الطبيعية. ولا سبيل للذكر أنه بذلت محاولات ولا تزال تبذل من أجل تجاوز هذا الوضع الذي يشكل تهديداً للتوازنات البيئية. من بين هذه المحاولات، اللجوء إلى ما يسمى بالمكافحة البيولوجية التي تستعمل فيها وسائل طبيعية لخلق توازن بين ما يسمى بالنباتات والحشرات المضرة وبين النباتات المزروعة. وجدير بالذكر أن اللجوء إلى المكافحة البيولوجية هو محاولة من الإنسان للرجوع إلى الفطرة، أي الوضع الطبيعي الذي وجدت فيه الأرض عندما خلقها الله سبحانه وتعالى. وهذه هي الفطرة التي أشار إليها عز وجل حينما يقول : { وخلق كل شيء فقدره تقديراً } (سورة الفرقان : الآية 2) أو { الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى } (سورة الأعلى : الآيتان 3-2).

وفي هذا الصد، لابد من الإشارة إلى أن العديد من التيارات الفكرية والحركات البيئية وبالخصوص في الدول المصنعة حيث الإنسان ألحق أضراراً كبيرة بالطبيعة، تنادي بالرجوع إلى الطبيعة الذي معناه الرجوع إلى الفطرة. وقد عبر الناس عن هذا الرجوع بطرق عديدة منها الزهد في الاستهلاك، وبالخصوص بممارسة ما يسمى بالزراعة البيولوجية التي تعتمد على التربة والشمس والماء والعمل اليدوي.

إن مفهوم التوازن الذي أقره علم البيئة الحديث سواء على مستوى النظم البيئية الصغيرة أو على المستوى البيئي الشمولي واحد من المفاهيم البيئية التي وردت في القرآن الكريم منذ عدة قرون. إن الله سبحانه وتعالى خلق الكون موزوناً ومتوازناً وهو الذي يقول :

{ أَلَمْ تَرَ أَنَّ الله يَسْجُدُ له مَنْ في السمواتِ ومَنْ في الأرض والشمسُ والقمرُ والنجومُ والجبالُ والشجرُ والدوابُ وكثيرٌ من الناس } (سورة الحج : الآية 18).

إن سجود الكائنات للحق سبحانه وتعالى إن دل على شيء إنما يدل على وحدة الكون التي يحفظ توازنها خالق مدبر واحد.

3.3. مفهوم محدودية الموارد : منذ أن دخل العالم عصر الصناعة خلال القرن التاسع عشر الذي اقترن أوله باختراع الآلة البخارية وآخره باكتشاف الكهرباء والنفط ثم باختراع المحرك الانفجاري، بدأ في نفس الوقت التهافت على الموارد الطبيعية وخصوصاً في البلدان الغربية التي كانت تتنافس فيما بينها أولاً للرفع من مستوى إنتاجها واستهلاكها، وثانياً لغزو الأسواق الخارجية بمنتوجاتها الصناعية. وقد أدت هذه الاختراعات والاكتشافات إلى ازدهار العديد من الصناعات وعلى رأسها صناعة الحديد والصناعة الكيميائية. وقد أدت صناعة الحديد على الخصوص إلى اختراع العديد من وسائل النقل والآلات وخاصة تلك التي تستعمل في المجال الفلاحي وفي قطاع استخراج واستغلال المعادن. أما الصناعة الكيميائية فقد ساهمت هي الأخرى بقسط وافر في ازدهار الفلاحة بما وفرته لهذه الأخيرة من أسمدة ومبيدات مكنت المزارعين من الحصول على مردوديات عالية في الإنتاج.

وبصفة عامة، إن القرن التاسع عشر اقترن بظهور مجموعة من الأنشطة الاقتصادية الواسعة النطاق المبنية على استغلال ثروات الأرض ومصادر الطاقة وتحويل المواد الأولية إلى منتوجات مصنعة. ولا سبيل للذكر أن أهم الصناعات التي يرتكز عليها الاقتصاد العالمي اليوم نشأت في تلك الفترة نذكر من بينها على سبيل المثال :

- الصناعة الثقيلة التي تحول المواد الأولية المعدنية إلى فليزات تستعمل في عدة أنواع أخرى من الصناعات،
- الصناعة الخفيفة التي تحول ما أنتجته الصناعة الثقيلة إلى منتوجات مصنعة،
- الصناعة الغذائية التي تصنع وتهيئ الأغذية،
- الصناعة الميكانيكية التي تنتج الآلات والمعدات المستعملة في مجالات الصناعة والفلاحة والنقل، الخ.

وجدير بالذكر أن ازدهار الصناعة خلال القرن التاسع عشر في العالم الغربي كان مبنياً على تنافس شديد بين الدول التي كانت ولا تزال تسعى إلى احتلال المراتب الأولى على الصعيد العالمي، الشيء الذي

أدى إلى استغلال مفرط للموارد الطبيعية ليس فقط في البلدان المصنعة ولكن كذلك في ما يسمى حالياً بالدول النامية.

بالفعل، إن ازدهار الصناعة وتطورها كانا في حاجة ماسة للموارد الأولية لضمان نشاطها بكيفية مستمرة. فلا غرابة إذن أن يقترن عصر الصناعة بإقبال بعض الدول الغربية على استعمار إفريقيا وجزء كبير من آسيا من أجل استغلال مواردها الطبيعية.

وكيفما كان الحال، فإن عصر الصناعة كان بداية لاستغلال مفرط وجنوني ومطلق العنان للموارد الطبيعية على الصعيد العالمي. وحتى البلدان التي لم يطلها الاستعمار الغربي، فإن مواردها تستغل بثمن بخس من طرف الدول المصنعة.

إن الموارد الطبيعية كانت تستغل وكأنها غير قابلة للنفاد إذ لا فرق بين ما هو متجدد طبيعياً وبين ما هو غير متجدد. لقد كان هاجس الدول المصنعة هو تحقيق مستوى عالمي من النمو ولو على حساب الطبيعة ومواردها.

ولحسن الحظ، فإن هذا الاستغلال المفرط الذي أدى إلى استنزاف الموارد الطبيعية، وبالتالي، إلى ظهور مشكلات بيئية أثار انتباه العديد من الأوساط في الدول المصنعة التي بادرت إلى عقد أول اجتماع استشاري دولي بمدينة بيرن بسويسرا سنة 1913 حول حماية الطبيعة شارك فيه 19 بلداً. ثم تلا هذا الاجتماع سنة 1923 أول مؤتمر عقد بباريس حول حماية الطبيعة وعوامل تخريب مواردها تلاه مؤتمر ثاني سنة 1932 تم تخصيصه لدراسة تأثير التكنولوجيات الملوثة على الطبيعة. وبعد ذلك، عقدت منظمة اليونسكو بفرنسا سنة 1948 اجتماعاً دولياً تمت فيه مناقشة تأثيرات الأنشطة البشرية على الطبيعة تلاه سنة 1968 مؤتمر نظمته نفس المنظمة بإفريقيا حول الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية حيث ركز المشاركون من جهة على هشاشة الأسس التي تضمن تجدد البعض من هذه الموارد، ومن جهة أخرى على محدودية كمية البعض الآخر. غير أن مفهوم محدودية الموارد لم يبرز إلى الوجود بصفة واضحة إلا بعد نشر تقرير نادي روما سنة 1970 الذي أثار انتباه المجتمع الدولي وخصوصاً في الدول المصنعة إلى ضرورة إدخال تغييرات مهمة على نمط نموها الاقتصادي، الشيء الذي أكدت عليه اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بعد صدور تقريرها سنة 1987.

إن مفهوم محدودية الموارد الذي ظهر خلال السبعينات وتأكدت صحته خلال الثمانينات هو الذي أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة التي تقتضي أن يتعامل الإنسان مع البيئة ومع مواردها بكيفية تضمن حاجاته الآنية وحاجات الأجيال المقبلة في نفس الوقت.

وإذا استطاع الإنسان، بفضل ما أتاه الله من علم، أن يقف على هذه الحقيقة، فإن القرآن الكريم أشار غيرما مرة لمفهوم محدودية الموارد من خلال الآيات التالية :

{ وعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ لا يعلمُها إلا هو ويعلمُ ما في البَرِّ والبحر وما تَسْقُطُ من وَرَقَةٍ إلا يَعْلَمُهَا ولا حَبَّةٍ في ظلمات الأرضِ ولارطبٍ ولا يابسٍ إلا في كتابٍ مبينٍ } (سورة الأنعام : الآية 59).

{ الله يَعْلَمُ ما تَحْمِلُ كلُّ أنثى وما تَغِيضُ الأرحامُ وما تَزْدَادُ وكلُّ شيءٍ عنده بمقدار }(سورة الرعد : الآية 8).

{ وإن من شيءٍ إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم } (سورة الحجر : الآية 21).

{ وأنْزَلْنَا من السماءِ ماءً بِقَدَرٍ فأسكناه في الأرض وإنا على ذهابٍ به لقادِرون } (سورة المؤمنون : الآية 18). { الذي لهُ مُلك السمواتِ والأرض ولم يَتَّخِذْ وَلَداً ولم يَكُنْ له شريك في الملك وخَلَقَ كلَّ شيءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً } (سورة الفرقان : الآية 2). { وكلَّ شيءٍ أَحْصَيْنَاهُ في إمامٍ مبينٍ } (سورة يس : الآية 12). { وجعل فيها رواسِيَ مِن فَوْقِها وبَارك فيها وقَدَّرَ فيها أَقْوَاتَها في أربعةِ أيَّامٍ سواءً للسائِلين } (سورة فصلت : الآية 10). { ولو بَسَطَ الله الرِّزْقَ لِعباده لبَغَوْا في الأرض ولكن يُنَزِّل بِقدَرٍ ما يشاء إنه بعباده خبيرٌ بصيرٌ } (سورة الشورى : الآية 27). { إنَّا كلَّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقدَر } (سورة القمر : الآية 49). { وأحْصَى كلَّ شَيءٍ عدَدا } (سورة الجن : الآية 28). { قدْ جعل الله لكلِّ شيءٍ قدراً } (سورة الطلاق : الآية 3). { وكلَّ شيءٍ أحْصَيْناه كِتابا } (سورة النبأ : الآية 29).من خلال الآيات السالفة الذكر، يشير سبحانه وتعالى إلى مفهوم

محدودية الموارد من خلال مفهومي المقدار والقدر. يقول الحق سبحانه وتعالى : { إنا كل شيء خلقناه بقدر } (سورة القمر : الآية 49) أي أن كل كائن حي أم غير حي يخضع لقانون أو لقوانين معينة من حيث الكم. والفرق الذي وضعه الإنسان بين الموارد الطبيعية المتجددة والموارد الطبيعية غير المتجددة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم محدودية الموارد الذي يشير إليه القرآن الكريم.

فبالنسبة للموارد الطبيعية غير المتجددة، لقد أثبت العلم الحديث أنها فعلاً محدودة الكمية كما هو الشأن بالنسبة للمواد الطاقية الأحفورية (فحم، نفط، غاز طبيعي) والانشطارية (أورانيوم، طوريوم، الخ) والمعادن الفلزية كالحديد والنحاس والمعادن غير الفليزية كالفوسفات والبوتاس الخ. أما بالنسبة للموارد الطبيعية المتجددة، فهي الأخرى توجد في البيئة حسب كميات محدودة لكنها تتميز عن الموارد غير المتجددة، بكونها تتجدد بكيفية طبيعية حسب دورات معينة كما هو الشأن بالنسبة للماء والنباتات والحيوانات البرية والموارد البيولوجية المائية والطاقة. والتجديد لا يعني أن هناك زيادة في الكميات إلى ما لا نهاية. بل التجديد يقصد به أن البيئة تتوفر على كميات محددة من العناصر والمواد الكيميائية التي من جراء تعاقب الحياة والموت تدخل في دورات معينة لتنتج من جديد الحياة وعناصر ومواد كيميائية. وهذا ما يحدث مثلاً بالنسبة للغازات التي يتكون منها الجو كالأكسجين والآزوت وثاني أكسيد الكاربون، الخ.

يقول الحق سبحانه وتعالى : { وَأنْزَلْنَا من السماءِ ماءً بقدر فأسْكناه في الأرض وإنَّا على ذهابٍ به لقادِرون } (سورة المؤمنون : الآية 18).

لقد أصبح اليوم معروفا أن كمية الماء التي يتكون منها المحيط البيئي محدودة حيث تقدر بـ 1.350 مليون كيلومتر مكعب موزعة كالتالي :

الماء السائل : المحيطات ـ المياه الجوفية ـ بحيرات الماء العذب ـ بحيرات مالحة وبحار داخلية ـ ماء التربة (الرطوبة) ـ مجاري المياه

الماء الصلب : الجليديات القطبية ـ جليديات المناطق المعتدلة والاستوائية

الماء الغازي : ـ بخار الماء الجوي ـ ماء المحيط الحيوي ـ ماء الكائنات الحية

وإذا كانت الموارد الطبيعية محدودة الكميات، فهذا يعني أن كمية العناصر الكيميائية التي تتكون منها هذه الموارد هي الأخرى محدودة.

بالفعل، إن أي مورد كيفما كان نوعه يتألف من جزيئات تتكون هي الأخرى من ذرات. فالماء مثلاً يتكون من جزيئتين من الهيدروجين وجزئية واحدة من الأكسجين. فعندما يتم الحديث عن محدودية كمية الماء على مستوى البيئة بأكملها، فهذا يعني أن هذه الكمية تتكون هي الأخرى من عدد محدود من ذرات الهيدروجين والأكسجين. يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز :

{ وقال الذين كفروا لا تَأْتينا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عالمِ الغيبِ لا يَعْزُبُ عنه مِثْقال ذَرَّةٍ في السمواتِ ولا في الأرض ولا أصْغَر من ذلك ولا أكْبَر إلاَّ في كتابٍ مبينٍ } (سورة سبإ : الآية 3).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن علماء الكيمياء عندما يتعاملون مع المادة، يعرفون أن كمية هذه المادة لا تزيد ولا تنقص رغم التحولات التي تمر منها. وهذا هو ما توصل إليه عالم الكيمياء الفرنسي لافوازيي (Lavoisier) في القرن الثامن عشر حين قال : >لا شيء يضيع ولاشيء يضاف، الكل يتحول< ليتخذ أشكالاً مختلفة. وهذا هو ما يجري داخل المحيط البيئي حيث المادة في تحولات مستمرة لتتخذ أشكالاً تتكون منها الحياة وأخرى يتألف منها الماء والهواء والتربة. وقد أشار الحق سبحانه وتعالى إلى هذه التحولات بقوله :

{ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ في الأرض وما يَخْرُجُ منها ومَا يَنْزِلُ من السماءِ وما يَعْرُجُ فيها وهو الرحيم الغفور } (سورة سبإ : الآية 2).

إن العلم الحديث أثبت بالفعل أن المادة تتحول باستمرار على مستوى المحيط البيئي بأكمله من خلال ما يسمى بالدورات البيوجيوكيميائية، أي الدورات التي تجدد مكونات البيئة الحية وغير الحية. من بين هذه الدورات، نذكر على سبيل المثال :

ـ دورة الماء ـ دورة الأكسيجين ـ دورة الكاربون ـ دورة اللآزوت ـ دورة الفوسفور، الخ.

وكما جاء في الآية سالفة الذكر، فإن الدورات تتخذ الأرض والجو نطاقاً لتتحقق. فالماء مثلاً ينزل من الجو إلى الأرض لتستفيد منه الكائنات الحية ثم تحت تأثير عامل الحرارة يتبخر ويصعد إلى الجو ليعود مرة أخرى إلى الأرض. وهكذا، فرغم تعدد الأشكال التي تتخذها المادة من خلال ما هو حي وما هو غير حي، فإن الأجزاء التي تتألف منها المادة محدودة الكمية كما جاء في كتاب الله عز وجل : { وأحْصَى كل شيءٍ عدداً } (سورة الجن : الآية 28).

3.4. مفهوم تنوع الحياة : إن مفهوم تنوع الحياة أو ما يسمى حالياً بالتنوع البيولوجي مفهوم حديث حيث ظهر إلى الوجود خلال الثمانينات وتم تكريسه في النصف الأول من التسعينات من خلال اتفاقية دولية انبثقت عن مؤتمر ريو سنة 1992.

والمقصود بالتنوع البيولوجي هو الخاصية التي تتميز بها الحياة لتظهر في الطبيعة حسب أنواع وأشكال عديدة ومختلفة. وجدير بالذكر أن هذا التنوع يظهر على جميع مستويات التدرج البيولوجي بدأ من الخلايا والأعضاء ومرورا بالأجسام إلى الأنواع والجماعات.

إن التنوع البيولوجي ضروري لاستمرار الحياة إذ بواسطته تستطيع الكائنات الحية أن تواجه التغييرات التي تحدث في الأوساط التي تعيش فيها بصفة خاصة وفي البيئة بصفة عامة.

وهكذا، فكلما كانت النظم البيئية غنية بأنواع وأشكال الحياة، كانت لها القدرة والوسائل للتصدي لهذه التغييرات. وهنا لابد من الإشارة إلى أن التنوع البيولوجي واحد من العوامل الأساس التي تساهم في التنظيم الذاتي للنظم البيئية لتضمن توازنها واستمرار الحياة بها.

ولعل أكثر الكائنات تنوعاً الحشرات متبوعة بالنباتات ثم الكائنات اللافقرية والمجهرية ثم الأسماك ثم الثدييات والزواحف والضفدعيات وأخيراً الطيور. وقد تم تقدير كمية هذه الكائنات على صعيد المحيط البيئي بما مجموعه 33.500.000 نوع لم يتمكن الإنسان إلى حد الآن إلا من معرفة 1.390.000 نوعاً، أي ما يعادل 4%.

إن هذا التنوع الهائل في أشكال وأنواع الحياة أشار إليه الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز من خلال العديد من الآيات نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

{ ولله ملكُ السمواتِ والأرض وما بينهما يَخْلُقُ ما يشاءُ والله على كلِّ شيءٍ قديرٌ } (سورة المائدة : الآية 17).

{ وهو الذي أنْزَلَ من السماءِ ماءً فأخْرَجْنا به نباتَ كلِّ شيءٍ فأخْرَجْنا منه خَضِرا نُخْرِجُ منه حبًّا متراكِباً ومِنَ النَّخْلِ من طلْعِهَا قِنْوانٌ دانية وجناتٍ من أعنابٍ والزيتونَ والرُّمانَ مُشْتَبِهاً وغير متشابهِ انْظُرُوا إلى ثَمَرِه إذا أثْمَرَ ويَنْعِهِ إنَّ في ذلكم لآياتٍ لقوم يؤمنون } (سورة الأنعام : الآية 99).

{ وهو الذي مَدَّ الأرضَ وجعل فيها رواسِيَ وأنهارا ومن كلِّ الثَّمراتِ جعل فيها زَوْجَيْنِ اثنَيْنِ } (سورة الرعد : الآية 3).

{ هو الذي أنْزَلَ من السماءِ ماءً لكم منه شرابٌ ومنه شجرٌ فيه تُسِيمُونَ يُنْبِتُ لكم به الزَّرْعَ والزيتونَ والنخيلَ والأعنابَ ومن كل الثَّمَرَاتِ إن في ذلك لآيةً لقومٍ يَتَفَكَّرُونَ } (سورة النحل : الآيتان 11-10).

{ الذي جعل لكم الأرض مَهْداً وسَلَكَ لكم فيها سُبُلاً وأنْزَل من السماءِ ماءً فَأَخْرَجْنَا به أزْوَاجاً من نباتٍ شَتَّى } (سورة طه : الآية 53).

{ وترى الأرضَ هامدةً فإذا أنْزَلْنَا عليها الماءَ اهْتَزَّتْ ورَبَتْ وأنْبَتَتْ من كلِّ زَوْجٍ بَهيجٍ } (سورة الحج : الآية 5).

{ والله خَلَقَ كلَّ دابَّةٍ من ماءٍ فمنهم من يمشي على بَطْنِهِ ومنهم من يمشي على رِجْلين ومنهم من يمشي على أرْبَعٍ يَخْلُقُ الله ما يشاءُ إنَّ الله على كلِّ شيءٍ قدير } (سورة النور : الآية 45).

{ أوَ لَمْ يَرَوا إلى الأرض كم أنبتنا فيها من كلِّ زوجٍ كريم } (سورة الشعراء : الآية 7).

{ سبحان الذي خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون } (سورة يس : الآية 36).

{ والأرضَ مَدَدْناها وألْقَيْنا فيها رواسِيَ وأنْبَتْنا فيها من كلِّ زوج بهيج } (سورة ق : الآية 7).

إن القرآن الكريم يعطي أهمية كبيرة لتنوع الحياة حيث يشير إلى اختلاف النباتات والحيوانات. ولو أن أكثر الآيات سالفة الذكر خصصت للتنوع النباتي، فهناك الآية 45 من سورة النور التي تشير إلى التنوع الحيواني. وإن اقتصرت هذه الآية على ذكر البعض من الحيوانات، فإن الله سبحانه وتعالى ينهي هذه الآية بقوله : { يخلق الله ما يشاء إن الله على كل شيء قدير } وهذا معناه أن عدم الإشارة إلى جميع أنواع الحيوانات والنباتات في القرآن الكريم يجب أن لا يفسر باقتصار التنوع البيولوجي على ما جاءت به الآيات الكريمة.

إن الله سبحانه وتعالى يقول : { وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها } (سورة إبراهيم : الآية 34). كما يقول سبحانه وتعالى كذلك : { والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق مالا تعلمون } (سورة النحل : الآية 8). فإن دلت هذه الآيات على شيء، إنما تدل على أن الله نوع الخلق لكن الإنسان لم يستطع أن يتعرف عليه كله. وهذا هو ما أثبته العلم اليوم حيث أن عدد أنواع الحشرات مثلاً يقدر ب 30000000 نوع بينما لا يعرف العلماء إلى حد الآن إلا 750.000 نوع. أما الكائنات اللافقرية والمجهرية فيقدر عددها بـ 3.000000 بينما تم إلى حد الآن التعرف على 276.500 نوع. يقول سبحانه وتعالى : { سبحان الذي خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون } (سورة يس : الآية 36).

إن مفهوم تنوع الحياة أصبح اليوم يحتل الصدارة في الأوساط التي تهتم بشؤون البيئة. ولا سبيل للقول إن هذا الاهتمام أتى بعد أن أدرك الإنسان الدور الحاسم الذي يلعبه التنوع في استمرار دورة الحياة. وهنا لابد من الإشارة إلى أن مفهوم تنوع الحياة لا يمكن فصله عن مفهومي شمولية البيئة والتوازن. إن التنوع البيولوجي واحد من العوامل الأساس الشمولية التي تساهم في استمرار توازن المحيط البيئي الذي يتكون من الجو ومن سطح القارات ومن ماء المحيطات والبحار إضافة إلى ضوء الشمس والمحيط الذي يتألف من جميع الكائنات الحية. يقول سبحانه وتعالى :

{ إنَّ في خَلْق السمواتِ والأرض واختلافِ الليلِ والنهارِ والفلكِ التي تجري في البحر بما يَنْفَعُ الناسَ وما أنْزَلَ الله من السماءِ من ماءٍ فأَحْيا به الأرضَ بعد مَوْتِها وبَثَّ فيها من كل دابَّةٍ وتَصْريفِ الرِّياح والسحابِ المُسَخَّرِ بين السماءِ والأرضِ لآيات لقوم يعقلون } (سورة البقرة : الآية 164).

إن هذه الآية الكريمة تؤكد شمولية البيئة التي سبق الحديث عنها. لقد أشار الحق سبحانه وتعالى في هذه الآية إلى العناصر المادية التي تتكون منها هذه البيئة من جو (سماء) وأرض (سطح الأرض) وماء وكائنات حية. وحينما يقول سبحانه وتعالى : { لآيات لقوم يعقلون }، فإنه يدعو عباده للتأمل والتمعن في مكونات هذا الكون وفي العلاقات القائمة بينها. وحينما يقول سبحانه وتعالى في نفس الآية :

{ وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة }. فهذه إشارة للتنوع البيولوجي الذي على الإنسان أن يتأمل فيه كواحد من عناصر وحدة الكون وشموليته.

3.5. مفهوم الغائية : من أهم المفاهيم التي وردت في المقترحات التي تقدم بها المفكرون لتغيير نظرة الإنسان للبيئة، مفهوم الغائية الذي ينص على أن كل كائن حياً كان أم غير حي هو في الحقيقة مركز غائية، أي بمعنى أن هذا الكائن ينزع إلى تحقيق غاية معينة. في هذه الحالة، فإذا اعتبرت الكائنات مراكز غائية، فهذا يعني أنها تتحول من مجرد كائنات مجهولة تتكون منها البيئة إلى كائنات ذات قيمة ذاتية وجودها له مبرر يتمثل في كونها وسائل تتحقق من خلالها غايات معينة.

وإذا وضعنا مفهوم الغائية في إطار بيئي، فقد يصعب على المرء أن يتصور أن كل كائن من ضمن الكائنات التي تتكون منها البيئة والتي تعد بالمليارات (عدد البشر وحدهم أكثر من خمسة مليارات) وجد من أجل أن تتحقق من خلاله غاية معينة. فلا سبيل للاستغراب لأن كل كائنات البيئة كيفما كان نوعها تعد وسائل وقنوات تتحقق من خلالها الكثير من الغايات المختلفة. فإذا اعتبرنا مثلاً بعض الأنواع من الحشرات ومن ضمنها الفراشات والنحل، فسنجد أنها عندما تكون منهمكة في الحصول على قوتها بتنقلها بين الأزهار، فإنها في نفس الوقت تلقح هذه الأزهار بواسطة اللقاح الذي تحمله مختلف أجزاء أجسامها. وهكذا، فإن هذه الكائنات بدون أن تشعر تمكن العديد من النباتات من التكاثر، وبالتالي، من استمرار الحياة. وما يقال عن الحشرات والطيور، يقال كذلك عن بعض الثدييات التي يكسو جسمها وبر أو صوف. فعندما تكون هذه

الحيوانات بصدد البحث عن قوتها، فإن بعض الأنواع من البذور وخصوصاً منها الشائكة تلتصق بريشها أو بوبرها أو بصوفها، الشيء الذي يساعد على نقل هذه البذور من مكان لآخر، وبالتالي، تمكينها من الإنبات في وسط بعيد عن الوسط الأم. فكما هو الشأن بالنسبة للحشرات، فإن هذه الحيوانات تساعد هي الأخرى على نقل الحياة من مكان إلى آخر وعلى استمرارها.

وما يقال عن الثدييات، يمكن أن يقال عن بعض الأنواع من الديدان ومنها على الخصوص دودة الأرض التي تعيش داخل التربة التي تتوفر فيها نسبة معينة من الرطوبة. لكي تتغذى هذه الدودة، فإنها تبلع حبات دقيقة من التربة لتأخذ منها بعد عملية الهضم ما هي في حاجة إليه من الغذاء ثم تعيد الباقي إلى التربة. وهكذا، فإن هذه الدودة بعملها هذا أولاً تحرك التربة، وبالتالي، تسهل نفوذ الهواء إليها، وثانياً تغنيها بأملاح معدنية بعد خضوع هذه التربة لعملية الهضم داخل جسمها. وجدير بالذكر أن هذا العمل له نتيجة تتمثل في ازدياد خصوبة التربة وتحسين تهويتها، الشيء الذي يسهل إنبات البذور التي تسقط على التربة أو توضع فيها. إن دودة الأرض كما هو الشأن بالنسبة للحيوانات سابقة الذكر، تساهم في استمرار الحياة.

وما يقال عن الحيوانات، يمكن أن يقال عن النباتات. فبالنسبة مثلاً للنباتات الخضراء، من المعروف أنها تلتقط ضوء الشمس وتأخذ ثاني أكسيد الكربون من الهواء لتصنع المادة العضوية التي بدونها لاوجود للحياة. ومن المعروف أن الحيوانات ليست لها القدرة لصنع المادة العضوية بنفس الطريقة التي تسلكها النباتات الخضراء، وبالتالي، فإن هذه الحيوانات تحصل على المادة العضوية إما بأكل النباتات الخضراء مباشرة وإما بأكل الحيوانات التي تتغذى على النباتات الخضراء. وهكذا، فإن النباتات الخضراء تشكل أساساً لاستمرار الحياة الحيوانية بجميع أشكالها وأنواعها.

غير أن هذا لا يعني أن استمرار الحياة النباتية غير مضمون. بالعكس، إن النباتات الخضراء المزهرة لها عدة وسائل لضمان استمرار حياتها. من بين هذه الوسائل، تجدر الإشارة إلى أن العديد من النباتات لها زهور ذات ألوان زاهية تجذب الحشرات إليها لتتغذى على رحيقها أو على لقاحها الذي يلتصق بأجسامها كما سبق الذكر، وبالتالي، ينقل من نبات لآخر، الشيء الذي يؤدي إلى عملية اللقاح التي تؤدي بدورها فيما بعد إلى ظهور ثمار ثم بذور التي هي الوسيلة التي تستمر بواسطتها الحياة النباتية.

وكيفما كان الحال، فإن الكائنات الحية نباتية كانت أم حيوانية هي عبارة عن أماكن تتحقق من خلالها غايات معينة. وإذا كانت أول غاية يسعى إلى تحقيقها الكائن الحي هي ضمان حياته، فإنه عندما يكون منهمكاً في هذا العمل، يؤدي في نفس الوقت خدمة تكون غايتها هي استمرار الحياة بصفة عامة. وإن اختلفت الوسائل والطرق المؤدية إلى هذه الخدمة، فالغاية واحدة تتمثل في استمرار الحياة.

وما يقال بصفة عامة عن الكائنات الحية، يمكن أن يقال عن الكائنات غير الحية أي الجامدة. إن الأمثلة في هذا الباب كثيرة ومتعددة. فإذا تحدثنا مثلاً عن الماء، فسنجد أنه يشكل ليس فقط غذاء بالنسبة لجميع الكائنات الحية ولكن كذلك وسطاً للحياة وعنصراً لتركيب الأجسام ووسيلة نقل داخل هذه الأجسام وعاملاً لتنظيم درجة الحرارة بها، الخ. وما يقال عن الماء، يقال كذلك عن الهواء الذي تشكل غازاته من أكسجين وهيدروجين وأزوت وثاني أكسيد الكربون، إلخ، غذاء للحيوانات والنباتات. غير أن هذه الغازات تدخل كذلك في تركيب المادتين العضوية والمعدنية اللتين هما أساس الحياة. وفضلاً عن هذا، فإن الهواء يحمل الطيور وتعيش به العديد من الكائنات الحية الدقيقة كما يشكل عاملاً أساساً في استقرار الضغط الذي يمارس على الحيوانات والنباتات التي تحيا فوق سطح الأرض.

وهكذا، فإذا كان الماء والهواء كائنين غير حيين، فإن الغايات التي تتحقق من خلالهما تؤدي إلى تحقيق غاية واحدة ألا وهي استمرار الحياة. وبصفة عامة، فإن الغايات التي تتحقق من خلال الكائنات الحية و غير الحية متعددة، ومتنوعة، ومتداخلة ومرتبطة بعضها ببعض. لكنها رغم تعددها وتنوعها وتداخلها وترابطها تسعى في آخر المطاف إلى غاية نهائية واحدة ألا وهي وحدة الكون وتوازنه واستمرار الحياة به لأداء رسالة العبودية الخالصة لله.

وهذا ما أشار إليه القرآن الكريم من خلال العديد من الآيات نذكر منها على سبيل المثال :

{ تُسَبِّحُ له السمواتُ السَّبْعُ والأرضُ ومن فِيهِنَّ وإن من شيءٍ إلا يُسَبِّحُ بحَمْدِهِ ولكن لا تفقهون تَسْبيحَهُم إنه كان حليما غَفُورا } (سورة الإسراء : الآية 44).

{ وله مَنْ في السمواتِ والأرضِ ومن عنده لا يَسْتَكْبِرُون عن عِبَادتِه ولا يَسْتَحْسِرُون يُسَبِّحُون الليلَ والنهارَ لا يَفْتُرُون } (سورة الأنبياء : الآيتان 20-19).

{ أَلَمْ تَرَ أَنَّ الله يَسْجُدُ له مَنْ في السمواتِ وَمنْ في الأرض والشمسُ والقمرُ والنجومُ والجبالُ والشجرُ والدَّوابُ وكثيرٌ من الناس } (سورة الحج : الآية 18).

{ أَلَمْ تَرَ أَنَّ الله يُسَبِّحُ له مَنْ في السمواتِ والأرض والطيرُ صافاتٍ كُلٌ قد عَلِمَ صلاته وتَسْبيحَهُ والله عليمٌ بما يفعلون } (سورة النور : الآية 41).

{ يُولِجُ الليلَ في النهار ويُولِجُ النهارَ في الليلِ وسَخَّرَ الشمسَ والقمرَ كلٌ يَجْرِي لأجلٍ مُسَمَّى } (سورة فاطر : الآية 13).

{ والشمسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لها ذلك تَقْدِيرُ العزيز العليم } (سورة يس : الآية 38).

{ وما خَلَقْنَا السماءَ والأرضَ وما بينهما باطِلا } (سورة ص : الآية 27).

{ والنجمُ والشجرُ يَسْجُدان } (سورة الرحمن : الآية 6).

فما هي علاقة هذه الآيات الكريمة بمفهوم الغائية؟ إن هذه العلاقة تشير إليها الآيات التي تتحدث عن التسبيح والسجود. والتسبيح والسجود معناهما هنا طاعة خالق هذا الكون وخضوع كائناته له من خلال ما أنيط بها من مهمات. وقد سبق وأن أشرنا إلى الكائنات الحية عندما تكون منهمكة في البحث والحصول على قوتها، فإنها في نفس الوقت تقوم بمهام تساهم بواسطتها في استمرار الحياة. كما أشرنا كذلك إلى أن هذه المهام رغم تعددها وتنوعها، فإنها تؤدي في نهاية المطاف إلى استمرار وحدة الكون وتوازنه. يقول سبحانه وتعالى :

{ تُسَبِّحُ له السمواتُ السَّبْعُ والأرضُ ومن فيهن وإنْ من شيء إلا يُسَبِّحُ بحَمْدِهِ ولكن لا تفقهون تَسْبيحَهُم إنه كان حليما غَفورا } (سورة الإسراء : الآية 44).

فعندما يقول سبحانه وتعالى : { وإن من شيء إلا يسبح بحمده }، فهذا معناه أن أي كائن حياً كان أم جماداً قد أناط الله به مهمة تساهم بكيفية أو أخرى في وحدة وتوازن هذا الكون. غير أن الإنسان بنظرته الأنانية للبيئة لم يعط أهمية للمعنى السامي والروحي للتسبيح، بل صب كل اهتمامه على ما يمكنه أن يجنيه من نفع للكائنات ناسياً أن وراء هذا التسبيح غاية سامية تتمثل في احترام ما أناطه الله من مهام بمخلوقاته كافة. يقول سبحانه وتعالى في نفس الآية : { لكن لا تفقهون تسبيحهم } أي أن العباد، عوض أن يتمعنوا في وحدة الكون وفي تناسقه وتناغمه، أعماهم طموحهم للسيطرة على البيئة للاستفادة من جوانبها المادية متجاهلين النهج والنظام اللذين بثهما الله في هذا الكون من خلال كائناته المتنوعة. يقول سبحانه وتعالى :

{ أَلَمْ تَرَ أَنَّ الله يَسْجُدُ له مَنْ في السموات ومن في الأرض والشمس والقمرُ والنجومُ والجبالُ والشجرُ والدَّوَابُ وكثيرٌ من الناس وكثيرٌ حقَّ عليه العَذَابُ } (سورة الحج : الآية 18).

إن دلت هذه الآية على شيء، فإنما تدل على أن الناس صنفان. صنف يحترم غايات الكون والنظام الذي سنه فيه سبحانه وتعالى من خلال المخلوقات، وصنف يتجاوز النهج الإلهي ويحاول أن يطغى ولو أدى ذلك إلى الخراب والدمار. وفي حق هذا الصنف الثاني من الناس، يقول سبحانه وتعالى : { وكثير حق عليه العذاب }.

وحينما يقول سبحانه وتعالى : { ولا تعثوا في الأرض مفسدين }، فإن الله يوصي عباده بأن يحافظوا على نظام البيئة وذلك باحترامهم لمكونات هذه البيئة لتقوم بالمهام التي أنيطت بها.

يقول سبحانه وتعالى : { وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا } (سورة ص : الآية 27) أي أن الله عندما خلق الكون، لم يترك أي شيء للصدفة تتحكم فيه. بل إن الله سن لمخلوقاته نهجاً تسير عليه وتعمل وتؤدي مهامها بموجبه. هذا هو ما يشير إليه سبحانه وتعالى بقوله : { كُلٌّ قد علم صلاته وتسبيحه والله عليم بما يفعلون } (سورة النور : الآية 41).

إن مفهوم الغائية الذي توصل إليه المفكرون حديثاً لم يأت في الحقيقة بجديد. إنه فقط أكد ما نص عليه القرآن الكريم منذ عدة قرون. فحينما يقول هؤلاء المفكرون أن أي كائن حي له في حد ذاته قيمة، فهذا اعتراف بأن هذا الكائن لم يخلق عبثاً، وبالتالي، فالإنسان مطالب بأن يحترم هذه القيمة من خلال هذا الكائن، الشيء الذي يحتم عليه بصفة عامة أن يغير تعامله مع البيئة.

وما أتى به الفكر المعاصر من مفاهيم أكده ولا يزال يؤكده العلم بواسطة الملاحظة والتجريب. والأمثلة هنا كثيرة ومتعددة تخص الجراد والنحل والنمل والطيور والأسماك والثدييات، الخ.

من المعروف أن العديد من الحيوانات تهاجر من مكان إلى آخر إما من أجل التوالد وإما من أجل البحث عن أماكن يتوفر فيها ما تحتاج إليه من غذاء. فإذا كان سبب الهجرة الواضح هو البحث عن غذاء أو عن أماكن للتوالد، فهناك أسباب أخرى غير واضحة للعيان تدفع هذه المخلوقات إلى الهجرة. وإن لم يكن هناك أسباب أخرى غير الأسباب الواضحة، فكيف يمكن تفسير الرغبة القوية التي تنتاب هذه الحيوانات عندما يحل موعد الهجرة. وكيف يمكن تفسير المشاق التي تتكبدها هذه الحيوانات وهي في طريقها إلى مكان الهجرة ولو كان ذلك على حساب حياة العديد منها.

إن البحث عن القوت وعن أماكن للتوالد أسباب غريزية لا نقاش فيها. لكن يجب أن لا يغيب عن الأذهان أن الطيور عندما تهاجر من قارة إلى أخرى، فإنها تساهم بكيفية أو بأخرى في استمرار دورة الحياة. فإذا تعلق الأمر مثلاً بالطيور، فمن المعروف أن منها من يتغذى على البذور والثمار، ومنها من يتغذى على الحشرات والضفادع والفئران والأسماك، الخ. فإذا عرفنا أن هذا النوع من الأغذية يكون متوفراً بكثرة في الأماكن المهاجر إليها، فإن وجود الطيور المهاجرة في تلك المناطق يمكن تفسيره بدافع البحث عن القوت ولكن كذلك بمساهمتها في الحفاظ على التوازن الطبيعي.

بالفعل، إن الحشرات والضفادع والفئران، الخ، حيوانات تتوالد بكثرة. فإذا لم يوضع حد لتكاثرها، فإنها تغزو الأوساط وتأتي على ما فيها من حياة، الشيء الذي يؤدي إلى اختلالات في التوازنات الطبيعية. ولهذا، فإن هجرة الطيور إلى مناطق معينة في فترات معينة تساهم في استقرار أعداد بعض الأنواع من الحيوانات في مستويات معينة.

و كيفما كان الحال وكما جاء في قوله تعالى : { كل قد علم صلاته وتسبيحه } (سورة النور : الآية 41)، فإن أي كائن حي وجد في هذا الكون إلا وأنيطت به مهمة أو مهام وحينما يكون منهمكا في أداء هذه المهام، فإنه يخضع للنهج الذي سن عليه الخالق هذا الكون. وهذا هو التسبيح والسجود والصلاة التي أشار إليه الحق سبحانه وتعالى في الآيات الكريمة سالفة الذكر.

غير أنه يبدو أن الإنسان بصفة عامة والإنسان المعاصر بصفة خاصة قد نسي أو تناسى أنه مطالب هو الآخر كباقي المخلوقات أن يسبح ويسجد ويصلي للخالق وذلك بأداء المهام التي أنيطت به ككائن استخلفه الله في الأرض ليؤكد معنى خلقه وغاية وجوده في الكون بدليل قوله تعالى : { وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون } (سورة الذاريات : الآية 56). فعوض أن يسير في النهج الذي رسمه الله سبحانه وتعالى، فإنه فصل نفسه عن البيئة وأراد أن يسيطر عليها. إن الإنسان بعمله هذا يسيء لوحدة الكون التي من أجلها سبحت وتسبح لله كل مخلوقات هذا الكون.

وحينما ركز الفلاسفة والعلماء البيئيون على مفهوم الغائية، فإنهم لم يفعلوا شيئاً جديداً سوى أنهم حاولوا أن يعيدوا الإنسان إلى ما بينه الله لعباده البشر منذ عدة قرون.

3.6. مفهوم حماية البيئة : إن مفهوم حماية البيئة حديث العهد حيث تم إدخاله في قاموس المعرفة البيئية خلال أواخر النصف الأول من القرن العشرين. فلا غرابة إذا اقترن ظهور هذا المفهوم بالفترة التي بدأت فيها المجتمعات المعاصرة وخصوصا في الدول المصنعة تعي ما ألحقته تصرفاتها وأنشطتها الصناعية من أضرار بالبيئة.

بالفعل، إن الإنسان بما أدخله من تغييرات ضخمة على النظم البيئية تجاوز إلى حد كبير الفطرة التي خلق الله عليها هذه الأرض، وبالتالي، لم تعد هذه الأخيرة في أكثر من مكان قادرة على استيعاب هذه

التغييرات. فإذا أبدى الإنسان بعض الاستعداد لإصلاح ما أفسده، ففي غالب الأحيان، يبقى هذا الاستعداد على مستوى النوايا وليس على مستوى الأفعال.

فكيف للإنسان أن يصلح ما أفسده في البيئة ونظرته الأنانية لهذه البيئة لم تتغير في شيء؟ فلا يزال الإنسان يطمح إلى السيطرة على البيئة ولا يزال يستغل مواردها استغلالا غير عقلاني ولا يزال يستعمل التكنولوجيات المتناقضة مع نواياه الإصلاحية ولا يزال يطمح إلى تحقيق أعلى المستويات في التقدم الاقتصادي المادي المبني على الإنتاج والاستهلاك اللامحدودين. بل لا يزال يفصل نفسه عن البيئة طمعاً في إخضاعها بواسطة العلم والتكنولوجيا لرغباته الإنمائية.

إن الإنسان رغم النداءات المتتالية والآتية من جميع أنحاء المعمور، لا يزال يتعامل مع البيئة حسب نظرته الأنانية وتفكيره المخطئ الذي يفرز تصرفات مضرة بالبيئة. وخير دليل على ذلك، عدم تحقق كامل أهداف قمة الأرض الثانية التي انعقدت بنيويورك خلال شهر يونيو سنة 1997 والتقدم البطيء الذي تعرفه الاتفاقيات الثلاث التي انبثقت عن قمة الأرض الأولى التي انعقدت بريو سنة 1992 والتي تتعلق بتغيير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر. إن مفهوم حماية البيئة سوف لن يكتب له النجاح ما دام الإنسان المعاصر متشبثاً بنظرته الأنانية للبيئة وما يترتب عنها من أنماط غير عقلانية لاستغلال الموارد ولبناء الاقتصاد والمستوطنات البشرية والمنشآت الصناعية.

إن خروج مفهوم حماية البيئة إلى حيز التطبيق يقتضي أن يغير الإنسان نظرته للبيئة وأن يعود إلى الصواب الذي رسمه له الله في كتابه العزيز. يقول سبحانه وتعالى :

{ الذي جعل لكم الأرضَ مَهْداً وجعل لكم فيها سُبُلاً لعلكم تهتدون } (سورة الزخرف : الآية 10).

لقد آن الأوان ليسلك الإنسان السبل التي رسمها له الله والمتمثلة في استعمال العلم استعمالاً يليق وما يتطلبه النهج البيئي السليم. في هذه الحالة، يكون الإنسان قد خطا خطوات نحو التطبيق الفعلي لحماية البيئة.

وفضلاً عن كل هذا، فإذا شعر الإنسان المعاصر بضرورة حماية البيئة يجب أن لا يعني هذا أنه في الماضي وفي القرون السابقة لم يكن مطالباً بالقيام بهذه المهمة. بل بالعكس، إن مفهوم حماية البيئة مرتبط بوجود الإنسان على سطح الأرض وذلك لأن الله، من جهة، استخلفه في هذه الأرض، ومن جهة أخرى، لأن الإنسان هو أكثر المخلوقات توغلاً في البيئة واستغلالاً لمواردها. فإذا كان الإنسان المعاصر مطالباً بأن يحمي بيئته أكثر من أي وقت مضى، فإن هذه الحماية واجب ملازم لوجود الإنسان.

إن هذا اللزوم وارد في القرآن الكريم غير ما مرة. فحينما يقول سبحانه وتعالى : { والله لا يحب المفسدين } (سورة المائدة : الآية 64) أو { ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين } (سورة الأنعام : الآية 141) أو { ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها } (سورة الأعراف : الآية 85)، فإنه يدعو الإنسان إلى أن يتجنب الفساد والإسراف لأنهما عاملان من عوامل تخريب البيئة وتدميرها، وبالتالي، فإن الله يدعو هذا الإنسان بصفة غير مباشرة إلى أن يحمي هذه البيئة ويحافظ عليها.

والآيات التي تشير إلى وجوب حماية البيئة من طرف الإنسان كثيرة نذكر منها على سبيل المثال :

{ يا أيها الذين آمنوا كُلُوا من طَيِّباتِ ما رَزَقناكم واشْكروا لِلَّه إنْ كُنْتُم إيَّاهُ تَعْبُدُون } (سورة البقرة : الآية 172).

{ وآتاكم من كلِّ ما سألْتُمُوُه وإنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ الله لا تحْصُوها إنَّ الإنسانَ لظلومٌ كَفار } (سورة إبراهيم : الآية 34).

{ هو الذي أنْزَلَ مِنَ السماءِ ماءً لكم منه شرابٌ ومنه شجرٌ فيه تُسِيمون يُنْبِتُ لكم به الزَّرْعَ والزيتونَ والنخيلَ والأعنابَ ومن كلِّ الثمراتِ إنَّ في ذلك لآيةً لقوم يتفكّرون } (سورة النحل : الآيتان 11-10)

{ وما ذَرَأَ لكم في الأرض مُخْتَلِفاً ألْوانُهُ إنَّ في ذلك لآيةً لقوم يَذَّكَّرُون وهو الذي سَخَّرَ البحر لتأكلوا منه لَحْماً طرياً وتَسْتَخْرِجُوا منه حِلْيَةً تَلْبَسُونَها وترى الفُلْكَ مَوَاخِرَ فيه ولِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ولعلّكم تَشْكُرون وألقى في الأرض رَوَاسِيَ أنْ تَمِيدَ بِكُم وأنْهاراً وسُبُلاً لعلّكم تَهْتَدُون } (سورة النحل : الآيات 15-14-13).

{ ومن ثمراتِ النَّخيلِ والأعنابِ تَتَّخِذونَ منه سَكَراً ورزْقاً حَسَناً إنَّ في ذلك لآيةً لقوم يعقلون } (سورة النحل : الآية 67).

{ والله جعل لكم مما خَلَقَ ظِلالاً وجعل لكم من الجبال أكْنَاناً وجعل لكم سَرَابيلَ تَقِيكُم الحَرَّ وسَرابيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُم كذلك يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عليكم لعلَّكم تُسْلِمُون } (سورة النحل : الآية 81).

{ كُلُوا وارْعَوا أنْعامَكُم إن في ذلك لآيةً لأولي النُّهى } (سورة طه : الآية 54).

{ وأنْزَلْنَا مِنَ السماءِ ماءً طَهورا لِنُحْيِيَ به بَلْدَةً مَيْتاً ونُسْقِيَهُ مما خَلَقْنَا أنْعاماً وأناسِيَّ كثيراً ولقد صَرَّفْنَاهُ بينهُم لِيَذَّكَّروا فأبَى أكثرُ الناس إلا كُفُوراً } (سورة الفرقان : الآيات 50-49-48)

{ أوَلَمْ يَرَوا إلى الأرض كم أنْبَتْنا فيها من كلِّ زوْجٍ كريم إن في ذلك لآيةً وما كان أكثرُهُم مُؤمِنين } (سورة الشعراء : الآيتان 8-7).

{ والأرضَ مَدَدْنَاها وألْقَيْنَا فيها رواسِيَ وأنْبَتْنَا فيها من كلِّ زوج بهيج تَبْصِرَةً وذِكْرى لكلِّ عَبْدٍ مُنيبٍ } (سورة ق : الآيتان 8-7).

إن هذه الآيات الكريمة تشير كلها إلى ما أنعم الله به من خيرات ومنافع على الإنسان. والملاحظ أنها كلها تنتهي بعدة صيغ تنبه الإنسان من غفلته حيث يقول سبحانه وتعالى :

- { إن كنتم إياه تعبدون } - { إن الإنسان لظلوم كفار } - { إن في ذلك لآية لقوم يتفكرون } - { إن في ذلك لآية لقوم يتذكرون } - { ولعلكم تشكرون } - { لعلكم تهتدون } - { إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون } - { لعلكم تسلمون } - { إن في ذلك لآيات لأولي النهى } - { فأبى أكثر الناس إلا كفورا } - { إن في ذلك لآية وما كان أكثرهم مؤمنين } - { تبصرة وذكرى لكل عبد منيب }. دل هذا على أن الله سبحانه وتعالى وهب لعباده كل ما هم في حاجة إليه من خيرات وأنعام ومنافع. وعندما ينهي آياته القرآنية بالتنبيه، فإنه في الحقيقة يدعوهم إلى أن يعترفوا بهذه النعم بتسبيحه وحمده وذلك بالقيام بمهامهم كمستخلفين في الأرض. ومن ضمن هذه المهام، أمانة المحافظة على البيئة وضمان استمرار ثرواتها.

إن التنبيهات التي ينهي بها الله بها سبحانه وتعالى الآيات سالفة الذكر هي نداء للإنسان بأن يكون في مستوى النعم التي حباه الله إياها. فإذا عبد الناس الله وتفكروا وتذكروا وشكروا واهتدوا وعقلوا وأسلموا وكانوا من أهل النهى وآمنوا وتبصروا وأنابوا، فسيدركون أن عليهم حق صيانة وحماية البيئة التي من فضلها يأكلون وينتفعون. لكن الإنسان المعاصر أراد أن يأكل وينتفع ويستفيد دون أن يؤدي مهامه كمستخلف في الأرض ناسياً أن استخلافه هذا أمانة وليس ترخيصاً للتصرف المطلق وغير العقلاني في الخيرات والأنعام والمنافع.

إن الله حين منح لعباده خيرات الأرض ومنافعها، فقد خول لهم فقط حق الانتفاع، وحق الانتفاع هذا يحتم على المنتفع كلما حصل على نفع أن يصون مصدر الانتفاع ويحافظ عليه ليستفيد منه في الحاضر والمستقبل. يقول الله سبحانه وتعالى : { والأرضَ بعد ذلك دَحاها أخْرَجَ منها ماءَها ومَرْعاها والجبالَ أرْساها مَتاعاً لكم ولأنْعَامِكُم } (سورة النازعات : الآيات 33-30).

{ فلْيَنْظُر الإنسانُ إلى طعامِهِ أنَّا صَبَبْنَا الماءَ صبًا ثم شَقَقْنَا الأرضَ شقًا فأنْبَتْنا فيها حباً وعِنَباً وقضْباً وزيتوناً ونَخْلاً وحدائقَ غُلْباً وفاكهةً وأبًّا مَتاعًا لكم ولأنعامكم } (سورة عبس : الآيات 32-24).

فعندما يقول سبحانه وتعالى : { متاعا لكم ولأنعامكم } فهذا هو حق الانتفاع الذي هو أمانة في عنق الإنسان عليه أن يحافظ عليها ويضمن انتقالها من جيل إلى آخر. فحينما نقول من جيل لآخر، فهذا لا يعني أن هذا الحق يخص فقط أجيال البشر. بل إنه يخص أجيال الكائنات الحية بجميع أنواعها. يقول سبحانه وتعالى : { وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم } (سورة الأنعام : الآية 38).

وهذا يعني أن جميع الكائنات الحية لها حق الانتفاع من خيرات الأرض. غير أن هذا الحق لن يكون ممكناً إلا إذا أدى الإنسان الأمانة المتمثلة في ضمان انتقال الانتفاع عبر العصور والأجيال، الشيء الذي يعني أن على هذا الإنسان بذل المزيد من الجهود لحماية وصيانة مصادر الانتفاع. وهكذا، فإذا شعر الإنسان المعاصر بضرورة حماية مصادر انتفاعه من البيئة، فإنه لم يفعل إلا ما أمره الله به منذ أن وجد على سطح الأرض.

نحو مبادئ عامة لتبني تنمية شاملة مستدامة ذات توجه إسلامي :

من خلال ما سبق، يتضح أن كل ما جاء به الفكر البيئي المعاصر من مفاهيم لتغيير نظرة الإنسان للبيئة قد أشار إليها القرآن الكريم من خلال العديد من آياته المجيدة، سواء تعلق الأمر بمفاهيم شمولية البيئة والتوازن ومحدودية الموارد وتنوع الحياة والغائية أو حماية البيئة.

إن دل هذا على شيء، فإنما يدل على أن الله عز وجل بين لعباده في كتابه العزيز التوجهات الكبرى والمبادئ الأساسية العامة التي عليهم أن يتبعوها لتنظيم تعاملهم مع البيئة. وهذا يعني أنه سبحانه وتعالى وضع الإطار العام الذي يجب أن تنبثق منه تصرفات الإنسان داخل البيئة وتصب فيه. وحينما نقول إن الله رسم لعباده التوجهات الكبرى والمبادئ الأساس، يجب أن لا يَعُدَّ هذا بمثابة تقييد لأيدي الإنسان. بل العكس، إن الله ترك لعباده حرية التصرف ولكن على أن يبقى هذا التصرف فيما رسمه الله من حدود.

يقول سبحانه وتعالى في كتابه العزيز : { وما مِن غَائِبَةٍ في السماءِ والأرض إلا في كِتَّابٍ مُبين إنَّ هذا القرآنَ يَقُصُّ على بني إسرائيل أكثرَ الذي هُمْ فيه يَخْتَلِفون وإنه لهُدىً ورحمة للمومنين } **(سورة النمل : الآيات 77-76-75).**

إن القرآن الكريم ليس كتاباً في علم البيئة لكنه يشكل المنبع الأول والأخير الذي يجب أن يبنى عليه هذا العلم. والدليل على ذلك أن كل ما توصل إليه العلماء والمفكرون والفلاسفة البيئيون المعاصرون من أفكار ومفاهيم متضمن بكيفية أو بإخرى في القرآن الكريم. وهذا خير دليل على أن كتاب الله هو أحسن منطلق وسند يمكن الاعتماد عليه لوضع أسس إسلامية لتنمية مستدامة هادفة. من أجل هذا، يكفي التمعن في الآيات الكريمة العديدة سالفة الذكر. لقد تطرقت هذه الآيات لجميع القضايا والمفاهيم البيئية التي تشغل حالياً بال المجتمع البشري والمفكرين المعاصرين. وهكذا، فإن كل مفهوم تم تفسيره من خلال آيات القرآن الكريم يقابله مبدأ أساس عام يمكن استنباطه من نفس الآيات. فمفهوم شمولية البيئة يقابله مبدأ وحدة الكون، ومفهوم التوازن يقابله مبدأ الميزان، ومفهوم محدودية الموارد يقابله مبدأ المقدار، ومفهوم تنوع الحياة يقابله مبدأ تنوع الخلق، ومفهوم الغائية يقابله مبدأ التسبيح، ومفهوم حماية البيئة يقابله مبدأ حراسة الأرض. هذه المبادئ التي تم استنباطها من الذكر الحكيم والتي يمكن أن تكون أساساً لتنمية مستدامة ذات توجه إسلامي. والمقصود هنا بالتنمية المستدامة ذات التوجه الاسلامي لا يعني أن للإسلام تنمية مستدامة خاصة به أو أنه يرفض مفهوم التنمية المستدامة كما هو متعارف عليه اليوم. بل المقصود هو أن الإسلام له رؤية فعالة ومتميزة في هذا المجال.

4.1. المبدأ العام الأول: وحدة الكون : كما سبق الذكر، إن العديد من آيات القرآن الكريم تشير إلى وحدة الكون الذي هو صنع خالق واحد. وهذا معناه أن هذا الكون من صنع هذا الخالق الواحد، أي أن عناصره متداخلة ومتشابكة. والإنسان الذي هو من خلق الله لا يمكن أن يستثنى من هذه الوحدة. فعندما يشير سبحانه وتعالى للخلق، فإنه يشير إليه من خلال السموات والأرض وما بينهما. وهذا يعني أن الخلق عبارة عن وحدة متكاملة ومتناسقة تعمل حسب نسق متوازن. يقول سبحانه وتعالى : { ما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق وأجل مسمى } (سورة الاحقاف : الآية 3).

إن تبني مفهوم الشمولية أصبح في الوقت الراهن هدفاً رئيساً يسعى إلى تحقيقه الفكر العلمي بصفة عامة والفكر البيئي بصفة خاصة. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن مفهوم التنمية المستدامة لا معنى له إذا لم يكن مقترناً على أرض الواقع بشمولية المعرفة. إن هذه الشمولية أحد المبادئ التي يرتكز عليها مفهوم التنمية المستدامة كما هو متعارف عليه اليوم. والمقصود هنا بشمولية المعرفة هو تكاملها لتبرز من خلالها وحدة البيئة والترابط القائم بين مكوناتها. ولتكون المعرفة البيئية شمولية، أوصى مؤتمر تبليسي ومن بعده مؤتمرات أخرى على أن تقارب هذه المعرفة حسب ثلاثة اتجاهات :

- إما أن تبقى التخصصات العلمية قائمة بذاتها وتستخرج منها المعارف لتكوين نظرة شمولية عن البيئة، وهو ما يسمى بتعدد التخصصات Multidisciplinarité
- إما أن تبقى التخصصات العلمية قائمة بذاتها على أن تقام بينها جسور تمكن من تكاملها، وبالتالي، الخروج بنظرة شمولية عن البيئة وهو ما أطلق عليه اسم تكامل المعرفة Interdisciplinarité

ـ إما أن تختفي الحواجز الفاصلة بين التخصصات للوصول إلى وحدة المعرفة، أي إلى ما يسمى بالعلم البيئي (Science environnementale) وليس إلى العلوم البيئية (Sciences environnementales) كما هو الشأن الآن. يسمى هذا التوجه المقاربة الفكرية الشمولية Transdisciplinarité

فإذا كانت المقاربة الأولى سارية المفعول ومعمولاً بها، فإن الثانية صعبة التطبيق نظرًا للحواجز القائمة بين التخصصات العلمية. أما الثالثة، فلا مجال لتطبيقها لأن الفكر العلمي المعاصر مبني أساساً على تجزيء الواقع إلى وحدات مستقلة و حيث تقتضي أن ينظر إلى البيئة ككل متكامل لا يقبل التقسيم. إن ما يثير الانتباه هنا هو أن وحدة المعرفة التي أشار إليها المفكرون البيئيون المعاصرون وأوصوا بتبنيها مشار إليها في القرآن الكريم وفي الحديث النبوي الشريف. بالفعل، إن كلمة "علم" استعملت دائماً في القرآن الكريم وفي السنة في صيغتها المفردة "علم" ولا أثر فيهما لجمعها "علوم".

وهكذا، فإذا أشار القرآن الكريم إلى وحدة الكون أي إلى شمولية البيئة، فإنه أشار كذلك إلى وحدة المعرفة، وهذا يعني أن المقاربة الفكرية الشمولية Transdisciplinarité التي حث عليها المفكرون البيئيون المعاصرون للتعامل مع البيئة متضمنة في القرآن الكريم. فعندما تم اختيار مبدأ "وحدة الكون" كأول مبدأ للتنمية المستدامة ذات التوجه الإسلامي، فهذا يعني أن الإنسان عندما يريد أن يتعامل مع البيئة، عليه أن يعتبرها كوحدة مترابطة الأجزاء. وحتى وإن جزأها على مستوى التفكير ليتعرف عليها، فعمله داخلها يجب أن يكون متطابقاً مع الشمولية ومبنياً على احترامها.

4.2. المبدأ العام الثاني: الميزان : المقصود بالميزان هو ذلك الوضع الوسط الذي يسود بين مكونات الكون والذي بفضله تعمل وتتفاعل هذه المكونات وتقوم بينها علاقات متوازنة. الميزان هو تفادي الإسراف والإفراط والتجاوز في التعامل مع البيئة. لقد بينا كما سبق الذكر، أنه لا سبيل للحياة إذا لم يكن هناك توازن في نظام الترابط البيئي. فإذا تغاضى الإنسان عن وحدة الكون وتجاوز الفطرة وتخلى عن أمانة الاستخلاف، فإنه يخل بالميزان الذي جعله الله كضامن لاستمرار الحياة في هذا الكون. والميزان هنا لا يجب أن يدركه الناس فقط بمعنى وزن الأشياء المادية. فكل نشاط أو فعل يقوم بهما الإنسان للتعامل مع البيئة يجب أن يكونا موزونين ليتلاءما مع هذه البيئة. يقول سبحانه وتعالى : { اللهُ الذي أَنْزَلَ الكتابَ بالحَقِّ والمِيزان } (سورة الشورى : الآية 17).

4.3.المبدأ العام الثالث : المقدار : يقول سبحانه وتعالى : { إنَّا كلَّ شيءٍ خَلَقْناه بِقَدَر } (سورة القمر : الآية 49). أي أن الله عز وجل عندما خلق مكونات الكون، راعى في خلقها الكم والكيف ضماناً للتوازن والتناسق. وهذا يعني أن هذه المكونات تتواجد في البيئة حسب كميات متفاوتة وأشكال مختلفة. فعندما ننزل مثلاً إلى البحر، فإننا نلاحظ وجود عشرات الأشكال من الحياة التي لا ترى بالعين المجردة. ما كان لهذه الأشكال أن تتساكن وتستمر في الحياة لو لم تقم بينها علاقات متناسقة ومتوازنة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الكم والكيف يلعبان دوراً حاسماً في استمرار هذا التوازن. فإذا احتوى مثلاً ماء البحر على كميات هائلة وضخمة من العلق النباتي، فذلك راجع لكون هذا العلق من جهة يشكل أول غذاء للعديد من الكائنات الحيوانية مرئية وغير مرئية التي تشكل بدورها مصدراً غذائياً لكائنات أخرى وهكذا. ومن جهة أخرى، فإن العلق البحري النباتي يعتبر كذلك أول مزود للهواء بالأكسجين بعد المساحات الخضراء البرية. وهكذا، فإن تفاوت الكم بين مكونات البيئة يلعب دوراً في الحفاظ على توازنها، فحينما يقول الحق سبحانه وتعالى : { وكل شيء عنده بمقدار } (سورة الرعد : الآية 8)، فهذه إشارة إلى أن الأشياء لم تخلق عبثاً وأن الكم يلعب دوراً في تماسكها وتناسقها

4.4. المبدأ العام الرابع: تنوع الخلق : كما سبقت الإشارة إلى ذلك، كلما تنوعت أشكال الحياة، كانت للنظم البيئية قدرة عالية لمقاومة التغييرات التي تحدث بها طبيعياً أو من جراء تدخل الإنسان. وهذا يعني أن تنوع الخلق وسيلة للحفاظ على وضع هذه النظم البيئية الفطري، أي على توازنها الطبيعي. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن مبدأ المقدار لا يمكن فصله عن مبدأ تنوع الخلق إذ لا توازن بيئي بدونه. فكلما تنوع الخلق، ازدادت فرص تحقيق توازن بيئي مستمر. لقد وفر الله سبحانه وتعالى هذه الفرص في الكون ظاهرة وباطنة.

يقول سبحانه وتعالى : { سُبْحانَ الذي خَلَقَ الأزْوَاجَ كُلَّها مما تُنْبِتُ الأرضُ ومِن أنْفُسِهم ومما لا يعلمون } (سورة يس : الآية 36).

4.5. المبدأ العام الخامس: حراسة الأرض : عوض أن ينصب الإنسان نفسه سيداً على الأرض، عليه أن يتذكر أن الله استخلفه عليها ليقوم بحراستها وصيانتها. والدليل على ذلك أنه فضله على الكثير من المخلوقات وزوده بالعقل والذكاء والفطنة ليقوم بهذه المهمة أحسن قيام. عليه كذلك أن يسخر ما أوتي من العلم لأداء مهمة الاستخلاف ولضمان استمرار حق الانتفاع من خيرات الأرض له ولغيره من الأجيال الآتية: غير أن هذا الاستمرار يحتم عليه أن يحرس الأرض ويرعاها كما أمره الله بذلك. يقول سبحانه وتعالى : { ثم جَعلناكم خَلائِفَ في الأرضِ من بعدِهم لِنَنْظُرَ كيف تعملون (سورة يونس : الآية 14).

4.6. المبدأ العام السادس : التسبيح : لقد سبق وأن وضحنا أن الله سبحانه وتعالى أناط بمخلوقاته مهاماً معينة. فعندما يكون الكائن منهمكاً في أداء هذه المهام، فإنه في نفس الوقت ينفع نفسه وينفع الكائنات الأخرى. وعندما يؤدي الكائن مهامه، فإنه يخضع لخالقه الذي أناطه بهذه المهام. يقول سبحانه وتعالى :
{ وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين } (سورة الأنبياء: الآية 16).

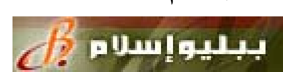
فعلى الإنسان أن يعي هذه الحقيقة وأن ينضم للمسبحين لله، وذلك لأداء مهمة الاستخلاف أحسن أداء. إن التسبيح هو الخضوع لله والخضوع لله لا يمكن أن يكون خضوعاً إلا إذا أدى إلى تطبيق ما أمره الله به. وتطبيق أوامر الله يقتضي أن لا يفصل الإنسان نفسه عن البيئة وأن لا يطغى ويستبد في تعامله معها.

وخلاصة القول، إن هذه المبادئ العامة الستة مترابطة فيما بينها واحترامها من طرف الإنسان عند تعامله مع البيئة يعود إلى التنمية المستدامة التي حث عليها الإسلام وأكدها لعمارة الكون وصلاح الإنسان.

الفصل الرابع

العلاقة بين الإسلام والتنمية[1]

إسلام أون لاين نت



الإسلام والتنمية كل منهما مفهوم واسع لـه دلالات واسعة؛ لذلك من الصعب الحديث عن العلاقة بينهما على نحوٍ يسير. والإسلام ليس نظرية من نظريات التنمية، ويُحاكم بما تُحاكم به هذه النظريات، وإنما يؤثر الإسلام تأثيراً واضحاً على عملية التنمية.

ففي إطار العلاقة بين الإسلام والتنمية يحقق الإسلام الكثير من المزايا لعملية التنمية؛ فهو يوفر الإطار المرجعي لعلاقة الإنسان بالجماعة والقانون والأخلاق، وتنمية وتدعيم وحدات الانتماء الفرعية بما يقدمه ذلك من قدرة على التسيير الذاتي لها واحتضان الإنسان منها، إضافة إلى تقديمها بشكل من الشرعية لمحاسبة الدولة بحيث تقف بذلك كقيد خارجي على استبداد الدولة. كما أنه كذلك يقدم إنساناً سوياً منتجاً ومستهلكاً للتنمية وما يوفره ذلك من مناخ مواتٍ يتحقق في إطار عملية التنمية على أساس مكين.

لكن من ناحية أخرى فإن الإسلام موقف كلي فلسفي لا يمكن مقارنته بنظم اجتماعية أخرى. كما أن النظريات التي تنبثق أو ستنبثق من خلاله لابد لها من اتساق منهجي يجنبها الخلل والتناقض الذي لف عمليات التنمية والتحديث التي فشلت في تحقيق الالتحاق بالغرب حتى الساعة، بل كرست التبعية ومن قبلها الاستعمار، ومن بعدها العولمة.

وفي هذا الإطار بين أيدينا أوراق بحثية أربعة تمهد الثلاث الأولى منها للورقة الرابعة التي تحاول أن ترسم ملامح أي تناول جاد لهذه العلاقة. هذه الأوراق هي:

- مقاربات الإسلام والتنمية في التراث السياسي الإسلامي
- مقاربات الإسلام والتنمية في الفكر العربي والإسلامي الحديث
- مقاربات العلاقة بين الإسلام والتنمية في الفكر الغربي
- الإسلام والتنمية: بناء المفهوم اللائق حضارياً

---

[1] http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/Economy/2001/article1.shtml

أولاً : مقاربات الإسلام والتنمية في التراث السياسي الإسلامي

المقدمة:

من الأمور الجديرة بالإشارة أن تنوع الرؤى وتمايزها يؤصل مداخل لتحقيق الائتلاف فيما بينها، والتكامل بين رؤاها ومسالكها، والتفاعل بين عناصرها[1]

وفى هذا المقام كان علينا أن نطرح جملة المقاربات بغرض البحث عن مفتاح الرؤية لكل مقاربة. ومفتاح الرؤية قد يكون إيجابياً فنجعله ضمن خريطة بناء الرؤية العمرانية والإنمائية، وقد يكون سلبياً فنتحاشاه وننبه عليه، لأنه يؤدي إلي عكس المقصود العمراني وغايات الإنماء.

وفي هذا الإطار لدينا هنا أربع مقاربات أو طرق للتناول:

- مقاربة أبو الحسن البصري الماوردي: مفهوم صلاح الدنيا.
- مقاربة ابن خلدون: مفهوم العمران وعوامل بنائه وانحطاطه.
- مقاربة الشاطبي: دور المقاصد الكلية في حفظ العمران وديمومته.
- مقاربة الأسدي: سوق المال ودوره في إفساد العمران أو استمراره.
- خـاتمــة

1-1 مقاربة أبو الحسن البصري الماوردي: صلاح الدنيا وعملية التنمية

من الأمور الهامة أن نبحث هنا في مجال تلك المقاربات في ذاكرة موضوع التنمية، والظواهر المتعلقة بها، فهل لم يكن للمفكرين المسلمين رؤية حيال عمران الدنيا؟ يتأكد الأمر من خلال ضرورته في بناء الرؤية العمرانية العامة لمفهوم الإنماء. ويقع الماوردي على رأس هؤلاء المهتمين في سياق حس عمراني يتحدث حول منهج النظر للعملية الإنمائية، وعناصر القيام على عمارتها وصلاحها حيث نكون أمام رؤية كلية شاملة للظاهرة العمرانية والإنمائية تبحث في عناصر التنمية الشاملة والتنمية البشرية، فتؤصل القواعد وتحدد المجالات.

1. علاقة الدين بالظاهرة الإنمائية أولى هذه القواعد التي تحرك عناصر الالتزام والفاعلية في إطار عقدي يتحرك فيه الإنسان صوب مصلحته وإصلاحه. إنه يدرك حقيقة العلاقة الإيجابية بين الظاهرة الدينية والظاهرة الإنمائية في إطار الفهم لصحيح الدين وما يؤثر به من فاعلية.

2. علاقة الظاهرة السياسية بالظاهرة الإنمائية من القواعد المهمة في هذا المقام، وهيبة السلطة وقدرتها إنما تعبر عن إحدى الضرورات للظاهرة الإنمائية.

3. ثم العدل كحالة شاملة للكيان أفراداً وجماعات، حكامًا ومحكومين، ذلك أن هيبة السلطة لا تتأتى إلا من عدلها وقدرتها أن تجعل من الهيبة رضا بالعدل والسوية.

4. وأمن عام هو من أهم شروط عناصر الاستقرار التي توفر قاعدة ووسطاً للعملية العمرانية. فالفوضى ضد العمران، والتهارج ضد الاجتماع، والأمن قرين العمران، معادلات هامة تؤسس أصول الأمن المترتب على العدل الشامل.

---

[1] في إطار التحيز الناقل والقافل انظر: سيف الدين عبد الفتاح: "مقدمات أساسية حول التحيز في التحليل.."، مرجع سابق، ص ص 311 – 313. وفى إطار تأصيل فكرة الاختلاف، والخروج من الاختلاف إلى الائتلاف انظر الماوردي، كتاب أدب الدنيا والدين (القاهرة: مكتبة الإيمان، د. ت)، ص 138، وقرب إلى ذلك على حرب، لعبة المعنى: فصول نقد الإنسان (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1991) ص ص 144 - 114، 176 –

5. خصب دائم هو عنوان وإشارة إلى عناصر الإنماء الممتدّ والشامل والدائم، إنها مجالات التنمية بأسرها وبتنوعها وبتكافلها.

6. وأمل فسيح يحدد أفق الرؤية ورحاباتها، رؤية لحال الجماعة والكيان في استقبالها، المتعلق بالأمل المصاغ ضمن أصول وعي وقواعد سعي.

وصلاح الدنيا موصول بصلاح الإنسان وعمرانه وما يتطلبه ذلك من مقتضيات عناصر، ووسط التنمية البشرية وعمرانها من أصول رؤية الماوردي[1]

2-1 أصـــول العمـــران وتأسيســـه وخرابـــه وانهيـــاره- المقاربـــة الخلدونيـــة

أردنا أن نضع ابن خلدون بمقاربته العمرانية ضمن سلسلة من المقاربات التي سبقته أو لحقته حتى لا يتصور البعض مع من يتصورون أن ابن خلدون فلتة لا تقبل التكرار، ومصادفة لا يقاس عليها، أو هو نتوء ضمن إسهامات معرفية أو منهجية أو علمية متواضعة، فإن هذا مثلما يحمل ظلماً لابن خلدون فإنه يعبر من جانب آخر عن ظلم فادح للحضارة التي أنجبته، وتغذى من مرجعيتها ما شاء، فكانت مقدمته التي لا تدعي انفصالاً عن حضارته بل لبنة ضمن بنائها، وليس من غرضنا استعراض نصوص خلدونية في مقدمته، بل الغرض أن نشير إلى ما تميزت به مقاربته العمرانية، والمفاتيح التي دلف من خلالها إلى الظاهرة العمرانية والتعرف على عناصرها وشبكة علاقاتها، والمستلزمات والمتطلبات التي يجب التسلح بها عند مقاربة ظاهرة العمران، ومن هنا فقد أشار ابن خلدون إلى:

1. ضرورة الاعتبار بالتاريخ، فأسّس وأصَّلَ فكرة أن للظاهرة الاجتماعية والسياسية والعمرانية عمقاً تاريخيًا، وللظواهر التاريخية عمقًا حضاريًا عمرانيًا.

2. ضرورة النظر إلى الظاهرة العمرانية ضمن امتداداتها، وعناصر شمولها، فلشئون العمران ما يعرض له، وفيه من العوارض الذاتية من الملك والسلطان (ظاهرة السلطة)، والكسب والمعاش والصنائع والعلوم (مجالات العمران)، وعمارة الحياة والأمة التي هي مقصد عالم عمران ابن خلدون (المقاصد العمرانية).

فقد شرح ابن خلدون "من أحوال العمران والتمدن وما يعرض في الاجتماع الإنساني من العوارض الذاتية ما يمتعك بعلل الكوائن وأسبابها، ويعرفك كيف دخل أهل الدول من أبوابها، حتى تنزع من التقليد وتقف على أحوال ما قبلك من الأيام والأجيال وما بعدك".[2]

وهي إشارات واضحة إلي التنبيه إلي علم الاجتماع العمراني والسياسي الذي يرى الظاهرة السياسية في جوف الظاهرة الاجتماعية والظاهرة التاريخية.

1. يكمل ذلك تصوره للعمران البشري والمقدمات المتعلقة به التي تتصل بالجغرافيا الطبيعية والبشرية، وأثر البيئة على أبدان البشر وأحوالهم وما ينشأ من العمران، وهو يصنف أنواع العمران من عمران بدوي، ونشأة الدول وتطورها وقوتها ثم ضعفها، والعمران الحضري، ونشأة الهياكل العظيمة، وبنائها وخراب الأمصار إذا تراجع عمرانها أو إذا انقرضت الدول القائمة فيها، والمعاش: وجوبه ووجوهه وأصنافه ومذاهبه، والعلوم التي هي من أهم مقدمات العمران وأصنافها، والتعليم وطرائقه

---

[1] انظر ذلك في : الماوردي، أدب الدنيا والدين، مرجع سابق ص 138.

[2] انظر المقدمة: عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة ،القاهرة: الطبعة الأميرية، 1320هـ، ص 3 وما بعدها.

وسائر وجوهه. وعكف ابن خلدون يتحرى شبكة العلاقات بين تلك المقدمات العمرانية محققاً أصول تحليله في ضوء عناصر الترتيب المقترن بنظرية المقاصد الكلية العامة من الضروري والحاجي والتحسيني، والأصلي والمكمل.[1]

2. وفى هذا السياق ينتقل ابن خلدون إلي فكرة الأطوار متبعاً منهجاً سننياً، فالأطوار الحضارية محكومة بقوانينها وسننها؛ سنن تتعلق بالمظاهر العمرانية وتحويلها إلي عالم أفكار تتعلق بالقيم المتعلقة بها.

3. يعالج ابن خلدون كذلك أسباب الانهيار والتي عدد بعضها، إلا أنه يؤكد على سنة ذهبية وناموس عمراني، هما في غالب الأحوال تعبير عن سنة تحذيرية "أن الترف مؤذن بخراب العمران" الترف أو الانغماس في التمدن هو من أسباب انهيار الحضارة.[2] مفاتيح عمرانية خلدونية يمكن أن تولد رؤية للتنمية على شاكلتها، وتؤصل منهج تعامل وتناول للظاهرة العمرانية والإنمائية، وتحرك عناصر لفهم جوهر العلاقة بين الإسلام والتنمية.[3]

3-1 المقاربة الشاطبية: المقاصد الكلية وتأسيس قواعد الحفظ وأصول العمران

اتجه الشاطبي عالم اللغة إلي المعين الأصولي ليؤسس الكليات (المبادئ الأساسية) العمرانية، حتى ليمكن أن ترى ضمن اختلاف هذه المسالك وجهات نظرها وتنظيرها كيف تتكامل وتتفاعل، فقد خرجت من مشكاة واحدة تضيء النظر إلى الظاهرة العمرانية على اختلاف عناصرها ومستوياتها وعلاقاتها.

المقاربة الشاطبية في المقاصد الكلية وتأسيس قواعد الحفظ وأصول العمران لا تتسع الصفحات بل الكتاب الواحد لأن يستوعب مقالاته ومقولاته، في النظر والتناول للظاهرة العمرانية، وحسبنا في هذا المقام أن نشير إلى بعض مفاتيحه العمرانية من غير استيعاب وفي إجمال من غير تفصيل.[4] إن النموذج المقاصدي في أصل بنيته تتفاعل ضمن منظومته عناصر ثلاثة[5] :

الأول: يتعلق بالحفظ كعملية تتضمن عناصر حفظ متوازية ومتتالية، مستطرقة ومتفاعلة، والحفظ هنا هو دفع أي حفظ سلبي (دفع المضار)، وحفظ جلبي أي حفظ إيجابي (جلب المنافع والمصالح).

الثاني: يتعلق بالمجالات العمرانية، كساحة أساسية للفعل الحضاري وإعمال القواعد.

الثالث: يتصرف ضمن بنية هذا النموذج بعمليات التصنيف والترتيب عمليات كلها تتعلق بأصول فهم الواقع بغرض حفظ مجالات عمارته وإنمائه.

وتكامل عناصر الحفظ هذه كفعل، والمجالات التي تتعلق بالفاعلية والسعي، والمراتب التي ترتبط بأصول الفعل والحركة في سياق تحصيلها جميعًا إنما تعبر عن قدرات هامة ضمن هذا النموذج المقاصدي.

ماذا يريد الشاطبي أن يعلمنا ضمن مقاربته العمرانية؟!

---

[1]المرجع السابق، انظر الكتاب الأول في طبيعة العمران في ص 33 وما بعدها، أما الاقتباس ففي ص ص 116 – 117.

[2]المرجع السابق، في سنن الترف انظر ص ص134 – 133 ، .160 – 157

[3]في إطار هذه الرؤية العمرانية للتنمية وإسنادها إلى بعض المقولات الخلدونية انظر: عبد الغني مغربي، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسين (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986)، ص 165 وما بعدها

[4]انظر هذه المقاربة للنموذج المقاصدي :الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة (القاهرة :دار الفكر العربي – المكتبة التجارية الكبرى، د.ت

[5]انظر ذلك ضمن مقاربة الشاطبي والعناصر التي تتضمنها: أحمد الريسوني، مدخل إلى مقاصد الشريعة (الدار البيضاء: مطبوعات الأفق، 1996) ص53 وما بعدها.

الشاطبي يلفتنا إلى هدف العملية الإنمائية والعمرانية، وعناصر المادة العمرانية، ووسائل الحفظ العمراني وتكافل عناصر الحفظ، وتنوع مستوياتها بين دفع الضرر وجلب المصالح وعناصر وزن وتكييف الحالات والأفعال (الضروري والحاجي والتحسيني).

إنه يتحرك صوب عناصر فهم العملية العمرانية والإنمائية وفق عناصر النموذج المقاصدي والذي يؤصل بحق منهج نظر ومنهج تعامل وتناول مع أصول الظاهرة العمرانية. كما أنه يلفت الانتباه إلى عناصر تقويم الفعل العمراني الحافظ للمجالات.[1]

4-1 المقاربة الأسدية فساد العمران وفساد سوق المال

يتحرك الأسدي بنا في مقاربته ليعرض حالة محددة يتحرك فيها الفساد النقدي "سوق المال" ليشير إلي الفساد العمراني؛ هياكله وأبنيته ووظائفه وأدواره وغاياته.

ونحن في هذا المقام لسنا بصدد التعرض لأفكار العلامة الأسدي بصدد العمران ومحدداته وسردها، بل نحاول تناول الإطار العام لمعالجته لموضوع العمران، أو مقاربته في دراسة العمران.

فهو من جانب يعبر عن ضرورة الرؤية المتفحصة لتعلق الظواهر بعضها ببعض في العلاقات والتفاعل في التأثير والتأثر.

ويتخذ من حال معالجة الأزمة[2] كدراسة حالة ضمن مقاربته العمرانية، وهو يتحرك صوب أن الأزمات يمكن أن تطول العمران لأسباب طبيعية ولأسباب إنسانية، وأن العيب ليس في حدوث هذه الأزمات التي تطول البناء العمراني أو بعضا من مادته أو معظم أدواره ووظائفه، إنه يتحرك صوب عنصر هام، وهو أن فساد الوسائل يقود إلي فساد المقاصد والعكس بالضرورة صحيح.

خـــــاتمة:

مما سبق نخلص إلى أن التراث السياسي الإسلامي عالج قضية التنمية من منظور صلاح الدنيا واستقامة أحوالها. ويعد مفهوم صلاح الدنيا من المفاهيم التي تعكس بديلاً لمفهوم التنمية لكنها من زاوية الدلالة أقرب إلى الرؤية الإسلامية من مفهوم التنمية فالمفهوم"صلاح الدنيا" يرتبط من حيث شقه الثاني بوجود حالة أخرى هي الآخرة. والارتباط بينهما ذو علاقة تلازمية من حيث أن الأولى وسيلة الثانية على الدلالة الكاملة المصطلح صلاح الدنيا. فهو - أي صلاح الدنيا – وسيلة إصلاح الآخرة. وهو ما جعل كل مقاربات التراث الإسلامي تعتبر الدين أو عناصر الالتزام والفاعلية في هذا الإطار لأنه يسوس الصلاح بصورة شاملة أولها الأخلاقي وثانيها التشريعي وثالثها الاجتماعي ورابعها الاقتصادي وخامسها السياسي.

ويرتبط بصلاح الدنيا الحديث عن العمران كما في مقاربات ابن خلدون والشاطبي والأسدي وهو مضاد الخراب، والخراب والعمران دلالتهما في الذات الإسلامي أعم وأشمل من دلالتهما المادية المحدودة، وإن كانت بطبيعة الحال تستوعبها ضمن دلالتها فحفظ المقاصد – كما في مقاربة الشاطبي – والتي تتضمن حفظ النفس والمال والدين تعبر عن الدلالة الواسعة لمفهوم العمران ولعل ذلك ما عبر عنه

---

[1] انظر هذه المقاربة والعناصر التقويمية فيها في :سيف الدين عبد الفتاح، "مدخل القيم إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، "مرجع سابق، جـ2،1996 ، انظر بصفة خاصة النموذج المقاصدي وعمليات تشغيله ضمن النماذج

[2] في إطار معالجة الأزمة ومقاربة الأسدي يمكن مراجعة تلك المقدمة التي كتبها محقق الكتاب عبد القادر طليمات (تحقيق وتعليق)، محمد بن خليل الأسدي، التيسير والاعتبار والتحرير والاختيار فيما يجب من حسن التدبير والنصيحة في التصرف والاختيار (القاهرة: مطبعة مخيمر، 1967(، ص ص 1 - 26.

ابن خلدون حين اعتبر الترف من الأمور المؤذنة بزوال العمران، أو هو تعبير عن المرحلة الأخيرة من مراحل العمران، حيث تنتهي بعدها (دورة الحضارة) لتقوم دولة أخرى، ولتبدأ معها دورة أخرى. ولعل هذا ما عناه الأسدي أيضاً.

ثانياً : مقاربات الإسلام والتنمية في الفكر العربي والإسلامي الحديث

لا يقتصر تناول مقاربات الفكر العربي والإسلامي الحديث على المفهوم العقائدي لكلمة إسلامي، بل ينصرف إلى الدلالة الجغرافية لكلمتي عربي وإسلامي وهذا ما يجعل هذه الورقة تتناول مقاربات للأساتذة الكبار وكمال المنوفي وعزيز العظمة، على الرغم من أن كتاباتهما لا يمكن تصنيفها بأي حال ضمن دلالة مفهوم "إسلامي" سواء في دلالتيه الثقافية أو السياسية.

والدافع لدراسة هذه الرؤى مجتمعة أن تنوع الرؤى وتمايزها يؤصل مداخل مختلفة لتحقيق الائتلاف فيما بينها، والتكامل بين رؤاها ومسالكها، والتفاعل بين عناصرها.

وطرح جملة المقاربات هذه يستهدف البحث عن مفتاح الرؤية لكل مقاربة.ومفتاح الرؤية قد يكون إيجابيًا فنجعله ضمن خريطة بناء الرؤية العمرانية والإنمائية، وقد يكون سلبيًا فنتجنبه وننبه عليه، لأنه يؤدي إلى عكس المقصود العمراني وغايات الإنماء.

وفي هذا الإطار لدينا هنا سبع مقاربات أو طرق للتناول:

- مقاربة عناصر القابلية (مالك بن نبي).
- مقاربة عمران لا طغيان (أحمد صدقي الدجاني).
- مقاربة منهج النظر (طارق البشري).
- مقاربة الدراسة الميدانية (كمال المنوفي).
- مقاربة حداثات وإسلامات (عزيز العظمة).
- مقاربة العودة إلى الذات (علي شريعتي).
- مقاربة الرؤية الكلية (ضياء الدين سردار).
- خـاتمـة

1-2 المقاربة الخاصة بعناصر القابلية لمالك بن نبي:

هي المقاربة التي قدمها مالك بن نبي. وأول المفاتيح التي يقدمها ابن نبي ضمن عناصر الرؤية التنموية والعمرانية يقع ضمن تصنيفه عوالم الوجود البشرى وما يحيط به من عالم أفكار وعالم أشخاص وعالم أشياء، ثم الناظم لهذه العوالم وهو شبكة العلاقات الاجتماعية، وما يتولد عن ذلك من عوالم علاقات وأحداث ومواقف وتفاعلات في كامل عناصر الساحة الحضارية، وعناصر الوجود لدى مالك يتحرك وقبل ذلك يؤسس على أفكار أولية لتحقيق أهداف يحددها عالم الأشخاص، من خلال وسائل من عالم الأشياء في ظل شبكة العلاقات الاجتماعية تنظم هذه المنظومة، وتحقق عناصر التمايز والاختصاص بين مجتمع وآخر وزمان وآخر.

والمفتاح الثاني هو: أن عالم الأفكار وما يولده من منظومة ثقافية ومفاهيمية يتحدد بناء عليه مدى فعالية الحضارة وعمرانها ومدى قوة المجتمع، ومدى فاعلية المجتمع، فكما كانت شبكة العلاقات الفكرية

أكثر انسجاماً، كانت شبكة العلاقات الاجتماعية أكثر تماسكاً وتفاعلاً، وكانت الفاعلية الاجتماعية والحضارية والعمرانية أكثر، والعكس صحيح.[1]

ووفق هذه الرؤية فإن أخطر العوالم هو عالم الأفكار، فالأمم قد تفقد عالم الأشياء وكثيراً من عالم الأشخاص، ولكنها تستطيع استئناف دورها الحضاري والعمراني، طالما ظل عالم الأفكار فعالاً وقوياً وحياً. مثل ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

والمفتاح الثالث ضمن رؤية مالك: ذلك التمييز بين مجرد الوجود ومعاني الحضور، فالأمم قد توجد مكتفية بذاتها منغلقة على نفسها، أو مفعولاً بها غير فاعلة، وهي بهذا المعنى موجودة لا حاضرة.[2]

المفتاح الرابع: يكمن في معادلة مالك العمرانية والحضارية وما يشتق منها من رؤية للإنماء والتنمية، وذلك في إطار التمييز الذي أكد عليه من ضرورة التفرقة بين المعادلة البيولوجية والمعادلة الاجتماعية والحضارية والعمرانية، فالمعادلة الأولى: يشترك فيها جميع بني الإنسان بحكم كونهم جنساً واحداً من مصدر واحد، ولكن المعادلة الثانية: تصوغها الثقافة والخبرة الاجتماعية والتاريخية، ومن ثم فلكل مجتمع معادلته الاجتماعية الخاصة به.[3] ويقدم مالك أيضاً عناصر فكرة هامة، وهي التمييز بين الصحة والصلاحية، إن النظرة أو الفكرة وصحتهما لا تعني صلاحيتهما، وإنه قد تكون الأفكار والنظريات صحيحة، ومنها الأفكار الفاعلية، والأفكار المخذولة، فتصنيف الأفكار تابع لوظائفها وأدوارها.[4]

أما الفكرة المفتاحية الجامعة لعناصر القصور العمراني في تلك المعادلة الجامعة بين "الظاهرة والقابلية لها" في تمييزه بين "الاستعمار والقابلية للاستعمار"، ورأى أن الاستعمار ما كان ليحقق أهدافه لولا عناصر القابلية له داخل المجتمعات.[5] يحرك مالك ضمن هذه الرؤية عناصر معينة لمنهج النظر إلى المعادلة العمرانية وما يتولد عن ذلك من منهج تعامل وتناول، وذلك ضمن قصور العلاقة بين الإسلام والتنمية.

1انظر في ذلك: رؤية مالك ضمن كتاباته المتعددة وتلخيص هام لعناصر المقاربة في: نصر محمد عارف، "هندسة البناء الحضاري عند مالك بن نبي، الفكر الإسلامي، نشرة غير دورية تصدر عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، عدد (14)، إبريل 1994، ص ص 13 – 14.

[2]انظر ذلك في : نصر محمد عارف، "الحضارة –الثقافة- المدنية دراسة لسيرة المصطلح دلالة المفهوم"، ضمن بناء المفاهيم: دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، إشراف على جمعة، سيف الدين عبد الفتاح (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1997 – 1998)، جـ1، ص 284 وما بعدها.

[3]انظر ذلك في المعادلة العمرانية والحضارية لدى مالك بن نبي والتي تشكل حاصل الإنسان والوقت والتراب، مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة: عمر كامل مسقاوي، وعبد الصبور شاهين، ط3 (القاهرة -بيروت: دار الفكر، 1969)، ص 64 وما بعدها، مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط2 (بيروت: دار الفكر، 1970)، ص ص 107 – 109، انظر أيضاً :شايف عكاشة، الصراع الحضاري في العالم الإسلامي: دراسة تحليلية في فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي (دمشق: دار الفكر، 1986)، ص ص 105 – 110.

[4]انظر في ذلك التصنيف للأفكار لدى مالك بن نبي، في مهب المعركة، ط2 (بيروت :مكتبة المتنبي، دار الفكر، 1971)، ص ص 172 .185 –

[5]راجع ظاهرة القابلية لدى مالك في : مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص ص 104– 105؛ انظر أيضاً: مالك بن نبي، شروط النهضة، مرجع سابق، ص ص 233.219 –

2-2 عمران لا طغيان- الدكتور أحمد صدقي الدجاني

وهذه الرؤية يقدمها الدكتور أحمد صدقي الدجاني. لقد أقام المسلمون في سالف عهدهم علماً اهتم بالفروق، وتستحق هذه المقاربة أن تعتبر مقاربة فارقة، مفتاحها في عنوانها "عمران لا طغيان: تجددنا الحضاري وتعمير العالم".[1]

وهى مقاربة تعد امتدادًا للمدرسة العمرانية، مستخدمة اصطلاح "العمران" مفضلة إياه على كل المصطلحات التي تشير إلى الاجتماع والمجتمع، أو إلى وظائفه في الإنماء والتنمية. إن مفهوم العمران يحمل في داخله مقصوده، وتحديد المجتمع وشبكة العلاقات المجتمعية المرتبطة به لا بد أن تكون عمرانية، فالاجتماع إن لم يهدف إلي عمران فليس له من الاجتماع إلا الشكل، يجب أن تكون هذه التكوينات عمرانية قاصدة له محققة لأغراضه "هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا" (هود:61)، وحركة العمارة حضارة، وحركة الخراب والتخريب طغيان.

1. حركة العمران تفارق حركة الطغيان.

2. إن تعمير العالم هو المصطلح الذي يعبّر عن المدلول الإيجابي لمصطلح تغيير العالم، لأن التغيير الإيجابي تعمير، بينما التغيير السلبي تخريب. ومن ثم يجب التمييز بين التعمير الحضاري والتخريب في إطار الظاهرة الحضارية.

3. إن الرؤية العمرانية تقدم رؤى عن النظام الدولي في تكونه ومستقبل الإنسان فيه وحركته التي تشكل علاقات بين الداخل والخارج من مثل المعرفة والتنمية والتكنولوجيا والهجرة، تشكيلات من القضايا متنوعة، إلا أنها تشير إلي الرؤية العمرانية باعتبارها رؤية متكاملة.

4. إن الرؤية العمرانية يمكن أن تشكل مدخلاً لمراجعة آرائنا حول مفهوم التنمية والتقدم، وأن نلتمس مدخلاً جديداً للتعاون الدولي في مجال العلم والتكنولوجيا. وهى رؤية تؤكد على البعد الأخلاقي للتنمية وتحقق جوهر العلاقة بين التنمية والإسلام في إطار رؤية العمران والاستخلاف الفعالة.[2]

غاية الأمر في هذه المقاربة الفارقة الناقدة هو اعتبارها العمران مدخلاً للتحليل والتفسير والتقويم للقضايا خاصة في بعد التفاعل الدولي -والبُعد الدولي للعملية الإنمائية- والعلاقات الشائهة فيه ضمن معادلات ظالمة. العمران وفق هذه الرؤية حركة حضارية تعبّر عن قدرات الفاعلية وفاعلية القدرة هادفة إلي العمران غير قاصدة للطغيان.[3]

3-2 تأسيس منهج النظر للعملية الإنمائية -مقاربة طارق البشري

تتميز هذه المقاربة مع غيرها بتأسيس مناهج النظر والتي تولد مناهج وتشير إلي جملة من المفاتيح لبيان جوهر العلاقة بين الإسلام والتنمية وتأثيرها من قضايا:

---

[1]انظر هذه المقاربة في : أحمد صدقي الدجاني، عمران لا طغيان، تجددنا الحضاري وتعمير العالم: شواغل فكرية (القاهرة : دار المستقبل العربي، 1994

[2]في إطار البعد الأخلاقي للمقاربة العمرانية لدى الدجاني انظر: المرجع السابق ص 31 وما بعدها، ص 107 وما بعدها، وهذه المقاربة بموضوعاتها تستحق القراءة، واستنباط أبعاد الرؤية العمرانية فيها ومنها.

[3]انظر في ذلك جارودي، حفارو القبور :نداء جديد إلي الأحياء، تعريب رانيا الهاشم (باريس – بيروت: منشورات عويدات، 1993.

1.أن الإسلام والتنمية كل منهما مفهوم واسع له دلالات واسعة؛ لذلك من الصعب الحديث عن العلاقة بينهما على نحوٍ يسير، والإسلام ليس نظرية من نظريات التنمية، ويحاكم بما تحاكم به هذه النظريات، وإنما يؤثر الإسلام تأثيراً واضحاً على عملية التنمية.[1]

2.أن الإسلام في جانبه العقيدي يتعلق بوجود الله وبعلاقة الإنسان بالكون والغيب، ومن هذا الجانب العقيدي وعنه يتفرع سلوك الإنسان ونظمه الاجتماعية وفقهه ومعاملاته، وينظم كل ذلك في إطار مرجعي واحد يؤثر في التنمية والرؤية لها.

3.أن دائرتي الإسلام والتنمية دائرتان متمايزتان، ولكنهما في الوقت نفسه متداخلتان، وتتعلق المساحة المشتركة بين هاتين الدائرتين بالبناء المعنوي.

4.أن الإسلام موقف كلي فلسفي لا يمكن مقارنته بنظم اجتماعية أخرى.

5.أن التنويعات السياسية تشير إلى وجود جذعين؛ جذع إسلامي، وآخر علماني، ولكل جذع العديد من الفروع والتنويعات، من غير أن ينفي ذلك وجود مساحات مشتركة بين هذين الجذعين.

6.أن العلاقة بين الإسلام والتنمية تثير قضية التعامل مع النصوص؛ فالإسلام نصوص تتمثل في القرآن والسنة الثابتة، أما التنمية فهي تعبير عن عملية دائمة التحرّك والعلاقة بين الإسلام والتنمية تقودنا دائما إلي العلاقة بين الثابت والمتحرك.

7.إمكانية الاستفادة من الجانب التنظيمي في التجربة الغربية مثل: النظام البرلماني أو النيابي ونظم الجمعية والشركات المساهمة لعدم تعارضها مع المرجعية الإسلامية، بشرط أساسي يجب توفره، وهو الأخذ بالنموذج التنظيمي على أن نقطع ما بينه وبين التكوين الأيديولوجي الذي أحاط به في بيئته، فإن الأمر لا يتعلق بأخذ أيديولوجيات، ولكن باستيعاب التنظيمات.

في إطار العلاقة بين الإسلام والتنمية فإن الإسلام يحقق الكثير من المزايا لعملية التنمية؛ فهو يوفر الإطار المرجعي لعلاقة الإنسان بالجماعة والقانون والأخلاق، وتنمية وتدعيم وحدات الانتماء الفرعية بما يقدمه ذلك من قدرة على التسيير الذاتي لها واحتضان الإنسان منها، إضافة إلى تقديمها بشكل من الشرعية لمحاسبة الدولة بحيث تقف بذلك كقيد خارجي على استبداد الدولة.[2] كما أنه كذلك يقدم إنساناً سوياً منتجاً ومستهلكاً للتنمية وما يوفره ذلك من مناخ مواتٍ يتحقق في إطار عملية التنمية على أساس مكين.[3]

4-2 مقاربة الدراســـة الميدانية- الدكتور كمال المنوفي

تعود أهمية هذه المقاربة التي تناولها الأستاذ الدكتور كمال المنوفي إلي أنها تطرقت إلي العلاقة المباشرة بين الإسلام والتنمية، ولكن في إطار قياس هذه العلاقة بين الإسلام والتنمية ضمن دراسة ميدانية، وتتسم هذه المحاولة بالريادة في هذا المقام. إلا أنها من جانب آخر مثّلت الإشكالية التي عبر عنها إسار بروتيوس في تخفي الظاهرة، وتبدل تجلياتها مع كل وقت وآن.[4] ومن أهم ميزات هذه الدراسة ما

[1]انظر عناصر تلك المقاربة في : طارق البشري، "الإسلام والتنمية"، ضمن :محاورات التنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد الثالث، يونيو 1996، ص ص 79، 84.

2 انظر ذلك في هذه المقاربة: طارق البشري، "الإسلام والتنمية"، مرجع سابق، ص84.

3 رؤية الإنسان ورؤية التنمية مرتبطان في مقاربة البشري انظر ذلك في: المرجع السابق، ص ص 97 – 180 ؛ 83 – 84.

4انظر في ذلك ما أشرنا إليه في هذا المقام حول إسار بروتيوس وقياس الظاهرة الإنمائية، حازم حسني، مرجع سابق وقارن في هذا المقام.

كشفت عنه من إشكالات تتعلق بعملية القياس، والمؤشرات وبناء المفاهيم والدراسة الكمية للعلاقات والربط بين أمرين ليس من نفس الجنس (الإسلام والتنمية)، والاتجاه الإجرائي الذي ارتبط بالمدرسة السلوكية في دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية، واستخدام المؤشرات كأداة منهاجية في قياس المتغيرات وبناء المفاهيم.[1]

وليس من هدف عرض هذه المقاربة التوجه للدراسة وعرضها عرضاً تفصيلياً، ولكن غاية الأمر أن نحدد عناصر إشكالية القياس للعلاقة بين الإسلام والتنمية والمتطلبات المنهجية التي يمكن أن تشير إليها دراسة من هذا النوع للإمساك بإسار/ بروتيوس. ذلك أن انتقال القياس من دائرة الوسائل إلي دائرة الغايات مثّل بحق أهم عناصر قصور التوجه الذي أراد قياس العلاقة وأهم عنصرين يجب التوجه إليهما بالبحث الدقيق والفحص العميق:

1- القياس واللياقة المنهجية وحدود التعامل الكمي.

2- التعامل مع الظاهر المحسوس والاكتفاء به.[2]

ويولد هذان العنصران إشكالات بحثية مشتقة من التالي:

- أن يتحدد استخدام القياس وفق أصول التكافؤ المنهجي بين الأداة والظاهرة بما يحقق عناصر الملاءمة البحثية والمنهجية، فمن أهم الشروط لذلك قابلية الظواهر المقاسة لعملية القياس.

- حل إشكالية نقلت بعض الجوانب الأساسية لتلك الظواهر الاجتماعية، خاصة في حال تعلقها بسياقات القيم والثقافة من إطار القياس، لأنها بطبيعتها تتحدى القياس، ويكون إغفال هذه الجوانب في القياس معناه أن نتائج القياس قاصرة وغير كافية، بل وربما وبفعل هذا العامل في بعض الخبرات يمكن أن تكون النتائج غير صحيحة بالمرة.

إن عناصر اللياقة المنهجية تلزم الباحث الذي اتخذ من القياس أداة، ومن المؤشرات أسلوباً ومن التحديد الإجرائي اتجاهًا، أن يقوم بمناقشة نظرية حول:

1- كفاءة المؤشرات وقدرتها على مباشرة الظاهرة.

2- كفاية المؤشرات أي عدد المؤشرات الذي يصلح لتغطية مساحات الظاهرة المختلفة، ومساحات العلاقات المحتملة[3].

وهاتان الكفايتان إحداها تتعلق بالكيف والأخرى تتعلق بالكم، ثم هناك العلاقة البينية بين الكم والكيف؛ أي حينما يتحول الكم إلى كيف في إطار مؤشرات نوعية مثل كثافة المؤثر وعلاقة ذلك بعملية التأثير، والتفاعل الكمي الذي يخرج دائرة التفاعل من مجرد الجمع ضمن متوالية حسابية، ولكن التحول نحو المتوالية الهندسية، قضايا تستحق التأمل والبحث، إذا ما أريد لهذه الأداة فاعلية في التطبيق والتعميم.

=

Michael P.Todaro, Economic Development (New: Longmann, 1994), ch 1 "The Concept and Measurement of Development, PP. 1-22.

[1] في الاتجاه الإجرائي والمؤشرات ورؤيتها ضمن نظرة منهاجية، وذلك في إطار دراسة ميدانية انظر: كمال المنوفي، الإسلام والتنمية: دراسة ميدانية (الكويت : وكالة المطبوعات، .(1985

انظر ذلك النقد في: سيف الدين عبد الفتاح، "التجديد السياسي والخبرة الإسلامية، نظرة في الواقع العربي المعاصر

[2] انظر ذلك النقد في: سيف الدين عبد الفتاح، "التجديد السياسي والخبرة الإسلامية، نظرة في الواقع العربي المعاصر

3في إطار كفاية وكفاءة المؤشرات انظر :فاروق يوسف، دراسات في الاجتماع السياسي، مشكلات وحالات في مناهج البحث العلمي، ط2 (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1978)، ص ص 9 – 37.

فلا شك أن تمحيص مقولة الإسلام كمعوق للتنمية ليس عن طريق تلمس وعرض حجج ورؤى الكتابات التي تدافع عن الإسلام من منظور فقهي شرعي، وإنما عن طريق الاحتكام إلي قاعدة من البيانات التجريبية.

والمقام قد لا يتسع للبحث في كل إشكالات أدوات القياس، ولكن يظل ذلك من الموضوعات التي تستأهل الاهتمام من الجماعة العلمية والبحثية.

5-2 علمانية الحداثة: حداثات وإسلامات- عزيز العظمة

المقولة المفتاحية لهذا المقاربة هي استخدام المفكر عزيز العظمة لمفردة الإسلام في صيغة الجمع "Islams" يعبر عنها المؤلف في مفتتح مقدمته لكتابه[1]:ومن ثم فإن مكمن تحفظنا على هذه الرؤية إنما ينبع من المرجعية التي خلفها، ومن المتولدات عنها من رؤى وطرائق نظر، ومن نتائج وتعميمات. فالنظرة الكلية لشرعة الإسلام، والإسلام في نصوصه واحد لا يتعدد، وإنما تتعدد الأفهام والتفاعلات والتجليات نتيجة اختلاف الواقع والوقائع لا اختلاف الإسلام في ذاته، أي اختلاف الاستجابة لا اختلاف المستجاب إليه والخلط بين المستويين يشوش رؤية الظواهر ورؤية الظاهرة ورؤية العلاقات.

والانضباط المنهجي الواجب في هذا المقام يقتضي من الباحثين ألا يحاولوا ربط الإسلام بصفة تستغرقه؛ سواء جاءت هذه الصفة من خلال فكرة أو مذهب أو حركة مذهبية تراثية أو مذهب معاصر، أو فكرة جزئية وضعية معاصرة أو منطقة جغرافية أو وصف قومي، أو جانب من جوانبه أو مستوى من مستوياته، حتى ليبدو الإسلام وقد أصبح في نظر البعض "إسلاماً نوعياً أو جزئياً أو نظرياً أو مظهرياً أو وسيلة من جملة وسائل العيش. فالإسلام وفق أبجدياته التأسيسية "رسالة أرسلها الله للإنسان لكي تخاطب كل كيانه وتتفاعل مع طاقاته"[2].

6-2- مقاربة العودة إلي الذات، وجغرافية الكلمة "على شريعتي"

التنمية تبدأ من العودة إلي الذات وعمرانها:

تبدو لنا أهمية مقاربة شريعتي من عدة نواح، أهمها أنها تحمل جانب الإضافة وتتحدث بشكل مباشر وغير مباشر عن العلاقة بين الإسلام والتنمية، وأن أفكاره ظلت معيناً فكرياً فيما قبل الثورة الإيرانية وما بعدها، وهو أخيراً يشكل نموذجاً ضمن نماذج المقاربات الآسيوية المتميزة والمتنوعة على حد سواء.

1. أول عناصر هذه المقاربة ومفاتيحها في عنوان كتابه "العودة إلي الذات" والذي يعي شريعتي الزخم المحيط بها والوسط المنفعل والمفتعل الذي تعتمل فيه هذه المقولة" .. هذا هو شعار الجميع شعار إيما سيزار في أمريكا اللاتينية، وشعار فرانز فانون مواطن جزر الأنتيل، علينا أن نوضح الأمر بطريقة أخرى في هذه المنطقة المتميزة ثقافياً وتاريخياً وجغرافياً، وإلا أصبح شعار العودة إلي الذات شعاراً مبهماً وعمومية ذهنية، كما أصبح اليوم ظاهراً في صورة مبتذلة تهدف إلي إلغاء أصالة البشر الثقافية في العالم كله من أجل إرساء دعائم المبدئية المطلقة لقيم الغرب.

---

[1]انظر ذلك في Aziz Al Azmeh, Islam and Modernity 9New York: Verso, 1993), P.1

[2]على شريعتي، العودة إلي الذات، مرجع سابق، ص ص 241-263.

2. إن الإحساس بالماضي ومعرفة الذات في المشرق هو أحد وجوه التميز في الرؤية والروح الثقافية.

3. استهلاك الحضارة لا إنتاجها هو ما يحذر منه شريعتي ضمن رؤية هذا التحديث السريع وفق منطق الالتحاق أو الإلحاق، هذا التحديث السريع والرقي المدهش لا يريد أكثر من شرطين:

أولهما: عدم وجود شعور وشخصية.

وثانيهما: وجود المال والإمكانات.

ويمكن بنفس هذه السرعة ونفس هذا الأسلوب القيام بتحديث دولة؛ أي الانتقال بها من الحالة الكلاسيكية إلى الحالة العصرية، فالعصرية سلعة تصدر.. يكفي أن نفتح الأبواب وبعد عشر سنوات ترى ناطحات السحاب والقصور الفخمة .. والمدينة مخزنًا دوليًا للسيارات ومعرضًا عالمياً للسيارات، هذا التحديث وهذه العصرية هي التي قدموها لنا نحن البشر البسطاء المظلومين باسم الحضارة، أي أنهم نقلوا عقولنا إلي عيوننا.. الحضارة ثورة تدريجية في الإنسان، لا هي سلعة ولا مجموعة من السلع المستوردة، ليست شكلاً خاصاً أو لوناً خاصاً. وأولئك الذين يريدون إقامة حضارة في دولهم عن طريق استيراد مواد الحضارة، لقد فعلوا تمامًا ما فعله نواطير مهرة لكنهم حمقى؛ إذ يشترون أشجارًا خضراء مثمرة "من الخارج" ويغرسونها كما هي في أراضيهم البور التي لا استعداد فيها.

1. ضرورة إحياء المبحث القديم الذي كان مطروحًا في ثقافتنا الإسلامية، وهو مبحث الصلة بين العلم والعمل .. على المرء أن يغير نفسه، ينبغي عليه أن يصنع نفسه، وإلى جوار العلم عليه أن ينمي في نفسه وجدانها الخاص وروحها الخاصة، ومن البدهي أن الإقلاع عن التقليد والاستقلال في مواجهة ثقافة الغرب وصيغه الحضارية ونوع ثقافته مرحلة ينبغي أيضاً لنيلها من سلوك طرق صعبة وعلى مراحل كثيرة.[1]

2. وتبلغ أهمية عناصر مفتاحية في هذه المقاربة ذروتها ضمن كلمة "جغرافية الكلمة"، وجغرافية الكلمة على ما يرى شريعتي أنه يمكن معرفة صحة قضية فلسفية أو علمية أو بطلانها بمعايير المنطق والاستدلال والتجربة، لكن بالنسبة للقضية الاجتماعية ينبغي أن تكون لدينا معلومات عن زمانها ومكانها ثم نقرر في شأنها، لأن في العلوم تكون القضايا إما صحيحة أو غير صحيحة، لكن في المجتمع والسياسة ليس الأمر بهذه البساطة؛ لأن كل القضايا الاجتماعية ذات ارتباط وثيق ورابطة عليّة متقابلة. وتأثر مقترنين لا ينجذبان .. وكل هذه المعايير الخارجية والقضايا الالتزامية ينبغي أن تتدخل مباشرة في الحكم عليها، لأنه أحياناً تكون قضية ما صحيحة في حد، ويكون طرحها في أرضية معينة وفى زمان معين فسادًا وكارثة..، إنه يمكن فهم كل القضايا الفكرية الاجتماعية والسياسية والتاريخية وما هو مطروح في الشرق والغرب بالانتباه إلى هذا الموضوع.[2]

إن هذه المقاربة ضمن هذه المفاتيح المتعددة تكون منظومة من الأفكار ذات الأهمية لدراسة العلاقة بين الإسلام والتنمية، والبحث في مستويات دراسة هذه العلاقة، والدراسة المفاهيمية ا

---

[1] على شريعتي، العودة إلي الذات، مرجع سابق، ص ص 241-263.

[2] المرجع السابق، ص ص 260-282، وبخاصة ص 274.

7-2 - مقاربة الرؤية الكلية وعملية التنمية- ضياء الدين سردار

صاحب هذه الرؤية هو البروفيسور ضياء الدين سردار. وفيها يقارب سردار قضيته تلك في إطار الربط بين رؤية الإسلام الكلية، والمعرفة والعلم والوسائل التقنية وعملية التنمية، ويهتم بالرؤية الحضارية الكلية، وينطلق من قواعد مترابطة بين مفاهيم ترتبط جميعها بالعملية التنموية.[1]

1. المعرفة وفق رأي سردار لا يمكن فصلها عن التصور العالمي والنظام العقدي الذي تمتدّ فيه جذورها، وإن الإبستمولوجيا (نظرية المعرفة) هي النواة المركزية لأي تصور عالمي. وهى في نظر الإسلام العامل الذي يحدد الممكن وغير الممكن إسلاميًا، أي ما يمكن معرفته، أو ينبغي أن يعرف، وما يمكن معرفته ولكي يفضل تجنبه، وما لا يمكن معرفته نهائياً.

2. إن المصطلح القرآني "العلم" الذي عادة ما يترجم بـ "المعرفة" ..، وقد صاغ العلم نمط الفكر والبحث الإسلاميين وحدّد كيف يمكن للمسلمين تحسين نظراتهم للواقع، وإقامة مجتمع عادل وتطويره. والعلم هو الذي يربط المجتمع الإسلامي بمحيطه ويعطى للإسلام حركيته وحيويته.. وقد يغيب عن الكثيرين الدور الرئيسي الذي تلعبه الإبستمولوجيا في تكوين المجتمع وإهمال الإبستمولوجيا في الكتابات الإسلامية المعاصرة، ومن ثم غياب تقدير المعنى الحقيقي لمفهوم وقيمة "العلم" ناتج في الغالب عن النمط المعرفي السائد الذي عزا إلى نفسه دوراً عالمياً.

3. إن اكتشاف إبستمولوجيا إسلامية معاصرة لا يمكن أن يبدأ بالتركيز على الفروع القائمة، ولكن بتطوير عدد من المنظورات Paradigms داخل التعبيرات الخارجية الرئيسية للحضارة الإسلامية، العلم والتكنولوجيا، السياسة والعلاقات الدولية، الأنساق الاجتماعية، والنشاط الاقتصادي، التنمية الريفية والحضرية -التي يمكن دراستها وتطويرها وفق الاحتياجات والواقع المعاصر-، إننا نحتاج إلى نوعين من المنظورات (معرفية وسلوكية).. [2]

4. كما أن العلم لا يرتبط بالعبادة فقط، بل بجميع القيم القرآنية الأخرى مثل "الخلافة" و "العدل" و "الاستصلاح"؛ فمثلاً إذا كان الارتباط بين العلم والعبادة يعني بأنه لا يمكن طلب العلم مع خرق صريح لأوامر الله. وكذا فإن الارتباط بين العلم والخلافة يحول الطبيعة إلي مجال مقدس، إن الإنسان بصفته خليفة الله في الأرض فهو المسئول عن هذه المنة ولا يمكنه طلب المعرفة على حساب الطبيعة (ولا بلوغ التنمية على حسابها)، بل على العكس من ذلك –بصفته مسئولاً عنها- فهو يسعى لفهمها، ليس بهدف السيطرة عليها، بل عرفاناً وتقديراً لآيات الله.[3]

5. وحري في هذا السياق أن تكون إحدى مهمات البحث الإسلامي أن تتوجه الطاقة لإبداع أنساق إسلامية متميزة، حيث يمكن أن ينجز العمل حول الاحتياجات العاجلة ومتطلبات المجتمعات الإسلامية.

---

[1]مقاربة سردار من المقاربات المهمة في بحث كهذا يتعلق بالعلاقة بين الإسلام والتنمية سواء الشكل المباشر أو غير المباشر قد اهتم بعناصر المستقبل الإسلامي Sardar, Islamic Futures: The Shape of ideas to Come . (London: Mansell, 1985).

Sardar. The Future of Muslim Civilization (London: Croon Helm, 1979

2انظر في ذلك: ضياء الدين سردار، "أسلمة العلوم أم تعريب الإسلام"، ترجمة :فضل دليو، جمال ميموني، مجلة الفكر العربي، بيروت، معهد الإنماء القومي، العدد 57 (شتاء 1994)، ص ص 104-116

3انظر : المرجع السابق، ص 115.

6. في هذا السياق تبدو الرؤية الكلية للنموذج المعرفي الإسلامي تتكون ضمن عناصر (التوحيد، الرؤية للإنسان، الرؤية للكون والبيئة، الرؤية لتفاعلات وجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعبادية، أصول العلاقات الاستخلافية، الآخرة محرك وحافز للفعالية وتكريس عناصر المسئولية والحساب)، إن هذه الرؤية تكون نماذج معرفية، ونماذج سلوكية.

7. إنه من الواجب تفعيل هذه الرؤية ضمن إمكانات "الأمة" كمفهوم جامع وشامل (الدول ذات الأغلبية الإسلامية –المؤسسات الإسلامية- الدولية .. إلخ)، وبما يحقق عناصر التعبئة لموارد الأمة المادية وقدراتها وطاقاتها المعنوية والثقافية. وتحقيق أهداف اقتصادية تنموية (معدل النمو- التصنيع- التشغيل الكامل- التوزيع العادل للدخل- تعديل موازين المدفوعات لصالحها)، بينما يجب أن تهدف المنظمات الإسلامية لزيادة درجة التضامن من خلال (زيادة الوعي بالانتماء للأمة كإطار أشمل يعلو الولاءات الجزئية – تحقيق درجة أعلى من التمسك الفردي والالتزام بقيم الإسلام الحضارية على المستوى الجماعي، وتقليل تغلغل الثقافات الأجنبية في الثقافة الإسلامية - ربط المؤسسات الإسلامية الدولية بحاجات ومصالح الأمة ككل- خلق وإنشاء مؤسسات إسلامية وظيفية جديدة متخصصة كي تؤدي وظائف غير قومية توحد الأمة ككل- تزكية روح التضحية في سبيل مرضاة الله سبحانه وتعالى.[1]

8. يتحفظ سردار في إطار هذه الرؤية على مفهوم التحديث الغربي وما يتولد عنه من رؤية تنموية؛ ذلك أن كل المجتمعات وطبيعة الحياة وعيشها في الزمان حديثة، ويرفض كافة النعوت التي تستخدم في وصم المجتمعات الإسلامية، فالحداثة وفق هذا تعبير عن نموذج مثالي ترتئيه الحضارة الغربية، ومسار تجسده المجتمعات الصناعية المتطورة، والمجتمع الإسلامي عليه ألا يتقبل عناصر هذه الرؤية المركزية.[2]

9. اهتم سردار ضمن مقاربته بمسألة كيف يمكن أن نحرك مفهومًا للتنمية ضمن نموذج إسلامي مغاير؟ ذلك الأمر الذي يوجب الاهتمام بعناصر المدخل الثقافي والأخلاقي للتنمية وفى إطار ارتباطه بالتغيير الاقتصادي.

10. إن أية استراتيجية تنموية حضارية ضمن سياقات النموذج الإسلامي يجب أن تكسر هيكل السيطرة العالمي، وتضع حلولاً للمشكلات التي تعانى منها دول العالم الثالث النامية، فإن هذه الدول - ومنها العالم الإسلامي– لا يمكن أن تكتسب مكانة مستقلة في النظام الدولي، طالما استمر هيكل القوى الدولية القائم على تبني نظريات تنموية وإستراتيجيات لا تنبع -كما لا تتفق- مع الهيكل الثقافي والاجتماعي السائد في العالم الثالث.[3]

11. إن مفهومًا جديدًا للتنمية يجب أن تحرص على تأسيسه وتأصيله يتكون من: إشباع الحاجات الأساسية- الاعتماد على الذات - العدالة الاجتماعية- الأصالة الثقافية، والجمع بين هذه العناصر والتفاعل فيما بينها عملية في غاية الأهمية.

1انظر : المرجع السابق، ص 115 انظر في هذا المقام:

Ziauddin Sardar, Scince, Technology and Development in the Muslim World (London: Croom Helm, 1977), P.18

[2]وفى التحديث ونقده في سياق هذه المقاربة انظر: Ibid., P.39.

[3]انظر في هذا المقام Ziauddin Sardar: Information and The Muslim World (London: Mansell publishing Limited (1988), PP.55-58

12. الاعتماد على الذات يجب أن يؤخذ على مستويين: مستوى إسلامي عام بين الدول الإسلامية بعضها وبعض (الأمة)؛ ومستوى يتحرك داخل البعد الوطني، كل دولة على حدة.

13. أما الأصالة الثقافية فإنما تنبع من أن مشاركة الشعوب ودعمها في الإسهام ضمن عملية التنمية ومجالاتها لا بد أن يتضمن عناصر هامة تسمح لهم بالسيطرة على مقدراتهم ومستقبلهم، ويرتبط كل ذلك بضرورة الاهتمام بالأصالة الثقافية.[1]

14. إن سردار وفق هذه الرؤية وتلك المقاربة يحرّك أكثر من عنصر ضمن فهم علاقة الإسلام بالتنمية أهمها:

10. أن النماذج المعرفية والرؤى الكلية هي التي تولّد أنماط التنمية ونماذجها وأهدافها، وتحدد عناصرها ومنظوماتها.

- أن النموذج المعرفي الغربي إذا ولّد مفهوم الحداثة ونموذج التحديث فإنه خرج لتحقيق مطالبه واحتياجاته وفق خبراته، وأن النموذج المعرفي الإسلامي-فضلاً عن رؤيته الكلية للعالم؛ للإنسان والكون والحياة- لا بد أن يُولّد رؤية مغايرة للتنمية.

- أن تسكين مفهوم التنمية ضمن منظومة قيمية وثقافية ومعاني الخلافة والعدل والاستصلاح لا بد أن تخرج معنى متميزاً للتنمية وعملياتها المختلفة المرتبطة بها.

أن عناصر التنمية لا يجب أن يُنظر إليها ضمن حدود الدولة الوطنية أو القومية، بل يجب أن تمد ببصرها إلى أفق الأمة ضمن تفعيل مؤسساتها ونماذجها القيمية، وعلاقاتها التعاونية والبينية، وتحرك معنى الاعتماد على الذات ضمن دائرة الأمة الواسعة وكذلك مفاهيم الأصالة الثقافية.

خـــاتمة

مما سبق يمكن لنا أن نخلص إلى عدة نتائج بالغة الأهمية.

وأهم هذه النتائج ضرورة عدم الفصل بين مكونات الظاهرة الاجتماعية والتعامل مع الظاهرة الإنمائية بصورة شاملة، ولعل هذا ما دفع مالك بن بني للحديث عن محورية عالم الأفكار ودوره في تجاوز الوجود وتحقيق الحضور، وتأكيده على أن القابلية لتدهور أوضاع العمران تكمن في فصل عالم الأفكار عن عالمي الأحداث والأشخاص.

وهذا أيضًا ما دفع الدجاني إلى الحديث عن التأكيد على البعد الأخلاقي للتنمية في إطار رؤية العمران والاستخلاف الفعالة.

وهو أيضًا ما جعل المستشار البشري يركز على الدين باعتباره محتضنا للتنمية ودافعا لها. وهو أيضًا ما جعله يجيز استيراد التنمية بشرط التنقية الأيديولوجية.

ونفس الفكرة عبر عنها شريعتي وسردار بالتركيز على العودة إلى الذات جهة شريعتي، أو علاقة كليات الظاهرة الحضارية بفروعها، سواء أكانت هذه الفروع هي السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع حتى العلم.

يبقى محذور إضافة رؤية مقاربة د. كمال المنوفي، ويتمثل في لياقة المؤشرات المستخدمة في الدراسة الكمية لموضوع الظاهرة.

---

[1] Ibid. P. 59.

كما أن مقابلة عزيز العظمة تجاوزت الفارق بين مبادئ الإسلام من جهة، والاجتهادات العلمانية لإسقاط هذه المبادئ في الواقع العملي.

ثالثاً: مقاربات العلاقة بين الإسلام والتنمية في الفكر الغربي

من المهم في إطار الحديث عن العلاقة بين الإسلام كمرجعية من جهة والتنمية كهدف اجتماعي شامل أو محدود من ناحية ثانية أن نتعرف على مقاربات إدراك هذه العلاقة في الفكر الغربي.

وليس من قبيل الجدة في القول أن نشير إلى أن هذه المقاربات الغربية لن تكون أحد المصادر الأساسية لإدراك حقيقة جوهر هذه العلاقة. فقليل من مفكري الغرب استطاعوا أن يدرسوا الظاهرة الإسلامية مهما كانت الزاوية التي تناولوها بالدراسة - بعمق وحيدة، وقليل من هؤلاء استطاعوا التمييز بين الدين الإسلامي والأيديولوجيات الإسلامية التي تعبِّر عن قراءات مختلفة للدين كان التباين فيما بينها مودة إلى تباين الخصوصيات التاريخية، والشخصية.

فالخصوصيات التاريخية تتعلق بمعطيات الأمم التي طبقت الإسلام بكل ما تحمله هذه المعطيات من مؤثرات سياسية وثقافية واجتماعية والخصوصيات.

وأما مصادر الخصوصية الشخصية فتتمثل في الشخصيات التي أبدعت التجارب الإسلامية على اختلاف تقويمها – سلبًا وإيجابًا. فكل زعامة لها خصائصها النفسية والثقافية بقدر ما يكمن فيها من تأثيرات البيئة والتربية وسائر محددات التنشئة.

إن تناول هذه العلاقة في الفكر الغربي مرده محاولة البحث عن مفتاح رؤية كل مقاربة من هذه المقاربات. هذا المفتاح سيثري دراسة تلك العلاقة مهما كان تقويمنا له فمفتاح الرؤية قد يكون إيجابيًا فنجعله ضمن خريطة بناء الرؤية العمرانية والإنمائية من منظور إسلامي. كما أنه قد يكون سلبيًا فنتحاشاه وننبه عليه، لأنه يؤدي إلى عكس المقصود العمراني.

وفي هذا الإطار لدينا هنا ست مقاربات أو طرق للتناول:

مقاربة الاستبداد الشرقي (كارل ماركس)	مقاربة استيراد التكنولوجيا الاجتماعية (برتران بادي
مقاربة البروتستانتية والرأسمالية (ماكس فيبر)	مقاربة برج بابل: فوضى المفاهيم (فريد ريجز)
مقاربة قاموس التنمية وعائلة المفاهيم (ولفجانج ساكس)	▪ مقاربة الرؤى التقويمية الغربية (مايكل هيدسون).

3-1 مقاربة الاستبداد الشرقي والمجتمعات النهرية - كارل ماركس

هي النظرية الشهيرة التي وضعها عالم الاجتماع الشهير كارل ماركس. وتحدد هذه المقاربة عناصر المرجعيات الكلاسيكية لكثير من التوجهات الغربية حيال مجتمعات الشرق، ومناقشة المقولة التي شاعت في كثير من الكتابات التي تحاول تطبيقها على كثير من المجتمعات العربية والإسلامية والشرقية

وهـي الاسـتبداد الشـرقي، وهـي مقولـة تسـتبطن مجموعـة مـن الفـروض الضـمنية يـرى الباحـث ضـرورة مراجعتها.[1]

وغاية القول ضـمن هذه المقاربـة أن طـرح نظريـة الاستبداد الشـرقي أو الـنمط الآسيوي للإنتـاج لـم يرتبط بتحليل حقيقي لهذه المجتمعات .. بل هو منظور غربـي لرؤية هذه المجتمعات يستخدمه "يسـار" أو "يمين" الثقافة والحضارة الغربية لفهم هذه المجتمعات.

وتتبّـع تـاريخ المفهـومين المتـرابطين يوضـح أن منشـأهما أقـدم بكثيـر مـن المفكـرين الاشـتراكيين الأوروبيين.. وهذا المفهوم الذي ارتبط بالنظرية الماركسية "لن يتحول إلـى منظـور علمـي أو أمـر صـحيح بقلبه أو بتعديل بعض أشكاله أو تعميق بعض مفاهيمه (الفرعية)، فهو إما أن يقبل في أسسه العامة مـع كـل النتـائج، أو يُـرفض فـي أسسـه العامـة، لأنـه ينطلـق مـن بنيـة الاسـتعمار والعنصـرية التـي تحمـل نفـي هـذه المجتمعات.

غاية الأمر أنه لو ضممنا هذه الرؤية للمجتمعات الشرقية إلـى الرؤيـة الماركسـية للـدين لاسـتطعنا أن نحـدد الرؤيـة الكليـة للعلاقـة بـين الإسـلام والتنميـة بـل والمجتمعـات الشـرقية عامـة. إن الأمـر يـرتبط هنـا بأبجـديات تتحـرك ضـمن تعمـيم الخبـرة الغربيـة بمقاييسـها وخبراتهـا. وتعبّـر عـن مقاربـة سـلبية لا تصـلح لتفسير نماذج التنمية الآسيوية من جانب، كما أنها تفقد قيمتهـا الابتدائيـة فـي إثباتهـا للـدور السـلبي للظـاهرة الدينية في علاقتها بعملية التنمية.[2]

2-3 مقاربة الأخلاق البروتستانتية - ماكس فيبر

هي مقولة عالم الاجتماع الأميركي مـاكس فيبـر. ويركّـز مـاكس فيبـر ضـمن مقاربتـه تلـك وباعتبـاره يمثّل أحد المداخل الكلاسيكية في الرؤية الغربية علـى أربعـة أنمـاط مـن الفعل وفـق مسـاره واتجاهـه وهـي الفعل العقلي الموجّه استناداً إلي غايات واضحة ووسائل محددة، والفعل العقلي الموجّـه بقيم مطلقـة؛ سـواء أكانت دينية أو أخلاقية أو جمالية، والفعل العاطفي، وأخيرًا يأتي ما يسمّيه الفعل التقليدي. ووفق تفضيلات فيبـر فـإن القيم لا ترجـع لمصـادر الـوحي، بـل هـي اسـتجابة لـوعي الأفـراد للمنـاخ والمتغيـرات أو البنيـة الاجتماعية بتضميناتها المختلفة.[3]

1في إطار هذه المقولات ضمن الأيديولوجية الماركسية، انظر في ذلك:

Varma, Baidya Nath, The Sociology and Politics of Development: A Theoretical Study (London: Routledge and Kegan Pul, 1980), pp. 21-34

وقد لخص سيمون تشوداك التضمينات التنموية للعقائد النظرية الماركسية في النمو في جملة من النقاط انظر: سيمون تشوداك، النمو المجتمعي، ترجمة: عبد الحميد الحسن (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1980)، ص ص 40-44.

2في نقد هذه الرؤية انظر: عادل عبد المهدي، "دولة الاستبداد الشرقي -دولة الغرب في الشرق، "الفكر العربي المعاصر، العدد 14، 15، بيروت: مركز الإنماء القومي (آب/ أيلول 1981)، ص ص 100-109 .

3انظر في مقاربة ماكس فيبر في: نبيل السمالوطي، الإسلام والتنمية: دراسة مقارنة بين الاجتهادات الوضعية والدينية، تحت الطبع، ص 42 وما بعدها، انظر أيضًا: M. Weber, The methodology of Social Sciences, trans. by E. Shills and H. Finch (Glencoe The Free Pres. 1949), pp. 240 – 242.

ويحدد "ريمون آرون" مفتاح تفكير فيبر ضمن هذه المقاربة في إطار تصوّره للعلاقة بين الظاهرة الدينية والظاهرة الإنمائية، فرؤيته للدين تكمن في البحث عن تأثيرات التصورات الدينية عن العالم والوجود في السلوك الاقتصادي للمجتمعات.[1]

وواقع الأمر أن فيبر لا يعدّ تفكيره بصدد الظاهرة الدينية وتأثيراتها أصيلاً إلا بمقدار المهمة التي حدَّدها لنفسه حينما أراد في إطار البحث في الظاهرة الدينية بما يخدمه في تقديم النموذج المقابل للنموذج الماركسي؛ إذ كان هاجس ماركس يحرّك مناطق تفكيره فضلاً عن توجّهاته ومساراته، فإذا كان ماركس قد جعل الدين جزءاً من البناء العلوي بوصفه متغيرًا تابعًا للبناء الأساسي الذي يتألف من علاقات وقوى وأنماط الإنتاج، فإن فيبر قد حرص في المواجهة أن يحرك عناصر التفسير الديني للمجتمع والسلوك؛ خاصة ما يمكن وصفه بالسلوك في المجال الاقتصادي، وذلك في مقابلة التفسير المادي للتاريخ، ومن هنا أسفرت مقاربة فيبر في إطار تركيزه على ست من الديانات (الكونفوشيوسية والهندوكية والبوذية واليهودية والمسيحية والإسلام) ودرس خصائص الأخلاقيات الاقتصادية المستمدة منها. وأسس دراسة حول الأخلاق البروتستانتية والنظام الرأسمالي على أساس أن الرأسمالية الحديثة في أوروبا وقيمتها الأساسية لم تكن في حقيقة الأمر إلا نتاجاً لتلك العقيدة البروتستانتية، أما الكاثوليكية فتتسم بالأخلاقية ولكنها تفتقد العقلانية، أما البروتستانتية فقد جمعت بين الأخلاقية والعقلانية على صعيد واحد، أما البوذية والهندوسية والتاوية فإنها تدعو للزهد السلبي وتحتقر الدنيا، والكونفوشيوسية تدعو إلى قيم دنيوية إلا أنها تجاهلت قيمة الفردية والتجديد والابتكار، ولم تتح الفرصة لظهور العقلانية والرأسمالية، أما اليهودية فهي وإن شجعت على النمو الاقتصادي الرأسمالي إلا أنها والإسلام لم يشجعا على الزهد بالمعنى الإيجابي وافتقدا أهم الأسس للرأسمالية، ودلل فيبر على رؤيته من خلال الخبرات الغربية.[2]

إلا أن فيبر حينما لجأ لهذا التفسير الديني لم يكن إلا مُروِّجًا للعلمانية، وكان تعامله مع ذلك التفسير الديني تعاملاً شديد البراجماتية.

أردنا من هذه المقاربة أن نوضّح كيف أن المقاربات المعاصرة أو الاستشراقية قد وجدت أسانيد كلاسيكية ضمن الرؤية الفيبرية (نسبة إلى عالم الاجتماع الأميركي المعاصر ماكس فيبر)، وأن رؤية فيبر للظاهرة الدينية وعلاقتها بالتنمية يجب أن تدرس رؤيته الكلية في سياق أفكاره حول الرشادة والعلمانية والحيادية القيمية.[3]

3-3 مقاربة قاموس التنمية وعائلة المفاهيم

تكمن أهمية هذه المقاربة في الرؤية النقدية لعالم المفاهيم؛ خاصة مع ازدياد عناصر التلبيس المفاهيمي، وازدياد ترسانة المفاهيم الجديدة التي تحاصره وتواجهه أثناء بحثه. فالمفاهيم تكتسب سلطة

---

[1] وفي فهم آرون ذلك انظر: Raymond Aron, German Sociology, Trans, by Mary and T. Baltomore (Glencoe: The Free Press, 1957), p,217

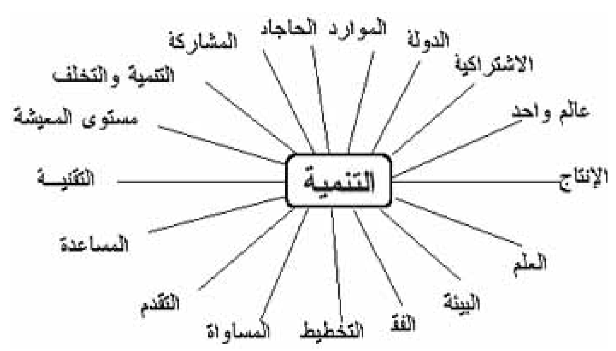
[2] انظر شرحاً لهذه المقاربة في السمالوطي، مرجع سابق، ص 44 وما بعدها، وانظر أيضًا إبراهيم البدري، "جدلية الحوار حول أطروحة ماكس فيبر الأخلاق البروتستانتية وروح النظام الرأسمالي، "مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 381، العدد الأول (ربيع 1990)، ص 162 وما بعدها.

[3] ضمن نقد هذا النموذج الفيبري انظر: Raymond Baudon, The Weberian Paradigm Theories of Social Change, trans by F.C. Whitehouse, (Cambridge: Polity Press, 1991), pp. 32-43.

على الباحث مستمدة من سلطة العلم ذاته، ومن ثم قد يصير الباحث أسيرًا لمنظومة مفاهيمية بعينها دون أن يدرك الجانب الآخر من دلالتها.

هذه المقاربة تعلمنا الكثير، أن المفاهيم أصبحت لا توجد ضمن حلقات مفردة، بل هي حلقات متواصلة، وأن المفاهيم أصبحت لا توجد إلا في أشكال منظومات، أو شجرة ذات فروع.

بل هي بالأساس ذات علاقات مع منظوماتها، وأن علاقتها بمفاهيم أخرى تختلف عنها تميز مفردات للخطاب التنموي عديدة، ومن ثم كان على ساكس أن يحرر جملة من المساهمات، كل مساهمة تعلقت بأحد مفاهيم المنظومة.[1]:



تتسم هذه المقاربة بميزة أخرى؛ إذ تحاول ضمن هذا القاموس للتنمية أن ترسم دليلاً لتحول المعرفة إلي سلطة، وكيف أن المفاهيم ليست بعيدة عن دائرة السلطة؟[2]

إن التنمية وفق هذه الرؤية المنظومية وعالم المفاهيم الذي يتعلق بها تكمن خلف الشبكة فيما بينها "رؤية للعالم" أطلق على العقود الأربعة الأخيرة "عصر التنمية".

4-3 مقاربة الدولة المستوردة

إذا ما اتفقنا على أن التنمية ذات جوانب متعددة يقع ضمنها الجانب السياسي، وما يتفاعل به مع الجوانب الأخرى فإن هذه المقاربة تحتلّ قدرًا من الأهمية في هذا السياق، تكمن أهمية هذه المقاربة في سياق الرؤية للعلاقة بين العولمة والخصوصية وما تتركه هذه العلاقة على جوهر العلاقة بالنسبة للإسلام والتنمية، وأهم مفاتيح هذه المقاربة والتي تؤثر على رؤيتنا المنهجية للعلاقة والظواهر موضع البحث تتمثل في جملة من القواعد أهمها:

1. أن موجة استقلال البلدان التي أدت إلى توالد الدول، وتكوين "عالم ثالث" شاسع تدعو تسميته إلى الاعتقاد بأنه يمر بمرحلة تدريبية في عالم خاضع لمعايير موحدة، وتؤدي إلى التصور بأنه لا بدّ لمسيرة هذا العالم الثالث أن تقوده في النهاية نحو الديمقراطية التي هي - لعدم وجود نماذج أخرى - وجهة التاريخ النهائية.

---

[1] انظر في مفردات الخطاب لدى ساكس في: Walfgang Sachs (ed), The Development Dictionary: A Guide to Knowledge as Power (London: Zed Books Ltd, 1992), pp. 1-5

[2] انظر القفاش في تحليله لهذا الكتاب من خلال شبكته المفاهيمية في: أسامة القفاش، قراءة مفاهيمية في قاموس التنمية ضمن بناء المفاهيم: دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، مرجع سابق، جـ2، ص ص 57–164.

2. أن هذه الرؤى تنتمي إلى المدرسة التطورية التي تقوم باستنزاف أوهامها المتبقية على حد تعبير "بادي"، بينما تنقشع أحلام التقارب (بمعنى حصول البلدان على نتائج، ووصولها إلى أهداف متقاربة) وتتبدّد أسطورة التقدم المطرد والمستمر.. لقد أدت مجريات الأحداث دورها وأنجزت مَهمتها؛ إذ لم تكن مسيرة الدول الإفريقية والآسيوية خلال هذا الثلث الأخير من القرن متطابقة مع النماذج المعلنة.

3. فدولة التنوير لم تزدهر، وعلامات التنافس السياسي لم تتزايد، كما أن التصورات بشأن ما يجب أن تكون عليه الدولة لم تتقارب.. في حين يقوم البحث التجريبي باكتشاف مفارقات العولمة المبشر بها وآثارها المفاجئة على عملية التنمية، ترسم العولمة تكوين نظام دولي يتجه نحو توحيد مناهجه وقيمه وأهدافه، مع طموحه في ذات الوقت إلى دمج الإنسانية بأكملها داخله. وبطبيعة الحال تبدو هذه العملية المستحدثة في التاريخ أنها تدعم فرضية "التقارب" بل وترسخها، والواقع أنها تكشف عن العديد من أنواع التنافر وعدم الاتساق.[1]

4. ليس عدم ملاءمة استيراد النماذج الغربية من أنواع التنافر وعدم الاتساق الأقل شأنًا، فقد أوضحت السنوات التالية لإنهاء الاستعمار -بشكله التقليدي- بأن المحاكاة قد فشلت في جميع المجالات وبخاصة في المجال البنيوي. ومع ذلك فإن كل شيء يشير إلى عدم توقف عملية المحاكاة بل إلى اتساع نطاقها.

5. هكذا تستصحب العولمة معها الإعلاء من شأن التفرد، كما أنها مزودة بموارد وفيرة؛ إذ يرتكز توحيد النظام الدولي على إمكانات تقنية راسخة تساعد على سهولة الحركة، وعلى الاتصال والاختراق المتبادل، والواقع أنه يستهدف تقليص الخصوصيات، وتحبيذ الانتساب إلى نظام مشترك قانوني وسياسي واقتصادي بل وأخلاقي، وعلى هذا لا يمتلك التفرد المجابه لهذا النظام وسائل القوة.[2]

6. تقوم العولمة بتجديد بناء فكرة التبعية ذاتها. وحيث إنها تتصور نظامًا دوليًا موحدًا، وتتغذى على عملية متشعبة لنشر النماذج، فإنها تنطوي أولاً على وجود بنية لسلطة تقوم بتنشيط العلاقات الدولية ولا تعكس هذه البنية المتعددة في هويتها أية حتمية وحيدة، ولا يمكن اعتبارها اقتصادية فقط، ولا يمكن اختزالها أيضًا إلى مجموعة بسيطة من الفاعلية، ولا تصوّرها على أية حال بأنها "مؤامرة من متسلطين"، إن خاصيتها الرئيسية هي خلق شبكات ومجموعات مصالح ومنافع تضم فاعلين من "الشمال" وفاعلين من "الجنوب"، يحملون مصالح وأهدافًا متنوعة للغاية وحين تقوم العولمة بإيجاد السلطة فإنها تخلق -وفي الوقت ذاته- منازعتها الخاصة وصراعاتها..، وحيث إن العولمة تحصل على رؤيتها من رغبتها في توحيد النماذج فإنها تضفي على التوترات التي تُحدثها صبغة ثقافية أساسًا.[3]

7. تتضح التبعية في الثقافة وفي المحاكاة وفي الرمز، إن قدرتها الرمزية المذهلة تتفوق على تأثير البنيات الأساسية والضغوط الدبلوماسية، وحتى الإكراه العسكري.[4]

هذه الأفكار المفتاحية التي تعيد صياغة العلاقة بين الخصوصية والعولمة من خلال نموذج الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي. أليس من الممكن أن نتحدث عن التنمية المستوردة؟ إن عناصر التحليل الثقافي والتبعية كعملية حضارية شاملة، والبعد الدولي للتنمية تؤكد عليها هذه المقاربة. وإن

---

1 انظر في هذا: برتران بادي، الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي، ترجمة: لطيف فرج، كتاب العالم الثالث (القاهرة: كتاب العالم الثالث، 1996)، ص ص 5 - 8

2 المرجع السابق، ص 7.

3 المرجع السابق، ص ص 7 - 8.

4 المرجع السابق، ص ص 279 - 282.

عالمية الاستئثار لا تزال تجابه بعالمية استخلاف تقدمها رؤية العالم النابع عن الإسلام وبين العالميتين لا بد أن تترك تصوراتهما آثارًا هامة على جوهر العلاقة بين الإسلام والتنمية[1].

5-3 مقاربة برج بابل: الفوضى المفاهيمية :

تحدثنا في إطار الإشكالات والتي ترتبط بطبيعة وجوهر العلاقة بين الإسلام والتنمية عن جملة الأساطير والمغالطات التي تحيط بهذه العلاقة، وكانت واحدة من هذه الأساطير هي أسطورة برج بابل، ووجدنا من الضروري متابعة هذه المقاربة لأحد الأسباب المهمة في هذا المقام، وهو المتعلق بالمثال النموذجي الذي كان يطرحه فريد ريجز للتعبير عن بلبلة الألسن فقد كان يتعلق بمفهوم التنمية.[2] أحد طرفي العلاقة في علاقة الإسلام بالتنمية، وهو ما يجعل ريجز نموذجًا في عملية بناء مفهوم التنمية.

يصدّر ريجز مقالته بأنه قد اشترك منذ عدة سنوات في مناقشة عامة تتناول العديد من العلوم، وذلك بشأن مصطلح Development (نمو، تنمية، نشوء، تطور) في مؤتمر دولي لعلم الاجتماع، وقدمت في المؤتمر مقالات مقنعة حول المفهوم، وأخرى انتقادية شديدة، إلا أنها لم تتفق إلا على القليل من معاني المفهوم بين تلك العقول المفكرة، وذلك ببساطة يعود لأن المشتركين فيه كان بأذهانهم أفكار ومعانٍ مختلفة عن الكلمة. كان هناك عالم نفساني يفكر في مراحل نمو شخصية الفرد، وعالم اقتصاد يفكر في الظروف التي تتيح زيادة دخل الفرد، وعالم في السياسة يهتم بمستويات تتعلق بالتفرقة الاجتماعية والتنمية السياسية، وماركسي مشغول البال بنمو "التخلف"، وعالم اجتماع يهتم بقضية الرخاء الاجتماعي وأسلوب المعيشة والصحة باعتبارها مؤشرات أساسية للنمو. وفي هذا السياق كان من المفيد بعض الشيء تفسير مصطلح Development وأنه متعدد المعاني، ومن ثم فإن تلاقي المشتركين في المناقشة يمكن أن يتحقق بعد الاتفاق على المعنى المقصود بهذه الكلمة عند العالم الذي يستخدمها. إلا أن ما بذل من جهد لفرض معنى "صحيح" للكلمة، معنى يعتنقه الكثير من المناقشين والمشتركين لم يؤد في واقع الأمر إلا إلى إثارة المزيد من النزاع والخلاف لا إلى تجمع المعرفة وتراكمها وتعزيز عملية الفهم.[3]

هذه الأعراض المتشابكة للعلوم "البرج بابل" في عصرنا الحاضر قد يشار إليها على أنها أعراض البلبلة اللغوية، فإذا تمشينا مع المجاز الطبي، فقد نعرف سلسلة من علاجات الأعراض التي فشلت في تحقيق الأغراض المقصودة.

إن المهم في هذا السياق أن نميز بين المشكلات الواقعية والمشكلات المناهجية في العلوم الاجتماعية في طريق البحث عن المنهج المفقود. إلا أن المناهج والوسائل المطلوبة للتغلب على أعراض "بلبلة الألسن" المعقدة ليست متاحة في الوقت الحاضر، ويبدو لأول وهلة أن العمل الذي قام به علماء اللغة وبخاصة علماء دلالات الألفاظ ومؤلفو المعاجم والمصطلحات الفنية يمكن أن يزودوا هؤلاء بما هم في حاجة إليه من مهارات، ومع ذلك ولسوء الحظ فإن العمل المؤدى في هذه الفروع من المعرفة مضلل، لأنه

---

[1]انظر العالميتان والفروق فيما بينهما سيف الدين عبد الفتاح، مقدمات أساسية حول التحيز في التحليل السياسي: منظور معرفي وتطبيقي، جـ2، 1997، جـ2 ص 324.

[2]انظر: فريد و. ريجز، "برج بابل، وترابط العلوم: أعراض "بابل "المتزامنة،" اليونسكو، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، نوفمبر 1990، ص ص 161 - 179.

[3]انظر : المرجع السابق، ص 161.

يوجه الاهتمام إلى الأعراض الموجودة في برج بابل بدلاً من أسبابها، ومن ثم فإن نتيجتها السيئة تزيد من حدة الأعراض بدلاً من أن تخففها.[1]

من الوسائل الهامة أيضًا في التعامل مع أعراض البلبلة اللغوية "استعمال نظائر في سياق الكلام"، ومن الأمثلة الجيدة –على حد تعبير ريجز كلمة Development؛ حيث إن الكلمة أعيد تعريفها مرارًا بمعرفة علماء الاجتماع وكذا السياسة، فقد ذكر البعض أنه يستخدم هذه الكلمة لتعنى تطورًا وتطويرًا للشخصية، أو تطورًا سياسيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو تبعيًا.. إن كلمة Development قد أعطيت معنى جديدًا، نوعيًا ومميزًا، إلا أنه رغم ذلك فإن هذا المثل يمكن تخطئته، ذلك أن الظروف التي حفزت على تكاثر المعاني بالنسبة للتطور السياسي كانت ظروفًا استثنائية، ومع ذلك لا بد لنا من أن نعترف بأن إمكانية وجود عوامل خارجية تؤثر في تقديم تفسيرات جديدة للمعاني بمصاحبة كلمات طنانة.. وقد تعزز وضع أو سلطة أو دخل أولئك الذين يستعملونها (مصالح ذاتية).[2]

أخيرًا وهذا هو الهام بل والأهم -في رأي ريجز- أن نقاوم أعراض بلبلة الألسن عند منبعها، أي عندما تولد مفاهيم جديدة، والهدف من ذلك هو تسهيل وتيسير تسمية المفاهيم الجديدة بطريقة من شأنها منع تخصيص معانٍ جديدة لكلمات رئيسية مألوفة حينما لا توجد سعة دلالية كافية تكفل عدم القياس للمصطلح الجديد.[3]

وقد حاول ريجز أن يعطي النموذج من خلال مفهوم التنمية ليقوم بدراسة استقصائية للمفهوم متتبعًا المعنى المعجمي، وسياقات الاستخدام، للتفرقة بين اللغة العامة الاعتيادية واللغة الخاصة الأكاديمية، مجال التطبيق المفهومي.[4]

ولا شك في أن محاولة ريجز العلمية ضمن مشروعه جديرة بالاعتبار، وهى محاولة منه لحل كثير من الإشكالات التي تبرز في الحقل الأكاديمي والجماعة العلمية، إلا أنه لم يول الاهتمام الكافي للمفاهيم الحضارية الكبرى التي تكون رؤية العالم، كما لم يهتم بأهم أسباب بلبلة الألسن والتي تكمن في "صناعة المفاهيم" و"صناعة الدلالات" و "البغي بالكلمات والمفاهيم" و "المفاهيم وعلاقات القوة"، و "عناصر التلاعب اللغوي" الذي اعتبرها بعض ما بعد الحداثيين من الأفعال المشروعة، "واختلاط الوسط الأكاديمي بالإعلامي وسياسات الدول"، ومنظومة المفاهيم المولودة من النظام الدولي وعناصر قوته في إطار العولمة[5]

إن ما يقدمه ريجز جدير بالاهتمام إلا أن ربطه بالوسط المفاهيمي يجعلنا نسير خطوات أبعد من ذلك، خاصة لو انتقلنا من الجانب المفاهيمي إلى جانب العلاقات فيما بينها.

الإسلام والتنمية حالة اختبارية نموذجية بين مفهوم يراد تشييعه ومد مساحاته وفقاً لفهمها الغربي، ومفهوم يراد تحجيمه من خلال صناعة الصورة السلبية حياله.

---

[1]المرجع السابق ص ص 163 – 164.

[2]المرجع السابق، ص 174.

[3]المرجع السابق، ص ص 176 –177.

[4]انظر محاولة ريجز في تعريف مفهوم التنمية في : Riggs F.W, “Development”, in G. Sartori (ed.), Social Science Concepts: A Systematic analysis (Beverly Hills: Sage, 1984), pp. 125-196.

[5]في نقد هذه المحاولة : سيف الدين عبد الفتاح، بناء المفاهيم في النظرية السياسية التحليلية، تحت الطبع. قارن في هذا السياق : Zeav Maoz, Domestic Saurces of Global Change (Ann Arbor: Univ. Michigan Press, (1996). “ Political Development and Global Change: A Theoretical Over view” pp. 1-28.

6-3 مقاربة الرؤى التقويمية الغربية :

تعتبر هذه ضمن المقاربات الأولى التي اهتمت بالعلاقة بين الإسلام والتنمية بوجه عام والتنمية السياسية على وجه الخصوص، وهذه المقاربة تجد دواعيها ضمن مجموعة أخرى من المقالات التطبيقية على نظم مختلفة في إطار ردود الأفعال البحثية والأكاديمية حيال كثير من الأحداث الإسلامية السياسية في العالم الإسلامي. وفى هذا السياق يبدو أن الاهتمامات النظرية لا بالاعتبار الأكاديمي، ولكنها غالبًا ما تتواكب مع ظواهر قد يستعصي فهمها على العقلية الغربية، فإذا ما تعرفنا أن هذه المقاربة كتبت ضمن كتاب حول "Islam and Development" في عام 1980م عرفت دواعي الاهتمام والتي أكدتها مقدمة محرر الكتاب "جون إسبوزيتو" الإسلام وفق هذه المقاربة عرف كقوة ذات مغزى في فترة ما بعد الاستعمار ولعب أدوارًا مختلفة وبدرجات متفاوتة إبّان القرن العشرين في حركات التحرر.

ووفق رؤية الكثيرين من الملاحظين والدارسين للإسلام فرض على الخبراء الأكاديميين والرسميين متابعة ظواهر لا تخطئها عين وبشكل مفاجئ حول "الإسلام المسلح"؟! أو "الإحياء الإسلامي" ومظاهر متعددة ألزمت الكثيرين بأن الإسلام قد عاود الظهور باعتباره عاملاً فعالاً في التغيير الاجتماعي والسياسي، وهذه الظواهر مثلت بحق تحديًا جذريًا لجملة الأساطير والافتراضات المتعلقة بالإسلام والتي سادت لفترة لا بأس بها بأن الإسلام جامد سكوني.

إن مقاربة هدسون أرادت أن تراجع مجمل الرؤية الغربية في علاقة الإسلام بالتنمية السياسية، وعلى هذا فإنه وفقًا لرؤية الانبعاث الإسلامي والتي ركزت بصورة حادة وقاطعة على التناقض بين رغبات كثير من المسلمين والذين يرون أنه لا تفكير في التنمية السياسية من غير إسلام، وذلك في مواجهة الحكمة الدفينة في العلم الاجتماعي الغربي والذي يعتبر الإسلام على أحسن الفروض عائقًا للتنمية السياسية.[1]

تأصلت الإدراكات الغربية أو سوء الإدراك في تصورات وأنماط ثقافية نافية ومتحيزة، ومن الواجب أن نميز بين الاختلافات بين الرؤية الإسلامية والغربية الاجتماعية والعلمية للعالم، رؤية تتمركز حول الله والسياقات القيمية وأخرى تتمركز حول الإنسان تأصلت ضمن الرؤية ما بعد الكلاسيكية للتقاليد الوضعية والإمبريقية.

يؤكد هدسون ضمن مقاربته تلك على معطيات هامة مثل اختلاف المجتمعات والثقافات وما يرتبط بذلك من مثل مختلفة، وعلى هذا ليس هنا من أسس لتنبؤ في اتجاه خطي لحالة عالمية للتنمية السياسية مؤسسة على المستوى القيمي، وفي إطار تميز كل هذا بالثراء والتنوع والمرونة في التقليد الإسلامي فإن السؤال ليس هو: هل الإسلام قادر على التكيف والتوافق مع التنمية السياسية؟ ولكن الأمر أبعد من ذلك: كم نوع من الإسلام قادر على التكيف مع التنمية السياسية في العالم المسلم أو ضروري لها؟، في إطار تنوع الأدوار ضمن التحليل الطيفي من أكثر الدول (الأصولية) الدينية مثل إيران وحتى مصر الحديثة.

وضمن هذه المقاربة فإن هدسون يحاول بيان سوء الفهم المفاهيمي والذي ساهم بدوره في تلك الإدراكات المتصارعة، ومناقشة الكيفية التي يؤثر بها التحديث على العالم الإسلامي، ثم يحلل الوظائف والأدوار المختلفة للإسلام في السلوك السياسي المعاصر.

---

[1] انظر الفصل الأول الذي يدور حول ذلك في : John L.Espasito (ed.) , Islam and Development : Religion and Sociopolitical Change (New York: Syracuse Univ. Press, 1980) , Introduction, pp. ix-xix

وهو يقدم لذلك عناصر الإشكالات التعريفية، والمنظورات الغربية للإسلام، والمنظورات الإسلامية للتنمية السياسية، والتنمية الإسلامية في قبالة التنمية الغربية، ثم يدرس عناصر التأثيرات للتحديث على الإسلام وما يتضمنه ذلك من إعادة فحص عملية العلمنة، والجذور للأصولية الإسلامية السياسية، والوظائف السياسية للإسلام بين مؤيدي ذلك ومعارضيه.

وبقطع النظر عما تمثله المقاربة في إطار يحاول تفهم هذه العلاقة ضمن تلك المستويات وفى إطار يتخذ من التنوع قاعدة هامة في الرؤية، فإن أسئلته لا تزال في إطار مركزية الرؤية الغربية للتنمية السياسية وفى إطار معيار تفاوت النظم في قابليتها التكيفية مع التنمية السياسية[1]

إلا أن هذه الدراسة ضمن دراسات أخرى تعالج هذه العلاقة ضمن مستويات متعددة، هو أمر قد يفيد في إطار التعامل مع مستويات العلاقة المختلفة وأشكالها.[2]

الخـــاتمة

من خلال استعراضنا لهذه الورقة نقف عند مجموعة من الملاحظات التي ينبغي الوقوف عندها: وأولى هذه الملاحظات أن كافة الكتابات الغربية لم تتجرد لدراسة الظاهرة الإسلامية، بل انطلقت من محورية ومركزية الظاهرة الاجتماعية – السياسية – الاقتصادية الغربية. فكان تعريف الظاهرة الشرقية بالمناقضة مع الظاهرة الغربية لدى ماركس. وكان فيبر في تحريره لعلاقة البروتستانتية بالظاهرة الاقتصادية الرأسمالية مبررًا للعلمانية الداعية إلى التحلل من القيم المسبقة والتعامل البراجماتي مع الحاجات البشرية. وهو نفسه المعيار الذي قدمه مايكل هيدسون، حين درس العلاقة بين الإسلام والتنمية، حيث حرص على دراستها في إطار معيار تفاوت النظم وقابليتها التكيفية مع التنمية السياسية، وهي التنمية التي تتمثل في محورية الظاهرة السياسية الغربية.

وثاني هذه الملاحظات أن كتابات الغربيين كشفت عن استحالة فصم عرى المفاهيم الاجتماعية عن إطاراتها البيئية والمرجعية. وهذا الأمر تمثّل هيكليًا في كتابات ماركس وفيبر وهيدسون من دون تصريح. لكن هذه المقولة تجلت صريحة في كتاب قاموس التنمية لفولف جانج ساكس الذي أكد على أن المفاهيم لا تحيا منفردة، بل تعيش في إطار شبكة، أو لنقل عائلة مترابطة، لا يمكن أن تنفصم عرى الرباط بينها. وقد تمادى القاموس لأكثر من هذا حيث تحدث عن أسماه سلطة المعرفة، وهي تلك السلطة المستمدة من قوة الارتباط بين عائلة المفاهيم.

ومن ناحية ثالثة حكمت التجارب الغربية مرجعية غربية مهيمنة درست الشرق في إطار سياقين أولهما سياق عنصرية غربية في إطار نزعة استعمارية واضحة. وهو ما دفع برتران بادي للحديث عن نماذج التنمية المستوردة، ومحاولة العالم الثالث اقتباس نماذج التنمية. وقد يبدو من حديث برتران بادي أنه يخص العالم الثالث بالطلب على النماذج المستوردة، لكنه يوازن بين جانبي عرض نماذج التنمية والطلب عليها من خلال حديثه عن سحق العولمة للخصوصيات الثقافية المتباينة، مما يعزز جانب الضغط والبيئة الخارجيين في إدراك العلاقة بين الإسلام كجغرافيا وبين التنمية.

ومن جهة رابعة يثور الحديث عن عدم إدراك كنه الدين، وبخاصة الدين الإسلامي في المقاربات الغربية المختلفة. فماركس اعتبر الدين من عناصر الثقافة التي تشكل عنصرًا أساسيًا في البنية الفوقية التي

---

[1] انظر ذلك في المقالة الافتتاحية Michael C. Hudson, Islam and Political Development, Ibid., pp.1-24 :

[2] انظر أيضًا وقارن هذه الدراسات التي تهتم بالعلاقة بين الإسلام والتنمية ضمن مستويات متنوعة من المهم تفحص مقولاتها الأساسية، بما يفيد في معالجة القضية وقارن في هذا المقام دراسة, Lude R.S Sutcliffe.. op,cit, pp. 77-82 :

تتحدد بموجب البنية التحتية المتمثلة في علاقات الإنتاج وتوزيع الثروات. كما أن ماكس فيبر الذي حاول تقديم أطروحة بديلة عن الأطروحة الماركسية، عزا الدين إلى استجابات وعي الأفراد للوضع الاجتماعي. فكلاهما لم ينظر للدين باعتباره وحيًا، ولم يقرر فاعليته انطلاقًا من ديناميكية تأثيراته. ولعل هذا كان أحد أبرز جوانب الخلل في الإدراك التي استتبعها خللاً في تقدير دوره العمراني.

ومن جهة خامسة وأخيرة هناك الإضافة الهامة التي أضافها فريد ريجز، والتي دارت حول حالة السيولة والاضطراب الدلالي التي أصابت مصطلح التنمية Development من جراء إسهام كل العلوم الاجتماعية في تغذية دلالة المفهوم من خلال تعريفه في أطر تخص علومًا اجتماعية متفاوتة، مما أدى إلى اضطراب دلالة ذلك المفهوم. وهو ما يفتح الباب أمام إعادة تجميع هذه الدلالات والتنسيق بينها، ومحاولة جمعها في إطار دلالي متسق، أو إيجاد مفاهيم ذات نسبية ثقافية تراعي خصوصيات الثقافات المختلفة بعيدًا عن أطر تنميط الواقع الاجتماعي لثقافات العالم أجمع وقولبتها في أطر جامدة تتجاهل خصوصيات كل ثقافة. ومما يجدر ذكره في هذا الإطار أن الاتجاه الأول –الخاص بالتنسيق بين مدخلات العلوم الغربية المختلفة قد فشل فشلاً ذريعًا بإقرار فريد ريجز نفسه.

رابعاً: الإسلام والتنمية: بناء المفهوم اللائق حضارياً:

من أصعب الموضوعات التي يمكن البحث فيها: تلك الموضوعات ذات الطابع المفتوح، ويحار الباحث في الكيفية التي يدخل بها إلى موضوعه، وتتزاحم الأفكار، أو تتعدد المداخل، وتنتقل الحيرة وتزداد من جراء الأدبيات التي كُتبت في الموضوع، كل منها اقترب من زاويته واقتصر عليها، رغم التصدير بذات العنوان، وهي أمور كلها مشروعة، إلا أنها تضيف إلي الباحث ضمن هذه المساحات المفتوحة من البحث حيرة على حيرته.

ومن ثم كان على الباحث استكشاف الدراسات المختلفة التي كتبت في هذا الموضوع، ومن قراءة عيّنة أولية منها تبين من خلال ذلك الاستطلاع أننا ما زلنا في حالة تفرض علينا البحث فيما قبل الولوج إلي الموضوع في ذاته، وأن الحالة البحثية -إن صح هذا التعبير- في حاجة إلي رصد استكشافي يقوم بعناصر دراسة الجدوى البحثية والمنهجية لمثل هذه الموضوعات.

كان علينا منذ البداية أن نكشف الإشكالات الحقيقية لا المتوهمة في إطار بعض الاقترابات التي اتسمت بقدر كبير من الافتعال والإغفال.

ولمعالجة هذه الإشكالات الحقيقية سنتناول المحاور التالية:

- إشكالات العلاقة بين الإسلام والتنمية: محاولة للتحديد
- إشكالات العلاقة بين الإسلام والتنمية: اقترابات متنوعة
- بناء عناصر المفهوم
- الخاتــمة

4-1 إشكالات العلاقة بين الإسلام والتنمية: محاولة للتحديد

وفي إطار بحثنا عما ذكرناه آنفًا، من سبل مواجهة ما يثيره موضوع "الإسلام والتنمية" من إشكالات، ولأن محور الاهتمام في هذا الموضوع يتحدد بالحديث عن "الإسلام والتنمية"، لا الحديث في هذه العلاقة. لذلك فإن موضوع الرؤية للعملية الإنمائية هي من الأمور التي تستأهل بحثًا مستفيضًا ومتأنيًا، كما أنه ليس جهد فرد، وغاية هذا البحث أن يتحدث عن إشكالات مختلفة ومقاربات متنوعة ترتبط بهذه الإشكالات.

ويمكننا تصنيف هذه الإشكالات في أربعة مستويات:

المستوى الأول: إشكاليات المفهوم: الإشكاليات المفردة: أي التي تتعامل مع الظاهرة الإنمائية[1] بإشكالاتها على حدة، والظاهرة الإسلامية بإشكالاتها الأخرى.[2] والإشكالات المتعلقة بكل منهما بما يغطي مستويات التعامل المنهجي.

فمفهوم التنمية هو من المفاهيم الإشكالية، وأهم مواضعه الإشكالية تنصرف إلى أن محدوديته حبست المفهوم في مراحله الأولى ضمن القمقم الاقتصادي، ثم تحرك المفهوم ليشمل الحياة نفسها ليصف نمط الحياة بأنه متقدم أو أنه في نمو، أو سائر في سبيل التنمية، فتشمل كافة الجوانب إلي الدرجة التي يمكن دراسة كل شيء باعتباره تنمية.[3]

وهذا المفهوم وفق ما آل إليه تحرَّك ليحتلّ مساحات واسعة من الحقول المعرفية المختلفة، وظلت التخصصات المختلفة تدعي وصلاً به، وأفردت له ليس فقط الدراسات، بل جعلته أحد فروعها: "التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية السياسية، والتنمية الثقافية، والتنمية الأخلاقية .... إلخ".[4]

أما الظاهرة الإسلامية فتحيط بها من عناصر الافتعال والانفعال والإغفال ما يستحق التنويه. والإطار المفاهيمي الذي يحيط بها، مفهوم الأصولية مثلاً وطبيعة النظرة إليها منهجاً وتناولاً، وقد أوضحنا ذلك في بحث مستقل لا يسعنا في هذا المقام إلا الإحالة إليه.[5]

المستوى الثاني: الإشكال اللغوي: من الإشكاليات التي ترتبط بالنظر في العلاقة، وأول مداخل النظر لإشكالية العلاقة بين الإسلام وما يمثله من إطار عقائدي ورؤية للعالم والتنمية باعتباره مفهوماً يشير إلى عمليات ترتبط بتراث الجماعة السياسية في كل المحاولات المختلفة هو: الإشكال اللغوي الذي يكمن في الجمع بينهما عطفًا من خلال حرف "الواو"؛ إن الوسط الذي أحاط بدراسة هذه العلاقة وعدم تحديد زاوية معالجتها جعل حرف الواو يمثل إشكالية في حد ذاته، هل هو يعني مدخل الارتباط أو مدخل المغايرة؟ وهل يعبر عن حرف العطف بالاختيار بينهما: التنمية والإسلام: أي التنمية أم الإسلام، إشكال تثيره الدراسات الغربية التي تسمت بهذا الاسم لتحكم عناصر المغايرة بين الأمرين في

---

[1]في إشكالات الظاهرة الإنمائية بوجه عام يمكن مطالعة: حامد عبد الله ربيع، "حول تحليل موضع المتغير الثقافي في العملية الإنمائية وخبرة التطور السياسي في العالم المعاصر" بحث غير منشور، معهد الدراسات والبحوث العربية قسم الدراسات السياسية والقومية، بغداد، 1984م.

وفى إطار بعض المشكلات التي تتعلق بالظاهرة الإنمائية في العالم العربي، وذلك ضمن تفاعلها في الوسط الدولي والعلاقات الدولية انظر: حامد ربيع: "الأبعاد الدولية للمشكلات الإنمائية في الوطن العربي"، معهد البحوث والدراسات العربية، بحث في ندوة المشكلات الإنمائية في الوطن العربي، القاهرة، 1987م.

[2]انظر في الإشكالات التي تحيط بدراسة الظاهرة الإسلامية : سيف الدين عبد الفتاح، "أطروحات في دراسة الظاهرة الإسلامية: مع إشارة إلي خصوصيتها في آسيا، "مؤتمر الحركات الإسلامية في آسيا، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، 1998،ص ص 31 -72.

[3]انظر في غموض مفهوم التنمية والقضايا التي أفرزها، وفى تخصيصه وشموله والنقد للتوجه الذي اتخذ من مفهوم التنمية كمفهوم اقتصادي انظر: فرانسوا بيرو، فلسفة لتنمية جديدة (بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر، اليونسكو، (1983، ص ص 11 – 22.

[4]في إطار انتشار مفهوم التنمية وأهميته، والعلوم التي ارتبطت به واتخاذ التنمية باعتبارها عملية شاملة انظر: المرجع السابق، ص25.

[5]انظر في عناصر الافتعال والانفعال والإغفال في دراسة الظاهرة الإسلامية: سيف الدين عبد الفتاح، "أطروحات في دراسة الظاهرة الإسلامية"، مرجع سابق، مواضع متفرقة.

إطار صناعة الصورة (الإسلام جامد غير متطور، ضد التقدم، وعقبة في سبيل التحديث، ومناقض للحداثة، وهو عامل غير مواتٍ للتنمية)، وهي تلبيسات يحركها ذلك الإشكال اللغوي.[1]

المستوى الثالث: إشكالية العلاقة على المستوى المفاهيمي: وهو يرتبط بإشكالية العلاقة بين الإسلام والتنمية. وفى هذا المستوى نعالج هذه الإشكالية على المستوى المفاهيمي لا باعتبارهما مفردتين (الإسلام/ التنمية)، ولكن باعتبار العلاقة.

ندخل لهذا المستوى من مدخلين:

الأول: يعالج أساطير تحيط بقضية العلاقة وما تتركه من آثار في النظر والتحليل والتفسير.

الثاني: يتناول جملة من المغالطات تؤثر في إدراك وتصور هذه العلاقة ضمن الإدراك المنفعل والإدراك المفتعل والمغفل إدراكه.

1- أساطير العلاقة بين الإسلام والتنمية:

الأسطورة الأولى: سرير بروكوست:

أولى هذه الأساطير أسطورة التعامل مع الظواهر وحشرها ضمن مفاهيم وأدوات منهجية لا تصلح لدراستها ولا تبحث في لياقتها، ولكن تختار الحل الأمثل اعتسافاً، والأقرب إلي خراب الظاهرة وهلاك الناس، إنها أسطورة سرير "بروكوست".[2] والذي يعبّر عن شخصية أسطورية، كان يضع ضحاياه على سرير ثابت الأبعاد؛ فإن كانوا أطول قطع أجسامهم، وإن كانوا أقصر مطهم ليصبحوا بطوله، وإن كانوا بطول السرير تماماً أطلق سراحهم ونجَوْا من الموت.

الأسطورة الثانية: برج بابل:

أما الأسطورة الثانية والتي تتعلق ببرج بابل: فإنها توضّح جانبًا آخر من إشكالية المفردات (الإسلام والتنمية) والعلاقة بينهما.[3] وبابل إحدى مدن ما بين النهرين حاول أهلها قبل نوح -كما ورد في الكتاب المقدس- أن يشيدوا برجاً يصعد إلى عنان السماء فعوقبوا ببلبلة ألسنتهم، ولم يفهم بعضهم بعضاً، مع أنهم كانوا يتكلمون لغة واحدة. ويعللون بهذه القصة الأسطورة: تعدد اللغة وفوضى التعامل معها؛ بحيث لا تحقق اللغة مع اتحاد حروفها ما تقصده في الوصل والاتصال. إن ذلك في المفاهيم، فما بالك بعلاقات بين عالم مفاهيم وعالم قوى وعالم ظواهر؟

الأسطورة الثالثة: أليس في بلاد العجائب:

أما الأسطورة الثالثة: فتشير إليها قصة أليس في بلاد العجائب، وتشير إلي حوار بينها وبين "هامتي دامتي"، تقول أليس: "القضية هي ما إذا كنت تستطيع أن تجعل الكلمات تعبر عن كل هذه الأشياء

---

[1]انظر هذا الاتجاه الذي تثيره بعض الدراسات الغربية في: Tumur Kuran, "Islam and Underdevelopment: An Old Puzzle revisited, "Working Paper, Economic Research Forum, Egypt, 1996

[2]انظر في أسطورة سرير بروكوست: جودت سعيد وعبد الواحد علواني، الإسلام والغرب والديمقراطية)بيروت: دار الفكر المعاصر؛ دمشق: دار الفكر، (1996، ص24 (هامش.

[3]وفى أسطورة برج بابل انظر : تحية عبد العزيز إسماعيل، من غيب اللغة والتاريخ (القاهرة :مطابع الأهرام، 1995)، ص ص 231 – 232، وحول تسمية المدينة ص ص 229 – 230.

المختلفة...؟! في تعجب شديد يجيب هامتي دامتي: "القضية هي من الذي سيكون له الغلبة، وهذا كل ما في الأمر"[1]. يوضح هذا الحوار كيف تكمن القوى خلف الكلمات، وكيف صار الأشخاص من سادة الكلمات التي تعني أشياء كثيرة مختلفة، فالكلمات مثلما يؤكد نلسون جودمان هي طريقة هامة لصنع العالم.[2]

الأسطورة الرابعة: إسار بروتيوس (القياس المحكم):

أما الأسطورة الرابعة: فهي أسطورة إسار بروتيوس[3]، فما وجدنا مفهوماً في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية صار التعبير عنه باللغة الرقمية والأدوات الكمية (أي من خلال النماذج الإحصائية) أكثر من التنمية، إن من يتحدث عن التنمية بلا أرقام هو في العرف الأكاديمي لا يتحدث عن التنمية، وصار التكميم (الحديث عن الكمية الرقمية في العلوم الاجتماعية) أسطورة في حد ذاته. وذلك ضمن سياقات جعلت "عدّاد التنمية" يحصي كل شيء، أما إذا كان هذا الشيء لم يقبل أو يتقبل ما يفعله العدّاد فهو لا أهمية له.

2 ـ مغالطات العلاقة بين الإسلام والتنمية:

يوجد عدد من المغالطات التي تُرتكب بشأن العلاقة بين الإسلام والتنمية، تتمثل فيما يلي:

المغالطة الأولى: مغالطة الالتجاء إلى الانفعال[4]، الأيديولوجيات يمكن أن تلجأ إلى إثارة العواطف والانفعالات لتمرير خطابها، فحين ينجح المرسل في تأجيج عواطف وانفعالات المتلقي الإيجابية أو السلبية فهو يوفق إلى استغلال هذه الحالة التي تنخفض فيها اليقظة العقلية لحساب ازدهار وجداني تنتابه مشاعر مواتية، تجعل من اليسير تقبل الأفكار الصادرة عن المرسل. إن هذه الحالة تحرك عناصر رؤية انفعالية للعلاقة بين الإسلام والتنمية، تستدعي بشكل أو بآخر. وفى ظل شيوع مفهوم معين للتنمية، والإيحاءات المتضمنة في الكلمة "النمو" أو "التنمية"، حتى إن الشخص لا يجرؤ على رفض "التنمية"، من يكره النمو والتقدم؟! ومن لا يكره التخلف والجمود والتأخر؟! إنها حالات تحرك القبول من غير فحص التنمية كنموذج.

المغالطة الثانية: حجة الالتجاء إلي ظروف الإنسان[5]، وتعني محاولة إقناع الطرف الآخر بفكرة أو برأي انطلاقاً من ظروفه الخاصة، سواء تعلقت هذه الظروف بواقعه الاجتماعي أو اقتناعاته الفكرية، وهي تقوم على قاعدة من مراعاة الشروط التداولية للفكرة ووضعية المخاطب النفسية والفكرية. وتلامس هذه المغالطة عن قرب المسألة الأساسية من سوسيولوجيا المعرفة (البيئة الاجتماعية التي نشأت المعرفة في إطارها)، وهي إرجاع الأفكار والقيم إلي شروطها ومحدداتها وأصولها الاجتماعية، وإقامة علاقة ترابط بينها، فعندما تقتصر سوسيولوجيا المعرفة على إثبات هذا الترابط أو إقرار هذه العلاقة فهو مشروع ومنطقي، لكن عندما يتجاوز هذا العلم تلك الحدود ليحاول أن يثبت لنا صدق أو خطأ الأفكار والآراء انطلاقاً من شروطها ومحدداتها الاجتماعية فإنه يقع في المحظور المنطقي، أي في المغالطة

---

[1] وفى مقولة "أليس في بلاد العجائب" انظر في : توماس بلات، "مفهوم العنف: وصفه وتفنيده، "المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، العدد 132،ص17.

[2] انظر في ذلك جوج مان Nelson Goodman, Ways of world Making (Indianapolis, Ind: Hatchet : publishing, 1978), PP.1-22

[3] انظر في أسطورة إسار بروتيوس : حازم أحمد حسني، إساربروتيوس أو علم قياسات الجسد السياسي، ط1 (مطبعة الإخوة الأشقاء، 1996)، جـ1، ص ص 49-51.

([4] انظر في هذه الحجة وتلك المغالطة: محمد سبيلا، الأيديولوجيا: نحو نظرة تكاملية (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992)، ص ص 128-129

[5] ا نظر تلك المغالطة محمد السرياقوسي، التعريف بالمنطق الصوري (الإسكندرية: دار النشر للجامعات، 1975)، ص473.

المنطقية، وميزان هذه الرؤية يقع في التمييز لدى "مالك بن نبي" بين "الصحة" و "الصلاحية"[1]فضلاً عن التفسير الذي تبناه "علي شريعتي" حول ما أسماه "جغرافيا الكلمة".[2]

وتفترض ثنائيات الفكر منا التفكير وفق عناصر ضبط نسب العلاقات، فليس للخصوص معنى ينفي العام، وليس للعام منظور ينفي من خلاله الخصوصية والاختصاص.[3]

المغالطة الثالثة: حجة الذيوع والانتشار (حجة الجمهور)[4] ، وتقوم هذه الحجة على البرهنة على صدق فكرة أو نظرية باستثارة عواطف الجمهور واستدرار موافقته على آراء تفتقد البينة والبرهنة الكافيتين، والاستعاضة عن ذلك بالعزف على الأوتار العاطفية والوجدانية للجمهور.

المغالطة الرابعة: حجة الالتجاء إلى رجل القش (خيال المآتا) [5]، وقوامها التركيز في نقد فكرة أو مذهب أو سلوك أو علاقة على نقطة الضعف أو الحلقة الضعيفة وتضخيمها.

المغالطة الخامسة: ورُبَّما ترتبط بالمغالطة الرابعة، وهي تتمثل في الامتثال التلقائي لسلطة الأحكام المسبقة[6]، ليس فقط في إطار اتباع الآبائية (لفظة معناها وراثة القيم والمعتقدات) أو الولاء للموروث بغض النظر عن فحصه، ولكن كذلك فيما تتخذه الآبائية من أشكال جديدة مانعة من فحص تلك الأحكام المسبقة مثل الانخداع برأي المجموع، أو الارتكان إلى الذيوع والانتشار، وعناصر صناعة الصورة وتكريسها.

المغالطة السادسة: هي التي تلجأ إلي الدفاع الخاص[7]، ويقع المرء في هذه المغالطة عندما يركز في الدفاع عن فكرة ما أو عن رأي أو موقف أو مذهب من خلال إبراز جزء من البرهان ملائم للظروف والشروط المحيطة، مغفلاً الجزء غير الملائم لهذه الظروف، ويبدو أن هذه المغالطة تتداخل مع مغالطات أخرى مثل مغالطة رجل القش، ويمكن أن تتخذ ليس فقط صيغة دفاعية، بل تستخدم صيغة هجومية أيضا.

المغالطة السابعة: وهي التي تنطلق من الاستناد إلى البرهنة بالسبب الكاذب أو اعتبار ما ليس بعلة بمثابة علة[8]. وهي رد ظاهرة أو فكرة أو علاقة يراد تفسيرها إلى سبب آخر غير سببها الحقيقي، قصداً أو أو تلقائياً.

وهي من أكثر المغالطات استخداماً، خاصة في مجال العلاقات بين الظواهر والعوامل الفاعلة فيها، فبعض الشعوب بطبيعتها غير قابلة لإحداث التنمية، وأخرى قابلة لذلك، وهو ما يولد عناصر تفكير عنصري، ولا يلحق أصل التنمية بالوعي أو السعي ضمن سننها الشرطية أو اتساق قوانينها الحاكمة.[9]

---

[1]انظر فكرتي الصحة والصلاحية : مالك بن نبي، دور المسلم ورسالته في الثلث الأخير من القرن العشرين، مشكلات الحضارة (لبنان: طرابلس دمشق :دار الفكر : دمشق، 1978)، ص ص 60-61

[2]انظر في جغرافية الكلمة: على شريعتي، العودة إلي الذات، ترجمة : إبراهيم الدسوقي شتا (القاهرة :الزهراء للإعلام العربي، 1986)، ص 260 وما بعدها

[3]انظر ذلك في عملية بناء المفاهيم وما يتركه ذلك من دلالات : سيف الدين عبد الفتاح، "محاضرات في مادة النظرية السياسية"، السنة الثالثة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997م، (بناء المفاهيم السياسية والنظرية السياسية التحليلية

[4]انظر في هذه المغالطة التي تشير إلي الذيوع، محمد سبيلا، مرجع سابق، ص ص 134– 136.

[5]انظر في هذه المغالطة: المرجع السابق، ص ص 137.136 –

[6]انظر في هذه المغالطة : محمد سبيلا، مرجع سابق، ص ص 145– 146.

[7]انظر في هذه المغالطة: سبيلا، مرجع سابق، ص ص .141 –140

[8]انظر في هذه المغالطة: سبيلا، مرجع سابق، ص 141 .143 –

[9]انظر في أصول التفكير السنني وعلاقته بالأفعال الحضارية في : سيف الدين عبد الفتاح، مدخل القيم إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ضمن مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، 1996)، ص 187 وما بعدها.

4- الإسلام والتنمية: بناء المفهوم اللائق حضارياً[1]

بناء عناصر المفهوم

إن من أهم أهداف بناء عناصر المراجعة هو الإمكانية الفعلية والبحثية التي توفرها، ونظن أن المراجعة لا بدّ أن تشمل العناصر المفردة، وكذلك العلاقة، والمترتبات المنهجية على كل منهما:

أولاً – فحص شبكة المقاربات (المعايير):

الجدير بالذكر في هذا المقام أن هناك تصورات أخرى مختلفة ضمن خطة الرؤية لكتّاب آسيويين اهتموا بالظاهرة الإسلامية، خاصة الجانب التنموي منها سواء اهتموا بقضية التنمية رؤية أو بناء أو نقدًا للأطر الفكرية القريبة في التفكير بها.

خورشيد أحمد واحد من هؤلاء وكذلك عمر سابرا، وآخرون كتبوا ضمن هذا الموضوع، إلا أن الأمور بدت لدينا أن نركز على نماذج بدت تعبر عن رؤية أكثر مما تسهم بالدراسة الأكاديمية لعملية التنمية. وقد كان أمامنا أن نتحدث (في) المنظور الإسلامي للتنمية أو نتحدث (حوله) أو (عنه)؛ أي كيف تمت معالجة هذه القضية الإشكالية؟ ومن هنا بدت المقاربة قد تعبر عن حالات انتقائية غاية في الأهمية، إلا أن الانتقاد من دون معايير منهجية وعمليات تصنيفية قد توحي أننا أهملنا جملة المقاربات التي تحدثنا عنها في البند السابق، والتي لا تتفق مع رؤية مسبقة لنا، وأننا آثرنا أن نثبت بعضها لنؤكد رؤية بعينها. ولكن الأمر في حقيقته يخرج عن هذا الحد، ومن ثم اكتملت لدينا جملة من المعايير حددنا على أساس منها المقاربات المختلفة:

أولها: يتعلق بمقدار ما تسهم به من الإضافة حيال دراسة العلاقة بين الإسلام والتنمية، فإن أخذ هذه الإمكانات في الاعتبار من الممكن أن يؤصل رؤية كلية نقدية ومنهجية متعددة الجوانب تسهم في حل إشكالات العلاقة بين الإسلام والتنمية.[2]

ثانيها: يتعلق بحجم التنوع في هذه المقاربات ضمن معيار لا يقل أهمية عن سابقه، وهو معيار عالمية الدين، وهو ما يفيد أن الظاهرة الإسلامية والدين الإسلامي من الانتشار بمكان في مساحاته الجغرافية ومجالاته الثقافية، ومن هنا تحركت هذه العينة من المقاربات لتمثل عناصر المكان والزمان والثقافات لتراعي أصول الاختلاف. وسنجد الماوردي البصري، وابن خلدون المغربي، الشاطبي والأسدي.. وهى ما تمثل اتجاهات متعددة ضمن تيارات التراث السياسي الإسلامي.[3] واتجاهات غربية حرصنا على اختيار نماذج منها بما يمثل أفكار واتجاهات مدارس ضمن هذه السياقات المختلفة تكون لدينا منظومة من المقاربات وهو حجم مناسب، آثرنا أن ندلل به على أفكار مفتاحية وعلى اتجاهات بحثية ضمن شبكة من المعايير تجمع بين عالم الأفكار وعالم الأشخاص واعتبارات المكان والزمان ما استطعنا إلى ذلك سبيلا.

---

[1] http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/Economy/2001/article1-4.shtml

[1]. في ضوء هذه المعايير وتلك المقاربات التي استقر الاختيار عليها ما استطعنا من تجميع تلك المفاتيح المختلفة لهذه المقاربات سلبية كانت أم إيجابية، بحيث يمكن أن تشكل في مجموعها منظومة متكاملة من الأفكار تفيد في تأصيل جوهر العلاقة بين الإسلام والتنمية

[3] ضمن هذه الشبكة من المقاربات يمكن النظر إليها باعتبارها نواة ومسارات كلية لتجميع مقاربات أخرى، سواء تعلقت بالتوجه التراثي أو التوجه المعاصر، والجمع بين هذه المقاربات عملية مهمة للتعرف على عناصر الذاكرة التراثية من ناحية وجوهر الرؤية المعاصر من ناحية أخرى.

ثالثهـا: استقر بنـا المقـام علـى أن الإشـكالات - وكمـا عرضـناها - كانـت مـن أهـم المعـايير لتحديـد المقاربـات التـي عرضـنا لهـا تفصـيلاً فـي الأوراق السـابقة – كمـا عرضـنا لهـا بإيجـاز غيـر مخـل فـي هـذه الورقة، وحجم العينة المختارة من الدراسات؛ سواء أكانت هذه الإشكاليات تتعلق بعمليات مفردة (الظـاهرة الإسـلامية) والظـاهرة الإنمائيـة كـل علـى حـده، أو العلاقـة بـين الظـاهرة الإسـلامية والظـاهرة الإنمائيـة والظـاهرة الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة والقيميـة، وقطعـاً السياسـية، وإجمـالاً الظـاهرة الحضـارية الجامعة بين هذه الظواهر وتفاعلاتها.

ومن هنـا غطـت المقاربـات هـذه الشـبكة والمسـاحة مـن عـالم الأفكـار فمثلـت معيـاراً ثالثـا إضـافيًا ذي إشـكاليات عـدة، أبرزهـا: إشـكال تعريـف الظـاهرة الإنمائيـة، إشـكال تعريـف الظـاهرة الإسـلامية، إشـكالية قياس وتقويم التنمية، إشكالات العلاقة بين الإسلام والتنمية، إشكالات العلاقة بين التحليل الثقـافي للظـاهرة الإنمائية وموضـع الـدين منهـا، ومفهـوم التنميـة وعائلاتـه وروابطـه ونسـبه، ومـا يتعلـق بـذلك مـن إشـكالات مشتقة أو فرعيـة، العولمـة وتأثراتهـا فـي النظـر إلـى مسـاحة الظـاهرة الإنمائيـة ضـمن العلاقـات مـع الآخـر وتصوره وبما تثيره من رؤية للعالم تتضمن الرؤية للظاهرة الإنمائية تأسيسًـا ومحـددات ووسـائل ومقاصـد وغايات.

وهنا كان علينا أن نشير إلى بعض الإسـهامات الفكريـة الكلاسـيكية منهـا، والتـي تبنـت رؤيـة متميـزة حيـال الموضـوع الـذي نحـن بصـدده (شـريعتي، وضـياء الـدين سـردار، .. إلـخ)، وآثرنـا ونحـن بصـدد هـذه الرؤى أن نتحدث عن: كيـف أن الموضـوع كـان علـى أجنـدة المفكـرين الإسـلاميين فـي آسـيا، وفـق ظـروف تمايزت أو اختلفت، إلا أنه حمل إضافات نظرية جديرة بالتسجيل ضمن شبكة المقاربات المختارة.

وهناك عناصـر أخـرى، وفضـلنا أن نجمـع بـين المفكـر والمثقـف والباحـث الأكـاديمي.. إلا أننـا نحينـا بعضاً من هذه المقاربات في التعامل مع بعض الشخوص الحركية إلى حد كبير، وإن كان الفصل بـين هـذه النماذج من الصعوبة. إن نماذج (الندوي، المودودي، أربكان، مهاتير محمد، الخمينـي .. إلـخ) ومـا هـو فـي حكمها، وعلى تنوع تأثيراتهم فـي تجـارب فعليـة أو ممارسـات حركيـة.. آثرنـا أن نقرنهـا بإشـارات النمـاذج التطبيقية في آسيا (باكستان- ماليزيا- إيران - تركيا...).

ثم كان علينا أن ندرك أن الظاهرة الإنمائية والتفكير بها، والمقاربات المختلفة المتعلقة بها والظـاهرة الإسلامية من جانب هذه المقاربات (العربية- الآسيوية- الإفريقية) فـي إسـهاماتها المعاصـرة لـم تكـن بعيـدة عـن وسـط الأطروحـات والمقاربـات الغربيـة الكلاسـيكية والاستشـراقية، والأكاديميـة والمهتمـين بالظـاهرة الإسلامية عامة؛ خاصـة إذا مـا عرفنـا أن التنميـة كظـاهرة وكعمليـة كانـت مـن أهـم مفـاتيح وعناصـر الرؤيـة الغربية التي طرحت على المعمورة إشكالات غاية في الأهمية.

وغايتنا أننا قدمنا جملة من المقاربات الهامة أردنا فقط أن ننوه إلى أهميـة دراسـتها، بـل واسـتكمالها، فالموضوع يستحق عناء الاستعراض والتصنيف ضمن اتجاهات.[1]

---

[1] في سياق منظومة وشبكة المقاربات التي حددناها، وفقا للمعايير المختلفة فإن اسـتكمال هـذا الجهـد والبحـث في عناصـر مقاربـات أخرى لأبي الحسن الندوي، وأبي الأعلى المودودي وخورشيد أحمد، وعمر سابرا، ورؤى بعض النخـب السياسـية مثـل أربكـان في تركيان وماضر محمد في ماليزيا، والخميني والقيادات السياسية الحديثة في إيران مثل خامنئي وخاتمي في إيران، كل ذلك يستحق مزيداً من المتابعة والدراسة.

ثانيًا - التنمية والإسلام: هل يعبران عن نماذج اتصال أم انفصال؟!

واحدة من ضمن الإشكالات التي تضعنا أمام العلاقة بين التنمية والإسلام ومحاولة فحصها، هل حينما نربط بين "الإسلام" باعتباره عقيدة وطريقة حياة، والتنمية باعتبارها عملية في الأساس، يمكن أن يرتبطا على نفس المستوى؟!

غالب الظن في هذا الاقتران أنه حتى نحرك عناصر الوزن الصحيح فإن علينا أن نؤكد أن الإسلام باعتباره عقيدة نكون أمام نموذجين: نموذج يمثله الإسلام، ونموذج تمثله الحداثة، وارتبطا ضمن علاقة بين عالم المسلمين وإسلامهم من جانب والحداثة من جانب آخر.

هذان النموذجان المعرفيان وما يحملانه من عناصر مقارنة من الأهمية متابعتهما، فإن النموذج يتكون من عناصر خمسة: الإطار النظري، المنظومة المفاهيمية، الإشكالات الأجدر بالتناول، عناصر توليد الأجندة البحثية، النظرة إلي الوجود في إطار رؤية العالم، ولا شك أن مقارنة بين هذين النموذجين يمكن أن تشكل مقدمات هامة لتحديد أصول العلاقة بين الإسلام والتنمية.[1] بل ربما تتحرك ضمن رؤية موقف للنموذج المعرفي الإسلامي من نماذج ما بعد الحداثة ومقارباتها.[2] بل تستطيع هذه الدراسات أن تبحث في التطورات أو التحولات ضمن الألفاظ الدالة على الظاهرة الإنمائية بوجهٍ عام، وهو ما يمكن دراسته في إطار فكرة تحول النماذج لدى توماس كون.[3]

ثالثاً - بناء المفاهيم:

يعتبر بناء المفاهيم بحق من أهم العناصر في النظرية السياسية؛ ذلك أن اهتمام النظرية السياسية بعملية بناء المفهوم "ليس كاهتمام منهج البحث" بهذه العملية.

ونحن أمام مفهومين علينا أن نحدد خريطة التعامل معهما بدقة، ونسهم في بيان المفهوم في حال التكوين وحال التأصيل وحال الحركة، هذان المفهومان هما الإسلام والتنمية.

وإذا اعتبرنا أن عملية البناء المفاهيمي لكل من الإسلام والتنمية تعد من أهم المتطلبات السابقة في هذا المقام فإننا بحق أمام إشكالات لغوية ومفهومية وفرضيات كامنة، وتناولات قاصرة لا تتسم بالملاءمة في إطار الظاهرة المبحوثة.

---

1 والمقارنة بين نموذجي الحداثة والإسلام كرؤيتين للعالم أولى في هذا المقام، لا المقارنة بين الإسلام والتنمية، انظر في هذا المقام: أحمد زايد، "الإسلام وتناقضات الحداثة"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 13، العدد 1 (يناير 1994)، ص ص 41-73.

قارن في هذا المقام : نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي (القاهرة :المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1993)، وضمن مستوى مختلف يمكن مطالعة عناصر الخطاب السياسي حول الحداثة انظر في هذا المقام Armando Salvatore, "Islam and The Political Discourse of : Modernity, "International Politics of the Middle East Series, Vol. 4 , Ithaca Press, 1997.

2نموذج ما بعد الحداثة والإسلام كتبت فيه بعض المؤلفات أهمها (.Akbar S. Ahmed and Hastings Donnan, (eds : Islam, Glolabliztion and Past Modermity (London: Rout ledge, 1994)

3انظر في فكرة النماذج لدى كون وأهم عناصرها وعملية تحولها في : توماس كون، بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة (الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر 1992). انظر بصفة خاصة الفصل الخامس : أسبقية النماذج الإرشادية ص 83 وما بعدها، والفصل العاشر: الثورات باعتبارها تحولاً في النظرة إلى العالم ص 165 وما بعدها. انظر أيضًا:

Margret Mastreman , " The Nature of Paradigm" , In Imac Lakatos and Alan Musgrave (eds.) Criticism and the Growth of Knowledge (London: Cambridge Univ. Press , 1970) , pp 58-88.

نعالج ضمن إعادة بناء العلاقة ما يمكن أن تشير إليه من تأصيل مناهج نظر وتناول لهذه العلاقة، وذلك على ثلاثة مستويات نظن أهميتها:

الأول: يتعلق بالتمييز بين مدخل اختلاف التنوع في تصور العلاقة، واختلاف التنازع والتضاد للخروج من أعراض برج بابل.

الثاني: العلاقة بين الإسلام والتنمية، مستويات التناول وزاوية الاهتمام، وإمكان اقتراح أجندة بحثية في هذا المقام.

الثالث : بناء العلاقة ضمن الدراسات المقارنة بين نموذجين معرفيين في إطار تطبيق عناصر النموذج الإرشادي لكون هذه العناصر هي بعض المداخل لبناء العلاقة، ولكننا نظن أن إعادة بناء العلاقة لا يزال في حاجة إلى المزيد من التأمل والتفكير، وقبل أن نتطرق إلى هذه العناصر الثلاثة فإنه من الجدير بالإشارة أننا نحاول أن ندرس العلاقة في سياق (العلاقة المباشرة) بين الإسلام والتنمية، دون أن ندرس هذه العلاقة من خلال وسائط مفاهيمية (الثقافة- القيم- العقل الجمعي- الشخصية القومية- العولمة .. إلخ)، أو ندرسها في إطار أدبيات تتعلّق بتخصص بعينة (التنمية الاقتصادية، التنمية الثقافية، التنمية الأخلاقية، التنمية الاجتماعية)، فإننا لو أخذنا هذا الأمر في الاعتبار لطال بنا المقام، واتسعت عناصر القضية موضع البحث وتوابعها ووسائطها.

رابعاً - برج بابل ومفاهيم "الإسلام والتنمية" والعلاقة بينهما:

إذا كان الأمر يتعلق هنا بإشكالات قد تحيط بالمفاهيم المفردة "الإسلام" و "التنمية" كل على حدة، فإننا أمام إشكالات إضافية تفرضها العلاقة بين المفهومين المقترنين بواو العطف.

هل نحن حقًا أمام أعراض "برج بابل" المزمنة ليست فقط ضمن عالم المفاهيم، ولكن يمتدّ بنا الأمر إلى عالم العلاقات بينهما، لا شك أن العلاقة بين الإسلام والتنمية تتأثر بكل هذه المعاني التي تتمثل فيما يلي:

- اختلاف التعريفات حيال المفهومين.
- اختلاف الإضافات والأوصاف (النظرة للتنمية بقبول – النظرة للإسلام في إطار رؤية علمانية).
- اختلاف نوعي المفهومين (الإسلام والتنمية ليسا من جنس واحد).
- اختلاف العلاقات (علاقات التفاعل – الارتباط – التداخل - التناقض .. إلخ).
- اختلاف الدلالات.
- اختلاف نسب المفهومين (المرجعية / قلب الأمور واعتبار التنمية ديناً، والإسلام متطوراً).
- اختلاف الاتجاهات حيال المفاهيم، وحيال الحضارات، وحيال العلاقات
- معنى الإلحاق التابع لمفهوم بعد مفهوم الإلحاق المقارن، دون أن يعني أي شيء.
- معنى الإلحاق الكامن لمفهوم بعد مفهوم الإلحاق الخبيث، علاقة مستدعاة.
- مستويات التناول (الإسلام والتنمية) (التنظير، المؤسسات، الخبرات).
- مناهج النظر للإسلام والتنمية بين التوسعة والتضييق. - -

مناهج التعامل (التنوع داخل النمط الحضاري والتعدد خارجه) حدود الاختلاف.

- عناصر الافتعال في العلاقة وعناصر الانفعال وعناصر الإغفال، وأخيراً عناصر الانفصال (كل هذه العناصر من الواجب البحث فيها وعنها) لتنقية العلاقة.

10. المشترك/ المختلف، الثابت/ المتغير، في المفاهيم موضع العلاقة وهو ما يسهم في تحديد دائرة التعميم.

إن التمييز بين النوعين من الاختلاف والممارسة التي تتعلق بكل منهما إنما يعبران في الحقيقة كيف أن تلك الممارسات تترك آثارها على التفكير بمسألة العلاقة؟ وقد عرضنا جملة من المقاربات حملت في معظمها توظيف اختلاف التنوع، وأشرنا إلى بعضها الذي مارس اختلاف التنازع بكل ممارساته البحثية.

وفي هذا الإطار فإن الاختلاف المعني لا بد وأن يقود إلى دراسة كلا المفهومين دراسة منفصلة لبناء كل مفهوم منهما بصدد علاقته مع المفهوم الآخر. وهذا لا ينفي أننا في هذا الإطار يتحتم علينا أن ندرس بيئة التلاقي بين هذين المفهومين.
فمن جهة بناء مفهوم الإسلام في علاقته بمفهوم التنمية لا بد وأن ندرسه من عدة منظورات، أو نقدم من خلاله مجموعة من النماذج التي لا بد منها لضبط هذا المفهوم الأخير: التنمية فلا نشطط به خارج المنظومة الإسلامية. وهذه النماذج هي:

.	الإسلام كنموذج تأسيس		الإسلام كنموذج مغير أو بديل
.	الإسلام كنموذج ثقافي ومعرفي	.	الإسلام كنموذج نقدي وتقويمي
.	محكات العلاقة البينية والتفاعلات بين المفهومين		

وفي هذا الإطار يمكننا أن نتناول التنمية كمفهوم في محل المراجعة. بما ينفي عن خصائص الإطلاق وواحدية النموذج الحضاري. وهذا يدفعنا إلى تتناول أربعة عناصر أساسية في بناء مفهوم التنمية.

.	دراسة المفهوم في ضوء خصوصيته	.	دراسة عناصر التنمية
.	دراسة المفهوم في ضوء شموله	.	محكات العلاقة البينية والتفاعلات

ودراسة المفهومين بهذه الصورة المجردة قد يفصلهما عن الواقع، ويحصرهما في السياق النظري الذي قد يتجاهل واقع تركيب المفهومين، وهو ذلك الواقع المستمد من الأطر البيئية التي تعامل معها المفهومان في إطار ارتباطهما ببعضهما البعض. وهذا ما يفرض علينا أن نتناول بيئة التقاء المفهومين من سبع زوايا، هي:

.1	البيئة الدولية	.5	البيئة المحلية
.2	العولمة كحالة خاصة في البيئة الدولية	.6	البيئة الفردية
.3	البيئة الإقليمية	.7	العلاقات البينية والتفاعلات
.4	البيئة الداخلية		

خامساً: العلاقة بين الإسلام والتنمية.. مستويات التناول وزاوية الاهتمام:

في إطار إعادة بناء العلاقة بين الإسلام والتنمية من الواجب ألا نجعل الموضوع على هذا النحو المفتوح، يتخير فيه الباحثون ما أرادوا من مستويات التناول؛ ذلك أن هذه التناولات المختلفة لهذه العلاقة قد لا تكون داخلة فيها، فضلاً عن صعوبة إحصاء العلاقات، كما أن غموض مفهوم التنمية أضاف أبعادًا غامضة على تناول تلك العلاقة. وإن محاولة تصنيف المستويات المتعددة ومناهج التناول تجعل من الضروري فك الاختلاط والاشتباك بين مجموعة من القضايا والعلاقات، ومن هنا قد نقترح عناصر أجندة بحثية تتحرك صوب هذه المستويات على تنوعها، فتتناول أموراً مثل:

1- رؤية إسلامية لمفهوم التنمية على مستوى التنظير.

2- مفهوم الإنماء والعمران في التراث الإسلامي.

3- خبرات ونماذج تنموية في العالم الإسلامي.

4- رؤية نقدية لمفهوم التنمية ضمن نموذجه المعرفي الغربي في سياق المنظور الحضاري الإسلامي.

5- التصورات الاستشراقية للإسلام وارتباطه بالظاهرة الإنمائية.

6- التنمية والإسلام : السياقات الداخلية والإقليمية والدولية وعناصرها المتداخلة.

7- رؤية إسلامية لمنظومة المفاهيم التنموية (دراسة مقارنة).

8- تحديد زاوية العلاقة بين ظواهر أم مفاهيم.

9- رؤية كتابات التنمية للعالم الإسلامي (مراجعة نقدية).

10- أزمات التنمية: رؤية إسلامية تقويمية.

11- منظورات التحليل والتفسير المختلفة للظاهرة الإنمائية من منظور إسلامي.

ومن الواجب تحديد مستويات متعددة لدراسة العلاقة سواء بمجال العلاقة التنظيرية (بناء المفاهيم- أشكال العلاقة- مستويات العلاقة- أهداف ومقاصد العلاقة- رؤى العالم بين الإسلام والتنمية)، أو بمجال العلاقة الفعلية (النماذج السلبية والإيجابية... إلخ)، الدراسات السابقة وحقيقة العلاقة (رؤية نقدية)، محاولات إعادة بناء العلاقة ضمن الدراسة الاستكشافية.

وهذه الأمور تفرض علينا أن نحاول الوصول إلى رؤية تفصيلية عامة تعالج كل جوانب هذه العلاقة. وفي هذا الإطار نجد لدينا ستة عناصر للدراسة:

أ - دراسة مستويات العلاقة: وهنا يقتضي منا دراسة مستويات العلاقة التنظيرية والمؤسسية والحركية. وذلك على النحو التالي:

1.	العلاقة النظرية	1. المفاهيم 2. المناهج 3. وحدات التحليل 4. الأطر النظرية
2.	العلاقات المؤسسية	1. بناء المؤسسات 2. وسائط أدوات التنمية 3. مؤسسات قومية وعالمية (العلاقة)

3.	العلاقـــــــات الحركية	1. التنظير والنظم 2. سياقات الحركة 3. إمكانات الحركة 4. تحويل الإمكانات لقدرات 5. تحويل القدرات لفاعليات

ب ـ تنوع العلاقات وأشكالها: ولدينا مجموعة من العلاقات تصلح كأساس للدراسة ووضع الفروض، وهي:

علاقات التنافس	علاقات الاحتضان	علاقات التكامل
علاقات البدائل	علاقات الحافز	علاقات السببية
علاقات التوالد	علاقات الاعتماد	علاقات الشرطية
علاقات التناقض	علاقات التفاعل	علاقات التداخل
علاقات أخرى	علاقات الارتباط	علاقات الصراع

جـ محيط العلاقة: وهو الوسط الذي تجري فيه عملية التفاعل بين المفهومين، وقد تتدخل لتؤثر على رؤية الباحث كموضوع لدراسة الفكر، وهو ما يقتضي الوعي بمدخلات البيئة، ومن ثم إمكان ترشيح هذه العلاقة، وتنقيتها. وفي هذه الإطار يكون لدينا أربعة دوائر أساسية للعلاقة، وهي:

الانفعال	الافتعال
الانفصال والاتصال	الإغفال

د ـ المتغيرات الوسيطة ومدخلاتها وتأثيراتها: وفي هذا الإطار أيضًا يمكن التركيز على ثلاث مدخلات، هي:

1	القيم	3	الحوافز والدوافع
.2	الثقافة		

هـ نماذج العلاقات في خبرات المقاربات: وفي هذا الإطار نجد لدينا سبعة نماذج أساسية للعلاقة، هي:

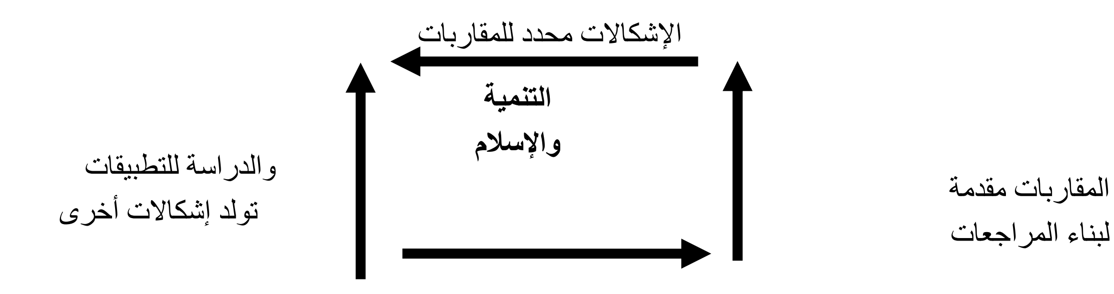
1.	نموذج تنافسي	5.	نموذج بديل
2.	نموذج حاكم	6.	النموذج الرمزي
3.	نموذج تعايش	7.	نمـــــوذج الاســــتظهار البراجماتي
4.	نموذج تنازعي		

و - عناصر الخصوصية في الواقع: حيث نجد بين أيدينا أربعة عناصر أساسية، هي:

الخاتــمة

تهدف هذه الخاتمة إلى محاولة بلوغ الهدف والذي يتحدد في البحث في جوهر العلاقة بين الإسلام والتنمية، قصدًا إلى تحليل وتفسير نماذج التنمية المختلفة.

وهذا الهدف الطموح أوصلنا إلى مجرد الإشارة الكلية لكيف نتعامل مع النماذج محل الفحص في إطار النظر إليها من مدخل العلاقة بين التنمية والإسلام، وفى إطار الجمع بين التفريعات الأربعة التي كانت وكونت كيانًا للبحث.



1.	التركيبة الاجتماعية	4.	الحالة الثقافية
2.	النظام السياسي	5.	العلاقات فيما بينهما
3.	البنية الاقتصادية		

والإشكالات محدد ومعيار للمقاربات، والمقاربات مقدمة لبناء وتأصيل المراجعات، والمراجعات توفر عناصر فاعلية دراسة التطبيقات، والدراسة للتطبيقات قد تولد جملة أخرى من الإشكالات التي يجب أن توسع دائرة المقاربات والمراجعات وصولاً إلى غاية فهم للعلاقة على نحو أدق وأعمق وأكثر تنظيمًا.

وفى هذا المقام نحن أمام إشكال إضافي حينما ندرس العلاقة بين الإسلام والتنمية في جوف نماذج وخبرات واقعية، وهى إذ تحرك عناصر ظواهر شديدة التعقيد والتشابك في آن، الظواهر تتحرك ضمن دائرة العام والخاص، ومعظم الظواهر إن لم تكن كلها تملك من العام فيها والخاص منها، إلا أن نسب العام والخاص تتفاوت من حيث الوجود ودرجات التفاعل، وحركة الوسائط وعناصر الوسط المحيط؛ ففي ظواهر يصير العام فيها أكبر والمشترك بينها أوضح، وفى أخرى يغلب عليها الخاص، وتصور النماذج على متصل لتحليل هذه الظواهر هو أقرب الأشكال منهجية لوصف تلك العلاقة بين العام والخاص:

العام ---×----×----×----×----×---- الخاص

والنماذج وفق هذا التصنيف المتصل، وكذا الخبرات لا توجد فيها تجربة نقية تمامًا.



الباب الخامس

قضايا وتجارب تنموية





مدخل : الباب الخامس

قضايا وتجارب تنموية

يشتمل هذا الباب على خمسة فصول:ثلاثة فصول ذات علاقة بثلاث تجارب عربية في مجالات مختلفة ولبلدان مختلفة هي فلسطين واليمن والامارات. أما الفصلان الأولان فهما معنيان بقضيتين في غاية الأهمية في السياق العربي وهما الحق في التنمية والقضية الثانيةعلاقة الحكم الصالح بالتنمية المستدامة ، وبينما الأول يشكل هاجسا دوليا فإن الموضوع الثاني الحكم الصالح يشكل بعدا جوهريا فيما يعترض التنمية العربية من معيقات .

في الفصل الأول "الحق في التنمية كحق للشعوب " يعرض د.عبدالعزيز النويضي جهود الأمم المتحدة لتكريس وإعمال الحق في التنمية ويشرح **لعقبات والعراقيل أمام أعمال الحق في التنمية** يتعلق الأمر بعراقيل داخلية وأخرى مصدرها المحيط الدولي في التنمية وعناصر الحق في التنمية في بعده الدولي ثم يستعرض متطلبات إعمال الحق الداخلية والدولية.

وفي الفصل الثاني يناقش د. عبدالحسين شعبان: "التنمية المستدامة والحكم الصالح " إذ يطرح في هذه الورقة إشكالية المفاهيم، لتنتقل الى المؤشرات والأبعاد بالنسبة للتنمية أو للحكم الصالح، لتضع محورية العلاقة بين التنمية والحرية وان لم تكن عملية شرطية، لكنها في نهاية المطاف لا بدّ ان تفضي اليها كفضاء لا غنى عنه، سواء من خلال الحكم الصالح او العلاقة المتبادلة بين الديمقراطية والتنمية، وبعدها تتوقف الورقة عند سؤال التنمية والحكم الصالح... الى أين؟،

ويرى أن علاقة التنمية بالحكم الصالح يمكن قراءتها من خلال ثلاث زوايا هي: - وطنية عالمية،- زمنية

ووفقاً لهذه الزوايا يمكن قراءة الأبعاد الأساسية للحكم الصالح من خلال البعد السياسي والبعد الاقتصادي والاجتماعي والبعد التقني والاداري.

ويرى الباحث هناك علاقة وثيقة بين التنمية والحكم الصالح والديمقراطية، لكن مثل هذه العلاقة ليست حصرية أو إجبارية ، فقد يكون هناك حكم غير ديمقراطي لكن إدارته وسلوكه أقرب إلى الحكم الصالح ، وبالطبع فإن كل نظام ديمقراطي لابد أن يشتبك مع موضوعة الحكم الصالح خصوصاً في مسألة المساواة والمساءلة والشفافية .

أما الفصل الثالث:" تحديات التنمية الفلسطينية" فيه يناقش الدكتور أحمد سعيد نوفل تجربة التنمية الفلسطينية في ظل السلطة الفلسطينية مع وجود للاحتلال لا تغيب تأثيراته . ويرى الكاتب أن مفهوم التنمية الفلسطينية، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار واقع حقوق الإنسان الفلسطيني في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي وانعكاسه على المجتمع الفلسطيني. لأن سياسة الحصار الذي تفرضه إسرائيل على الشعب الفلسطيني، والانتهاكات اليومية التي يتعرضون لها على الحواجز من قبل الجنود الإسرائيليين،والاعتقالات والتعذيب والقتل وهدم المنازل، وبناء الجدار العنصري ومصادرة الأراضي الفلسطينية لبناء مستوطنات إسرائيلية ، وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي ، هي مؤشرات سلبية تؤثر على قضية التنمية

الفلسطينية ، لأنها مرتبطة بالإنسان الفلسطيني وحقوقه. مما يؤكد على أن التنمية الفلسطينية يرتبط نجاحها بزوال الاحتلال الإسرائيلي عن الأراضي الفلسطينية . وتلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني من الأمن الشخصي وتطبيق سيادة القانون، وتقديم خدمات في مجالات التعليم والصحة ومعالجة البطالة ومحاربة الفقر والأمية وتحسين الظروف الاقتصادية والاستثمارية والمؤسسات العصرية، لمصلحة المواطن الفلسطيني وحقوقه السياسية والاقتصادية، واستعادته لحريته.

ويعتمد مستقبل التنمية الفلسطينية على مستوى الحريات في المجتمع الفلسطيني بعيدا عن الخوف والإرهاب الفكري. ووجود تعددية سياسية وفكرية ضمن الثوابت القائمة عليها المجتمع الفلسطيني وتحقيق المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن اختلاف انتماءاتهم .وقيام أحزاب سياسية لديها القدرة على العمل في بيئة ملائمة بعيدة عن التحزب الأعمى واحتكار الوطنية . ومشاركة المواطنين في صنع القرارات ديمقراطيا من خلال المؤسسات الدستورية .وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ودور المرأة والشباب في الحياة السياسية .

في الفصل الرابع يستعرض د. مطهر العباسي يستعرض في دراسته " للنمو الاقتصادي والتنمية ودروس للاقتصاد اليمني" التجربة اليمينية في التنمية مقارنة بالمنطقة العربية،حيث يؤكد بان واقع واتجاهات النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية في اليمن لا يشذ كثيراً عن مثيلاتها في المنطقة العربية. فخلال الثلاثة عقود الماضية، مر الاقتصاد اليمني بعدد من الدورات الاقتصادية حقق فيها معدلات نمو عالية في النصف الثاني من عقد السبعينات تلاه ركود اقتصادي خلال عقد الثمانينات حتى منصف التسعينات، بسبب الركود الاقتصادي في منطقة الخليج وعلى المستوى العالمي، بالإضافة إلى ما واجهه الاقتصاد من آثار سلبية عقب حرب الخليج الثانية في 1990، وعودة قرابة مليون مغترب كانوا يعملون في دول الخليج-معظمهم في السعودية. فخلال عقد التسعينات بلغ متوسط النمو الاقتصادي حوالي 5.9% كما أن القطاعات التقليدية والاستخراجية (النفط) تشكل أكثر من 50% من تركيبة الناتج المحلي الإجمالي.وهذا يعني أنه في ظل معدل نمو سكاني مرتفع (حوالي 3.5% سنويا)، فإن معدل نمو دخل الفرد ظل ثابتا خلال الفترة الماضية وقد يصبح سالبا في الفترة المتبقية من الخطة الخمسية الثانية واستراتيجية التخفيف من الفقر.ويعود التراجع في معدلات النمو إلى نوعين من الأسباب: **مؤقتة:** تتمثل تباطؤ معدلات النمو في أهم القطاعات غير النفطية مثل الزراعة وصناعة تكرير النفط وقطاع التجارة. **وهناك أسباب هيكلية لتدني معدل النمو** مثل : نمط الإنتاج السائد تمركز النشاط الاقتصادي في القطاعات التقليدية من الأنشطة الأولية مثل قطاع الزراعة وسوء توزيع الدخل بين شرائح المجتمع،

أما الفصل الخامس: وسائل الإعلام والتنمية في دولة الإمارات للدكتور.صالح أبو إصبع استهدفت دراسته تقديم دراسة نقدية للدور الذي تلعبه وسائل الإعلام من واقع مشروع خطة التنمية في الإمارات العربية المتحدة، وقام الكاتب باستقصاء لمفهوم التنمية باعتبارها عملية واعية مدروسة ومخططاً لها، تتم بالإنسان ومن أجله بهدف الانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل في كافة المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التقدم والرخاء والمشاركة والاستقلالية والحرية، وأوضحت الدراسة أن المشروع الطموح للتنمية ظل مجرد مشروع لم ير النور، وهكذا فإن الكاتب يحاجج بأن الإنجازات الضخمة التي تمت منذ قيام دولة الاتحاد إلى حين كتابة الورقة ، هي تعمير وتحديث بالنفط، والمطلوب الآن التحول من التعمير بالنفط إلى التنمية بالإنسان وللإنسان. وهنا يكمن الدور الهام لوسائل الإعلام الجماهيري التي تشكل أداة وعي وتحفيز للإنسان للمشاركة في التنمية الشاملة.

الباب الخامس :قضايا وتجارب تنموية

الفصل الأول

الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان والشعوب[1]

د.عبد العزيز النويضي
أستاذ القانون بجامعة سلا

مقدمة :

يعد الحق في التنمية مقاربة أصيلة تستهدف النهوض بحقوق الإنسان من خلال مسلسل التنمية، وإنجاز التنمية من خلال ممارسة فعلية لحقوق الإنسان والشعوب. وقصد الإحاطة بواقع الحق في التنمية ومتطلبات إعماله، سنعرض على التوالي النقاط التالية :

1. جهود الأمم المتحدة لتكريس وإعمال الحق في التنمية ؛
2. مضمون الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان والشعوب؛
3. السياسات الدولية المتبعة والعقبات أمام إعمال الحق في التنمية؛
4. متطلبات إعمال الحق في التنمية .

أولاً : جهود الأمم المتحدة لتكريس وإعمال الحق في التنمية

لقد تبنت الجمعية العامة إعلان الحق في التنمية في 4 ديسمبر/كا نون أول 1986 بعد أن تطور مذهب حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بفضل المساهمة الكثيفة لدول العالم الثالث منذ بداية الستينيات، حيث سمحت هذه المساهمة بالربط بين حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، وإيلاء المزيد من العناية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

معالجة شاملة، بما في ذلك أخذ العوامل الخارجية إلى جانب العوامل الداخلية بالاعتبار .

وقد كان قرار الجمعية العامة 32/130 لعام 1977 بداية لهذه المقاربة التي تأثرت بالدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، وكان إعلان الحق في التنمية تتويجا لها .

وهذه المقاربة البنيوية والوقائية التي تحاول أن تتصدى للأسباب العميقة للانتهاكات لم تمنع من استمرار المقاربة العلاجية التي تتصدى مباشرة للانتهاكات الخطيرة، وتقترح معايير وآليات لمكافحتها، كما

---

[1] نشر في موقع المنظمة العربية لحقوق الإنسان: تحت عنوان الدليل العربي: حقوق الإنسان والتنمية
http://www.arabhumanrights.org/dalil/ch_5.htm

تدل على ذلك مثلا الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب (1984)، وإنشاء عدد من الآليات الموضوعاتية ضد أكثر الانتهاكات خطورة كالإعدام دون محاكمة (1982) والاختفاء القسري (1980) والاعتقال التعسفي (1992)الخ، وصولا إلى معاهدة روما حول المحكمة الجنائية الدولية (يوليو 1998).

عشر سنوات لتبني إعلان الحق في التنمية (1977-1986)

ولم يكن تبني الأمم المتحدة لإعلان الحق في التنمية مسألة سهلة، ذلك أن مواقف الدول ترتبط بوثوق بمصالحها، فهي ليست مناقشة فقهية تقودها قواعد العدالة والمنطق. لقد استمرت المناقشات في الأمم المتحدة بين مختلف طرائق الدول لمدة عشر سنوات (1977-1986) قبل الوصول إلى صيغة متوافق عليها لمفهوم الحق في التنمية. ففي الوقت الذي كانت دول العالم الثالث تلح على أولوية حقوق الشعوب والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، محملة المسئولية عن واقع حقوق الإنسان للدول الرأسمالية الغنية -كانت هذه الأخيرة تركز على أولوية الحقوق المدنية والسياسية- محملة مسئولية أوضاع حقوق الإنسان المتردية في العالم الثالث للأنظمة الديكتاتورية. وركز - الاتحاد السوفيتي- قبل انهياره- إلى جانب مساندة موقف دول العالم الثالث على أولوية السلم في العلاقات الدولية. وفي حين كانت بعض الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة وبريطانيا مغالية في موقفها المناهض للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وللحق في التنمية- كانت دول رأسمالية أخرى كفرنسا وهولندا أكثر إقرارا بضرورة معالجة متوازنة تأخذ بعين الاعتبار مختلف حقوق الإنسان في مقاربة شاملة .

وبعد الدراسة التي قام بها الأمين العام حول الأبعاد الدولية والوطنية والجهوية للحق في التنمية بين عامي 1978و1981 استجابة لدعوة لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تم إنشاء فريق عمل حكومي حول الحق في التنمية بقرار لجنة حقوق الإنسان في 11 مارس 1981 .

وقد أدت المناقشات داخل هذا الفريق بين (1981و1986) إلى تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة للإعلان حول الحق في التنمية بالقرار 41/128 بتاريخ 4 ديسمبر/كانون أول 1986- وهو قرار متوازن يوفق بين مختلف المواقف، حيث يعتبر الحق في التنمية حقا من حقوق الإنسان إلى جانب كونه حقا من حقوق الشعوب، ويركز على الفرد كمستفيد أساسي للحق في التنمية، وعلى الدولة كأول مسئول عن إعماله، ولكن في إطار تعاون دولي يستهدف تشجيع تنمية البلاد "النامية"، مع ضرورة إزالة العقبات الخارجية أمام ممارسة حقوق الإنسان والشعوب، فضلا عن العقبات الداخلية الناتجة عن عدم احترام حقوق الإنسان التي لا تقبل التجزئة. وإذا كان الإعلان يركز على البعد الداخلي للحق في التنمية ومسئولية الدولة في إعماله، فإنه لم يهمل البعد الدولي ومسئولية الدول الغنية .

تجربة فرق العمل (1987-1998)

ولم تقف جهود الأمم المتحدة عند تبني الجمعية العامة لإعلان الحق في التنمية، إذ استمر فريق العمل في اجتماعاته، وفي سنة 1989 أصبحت تشكيلة الفريق الحكومي غير محدودة، وإن كانت نواة من الفريق السابق تشكل مكتب الفريق الجديد، الذي درس تقارير الأمين العام، وقدم توصيات تركز على الاستمرار في مجهود الدراسة والإعلام والنشر، وإصدار مطبوعات حول الحق في التنمية وتطبيقاته القانونية والإدارية والقضائية. كما وضع الفريق استمارة أسئلة للحكومات والمنظمات الدولية حول كيفية إعمال الحق والصعوبات التي يواجهها. وقد دارت مشاورات شاملة في يناير/كانون ثان1990 بدعوة من الجمعية العامة شاركت فيها الدول ووكالات أممية بما فيها صندوق النقد الدولي، وخبراء قانونيون واقتصاديون وممثلو منظمات غير حكومية، وأسفرت المشاورات عن خلاصات بخصوص مضمون الحق واستراتيجيات التنمية

من منظور حقوق الإنسان- وعراقيل إعمال الحق في التنمية، ووسائل قياس التقدم المحرز، وتوصيات إلى الدول والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية .

وقد بقيت الأمم المتحدة تتابع الموضوع فتبنت لجنة حقوق الإنسان 1993 قرارا بإنشاء فريق عمل جديد للحق في التنمية ذي تكوين محدود من 15 خبيرا ترشحهم الحكومات، ويختص بتحديد عراقيل الحق في التنمية وتقديم توصيات لكيفية إعماله. وقد رحب مؤتمر فينا في يونيو 1993بهذا القرار وطلب من فريق العمل أن يصيغ في أقرب الآجال "تدابير شاملة وفعالة تستهدف تصفية العراقيل أمام إعمال وتجسيد إعلان الحق في التنمية، وأن يوصي بالوسائل التي تدعم تحقيق هذا الحق في كل الدول". وأعاد إعلان وبرنامج عمل فيينا تأكيد الحق في التنمية في بعديه الوطني والدولي. وعندما أنشأت الجمعية العامة بقرارها 28/141 المؤرخ في20 ديسمبر/كانون أول 1993 منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان، جعلت من بين وظائفه تشجيع وحماية إعمال الحق في التنمية، والحصول لهذا الغرض على دعم الهيئات المختصة بالأمم المتحدة .

وفي 1996 أنشأت لجنة حقوق الإنسان فريقا جديدا من 10 خبراء لمدة سنتين كلفته بإعداد استراتيجية لإعمال وتعزيز الحق في التنمية على ضوء عمل الفريق السابق، وقد اقترح هذا الفريق سنة 1996حوارا وتنسيقا أكبر داخل الأمم المتحدة حول الحق في التنمية، وإدماجه في أنشطة آليات رصد المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان، وتبني بروتوكولات إضافية للعهدين الدوليين أو اتفاقية حول الحق في التنمية، وآليات لمراقبة انتهاكه، ونظام للتقارير تقدمها الدول حول كيفية إعماله. وفي سنة 1997 اقترح الفريق استراتيجية من ثلاثة مستويات:

***مستوى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية :** حيث اقترح الفريق مشاركة المفوضية السامية في قوة العمل Task Forceالتي تضم مختلف أجهزة الأمم المتحدة، والتي أنشأتها اللجنة الإدارية للتنسيقC.AC ، وتطوير مجموعة مؤشرات لدمج حقوق الإنسان في كل منظومة الأمم المتحدة- ودمج الحق في التنمية في أشغال أجهزة رصد المعاهدات، وإعادة صياغة التوجيهات الموجهة للدول لإعداد التقارير لإدماج متطلبات الحق في التنمية. كما اقترح الفريق زيادة إلزامية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وقابليتها للمقاضاة، بما في ذلك على مستوى النظام الأممي، واقترح حوارا بين المفوضية العليا والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية بما فيها صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛

***مستوى الدول :** أكد الفريق مسئولية الدول عن احترام وإعمال الحق في التنمية بتبني تدابير تشريعية ودستورية واقتصادية واجتماعية، لمحاربة التهميش، وضمان وصول الفقراء إلى الموارد والعمل، ودعم احترام حقوق الإنسان؛

***مستوى المجتمع المدني :** اعتبر الفريق أن منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة الدولية يجب أن تشجع مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، كما أن على هذا الأخير أن يدمج الحق في التنمية في أنشطته وتحالفاته .

وأوصى الفريق بوضع آلية للمتابعة لدعم وإعمال الحق في التنمية تسهر عليها لجنة حقوق الإنسان وفريق عمل ناجع أو فريق خبراء رفيع المستوى يعينهم الأمين العام بتشاور مع لجنة حقوق الإنسان- وتكون مهام هذه الآلية هي :

- تقديم تقرير إلى لجنة حقوق الإنسان عن التقدم المحرز في تعزيز وإعمال الحق في التنمية على المستويات الوطنية والدولية؛
- فحص أنشطة الأمم المتحدة من منظور الحق في التنمية؛
- فحص تقارير الدول ومؤسسات نظام الأمم المتحدة من منظور الحق من التنمية

الآلية الجديدة للمتابعة (1998-2003)

وفي سنة 1998 قررت لجنة حقوق الإنسان خلق آلية للمتابعة تتضمن تعيين خبير مستقل حول الحق في التنمية، وفريق عمل ذى تركيبة غير محدودة، كلفته بمتابعة التقدم المحرز في دعم وإعمال الحق في التنمية، وصياغة وتحليل العراقيل وفحص التقارير والمعلومات التي تقدمها الدول وهيئات الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى حول العلاقة بين أنشطتها والحق في التنمية، وتقديم تقرير إلى لجنة حقوق الإنسان يتضمن توصيات إلى المفوضية العليا لحقوق الإنسان واقتراحات بالمساعدة والتقنية التي يمكن تقديمها بطلب من الدول المعنية بهدف تشجيع إعمال الحق في التنمية. وتتضمن الآلية أيضا تكليف المفوضية العليا لحقوق الإنسان بتقديم تقرير سنوي للجنة حقوق الإنسان ولفريق العمل حول أنشطة المفوضية العليا في مجال إعمال الحق في التنمية. وقد قدم الخبير المستقل) Arjun Sengupte الهند) بين 1999 و2002 ستة تقارير، كان آخرها دراسة أولية حول آثار القضايا الاقتصادية والمالية الدولية على ممارسة حقوق الإنسان.. أثار فيها قضايا العولمة والمساعدة الدولية، وقدم خلاصات وتوصيات، وعلى أساس الحق في التنمية اقترح ميثاقا للتنمية من أربعة عناصر :

1. **برنامجا للتنمية مبنيا على الحقوق :** أي تنمية اقتصادية قائمة على احترام الحقوق وعلى العدالة والمشاركة والشفافية؛

2. **تقليص الفقر وتحسين المؤشرات الاجتماعية :**بواسطة آلية للتقييم والمتابعة؛

3. **مواثيق للتنمية :** تبرمها الأطراف بناء على التزامات متبادلة، فالتزام الدولة النامية ببرامج مبنية على الحقوق يقابله التزام المجموعة الدولية بالتعاون لتنفيذ هذه البرامج؛

4. **آليات للمراقبة :** هدفها تقييم إعمال مختلف الحقوق والالتزامات - وهي مستقلة عن الآليات التعاهدية(1 .(واقترح الخبير ثلاثة بدائل ينظر فيها الفريق العامل حول الحق في التنمية وهى :

أولا : استراتيجية دولية لإعمال الحق في التنمية يتم وضعها بمشاركة الهيئات العاملة في مجال حقوق الإنسان والمؤسسات المالية ووكالات التنمية .

ثانياً :تحديد بعض القضايا مثل التجارة وحقوق الإنسان ليعرض فريق من الخبراء توصيات بشأنها على الفريق العامل .

ثالثاً : اختيار بعض البلدان ودراسة حالتها عن كيفية تنفيذها لحقوق الإنسان في سياق العولمة، كما رحب الخبير بأن يعهد إليه بولاية العمل بشأن حقوق الإنسان في منظمة التجارة العالمية والآثار المترتبة على الحق في التنمية .

وفي سنة 2003 اجتمع الفريق العامل حول الحق في التنمية في دورته الرابعة بجنيف، وتمت الإشارة في تقريره إلى أنه "المحفل العالمي السنوي الوحيد المعنى بحقوق الإنسان والتنمية"، ولاسيما بالنظر لنوعية المشاركين فيه : الدول والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة بما فيها المؤسسات المالية الدولية، ووكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية، والخبير المستقل، والمفوضية العليا لحقوق الإنسان .

وقد ناقش فريق العمل، من بين أمور أخرى، تقرير الخبير المستقل، وكانت هناك أسئلة وتعليقات وتحفظات على ميثاق التنمية الذي طرحه، وضرورة توضيح عدد من جوانبه، كما تمت مناقشة ورقات استراتيجية الحد من الفقر(PRSP) ، والتقييم القطري الموحد لإطار عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (CCA – UNDAF)، والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD)، كآليات لإحراز تقدم في إعمال الحق في التنمية .

وشجع الفريق العامل وكالات الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية، على دمج حقوق الإنسان في عملها التنموي وإبلاغه بجهودها. كما شجع الخبير المستقل والمفوضية العليا لحقوق الإنسان على القيام، بالتشاور والتعاون مع وكالات دولية ومع المؤسسات المالية، بإجراء دراسة ببلدان متقدمة ونامية، بناء على دعوة من البلدان المهتمة، لبحث الجوانب الوطنية والدولية لإعمال الحق في التنمية فيها. كما ناقش الفريق مسألة وضع آلية متتابعة دائمة ومناسبة حول إعمال الحق في التنمية .

وفي سنة 2002 قدمت المفوضية العليا لحقوق الإنسان تقريرها(2) - تنفيذا لقرار لجنة حقوق الإنسان المشار إليه سابقا- يتضمن جردا لأنشطة المفوضية العليا، ولتطبيق قرارات لجنة حقوق الإنسان، ولعملية التنسيق داخل المنظومة الأممية .

ثانياً : مضمون الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان والشعوب

1. الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان

يلتقي الطابع الأساسي للبعد الداخلي للحق في التنمية مع مبدأ أساسي كرسه القانون الدولي لحقوق الإنسان وهو أن المسئولية الأولى عن احترام حقوق الإنسان والنهوض بها مسئولية وطنية تقع بالدرجة الأولى على عاتق كل دولة إزاء مواطنيها وذلك في إطار احترام التزاماتها الدولية .

ويلتقي هذا البعد الداخلي للحق في التنمية مع مفهوم التنمية الإنسانية الذي يجعل الإنسان في قلب عملية التنمية، كفاعلها الرئيسي والمستفيد الأساسي منها أيضا- وهو مفهوم كرسه إعلان الحق في التنمية قبل أن يظهر بشكل ثابت في الفكر التنموي .كما يلتقي هذا البعد مع مفهوم الحكم الرشيد (good Governance) القائم على المشاركة والشفافية وترشيد السياسات العمومية.

وهكذا وعلى ضوء الإعلان يمكن القول بأن الحق في التنمية على المستوى الوطني يرتكز على عنصرين كبيرين :

1. الحق في المشاركة في سياسات ومسلسل التنمية؛
2. الحق في التمتع بكافة حقوق الإنسان في سياسات ومسلسل التنمية .

أ. الحق في التنمية كحق في المشاركة في سياسات ومسلسل التنمية .

إن شمولية الطرح تعد من أهم عطاءات الحق في التنمية، غير أن أحد أكبر عطاءاته الأخرى بدون شك هو تعزيزه لمقاربة Approche ثورية في مجال التنمية وحقوق الإنسان، وهي مقاربة المشاركة، فالحق في التنمية عندما يلح على هذا العنصر فإنه يستجيب لمطلب أساسي، هو ألا تكون سياسات التنمية إقصائية، يحتكر فيها القرار، وقمعية تنتهك فيها حقوق الإنسان، واستغلالية، تؤدي إلى تهميش واستنزاف وهدر الطاقات الإنسانية .

وعلى المستوى الدولي، فإن الديمقراطية تمنح للدولة في عالمنا المعاصر مزية مقارنة في العلاقات الدولية، وتحد من مخاطر التدخل في شؤون الشعوب باسم حقوق الإنسان، مادامت حقوق الإنسان مصانة، ولعل هذا هو المدخل الحقيقي لتقوية دول العالم الثالث وفتح آفاق قوية لتضامنها على أسس صلبة، خاصة وأن الحق في التنمية يجعل المشاركة حقا للإنسان وكذلك للشعوب. وفي اعتقادنا فإن فرض المشاركة في العلاقات الدولية ودمقرطتها، لابد أن يمر عبر دمقرطة السلطة في الداخل .

وحتى يمارس الحق في التنمية كحق في المشاركة في كامل مضمونه فإنه لا يمكن إلا أن يرتكز على جملة من الحقوق المكرسة في القانون لحقوق الإنسان والأكثر ارتباطا بالمشاركة السياسية أساسا، ذلك أن هذا الحق المركب والشمولي، وإن كان يشكل وحدة تتجاوز مكوناتها، فإنه في نفس الوقت يعتمد على هذه المكونات(3)، يتعزز بها في الوقت الذي يعززها. ورغم عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة فإن هناك حقوقا أكثر ارتباطا بالمشاركة في الشؤون العامة، وخاصة من خلال الحق في الانتخابات النزيهة والدورية، والحق في حرية التجمع وتأسيس الجمعيات، والحق في حرية الرأي والتعبير والبحث عن المعلومات وتلقيها والوصول إليها، وأخيرا الحق في محاكمة عادلة .

إن التجربة التي عرفتها الأغلبية الساحقة من دول العالم الثالث تبرهن بأدلة كافية كيف قاد هدر هذه الحقوق إلى احتكار الحقل السياسي، ومن ثم احتكار القرار في السياسات الداخلية والدولية، مع آثار ذلك على كافة حقوق الإنسان وعلى التنمية .

إن التجربة التي عرفتها الأغلبية الساحقة من دول العالم الثالث تبرهن بأدلة كافية كيف قاد هدر هذه الحقوق إلى احتكار الحقل السياسي، ومن ثم احتكار القرار في السياسات الداخلية والدولية، مع آثار ذلك على كافة حقوق الإنسان وعلى التنمية .

إن مقترب المشاركة يسمح بتحول في نظرية حقوق الإنسان ذاتها، تجعلنا نتجاوز النظرة التقليدية- غير المنتجة جدا- لحقوق الإنسان، إما بوصفها مجموعة حقوق تقتضي من الدولة امتناعا عن التدخل (Droits - Abstension)أي بوصفها حقوقا- حريات droits libertés أو حقوقا- حمايات، وهذا منظور أنصار "الحقوق المدنية والسياسية"، وإما بوصفها مجموعة حقوق تقتضي من الدولة تدخلا إيجابيا لمد الأفراد بخدمات، أي بوصفها حقوقا- ديونا على الدولة (droits-créances)وهذا هو المنظور التقليدي لأنصار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية .والمأخذ الأساسي الذي يمكن توجيهه لهذا المنظور هو أنه يقيم فصلا قاطعا بين الدولة والفرد، بين السلطة والمجتمع، إنه يعتبر الفرد موضوعا Objet غير نشيط Passif يطالب بكل شيء من الدولة، وبشكل متناقض نوعا ما، فهو يطالب بالحماية من سلطتها وفي نفس الوقت يطالب بتدخلها ومساعدتها؛ وهو ما يسمح لها ببسط سلطتها بشكل خطير كما أثبتت التجربة.

إن المفهوم الذي كرسه إعلان الحق في التنمية يسمح بالنظر إلى حقوق الإنسان لا بصفتها مطالب بالحماية (الحقوق- الحريات)، أو بالخدمات (الحقوق- الديون) من الدولة كهيئة متعالية ومنفصلة عن المجتمع، أي كمخلوق جبار تخشى سطوته وترجى رحمته- بل كنتيجة طبيعية لممارسة ديمقراطية. فالفرد من خلال مشاركته يساهم في إقرار حقوقه وواجباته وفي حمايتها والرقابة عليها. كما يساهم في إنتاج الثروات والخدمات والتمتع بها، وتتوارى عقلية الاتكال والاستجداء التي تكرس منظور الفرد- الرعية، المستسلم والذائب بحثا عن حماية أو تدخل، لإفساح المجال لمنظور وعقلية الفرد – المواطن- المسؤول والنشيط Actif، الشخص الفاعل sujet في المصير الفردي والجماعي. إن هذا المقترب الديمقراطي لحقوق الإنسان يترك النقاش مفتوحا حول الحقوق والدولة نفسها، لأن "منطق الديمقراطية هو عدم الخضوع لأي سلطة لا يمكن أن تناقش مشروعيتها(4).

بهذا المعنى يصبح الحق في التنمية- عبر المشاركة- حقا مؤسسا للحقوق(5) يدعمها ويعمقها، إنه يجعل حقوق الإنسان حقوقا في السلطة أو "حقوقا- سلطات"، وحقوقا في المشاركة(6). وهذا المقترب يعطي مفتاحا ومركزا موحدا ومقرا للانسجام في كل إشكالية حقوق الإنسان، ويعطيها بعدها الحقيقي الذي يجب أن يكون لها أي بصفتها لا تمت بصلة إلى الصدقة والإحسان التي يمكن أن "تجود بها" سلطة ما. فالمشاركة حق يتميز بخاصية أنه حق للجميع لا يمكن التنازل عنه تحت طائلة التهميش والتطاول على بقية الحقوق وخصوصا حقوق كل من يتنازل. إن حقوق الإنسان تعتبر سلطات، والصراع عليها يبرهن على ذلك. ففي غالب الأحيان ما تحصل طائفة على حقوقها على حساب طائفة كانت تتوفر على امتيازات غير مشروعة عندما تترجم بهضم حقوق آخرين، فالامتيازات هنا هي حقوق الآخرين التي تحولت إلى سلطات في يد البعض عبر مسلسل غير ديمقراطي(7). وبهذا المعنى تصبح الحقوق وسيلة للتقوية .Empowerment

إن تكتل الفلاحين مثلا في جمعيات للمطالبة بحقوقهم في الأرض والمياه وفي احترام السلطة لحقهم في هذا التكتل نفسه أي في تكوين جمعيات، يبرز لنا بشكل جلي كيف تصبح حقوق الإنسان حقوقا للتقوية، خاصة بالنسبة للمستضعفين. وغالبا ما قوبلت مثل هذه المطالب على أحقيتها بقمع عنيف للغاية وصل إلى حد تصفية الزعماء النقابيين، وتجنيد فرق الموت لاغتيالهم واغتيال الفلاحين المطالبين بحقوقهم(8). إن بعد المشاركة في مجال حقوق الإنسان هو الذي يفسح المجال لنمو ثقافة ديمقراطية، حيث تتغلغل المشاركة إلى كل مجالات المجتمع وسلوكياته .

ويصرح مفكر ومؤرخ معروف" : لا أفصل بين الديمقراطية والإنتاجية، الديمقراطية معناها مشاركة الأغلبية، إذا شاركت فستكون إنتاجيتها متعالية في جميع الميادين، وهذا درس تاريخي(9).

وإلى جانب كل هذا، فإن الحق في التنمية بإلحاحه على البعد الدولي للمشاركة يجعل حقوق الإنسان مسألة عالمية بامتياز. وكما يلقي على الدولة الوطنية بصددها التزامات إزاء المجموعة الدولية، فإنه في نفس الوقت يضع التزامات على هذه المجموعة للمساعدة على النهوض بها واحترامها كما سنحلل ذلك بتفصيل لاحقا .(*)

ب.الحق في التنمية كحق للتمتع بحقوق الإنسان في سياسات ومسلسل التنمية .

إن الركن الثاني للحق في التنمية بموجب الإعلان، إلى جانب ركن المشاركة، هو التمتع بحقوق الإنسان في سياسات ومسلسل التنمية. ومن خلال التطورات في المجتمع الدولي نلاحظ أنه رغم حصول بعض التحولات في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا وأوربا الشرقية نحو المزيد من احترام بعض الحقوق

المرتبطة بالمشاركة السياسية كإفراز التعددية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، فقد بقيت أوضاع حقوق الإنسان هشة وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد أدت هذه الوضعية إلى تطورات سلبية على حقوق المشاركة السياسية نفسها. ويمكن أن تبرز أنظمة قوية سلطوية تتبنى اقتصاد السوق بمباركة الغرب الرأسمالي، وتمارس لفرضه قمعا لكافة حقوق الإنسان، وهذا التطور تجلت معالمه في روسيا إلى جانب أقطار من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأسيا وأوربا الشرقية .

إن الحقوق المرتبطة بالمشاركة تمكن فعلا في حالة ممارستها على الشكل السليم الذي حللناه أعلاه من التوفر على بقية الحقوق، غير أن المعضلة تكمن في واقع أن اللامساواة التي تعاني منها الفئات الضعيفة في المجتمع، أي الفقراء والأميون والمهمشون..الخ، تمتد إلى مجال الحقوق المرتبطة بالمشاركة، فنكون في حالة لا مساواة أمام القدرة على ممارسة هذه الحقوق ومن ثم على التمتع بحقوق جديدة(10) .

إن الفقر والتفاوت الهائل في الثروات والدخول يشكل عقبة حقيقية أمام ديمقراطية صلبة وأمام تنمية ديمقراطية. فالمصالح الكبرى الداخلية والخارجية تتضافر لمقاومة أي مشاركة قد تؤدي إلى إعادة النظر في تلك المصالح أو معارضة توسعها، وإقرار سياسة عادلة وتنمية ديمقراطية واجتماعية. وهذا ما يتطلبه الحق في التنمية في نهاية المطاف، إنه ليس نقاشا أكاديميا صرفا، فهو يتعلق بمصير ثلاثة أرباع أو أكثر، من البشرية وحقهم في الوجود الكريم .

لقد أبرز فقهاء مناضلون(11) أن الفقر المدقع يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان ويمنع أي مشاركة ذات مغزى. ولكسر هذه الحلقة المفرغة يتعين إرساء حقوق لهذه الفئات الضعيفة إزاء المجموعة الوطنية والدولية التي ينتمون إليها، حقوق تمكنهم من الوصول إلى حد أدنى من تكافؤ الفرص، وهي حقوق تصنف أساسا في خانة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية- كالحق في التعليم والحق في الشغل وتطويره والحق في مستوى معيشي لائق وهي حقوق تحتاج اليوم إلى تدقيق أكبر .

إن هذه الحقوق الثلاثة من شأن إعمالها توفير أرضية صلبة للحق في التنمية، فهي من جهة تتفاعل جدلا مع الحقوق المرتبطة بالمشاركة، لأن مواطنين متعلمين ومساهمين في النشاط الاقتصادي ومتوفرين على حد أدنى من ضرورات الوجود يعدون أكثر قدوة وكفاءة، وأكبر حفزاً على المشاركة في الحياة العامة، والمساهمة في عملية التنمية بكل أبعادها. وهذه الحقوق تتفاعل فيما بينها أيضا، ذلك أن ممارسة سليمة للحق في التعليم والتكوين، هي أفضل معبر لممارسة سليمة للحق في العمل، وهذا الأخير يعد أفضل وسيلة للتمتع بالحق في مستوى معيشي لائق .

وتبدو أهمية الحق في التعليم لأنه في قلب عملية التنمية يوجد الإنسان، وحيثما كان هناك مسلسل حقيقي للتنمية وجدنا الإنسان المتعلم صاحب الخبرة والمهارات يلعب دورا محركا .

فالتعليم يؤهل للمشاركة كما يؤهل للتمتع بحقوق الإنسان خلالها. فهو يسهم في تنمية الإنسان نفسه كما يسهم في عملية التنمية. ذلك أن المجتمعات التي تتوفر على أكثر المؤشرات الدالة على التنمية هي التي تتكون أساسا من مواطنين متعلمين. وكما يقول François Perroux في مؤلفه "من أجل فلسفة لتنمية جديدة"(12) (...) يصبح للموارد البشرية فرص للمزيد من الفعالية ومن النوعية ضمن بنى متطورة، وحيث تصبح الآلة الاقتصادية أقوى وأكثر تعقيدا فإنها تعطي منتوجات اقتصادية وثقافية أكثر وأكبر جودة، وللتوفر عليها نحتاج لأشخاص أكثر قدرة وخبرة، ويصبح المستهلك أكثر تطلبا Exigeant كما وكيفا، ويقود ذلك إلى تطوير الإنسان بواسطة الآلة، وتطوير الآلة بواسطة الإنسان، في مسلسل تراكمي ."

وبخصوص الحق في العمل تبدو أهميته الاستثنائية مما جاء في ختام المؤتمر العالمي للعمل عام 1979 في إحدى التوصيات : "في الثلاثي المتكون من النمو والعمل وإشباع الحاجات الأساسية يعد العمل رابطا أساسيا، إنه يؤدي إلى إنتاج، ويوفر دخلا للشخص المشتغل ويعطي لكل واحد إحساسا باحترام الذات وبالكرامة وبأنه عنصر مفيد في المجتمع(13).

إن الحق في العمل، إذا مورس ضمن الشروط التي يتطلبها القانون الدولي لحقوق الإنسان، يساهم في إعمال الحق في التنمية، فهو يشكل ضرورة لتنمية الفرد والمجتمع وتوفير الشروط لمشاركة ذات مغزى للفرد في الحياة العامة، وفي التمتع بكافة حقوق الإنسان .وقد لاحظ أحد الباحثين : "تواجد علاقة بين عدم التسجيل في اللوائح الانتخابية والبطالة، وهكذا فأشد الناس حاجة للتصويت هم أقل الناس حظوظا لاستعماله"(14). وأضاف عضو في الكونغرس الأمريكي : إن "56% من السكان لم يشاركوا في الانتخابات في الولايات المتحدة، ليترك الأمر للجماعات الضاغطة والمنظمة (...) إن هناك ارتباطا قويا بين المال والانتخابات وأن 95% من المتواجدين في المجالس المنتخبة هم من أصحاب المال في حين أن عددهم هو الأقل في المجتمع"(15).

وبالنسبة للحق في مستوى معيشي لائق، لا يوجد حق يفوق أهميته باستثناء الحق في الحياة من منظور الاستمرارية - بل إن غاية كل الحقوق بما فيها الحق في التنمية، هي ضمان الحق في مستوى معيشي لائق بكرامة الإنسان. كما أن الحق في الحياة نفسه يفقد كثيرا من معناه وفائدته إذا لم يتمتع الإنسان بالحق في حياة كريمة. وتبدو أهمية هذا الحق كغاية وكوسيلة، فهو هدف كل إنسان سوي، وهو أيضا وسيلة لمشاركة ذات مغزى في الشؤون العامة. وفي إنجاز التنمية الفردية والجماعية- فالفقر المدقع وعدم التوفر على الحد الأدنى من شروط العيش الكريم لا يسمح بمشاركة فعلية .

ولاشيء يكشف نسبية تصنيفات حقوق الإنسان أكثر من هذا الحق. فهل يجب أن يقتصر الحق في الحياة مثلا على حق الإنسان في ألا يقتل بشكل تعسفي كما يؤول الحق بمعناه الضيق في صف الحقوق المدنية والسياسية ؟ أم يجب توسيع ضمان الحق في الحياة كحق للإنسان في حياة كريمة ؟ ثم إن القتل التعسفي نفسه يأخذ أشكالا متنوعة، فالمجاعات الواسعة، وترك قطاعات من السكان أو الشعوب عرضة للأمراض وسوء التغذية، هل يمكن عدم اعتباره قتلا تعسفيا عندما ينتج عن سياسات، أي اختيارات بشرية، ترسم أولوياتها، وتقرر في مصير الآخرين، وتملك وسائل وقائية لتفادي وعلاج هذه الوضعيات دون أن تقوم بذلك ؟ ويلخص William Butler هذه الفكرة قائلا : " إن خرقا لحقوق الإنسان لحكومة تشجع أو تعد مسؤولة عن مجاعة شعبها، يساوي خرق حكومة تنهمك في سياسة تعذيب منهجي"(16): وتوضح خبيرة في مجال حقوق الإنسان " :لا أقول بأولوية طائفة من الحقوق بل أدافع عن أن الحد الأدنى المعيشي يجب أن يكون حقا أساسيا من حقوق الإنسان(17).

2. البعد الدولي للحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان والشعوب

ما هي عناصر الحق في التنمية في بعده الدولي؟ يمكننا في هذا الصدد أن نتحدث عن ثلاث نقط :

1. الحق في التنمية كحق في المشاركة على قدم المساواة في العلاقات الدولية؛
2. الحق في التنمية كحق في معاملة تفضيلية لتسهيل التنمية؛
3. الحق في التنمية كحق في مساعدة دولية مشروطة باحترام حقوق الإنسان .

أ. الحق في التنمية كحق في المشاركة على قدم المساواة في العلاقات الدولية

إن الحق في التنمية كحق من حقوق الشعوب يتطلب بناء على مختلف قواعد ومبادئ القانون الدولي واحترام وإعمال ثلاثة حقوق – مبادئ :

أولا : حق الشعوب في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والثقافي- وهذا الحق له بعد داخلي، يرتبط بحقوق المشاركة التي أشرنا إليها سابقا، غير أن لهذا الحق أيضا بعداً دولياً يهم الحق في التحرر من أي هيمنة استعمارية أو احتلال أجنبي- ومناهضة أي نظام عنصري- مما يتيح للشعب حكم نفسه بنفسه وتحديد الاختيارات الداخلية والدولية التي يرتئيها في إطار مبدأ آخر .

ثانيا : حق الشعوب في السيادة الدائمة على ثرواتها. وهذا الحق كسابقه لا يكرسه إعلان الحق في التنمية فحسب (الفقرة 2 من المادة 1) بل كرسه عدد من القرارات الكبرى للجمعية العامة كالقرار 1803 لعام 1962، والقرار 3281 لسنة 1974 المتعلق بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، والقرار3202 (S-IV) بمتابعة برنامج عمل يتعلق بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد. كما كرسته الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان كالمادة الأولى المشتركة من العهدين، ومعاهدة 1982 حول قانون البحار في عدد من مقتضياتها .

ثالثا : الحق في مشاركة ديمقراطية في العلاقات الدولية: إذ لا يمكن أن يطلب من الدول الفقيرة إقامة أنظمة ديمقراطية داخلها مع التنكر للديمقراطية والحق في المشاركة على المستوى الدولي. وهذا الحق في المشاركة يتنافي وواقع بعض الترتيبات التي تمنح لبعض الدول القوية أصواتا أكثر من غيرها، أو ذات قيمة أكثر كما هو الحال في المؤسسات المالية الدولية أو في مجلس الأمن الدولي .

ب. الحق في التنمية كحق في معاملة تفضيلية للمساعدة على التنمية

لا يتوقف الحق في التنمية عند الاعتراف للشعوب الفقيرة بحقوقها الطبيعية في السيادة وفي الحرية والمساواة، بل على معاملتها بشكل يسرع بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أيضا- فالتنمية السياسة هي التدرج في سلم الديمقراطية والحكم الجيد، ويرتكز هذا المبدأ الثاني على البعد الاقتصادي والاجتماعي لمبدأ التضامن. ويسمى أحيانا مبدأ اللامساواة التعويضية. وهذا المبدأ عرف تطبيقات في المجال التجاري والمالي، ونقل التكنولوجيا بنسبة أقل .

فقد عرف المجال التجاري أكبر تكريس لهذا المبدأ من خلال إقرار النظام المعمم للأفضليات، والبرنامج المتكامل للموارد الأساسية. ولا يتعلق الأمر بمعارضة قانون السوق، بل الاعتراف به مع تقديم امتيازات تجارية للدول الفقيرة لتحسين وضعها التنافسي)نظام الأفضليات المعمم) أو لتحصينها ضد تقلبات السوق (برنامج المواد الأساسية) في إطار "الانكتاد" أو في إطار العلاقات بين السوق المشتركة ودول ACP أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى في إطار مجموعة من الاتفاقيات عرفت "باتفاقيات لومى" يتضمن تثبيت أسعار المواد الفلاحية، والحفاظ على دخول الصادرات. أو في إطار الشراكة بين دول الاتحاد الأوربى ودول جنوب وشرق البحر المتوسط .

وبترابط مع المجال التجاري عرف المبدأ تطبيقات في المجال المالي والتقني، فمنذ 1960 تبنت الجميعة العامة القرار 1522 (XV) وعنوانه: "تسريع تيار الرساميل والمساعدة التقنية للبلاد النامية" عبرت فيه عن الأمل أن تزيد المساعدة لتصل قدر الإمكان إلى 1% من دخول البلاد المتقدمة، وفي سنة 1970 طورت التوصية بمتابعة "الاستراتيجية الدولية للعقد الثاني للأمم المتحدة للتنمية" نفس الهدف أي 1% من الدخل الوطني الخام لكل دولة متقدمة، مع تدقيق أن 0.7% يجب أن يأخذ شكل مساعدة عمومية على التنمية –وأن تكون المساعدة ميسرة وغير مشروطة- وحددت العام 1975 لبلوغ هذا الهدف. وأكدت استراتيجيات التنمية للأمم المتحدة هذه النسبة 0.7 %خلال الثمانينيات والتسعينيات .

وبالنسبة للدول الأقل تقدما PMAحددت الأمم المتحدة في مؤتمر باريس سنة1981 هدف 0.15% من الدخول الخام للدول المتقدمة كهدف. وقد أنشأت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تضم كبار المانحين لجنة المساعدة على التنمية كإطار للتشاور وتقييم سياسات المساعدة على التنمية. ويتجسد المبدأ أيضا في معاهدات السوق المشتركة مع عدد من شركائها.

وهناك عنصر ثالث للحق في معاملة تفضيلية وهو الحق في استفادة كل الدول من العلم والتكنولوجيا، فمؤتمر الأمم المتحدة بفيينا سنة 1979 حول "العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية" طلب من الدول المصنعة تشجيع تدفق المعلومات والمعارف التقنية نحو دول الجنوب، كما وضع برنامج عمل صادقت عليه الجمعية العامة بالقرار 34/278 في 19ديسمبر/كانون أول 1979 وأنشأت لتطبيقه لجنة "بين حكومية" للعلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية، ومركزا للعلم والتقنية في خدمة التنمية -ونظاما للأمم المتحدة لتمويل العلم والتقنية في خدمة التنمية."

ومنذ 1975 اشتغلت "الأنكتاد" على مشروع مدونة سلوك لنقل التكنولوجيا- غير أن اختلاف مقاربات الدول، وصعود أيديولوجية السوق عرقل التقدم في المشروع، الذي كان يهدف إلى تشجيع نقل التكنولوجيات التي لا يتوقف تحويلها على قرار من القطاع الخاص إلى الدول النامية، وتصفية البنود التقييدية من عقود نقل التكنولوجيا .

جـ. الحق في التنمية كحق في مساعدة دولية مشروطة باحترام حقوق الإنسان

لقد كانت هذه مقاربة الدول المتقدمة كالسوق الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. غير أن هذه المقاربة بقيت إلى حد كبير مقاربة انفرادية، فرضتها الدول المانحة على الدول المرشحة للمساعدة، كما بقيت مقاربة عقابية أحيانا في فلسفتها ولاسيما المقاربة الأمريكية، وأخيرا بقيت مقاربة انتقائية، تخضع لمصالح المانحين وأهواء سياستهم الخارجية وأطماعهم الاستراتيجية (18).

ومن الناحية المبدئية فإن الحق في التنمية يتطلب قبل غيره ربط المساعدة على التنمية باحترام حقوق الإنسان، ولكنه ربط يجب أن يكون مؤسسا على جملة من المبادئ حتى يكون موضوعيا وفعالا ومساهما في تحقيق وإعمال الحق في التنمية .

وإن قراءة فاحصة للمبادئ التي كرستها المجموعة الدولية سواء على مستوى الأمم المتحدة أو الفقه الدولي أو إعلانات المبادئ التي يضعها المانحون أنفسهم يبرز أن هناك على الأقل تسعة مبادئ عامة يجب أن تحكم ممارسة التدابير المتخذة باسم حقوق الإنسان. وهي تتعلق بالاتفاق على مفهوم حقوق الإنسان وباعتماد مرجعية موثوقة للتقييم، وبأولوية التدابير الإيجابية وأولوية المعالجة الدولية، ومبدأ التناسب، ومبدأ

احترام حقوق الإنسان عند إعمالها، ومبدأ عدم الانتقائية، ومبدأ استبعاد الاستعمال الانفرادي للقوة، ومبدأ الرقابة الدولية على إعمالها .

المبدأ الأول : ضرورة الاتفاق على المفهوم العالمي لحقوق الإنسان

إن هذا شرط ضروري، ونعني بالمفهوم العالمي ذلك الذي ينبع من الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وكل الاتفاقيات والإعلانات ذات القبول العالمي، بما فيها اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وإعلان الحق في التنمية. وما كانت هذه النقطة لتثير الانشغال لولا ملاحظة التوجه الذي يميل إلى بخس قيمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عملياً، ودمج شرط اقتصاد السوق، كما لو كان ضمن قيم حقوق الإنسان، داخل منظومة الاشتراطية المتعلقة بالديمقراطية والحكم الجيد، في حين أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا يتعامل معها غالباً إلا من منظور مساعدة الفقراء، أى كعمل أخلاقي أو سياسي لا بصفته التزاماً قانونياً .

المبدأ الثاني: ضرورة اعتماد منهجية سليمة لقياس الحقوق ومراجع موثوقة للتقييم

إذا كانت التدابير المتخذة باسم حقوق الإنسان تقوم على أساس انتهاكها أو احترامها، فلا أقل من أن يتم تبني منهجية سليمة لقياس وضعية حقوق الإنسان، وأن تعتمد مصادر موضوعية لتقيم وضعيتها في مختلف البلدان .وبدون شك فإنه يجب تطوير مؤشرات قياس الحقوق ولا سيما الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يجب اعتماد تقارير المنظمات ذات المصداقية وكذا أجهزة رصد المعاهدات والآليات الموضوعاتية (المقررون وفرق العمل) بالأمم المتحدة أو نظاما خليطاً يدمجها، بدلا من الاعتماد على تقييم انفرادي تقوم به الدول المانحة، وهو غالباً يتأثر باعتبارات سياسية ومصلحية، فيؤدى إلى سياسة الكيل بمكيالين في التعامل مع الدول .

المبدأ الثالث : إعطاء الأولوية للتدابير الإيجابية .

إن المقصود هنا أن تعطى باستمرار وفي كل الوضعيات الأولوية لتلك التدابير غير العقابية، والتي من شأنها خلق الظروف المواتية لإعمال فعلي وكامل لحقوق الإنسان. ويمكن استخلاص هذا المبدأ من إعلان الحق في التنمية (المواد 3 و4و7 بصفة خاصة). كما أكد هذا المبدأ معهد القانون الدولي في مشروع تقريره الرابع سنة 1987 حول "حماية حقوق الإنسان ومبدأ عدم التدخل" بالمادة 8: "إن واجب الدول لضمان احترام حقوق الإنسان يتضمن أيضا مساعدة فردية وجماعية للدول التي من شأن وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية أن تعطل الازدهار الكامل للشخص البشري ."

وقد أكد على أولوية التدابير الإيجابية إعلان المبادئ الذي وضعته دول المجموعة الأوروبية في 1991 وإن كان قد حصر التدابير الإيجابية في مجال ضيق، أي المساعدة التقنية (تقوية دور الجهاز القضائي- دعم المنظمات غير الحكومية – المساعدة في تمويل عمليات الانتخابات...الخ) فرغم أهمية وإيجابية هذه التدابير، فإننا نعتقد أن التدابير الإيجابية يجب أن تذهب بعيدا لمعالجة الجذور الهيكلية التي تفرز الخروقات أو الحرمان من التمتع بالحقوق سواء كان مصدرها داخليا أو دوليا- وفي هذا الصدد لا يمكن فصل التدابير الإيجابية عن توفير شروط إعمال المبادئ والقواعد النابعة عن حق الشعوب في المشاركة الأكبر في العلاقات الدولية وعن واجب التعاون الدولي كما حللناها سابقا .

ويصبح مبدأ أولوية التدابير الإيجابية أكثر إلحاحا في حالة وضعية نظام ديمقراطي ناشئ يواجه صعوبات جمة مصدرها المحيط الدولي (كانهيار أسعار المواد المصدرة، وارتفاع أسعار الواردات وعبء

الديون وضغوط بعض الدول العظمى أو بعض المنظمات الدولية المالية ...الخ). غير أن مبدأ أولوية التدابير الإيجابية لا يعني الاقتصار على هذه التدابير خاصة عندما نكون إزاء وضعية تتميز بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان كسياسة مقصودة لبعض الأنظمة للاستمرار في احتكار السلطة والثروات. ففي هذه الحالة فإن التدابير الردعية تعد إيجابية من منظور حقوق الإنسان والحق في التنمية – متى احترمت شروطها الخاصة(19).

المبدأ الرابع: أولوية المعالجة الدولية: إن هذا المبدأ ينبع عن المبدأ الديمقراطي الذي يتأسس عليه الحق في التنمية، كما أنه يستجيب لمبادئ الموضوعية وعدم الانتقائية، فالمعالجة الجماعية خاصة في إطار الأمم المتحدة، أو أي منظمة تكتسي صيغة ديمقراطية، هي ضمانة أكبر توفر اطمئنانا لا يمكن أن توفره معالجة انفرادية، سواء حصلت من دولة عظمى أو مجموعة من الدول دون مشاركة المجموعة الدولية .
وينتج عن هذا المبدأ تنسيق التدابير والآليات الموضوعة من طرف المجموعة الدولية متى كانت متوافرة ومناسبة كما أكدت ذلك محكمة العدل الدولية(20). وينتج عن هذا المبدأ أن نزعة القانون الدولي المعاصر إلى الحد من الأعمال الانفرادية التي تتخذها الدول، لصالح الأعمال المشتركة للمنظمات الدولية، يجب تقويتها- ولاسيما أن المعالجة الجماعية والرد المشترك على أوضاع حقوق الإنسان يجنب خطرا كبيرا يحصل كثيرا في المجتمع الدولي، وهو تضارب وعدم انسجام تدابير عدد من الدول، وإبطال مفعول بعضها بعضا في كثير من الأحيان. ففي الوقت الذي تضغط فيه مثلا دولة قوية بشكل مشروع على نظام لحثه على احترام حقوق الإنسان، قد يجد هذا النظام سندا قويا من دولة قوية أخرى لأهداف استراتيجية: سياسية، أو عسكرية أو اقتصادية، والعكس صحيح أيضا، أي أن جهود دول متقدمة لدعم نظام ديمقراطي ناشئ قد تبطله الجهود المعاكسة لقوة عظمى . وأخيرا فمبدأ أولوية المعالجة الدولية لا يعني أن تبقى الدول مكتوفة الأيدي في حالة تعذر الاتفاق على معالجة دولية ناجعة- إذ يمكنها أن تلجأ بشكل انفرادي إلى تدابير للرد على الوضعية شريطة احترام المبادئ الأخرى والشروط المرتبطة بكل نوع من أنواع التدابير، خاصة الردعية منها.

المبدأ الخامس : التناسب : proportionnalité وهو يعني تناسب التدابير المتخذة مع خطورة الانتهاكات التي تحصل لحقوق الإنسان بصفتها انتهاكات للقانون الدولي. ومبدأ التناسب مبدأ عام يحدد العلاقة بين خرق القاعدة والجزاء على ذلك في أي نظام قانوني. وكما أوضح ذلك الفقيه Riphagen في تقريره إلى لجنة القانون الدولي حول المسئولية الدولية: "إن تنفيذ الالتزامات المتولدة على دولة بسبب عملها غير المشروع دوليا، وممارسة الحقوق المتولدة عن هذا العمل بالنسبة للدول الأخرى، لا يجب أن تكون آثارها غير متناسبة disproportionnés بوضوح مع خطورة العمل غير المشروع دوليا"(21).
ويجر مبدأ التناسب معه مبدأ آخر هو مبدأ رقابة دولية على صحة التدابير لتحري مدى تناسبها مع الخرق الحاصل أو المدعى بحصوله، وسنتطرق لهذا المبدأ لاحقا.

المبدأ السادس : مبدأ احترام حقوق الإنسان في التدابير المتخذة باسم فرض احترامها إن هذا المبدأ بديهي كما يبدو، غير أن الإلحاح عليه ضروري لتفادي أن تصبح بعض التدابير ضارة بحقوق الإنسان بشكل يضاعف من معاناة الشعب المعني أو الجماعة التي تضربها الانتهاكات الأصلية- فيعاقب السكان بأخطاء جلاديهم. ويطرح هذا المبدأ بصفة خاصة عندما تتخذ تدابير عقابية. كما أنه مبدأ يحد من الاستعمال الانفرادي للقوة في مجال التدابير المتخذة لحماية حقوق الإنسان وهو يلتقي في ذلك مع المبدأ الخامس .

المبدأ السابع : مبدأ استبعاد الاستعمال الانفرادي للقوة لدعم احترام حقوق الإنسان : لدى مناقشة معهد القانون الدولي للوضعيات التي يهدد فيها الحق في الحياة والتي تتطلب تدابير استعجاليه - كان الرأي أن هذه التدابير يجب أن تكون ذات طابع جماعي وأن تتخذ "في إطار القواعد والمبادئ المصاغة من طرف الجهات

المختصة في الأمم المتحدة"(22).ولاشك أن هذه التدابير في هذه الحالة لا يمكن أن تخرج عن ترخيص مجلس الأمن. وطبقا لمقتضيات وروح الميثاق عندما يتعلق الأمر بالتدابير الجماعية- لأن الحالات الأخرى الوحيدة التي يعد استعمال القوة فيها مشروعا هو الدفاع الشرعي عن النفس، وكفاح حركات التحرير ضد الاستعمار أو الاحتلال الأجنبيين ضمن الشروط التي رسمها القانون الدولي في هذه الحالات- وقد أكدت محكمة العدل الدولية هذا المبدأ في قضية نيكاراجوا عندما صرحت: "وإذا كان بإمكان الولايات المتحدة بالتأكيد أن تعطي تقييمها الخاص حول وضعية حقوق الإنسان في نيكاراجوا، فإن استعمال القوة لا يمكن أن يكون الوسيلة المناسبة لتحري وضمان احترام هذه الحقوق.."(23).

المبدأ الثامن : مبدأ عدم الانتقائية Principe de non sélectivité ويحكم هذا المبدأ بصفة أساسية التدابير العقابية - وهو يعني ضرورة تطبيق هذه التدابير على كل الدول التي تنتهك حقوق الإنسان - مع مراعاة مبدأ التناسب المشار إليه سابقا - حتى لا تبقى بعض الدول مستمرة في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان دون تدابير عقابية، في حين تطبق هذه التدابير على دول أخرى . ومبدأ عدم الانتقائية يعزز مبدأ ضرورة المعالجة الجماعية، ويدعو بشدة إلى تأسيس مسبق للتدابير المتخذة باسم حقوق الإنسان .كما أن هذا التأسيس وتلك المعالجة الجماعية من شأنها تقوية حظوظ إعمال مبدأ عدم الانتقائية وعدم التمييز في اللجوء إلى التدابير المتخذة باسم حقوق الإنسان. وقد أكد على هذا المبدأ عدد من التوصيات الأممية المتخذة عندما بدت بوضوح سياسة الكيل بمكيالين التي ينهجها عدد من الدول المتقدمة في موقفها من انتهاكات حقوق الإنسان(24).

المبدأ التاسع : مبدأ الرقابة الدولية على التدابير المتخذة باسم حقوق الإنسان: إن هذا المبدأ يصبح ضروريا انطلاقا من عدد كبير من المبادئ السابقة، خاصة عندما نكون بصدد تدابير عقابية ضد الدول التي تنتهك حقوق الإنسان. فكيف سنضمن مثلا احترام مبادئ التناسب واحترام حقوق الإنسان بمناسبة التدابير المتخذة لضمان هذا الاحترام ومبدأ الانتقائية وغيرها ؟

ثالثاً- العقبات والعراقيل أمام أعمال الحق في التنمية

يتعلق الأمر بعراقيل داخلية وأخرى مصدرها المحيط الدولي

1. العراقيل الداخلية : إن العراقيل الداخلية مترابطة، وهي تتعلق من جهة بمنع المشاركة الديمقراطية، ومن جهة ثانية بعرقلة التمتع بحقوق الإنسان في سياسات التنمية

أ.عراقيل الحق في التنمية كحق في المشاركة في سياسات ومسلسل التنمية

إن الحق في التنمية كحق في المشاركة يصطدم بإرادة الاحتكار: احتكار السلطة والحقل السياسي وما يتفرع عن ذلك من قرارات واختيارات. ويمكن قصد فهم أعمق لهذه العراقيل تحليل استعمال السلطة كوسيلة للتراكم والعوامل المتداخلة لمقاومة توسيع نطاق المشاركة السياسية قبل الإشارة إلى التقنيات المستعملة لإفراغ الحقوق المرتبطة بالمشاركة السياسية من محتواها ومناقشة المبررات التي تلجأ إليها الأنظمة غير الديمقراطية لمنع المشاركة والاستمرار في احتكار الحقل السياسي .

***العوامل المقاومة لتوسيع المشاركة السياسية**

في الصفحات الأخيرة من بحثه حول مفهوم الحرية يخلص عبد الله العروي "(...) في محيطنا اليومي نجد ضغطا على شخصية الفرد وإهمالا لكل ما يمكن أن يدفع لازدهارها، كما نلاحظ أن مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات الأساسية ضعيفة جدا وأن القادة يشمئزون من أي محاولة للكشف عن أسباب هذا المستوى المتدني في مجال المشاركة. إننا نكتفي بتسجيل الواقع ولا نسب ما قد تسفر عنه الدراسات التي ندعو إليها بإلحاح"(25.)

إن العامل الأول لضعف المشاركة يبدو بلا شك هو إرادة الاحتكار، احتكار السلطة والثروات، والتي تكشف عنها الأنظمة غير الديمقراطية .ويتعزز هذا الوضع عندما يجد في البنية الاجتماعية وفي الثقافة السياسية السائدة أرضية غير مسهلة لإنجاح المشاركة. ويزداد الوضع تعقيدا أحيانا كثيرة بسبب العوامل الخارجية المؤثرة سلبا على التطورات في العالم الثالث .

إن السلطة في دول العالم الثالث غالبا ما تستعمل كوسيلة لاحتكار الحقل السياسي والانفراد بالقرار وإقصاء الآخرين، بما في ذلك القوى السياسية المنظمة، من المشاركة. ولا تتاح هذه الأخيرة غالبا إلا بالقدر الذي يقتصر على مشاركة محدودة جدا في إدارة السياسة ورسم الاختيارات الكبرى الاقتصادية والاجتماعية، الداخلية والدولية .وهي لا تقبل بإمكانية تداول حقيقي للسلطة يسمح بحلول أشخاص آخرين في مواقع القرار، وسياسات جديدة يتحملون مسئوليتها في انتظار انتخابات جديدة يمكن أن تسفر عن أشخاص جدد واختيارات بديلة. فالتداول على السلطة يبدو محصورا bloqué ويكشف باحث سياسي(26) كيف استثمرت النخب التقليدية في إفريقيا في مرحلة ما بعد الاستعمار لفائدتها التنظيم السياسي والإداري للاستعمار، أي الدولة العصرية، لتعيد إنتاج نفسها تحت أشكال متجددة وموسعة .

ففي أغلب بلاد العالم الثالث فإن أهم صناعة هي السلطة، فالسلطة أخطر وأقوى أداة لتراكم وصنع الثروات. ففي غياب المشاركة، وفي غياب طبقة صناعية قوية ومستقلة عن السلطة، فإن امتلاك السلطة يعد أهم مصدر للتراكم؛ وحتى في مجال القطاع الخاص فإن النجاح فيه يتوقف كثيرا على العلاقة مع السلطة، وعلى دعمها، مع الثمن الذي ينبغي دفعه لذلك. ويوضح جورج قرم بالنسبة للعالم العربي طبيعة العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص: "فهذه العلاقة لا تستهدف- كما هو الشأن في الدول الصناعة الجديدة- تشجيع تطور تكنولوجي، إنما تستهدف تحويل كل فرصة للربح إلى ربح وامتياز تتقاسمه البيرواقراطية العليا المدنية والأمنية والعائلات المالكة والمقاولون الجدد...(27)

إن السلطة كوسيلة للتراكم لا تخلق الثروة فبالأحرى لن توزعها. إنها تجمعها وتمركزها وتقصي الآخرين عنها وهذا ما يخالف تماماً مبادئ الحكم الجيد والعادل والشفاف والديمقراطي .

إنه يجب تصور آثار ذلك على جملة من الحقوق أهمها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص. كما يجب تصور الحقيقة على نوعية الاختيارات وعقلانيتها ومردوديتها، وآثار استعمال المال العمومي، ففي كل هذه الحالات هل يمكن القول بأن الدولة، كما تنص على ذلك المادة (2) من العهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، قد اتخذت "كل التدابير" قصد "إنجاز تدريجي للتمتع الكامل بالحقوق" التي ينص عليها العهد "وفق الحد الأقصى للموارد المتاحة" مع "استعمال عقلاني وعادل لهذه الموارد"، "الضمان ممارسة الحقوق المنصوص عليها دون تمييز مبني على العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل"؟

أساليب انتهاك الحقوق المرتبطة بالمشاركة السياسية

تهدر هذه الحقوق بأشكال مختلفة .فبالنسبة للحق في انتخابات حرة ونزيهة : هناك دول لا تجرى فيها انتخابات على الإطلاق، وهناك رؤساء يبقون في مناصبهم مدى الحياة، ويعدلون الدساتير لتسمح بتمديد فترات ولايتهم طبقا لذلك، أوهم يورثون السلطة لأبنائهم، ولا يتورعون عن التقدم كمرشحين وحيدين في الانتخابات الرئاسية ليفوزوا بنسبة لا تقل عن99 %!. ويقصى عدد من المواطنين من الانتخابات على أساس جنسي (المرأة) أو عرقي أو سياسي. وعندما تتم الانتخابات - سواء كانت رئاسية أو تشريعية أو بلدية- فإنها تتميز أحيانا كثيرة بتدخل السلطات لضمان النتائج المرسومة سلفا لفائدة السلطة أو الأحزاب الحاكمة أو مقربيها. وقد اتخذ التزوير في بعض البلدان شكل شراء الأصوات في الانتخابات مما أعطى هيئات قائمة على الفساد وساعية إليه- وهكذا تفقد الانتخابات مصداقيتها كوسيلة للمشاركة في الشؤون والعامة .

وبالنسبة للحق في حرية تكوين الجمعيات :

هناك دول يمنع فيها تأسيس الجمعيات والنقابات والأحزاب ببساطة.(ورغم انهيار ظاهرة الحزب الوحيد لازالت التعددية مقيدة أو مشوهة لفائدة أحزاب السلطة أو المقربة منها، حيث تحظى بأشكال متنوعة من الدعم المالي والسياسي والإعلامي..) خرقا لمبدأ تكافؤ الفرص. ويتم التضييق على الجمعيات والأحزاب والنقابات المستقلة بشتى الأشكال. وتقود هذه الممارسات إلى منع الأحزاب الأصيلة من التجذر ومن القدرة على تأطير المواطنين وتعبئتهم، وهو ما يساهم بدوره في عزوفهم عن المشاركة السياسية المجزية. أو اللجوء إلى السرية والتنظيمات المتطرفة والعنيفة .

أما بالنسبة للحق في حرية الرأي والتعبير :

فإنه يظل مقيدا بالعراقيل السياسية والقانونية وبهيمنة الإعلام الرسمي، الذي لا يقوم بوظيفة الإخبار والتنوير بل يقوم بوظيفة الدعاية والتعتيم وإضفاء المشروعية على النظام القائم. أما الصحافة الحرة أو المعارضة فإنها تواجه في طريقها عراقيل متعددة: فهناك العراقيل القانونية التي تمنع أو تقيد حقها في الوجود وفي الوصول إلى الخبر، وتهددها بالحجز والمصادرة والمنع عن طريق تجريم ممارسات عادية؛ وهناك عراقيل مادية وبنيوية ناتجة عن تقلص سوق القراء وانتشار الفقر والأمية وغلاء تكاليف الطبع والتوزيع وتحكم السلطة في الإشهار ولاسيما العمومي، أو إشهار الشركات الكبرى عامة كانت أو خاصة. وهكذا يضيق الخناق على تنظيمات المعارضة ووسائل تأطيرها وتعبيرها وتعبئتها للرأي العام وحظوظ فوزها في الانتخابات. وعندما لا يكفي كل ذلك يسلط القمع البوليسي والقضائي المباشر على قادتها ومناضليها عن طريق محاكمات سياسية، توفر لها ترسانة قانونية قمعية، ترتبط بجرائم أمن الدولة، أو بخرق قوانين الصحافة أو الأحزاب أو الجمعيات أو – وهو الجديد- قوانين مكافحة الإرهاب، حيث يمثل مناضلوها بعد محنة الاعتقال وسوء المعاملة، أمام قضاء تنعدم شروط استقلاله ونزاهته، ولا تتوفر لهم الحدود الدنيا لشروط المحاكمة العادلة وضماناتها .

المبررات السائدة لمنع المشاركة السياسية(28)

يمكن الحديث عن ثلاثة مبررات :

1. المبررات السياسية :المرتبطة إما بضرورات المحافظة على الأمن والاستقرار والنظام العام – وقد غذتها في السنوات الأخيرة ذريعة مكافحة الإرهاب(29)- وإما بضرورات التنمية السريعة وتحقيق الإجماع الوطني...الخ .

2. المبررات الثقافية :التي تعتبر الديمقراطية وحقوق الإنسان مفاهيم غربية ودخيلة على الحضارة والثقافة المعنية- وتهدد تماسك المجتمعات وأصالتها وهويتها وقيمها- التي تقدم بكونها إيجابية وملائمة لواقعها، هذا رغم انضمام العديد من هذه الحكومات إلى الاتفاقيات العالمية لحقوق الإنسان. محتكرة هي نفسها تفسير ما تعتبره هوية الشعب وأصالته وقيمه في غياب أي وسيلة للتعبير الحر من الشعب عن اختياراته ؟

3. المبررات القانونية: وهي تتجلى من جهة في التوسع في القيود على الحقوق باسم القانون والنظام العام والأمن العام والأخلاق العامة ومكافحة الإرهاب والجريمة...الخ، ومن جهة ثانية في اللجوء المفرط إلى حالات الطوارئ والتوسع غير المشروع في السلطات التي تخولها.

ب- القيود على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومبرراتها

بالنظر لاحتكار السلطة والثروات وتفشي الفساد ونهب المال العام، لا تقل انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عن انتهاكات الحقوق المرتبطة بالمشاركة السياسية، كما تكشف عن ذلك وضعية الحق في التعليم والتكوين، وحقوق العمال، وحقوق الفئات الضعيفة في السكن والدخل والصحة والغذاء والوصول إلى الموارد والخدمات.

وتستخدم لتبرير هذه الانتهاكات ذرائع شتى :

1. فمن جهة يتم تقديم معطيات وإحصائيات للتدليل على الجهود المبذولة للنهوض بتلك الحقوق .
2. ومن جهة ثانية يتم التذرع بنقص الموارد والإمكانيات وبحصول عوامل خارجة عن إرادة السلطات، ترجع إما لمعطيات مرتبطة بالاقتصاد العالمي أو بكوارث طبيعية...
3. وأخيرا يتم اللجوء إلى مبررات أيديولوجية وأكثرها انتشارا اليوم هو التركيز على ضرورة الإنتاج قبل التوزيع، والاستثمار قبل التشغيل، وتعبئة الموارد من منظور الاقتصاد الرأسمالي قبل الحديث عن إشباع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحفاظ على التوازنات المالية للمدى القصير قبل التوازنات الاجتماعية التي تترك إلى الأجل الطويل. وأحيانا ما يقدم التفاوت الاجتماعي نفسه كحافز للتنمية الاقتصادية، باعتبار الطبقة الرأسمالية هي من يحفز الاستثمار والشغل وبالتالي النهوض بالحاجيات الأساسية للفقراء عندما تكثر الخيرات وتفيض، ويصيب فيضها الفقراء بنصيب .

ولا تصمد هذه المبررات أمام التمحيص. فالفقراء بل الطبقات الوسطى تزداد أوضاعها سوءا، ولم تعمل برامج التقويم الهيكلي التي اتبعت بتعاون مع المؤسسات المالية الدولية وتفشي الفساد وانتهاك حقوق الضعفاء إلا على زيادة إدماج الاقتصاديات الوطنية من موقع التبعية في الاقتصاد العالمي، وازدياد ثراء الطبقات الميسورة والحاكمة وهما مترابطتان- في حين ازداد الهيكل الاجتماعي تشوها بتكاثر أعداد الفقراء وتردي ظروف عيشهم وبالتالي حقوقهم.

وفي بلاد كثيرة من العالم الثالث لا تكمن المشكلة في نقص الثروات بل في سوء توزيعها. كما لا تكمن في العوامل الخارجة عن إرادة السلطات وحدها، ذلك أن هذه العوامل هي معطيات يمكن التنبؤ بها أو يجب توقعها. ويدخل في مسئولية أي سلطة مسئولة أن ترصد لها احتياطات معقولة، وسياسات ملائمة، بما في ذلك اللجوء إلى التعاون الدولي .وأخير فإن المبررات التي ترى أنه يمكن تأجيل احترام وضمان ممارسة حقوق الإنسان إلى حين تحقق التنمية الاقتصادية لا يمكن قبولها بكل بساطة، لأنها تخالف التزامات الدول، ولأنه لا يمكن التضحية بالإنسان وبأجيال باسم النمو الاقتصادي- ولاسيما إذا تم ذلك في غياب أي مشاركة ديمقراطية حقة، وأمام حقائق تدحض هذه الادعاءات، فالتنمية الاقتصادية المستدامة لا يمكن أن تتم إلا بمشاركة واعية لمواطنين تلقوا تكوينا وتربية جيدة ويتمتعون بصحة جيدة، كل ذلك في إطار ديمقراطي تحترم وتمارس فيه حقوق الإنسان .

2. العقبات الدولية أمام إعمال الحق في التنمية

لعل أهم العقبات الدولية أمام إعمال الحق في التنمية تكمن في التدخلات متعددة الأشكال التي تقوم بها بعض الدول العظمى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. فإلى جانب استخدام مجلس الأمن تنحو هذه الدولة العظمى إلى استعمال القوة العسكرية بشكل انفرادي حتى بدون غطاء للشرعية الدولية (النقطة الأولى) وعلى صعيد العالم الثالث برمته يستمر تدخل المؤسسات المالية الدولية لفرض نموذج اقتصادي واجتماعي وسياسي يضرب أسس الحق في التنمية (النقطة الثانية). أما التعهدات الدولية في مجال المساعدة على التنمية فإنها لا ترقى إلى ما يتطلبه الوضع، وتكتنفها تناقضات خطيرة تحد كثيرا من فعاليتها أمام قوة الآليات والممارسات المنافية للحق في التنمية)النقطة الثالثة.

أ- التدخل العسكري باسم مجلس الأمن أو بدونه

إن الخطر الكامن في مجلس الأمن يتمثل أولا في كونه جهازا غير ديمقراطي يمنح امتيازات غير عادية للدول دائمة العضوية. كما أنه جهاز سياسي غير محايد، ويقوم بوظائف قضائية وتنفيذية! فهو يوجه التهم ويحاكم ويصدر الأحكام ويتولى تنفيذها! خارج أي رقابة مستقلة على مشروعية قراراته وسلوكيات أعضائه للنظر في خضوعها لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي .

وهذا ما لمسناه بصفة متزايدة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الأولى. لقد استخدمت الولايات المتحدة في أحيان كثيرة مجلس الأمن لخدمة أهداف سياستها الخارجية، مستغلة العيوب الكامنة في تشكيلة هذا الجهاز الخطير، والمساومات والضغوط التي يمكن أن تمارسها على بقية الدول.

وبعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول، قامت بتدخلات عسكرية في تجاهل تام لمجلس الأمن ولاسيما في العراق عندما اتضح لها أن المجلس لن يبارك عدوانها. فبعد انهيار المنظومة الاشتراكية، وبعد أحداث11 أيلول)سبتمبر) 2001، يبدو الجنوب ولاسيما العالمين العربي والإسلامي كمنطقة أخطار للشمال، ولا يوجد إلا طريقتين لمعالجة هذه الأخطار: إما بالتصدي للأسباب البنيوية لهذه المشاكل التي تجد جذورها في الإقصاء والاحتلال والعدوان واحتكار السلطة والثروات، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي؛ وإما بمعالجة هذه الظواهر من منظور أمني عسكري عند الضرورة. فهذا المنظور يقدم طوق النجاة لفئات محافظة شتى (كوادر عسكرية، صناع أسلحة تهددهم التخفيضات المحتملة في ميزانيات الدفاع، أحزاب وقوى يمينية حرمت من "العدو "الشيوعي الذي كان يحقق التلاحم بين أتباعها ويعززه)، ووجدت بذلك عدوا بديلا.

ورغم أن الولايات المتحدة يمكنها تحدي المجتمع الدولي كما فعلت في العراق فإنها لم تفعل ذلك إلا بعد أن يئست من مباركة مجلس الأمن لعدوانها ذلك أن تدخل مجلس الأمن يعد ضروريا لتغطية التدخل العسكري والأمني بالنسبة للولايات المتحدة لأربعة اعتبارات، على الأقل:

(1) إذا كان التدخل في صيغة الحروب ضعيفة الكثافة، كما تم الأمر ضد نيكاراجوا في الفترة 1979- - 1989مثلا، يمكن القيام به بوساطة أنظمة حليفة أو بدعم الثورات المضادة مع تدخلات مباشرة محدودة للولايات المتحدة، فإن التدخل في حروب متوسطة أو عالية الكثافة يتطلب تدخلا مباشرا

وشاملا من الولايات المتحدة. ودون غطاء شرعي، سوف يبدو للعيان عدوانا لا يطاق من المجتمع الدولي؛

(2) إن الولايات المتحدة، رغم خرقها للشرعية الدولية، هي مع ذلك دولة ذات حساسية شديدة للاعتبارات القانونية الشكلية. وأي رداء يمكنها من الوصول إلى نفس الأهداف، بالحجم الذي أشرنا إليه، يعد أفضل بكثير من تدخل سافر وانفرادي تظهر فيه بوضوح هيمنة المصالح الأمريكية دون قناع. فغطاء الشرعية الدولية ومكافحة الإرهاب ذو أهمية أساسية بالنسبة للرأي العام الداخلي والدولي، ويجعل الولايات المتحدة تبدو كمتابعة لأهداف جماعية وموضوعية نبيلة؛

(3) إن تمويل تدخلات عسكرية ضخمة والقيام بتحريات أمنية عميقة يعد مكلفا للغاية، وتغطيته برداء الشرعية الدولية يمكن الولايات المتحدة من تعبئة موارد أخرى غير مواردها الخاصة، سواء من الدول المشاركة، أو من موارد المنظمة الدولية) الأمم المتحدة) رغم أزمتها المالية؛

(4) إن إلباس التدخل العسكري أو الأمني كسوة تنفيذ قرارات المنظمة الدولية سوف يعد ذا طبيعة ملزمة لكل الدول، يعفيها (أي الولايات المتحدة) من الجهود والمساعي الصعبة والمكلفة لتجنيد الحلفاء وتحييد الأطراف الأخرى. فحتى الدول التي تواصل دعمها وتعاونها مع النظام أو الأنظمة المستهدفة، فإنها في حالة ما إذا كانت الولايات المتحدة تمارس أعمالا حربية، بغطاء من مجلس الأمن ضد هذا النظام أو هذه الأنظمة، ستجد نفسها ملزمة في هذه الحالة بالتقيد بقرارات مجلس الأمن الدولي ولو كانت تضر بمصالحها. وإلى جانب هذه التدخلات العسكرية السافرة سواء باسم مجلس الأمن أو بدونه فإن الولايات المتحدة والدول القوية تمارس أشكالا أخرى من التدخل لا تقل خطورة وإن كانت تبدو شرعية تماما ويتعلق الأمر بالتدخل عبر المؤسسات المالية الدولية .

ب- التدخل عبر المؤسسات المالية الدولية

لقد نبهت عدد من الدراسات ومن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى الآثار المدمرة لبرامج التقويم الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(30).

وداخل لجنة حقوق الإنسان، أشارت تقارير السيدDanilo Turk ، مقرر اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، إلى الآثار السلبية لبرامج التقويم الهيكلي على هذه الحقوق(31).

وقد بدأ البنك الدولي، نتيجة لهذه الانتقادات يدعو منذ نهاية الثمانينات إلى الإقلال من الفقر وإيلاء الأهمية إلى قضايا التعليم والرعاية الصحية إلى جانب حماية البيئة وإشراك المرأة. غير أن الانتقاد الأساسي الذي يمكن توجيهه لهذه الدعوة هو أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يستمران في دعم السياسات المنتجة للفقر مع نصح الدول بتوجيه نسبة صغيرة من الأموال لمحاربة المظاهر الأكثر قسوة للفقر !دون أي سياسة تستهدف النهوض الجدي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ذلك أن التقويم الهيكلي الحقيقي

هو الذي يقوم على تقويم الاختيارات وتقوية البنى الاقتصادية والاجتماعية للحد من تبعية البلاد النامية، وتحويل الفقراء إلى طبقة أقل فقرا، أي طبقة وسطى ومتعلمة ومشاركة بفعالية في عملية التنمية وتوزيع ثمارها(32).

إن خطورة تدخلات المؤسسات المالية الدولية تتجلى أيضا في إبطالها لمفعول السياسات والبرامج الهادفة إلى تنمية أكثر احتراما لمتطلبات المشاركة وتثمين الموارد الذاتية للبلدان النامية، وإقرار عدالة أكبر في العلاقات الاقتصادية الدولية وتحسين أوضاع أغلبية السكان. وهي سياسات وبرامج جرى تبنيها بعد صراع طويل في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمراتها الخاصة كمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظماتها المتخصصة ولاسيما "اليونسكو" و"الفاو" ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية.

فبالنظر للإمكانيات المالية الهائلة للمؤسسات المالية الدولية وشمولية تدخلاتها وهيمنة منظورها ومذهبها، مقابل الإمكانيات المحدودة للمؤسسات السابقة، والتي تتحكم الدول النافذة إلى حد كبير في تمويلها هي الأخرى رغم عدم تحكمها في القرار داخلها، فإن المعالجة التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية كانت حاسمة التأثير .ولعل هذا هو أخطر العوامل وأعمقها لتفسير محدودية جهود الأمم المتحدة في مجالي التنمية وحقوق الإنسان. ذلك أنه إذ أخذنا المؤسسات المالية الدولية بصفتها منظمات متخصصة، ونحن نتحفظ على هذا رغم الاتفاقيات التي أبرمتها مع الأمم المتحدة(33) فإن أنشطتها تتضارب مع أنشطة منظمات متخصصة أخرى، فهي لا تبطل مفعولها فحسب بل تخلق كثيرا من المشاكل التي لا تستطيع المنظمات المتخصصة الأخرى حلها بالنظر لمحدودية وسائلها والتخلي المتزايد عن اتباع مقارباتها.

وحتى يمكن القيام بمقاربة أكثر منهجية لأدوار النوعين من المؤسسات على ضوء الحق في التنمية يمكن اقتراح المقارنة التالية:

المنظمات مجالات المقارنة	المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد، البنك الدولي)	المنظمات المتخصصة (نماذج اليونسكو، الفاو، منظمة الصحة العالمية، منظمة الشغل الدولية)
الهدف من النشاط كما يتجلى في الممارسة والحصيلة	-دمج دول العالم الثالث في المنظومة الرأسمالية الدولية. -خدمة أكبر لهدف كبار المساهمين ومقرضي الأموال. -الحفاظ على الوضع القائم في توزيع السلطة والثروة في العالم وداخل تلك المؤسسات نفسها .	تعاون دولي أوثق مع مراعاة اختيارات مختلف الأطراف. سعى لتحسين وضعية العالم الثالث (ولا سيما الحاجات الأساسية للشعوب). التغيير السلمي للوضع القائم والقيام بإصلاحات تدريجية في اتجاه إشباع الحاجات الأساسية .
المذهب المتبع	الإيديولوجية الليبرالية (مع تطبيقها حسب الدول، عدم الخضوع لمتطلباتها من قبل أقوى الأطراف في المؤسسات)	التراضي في الاختيارات، خليط من التدخلية والليبرالية.
كيفية اتخاذ القرار	الوزن الحاسم لكبار المساهمين التصويت الترجيحي (أقلية من الأعضاء يملكون أغلبية الأصوات).	القرار نتيجة لمشاركة تراعى وجهة نظر مختلف الأطراف وعند الضرورة التصويت، أغلبية الأعضاء يملكون أغلبية الأصوات.
"موضوعية" القرار والأنشطة	عوامل سياسية وإيديولوجية لا تتماشى دائما مع مبادئ وأهداف الميثاق ومتطلبات الحق في التنمية.	عوامل سياسية وإيديولوجية أكثر توازنا غالبا ما تتماشى مع مبادئ وأهداف الميثاق ومتطلبات الحق في التنمية.
-الإمكانات المالية - الوضع المالي - شكل المساعدة	هامة جدا(34) مريح، تحقيق أرباح قروض مشروطة	محدودة بالنظر للمهام حرج، عجز دائم هبات، منح، مساهمة في المشاريع، تكوين الخبرات المحلية
أمثلة: التعليم	إخضاعه لمتطلبات التقشف، القيام بإصلاحات في هذا الاتجاه، تشجيع التعليم الخاص، مع اعتبار المحتوى للتشجيع وهو التوجه نحو السوق(35)	إخضاعه لمتطلبات إشباع الحق في التعليم ومنع التمييز وتعميم التعليم، ومساعدة الفئات الأكثر ضعفا، احترام أكبر للاختبارات الحضارية، نشر قيم حقوق الإنسان.
الصحة	اعتبارات التقشف، تشجيع القطاع الخاص، إخضاع الصحة لقواعد السوق: تجارة الأدوية.	اعتبارات مراعاة الصحة للجميع، الاهتمام بالرعاية الصحية الأولية، مفهوم الأدوية الأساسية(*)، اهتمام بوضعية الفئات الأكثر تضررا
الفلاحة والتغذية	اندماج الفلاحة الوطنية في السوق الدولية، تشجيع الزراعات التصديرية، أهمية القدرة الشرائية للحصول على الغذاء، تطبيق " حقيقة " الأسعار، الدور الكبير للمساعدة الغذائية، التبعية التكنولوجية والتجارية والمالية في المجال الفلاحي.	تشجيع الاكتفاء الذاتي الغذائي والزراعات المعاشية، تشجيع التدخل لدعم إمكانية الوصول إلى الغذاء، تنبيه إلى خطورة التبعية الغذائية، السعي لتقليص التبعية التكنولوجية والتجارية والمالية.
الشغل وظروف الشغل	تزايد البطالة بسبب التبعية وسوء توزيع الثروات، اعتبار الشغل من تكاليف الإنتاج التي ينبغي ضغطها كعنصر للتنافسية(36)	دعوة إلى تطوير واستخدام أكبر للمهارات المحلية. دعوة إلى مراعاة ظروف الشغل وقواعد حقوق الإنسان في الشغل
الحصيلة	إنتاج وإعادة إنتاج موسعة للاحتكار والإقصاء والعنف	التلطيف من حدة الاحتكار والإقصاء والعنف

جـ- حدود الأفضليات وتناقضات الاشتراطية

إن الالتزام بمساعدة الدول النامية يعد مكونا من مكونات الحق في التنمية سواء في مجال التجارة الدولية (نظام الأفضليات) أو المساعدة العمومية على التنمية، وهو التزام يقبل بل يحبذ اشتراطية للمساعدة مقرونة باحترام حقوق الإنسان. غير أن مختلف تطبيقات هذا المبدأ تكشف عن حدود جدية وتناقضات خطيرة، تجعل المبدأ رهينا بالمصالح والاختيارات التي تحددها الدول المانحة بكل حرية.

حدود المساعدة العمومية على التنمية

إذا كانت الدول المانحة نفسها ما فتئت تكرر التزامها بتخصيص نسبة0,7% من دخلها الوطني الخام كمساعدة عمومية على التنمية، وهو التزام جددته في مؤتمر مونتيري بالمكسيك (21-22 مارس 2002) المخصص لتمويل التنمية- فإن الممارسة تكشف عدم التزام أهم المانحين بهذه النسبة إضافة إلى الجدل القائم حول نوعتيها. وحسب معطيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن نسبة المساعدة العمومية على التنمية استمرت دون النسبة المتعهد بها حيث كانت تصل فقط إلى 0,33% طيلة عقدين من الزمان (1970-1990) وقد ازدادت هذه النسبة تقلصا خلال التسعينات بعد سقوط جدار برلين وزيادة عدد طالبي المساعدة الدولية. وهكذا تقلصت بالنسبة للعالم العربي مثلا نسبة المساعدة العمومية على التنمية كما تكشف ذلك الجدول التالي:

الدولة	حجم المساعدة بملايين الدولارات لأهم الدول العربية المتلقية بها		
	1992	1998	2000
الجزائر	405.9	388.8	162.4
جيبوتي	112.5	81	71.4
مصر	3602.5	1914.9	1328.4
الأردن	425.1	408.2	552.4
لبنان	123.5	236	196.5
المغرب	946.3	528.3	419.3
موريتانيا	200.1	171.1	211.9
سوريا	197.4	155.8	158.4
السودان	540.9	209.1	225.4
تونس	390.1	148.3	222.8
اليمن	253.9	310.2	265

ولقد تميزت بعض الدول المانحة القليلة بتجاوز أو بلوغ نسبة 0.7 % من دخلها القومي كمساعدة عمومية على التنمية، كالنرويج % 1.15 :، والدانمارك: 0.95 %، والسويد: 0.91% ، وهولندا: 0.9%، وفنلندة: 0.7 %- خلال التسعينات. كما بذلت اليابان وكندا وفرنسا وألمانيا مجهودا. وعرفت دول أخرى تقهقرا في نسبة مساعدتها العمومية وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واستراليا. كما تراجعت

حصة الدول العربية المانحة بسبب الحروب ونفقات التسلح وتقلص مداخيلها النفطية. ومن حيث نوعية المساعدة على التنمية كانت أحسن مساعدة أيضا هي التي تقدمها الدول الاسكندنافية من حيث تركيزها على محاربة الفقر والاهتمام بقضايا توزيع الثروة والمشاركة وحقوق الإنسان ووضعية المرأة وقضايا البيئة. وتخصص هذه الدول نفقات لقضايا الإعلام بمشاكل العالم الثالث وتربية الرأي العام فيها لتطوير موقف إيجابي من المساعدة العمومية على التنمية. أما أكبر انتقاد لنوعية المساعدة على العمومية فهو خدمتها للمصالح التجارية والسياسية للدول المانحة، كربط القروض الميسرة بشراء سلع وتجهيزات من الدول المانحة، أو التأثير على الدول المتلقية في مجال السياسة الخارجية. وبهذا فإن المساعدة لا تساعد في فك روابط التبعية بين المانحين والمستفيدين. ولذلك صارت لجنة المساعدة على التنمية(في إطار منظمة (OCDEنفسها تلح على ضرورة زيادة شفافية المساعدة العمومية وتنسيقها، وتفادي اللجوء إلى الرشوة في الصفقات الدولية. وبسبب الاعتبارات السياسية تذهب نسبة كبيرة من المساعدة إلى الدول الأقل استحقاقا من منظور احترام حقوق الإنسان، ومن منظور الحاجيات كما يقر بذلك البنك الدولي نفسه(37). وكما تكشف عن ذلك تقارير منظمات حقوق الإنسان. وفي أحيان كثيرة لعبت المساعدة العمومية دور تسهيل الالتزام ببرامج التقويم الهيكلي التي تمليها المؤسسات المالية الدولية، ودورا ملطفا لآثارها السلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي .

حدود الأفضليات التجارية

لقد أبرزت أهم آليات تشجيع العالم الثالث في التجارة الدولية حدودها سواء بالنسبة لتثبيت أسعار المواد الأولية والحفاظ على دخول مصدريها، أو بالنسبة لتشجيع صادراتها الصناعية، حيث تآكل النظام المعمم للأفضليات، وتصاعدت حمائية أهم الدول المصنعة، وفرض قانون الأقوى في التجارة العالمية.(38) وقد أبرز هذه الحدود تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في إطار الإعداد للمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة بجوهاسبورغ (أغسطس/آب- سبتمبر /أيلول 2000) حيث أشار إلى تعثر إنجازات "برنامج 21 " (Agenda)التي وضعها المؤتمر الأول للتنمية المستدامة بالبرازيل قبل ذلك بعشر سنوات (1992)- فلم يتم الوفاء بالوعود ولم تتم أي سياسة مندمجة ومنسقة دوليا في مجالات التمويل والتجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا. وبقيت السياسات مجزأة وتحدوها اعتبارات المدى القصير بدلا من اعتبارات ومتطلبات التنمية المستدامة. كما لم يتم الوفاء بالتعهدات المالية لأعمال "برنامج 21"، ولم تعرف آليات تحويل التكنولوجيا أي تحسن(39).

تناقضات الاشتراطية وحدودها

إن أهم نماذج الاشتراطية ترتبط بالتجربة الأمريكية وبدول الاتحاد الأوروبي. فبالنسبة للتجربة الأمريكية يمكن الخروج بخلاصة تسمح بوصفها أنها انفرادية في وضعها، وعقابية في فلسفتها، وانتقائية في تطبيقها .فهي وضعت بواسطة قوانين تبناها الكونغرس الأمريكي في مجالات المساعدة الأمنية والاقتصادية والبنوك متعددة الأطراف والتجارة الخارجية، ولم تكن نتيجة مشاورات أو توافق دولي. وهي عقابية في فلسفتها لأنها تنطلق من منع المساعدة على الدول التي تنهج حكوماتها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ولا تنطلق من مقاربة تشجيعية للدول التي تحترم هذه الحقوق .

ولو اقتصر الأمر على ذلك وطبق بشكل جيد لكان مسألة إيجابية. غير أن التطبيق كشف عن انتقائية خطيرة .فلم تعاقب أنظمة كثيرة، انخرطت في انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان لكونها حليفا استراتيجيا أو سياسيا أو شريكا تجاريا كبيرا للولايات المتحدة الأمريكية. وكان استمرار المساعدة للأنظمة القمعية يتم بمبرر ضرورة استمرار التعاون والتواصل معها وتشجيعها على تحسين سجلها في ميدان حقوق الإنسان.

وكان الكيل بمكيالين واضحا عندما يتعلق الأمر بالعقوبات الاقتصادية ضد دول مثل ليبيا أو نيكاراغوا (في عهد الساندينستا) فقد كانت الولايات المتحدة ترى أنه يجب فرض عقوبات صارمة لحملها على تغيير سياساتها، ولم يتم اللجوء إلى نظرية "التحسن improvment doctrine"أو "الالتزام البناء " Constructive engagementالتي كانت منتهجة مثلا إزاء جنوب أفريقيا العنصرية أو الفليبين في عهد ماركوس، أو السلفادور أو الشيلي في عهد بينوشيه وغيرها من الدول القمعية الصديقة. كما أن القوانين التي كانت تعاقب صادرات بعض الدول بدعوى انتهاكاتها لحقوق العمال لم تتخذ من منظور تشجيع حقوق العمال وفقا لمتطلبات منظمة العمل الدولية، بل من منظور حمائي، لأن انتهاكات حقوق العمال كان ينظر إليها فقط كممارسة تنافسية غير مشروعة تضر بتنافسية السلع الأمريكية. وبذلك تضاف تلك القوانين إلى ترسانة الحمائية الأمريكية، وتحرم عدداً كبيراً من الدول من الاستفادة من أوفر مواردها وهي اليد العاملة الرخيصة، لاسيما أن الأمر لا يتم بتعاون مع منظمة العمل الدولية أو بمنظور إيجابي يرمي إلى تشجيع كل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق العمال كافة. كما أن التطبيق كان معيبا بالانتقائية التي أشرنا إليها. أما بالنسبة لتجربة السوق الأوربية المشتركة فإن اشتراطاتها في مجال حقوق الإنسان يتضمن بعض التدابير الإيجابية والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات :

1. مساعدات مالية لتطوير دولة القانون وتقوية المجمع المدني؛
2. مساعي ديبلوماسية سرية وعلنية لحمل بعض شركاء الاتحاد الأوربي على احترام حقوق الإنسان؛
3. تدابير عقابية ضد دول تنتهك حقوق الإنسان على نطاق واسع، أو توقف المسلسل الديمقراطي، كما حصل في السودان وملاوي وهايتي..

ورغم ذلك فإن علاقات الاتحاد الأوروبي مع شركائها من دول الجنوب لا تخرج في بنيتها العميقة عن النموذج السائد بين الشمال والجنوب .فأهم أعضاء الاتحاد الأوروبي يعدون فاعلين أساسيين في المؤسسات المالية الدولية، ويباركون برامج التقويم الهيكلي بعواقبها الوخيمة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعلى البني الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. بل إن معاهدات لومي تضمنت مقتضيات لدعم التقويم الهيكلي. كما أن مجال العلاقات التجارية والمالية والتكنولوجية وتجارة الأسلحة لا يساهم كثيرا في تحسين أوضاع الدول النامية. ويعرف الاتحاد الأوروبي بسياسته الحمائية أمام الصادرات الفلاحية. كما يسعى لاستغلال خيرات العالم الثالث كمنتوجات الصيد البحري مثلا مع المغرب وموريتانيا بشروط لا تحترم الثروات الطبيعية، ولا تستجيب للمطالب المالية، كما كشفت عن ذلك المفاوضات العسيرة حول الصيد البحري بين المغرب والسوق الأوربية المشتركة طيلة التسعينيات. وأخيرا، وبعيدا عن متطلبات الاشتراطية، فقد منحت أكثر المساعدات لدول لا تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان كما هو الحال مع مصر وساحل العاج والكاميرون وتركيا وإثيوبيا... والخلاصة أن اشتراطية حقوق الإنسان كما تطبق حاليا لا تحترم المبادئ التي يتطلبها الحق في التنمية والتي أشرنا إليها بالفصل الثاني من هذه الدراسة. فهي تحتاج أساسا إلى دمج حقوق الإنسان في قوانين وسياسات وبرامج المؤسسات الدولية بما فيها المالية كما سنرى في الفصل الرابع .

د- متطلبات إعمال الحق في التنمية :

إن متطلبات إعمال الحق في التنمية يمكن تقسيمها إلى متطلبات داخلية ودولية. ويتطلب الأمر تعبئة سياسية لإقرار إصلاحات كفيلة بتحقيق مضمون هذا الحق كحق من حقوق الإنسان وحق من حقوق الشعوب .

(1) الإصلاحات اللازمة على المستوى الدولي تتعلق بالأولويات الملحة في هذا المستوى، على ضوء العراقيل الخطيرة التي تواجهها حقوق الإنسان والشعوب، بضرورة إصلاح المؤسسات المالية الدولية من جهة، وإصلاح مجلس الأمن من جهة ثانية .

(أ) إصلاح المؤسسات المالية الدولية يجب أن يندرج هذا الإصلاح بطبيعة الحال في إطار إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة، لضمان انسجام المنظور، وتأسيس حقوق الإنسان في أنشطة التنمية بناء على المعايير التي أشرنا إليها سابقا بشأن اشتراطية حقوق الإنسان. فحتى لا تصبح أنشطة التعاون الدولي مكرسة لنماذج تنموية استغلالية وقمعية فإن الحق في التنمية يتطلب أيضا احترام ودعم احترام حقوق الإنسان والشعوب من جانب المنظمات الدولية. وهذا الالتزام يقع على عاتق الوكالات الدولية التي تعمل في إطار نظام الأمم المتحدة والتي أصبحت بدورها إطارا لدعم حقوق الإنسان بواسطة اتفاقيات وتوصيات عديدة (منظمة العمل الدولية، منظمة الصحة العالمية، اليونسكو..)، كما يقع كذلك على عاتق المؤسسات المالية الدولية بناء على اعتبارات عديدة:

2. إن مواثيق هذه المؤسسات المالية نفسها تضع من بين أهدافها: "رفع مستويات المعيشة في البلاد النامية بتوجيه الوارد المالية من البلاد المتقدمة نحو هذه البلاد (البنك الدولى)(40). "وتسهيل الازدهار والنمو المنسجم للتجارة الدولية والمساعدة بذلك على إقرار، والحفاظ على مستويات مرتفعة من النمو والتشغيل والدخل الحقيقي وعلى تنمية الموارد المنتجة لكل الأعضاء (...) وزرع الثقة في الدول الأعضاء وذلك بوضع الموارد العامة للصندوق رهن إشارتهم بشكل مؤقت (...) ومنحهم بذلك إمكانية تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتهم دون اللجوء إلى تدابير مضرة بالازدهار الوطني أو الدولي" (صندوق النقد الدولي)(41).

مع الربط المعترف به على نطاق عالمي اليوم بين تنمية الاقتصاد والتنمية البشرية التي تراعي حقوق الإنسان، فإن المؤسسات المالية الدولية تعد مقيدة بهذا المفهوم المتفق عليه عالميا للتنمية، ويجب أن تتوجه لخدمة حقوق الإنسان ولا يمكن أن تتجاهلها وبالأحرى يجب أن لا تساهم في انتهاكها. وهذا الاعتبار الثاني يعزز التزام المؤسسات المالية الدولية بحقوق الإنسان على غرار باقي أشخاص المجتمع الدولي؛

3. لا يمكن القبول باشتراطية في اتجاه واحد في القانون الدولي، ترتب على الدول النامية وحدها التزامات في مجال حقوق الإنسان في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، فالاشتراطية تعد شاملة بحيث ترتب على الدول المتقدمة والمنظمات الدولية بدورها التزامات باحترام وتشجيع حقوق الإنسان، ولاسيما أن عددا من الاتفاقيات الدولية والنصوص، بما في ذلك إعلان الحق في التنمية، والمبادئ المكرسة في القانون الدولي، تؤسس واجبا بالتعاون والمساعدة في هذا المجال، ولا يمكن اعتبار هذا الالتزام لا يهم المؤسسات المالية الدولية؛

4. إن حقوق الإنسان لا يتصور أن يتم احترامها وتوفير شروط أعمالها تلقائيا ودون أي سياسة هادفة لذلك، وهذا ما يفسر وجود التزامات على الدول والمنظمات الدولية بهذا الصدد؛

5. ويستتبع ذلك أن القول "بالحياد السياسي" "والتخصص الاقتصادي" أو "الفعالية التقنية" لا يبرر بأي حال تشجيع سياسات تضر بحقوق الإنسان، فالالتزام بمعايير حقوق الإنسان لا يمس إطلاقا بالحياد السياسي ولا بالفعالية الاقتصادية أو التقنية للبرامج والسياسات، بل على العكس من ذلك، فإن تطبيق معايير موحدة وسياسات متفق عليها ديمقراطيا في إطار جماعي يكسب المنظمات الدولية مصداقية ونزاهة وقوة، كما أنه يساهم في تحقيق أهداف هذه المؤسسات وزيادة فعاليتها، ذلك أن احترام حقوق

المشاركة وتقوية أسسها سيزيد شفافية المشاريع، ويرشد الاختيارات، ويمكن من المحاسبة والمراقبة، ويزيد حماس السكان، ويضمن مراعاة حقوقهم، وبالتالي تحقيق الأهداف التنموية السليمة للمشاريع"(42).

كما أن أخذ حقوق الإنسان بالاعتبار لا يعد انحيازا سياسيا، سواء بتشجيع الأنظمة المحترمة لها، أو بالتصويت ضد منح قروض للأنظمة المنتهكة لها، فهذا لا يتناقض مع مواثيق هذه البنوك(43)؛

1. وعلى العكس مما سبق فإنه لا يجوز التصويت لصالح المساعدة التي تؤدي إلى تدعيم سلطة الأنظمة المنتهكة لحقوق الإنسان أو التصويت على مساعدات لبرامج أو مشاريع من شأنها أن تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان أو المزيد من الحرمان من التمتع بحقوق الإنسان؛
2. ومثلما اعترف البنك الدولي بضرورة أخذ اعتبارات البيئة وحقوق السكان الأصليين والحد من الفقر ودعم مشاركة المرأة وتعويض السكان المرحلين بمناسبة المشاريع بعين الاعتبار في خطابه ثم في المعايير التي تدخل في إقرار المشاريع، فإنه يجب أن يذهب أبعد من ذلك لأخذ اعتبارات حقوق الإنسان، كل حقوق الإنسان، بالاعتبار، وبشكل منهجي، ومن منظور أنها التزامات تتطلب أن تدمج في سياساته العامة ومشاريعه الخاصة. وهذا الأمر يسري على صندوق النقد الدولي بدوره؛
3. إن المساعدات التي تقدم والاتفاقيات التي تبرم مع الحكومات تتم باسم الشعوب، وباعتبار ممثلي الحكومات ممثلين للشعوب، ويدعى الجميع أنها تتم لمصلحة هذه الشعوب، وعمليا فإن الشعوب هي التي ستؤدي تكاليفها، وهي التي ستستفيد أو تتضرر منها .وبالتالي فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان يفرض أن تحترم حقوق الشعوب وحقوق الإنسان في المشاركة، وألا تفرض عليها سياسات أو مشاريع لا تقبلها لأنها تلحق بها الأضرار. أو تطبق عليها مشاريع دون أن تعلم عنها شيئا لا مباشرة، ولا عبر ممثليها الحقيقيين، ولا عبر وسائل الإعلام. وهذا يفترض أن اشتراط الديمقراطية والحق في الإعلام والمناقشة والتعبير الذي تلح عليه الدول المتقدمة في علاقاتها الثنائية أو الجماعية مع العالم الثالث، والذي يجد سندا له في التزامات كل الدول بحقوق المشاركة، يجب أن يمتد إلى المؤسسات المالية الدولية، لأن الالتزام بدعم وتشجيع حقوق الإنسان يقع على كل واحد ولا يمكن تفويضه إلى الآخرين(44). ويقتضي التأويل السليم له إقرار الاشتراطية الديمقراطية في المنظمات الاقتصادية الدولية؛
4. إن القناعة المركزية للحق في التنمية، وبقية حقوق الإنسان في مغزاها العميق، هي بكل بساطة أن المواطنين يجب أن تتاح لهم فرصة المشاركة في قرارات التنمية والتأثير الحقيقي عليها لأنها تمس مصالحهم وحقوقهم ووجودهم، والمشاركة وحدها تضمن أخذ الحقوق بعين الاعتبار. إن فرض المشاريع والسياسات لا يتجاهل فقط حقوق المشاركة ويضرب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على المدى القصير، ولكنه يذهب عميقا في الضرر لأنه يلحق الإضرار أيضا بالحقوق الثقافية عندما يؤثر على نموذج التنمية وأخلاقياتها، فصياغة السياسات والبرامج من طرف نخبة غربية وبيروقراطيات المنظمات الدولية وكذا "تكنوقراطيي الدولة العصرية"، دون أدنى اعتبار لرأي السكان، يشكل نوعا من الاستعمار الثقافي، وتعاليا واحتقارا للمواطنين، وبناء تبعية بعيدة المدى، وتحطيم أنظمة المناعة وقدرات البناء الذاتي التي لا يمكن تطويرها دون مشاركة. ويزيد هشاشة السكان والبلدان، ويسهم في انقراض ثقافتها المحلية التي لم تعد تجد سندا ماديا لدعم استمراريتها وتطويرها بشكل إيجابي وواع، خاصة أمام الأشكال الأخرى من الهيمنة والعدوان الإيديولوجي والإعلامي بل والعسكري؛
5. والخلاصة أنه لا يمكن التذرع بنظريات ومفاهيم المؤسسات المالية ولا بقوانينها، التي تؤول تأويلا لا ينسجم مع متطلبات القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة ومعايير حقوق الإنسان،(45) لتجاهل أخذ حقوق الإنسان والشعوب بالاعتبار في أنشطتها .

ولا يفرض الالتزام مجرد الحرص على عدم خرق الإنسان في أنشطة التعاون الدولي وعلى رأسها الحق في المشاركة بل إنه يتطلب أكثر وأحسن من ذلك: تشجيع حقوق الإنسان في هذه الأنشطة بتبني المفهوم الصحيح للتنمية وإعطاء الالتزام بحقوق الإنسان فيها كامل مغزاه كما يتطلب ذلك الحق في التنمية، وهو أمر سياسهم فوق ذلك في تحسين نوعية المساعدة وفعاليتها.

أ- إصلاح مجلس الأمن

لا تتجلى مخاطر مجلس الأمن فقط في استعماله لخدمة أهداف السياسة الخارجية لحفنة من القوى العظمى أو لإحداها على حساب المصالح الموضوعية لأغلبية المجتمع الدولي ولكثير من الدول التي تجد نفسها بدون حماية. بل إن مجلس الأمن صار يستعمل لعرقلة فعالية العدالة الجنائية الدولية كما يتجلى ذلك بوضوح بمناسبة إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وبعد دخوله حيز النفاذ(46). كما أن سياسات العقوبات الاقتصادية كما طبقت على العراق أو ليبيا كانت ضد الحق في التنمية وحقوق الشعوب. إن إقرار عدالة دولية شاملة إلى جانب متطلبات الحفاظ على السلم بفعالية طبقا لميثاق الأمم المتحدة ولمتطلبات الحفاظ القانون الدولي المعاصر يتطلب إصلاح مجلس الأمن في ثلاثة اتجاهات بحيث يصبح :

•جهازا تمثيليا لكافة الحضارات والقارات والمصالح؛
• جهازا تصدر قراراته بكيفية تعبر عن إرادة أغلبية دول العالم،
• جهازا يصدر قرارات تتماشى مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي المتعارف عليها .

2. الإصلاحات اللازمة عل المستوى الوطني:

إن مسألة الديمقراطية لم تعد مجرد أداة لإنجاز التنمية وحقوق الإنسان، بل أصبحت بالنسبة للشعوب قضية أمن قومي كما خلصت إلى ذلك المنظمة العربية لحقوق الإنسان في تقريرها الأخير بعدما حصل في العراق(47).

أولا: مسؤولية القوى الديمقراطية

غير أن مصالح النخب الحاكمة أو إدراكها الخاص لمصالحها ومصالح شعوبها لا تسير دوما في اتجاه تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، رغم أن هذا التعزيز هو وحده من يكسبها مناعة في الداخل والخارج سواء ضد محاولات الزعزعة أو التدخلات الخارجية، وهما غالبا لا ينفصلان، كما أثبتت تجربة فنزويلا مؤخرا. وكما أثبتت تجربة العراق، فالنظام الدكتاتوري هو أضعف الأنظمة كما يتضح، وأشدها هشاشة في وجه التدخلات الأجنبية. وهذه الحقيقة تلقي على القوى الديمقراطية، وعلى المثقفين المتشبعين بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعلى كافة التنظيمات المدافعة عن الحق والعدل والسلم، مسئوليات جسيمة لتطوير الديمقراطية في بلادهم، بحيث يمكن أن نؤكد أن المدخل السليم والصحيح لإعمال الحق في التنمية وإقرار الإصلاحات اللازمة على المستويات الداخلية والدولية هو النضال الواعي والمنظم من أجل الديمقراطية على كافة المستويات .

إن الديمقراطية يجب أن تبدأ من الفرد مرورا بالتنظيمات المختلفة من أحزاب ونقابات وجمعيات، فهي لا يمكنها أن تكون فعالة وذات مصداقية في نضالها من أجل الديمقراطية دون أن تبرهن في مسلكياتها وتنظيماتها إلى جانب خطابها عن إيمانها وتشبثها بالديمقراطية وحقوق الإنسان. إن الأوضاع المعقدة في

أغلب دول العالم العربي، حيث يبدو الصراع السياسي مستقطبا بين السلطة بأجهزتها القمعية من جيش وأمن وقضاء وإدارة عليا وإعلام خاضع من جهة وقوى سياسية لا تحمل مشروعا ديمقراطيا عصريا، وإن تمثلت مشاريعها في رد فعل على الاضطهاد والإقصاء والفساد السياسي والتهميش الاجتماعي والمظالم التي يحبل بها النظام الدولي. في محيط مثل هذا يتعين في نظرنا على القوى الديمقراطية ألا تركب موجات القمع والاستئصال في مواجهة هذه القوى التي هي إفراز للسياسات التي اتبعت طويلا، وهي فوق ذلك استطاعت أن تتجذر في المجتمع، وبعضها يملك مشروعية مستحقة من نضاله ضد الاحتلال أو الاستعمار. بل يتعين على القوى الديمقراطية أن تصيغ مشروعا مجتمعيا ديمقراطيا عماده الديمقراطية وحقوق الإنسان مع تطوير القيم المحلية لملاءمتها مع القيم الكونية، ودعوة الجميع إلى التراضي حول هذا المشروع -وتثبيت هذا التراضي في دستور ديمقراطي على أساسه تنتظم الحياة السياسية. ولا يمكن لمنظمات حقوق الإنسان، وهى في صلب القوى الديمقراطية، أن تنتظر نتائج المفاوضات الدولية – علماً بأنها يجب أن تساهم فيها عبر شبكة المنظمات الدولية غير الحكومية – بل يجب موازاة مع ذلك، وبشكل أساسي، أن تطور حقوق المشاركة وفرص التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهناك عدد من المجالات التي تعد ذات أولوية في هذا المجال، وهى تتعلق بالدفاع عن حقوق المشاركة، ورفع القيود عن المجتمع المدني، وبالدفاع عن حقوق المرأة وتمكينها، وبتطوير حقوق الأطفال والفئات الشابة، وبمساندة حقوق الفئات ذات الاحتياجات الخاصة (المعوقين والمرضى مثلاً) وبمحاربة الرشوة والفساد ونهب الأموال العامة. ثانيا: ضرورة التحالفات الإقليمية والدولية يتوفر لمنظماتنا وقوانا الديمقراطية في العالم العربي، من أحزاب ونقابات ومنظمات حقوقية ونسائية ووسائل إعلام مستقلة أو مرتبطة بالقوى الديمقراطية، أسس متينة لصياغة تحالفات قومية ودولية، لأن التحديات التي تواجه الوجود الكريم ومناهضة الحروب، وحركة حقوق الإنسان، وحركة الدفاع عن البيئة، وحركة مناهضة العنصرية... كلها حركات تجمعها روابط عديدة ونقط تقاطع كثيرة، تلتقي كلها في نواة حقوق الإنسان والشعوب. ويتعين علينا كأمة عربية وكشعوب إسلامية، ونحن أكثر الشعوب اليوم قهرا واضطهادا، أن نستثمر في هذه الحركات. وأن نقيم بيننا أولا تحالفات مدروسة على المستويات القطرية والقومية، تصيغ مشاريع مدروسة وواقعية، وتوفر لها أسس الاستمرارية والمتابعة والتنفيذ والتقييم، حتى تكون فعالة قطريا وقوميا، كشرط لفعاليتها على المستوى الدولي. إن الإصلاحات الضرورية على المستوى الدولي لن يكتب لها النجاح إلا بأنظمة ديمقراطية على المستويات المحلية والقومية، وهذه الأنظمة لن تتبنى بدون نضال منظم وفعال من حركة ديمقراطية أصيلة ومتفتحة على التعاون في النضال.

الهوامش

(1) E/CN4/2003/W.G18/2 daté du 6 décembre 2002- Etude préliminaire de l'Expert indépendant sur le droit au développement, Mr Arjun Sengupta, concernant l'incidence des questions économiques et financières internationales sur l'exercice des droits de l'Homme.

(2) Document E/CN.4/2003/7 du 12 Septembre 2002 : le Droit au Développement, Rapport du Hauts-commissairesaux droits de l'Homme présenté en Application de la résolution 1998/72 de la commission des droits de l'Homme.

(3) – يؤكد هذا التصور أيضا: Alston : Revitalizing United Nations Work on human rights and Philip: Décembre 1991 .developement dans : Melbourne University Law Review- Australia-vol 18 p.255

.(4) Dominique Rousseau : Les droits de l'Homme de la troisième generation op.cit, p.136.

(5) A, pellet : The functions of the rigt to development ; a right to self realization - dans –Human right and developement- Third World legal studies- 1984, p.133.

(6) Roland Weyl : Des « droits-libertés » au « droits-pouvoirs », dans la pensée n° 277.Mais-Juin 1982, p.94.

(7) Clarence Dias : Realiser les droits de l'homme des défavorisés, dans : la revue de la C.I.J. N° 45/1990, p.43.

(8) Voir : Amnesty international : Bresil- Assassinats et complicités, Ed. Françaises d'A.I. 1988.

(9) عبد الله العروي، تصريح في برنامج رجل الساعة، القناة الثانية المغربية 4 يونيو 1992، انظر كذلك عبد الله العروي، حوار مع مجلة آفاق. لاتحاد كتاب المغرب عدد ¾-1992 الصفحات 149-170 ونفس الرأي في مؤلفه : مفهوم الحرية، الدار البيضاء، 1983، ص، 93-98 و 99

10) Alain Gewirth : human Rights : essays on justification and applications- University of Chicago Press 1982 p.322.

(11) Joseph Wresinski : grande pauvreté et précarité économique et sociale, rapport présenté du conseil économique et social (France) publié au JORF- du 28 février 1987- voir compte rendu dans : Hommes et Libertés- Revue de la ligue du droit de l'homme n° 50- 1988 pp.16-22.

(12) F.Perroux : Pour une philosophie du nouveau développement : Aubier Unesco, Paris 1981, p.51.

(13) Rapport Directeur Général de L'organisation Internationale du Travail : Les droits de l'homme, une responsabilité commune B.I.T- Genève, 1988, p, 32-33.

(14) Vernon Bogdanor : broadning participation in the electoral process- council of Europe : Parliament Democracy report- Human Rights law vol n° 4-1988, p.396.

(15) A congressman in a B.C.C program on Democracy, broadcasted on May, 6, 1991

(16) Cité par : M.Ginsberg and L.Lesser : current developments in Economic and Social Rights- a United States perspective, dans Human Rights Law Journal vol. n°3-4- 1981 p.237.

(17) HOWARD (R) : The full belly thesis : should economic rights take the priority over civil and political rights ? Human Rights Quartarley vol 5 n° 4- 1983 p. 469-488.

(18) انظر للتعمق في هذا الموضوع أطروحتنا عن الحق في التنمية والمنشورة النجاح الجديدة- الدار البيضاء.

(19) انظر تفاصيل ذلك في مؤلفنا حول "الأمم المتحدة، التنمية وحقوق الإنسان، مطبعة النجاح الجديدة، 1995 الصفحات170-191.

(20) قضية الأعمال العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها (الفقرة 267) من حكم المحكمة الصادر في يونيو 1986.

(21) Cité par : E.Zoller : Quelques réflexions sur les contre-mesures en droit international Public- dans : Droits et libertés à la fin du XXème siècle -Etudes offertes à C.A.Colliard.ed.Pedone 1984, p. 378.

(22) Institut de droit international Annuaire de l'institut -vol 63-1989, pp 399-440.

(23) Cour international de Justice : Affaire des activités militaires et paramilitaires au Nicaragua et contre celui-ci, arrêt du 27 Juin 1986,§ 268.

(24) Assemblée générale- Résolution 6/129 du 17 décembre 1991 « Renforcement et l'action de l'O.N.U dans le Domaine des Droits de l'Homme par la promotion de la coopération internationale, et importance de la non-sélectivité, de l'impartialité et de l'objectivité ».

(25) عبد الله العروي: مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1983 ص: 102.

(26) J.F. BAYART- Dans : L'Afrique des Bourgeoisies Nouvelles, Dossier au Monde Diplomatique- Novembre 1981 pages 17 à 21.

(27) George Corm : A quand l'ajustement structurel du secteur privé dans le Monde Arabe - Le monde Diplomatique- Décembre 1994, p.21

(28) للتوسع في هذه المبررات انظر كتابنا : الحق في التنمية بين القانون الدولي والعلاقات الدولية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء - 1998 ص 263-279.

(29) انظر مقالنا حول: أحداث 11 شتنبر 2001 وتأثيرها على المجتمعات المدنية المقدم إلى ندوة باريس للمنظمات الإنسانية غير الحكومية تنظيم اللجنة العربية لحقوق الإنسان، باريس يناير 2003.

(30) للتوسع في هذه النقطة انظر مؤلفنا عن الحق في التنمية المشار إليه سابق، الصفحات 327 إلى 355.

(31) Documents : E/CN4/ Sub2/ 1991/17-18 July 1991 Second progress report by Danilo Turk on the realization of Economic, Social and cultural Rights.

(32) Document E/ CN4/ Sub 2/ July 192, Final Report by Danilo Turk.M
(تضغط تكاليف اليد العاملة باسم "البند الاجتماعي" (انظر مبحث التجربة الأمريكية في الفصل المقبل.

(33) في يوليو 1947 أبرمت المؤسستان اتفاقيات مع الأمم المتحدة طبقا للمادة 57 من الميثاق، وقد ارتفعت أصوات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة حول مدى دستورية هذه الاتفاقيات مع بعض مقتضيات الميثاق ولاسيما المواد 17، 58، 60 و 62 من الميثاق، فهذه الاتفاقيات كانت مختلفة بوضوح عن تلك المبرمة مع المؤسسات المتخصصة الأخرى، باعتبار أنها تحرم الجمعية العامة من ممارستها الحقوق التي تخول لها الميثاق ومن أهم وظائفها، ومع ذلك فقد صادقت الجمعية العامة (في 1947) والتاريخ هام جدا، أي وقت الهيمنة السياسية للدول الغربية على الجمعية العامة. على هذه الاتفاقيات التي تمنح لهذه المؤسسات استقلالاً كبيرا، انظر المطلب السابق.

(34) في نهاية 1992 وصل مجموع حصص الدول الأعضاء التي أدت مساهماتها إلى صندوق النقد الدولي وحده (167 من 178 دولة عضو) 2054 مليار دولار (مجموع ميزانية الأمم المتحدة بمنظماتها المتخصصة وأموالها التطوعية لا تصل إلى 10 مليار دولار)- حول رأسمال الصندوق انظر مثلا: Bulletin du FMI- Octobre 1993- Supplément consacré au FMI

(35) في السنوات الأخيرة- منذ نهاية الثمانينات- ظهر خطاب " الإقلال من الفقر " بنصح بإرساء تدابير للحماية الاجتماعية للفقراء الذين سيتضررون من برامج التقويم الهيكلي، كتوسيع الضمان الاجتماعي وإحداث أشغال عمومية ودعم موجه لهذه الفئات - تدابير إدارية ومؤسساتية ومالية محدودة) وقد بدأ خطاب أيضا عن ضرورة تحسين خدمات التعلم الأساسي والصحة العمومية ولكن من نفس منظور التقويم الهيكلي.
* - تتحدد الأدوية الأساسية بثلاثة معايير: فعالة طبيا، في متناول ذوي القدرة الشرائية المحدودة ومتوفرة باستمرار.

(36) وفي نفس الوقت يتخذ بعض كبار المانحين من هذا الوضع المنسجم مع ذلك مع سياسة هذه المؤسسات المالية، دريعة للحمائية ومعاقبة الدول التي الستراتيجية بالجامعة الأردنية-عمان –الأردن- دجنبر 2002.

(37) تقرير سنة 1990- الطبعة الإنجليزية ص 4.

(38) تعرض مفصل لذلك انظر المراجع المتضمنة في مؤلفنا حول الحق في التنمية- الصفحات 374 إلى 389

(39) Rapport du secrétaire général relatif à la réalisation de l’agenda 21 RCOSOC 18/12/2001- préparé par la commission du développement durable (Février 2002).

(40) Rapport de la Banque Mondiale 1984, p .3.

(41) Statuts du FMI- Publication du FMI – Tirage de 1984

(42) K.Tomaseski : The bank and human rights, op.cit, p . 100.

(43) Oscar Schachter : Les aspects juridiques de la politique Américaine en matière des droits de l'Homme. AFDI – 1977, p.72-73.

(44) J.C.N. Paul : International development Agencies…op.cit, pp.297 et 306.

(45) انظر إشارة للنزاع الذي ثار بين الأمم المتحدة (الجمعية العامة) والمؤسسات المالية الدولية بخصوص عدم قبولها لتوصياتها بشأن قروض للأنظمة العنصرية (جنوب إفريقيا) أو القمعية (الشيلي) بالقسم الثاني، الفصل الأول، الباب الثاني من مؤلفنا عن الحق في التنمية. مشار إليه سابقا.

(46) للتوسع في هذا الأمر انظر مقالنا- العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن محاضرة في الندوة الإقليمية حول المحكمة الجنائية الدولية والعالم العربي. تنظيم جامعة بيرزيت ومركز الدراسات

(47) محمد فائق: تقديم التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان للعام 2002-يونيو 2003.

الباب الخامس :قضايا وتجارب تنموية

الفصل الثاني

التنمية المستدامة والحكم الصالح[1]

د. عبدالحسين شعبان

الاشكاليات والتحديات

مقدمة

ما يزال الحديث عن التنمية الانسانية المستدامة والحكم الصالح(الراشد) في مرحلتهما الاولى، وبخاصة في عالمنا العربي والاسلامي، فحتى عهد قريب وربما قبيل صدور تقارير الامم المتحدة الانمائية، كان المقصود بالتنمية هو النمو الاقتصادي، وإستبدل التركيز من النمو الاقتصادي، الى التركيز على التنمية البشرية والى التنمية المستدامة فيما بعد، اي الانتقال من الراسمال البشري الى الرأسمال الاجتماعي وصولاً الى التنمية الانسانية ببعدها الشامل، اي الترابط بكل مستويات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي، بالاستناد الى نهج متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الامد في حقول التعليم والتربية والثقافة والاسكان والصحة والبيئة وغيرها، ويتوخى قدراً من العدالة والمساءلة والشرعية والتمثيل.من هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم الصالح (الراشد) والتنمية الانسانية المستدامة، لأن الحكم الراشد هو الضامن لتحويل النمو الاقتصادي الى تنمية انسانية مستدامة. ومع ذلك فقد ظل المفهوم بحاجة الى تأصيل وتبيئة خصوصاً في المنطقة العربية، التي تعاني من ضعف المشاركة ومركزية الدولة الشديدة الصرامة وعدم اعطاء دور كاف لهيئات الحكم المحلي، ناهيكم عن إبعاد مؤسسات المجتمع المدني من المساهمة وعدم توّفر بيئة صالحة سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية لذلك، سواء على صعيد التشريعات او بسبب ضيق مساحة الحريات الخاصة والعامة وبشكل خاص الحريات الاساسية.
هذه الورقة تناقش في إشكالية المفاهيم، لتنتقل الى المؤشرات والأبعاد بالنسبة للتنمية أو للحكم الصالح، لتضع محورية العلاقة بين التنمية والحرية وان لم تكن عملية شرطية، لكنها في نهاية المطاف لا بدّ ان تفضي اليها كفضاء لا غنى عنه، سواء من خلال الحكم الصالح او العلاقة المتبادلة بين الديمقراطية والتنمية، وبعدها تتوقف الورقة عند سؤال التنمية والحكم الصالح... الى أين؟، لتخصص فقرة خاصة بإعلان الحق في التنمية الصادرة عن الامم المتحدة عام 1986.

---

[1] نشر في موقع المرصد العربي للإصلاح والديمقراطية

http://www.awrd.net/look/print.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=1&NrArticle=1973&NrIssue=1&N rSection=6

اشكالية المفاهيم

ما الذي نعنيه بالتنمية؟ هناك المفهوم الضيق المتداول أحياناً ببعده التقليدي، والذي يُقصد منه التنمية الاقتصادية. يقابله المفهوم الواسع، الذي يستند الى فكرة التنمية الانسانية ببعدها الشامل، وكذا الحال بالنسبة لفكرة الحكم الراشد او "الحكم الصالح" او " الجيد" او " الرشيد" والذي شاع استخدامه في السنوات الاخيرة، فالمفهوم الضيق، والذي تُفضل ادبيات البنك الدولي استخدامه، يعتمد على فكرة الادارة الرشيدة بدلالة النمو الاقتصادي، عندما يتم التطرق الى التنمية، في حين ان المفهوم الواسع يرتفع الى مستوى السياسة، فيعالج مسألة الحكم والعلاقة بين عامة الناس والادارة الحاكمة، بما يدخل في ذلك مسألة الشرعية والمشاركة والتمثيل والمساءلة، اضافة الى الادارة العامة الرشيدة باعتبارها مكوّنات للحاكمية الراشدة (الصالحة) كما يذهب الى ذلك تقرير التنمية الانسانية العربية.

وتبرز الحرية كفكرة جوهرية ومركزية في عملية التنمية الانسانية، خصوصاً اذا اعتبرنا التنمية الانسانية هي: " عملية توسيع خيارات الناس"، وبهذا المعنى، للناس ولمجرد كونهم بشراً، حق أصيل في العيش الكريم مادياً ومعنوياً، جسداً وروحاً ويترتب على ذلك:

1- شمول مفهوم التنمية مبدأ المساواة وعدم التمييز بين البشر وفقاً لأي اعتبار اجتماعي او اقتصادي او ديني او قومي او لغوي او جنسي، او غير ذلك.

2- إتساع مفهوم التنمية ليشمل الجوانب المعنوية، مثل الحرية واكتساب المعرفة وحق التمتع بالجمال واحترام الكرامة الانسانية والمشترك الانساني، وبهذا المعنى فالتنمية لا تعني الوفرة المادية حسب، ولكنها تتطلب بناء القدرات البشرية المطلوبة لتحقيق الرفاه والتوظيف العقلاني للقدرات البشرية في مجالات النشاط الانساني والانتاج والسياسة والمجتمع المدني.

هكذا اذاً التنمية لا تعني مجرد تنمية الموارد البشرية، ولا حتى تنمية بشرية حسب، اي تلبية الحاجات الاساسية، لكنها تنمية انسانية شاملة في البشر والمؤسسات المجتمعية لتحقيق الحرية والعدالة والكرامة الانسانية.

والمفهوم الواسع للتنمية الانسانية يضيف الى الحريات المدنية والسياسية (بمعنى التحرر من القهر ومن جميع اشكال الحطّ من الكرامة الانسانية، مثل الجوع والمرض والفقر والخوف) الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ليصل الى قاعدة عريضة تعتمد على مبادئ حقوق الانسان. اما الحكم الصالح فلا بد ان يعتمد على عدد من المحاور الاساسية منها: صيانة الحرية، اي ضمان توسيع خيارات الناس، وتوسيع المشاركة الشعبية والمساءلة الفعّالة والشفافية الكاملة في ظل فصل السلطات والتوازن بينها، وسيادة القانون والقضاء المستقل والنزيه والكفوء، الذي تنّفذ أحكامه من قبل السلطات التنفيذية.

والامر يتطلب تضافر ثلاثة قطاعات: قطاع الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص(رجال الاعمال).ولكي يتحقق مقدارمن التعاون الضروري بين القطاعات المختلفة وفي اطار تعاون دولي، فلا بدّ من احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية، وتكريس البنية القانونية، والتحلي بمبادئ الادارة الرشيدة المؤسسية بعيداً عن التسلط الفردي والهيمنة، وهذا يتطلب تداولاً للسلطة ومكافحة للفساد وفقا لمساءلات قضائية، وفي اطار مجتمع مدني حر وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام لقواعد القانون الدولي وفي اطار المصالح المشتركة.

التنمية والحكم الصالح :أبعاد ومؤشرات

مرّ مفهوم التنمية بأربعة مراحل: المرحلة الاولى، جرى التركيز على النمو الاقتصادي، وفي المرحلة الثانية على التنمية البشرية وفي المرحلة الثالثة، على التنمية البشرية المستدامة، وفي المرحلة الرابعة، على التنمية الانسانية بمعناها الشامل، وإقترن هذا التطور بإدخال مفهوم الحكم الصالح في ادبيات الامم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولعل السبب في ذلك يعود الى ان بعض البلدان، التي حققت نمّواً اقتصادياً، لم تستطع أن تحقق تحسنّاً في مستوى معيشة غالبية السكان، وهكذا فان تحسن الدخل القومي لا يعني تلقائياً تحسين نوعية حياة السكان.

وساهم " التراكم الريعي" في بعض البلدان في تحقيق تنمية محدودة، بسبب من محدودية مساحة الحريات كما هي بلدان الخليج العربي، كما حققت انظمة شمولية تنمية محدودة ايضاً في بدايات توجهها، لكنها وصلت الى طريق مسدود، بل عانت من اختناقات حقيقية بسبب فسحة الحريات الشحيحة وأساليب الاستبداد والتفرد في الحكم، التي استفحلت كما هي التجربة المصرية والعراقية والسورية والجزائرية والليبية واليمنية الجنوبية وغيرها، وهكذا تهيأت تربة خصبة لعرقلة التنمية. ولعل الاطلال على تجربة البلدان الاشتراكية السابقة في دول اوروبا الشرقية وغيرها، يعطينا ذخيرة كبيرة لمتابعة علاقة التنمية بالحرية ومؤشراتها المستقبلية.

وركزت تقارير برنامج الامم المتحدة الانمائي منذ العام 1990، على مفهوم نوعية الحياة وعلى محورية الانسان في التنمية، وأصبح النمو الاقتصادي ليس غاية بحد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق التنمية، ومن واجب الحكم الصالح ان يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية، لتحسين حياة السكان وهذه المؤشرات تتعدى الجوانب المادية ليندرج فيها العلم والصحة والثقافة والكرامة الانسانية والمشاركة.

لا يمكن اذاً الجزم بعلاقة شرطية مطلقة بين التنمية والحرية، لكن انعدام أو شحّة الاخيرة سيؤدي الى تقليص حجم التنمية ويؤثر مستقبلا على استمرارها، إنْ لم يكن تراجعها وهو ما بيّنته التجربة التاريخية.

ان علاقة التنمية بالحكم الصالح يمكن قراءتها من خلال ثلاث زوايا هي:

1- وطنية، تشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل.

2- عالمية، أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام والمشترك الانساني والقواعد القانونية.

3- زمنية، اي مراعاة مصالح الاجيال الحالية والاجيال اللاحقة .

ووفقاً لهذه الزوايا يمكن قراءة الابعاد الأساسية للحكم الصالح من خلال:

1- البعد السياسي، ويعني طبيعة النظام السياسي وشرعية التمثيل والمشاركة والمساءلة والشفافية وحكم القانون.

2- البعد الاقتصادي والاجتماعي بما له علاقة بالسياسات العامة والتأثير على حياة السكان ونوعية الحياة والوفرة المادية وارتباط ذلك بدور المجتمع المدني واستقلاليته.

3- البعد التقني والاداري، أي كفاءة الجهاز وفاعليته، فلا يمكن تصور ادارة عامة فاعلة من دون الاستقلال عن النفوذ السياسي، ولا يمكن تصوّر مجتمع مدني دون استقلاليته عن الدولة ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، هكذا اذاً يحتاج الامر الى درجة من التكامل.

يمكن القول ان مؤشرات التنمية الانسانية المستدامة تتلخص في توسيع قدرات الناس وخياراتهم والتعاون بتحقيق التنمية وعدالة التوزيع والاستدامة، اي التواصل في العيش الكريم والأمان الشخصي دون خوف او تهديد، ويذهب تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2000 الى اضافة: الحرية والحق في اكتساب المعرفة والشفافية وتمكين المرأة باعتبارها مؤشرات نوعية لا تتحقق الا بوجود نظام ادارة حاشد يضع السياسات ويسعى لتطبيقها. وقد كشف تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2004 عن النقص الفادح في الحريات وبخاصة السياسية والمدنية ونقص المعرفة والثقافة والنظرة غير المتوازنة الى حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل ناهيكم عن الموقف من حقوق الاقليات.

لعل نقيض الحكم الصالح او الراشد هو الحكم السيء poor governance وذلك من خلال المعايير التالية :

1-عدم تطبيق مبدأ سيادة القانون أو حكم القانون و. Rule of law

2- الاندغام بين المال العام والمال الخاص وعدم الفصل الواضح والصريح بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة.

3-الحكم الذي لا توجد فيه قاعدة شفافة للمعلومات وعلى العكس من ذلك قاعدة ضيقة لصنع القرار.

4-استشراء الفساد والرشوة وانتشار آليتهما وثقافتهما وقيمهما.

5- ضعف شرعية الحكام وتفشي ظاهرة القمع وهدر حقوق الانسان.

6- الحكم الذي لا يشجع على الاستثمار خصوصاً في الجوانب الانتاجية ويدفع الى الربح الريعي والمضاربات.

في دراسة للبنك الدولي بخصوص الحكم الراشد في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، حددت معيارين: الاول حكم القانون والمساواة وحق المشاركة والفرص المتساوية للاستفادة من الخدمات، اما الثاني: التمثيل والمشاركة والتنافسية والشفافية والمساءلة. وذهبت دراسة ثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتأكيد على أربعة معايير هي دولة القانون وادارة القطاع العام والسيطرة على الفساد وخفض النفقات العسكرية في حين ان البرنامج الانمائي للامم المتحدة UNDP ركز على تسعة معايير وهي:

1-المشاركة 2- حكم القانون 3- الشفافية 4- حُسن الاستجابة 5- التوافق 6 -المساواة 7- الفعالية 8- المحاسبة 9- الرؤيا الستراتيجية.

معايير الحكم الراشد (الصالح) وفقاً للبرنامج الانمائي للامم المتحدة::

1. المحاسبة التوافق
2. الشفافية الحكم الراشد/الصالح) السليم) المشاركة
3. حسن الاستجابة حكم القانون
4. المساواة الفعالية

ولا يمكن الحديث عن هذه المعايير دون إستقرار سياسي وسلم مجتمعي واهلي، ووجود مؤسسات وتداول سلمي للسلطة وإقرار بالتعددية وانتخابات عامة دورية وادارة اقتصادية ومشاركة شعبية.

وقد تبلور هذا المعيار في العقدين ونيف الماضيين في ضوء تجارب تنموية مختلفة من حيث المضمون والنتائج، ناجحة وفاشلة. ولعل هذا جزء من نقاش حول دور الدولة في عملية التخطيط والمعوّقات التي تواجهها، او انسحاب الدولة بعد فشل عدد من التجارب وترك عملية التنمية لآليات السوق والمنافسة بالتركيز على الانتاجية والربحية وتقليص حجم الدولة عبر الخصخصة، لكن هذا التوجه لم يؤد الى نتائج ايجابية في الكثير من الدول النامية خصوصاً في اميركا اللاتينية مثل البرازيل والارجنتين ومصر في الانفتاح الاقتصادي وازداد التفاوت الاجتماعي عمقاً والهوّة اتساعاً.

اما المفهوم الثالث فقد ركزّ على دور مشاركة الدولة بالدرجة الاساسية، اضافة الى القطاع الخاص والمجتمع المدني، بحيث تكون الدولة اللاعب الاساسي في وضع السياسات العامة في مجالات التعليم والعمل والتدريب المهني والاشغال والبيئة وتوزيع الموارد بعدالة وعلى تقرير دور المجتمع المدني ودفع القطاع الخاص نحو المشاركة في المشاريع الانتاجية او الاهتمام بالجندر " المرأة"، خصوصاً في البلدان التي تحتاج الى دور اكبر للدولة مع مراعاة دور القطاع الخاص وحمايته وتشجيعه وكذلك الى مساهمة المجتمع المدني.

وإذا كان الحكم الرشيد أو الصالح يعني حسن التصرف في إدارة الحكم لجهة الشفافية والمساءلة والمساواة ، لحدودها الدنيا وللشرائح الدنيا أحياناً ، فإنها يمكن أن تساعد في تحقيق التنمية وتشتبك مع الديمقراطية ، التي تعني أشكال وأساليب ممارسة السلطة السياسية وآليات اتخاذ القرار إضافة إلى مجموعة الضمانات القانونية ضد العسف السياسي من جانب السلطة على حقوق الفرد والمجتمع كما ورد في أعلاه.

حسب اعتقادي، هناك علاقة وثيقة بين التنمية والحكم الصالح والديمقراطية، لكن مثل هذه العلاقة ليست حصرية أو إجبارية ، فقد يكون هناك حكم غير ديمقراطي لكن إدارته وسلوكه أقرب إلى الحكم الصالح ، وبالطبع فإن كل نظام ديمقراطي لابد أن يشتبك مع موضوعة الحكم الصالح خصوصاً في مسألة المساواة والمساءلة والشفافية .

كما أن تحسين اداء الحكم وربطه بالديمقراطية ، يتطلب نوعاً من الإصلاح السياسي سواء من حيث الأسس أو التوجهات العملية بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي، فقد تتيح كما أشرنا بعض الأنظمة درجات معينة ومحدودة من المساءلة والشفافية لأسفل الهرم الحكومي ، لكنها تظل بعيدة عن المتطلبات والشروط الدولية للديمقراطية. أما أنظمة الحزب الواحد حيث تأكل الدولة المجتمع وتبتلع مؤسساته المدنية، (الأهلية وغير الحكومية) أو تحوّلها إلى تابع لها فإن مسألة المساءلة والشفافية تضعف إلى حدود كبيرة، حيث ينتشر الفساد والتسلطية والإستبداد بتراتبية من قمة الهرم حتى قاعدته، على حد تعبير المفكر والمصلح عبد الرحمن الكواكبي.

النظام الديمقراطي يتطلب فصلاً للسلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتناوبية عبر انتخابات دورية ومجتمع مدني ناشط ، واحتراما لحقوق الإنسان، ومساءلة للحاكم، وتلكم هي إحدى مقاربات الديمقراطية على المستوى العالمي من الناحية الحقوقية الفكرية والسياسية، وهي التي أخذت بها الأمم المتحدة والعديد من الهيئات الدولية .

وهناك أسئلة تتوالد باستمرار حول الديمقراطية والتنمية: منها هل ان الديمقراطية هي الرافعة التي تؤسس بالضرورة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟ أو ان هذه تنشأ بمعزل عن طبيعة نظام الحكم؟ أو قد تنشأ متأثرة بالنظام السياسي (نسبيا) اي بسلوكية الحكم ، سواء كان حكماً صالحاً (Good Governance)أو كان حكما طالحا(Poor Governance) ، وسواء كان حكماً ديمقراطياً أم شمولياً؟

والسؤال يطرح على نحو اخر: هل الديمقراطية والتنمية مكوّنات لمعادلة واحدة ، بحيث ان وجود الاولى يقود بالضرورة الى الثانية؟ وهل ان الديقراطية وحقوق الانسان ، هما "الهدف المركزي" أم أن التنمية وتحسين الحياة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي هي الهدف ؟ أي هل الديمقراطية هي الوسيلة والتنمية

هي الهدف؟ أم أنهما تختلطان مع بعضهما وتتبادلان الادوار أحيانا، فالوسيلة تكون هدفا لمرحلة تأسيس والهدف يصبح وسيلة لرفاه السكان؟.

ومن مشكلات التنمية والحكم الصالح في مجتمعاتنا العربية أننا نعاني من:

1. استمرار نمط الدولة الريعية او شبه الريعية، التي تعتمد على موارد أولية او مصادر تأتي من الخارج.. مثل النفط، السياحة، تحويلات من الخارج، رسوم الترانزيت والقروض.

2. استمرار ظاهرة الدولة الأمنية، التي تعتمد على سياسة القمع، واحتواء المجتمع المدني ومصادرة الحريات

3. ضعف البنية المؤسسية السياسية والادارية وغياب المحاسبة والشفافية.

4. ضعف مفهوم المواطنة وعدم وجود عقد اجتماعي لعلاقة الحكام بالمحكومين من خلال دستور واضح ومحدد وعصري ويستجيب لحاجات التطور، وشحّة الحريات وبخاصة حرية التعبير وحق الاعتقاد وحق تأسيس الاحزاب والجمعيات والنقابات وضعف المشاركة السياسية، وتفشي الامراض الاجتماعية مثل :الطائفية والعشائرية والجهوية وغيرها.

5. ضعف مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية بشكل خاص وانعدام الفرص المتساوية والمتكافئة امام القانون وفي الحياة العملية وفي العمل، واستمرار تفشي الامية في صفوف النساء على نحو شديد ومضاعف بالنسبة للرجال، وكذلك استمرار الموقف السلبي من قضية الاقليات الدينية والقومية واللغوية وحقوقها ناهيكم عن وجود وتفاقم ظاهرة عزل المهمشين وذوي الاحتياجات الخاصة.

6. النمو الكبير للجهاز البيروقراطي وترهل الادارة الحكومية وتقادمها وارتفاع المديونية وانخفاض معدل الانتاجية وازدياد العجز في الميزانية، واعتبر تقرير التنمية الانسانية العربية ان نقص الحرية مسؤول عن فشل بناء الدولة الحديثة وفشل التنمية الانسانية في المنطقة العربية .

سؤال التنمية والحكم الصالح الى أين؟

يطرح هذا السؤال نفسه بعد مناقشة اشكالية المفاهيم: هل يمكن الحديث عن حق الانسان في التنمية بإعتباره حقاً جماعياً للشعوب دون ربطه بالفرد الكائن البشري؟ ومصدر هذا السؤال يمتد الى الصراع الايديولوجي في فترة الحرب الباردة والنظرة المنحازة لكلتا المنظومتين الاشتراكية والرأسمالية. ومثل هذا الجدل بل والصراع كان قائماً على المستوى الدولي سواء في الامم المتحدة أو خارجها، وازداد عمقاً وشمولاً في ظل " العولمة " وارتفاع وتيرة المصالح في ظل لاعب اساس متحكم في اللعبة الدولية، وممارسة حقه في التجارة باعتباره الاقوى وتأثيره على المؤسسات المالية الكبرى، التي حوّلها الى حصون منيعة له، وبرز ذلك مع تراكم مشاكل الهجرة وانتشار المخدرات وإستشراء الارهاب وتفاقم مشكلة اللاجئين والتوظيف السياسي من وراء ذلك، حين كان الغرب يغض النظر عن انتهاكات حقوق الانسان من بعض اصدقائه، بحجة مكافحة التطرف والتعصب والارهاب والاصولية، وتحجب المساعدات عن دول حاولت ان تتلمس طريقها في التنمية بما ينسجم مع خصائصها وتطورها ورفضها الخضوع أو التبعية، ويثار أمامها على نحو إغراضي قضية انتهاكات حقوق الانسان، بطريقة توظيفية بعيدة عن عدالتها.

في العام 1977 دخل " الحق في التنمية" في جدول اعمال لجنة حقوق الانسان بالامم المتحدة، وبذلك بدأت مرحلة جديدة من مراحل تطور حقوق الانسان.

شكلت اسئلة التنمية جزءاً من المقترب البنيوي بخصوص الجيل الثالث لحقوق الانسان، رغم ان الثمانينات شهدت اوضاعاً انتقالية، استكملت حتى نهايتها بوضع حواجز أمام سلع العالم الثالث، مما زاد في تعميق أزمة التنمية واستفحال المديونية وهيمنة سياسة المؤسسات المالية الدولية، التي قادت الى استنزاف للموارد الطبيعية والانسانية، للدول وتقليص فرص النمو والعمالة وارتفاع وتيرة العنف وعدم الاستقرار والمزيد من انتهاكات حقوق الانسان.

وفي بداية التسعينات تعزز مفهوم الحق في التنمية بمفهوم " التنمية البشرية" كما ورد في تقارير الامم المتحدة للتنمية، سواء من البرنامج الانمائي للامم المتحدة UNDP أو من جانب البنك الدولي، حيث تمت الدعوة الى مكافحة الفقر وايلاء اهتمام اكبر بالجانب الاجتماعي واعتماد مبدأ المشاركة كجزء من الحق في التنمية ومبدأ الحكم الصالح الراشد (الجيد).Good Governance

وفي بيان القمة بمناسبة الالفية الثالثة، لزعماء العالم الذي حضره نحو 150 زعيماً أيلول(سبتمبر2000 (، جرى الوعد بإحداث تغييرات رسمية بوضع اهداف لخفض نسبة من يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً، الى النصف وكذلك عدد الاشخاص الذين يفتقرون الى مياه شرب صحية واستكمال البنين والبنات مراحل تعليمهم الابتدائي ووضع حد لانتشار الايدز والملاريا والامراض الفتاكة الاخرى(15).

وفي البيان المذكور شددت الجمعية العامة للامم المتحدة على القيم والمبادئ انطلاقاً من الامم المتحدة وميثاقها كاساسين لا يمكن الاستغناء عنهما لبناء عالم اكثر سلاماً وازدهاراً وعدالة، وجرى التأكيد على السعي لتصبح العولمة قوة ايجابية لصالح جميع الشعوب في العالم وتقاسم فوائدها.

وتم التأكيد على قيم الحرية والحكم الديمقراطي والتشاركي والمساواة والتضامن والتسامح والمسؤولية المشتركة في ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية بالاضافة الى مسؤولية حماية السلم والامن الدوليين.

وبخصوص التنمية والقضاء على الفقر جرى التأكيد على ما يلي :

- تحرير الرجال والنساء والاطفال من الاوضاع المُذِلّة وغير الانسانية.
- خلق مناخ مناسب دولياً ومحلياً، يتجاوب مع التنمية والقضاء على الفقر.
- اعتماد الشفافية المالية والنقدية التجارية من خلال أنظمة حكم تتكيف لذلك في كل بلد.
- ابداء القلق ازاء العقبات التي تواجهها الدول النامية.
- التعامل الفاعل لحل مشكلة المديونية للدول النامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط.
- تلبية احتياجات دول الجزر الصغيرة النامية.
- الاقرار بحاجة الدول النامية التي لا تمتلك منفذاً بحرياً ومساعدتها على تخطي عقبات النقل والمرور وتحسين انظمتها وشبكاتها المواصلاتية.

وفي فقرة خاصة تم تناول موضوع حماية البيئة والتأكيد على المحافظة على الغابات وتطويرها ومكافحة التصحر والجفاف وايقاف الاستغلال المفرط للموارد المائية. وفي اطار توصيف عملية التنمية وربطها بالديمقراطية جرى الحديث عن الحكم الصالح والتأكيد على بذلك الجهود لترويج الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون الى جانب احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية، المعترف بها دولياً بما فيها الحق في التنمية، مؤكداً على احترام حقوق الاقليات ومكافحة جميع انواع العنف ضد المرأة وضمان حقوق

المهاجرين والعمال وعوائلهم ووضع حد للاعمال المتصاعدة التي تتخذ شكلاً عنصرياً أو عداءً وكرهاً للاجانب والتشجيع على الانسجام والتسامح في المجتمع.

وكان مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الانسان الذي انعقد في العام 1993 قد دعا لإقرار تفاهم عالمي حول حق التنمية حين نص على " تحسن الطرح النظري وزيادة الادوات الدولية في ميدان حقوق الانسان، لا يمكن ان يحجبا عن كل متتبع ان الهّوة ازدادت في الوقت اتساعاً بين الدول وداخلها ولاسيما في حقل ما يصنف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن فصلها عن الحقوق المدنية والسياسية.

انطلاقا من ذلك فان حق التنمية هو عملية شاملة ترمي الى ضمان جميع حقوق الانسان والحريات الاساسية، وهي حق من حقوق الانسان غير قابلة للتصرف، وجزء لا يتجزأ من الحريات الاساسية، ويرسخ إعلان الحق في التنمية هذا المفهوم، وذلك بسعيه لدمج التنمية بحقوق الانسان على نحو متكامل، ويتطلب مسؤولية جميع الاطراف في المجتمع الدولي، ويسعى الى ربط مفاهيم التنمية الانسانية المستدامة بحق الانسان والمشاركة النشطة الحرة والفعالة لكل الافراد في التنمية.

وتتأكد اكثر فكرة الربط بين الحقوق الفردية في التنمية وبين الحقوق الجماعية للمجتمع او الدولة، فحق التنمية هو حق للفرد مثلما هو حق للجماعة، واذا كان الامر يتطلب جماعة متحررة غير خاضعة لهيمنة اجنبية، وحقاً على المستوى الدولي في مساعدتها على التنمية، فانه يتطلب أيضاً ديمقراطية داخلية واحترام حقوق الفرد حتى لا تصبح الجماعة قمعية.

ولا بد هنا من التأكيد إن تثبيت الحق في التنمية، وهو الخطوة الثانية المهمة بعد إعلان تصفية الاستعمار(الكولونيالية) لعام 1960، الصادر عن الجمعية العامة، انما يستهدف المساعدة في تعديل الميزان المختل في العلاقة بين الشمال والجنوب، بين الاغنياء والفقراء، بين الاقوياء والضعفاء، وكذلك الجمع بين مجالين ظلاً يعملان بصورة منفصلة وهما حقوق الانسان والتنمية.
يقول جون باجي من المفوضية السامية لحقوق الانسان " ما بين عام 1952 و1999 حدثت الكثير من التطورات في قاعات المؤتمرات في الامم المتحدة وفي الكثير من دول العالم، مما استوجب اعادة النظر في الفهم الخاطئ الناتج عن إعمال مجموعتين من الحقوق، ونتيجة لذلك... وافقت 171 دولة بالامم المتحدة في مؤتمر فيينا (1993) على ضرورة ادماج هاتين المجموعتين من الحقوق في مجال التطبيق، اذا ما اريد لأجندة الامم المتحدة في مجال حقوق الانسان ان تكون ذات معنى."

جدير بالذكر الاشارة الى ان الجمعية العامة واجهت منذ العام 1950 مشكلة تقرير ما اذا كانت ستمضي في طريق صياغة عهد دولي او اتفاقية دولية لحقوق الانسان ملزمة قانوناً، وذلك بعد الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في 10 كانون الاول (ديسمبر)عام 1948.

لكن الامر الذي تم التوصل اليه هو صياغة عهدين او اتفاقيتين رغم ان الجمعية العامة ذاتها اكدت :" ان التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، متداخلان ومترابطان، وان الانسان المحروم من الحقوق الاقتصادية لا يمكن ان يكون نموذجاً للانسان الحر."

لكن فشل لجنة حقوق الانسان من التوصل الى صيغة كهذه، اضطر الجمعية العامة للموافقة عام 1952 على فصل حقوق الانسان الى مجموعتين... وانطلاقاً من ذلك " القرار" اضطررنا ان نعيش هذا التقسيم الخاطئ وغير المقنع لمجموعتين من الحقوق رغم ترابطهما وتداخلهما.
عند تثبيت الحق في التنمية لا بدّ من إلفات النظر الى مسؤوليات الحكومات الغربية، خصوصاً والحكومات بشكل عام ازاء الفرد والمجتمع، كجزء من البعد الاخلاقي لعملية دمج التنمية بحقوق الانسان، سواءً بمعناها الدولي ومسؤولية بلدان الشمال الغنية او بمعناها الاقليمي والوطني بمسؤولية حكومات بلدان الجنوب عن ربط التنمية باحترام حقوق الانسان كجزء منها وباحترام القواعد الديمقراطية في تطور المجتمع والفرد.

يطرح البروفسور كارل فاسيك موضوع " الحق في التنمية" كجزء من تطور عملية حقوق الانسان، وهو ما يطلق عليه الحقوق الجديدة من منطق " حقوق التضامن"، كالحق في السلام والحق في بيئة نظيفة، والحق في الاستفادة من التراث المشترك للبشرية. وكان فاسيك قد طرح المسألة عام 1977 بمناسبة التحضير للذكرى الـ 30 للإعلان العالمي لحقوق الانسان ومرور 200 عام على الثورة الفرنسية. ويعدّ فاسيك مبدع فكرة الجيل الثالث لحقوق الانسان.

ويذهب أبعد من ذلك عندما يعتبر ان الحقوق المدنية والسياسية وهي التي تمثل (الجيل الاول)، كانت قد صيغت في القرن الثامن عشر وشكلت خلفية ثقافية للثورة الفرنسية.

اما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي تمثل (الجيل الثاني) فقد صيغت في القرن التاسع عشر والقرن العشرين تحت تأثير الفكر الاشتراكي والماركسي ، خصوصاً موضوع المساواة والحديث عن حقوق العمل والعمال والضمان الاجتماعي وغيرها.

اما(الجيل الثالث) او " حقوق التضامن" فهي محاولة لادخال البعد الانساني بعد حقوق الانسان، خصوصاً وان تلك الحقول كانت متروكة للدولة مثل البيئة والسلام والتنمية والتواصل والتراث المشترك للانسانية.

ولكي يتم تأمين هذه الحقوق وترابطها مع الحقوق الاخرى فلا بدّ من جهود جميع الفاعلين في العملية الاجتماعية سواء كانت دولا أو مجموعات او كيانات او أفرادا.

وبهذا المعنى فان التنمية كاستراتيجية، تنطلق من عملية شمولية متكاملة تتضمن جميع حقوق الانسان وهي غير قابلة للتجزئة وفقاً لمؤتمر فيينا لعام 1993، كما لا يمكن ان يُصار الى رفضها بحجة وجود أنظمة غير ديمقراطية، بما يؤدي الى المساس بصدقية الحقوق ذاتها، وكذلك لا يمكن رفضها أو تأجيلها بحجة الدعاوى التي تتعكز على الخصوصية القومية او الدينية او الثقافية، لتعطل المنظومة الدولية والمعيارية لحق التنمية، بحجة التدخل الخارجي، حتى وان كان" انسانياً"، اذ لم يعد مقبولاً التملص من الالتزامات والمعايير الدولية، الهادفة الى احترام الفرد ودوره في المشاركة في عملية التنمية وتطوير عملية السلام الاجتماعي والتطور الديمقراطي في المجتمع، فذلك من واجبات الدول ازاء نجاح وتقدم عملية التنمية.

واكدت السيدة ماري روبنسون، مفوضة الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان السابقة، هذا المعنى عندما اشارت في ندوة القاهرة (1999) الى ان مؤتمر فيينا لحقوق الانسان منح تأكيداً واضحاً للحق في التنمية، كحق عالمي، لا يمكن انكاره، وكجزء لا يتجزأ من الحقوق الاساسية للانسان.

وحددت روبنسون الاطراف التي ينبغي تعاونها لانجاح عملية ادماج التنمية بحقوق الانسان بما يلي : الحكومات والجماعة الدولية والمجتمع المدني ودائرة رجال الاعمال.

إعلان الحق في التنمية:

يذهب البعض الى القول ان الامم المتحدة عندما أصدرت " إعلان الحق في التنمية" في كانون الاول (ديسمبر)1986 لم تأت بجديد، فبعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كحق الانسان في المأكل والملبس والمسكن والرعاية الصحية والتعليم والعمل، وردت في الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام 1948 وبالتحديد في المواد 23 و25 و26، كما ان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الدول والافراد كانت قد وردت في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصادر عام 1966 وبالتحديد في المواد 6 و7 و11و 12 و13، التي نصت على الحق في العمل وفي مستوى معيشة كاف له ولأسرته والحق في الصحة والتعليم (الالزامي -المجاني) وغيرها.

وإذا كان الامر صحيحاً، فالصحيح أيضاً ان الجديد في الإعلان " الحق في التنمية" هو " ربط هذه الحقوق صراحة بعملية التنمية بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واعتبار عملية التنمية (حقاً) من حقوق الانسان، وليست مجرد (طلب) يطالب به الافراد قد تستجيب له الحكومات أو لا تستجيب، كما ان الموافقة على (الحق في التنمية) من جانب الدول النامية تعني ان هذه الدول اصبحت مسؤولة امام شعوبها عن القيام بالتنمية وما يتطلبه ذلك من أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، وكذلك فان الموافقة على هذا الحق من جانب الدول المتقدمة تعني ان هذه الدول اصبحت مسؤولة عن مساعدة الدول النامية، التي تفتقر الى الموارد المالية والفنية الكافية لتحقيق التنمية الاقتصادية."...

لم يحظ إعلان الحق في التنمية على إجماع أعضاء الامم المتحدة، فقد اعترضت عليه الولايات المتحدة الامريكية وتحفظت بعض دول أوروبا "الموحدة" على بعض مواده وفقراته مثل " حق الدول النامية في المساعدات المالية"، لكن الاهتمام الكبير بالإعلان ناجم عن كونه تعّرض لاوضاع ثلاثة ارباع سكان الكرة الارضية، وهم سكان دول البلدان النامية او " العالم الثالث."

ويعود الموقف من موضوع التنمية الى "الخندق الايديولوجي"، التي ظلّت تتمترس فيه بعض الانظمة والتيارات السياسية ورؤيتها ازاء حقوق الانسان، وذلك باختلاف نظمها الاقتصادية، فالدول الاشتراكية السابقة والصين وبعض بلدان التحرر الوطني وغيرها، كانوا يتبعون نظام الحزب الواحد سياسياً، ونظام التخطيط الشامل اقتصادياً، وتدخل الدولة عنصراً اساسياً في النشاط الاقتصادي، وتتخذ موقفاً سلبياً من الحقوق المدنية والسياسية، ولكنها من ناحية اخرى تؤيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، او توفر حدّها الادنى على اقل تقدير.

مقابل ذلك فان الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية التي تعمقت فيها تاريخياً الحقوق والحريات، ظلت تدعو لإحترام الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الفردية، وتتخذ اجراءات ضد البلدان التي تنتهكها على نحو سافر، ولكنها لا تولي اهتماماً كافياً، بل يصل الامر الى اهمال متعمد أحياناً ازاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق الجماعية للشعوب بما فيها حق تقرير المصير، مما يفقدها الكثير من الصدقية، ناهيكم عن تطبيقات انتقائية وازدواجية في المعايير بسبب التوظيف السياسي لتلك الحقوق. هكذا يمكن القول أن إتباع نظام السوق يؤدي الى قدر معين من البطالة، مما يعني ضمناً تجاوزاً على حق الفرد في العمل، وكذلك الحال ما له علاقة بمستوى المعيشة.

وقد عرّف إعلان الحق في التنمية عملية التنمية بانها عملية متكاملة ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف الى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الافراد، والتي يمكن عن طريقها تحقيق حقوق الانسان والحريات الاساسية.

وقد وضع البرنامج الانمائي للامم المتحدة UNDP تفسيرات لمفهوم التنمية المستدامة والمتواصلة بأنها تعني القضاء على الفقر وتدعيم كرامة الانسان وإعمال حقوقه وتوفير فرص متساوية أمام الجميع عن طريق الحكم الصالح والذي يمكن عن طريقه ضمان جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.

صدر إعلان الحق في التنمية عام 1986 بأغلبية 146 صوتاً وعارضته الولايات المتحدة، التي سبق لها ان عارضت انشاء فريق العمل الخاص بالتنمية، رغم مشاركتها بعد تأسيسه مشيرة الى ان تعبير " حقوق الانسان للشعوب" يعتبر غير دقيق ويثير الخلط، في حين تغيّب 8 دول عن التصويت بينها اسرائيل وبريطانيا واليابان. وركزت التحفظات أو المآخذ حول العلاقة بين حقوق الانسان والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، او مبدأ عدم قابلية حقوق الانسان للتجزئة او الاعتراف بالمساعدة للدول الفقيرة كالتزام قانوني دولي.

وبامكاننا اعتبار " الحق في التنمية" يمثل الجيل الثالث من منظومة حقوق الانسان، الى صيانة السلم العالمي او حق السلم كما يقال والحق في بيئة نظيفة وسليمة والحق في الاستفادة المشتركة من التراث البشري ومنجزات العلم والتكنولوجيا، هذا اذا ما اعتبرنا الحقوق المدنية والسياسية تمثل الجيل الاول والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمثل الجيل الثاني، فان حق التنمية والسلم يشكلان محور الجيل الثالث لمنظومة حقوق الانسان الدولية، ويمكن اعتبار الحق في الديمقراطية أحد أركان الجيل الرابع لحقوق الانسان.

ونجد هنا ضرورة التأكيد على تفاعل الحقوق وتكاملها دولياً ووطنياً، واذا كان الغرب كما اشرنا قد ركز على الحقوق المدنية والسياسية، فانه لم يعط الحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية الاهتمام المطلوب الاّ مؤخراً. اما حق التنمية فقد شهد فصلاً تعسفياً احيانا من جانب بعض البلدان الغربية كالولايات المتحدة وبريطانيا وبدرجة اقل فرنسا وهولندا عن الحقوق الاخرى وبخاصة ما يتعلق " بالعالم الثالث."

ان الحق في التنمية يؤكد ترابط حقوق الانسان كافة وعدم القدرة على فصلها او تجزئتها كما ان حقوق الانسان الفردية لا يمكن فصلها عن حقوق الشعوب والامم.ولهذا فان صدور إعلان الحق في التنمية كان خطوة مهمة لتحقيق التكامل في الحقوق وكان الطابع العام للإعلان متوازياً. وتشير مقدمة إعلان الحق في التنمية الى ان " التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسن المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والافراد جميعهم على اساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها. ومن هذا المنطلق ينظر اليها كمسار اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي شامل يهدف الى تحقيق النهوض المطرد برفاهية الناس بالاعتماد على مشاركتهم الحرة والتقاسم العادل للخيرات والثروات، اي الاقرار بمحورية الانسان في عملية التنمية وبهذا المعنى فان العلاقة بين التنمية وحقوق الانسان هي علاقة احتوائية خصوصاً وان التنمية هي حق متفرع من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومؤلف ومكوّن منظومة حقوق الانسان.

وجاء فيه ايضا" ... يحق لكل فرد .... ان يتمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن فيه اعمال الحقوق والحريات المبينة في هذا الإعلان اعمالاً تاماً.. واذ تشير الى حق الشعوب في تقرير المصير الذي بموجبه يكون الحق في تقرير وضعها السياسي بحرية وفي السعي الى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية.. في ممارسة السيادة التامة الكاملة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية"...

يتألف إعلان الحق في التنمية بعد الديباجة الطويلة من 10 مواد ركّزت على ما يلي :

1- الحق في التنمية كحق للانسان وكحق للشعوب، والتوفيق بين احترام حق الشعوب في السيادة على ثرواتها وبين الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

2- الانسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية، والمسؤولية فردية وجماعية ومن حق الدول ومن واجباتها وضع سياسات تنموية وطنية ملائمة (لاحظ حق وواجب).

3- الحق في التنمية يقضي احترام مبادئ القانون الدولي وعلاقات الصداقة والتعاون وضرورة ازالة العقبات التي تعترض التنمية.

4. ضرورة تعزيز تنمية البلدان النامية.

5 - التنمية مرتبطة بالسلام، ولذلك لا بدّ من صيانة السلم والامن الدوليين.

6- ضرورة تحقيق تكافؤ الفرص واتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشيط في عملية التنمية، اي التركيز على البعد الداخلي في الحق في التنمية.

7- تأكيد مبدأ عدم قابلية الحقوق للتجزئة.

8-صياغة وتبني وإعمال تدابير سياسية وتشريعية وغيرها على المستوى الوطني والدولي،لتطبيق الحق في التنمية.

وبعد نقاشات دولية وحقوقية تبنت لجنة حقوق الانسان في (4 آذار -مارس) 1993 قراراً يقضي بانشاء فريق عمل يعنى بالحق في التنمية وتحديد المعوقات وتقديم التوصيات.

ومنذ ذلك التاريخ بدأت بعض الاقتراحات تتفاعل للاعداد لاتفاقية دولية حول الحق في التنمية، اي دراسة امكانية تطوير إعلان الحق في التنمية الى اتفاقية دولية شارعة اي منشئة لقواعد قانونية جديدة ذات صفة الزامية.

لا بد من الاشارة الى اهمية الترابط بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان، فما زالت الثغرة كبيرة بين خطاب الدول الصناعية المتقدمة وبين الدول النامية الفقيرة، سواء في موضوع الهيكلة او حقوق الانسان او مبدأ المساواة او غيرها على المستوى الدولي او على المستوى الوطني المحلي.

وكاطلالة سريعة لإعلان الحق في التنمية، فانه يتضمن طائفة واسعة من الحقوق ضمن المنتظم الدولي والوطني وبشكل خاص فيما له علاقة بالشرعة الدولية لحقوق الانسان وبأركانها الاساسية، كالإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويمكن من خلال هذه الاطلالة قراءة المحددات التالية التي تضمنها الإعلان وما يمكن استنطاقه من مدلولات النص كمضمون رئيس لحق التنمية سواء في القانون الدولي، كحق للانسان (الفرد، الكائن البشري) أو حقوق الشعوب.

وهذا الحق يتضمن :

- حق المشاركة في الشؤون العامة (دولياً ووطنياً).
- الحق في حرية تأسيس الجمعيات .
- التعددية.
- حرية التعبير وحرية الراي .
- حرية الاعلام وحق تلقي المعلومات.
- مشاركة المرأة.
- الحق في تنمية وتعزيز الديمقراطية المحلية.
- حق التنمية كحق للتمتع بحقوق الانسان الاخرى.
- التزام الدولة بمراعاة حقوق الانسان في سياسات التنمية.
- الحق في التنمية والمساواة في السيادة في العلاقات الدولية.
- حق الشعوب في اختيار نظامها السياسي.
- مبدأ السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية.
- حق التنمية وواجب التعاون الدولي والاستفادة من التكنولوجيا والعلم.

•حق التنمية وربط المساعدة باحترام حقوق الانسان (اي ربط المساعدة باحترام حقوق الانسان في العلاقات الدولية).

•التزام المنظمات الدولية بمعايير حقوق الانسان في انشطة التعاون الدولي من اجل التنمية.

هناك عقبات وعراقيل وصعوبات تحول دون إعمال الحق في التنمية سواء في المجتمع الدولي او في المجتمع الوطني، اذ ان الحق في التنمية بما يرتبط به من حقوق والتزامات على الدول والمنظمات الدولية وسواء على المستوى الدولي او الوطني المحلي، يلاقي الكثير من العقبات التي تتطلب اعادة النظر في الكثير من السلطات والمواقع والامتيازات والعلاقات والبنى القائمة والعادات المترسخة.

ان بعض مصادر هذه العراقيل هي : النظام الدولي بكامله ببعده القانوني والمؤسسي والاقتصادي والسياسي، اي تأويل وتفسير القانون بطريقة ازدواجية وانتقائية في المعايير، واستخدام المؤسسات الدولية والتحكم بالعلاقات الاقتصادية الدولية وترتيب المصالح والنفوذ والقوة والاستقطابات، اي علاقات الهيمنة التي يعاني منها ملايين البشر وعدد كبير من الشعوب التي ترزح تحت نير التبعية والهيمنة او الاحتلال المباشر والفقر والتهميش.

ليس هذا حسب بل ان العوامل الخارجية الأخرى كثيرة التي تحول دون بلوغ التنمية منها، احتلالات الاراضي والحروب والأعمال العسكرية والنزاعات المسلحة الدولية والداخلية والارهاب الدولي، وكذلك تعرض بعض الشعوب والبلدان الى الحصارات الدولية التي يمكن ان تشكل عائقاً جدياً وحقيقياً امام التنمية وبخاصة التنمية الانسانية المستدامة والتي تعدّ انتهاكاً سافراً وصارخاً لحقوق الانسان. ولعل تجربة العراق ونظام العقوبات الذي فرض عليه 1990-2003 وفيما بعد احتلاله خير دليل على انهيار المجتمع بكامله وليس تعطل التنمية حسب، وذلك لان نظام العقوبات، الذي يقع على الدولة بإفتراض مخالفة حكامها لقواعد القانون الدولي، لا ينحصر ضرره على مؤسساتها فحسب، بل ينعكس على المواطن العادي، الذي لم يكن مسؤولا عن تصرفات حكومته، حتى وإن كانت استبدادية او غير شرعية في تجاوزها على القانون الدولي، فما بالك وان الاحتلال قد فجّر جميع النزعات الطائفية والمذهبية والاثنية والتجزيئية وعزز الاتجاهات التقسيمية على حساب الهوية الوطنية الجامعة.

ويمكن القول ان جميع اشكال العقوبات والاحتلالات تؤدي الى إبطال عملية التنمية وحرمان الانسان من فرص العيش الطبيعي، وبالتالي تشكل هدراً سافراً وصارخاً لا يخص التنمية فحسب بل لكل منظومة حقوق الانسان ومقومات استمراره وديمومته ككائن بشري.

اما اهم المعّوقات للتنمية Obstacles of Development على المستوى الداخلي، فهي الفقر والفساد الاداري المحلي والدولي، وغياب الحريات الديمقراطية وتهميش دور المرأة وانخفاض مستوى التعليم والثقافة بما في ذلك استمرار تفشي ظاهرة الامية وبتجاهل حقوق الاقليات وعدم الاعتراف بها، وغيرها اضافة الى ما ذكرناه.

ورغم التقدم الكبير الحاصل الذي احرزه العالم والمجتمع الدولي في وضع إطار مفاهيمي للتنمية كحق من حقوق الانسان وشمولية مفهوم التنمية، الا انه للاسف الشديد، لم يواكب هذا التطور في المفهوم تطور مماثل في السياسات الوطنية او الدولية، فإستمرت معظم الدول النامية ومنها الدول العربية في إتباع سياسات تنموية تعطي اولوية لاعتبارات النمو الاقتصادي- ان استطاعت- وتخضع لاملاءات الضغوط السائدة في كل الاحوال، كما استمرت السياسات الدولية في تكريس هيكل علاقات يفضي الى المركزية ويعزز اللامساواة.

خاتمة:

يمكن القول ان التنمية في البلدان العربية مرّت بثلاث مراحل أساسية كجزء من البلدان الحديثة الاستقلال سواءً كانت انظمة ثورية أو محافظة، جمهورية أو ملكية فإن هناك بعض الخصائص المشتركة التي جمعتها، وإن كانت هناك منطلقات مختلفة ومتباعدة بينها خصوصاً الطريق الذي سلكته لتحقيق التنمية، والعقبات التي واجهتها.

الاولى- مرحلة ما بعد الاستقلال أو نشوء الدول الحديثة العهد، وما رافق ذلك من نقاشات وجدالات حول الاهداف والسبل والاليات والفئات المستهدفة والطريق الذي يمكن اختياره الى التنمية، هل هو طريق التوجه " الاشتراكي" ام طريق التطور اللارأسمالي والنظام الاقتصادي الموّجه والتركيز على دور القطاع العام والتخطيط المركزي أم حرية السوق واعلاء دور القطاع الخاص!؟ وما رافق ذلك من تطور ونمو اقتصادي ولكن مرحلة ما بعد الاستقلالات العربية ونشوء الدول الحديثة شهدت انقطاعاً لخط التطور التدريجي عبر ثورات وانقلابات وتقليص الحريات والحياة البرلمانية والتعددية، على حساب دور الطبقة الوسطى والمثقفين وصعود العسكر والفئات الريفية، القليلة التعليم والمعارف. وقد وصلت هذه المرحلة الى طريق مسدود، رافقه انتشار ظاهرة الفساد والرشوة والهوّيات المصغّرة بانتعاش النزعات الطائفية والمذهبية والعشائرية والجهوية وغيرها.

الثانية- مرحلة الطفرة النفطية للبلدان الشديدة اليُسر، والتي استمرت منذ اواخر العام 1973 (بعد ما سمي بحرب اكتوبر) واستخدام النفط سلاحاً في المعركة وحتى مطلع الثمانينات ومن ابرز سمات تلك المرحلة ارتفاع اسعار النفط، وجود فوائض بمليارات الدولارات سنوياً، التي اتجهت الى البنوك الامريكية والاوروبية، واحدثت الفوائض تنمية محلية سريعة وبخاصة في الدول النفطية خلال فترة قصيرة سواء للبنى التحتية وفي مستوى التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والتجارية والرفاه بشكل عام.

الثالثة-مرحلة الانكماش الاقتصادي وبخاصة بعد اندلاع الحرب العراقية- الايرانية 1980 وطاولت تلك المرحلة عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وما تبع ذلك من حروب واحتلالات وبخاصة بعد غزو القوات العراقية للكويت عام 1990 وحرب قوات التحالف ضد العراق في العام 1991 ومن ثم فرض حصار دولي عليه، وشنّ الحرب عليه عام 2003 وسقوط بغداد ووقوعها تحت الاحتلال في 9 نيسان(ابريل) من العام نفسه.

ومن اهم سمات هذه المرحلة تراجع معدلات النمو واستمرار ظاهرة الامية والبطالة وهجرة العقول والادمغة وازدياد الاعتماد على العمالة الاجنبية في دول الخليج العربي مقابل ارتفاع هجرة حادة للكفاءات في دول المغرب العربي.

وادت هذه الاوضاع، حسب د. مسعود ظاهر في بحثه القيّم حول الامن الثقافي، الى تفاقم مشكلات الامن الثقافي والوطني والقومي بصورة حادة وبخاصة في دول الخليج، ويرجع السبب في كشف نقدي لمسيرة التنمية العربية الى انها اعتمدت على مشاريع استهلاكية وعلى التبادل التجاري، والى كونها تعمل بعيداً عن التكامل العربي في ظل توجه عالمي لاقامة وحدات اقتصادية كبيرة والى اعتمادها على بيع المواد الاولية وعلى استيراد العمالة الاجنبية فضلاً عن أن تلك التحولات جرت في ظل وجود قوات عسكرية اجنبية

التنمية والحكم الصالح يمكنهما السير معاً اذا توفرت ارادة سياسية وتشريعات ضامنة ومؤسسات وقضاء مستقل ومساءلة وشفافية وتداول سلمي للسلطة ومجتمع مدني ناشط ورقابة شعبية واعلام حر ، اذ لا يمكن تحقيق احدهما دون الآخر الاّ استثناءً. أما القاعدة فهي التداخل والتواصل ما بينهما والاّ وصل كلاهما الى طريق مسدود. ولهذا فان مواجهة الاشكاليات والتحديات انما يستهدف اختيار السبل الصحيحة والمناسبة لإحداث التنمية الانسانية المنشودة والشاملة وفي ظل حكم صالح (راشد) ورقابة فعالة للمجتمع المدني.

الباب الخامس :قضايا وتجارب تنموية
الفصل الثالث

تحديات التنمية الفلسطينية

أ.د. أحمد سعيد نوفل *
جامعة اليرموك الأردنية

تتميز قضية حقوق الإنسان الفلسطيني وعلاقتها بالتنمية الفلسطينية بخصوصية ثنائية ، الأولى، أن الفلسطيني يعيش تحت احتلال إسرائيلي منذ أربعين عاما، وما يمثل ذلك من انتهاكات كاملة لحقوق كل إنسان يخضع للاحتلال ويسعى لنيل حريته . والثانية، موقف السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها من حقوق الإنسان الفلسطيني وتأثير ذلك على التنمية الفلسطينية الشاملة. ولهذا فإن الدراسة ستركز على قضية حقوق الإنسان الفلسطيني في التنمية الفلسطينية ، والمعيقات البنيوية والمؤسساتية والمجتمعية المترابطة ، التي تقف في وجه احترام حقوق الإنسان ومشاركته في التنمية الشاملة .وتتطرق الدراسة إلى بعدين رئيسيين : قضية حقوق الإنسان الفلسطيني والانتهاكات التي يتعرض لها من قبل سلطات الاحتلال، وموقف السلطة الفلسطينية من حقوق الإنسان الفلسطيني. وتحلل الدراسة مفهوم حقوق الإنسان الفلسطيني والتنمية الفلسطينية والعلاقة بينهما، وتأثير الاحتلال الإسرائيلي عليهما. وموقف السلطة الفلسطينية من حقوق الإنسان والتنمية الفلسطينية ،والتحولات الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني، في ظل القوانين والتشريعات الفلسطينية، ومستقبل تلك العلاقة.

المبحث الأول) تحديد مفهوم التنمية الفلسطينية

يوجد مفهومان للتنمية ، الأول المفهوم التقليدي، والذي يقصد منه التنمية الاقتصادية، يقابله المفهوم الواسع، الذي يستند إلى فكرة التنمية الإنسانية ببعدها الشامل، وذلك للتداخل بين عناصرها المختلفة. وبسبب الشراكة الوطنية التي تربط بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المحلي، تؤكد على أن التنمية الشاملة في النهاية، ليست خيارا بل هي ضرورة وطنية. وهو ما يعنيه البحث عند تحليل مفهوم التنمية الفلسطينية، لأن الهدف من التنمية الإنسانية ، أن يتعرف المواطن على حقوقه وواجباته الدستورية كي يشارك مشاركة فاعلة وإيجابية في الحياة السياسية. لهذا كان لا بد من إجراء إصلاحات تشريعية من خلال القوانين التي لها علاقة بالحريات والواجبات التي تمس المواطنين، لتحفيزهم على المشاركة السياسية وخلق المواطن الصالح، لكن تبقى المشكلة عادة في المسافة بين النظرية والتطبيق.

وتركز التنمية الشاملة في مفهومها ودلالاتها النظرية، على مقولات وافتراضات التحديث في أنماط النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تهدف إلى الإلحاق الحضاري للمجتمعات النامية مع الدول المتقدمة لتحقيق التنمية المستدامة فيها وبناء الدولة الوطنية القوية وتدعيم قدرات النظام السياسي والمشاركة السياسية. ويركز البحث على التنمية السياسية الفلسطينية باعتبارها عملية معقدة ومتشعبة، تتطلب تضافر مختلف الجهود الرسمية والشعبية في الوطن الواحد من أجل إنجاحها. لأنها تعني إحداث تغيير ضمن الثوابت وإخلاصا في العمل وعدالة عند التطبيق. وهي بحاجة أيضا إلى استراتيجية طويلة الأمد ومشاركة فاعلة من جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمواطنين، وإلى تغيير في التفكير

والممارسة، وإحداث تعديل في القوانين والأنظمة، كي تتماشى مع أهداف التنمية في جعل المجتمع عصريا ومتطورا ومنفتحا ومتسامحا لكل أبنائه، قوامه العدل والحق وسيادة القانون.

ومع أن أهداف التنمية السياسية تختلف من مجتمع لآخر وتتأثر بالظروف المحيطة بها والظروف التاريخية التي تمر بها الدولة والثقافة السائدة فيها، إلا أنه توجد قواسم مشتركة تجمع بين معظم المجتمعات والأنظمة السياسية، بخاصة في الدول النامية. وتهدف إلى تفعيل دور السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) ومبدأ الفصل بينها، وتوفير بيئة سياسية وحيوية ومجتمع مدني نشط تنبثق عنه أحزاب وتيارات وطنية ذات تمثيل واسع، وتعزيز قيم الانتماء والديمقراطية والمساواة والكفاءة والمشاركة، وضمان حقوق المرأة ومشاركة فاعلة للشباب. على أساس اعتبار الفرد قيمة بحد ذاته، متساويا في حريته و حقوقه مع بقية الأفراد ، وأن السلطة الحاكمة هي وسيلة لتنظيم علاقات الأفراد بالشكل الذي يخدم مصالحهم المشتركة. وانتهاج سياسة الانفتاح وإشاعة ثقافة سياسية وبرامج تثقيفية حول المواطنة والحوار وحرية التعبير والمشاركة السياسية. ومن الصعب أن تنجح التنمية السياسية في أي دولة ، من دون وجود ديمقراطية حقيقية نشطة واستقرار سياسي وسلطة سياسية ترعى مطالب الأمة وتنفذها، وتحقق الوحدة الوطنية وتعزز مفهوم المواطنة والانتماء للوطن والمساواة بين المواطنين كافة، من دون تمييز. كما تهدف التنمية إلى التخلص من الأزمات التي تواجهها الدولة، مما يعني أنها مصلحة مشتركة للسلطة السياسية وللمواطنين، من أجل تحقيق الاستقرار السياسي الذي يبتغيه أي نظام سياسي. وهذا يتطلب من الجميع - مسؤولين ومواطنين- الإسهام الفعلي والفعال في إنتاج حالة جديدة تأخذ بعين الاعتبار كيفية التعامل بكفاءة مع التنمية السياسية.

وفيما يتعلق بمفهوم التنمية الفلسطينية، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار واقع حقوق الإنسان الفلسطيني في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي وانعكاسه على المجتمع الفلسطيني. لأن سياسة الحصار الذي تفرضه إسرائيل على الشعب الفلسطيني، والانتهاكات اليومية التي يتعرضون لها على الحواجز من قبل الجنود الإسرائيليين،والاعتقالات والتعذيب والقتل وهدم المنازل، وبناء الجدار العنصري ومصادرة الأراضي الفلسطينية لبناء مستوطنات إسرائيلية ، وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي ، هي مؤشرات سلبية تؤثر على قضية التنمية الفلسطينية ، لأنها مرتبطة بالإنسان الفلسطيني وحقوقه. مما يؤكد على أن التنمية الفلسطينية يرتبط نجاحها بزوال الاحتلال الإسرائيلي عن الأراضي الفلسطينية .

ولهذا فإن التنمية الفلسطينية مرتبطة بتحرير الأراضي الفلسطينية وزوال الاحتلال الإسرائيلي عنها، وتلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني من الأمن الشخصي وتطبيق سيادة القانون، وتقديم خدمات في مجالات التعليم والصحة ومعالجة البطالة ومحاربة الفقر والأمية وتحسين الظروف الاقتصادية والاستثمارية والمؤسسات العصرية، لمصلحة المواطن الفلسطيني وحقوقه السياسية والاقتصادية، واستعادته لحريته.

وقد يؤدي تحقيق التنمية إلى تطوير وتعزيز عوامل الصمود الفلسطيني ، إذا عمت نتائجها على جميع فئات الشعب وخاصة الفقيرة ، لأنه لا تناقض بين التنمية ومقاومة الاحتلال، بينما التناقض الحقيقي هو بين التنمية والاحتلال. لأن الاستقلال السياسي أمر ضروري في تحقيق التنمية. ومن هنا تأتي خصوصية التجربة الفلسطينية في التنمية التي تتم تحت الاحتلال الإسرائيلي .

المبحث الثاني- تطور التنمية الفلسطينية :

بدأت مشاريع التنمية الفلسطينية بالظهور، بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993، وقيام السلطة الفلسطينية في عام 1994 وعودة القيادة الفلسطينية من خارج الوطن. ومنذ ذلك الوقت برز مفهوم التنمية الفلسطينية الذي ارتبط بوجود سلطة وطنية فلسطينية تمارس أعمالها في المجتمع الفلسطيني ، وبين سلطة الاحتلال الإسرائيلي التي هي فوق السلطة الفلسطينية، يمارس جنودها القمع في الأراضي الفلسطينية، وينتهكون حقوق الإنسان الفلسطيني. ولهذا ، فقد اصطدمت حقوق الإنسان الفلسطيني بسلطتين، الأولى سلطة وطنية فلسطينية لها أجهزتها الأمنية ومؤسساتها القانونية، يؤثر عملها على حقوق الإنسان الفلسطيني. وبين احتلال إسرائيلي يعمل - كأي محتل - بعيدا عن الشرعية القانونية. وهذا الأمر ساهم في خلق إشكالية كبيرة أمام نجاح التنمية الفلسطينية. وكانت الضحية في كلا الحالتين الإنسان الفلسطيني وحقوقه .

أولا) التنمية الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي

تعرضت حقوق الإنسان الفلسطيني إلى الانتهاكات المستمرة منذ الأيام الأولى للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في عام 1967 . وبالمقارنة مع ما جاء في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، نرى أنه لا يوجد احترام لحقوق الإنسان في ظل الاحتلال، لتناقض مبادئ ومواد الميثاق العالمي مع الممارسات الإسرائيلية . فقد نصت المادة الأولى ، على أن جميع الناس يولدون أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق ، ولا كرامة ولا حقوق فلسطينية في ظل الممارسات الإسرائيلية ضدهم . والمادة الثانية، نصت على أن لكل إنسان حقا بالتمتع بالحقوق والحريات كافة من دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الرأي السياسي، أو دون تفرقة بين الرجال والنساء . وهذا يتناقض مع الممارسات والتمييز العنصري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. وقد سبق أن اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا عام 1975، يساوي الصهيونية بالعنصرية التي كانت موجودة في جنوب إفريقيا. وأما المواد الأخرى ، فقد نصت المواد (3-14) على الحقوق الشخصية للإنسان مثل : حقه في الحياة والحرية ، وعدم الخضوع للتعذيب ولا للمعاملة القاسية، والمساواة في القانون، وعدم جواز القبض على إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً، وحرية التنقل . وتلك المواد خلت من قاموس الاحتلال الإسرائيلي، لأن الاعتقالات والتعذيب وعدم مساواة الفلسطينيين أمام القانون مع الإسرائيليين - باعتراف منظمات حقوق الإنسان الدولية والإسرائيلية - يؤكد على أن الاحتلال لا يراعي حقوق الإنسان الفلسطيني.

هذا من الجانب النظري ، وأما على الصعيد العملي ، يلاحظ من خلال استعراض الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، تناقضها الفاضح مع حقوق الإنسان التي هي عماد التنمية الفلسطينية. فقد قامت سلطات الاحتلال ، بعد الانتخابات التشريعية عام 2006، التي فازت بها حركة حماس، باعتقال سبعة وزراء من الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس ، وسجنت 40 نائباً من المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب بمن فيهم رئيس المجلس (من أصل 88 نائبا) . كما اعتقلت 700 ألف فلسطيني منذ بداية الاحتلال عام 1967 للآن، بمعدل واحد من كل أربعة فلسطينيين داخل فلسطين . وإذا أخذنا في الاعتبار أن معظم هؤلاء المعتقلين كانوا من الرجال البالغين فإن هذه النسبة تعني أن 42 % من الرجال في فلسطين قد دخلوا السجون أي تقريباً واحد من كل اثنين . منهم 1175 طالباً وطالبة ، و330 من الأطفال دون سن الثامنة عشر . وأغلقت عام 2006 بأوامر عسكرية 12 مدرسة وجامعة، في حين تم تعطيل الدراسة جراء العدوان في 1125 مدرسة ومؤسسة تعليم عالي. وبلغ عدد مؤسسات التربية والتعليم التي تعرضت للقصف 359 مدرسة ومديرية ومكاتب تربية وتعليم وجامعة في عام واحد (2006)، وحولت 43 مدرسة إلى ثكنات عسكرية. ووصل عدد الطلاب الذين استشهدوا برصاص جيش الاحتلال إلى 848 طالباً من طلبة

المدارس والكليات. وعدد الطلبة والطالبات والموظفين الذين أصيبوا برصاص الاحتلال إلى 4792 طالباً وطالبة وموظفاً. ونصبت قوات الاحتلال 5001 حاجزاً عسكرياً ونقطة تفتيش في الأراضي المحتلة وأكثرها متنقل ، ويبلغ الثابت منها حوالي 763 حاجز في الضفة الغربية. وأغلقت أكثر من 70 جمعية من جمعيات المجتمع المدني، بعد أن جمدت وصادرت أرصدتها المالية.

أما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي جاءت في المواد (22-27) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ،مثل : الحق في العمل بأجر عال والعمل النقابي، والحق في الراحة وفي أوقات الفراغ، وفي مستوى من المعيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية والحق في التعليم، فإن الاحتلال الإسرائيلي يمارس سياسة عنصرية ويميز بين العمالة الإسرائيلية والعمالة الفلسطينية من حيث الأجور وساعات العمل والتجمع في النقابات والتنقل والرعاية الصحية. 1

ووصلت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية من جراء الإغلاق والحصار الإسرائيلي 75% حسب نتائج مسح في العام 2007. ولا يسمح للفلسطيني باستخدام ما لا يزيد عن 50 متر مكعب من المياه سنوياً، بينما يسمح للإسرائيلي باستخدام 2400 متر مكعب من المياه سنوياً من مياه الضفة الغربية، أي 42 ضعف الفلسطيني . ويصل دخل الفرد الإسرائيلي 30 ضعف دخل الفرد الفلسطيني.

وعبر التقرير السنوي الذي أصدره المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في رام الله لعام 2006 - وهو مركز حقوقي محايد مختص في توثيق ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة - عن حقيقة الانتهاكات التي تحدث سواء من قبل الجانب الفلسطيني أو من قبل الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان الفلسطيني. ووصف التقرير عام 2006 بأنه كان وبامتياز - ربما منذ العام 1967- الأكثر سوءا في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، سواء على مستوى جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني ومواثيق حقوق الإنسان التي تقترفها قوات الاحتلال ضد المدنيين، أو على مستوى الأوضاع الداخلية الفلسطينية، خاصة التدهور الخطير في حالة الانفلات الأمني والتصعيد غير المسبوق في الاعتداء على سيادة القانون.

وواصلت إسرائيل وعلى مدار عام كامل، ممارساتها بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك أعمال القتل العمد وتشديد إجراءات الحصار، وتدمير الممتلكات، والتوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي لصالح جدار الضم في عمق أراضي الضفة الغربية. والاستخدام المفرط للقوة وجرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة التي واصلت قوات الاحتلال اقترافها طوال سنوات الاحتلال . وتبين أن 647 مواطنا استشهدوا على أيدي قوات الاحتلال خلال عام واحد فقط وهو عام 2006، فيما أصيب 1700 بجراح في قطاع غزة. وكان من بين الشهداء 498 مدنيا سقطوا في ظروف لم ينشأ في أغلبها تهديد لحياة الجنود، ليرتفع بذلك عدد الفلسطينيين الذين استشهدوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر/ أيلول 2000 إلى 4025 شهيدا، منهم 3226 مدنيا، بينهم 740 طفلا و141 امرأة. وتم القيام بجرائم الإعدام خارج إطار القضاء (الاغتيال)، وحظيت تلك السياسة بتأييد من قبل الحكومات الإسرائيلية المختلفة ، ومباركة وتغطية من قبل جهاز القضاء الإسرائيلي. إذ سقط 140 شهيدا خلال عام 2006 في 48 جريمة اغتيال، بينهم 94 مستهدفا و46 من غير

---

[1] علوان ، محمد يوسف ، حقوق الإنسان في ضوء القوانين والمواثيق الدولية ، الكويت ، جامعة الكويت ، الطبعة الأولى ، 1989.

المستهدفين، منهم 20 طفلا، فيما أصيب العشرات بجراح. وبذلك يرتفع عدد ضحايا جرائم الاغتيال بحق الناشطين الفلسطينيين منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر 2000 إلى 613 شخصا في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يساوي 19% من مجمل الضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال خلال الانتفاضة والبالغ عددهم 3226 شخصا.1

وشهد عام 2006 تصعيدا في اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي على الطواقم الطبية الفلسطينية؛ حيث استشهد خمسة من أعضاء الطواقم الطبية الفلسطينية جميعهم في قطاع غزة، فيما أصيب عدد آخر بجراح. وبلغ عدد المنازل التي هدمتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة خلال عام 2006 حوالي 810 منازل، بينها 205 منازل تم تدميرها بشكل كلي و605 منزلا أخرى هدمت بصورة جزئية. فيما تم في الضفة الغربية تجريف 116 منزلا سكنيا و65 منشأة مدنية تستخدم لأغراض زراعية أو تجارية أو صناعية في مختلف محافظات الضفة. كما قامت إسرائيل باقتلاع 13572896 شجرة من الأراضي الفلسطينية عام 2006. وانتهجت قوات الاحتلال، منذ أواخر يوليو/تموز 2006 نهجا جديدا في تنفيذ جرائم هدم منازل المواطنين الفلسطينيين وذلك من خلال إنذارهم بواسطة الهاتف ومطالبتهم بإخلائها قبل وقت قصير من قصفها بواسطة الطائرات الحربية .

إضافة لما سبق، أشار المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، إلى وجود نحو 11 ألف فلسطيني يرزحون في سجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلي مع نهاية عام 2006، بينهم 383 طفلا و114 امرأة، وأكثر من 750 منهم يخضعون للاعتقال الإداري، بمن فيهم قادة سياسيون ونواب ووزراء. أما بخصوص التعذيب، هناك عدة أساليب منافية لحقوق الإنسان تستخدمها أجهزة الأمن الإسرائيلية ضد المعتقلين الفلسطينيين منها: عصب العينين أثناء التحقيق، ضرب المعتقلين في أنحاء مختلفة من الجسم، خنق المعتقل بطريقة تؤدي إلى إحداث صعوبة في التنفس من خلال وضع كيس على الرأس من قماش سميك ذي رائحة نتنة، وشتم المعتقل بألفاظ نابية وعبارات مهينة وحاطة بالكرامة. كذلك نزع شعر لحية المعتقل بقوة وبطريقة تحدث آلاما شديدة، وتعليق المعتقل من رجليه ووجهه إلى الأرض، وربط المعتقل على الكراسي وشد الأيدي والأرجل بوثاق من البلاستك بصورة تحدث آلاما شديدة في الجسم، والشبح على الحائط مع إجبار المعتقل على حني ركبتيه بزاوية تسعين درجة.

وعلى صعيد الاقتصاد، استمرت إسرائيل بفرض الحصار على الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية ، وبشكل خاص على قطاع غزة منذ نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006،وفرضت عقابا جماعيا عليهم، مما يتعارض مع القوانين الدولية. ومنعتهم من الحق في حرية الحركة والتنقل. كما أقامت ما يزيد عن 528 حاجزا عسكريا ومانعا إسرائيليا على مداخل المدن الفلسطينية والطرق الرئيسة في الضفة الغربية وعزلها عن محيطها الخارجي ومنع تقييد الحركة بين المدن والقرى والمخيمات. وواصلت إقامة مستوطنات ومواقع استيطانية جديدة وتوسيع القائم منها والتهام المزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية لأغراض التوسع الاستيطاني وإنشاء طرق التفافية جديدة خاصة بالمستوطنات. وأنشأت وحدات سكنية في الضفة الغربية والقدس. وقام المستوطنون الصهاينة باعتداءات على المواطنين الفلسطينيين، مما أدى ـ منذ بداية الانتفاضة أي منذ أواخر سبتمبر/أيلول 2000 وحتى نهاية العام 2006، إلى مقتل 36 مدنيا فلسطينيا بينهم تسعة أطفال، فيما تم رصد مئة اعتداء اقترفها المستوطنون ضد السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم.2

---

1 عوض الرجوب ، أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الجزيرة نت ، 2007/7/18.

2 الرجوب ، المرجع السابق .

كما أبقت إسرائيل سيطرتها الفعلية على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو، وعلى 60% من أراضي الضفة الغربية و40% من قطاع غزة. وسيطرت على معظم مصادر المياه وعلى حركة تنقل المواطنين وعلى الاقتصاد الفلسطيني الذي بات تابعا للاقتصاد الإسرائيلي في ظل وجود المعابر والحواجز والجدار العنصري، الذي يعتبر انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان الفلسطيني ، باعتراف محكمة العدل الدولية في لاهاي عام 2004.

والجدار عبارة عن منظومة إسرائيلية أمنية وسياسية متكاملة، يتكون من سلسلة من الجدران الإسمنتية بارتفاع ثمانية أمتار وطريقا لدورية عسكرية باتجاهين وأبراج مراقبة محصنة ، وأسلاك شائكة مكهربة وطرق لكشف أقدام العابرين وأجهزة تحسس الكترونية ، ومناطق فلسطينية قريبة من السياج محظور على الفلسطينيين الاقتراب منها . تعلوه أسلاك شائكة وحواجز وخنادق بعمق أربعة أمتار على الجانبين وممرا ترابيا لاقتفاء الأثر ، وسياجا الكترونيا داخل أراضي الضفة الغربية . وأدى الجدار إلى اقتلاع ثلاث وثمانين ألف شجرة زيتون ، ومصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية بطول 126 كم2 . وتقول إسرائيل أن طول الجدار يصل إلى 244 كم ويمتد من الشمال إلى جنوب الضفة الغربية بمحاذاة الخط الأخضر ، غير أن السلطة الفلسطينية أشارت إلى أن طول الجدار يتراوح ما بين 350 - 400 كم2 .

وحسب دراسة أعدها مركز المعلومات الوطني الفلسطيني التابع للهيئة العامة للاستعلامات الفلسطيني ، فإن الجدار سيلتهم مساحة 1328 كم2 أي ما نسبته 14،23 % من مجمل أراضي الضفة الغربية ، يعيش فيها 700 ألف فلسطيني أي حوالي 30% من سكان الضفة الغربية ، منهم 276 ألف حول مدينة القدس فقط . وسيخضع الفلسطينيون لرقابة إسرائيلية مشددة ، كمنعهم من التحرك في الليل، ومن الوصول إلى منازلهم وأرضهم. أما في النهار فسوف يتحركون بعد الحصول على تصاريح إسرائيلية . وبسبب مساره المتعرج داخل الأراضي الفلسطينية ، وسيتوغل الجدار في بعض المواقع في عمق الضفة الغربية ، مما سيؤدي إلى أن يصبح طول الجدار عند انجازه أربعة أضعاف طول الخط الأخضر . وتريد إسرائيل تجزئة الأراضي الفلسطينية ، وتحويلها إلى كانتونات لا رابط بينها ، لأنه ومع انتهاء المرحلة الأخيرة من إقامة الجدار ، ستتحول أراضي الضفة الغربية إلى ثلاثة كانتونات، واحد في الشمال يتألف من نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية ويرتبط مع رام الله بمعبر قرب مستوطنة أرئيل، وتبلغ مساحته 1930 كيلومتر، وثان في الجنوب يتألف من الخليل وبيت لحم وتبلغ مساحته 710 كيلومتر، وثالث في أريحا ومساحته 60 كيلومتر" . وتتحكم إسرائيل في المعابر التي تصل بين الكانتونات الثلاثة في الضفة الغربية .

وجميع تلك الأهداف التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها من بناء الجدار العنصري، تؤثر بشكل كبير على حقوق الإنسان والتنمية الفلسطينية، لأنه يستهدف الإنسان الفلسطيني وحقوقه في أرضه وحريته في التنقل ، ودفع الشباب إلى ترك وطنهم والبحث عن فرص عمل خارج الأراضي الفلسطينية، مما يؤدي إلى تفريغها من الكفاءات الفلسطينية المهمة في عملية التنمية الفلسطينية، وتفشي البطالة والفقر.

ونتيجة للسياسة الإسرائيلية، توقفت المشاريع التنموية التطويرية ، وعجزت السلطة الفلسطينية عن تقديم- ما يجب- لدفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام. فارتفعت مستويات الفقر إلى درجة لم يسبق لها مثيل- حتى تجاوزت نسبة أل 65% وتفاقمت البطالة (التي كانت متفاقمة أصلا بسبب إغلاق سوق العمل الإسرائيلية بوجه العمال الفلسطينيين). لينضم إليها آلاف العمال العاملين في القطاع الخاص الفلسطيني.ولم تستطع مجالس الحكم المحلي القيام بأي دور لمعالجة احتياجات السكان من البنى التحتية والمشاريع التنموية. وقد تسبب هذا التدمير للاقتصاد بتحويل مئات آلاف المواطنين من منتجين إلى جماعات إتكالية تعتمد كليا على ما تقدمه لهم المؤسسات الدولية والمحلية من مشاريع طارئة وبرامج إغاثة إنسانية. والى جانب الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على البنية الاجتماعية، فقد انتشرت ظواهر خطرة كالفساد الأخلاقي والسقوط في مستنقع الرذيلة. ومع استفحال ظاهرة الفوضى والفلتان بشكل كبير وواسع، مما أدى إلى ضياع السلم الأهلي وفقد المواطن الإحساس بالأمن والأمان. واستفحلت الاعتداءات على أرواح وأملاك المواطنين، وعلى

المؤسسات العامة والخاصة. وتعززت الفئوية الضيقة، بالإضافة إلى تراجع الوحدة الوطنية والتلاحم الجماهيري-- لصالح العائلية والشللية.

ثانيا) التنمية الفلسطينية في ظل السلطة الفلسطينية

تشكلت السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، كنتيجة لاتفاق أوسلو الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل في واشنطن في 1993/9/13 . حيث دعا الاتفاق إلى إنشاء سلطة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (إعلان المبادئ الفلسطيني ـ الإسرائيلي بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية) ، تبدأ خلالها وقبل العام الثالث البدء بمفاوضات فلسطينية ـ إسرائيلية على قضايا الوضع النهائي (القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والمياه) . واعتبر الفلسطينيون السلطة الوطنية ،الخطوة الأولى على طريق إقامة الدولة الفلسطينية ، وعاصمتها القدس .

وجاء في المادة الأولى من الاتفاق ، على أن من أهدافه " إقامة سلطة حكومة ذاتية (Self - government)انتقالية فلسطينية ، ومجلس منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 " .

وتكون السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها ، مسؤولة عن التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة في المناطق التابعة لها .وفي الوقت نفسه، يتم إنشاء الشرطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية لتحافظ على النظام العام وتطبيق القانون . ومسؤوليتها عند تطبيق كامل بنود الاتفاق بعد انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية ، عن حوالي أربعة ملايين فلسطيني (من أصل تسعة ملايين) ، يعيشون في الضفة الغربية (5,900 كم2) ، وقطاع غزة (365 كم2) من أصل 27 ألف كم2 مساحة فلسطين التاريخية.

إلا أن السلطة الفلسطينية لم تكن تملك صلاحيات واسعة يؤهلها القيام بواجباتها تجاه المواطن الفلسطيني والأراضي الفلسطينية، فقد قيدت إسرائيل عمل السلطة مما جعلها مسؤولة عن الفلسطينيين أكثر من مسؤولية السلطة الفلسطينية نفسها . ولهذا فقد عاش المواطن الفلسطيني تحت ازدواجية السلطة : سلطة الاحتلال الإسرائيلي وسلطة السلطة الفلسطينية. (قبل أن تنقسم السلطة الفلسطينية نفسها إلى سلطتين ، إحداهما في الضفة الغربية تقودها حركة فتح ، والثانية في قطاع غزة، تقودها حركة حماس) .

وبقيت الكثير من مواد اتفاق الحكم الذاتي حبرا على ورق ـ باستثناء ما يتعلق بتدخل إسرائيل في الشؤون الداخلية الفلسطينية ـ وجعلها تتدخل في شؤون الفلسطينيين، من خلال الحصار الذي فرضته عليهم.

الأجهزة الأمنية ، وأنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية ، حسب ما جاء في المادة الثامنة من اتفاق الحكم الذاتي ، أجهزة أمنية لضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين . وجاء في المادة الثامنة : " تنشئ السلطة الوطنية الفلسطينية شرطة فلسطينية قوية ، وذلك لضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في قطاع غزة ومنطقة أريحا . وتستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية بما في ذلك المسؤولية عن حماية الحدود المصرية وخط الهدنة الأردني والدفاع في مواجهة التهديدات الخارجية من البحر والجو وأيضا المسؤولية عن أمن الإسرائيليين والمستوطنات بصفة عامة حفاظا على أمنهم الداخلي والنظام العام وتكون لها الصلاحية الكاملة لاتخاذ الخطوات اللازمة للاضطلاع بهذه المسؤولية " . وباء على ذلك قامت السلطة الوطنية بإنشاء الأجهزة الأمنية الآتية :

1. جهاز الأمن الوطني (دائرة الأمن العام).
2. جهاز الشرطة المدنية ، يتفرع عن جهاز الأمن الوطني .
3. جهاز الإدعاء العسكري .
4. جهاز الأمن الوقائي .

5. المخابرات العامة .
6. الاستخبارات العسكرية.
7. الأمن الرئاسي (القوة 17) .
8. جهاز الدفاع المدني .

وساهمت بعض تلك الأجهزة،في ممارسة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الفلسطيني، وإلى منع حرية التعبير والاعتقال التعسفي وانتشار الفساد والرشاوي . وشهد عام 2006 تراجعا كبيرا في مجال حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وللتجربة الديمقراطية الفلسطينية. ولم تدعم الانتخابات التشريعية الديمقراطية الفلسطينية من خلال تكريس التداول السلمي للسلطة، بل أدت إلى حدوث صدام مسلح بين حركتي فتح وحماس، وتدهور في أوضاع حقوق الإنسان خاصة الحق في الحياة. فقد قتل خلال العام المذكور 291 شخصا على الأقل في جرائم تندرج تحت ظاهرة الانفلات الأمني وفوضى السلاح، بينهم 34 طفلا، و26 امرأة، فيما بلغ عدد الجرحى 1538 فلسطينيا.

ووصف التقرير السنوي الذي أصدره المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في رام الله لعام 2006 ـ الذي اشرنا إليه من قبل ـ بأن هذا العام كان الأسوأ على صعيد النزاع بين جماعات فلسطينية مسلحة وأجهزة أمن فلسطينية، موضحا أن حالة التوتر التي سادت الأراضي الفلسطينية (خاصة في قطاع غزة) لم تقتصر على الاشتباكات المسلحة فقط، بل شملت الاعتداء على المؤسسات العامة والخاصة المحسوبة على كلا الطرفين، والتي أدت إلى تدمير خطط التنمية الفلسطينية. خاصة أن الاشتباكات المسلحة طالت المدنيين الذين استخدموا الأسلحة في النزاعات العائلية والعشائرية والشخصية وأدى إلى مقتل 88 مواطنا، فيما قتل 107 آخرون، بينهم 25 طفلا وعشر نساء نتيجة سوء استخدام السلاح والعبث به من قبل جماعات مسلحة أو مقربين منها أو أفراد أمن.1

وبينما كان مجموع عدد الفلسطينيين الذين قتلوا في عام 2005 ، 4% من مجموع عدد الفلسطينيين القتلى نتيجة الصراع الداخلي، ارتفعت النسبة في عام 2006 إلى 17%. أما في عام 2007 فقد ارتفعت نسبة عدد القتلى نتيجة الصراع الداخلي من مجمل عدد قتلى الفلسطينيين إلى 65%. فقد قتل في عام 2007، 415 فلسطينياً بأيدي الفلسطينيين، مقابل 185 فلسطينيا قتلوا بأيدي الإسرائيليين. ومنذ بداية الانتفاضة وحتى نهاية 2004 فان 72% من حالات القتل الداخلي كانت بسبب اتهامات بالعمالة للاحتلال، أما الحالات المتبقية فكانت معتقلين وحوادث إطلاق نار بين الشرطة والمواطنين. وتغير الوضع منذ يناير / كانون الثاني2005 فأصبح 74% من حالات القتل نتيجة للصراع الداخلي بين التنظيمات الفلسطينية، و13% نتيجة صراع العائلات والحمائل، و3% تصرفات غير أخلاقية، و10% لأسباب أخرى مختلفة وغير واضحة. وكانت 7حالات وفاة ـ فقط ـ من أصل 573 قتلوا نتيجة الصراع الداخلي خلال تلك الفترة حدثت على خلفية تعامل مع الاحتلال. وفي شهر يونيو/حزيران 2007 وحده قتل 193 فلسطينياً، من بينهم 181 قتلوا نتيجة الصراع الفصائلي.2

ومن جهة أخرى ، فقد عانى الشباب الفلسطيني والمرأة الفلسطينية ، من عمليات الإقصاء الاجتماعي والفوارق الجيلية والوطنية ،مما أثر على مشاركتهم في الحياة السياسية . وكان لزاما على المنظمات الفلسطينية نشر الثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان لمعالجة المشاكل التي يعانون منها ، من خلال :

---

[1] الرجوب ، مرجع سبق ذكره..

2 جريدة الأيام الفلسطينية ، رام الله 2007/9/1

1- تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات العامة الأساسية
2- تطوير حس احترام الذات والآخر: قيمة الكرامة الإنسانية
3 - تطوير سلوكيات ومواقف تؤدي إلى احترام حقوق الآخرين
4- ضمان المساواة الحقيقية بين الجنسين
5- تعزيز احترام التنوع الثقافي وسط مجتمع الشباب والمرأة.
6- تمكين الشباب والنساء من ممارسة مواطنة أكثر نشاطاً وفعالية
7- تعزيز قيم الديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية لدى الشباب والمرأة

المبحث الثالث) تحديات التنمية الفلسطينية

حدثت تحولات سياسية مهمة في النظام السياسي الفلسطيني، فقد كانت المرة الأولى التي تنشأ فيها علاقة مباشرة وحديثة بين المواطن الفلسطيني ، وسلطة وطنية الفلسطينية ، يعمل الطرفان من خلالها على بناء الدولة الفلسطينية . في ظل أوضاع يفترض فيها التجانس وتسودها الثقة المتبادلة وبعيدة عن دائرة الخوف والريبة والتحفظ التي يظهرها كل طرف تجاه الآخر ، لكي تأتي الدولة الفلسطينية المزمع الإعلان عنها قبل نهاية عام 2008 في ظروف طبيعية . كما أن بناء الدولة الفلسطينية يتطلب قيام نظام سياسي مبني على وجود دستور فلسطيني ، تسترشد به سلطات ومؤسسات الدولة الفلسطينية . وعلى الرغم من ظروف الاحتلال الإسرائيلي ، والظروف الصعبة التي يفرضها هذا الاحتلال على النظام السياسي وحقوق المواطنين الفلسطينيين ، إلا أن ذلك لم يمنع من أهمية وجود نظام ديمقراطي فلسطيني، تستطيع السلطة الفلسطينية أن تحتمي خلفه ، في وجه ما يعترضها من عقبات . كما أن الحديث عن الديمقراطية الفلسطينية مرتبط بالسيادة الفلسطينية ، وديمقراطية المجتمع والمواطن ، وليست ديمقراطية المؤسسات الرسمية للسلطة الفلسطينية فقط ، لإنجاح عملية التنمية الفلسطينية. ولا بد من إقامة ومأسسة مجتمع سياسي فلسطيني، يقوم على أساس ممارسات سياسية حديثة ، والبدء بعملية تحول نحو الديمقراطية، ونظام المساءلة والمحاسبة ، وولادة ثقافة سياسية جديدة تعزز إمكانية تحقيق احترام الحقوق السياسية للمواطنين . وكان لابد من بناء سلطة القانون وإزالة التشوهات في البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أثر فيها الاحتلال داخل السلطة الفلسطينية. وتحسين إنتاجية وكفاءة الموارد البشرية الفلسطينية وجعلها قادرة على الوصول إلى اقتصاد المعرفة، وإصلاح شامل لمؤسسات السلطة خاصة الأمنية.

أولا) العوامل المؤثرة على حقوق الإنسان الفلسطيني

تتأثر حقوق الإنسان الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي والنظام السياسي الفلسطيني. ويعتبر التأثير الإسرائيلي من أقوى العوامل المؤثرة سلبا على تلك الحقوق . وعلى الرغم من إدعاء إسرائيل أنها تفضل التفاوض مع أنظمة عربية ـ وفلسطينية ديمقراطية ، إلا أنه من غير المؤكد أنها تريد فعلا وجود ديمقراطية لدى الفلسطينيين، على أساس أن ذلك يتناقض مع ادعائها بأنها تمثل واحة الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ، وأن الديمقراطية من الممكن أن تجلب إلى السلطة تيارات سياسية معارضة لها ، لا تستطيع أن تتحكم فيها أو تفرض الضغوطات عليها . كما أن إسرائيل تحث السلطة الوطنية باستمرار ، على قمع المعارضة الفلسطينية وزج عناصرها في السجون . وكانت قد أعلنت أنها تعارض وصول المعارضة

(التيارات الإسلامية) إلى السلطة،وأنه في حال وصولهم إلى السلطة،فإنها سوف تتخلى عن التسوية مع الفلسطينيين.1

وفرضت إسرائيل على السلطة الوطنية الفلسطينية ، من خلال الاتفاقيات التي وقعتها معها ضغوطات أمنية وسياسية ، تشجع السلطة الفلسطينية على فرض قيود على حريات التعبير والرأي عند الفلسطينيين . وقد نصت المادة 22 من الاتفاقية الانتقالية الإسرائيلية الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة (أوسلو 2) على أن : " تسعى إسرائيل والسلطة الفلسطينية لتعزيز التفاهم المتبادل والتسامح ، وبالتالي الامتناع عن التحريض بما فيه الدعاية العدائية ، ضد بعضها البعض وبدون الانتقاص من مبدأ حرية التعبير ، وسوف تتخذان الإجراءات القانونية لمنع تحريض كهذا من قبل المنظمات والجماعات أو الأفراد ضمن ولايتهما " . إلا أن إسرائيل اعتبرت أن أي نقد أو موقف معارض لممارساتها ، بمثابة تحريض ضدها ، يتطلب تدخل أجهزة السلطة الفلسطينية لوقفها . وقد انتقدت جماعة Human Rights Watch الأمريكية المدافعة عن حقوق الإنسان ،اتفاق واي بلانتيشن الموقع بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل على أساس أن ما جاء في الاتفاق يتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ، ويشجع على انتهاكات حقوق الإنسان ، مثل : الاعتقال الإداري والتعذيب والمحاكمات غير العادلة ، بدلا من أن يعمل على توفير آليات قوية من أجل منع مثل تلك الممارسات . وإن ما جاء في الاتفاق حول منع أنواع التحريض جميعها ، من الممكن أن يؤدي إلى إيجاد الأعذار لانتهاكات الحقوق المشروعة للتعبير عن الرأي السياسي 2.

ومع أن اتفاقية أوسلو الأولى لعام 1993 دعت في البند الثالث إلى : " تمكين الشعب الفلسطيني من حكم نفسه بنفسه وفقا لمبادئ الديمقراطية ،وإجراء انتخابات مباشرة واحدة وعامة ". وأكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو على التزامها بالديمقراطية ، على أساس أنه من مصلحتها : " الحكم بالطرق الديمقراطية " ، إلا أن إسرائيل تريد أن تبقى ، كما كانت تدعي باستمرار في السنوات الماضية ، إنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط . ولهذا فإنها لا تريد أن تنجح التجربة الديمقراطية الفلسطينية ، لأنها لا تستطيع أن تظهر الفلسطينيين للرأي العام العالمي ، بأنهم لا يستحقون

الاستقلال وأنهم غير جديرين به ، إذا كانت لديهم ديمقراطية ناجحة . ولقد أثبتت التجربة خلال الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1967 ، أنها لم تشجع وجود أي نوع من أنواع حرية التعبير والعمل المنظم لدى الفلسطينيين ، على أساس أن ذلك يتناقض بطبيعة الحال مع قوانين الاحتلال . وفي المقابل فقد تأثر الفلسطينيون بالتجربة الديمقراطية الإسرائيلية على الرغم من رفضهم للاحتلال الإسرائيلي ، ولهذا فقد كانت إسرائيل ، أكثر الأطراف الخارجية تأثيرا على النظام الفلسطيني ، ومعاداة للديمقراطية الفلسطينية وحقوق الإنسان. 3

---

[1] هلال ، جميل ، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، 1998 ، ص 75 ـ 83 .

[2] سعيد ، محمد السيد ، ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني ، القاهرة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 1994 ، ص *89* .

[3] الأزعر ، محمد خالد ، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين ، رام الله ، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، 1996 ، ص 82 .

[3] عبد الشافي ، حيدر ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، العدد 40 ، خريف ، 1999 ، ص 69 .

ثانيا) صلاحيات السلطة الفلسطينية

يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات الذي نادت به الثورة الفرنسية واستند إليه الدستور الأمريكي ، ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية في العالم ، وتأخذ به معظم الدول الديمقراطية في دساتيرها ، ولهذا فكان بديهيا أن تعمل به السلطة الفلسطينية في نظامها السياسي . إلا أنه يلاحظ وجود تداخل في أعمال وصلاحيات السلطات الثلاث لدى السلطة الفلسطينية ، وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية .

ومن المعروف أن السلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة تختص بأعمال السياسات العامة والجهاز الحكومي ، وإدارة شؤون الدولة على جميع الصعد : الداخلية والخارجية والأمنية والدفاعية . بينما تقوم السلطة التشريعية بوضع القوانين التي تنفذها الحكومة ومراقبة أعمالها ومساءلتها . ومع غياب وجود قوانين تنظم العلاقة بين السلطات الثلاث، حدث تداخل فيما بينها خاصة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية . وتميزت العلاقة بينهما بالتوتر وسيطرة التنفيذية على التشريعية ، مما أثر على أداء المجلس التشريعي . ويلاحظ أن السلطة التنفيذية تهمش دور المجلس التشريعي، خاصة مع عدم وجود مرجعية دستورية تنظم العلاقة بينهما . وإذا لم يكن المجلس المنتخب من قبل الشعب ، والذي يفترض أن يكون المدافع عن الديمقراطية الفلسطينية ، لا توجد له قوانين تنظم عمله ، فلا يمكن وجود قوانين تحمي حقوق المواطن الفلسطيني . مما جعل الصلاحيات تتداخل بين السلطات الثلاث ، وإلى هيمنة السلطة التنفيذية على التشريعية والقضائية ، ومثال ذلك إصدار المجلس التشريعي الأول المنتخب عام 1996 حوالي 350 قرارا أو قانونا منذ انتخابه ، إلا أن السلطة التنفيذية لم تقم بتنفيذ معظمها. إلى جانب أن المجلس التشريعي يقوم أحيانا بإصدار قرارات تكون من اختصاصات السلطة التنفيذية ، مثل الدعوة إلى انتداب طبيب أو تعبيد طريق أو إطلاق سراح أسير . كما أن مشاركة رئيس المجلس التشريعي وبعض أعضاء المجلس في اجتماعات الحكومة وفي المفاوضات مع إسرائيل ، دليل آخر على تداخل الصلاحيات بين السلطتين . وبسبب هذا التداخل ، استقال د. حيدر عبد الشافي من عضوية المجلس التشريعي،وبرر تلك الاستقالة بقوله:" نحن انتخبنا لنكون ممثلي الشعب الفلسطيني، ولنحرص ونسهر على مصلحته،أما وقد أقيمت العراقيل في طريق نفي هذه المسؤولية وهذا الحرص لدى ممثلي الشعب في المجلس التشريعي،فلم يعد من الممكن أن نبقى في هذا الطريق، فنصبح كأننا نخدع أنفسنا ونخدع الجمهور ." 1

كما أن إسرائيل قامت باعتقال أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني المنتخب عام 2006، الذي نجحت فيه حركة حماس ، لمنع انعقاد المجلس التشريعي بشكل طبيعي. وفرضت قيودا شديدة على تنقل أعضاء المجلس في الأراضي الفلسطينية، لمنعهم من المشاركة في جلسات المجلس. وأدى الصراع بين حركتي فتح وحماس، ووجود قيادتين للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، إلى إحداث شلل في عمل المجلس التشريعي .

وتتدخل السلطة التنفيذية كذلك في صلاحيات السلطة القضائية وتهيمن عليها ، ولهذا فهي لم تصادق على القانون الخاص المتعلق بالسلطة القضائية ، الذي وافق عليه المجلس التشريعي الفلسطيني .* إذ يعزز القانون استقلال القضاء الفلسطيني ومبدأ سيادة القانون . وأدى انتقاد السلطة التشريعية للسلطة

التنفيذية على إهمالها التوقيع على القانون ، إلى استقالة وزير العدل الفلسطيني . وخلق نوعا من عدم الثقة بين السلطات الثلاث ، مما دفع رئيس السلطة الوطنية إلى إقالة رئيس المحكمة العليا وقاضي القضاة ، في شهر كانون ثان / يناير 1998 ، واستقالة النائب العام في شهر نيسان / أبريل 1998 ، بسبب التدخلات والضغوطات التي تعرض لها من قبل الأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية.

ومن مظاهر تعدي السلطة التنفيذية الأخرى على السلطة القضائية :

أولا) منع السلطة التنفيذية تشكيل مجلس قضائي أعلى ومستقل ، لكي يقوم بمهمة تنظيم شؤون القضاء الفلسطيني من حيث: التعيين والنقل والترقيات ، كما هو موجود في معظم الدول. بينما تقوم السلطة التنفيذية ممثلة بوزير العدل الفلسطيني ، بهذا العمل ، من دون علم رئيس المحكمة العليا وقاضي القضاة .

ثانيا) تقوم بعض مؤسسات السلطة التنفيذية بالتدخل في شؤون القضاء الفلسطيني ، مثل تدخل ديوان الموظفين في شؤون القضاة .

ثالثا)تتدخل السلطة التنفيذية في ميزانية السلطة القضائية،مما يشكل تعارضا مع مبدأ استقلال القضاء،على أساس أن تكون هناك ميزانية مستقلة للسلطة القضائية.

رابعا) وجود قضاء أمني كالمحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة ، لا يخضع للسلطة القضائية بل للسلطة التنفيذية مباشرة . ويشرف عليه ضباط يعملون في الأجهزة الأمنية ، وهذا لا يتفق مع مبدأ الفصل بين السلطات .

خامسا) تعمل الأجهزة الأمنية مثل جهازي المخابرات العامة والأمن الوقائي ، بأعمال الضبط القضائي في قضايا جنائية . وتقوم تلك الأجهزة باعتقال المواطنين ، من دون مذكرة اعتقال صادرة عن النائب العام الذي له الحق وحده للقيام بمثل هذا العمل .

سادسا) عدم مساهمة السلطة التنفيذية في تنفيذ قرارات المحاكم ، عن طريق أجهزتها ، مما يفقد السلطة القضائية المصداقية والاحترام عند الرأي العام الفلسطيني . بينما تقوم تلك الأجهزة في اتخاذ قراراتها وتنفيذها من دون الرجوع إلى السلطة القضائية .

سابعا) تقوم أجهزة الشرطة بتوقيف المواطنين إداريا من دون محاكمة . حيث يقوم مدير الشرطة باعتقال مواطن بموجب " إجراءات إدارية " وليست إجراءات قضائية ، على الرغم من صدور قرار عن المحكمة العليا بالإفراج عنه . مما يظهر وكأن هناك مؤسسة أخرى في السلطة هي التي تقرر مدى صحة قرارات المحكمة العليا ، مما يقلل من أهمية القضاء ودوره داخل السلطة.

ثامنا) عدم التزام السلطة الوطنية الفلسطينية المختصة بتنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية ، خصوصا قرارات وأحكام محكمة العدل العليا.[1]

ولهذا ، فإن القضاء الفلسطيني لا يعتبر سلطة مستقلة عن السلطة التنفيذية ، كما أن الجهاز القضائي ما زال يستعمل بعض القوانين الصادرة في عهد الانتداب البريطاني، كما يطبق القوانين الأردنية في الضفة الغربية ، والقوانين المصرية في قطاع غزة . علما أن من أهم سمات الديمقراطية وجود قوانين موحدة تطبق على المواطنين كافة ، وقضاء حر ومستقل عن السلطة التنفيذية . ولهذا فيتوجب أن يرتبط القانون بالمعايير التالية :

أولا) المساواة بين المواطنين في التمتع بالحقوق والواجبات دون تمييز لأي سبب .

ثانيا) وجود ضمانات للحريات والحقوق العامة ، ومن أهمها مبادئ القانون الكبرى

---

[1] كايد ، عزيز ، تقرير حول تداخل الصلاحيات في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ، رام الله ، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ، 1999 ، ص 46 ـ 47

ذات الطبيعة السياسية : سيادة القانون ، والفصل بين السلطات ، واستقلال القضاء ، مع وجود رقابة قضائية على دستورية القوانين .

ثالثا) توفر ضمانات لنزاهة القضاء وضمان الحقوق ، ووجود محكمة دستورية عليا، تراقب تنفيذ القوانين بحيث لا تتعارض مع دستوريتها .

رابعا) تنظيم الحريات والحقوق العامة التي تقوم بها السلطة التنفيذية ، بقوانين وليس بمراسيم خلال غياب السلطة التشريعية .

خامسا) وجود قوانين تحمي المواطنين من الاعتداء على حرياتهم وحقوقهم خلال الاحتجاز والتحقيق .

سادسا) لا بد من وجود ضوابط دستورية وقانونية تطبق في حالات الطوارئ . [1]

سابعا) يتوجب أن تصادق السلطة الوطنية الفلسطينية على قانون استقلال القضاء ، الذي أقره المجلس التشريعي الفلسطيني .

إن سيادة القانون واستقلاله عن السلطة الوطنية الفلسطينية لهو مؤشر مهم على الديمقراطية الفلسطينية على أساس أن الفصل بين السلطات ، وعدم تجميع السلطات الثلاث في شخص أو سلطة واحدة ، هي من أهم علامات الديمقراطية .

ويبدو أن حركة فتح لم تتقبل بعد فكرة تداول السلطة، وانتقالها من يدها إلى طرف فلسطيني معارض ممثلاً بحركة حماس. مما أدى إلى ظهور صراعات داخلية بين الحركتين ، وإلى حدوث ازدواجية في النظام السياسي الفلسطيني بين السلطة الفلسطينية ممثلة بالرئاسة الفلسطينية وحكومة تصريف الأعمال في الضفة الغربية ، وحكومة حماس ـ مقالة ـ في قطاع غزة . وانعكس تنازع السلطات بين فتح وحماس على حقوق الإنسان الفلسطيني، بسبب سياسات القمع والاعتقالات التي مورست ضد أنصار كل حركة ضد الحركة الأخرى .

ثالثا) موقف السلطة من انتهاكات حقوق الإنسان وحرية التعبير:

لا شك أن حرية التعبير والحريات السياسية الأخرى للفرد ، هي ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية ، وإن التضييق عليها ، يتناقض مع الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . (لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل ، واستقاء الأنباء والأفكار وتعليقها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون التقيد بالحدود الجغرافية) (المادة 19) . وكان رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ، قد أعلن في عام 1993 ، عن التزام السلطة باحترام المواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان ، ومنها حرية الرأي وحق التعبير . ونصت وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني الصادرة في عام 1989 على احترام حقوق الإنسان الفلسطيني .

كما أن المادة 19 من مشروع القانون الأساسي (الدستور) الذي أقره المجلس التشريعي بالقراءة الثالثة بتاريخ 1997/10/2 ، ولم يوقع عليه رئيس السلطة الوطنية ، نص على أنه " لا مساس بحرية

---

[1] كايد ، عزيز ، المرجع السابق ، ص 46 ـ 47 .

الرأي ، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون ".إلا أنه بعد أشهر من دخول

السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية ، حدث نوع من التراجع عن هذا المفهوم. وبدلا من اتساع هامش الحريات بما فيها حرية التعبير ، بعد زوال الاحتلال الإسرائيلي ، بدأت السلطة الوطنية تضيق على الحريات عن طريق إغلاق بعض الصحف ومنعها من الصدور ، ومنع المعارضة من استعمال وسائل الإعلام شبه الرسمية ، وملاحقة الصحفيين والكتاب الذين ينتقدون ممارسات السلطة الوطنية ، وانتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني . ومع أن قانون المطبوعات الفلسطيني الذي أصدرته السلطة الوطنية الفلسطينية ليحل محل القوانين العسكرية الإسرائيلية في عام 1995 ، تحدث عن حرية الصحافة والتعبير " الصحافة والطباعة حرتان وحرية الرأي مكفولة لكل فلسطيني ، وله أن يعبر عن رأيه بحرية قولا ، كتابة ، وتصويرا ورسما في وسائل التعبير والإعلام " 1

إلا أن السلطة الوطنية تمارس رقابة شديدة على حرية الصحافة ، وتمنع أي نقد يوجه إليها أو إلى مؤسساتها . وفي استطلاع للرأي العام أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس ، في شهر كانون الأول / ديسمبر 1996 ، قال 52% من الذين شملهم الاستطلاع بأنهم لا يستطيعون انتقاد السلطة الوطنية الفلسطينية خوفا من ردود فعلها. 2

و تضم قائمة الموضوعات التي يعاقب عليها الأشخاص ، إذا كتبوا فيها بطريقة سلبية: المواضيع التي لها علاقة برئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وعائلته . وانتقاد نظام الرعاية الخاص بالسلطة الفلسطينية وخصوصا التي لها علاقة بالفساد ، وبغياب المحاسبة السياسية والرقابة على موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية . ولهذا فإن الصحف الثلاث الرئيسية التي تصدر لدى السلطة الوطنية تتقيد بالنقاط التالية :

1. عدم نشر انتهاكات السلطة الوطنية التي لها علاقة بحقوق الإنسان .
2. تركز الصحف الثلاث على القضايا الخارجية للسلطة الوطنية ، وتبتعد عن تغطية الشؤون الداخلية التي لها علاقة بقضايا الفساد والأمن ، وتجاوزات المسؤولين في السلطة الوطنية .
3. عدم تغطية القضايا الحساسة التي يناقشها المجلس التشريعي الفلسطيني .
4. تبرز أخبار المسؤولين في السلطة على صفحاتها الأولى والابتعاد عن تغطية نشاطات المعارضة . 3

ومن انتهاكات حرية التعبير الأخرى ، ما قامت به السلطة الوطنية الفلسطينية ضد الموقعين على " بيان العشرين " (نسبة إلى الأشخاص العشرين الذين وقعوا على البيان) الذي انتقد ممارسات السلطة الوطنية والفساد المستشري فيها . وقد جاء في البيان الذي وجهه الموقعون عليه إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، تحت عنوان " الوطن ينادينا " انتقادات واضحة إلى السلطة الفلسطينية وممارساتها ، متهمة إياها " ببيع الوطن وخذلان المواطن وتدميره " وأشار البيان إلى أن السلطة الوطنية أسهبت في الحديث عن الاتفاقيات مع إسرائيل بأنها سوف تقيم دولة فلسطينية عاصمتها القدس وتعيد اللاجئين والنازحين وتفكك المستوطنات وتحرر المعتقلين الفلسطينيين ، وتمهد إلى تحسين الظروف الاقتصادية للفلسطينيين ، إلا أنه لم يتحقق شيء خلال ست سنوات مما وعدت به المواطنين . وأشار البيان الذي يعتبر الأول من نوعه ويوزع على الفلسطينيين ، إلى أن اتفاق أوسلو كان مقايضة الوطن الفلسطيني بثراء فئة من الفاسدين والمفسدين في السلطة الوطنية " وأشرع الأبواب أمام الانتهازيين ليعيثوا فسادا في الشارع

---

[1] جمال ،أمل ، تشكل الدولة وإمكانات الديمقراطية في فلسطين ، بيروت ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 40 ، خريف 1999، ص 123 .

[2] جمال ، أمل ، ص 124 .

[3] المرجع السابق ، ص 126.

الفلسطيني " وختم البيان بالدعوة إلى الوقوف " معا في مواجهة الطغيان والفساد وإهدار المال العام " وتأتي أهمية البيان إلى أن الموقعين عليه من مختلف الاتجاهات السياسية،ومنهم ثمانية أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني وشخصيات أكاديمية مهمة وبارزة في العمل الوطني. وقامت السلطة الفلسطينية باعتقال أربعة من الموقعين على البيان ووضعت اثنين آخرين تحت الإقامة الجبرية .

وعلى الرغم من نفي المسؤولين في السلطة الوطنية الفلسطينية ، عن وجود أي نوع من الممارسات التي لا تحترم فيها حقوق الإنسان، إلا أن تقارير منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والمستقلة ، وذلك الدولية ، تشير إلى وجود انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية . 1

رابعا) مشروع الدستور الفلسطيني والأحزاب السياسية

يعتبر تأخير السلطة الفلسطينية التصديق على مشروع الدستور الفلسطيني ، وعلى قانون الأحزاب الفلسطيني ، الذين وافق المجلس التشريعي الفلسطيني عليهما منذ سنوات ، دليلا آخر على خشيتها من حدوث ما لا يمكن السيطرة عليه في حال موافقتها على هذين المشروعين . وكان المجلس التشريعي الفلسطيني قد وافق على مشروع الدستور الفلسطيني (القانون الأساسي)، بعد نقاش طويل في دورة المجلس الـ (35) التي عقدت في غزة يومي 22 و23 /1/1997 ، وأرسل إلى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ، لكي يوافق عليه ويصدره ، إلا أن الرئيس لم يوقع عليه وبقيت السلطة الوطنية الفلسطينية بدون قانون سياسي ينظم العلاقات بين المؤسسات الرسمية الثلاث . ولا شك أن عدم صدور الدستور وقانون الأحزاب السياسية، يؤثر على مصداقية السلطة الفلسطينية في احترامها للحريات ورغبتها في الفصل بين السلطات الثلاث ، ويجعل السلطة التنفيذية هي المهيمنة على الحياة السياسية . لأن القانونين ينظمان الحياة السياسية لدى السلطة الفلسطينية ، ويصونان الحريات السياسية . خاصة أن مشروع الدستور اهتم كثيرا بالحريات وحقوق الإنسان الفلسطيني.فمن أصل (97) مادة تضمنها مشروع الدستور الفلسطيني، توجد (30) مادة تدعو إلى احترام حقوق المواطن. أخذت تلك المواد حرفيا من مواد إعلان العالمي لحقوق الإنسان، مثل مادة (58) " لكل إنسان الحق في الحياة ويحظر عقوبة الإعدام" ودعت المادة (35) " إلى احترام كامل للحقوق والحريات دون تمييز أو تحيز " . وجاء في المادة (59) على أن " الجميع متساوون في الكرامة الإنسانية ولا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة القاسية ... ولا يعتد بأي قول صدر نتيجة للتعذيب أو المعاملة القاسية واللاإنسانية أو الإحاطة بالكرامة والتهديد بها". ودعت المادة (61) من مشروع الدستور الفلسطيني ، إلى " احترام حق الفرد في الحرية والأمان على شخصه، ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب نص عليها القانون طبقا للإجراء المقرر فيه". والمادة (63) " لكل إنسان الحق في حرية التعبير عن رأيه، ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير". والمادة (81) بأن : " سيادة القانون أساس لنظام الحكم في فلسطين". 2

كما ناقش المجلس التشريعي ، مشروع قانون الأحزاب السياسية الفلسطينية ، المعروض عليه منذ 1998/10/2. واستند المشروع كما نصت المادة الأولى فيه ، إلى مبدأ التعددية السياسية وحرية تشكيل الأحزاب والمشاركة في المؤسسات السياسية ومبدأ الانتخابات العامة والمباشرة والحرة،وحرية التعبير والتنظيم والتجمع.ودعت المادة الثالثة ، فصائل منظمة

التحرير إلى مزاولة نشاطاتها كأحزاب سياسية . وأن جميع الأحزاب متساوية أمام القانون ، ونصت المادة الخامسة على أن يضمن القانون حماية الأحزاب وشرعيتها . ومع أن المشروع أعطى حقا لجميع الفلسطينيين للانخراط بالأحزاب السياسية ، إلا أن المادة (7)منعت ممارسة أي نشاط حزبي في الدوائر

---

1 جرباوي ، علي ، تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان ، رام الله ، 1998، ص 15

2 مشروع الدستور الفلسطيني ، رام الله ، المجلس التشريعي الفلسطيني ، 1997.

الحكومية خلال ساعات العمل الرسمي ، كما حظرت على العاملين في القوات المسلحة وأجهزة الأمن ورجال القضاء وأعضاء السلك الدبلوماسي من الانخراط بالأحزاب . وأعطت المادة (18) حقا إلى الأحزاب للحصول على دعم مالي من السلطة الوطنية الفلسطينية ، على قاعدة النسبية بناء على الأصوات التي حصل عليها الحزب والقائمة الحزبية بنسبة 20 %. 1

وأخيرا ونتيجة لضغوطات داخلية وخارجية ، وافقت السلطة الفلسطينية على إصدار القانون الأساسي عام 2004 وعلى تعديلاته لعام 2005 . بعد أن وقعت السلطة الفلسطينية على مختلف الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان مثل الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، اتفاقية حقوق الطفل، حقوق المرآة، حقوق المعاقين وغيرها من الاتفاقيات. فقد تضمنت نصوص القانون الأساسي الفلسطيني العديد من المواد حيث يتضمن (الباب الثاني من القانون – الحقوق والحريات العامة) على 24 مادة تعالج مجمل الحقوق الفردية والعامة المتعلقة بضمان حرية الفرد من ناحية شخصية، وكذلك ضمان حصوله على كافة الخدمات التي تضمن له سبل وأبواب العيش الكرم، والحفاظ على كرامته ومواطنة، كما يتضمن الدستور في الفصل الثاني (الحقوق والحريات) البنود من 25-72 والتي تتضمن تغطية لجميع جوانب الحريات والحقوق التي اشرنا إليها، فعلى سبيل المثال تتضمن هذه المواد الحقوق والحريات التالية:

- مبدأ سيادة القانون.
- خضوع جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص للقانون.
- النظام السياسي ديمقراطي نيابي.
- التعددية السياسية والحزبية.
- كفالة الحقوق والحريات على قاعدة المساواة وعدم التمييز في الالتزامات.
- المساواة أمام القانون للجميع.
- حق الإنسان وحريته الملزمة بموجب القانون.
- ضمان حقوق الإنسان من خلال التأكيد على الانضمام للمواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- عدم تنفيذ، بحق المواطن، أي إجراء تعسفي خارج عن القانون، بغض النظر عن الجهة التي يمكن أن تقوم بمثل هذا الأجراء.
- احترام حرية وحرمة الإنسان داخل مكان سكنه وعدم الاعتداء عليه من قبل الغير، وعلى الجهات الرسمية ضمان ذلك.
- عدم اعتقال، أو إخضاع، أو وضع أي إنسان قيد الاعتقال في ظروف وبيئات خارجة عن كرامة الإنسان.
- عدم فرض و/ أو تنفيذ العقوبات بصورة جماعية.
- ضمان حرية العبادة وإقامة الشعائر الدينية للطوائف المختلفة، وضمان حرية تنفيذ هذه الشعائر.
- ضمان حرية التعبير عن الرأي نشرا، و، أو كتابة، و، أو تعبيرا شفويا، و، أو، من خلال وسائل الأعلام.

---

[1] Friedman , Gil , The Palestinian Draft Basic Law : Prospects and Potenials , Ramallah , The Palestinian Independent Commission for
Citizens Rights , 1999,p .28-34 .

- الحق في الحرية والإقامة والتنقل.
- الحق في التعليم، وقيام السلطة بضمان تنفيذ مثل هذا الحق.
- استقلالية التعليم.
- الحق في الحصول على المعلومات.
- الحق في الحصول على الرعاية الصحية والعلاج.

وفيما يتعلق بقانون الأحزاب ، فقد تضمن القانون الأساسي الفلسطيني حق وحرية النشاط السياسي للإفراد والأحزاب والجماعات، وفق ما هو منصوص علية في القوانين ذات العلاقة، وتغطي:

- حرية تشكيل الأحزاب.
- تشكيل النقابات والجمعيات والاتحاديات والمؤسسات الشعبية والأندية.
- حق الترشيح والانتخابات – قانون الانتخابات.
- حق تقلد المناصب العامة على أساس تكافؤ الفرص.
- حق وحرية عقد الاجتماعات العامة، وفق القانون.
- تحريم الاعتقال السياسي.
- لا يجوز إبعاد أي فلسطيني عن أرضة أو حرمانه من العودة أو منعة من المغادرة أو تجريده من الجنسية أو تسليمه لأية جهة أجنبية.

وفيما يتعلق بالحرية الإعلامية والرأي، فقد نص القانون الأساسي على :

- حرية تأسيس الصحف والمجلات ووسائل الأعلام المختلفة.
- حرية الوسائل الإعلامية المختلفة في تناول مختلف القضايا، وبشتى الوسائل، وكذلك حرية العاملين في هذه الوسائل .
- حرية الطباعة والنشر والتوزيع للمطبوعات، وفق القانون.
- لا يجوز تعطيل حرية الصحافة إلا بأمر قضائي، ولا يجوز إخضاع الصحافة للرقابة الإدارية.

وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، دعا القانون الأساسي إلى:

- الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد حر.
- حرية الممارسة الاقتصادية مضمونه وفق التشريعات والقوانين الخاصة بذلك.
- الملكية الخاصة للإفراد محمية بالقانون.
- منع الاستيلاء على الممتلكات الشخصية كالعقارات أو غيرها إلا للمنفعة العامة.
- العمل حق لكل مواطن، يجب أن تعمل السلطة على توفيره لكل قادر على العمل.
- تنظيم علاقات العمل بحيث تضمن استمرار العمل وحسن سير العمل بما يخدم طرفي العملية الاستثمارية.
- تنظيم شروط الملكية للعقارات من قبل الأجانب وبما يتفق مع المصلحة العامة.
- ما جاء في الدستور المقترح، المادة(54) (تحمي الدولة النشاط الاقتصادي وتعمل على تطوير المساواة في العيش الكريم والتنمية الاقتصادية والتطوير البشري والعدالة الاجتماعية).

وعن علاقة الحقوق والحريات العامة بالتنمية ، اعتبر القانون الأساس علاقة حقوق وحريات الإنسان العامة، وتمتع الإنسان بهذه الحقوق مفتاح أساسي لعملية التنمية وإعادة الأعمار، وذلك وفق ما يلي:

- الحق في الممارسة الديمقراطية من خلال ضمان الحق في الترشيح والانتخاب، ودورية هذه العملية، ومثل هذا الأمر يضمن عدم اقتصار واحتكار السلطة على حزب أو فصيل وطني واحد مما يمهد الطريق إلى الكثير من الإبداعات والمبادرات الايجابية التي من شانها دفع عملية التنمية والأعمار، وكذلك الحد من الفساد بأشكاله المختلفة.

- إن حصول الإنسان(الفرد والجماعة) على حقوقه وحرياته في ظل سيادة القانون على الجميع، يجعل مسالة الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي احد أهم مظاهر المجتمع، وبالتالي تجعل مساهمة الفرد في عملية التنمية والتطوير أكثر فاعلية.
- إن أي عملية تنمية تحتاج إلى عنصرين أساسيين للنجاح، أولهما الأموال اللازمة لاستثمارها في عملية التنمية وإعادة الأعمار، أما العنصر الثاني فهو العنصر البشري، ولعل الجميع يتفق أن الإنسان الذي يشعر بحريته، ويحصل على حقه، ويتمتع بالأمن والأمان، ولدية استقرار من حيث احتياجات حياة أفراد أسرته، ويتمتع بحماية وسيادة القانون يكون أكثر قدرة عادة على العطاء والاستمرار من الإنسان الذي يشعر بالاضطهاد وسوء ألمعامله وعدم حصوله على حقوقه الأساسية.
- المساواة أمام القانون احد أهم الأمور التي تساعد وبشكل كبير على التنمية والتطوير والأعمار في المجتمع، ذلك إن الإنسان الفرد، أو المؤسسة، عندما تضمن المساواة أمام القانون تجعل مسالة الإقبال على الاستثمار في المشاريع التي تخدم البلاد اكبر مما كان القانون يتعامل مع الأفراد على أساس القوي والضعيف والمدعوم وغير المدعوم وهكذا، ومثل هذه المساواة ستظهر بصورة جلية في تعزيز عملية المشاركة بين القطاعين العام والخاص. وتساهم في رفع مستويات استثمار القطاع الخاص وبالتحديد المستثمرين متوسطي وصغار الحجم.
- حصول الإنسان (الفرد والجماعة) على حقوق كاملة في مجال الحقوق والحريات العامة كالتعليم، والصحة، والعمل وغيرها يخلق عند الفرد توجهات ايجابية نحو التعامل مع القضايا العامة في المجتمع، وهذا ينعكس على مجمل الممارسات التي يسلكها من خلال الدفاع عن الممتلكات العامة، ومؤسسات الدولة، وكذلك بذل الجهد من اجل استمرار وفاعلية هذه المؤسسات.
- تحريم الاعتقال السياسي، وتحريم مصادرة الرأي، ووضع قانون للأحزاب من شانه أن يؤدي إلى خلق أجواء من الحوار البناء والفاعل في المجتمع، وهذا سينعكس ايجابيا من خلال التعددية السياسية، وهذه من شانها أغناء المجتمع بأفكار خلاقة ومبدعة في مختلف المجالات ذلك إن هذه القوى والأحزاب، في حال وجود التناغم، ستكون الرافد الأساسي للعمل الموحد الذي ينعكس على المجتمع بصورة ايجابية.
- عمل الدولة على توفير فرص العمل، لكل من يطلبها، هي واحدة من أهم الوجوه المنصوص عليها في الحقوق والحريات، وان العمل على تأمينها من شانه تخفيف حدة التصادم بين القطاعات المختلفة في المجتمع، ويخلق نوع من الهدوء والاستقرار.
- حرية الأعلام والعمل الصحفي تعني توفير المعلومات التي من شأنها تعريف الإنسان (الفرد والجماعة) بما يجري حوله، وذلك من اجل خلق التفاعل والتوجه الايجابي نحو القضايا العامة، كما إن توفير المعلومات حق كفله كل من القانون الأساسي والدستور المقترح.

خامسا) دور المرأة الفلسطينية في التنمية الفلسطينية :

تساهم المرأة الفلسطينية في عملية التنمية في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ولها كامل الحقوق في عملية البناء المجتمعي الشامل وصولاً إلى المجتمع القائم على العدل والمساواة وسيادة القانون . إلا أنها تواجه تحديات تعيق دورها في عملية التنمية . وتلك التحديات تتمثل في كيفية انتزاع حقوقها الأصلية كإنسان كامل الحقوق في رزمة التشريعات والقوانين الفلسطينية قيد التطوير والإنجاز اتساقاً مع المبدأ الدستوري المقرر في القانون الأساسي للمادة التاسعة ، وهو مساواة المرأة بالرجل وإلزام السلطة التشريعية بعكس هذا المبدأ في مجموع القوانين الفلسطينية المنظمة لعلاقات المجتمع وعدم التهاون في التنازل لأن القانون يمثل قوة فعلية ملزمة وتعزيز المركز القانوني للمرأة في التشريعات الفلسطينية سوف يساهم على مستوى النص والتطبيق من الحد من ثقافة التمييز ضد المرأة التي تكرست في الماضي وكانت سبباً في النظرة الضيقة تجاهها . مما لا يتلاءم مع دورها النضالي الذي تميزت به تجربتها ومشاركتها الحقيقية في العملية التنموية الشاملة في المجتمع الفلسطيني .

وشهدت سنوات 2000-2007 حالة من التراجع في وضعية النساء في الأراضي الفلسطينية، بسبب عدم وجود سلطة فلسطينية قادرة على فرض الأمن والاستقرار ، فقد زادت حالات الزواج المبكر بنسبة 79% وارتفعت معدلات الطلاق بنسبة 40% . كما زادت حالات تسرب الفتيات من المدارس بنسبة 30% ، وارتفعت حالات العنف ضد النساء ووصلت إلى قتل 33 امرأة على خلفية الشرف في كل من الضفة والقطاع. كما انخفضت مشاركة المرأة في قوة العمل لتصل إلى 11.4% بعد ما وصلت إلى 14% قبل اندلاع الانتفاضة. وفي المقابل تم إنشاء وزارة لشؤون المرأة، ويتم العمل من خلالها وبالتعاون مع المنظمات النسوية، والقوى المجتمعية والديمقراطية لاستصدار قوانين أكثر عدلا، بما في ذلك إقرار نظام الكوتا للانتخابات البلدية والتشريعية.

الخلاصـــــة

لا شك أن أنماط التحولات لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، قد جاءت مخيبة لآمال الفلسطينيين فيما يتعلق بالديمقراطية التي كانوا يتمنونها، واحترام حقوق الإنسان والتنمية الفلسطينية. ومع الاعتراف بوجود بعض العوامل الخارجية المؤثرة في عدم تطبيق النظام السياسي المثالي المتعلق بالديمقراطية واحترام حرية الأفراد ـ وهو الاحتلال الإسرائيلي ـ وعدم ارتباط تلك العوامل بالقيادة الفلسطينية ، إلا أنه كما لاحظنا في الدراسة ، فإن السلطة الفلسطينية تتحمل نتائج تلك التحولات على المجتمع الفلسطيني ، والبعيدة عن هدف تحقيق الديمقراطية الحقيقية . وإذا كانت السلطة الفلسطينية تواجه التحديات من قبل الاحتلال الإسرائيلي ، فكان حريا بها أن تقوي جبهتها الداخلية ، بالمزيد من المشاركة السياسية للمواطنين الفلسطينيين ، واحترام حرية التعبير لديهم، وإعطاء دور ريادي للسلطة التشريعية الممثلة بالمجلس التشريعي الفلسطيني ، واستقلال القضاء الفلسطيني ، وأن لا تصل الأمور إلى ما وصلت إليه من اقتتال داخلي فلسطيني.

وفي هذا السياق لا بد من تعزيز قدرات المجتمع الفلسطيني الذاتية للاستمرار في التواجد على الأرض الفلسطينية ، كمجتمع إنساني نام ومتماسك وقادر على المحافظة على هويته الإنسانية الوطنية وتطوير قيمه وحضارته . مما يتطلب تفعيل وتطوير كافة الطاقات في المجتمع الفلسطيني ، بما يخدم المحافظة على حقوق الإنسان ونجاح التنمية . ولتحقيق ذلك، لا بد من تنمية المجتمع وجميع مؤسساته ، وكذلك الإنسان الفلسطيني الذي هو العامل الرئيسي في نجاح التنمية الفلسطينية . ولقد أدى عدم وجود منظور تنموي فلسطيني جامع إلى غياب أولويات فلسطينية تتمحور حول منظور تنموي فلسطيني متفق عليه بين السلطة والأفراد، وبين السلطة ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني . كما أن عدم تجذر مفهوم القيادة التنموية الفلسطينية أدى إلى الدور السلبي الذي قامت به السلطة الوطنية الفلسطينية تجاه مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ،وتفردها بالسلطة من دون السماح بالمشاركة الحقيقية للمواطنين .

ولهذا ومن أجل إنجاح التنمية الفلسطينية لا بد من تحقيق الخطوات التالية :

أ. لا بد من زوال الاحتلال الإسرائيلي عن الأراضي الفلسطينية بكافة صوره ، ومنعه من التدخل في الشؤون الفلسطينية المرتبطة بالأرض والإنسان، لأنه لا تنمية ولا احترام لحقوق الإنسان الفلسطيني مع بقاء الاحتلال الإسرائيلي.

ب. على السلطة الوطنية الفلسطينية حشد القوى الفلسطينية وراءها ، من خلال تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان . وليس صحيحا أن اهتمام السلطة بالمشاركة السياسة والديمقراطية وبناء مؤسسات الدولة،سوف يحرف الأنظار عن قضايا التفاوض مع إسرائيل ، ويبعد النضال الفلسطيني عن طريق

العمل في مواجهة المخططات الإسرائيلية. بل العكس هو الصحيح ، فإن تحول السلطة الفلسطينية نحو الديمقراطية ، يقويها أمام المفاوض الإسرائيلي ، ويجعلها تشعر بالأمان على الصعيد الداخلي ، ولديها المناعة في مواجهة المصاعب الخارجية من قبل إسرائيل .

ت. المطلوب من السلطة الفلسطينية ، خلق ثقافة ديمقراطية لدى الشعب الفلسطيني الذي عانى من الاحتلال الإسرائيلي سنوات طويلة . وأن تربط ممارساتها الديمقراطية عن طريق خلق مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية ، بمصالح المواطن الفلسطيني ، وتجعله يشعر هو الآخر بأن مشاركته السياسية في مؤسسات المجتمع المدني ، تخدم مصالحه الخاصة ومصالح وطنه وقضيته . ولا تجعله يشعر عزلة عن العمل السياسي هربا من انتقام السلطة ومؤسساتها الأمنية .على السلطة الفلسطينية أن تسمح بتشكيل الأحزاب السياسية من فصائل المقاومة الفلسطينية المنخرطة في منظمة التحرير الفلسطينية ومن خارجها .

ت . لقد أظهرت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عامي 1996 و2006 أنها كانت حرة ، ولكن الخطورة في الممارسات التي حدثت بعد الانتخابات بين حركتي فتح وحماس وانفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية . ولهذا لا بد أن يكون من أولويات المرحلة القادمة للسلطة الوطنية الفلسطينية وحركة حماس وبقية الفصائل الفلسطينية في المعارضة، تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية وبطرق ديمقراطية. لأنه إذا لم تتحقق الوحدة الوطنية بين الجميع في الداخل وفي الخارج ، فإن ذلك سوف يؤثر على مستقبل التنمية الفلسطينية.

ج . سوف ينظر إلى الدولة الفلسطينية في المستقبل من خلال مدى احترام السلطة الفلسطينية لحقوق الإنسان. ولهذا فعلى السلطة أن تعي بان المواطنين وبحكم نشأتهم السياسية في مقاومة سلطات الاحتلال، لن يسمحوا بان تسلب حريتهم التي ناضلوا طويلا من اجلها، وأنهم متشوقون للديمقراطية واحترام حرياتهم وحقوقهم، كشوقهم لإعلان دولتهم المستقلة.

ح . من دون أن تتحقق الديمقراطية الحقيقية ، فإنه يخشى أن لا تستطيع السلطة الوطنية الفلسطينية أن تنجح بالتفاوض مع إسرائيل على قضايا المرحلة النهائية بشكل يضمن الحقوق الوطنية الفلسطينية . وإذا وعد رئيس الحكومة الإسرائيلية بإجراء استفتاء عام للإسرائيليين على الانسحاب من الجولان ، لكي يشرك أكبر عدد ممكن من الإسرائيليين في القضايا المصيرية ، فحري بالسلطة الوطنية الفلسطينية أن تشرك الفلسطينيين كذلك عند التفاوض على قضايا المرحلة النهائية .

خ . أدى غياب العمل المؤسسي في أجهزة السلطة ،إلى حدوث خلل في عملها وانتشار الفساد في إداراتها ، مما أثر على مصداقية المسؤولين في السلطة الفلسطينية . ومن دون وجود رقابة على المسؤولين ، فإن الفساد سوف يزداد وينتشر . وبدلا من وجود أجهزة رقابية على المسؤولين ، فإن الأجهزة الرقابية تشعبت وازداد عددها على المواطنين .

د. لا بد من اعتماد القانون الأساسي كمرجعية أساسية حاكمة، والعمل على تنقيح القوانين الأخرى على أساسه خاصة فيما يتعلق بالصلاحيات، وتقوية رأي الشعب وسلطة القانون والمؤسسة التشريعية في رسم مستقبل النظام السياسي الفلسطيني.

ويعتمد مستقبل التنمية الفلسطينية على مستوى الحريات في المجتمع الفلسطيني بعيدا عن الخوف والإرهاب الفكري. ووجود تعددية سياسية وفكرية ضمن الثوابت القائمة عليها المجتمع الفلسطيني من دون ادعاء طرف بامتلاكه الحقيقة أو حماية المصلحة الوطنية على حساب طرف آخر.وتغيير في نمط التفكير والممارسة ، وعدم ممارسة ضغوطات من قبل أي طرف على حرية اختيار الأفراد . وتحقيق المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن اختلاف انتماءاتهم ، وتقلد المواقع القيادية مكفولا للجميع استنادا لمعايير موضوعية ، ما دام الجميع ملتزما بالقانون .وقيام أحزاب سياسية لديها القدرة على العمل في بيئة ملائمة بعيدة عن التحزب الأعمى واحتكار الوطنية . ومشاركة المواطنين في صنع القرارات ديمقراطيا

من خلال المؤسسات الدستورية .وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ودور المرأة والشباب في الحياة السياسية .

ويتطلب تحقيق ذلك ، من الجميع العمل بإخلاص لخلق الظروف الملائمة لإزالة الاحتلال الإسرائيلي المسبب الرئيسي لانتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني ، وإلى وجود وعي كبير لدى الجميع بأهمية إنجاح التنمية السياسية ، وهذه ليست مسؤولية السلطة الفلسطينية فقط ، بل هي مسؤولية الجميع . ومن المفروض وقف الصراع الفلسطيني الداخلي، وتوحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتقليص أعدادها، واتخاذ إجراءات فعالة لإعادة الهيبة لسيادة القانون، والتأكيد على استقلال القضاء، واستكمال إجراء الانتخابات المحلية دون تأخير. والتزام السلطة الوطنية الفلسطينية بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وإخضاع السجون ومراكز الاعتقال لرقابة السلطة القضائية، وتمتع المواطن الفلسطيني بممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير وحق التجمع السلمي.

المراجــــــع

أ) **العربية :**

1) **أبو عمر ، زياد** ، المجتمع المدني الفلسطيني والتحول الديمقراطي في فلسطين ، رام الله، (مواطن) 1995 .
2) أبو لغد ،إبراهيم ، الانتخابات الفلسطينية ،نابلس ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية،1993.
3) أريان ،الفاصد ، حرية التعبير في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية ، رام الله ، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ، 1999 .
4) الأزعر ، محمد خالد ، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين ، رام الله ، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، 1996 .
5) البديري ، موسى ، الديمقراطية وتجربة التحرر الوطني : الحالة الفلسطينية ، أوراق نقدية ، رام الله ، (مواطن) ، 1993 .
6) بشارة ، عزمي ، ما معنى الحديث عن ديمقراطية فلسطينية ، رام الله ، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية (مواطن) ، 1995 .
7) جرباوي ، علي،حول الانتخابات الفلسطينية العامة، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، 1995 .
8) جرباوي ، علي ، تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ، رام الله ، 1998 .
9) جمال ،أمل ، تشكل الدولة وإمكانات الديمقراطية في فلسطين ، بيروت ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 40 ، خريف 1999 .
10) الرجوب ، عوض ، أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الجزيرة نت ، 2007/7/18.
11) سعيد ، محمد السيد ، ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني ، القاهرة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 1994 .
12) ظاهر ، أحمد ، حقوق الإنسان ، الطبعة الثانية ، عمان ، دار الكرمل ، 1993 ،
13) عبد الشافي ، حيدر ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، العدد 40 ، خريف 1999 .
14) علوان ، محمد يوسف ، حقوق الإنسان في ضؤ القوانين والمواثيق الدولية ، الكويت ، جامعة الكويت ، الطبعة الأولى ، 1989 .

15) كايد ، عزيز ، تقرير حول تداخل الصلاحيات في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ، رام الله ، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ، 1999 .
16) السلطة الوطنية الفلسطينية ، قانون الانتخابات الفلسطيني ، رام الله ، لجنة الانتخابات المركزية، 1995 .
17) المجلس التشريعي الفلسطيني ، تقييم الأداء خلال عام 1999 ، غزة ، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، سلسلة الدراسات (19) ، 1999 .
18) مشروع الدستور الفلسطيني ، رام الله ، المجلس التشريعي الفلسطيني ، 1997.
19) مؤتمر التنمية البشرية الذي نظمته جامعة بير زيت الفلسطينية في 18 ديسمبر 2004
20) هلال ، جميل ، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، 1998 .
21) هيجوت ، ريتشارد ، نظرية التنمية السياسية ، ترجمة حمدي عبد الرحمان ومحمد عبد الحميد ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان، 2001

ب) المراجع الأجنبية :

1) Abdul Hamid, Ra'ed , Legal & Political Aspects of Palestinian Elections , Israel - Palestine Center for Research and Information (IPCRI) , London , Oakland and Jerusalem, 1995 .
2) Arat. A., Democracy and Human Rights in Developing Countries , Lynne Rienner Publishers , Boulder & London , 1991 .
3) Friedman , Gil , The Palestinian Draft Basic Law : Prospects and Potenials , Ramallah , The Palestinian Independent Commission for Citizens Rights , 1999 .
4) Kaufman E. , Abed S., & Rothstein R., Democracy , Peace , and the Israeli Palestinian Conflict , Lynne Rienner Publishers, Boulder & London , 1993 .

الباب الخامس :قضايا وتجارب تنموية

الفصل الرابع

النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية في الوطن العربي والدروس المستفادة للاقتصاد اليمني[1]

أ.د. مطهر عبد العزيز العباسي

مقدمة :

خلال عقدي السبعينات والثمانينات واجهت البلدان العربية تقلبات حادة في معدلات النمو الاقتصادي، فبعد تحقيق معدلات نمو عالية في النصف الثاني من عقد السبعينات بسبب الطفرة النفطية وارتفاع أسعار النفط واستفاد منها كل من الدول المنتجة للنفط والدول المصدرة للعمالة في المنطقة، فإن معظم الأقطار العربية عانت من انخفاض حاد في مستويات الدخول وتدني معدلات النمو في عقد الثمانينات نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع نمو الاقتصاد العالمي.

وتعتبر المنطقة العربية ضمن المناطق التي تتسم بالعلاقة غير المتوازنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية. فرغم تحقيق معدلات نمو موجبة خلال العقود الماضية، إلا أن معظم البلدان مازالت تواجه تحديات كبيرة في مجال التنمية الإنسانية، وهو ما جعل غالبية الأقطار العربية تقع ضمن مجموعة الدول متوسطة أو منخفضة التنمية الإنسانية خلال عقد التسعينات.

وفي هذه المداخلة، سنحاول استعراض اتجاهات النمو الاقتصادي ووضع البنية الاقتصادية في المنطقة العربية في ضوء ما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني واستخلاص الدروس المستفادة بالنسبة لواقع النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية في اليمن.

تحليل اتجاهات النمو الاقتصادي في تقرير التنمية الإنسانية العربية:

قدم تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني تحليلا دقيقا لمتطلبات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية في ظل ما يسمى باقتصادات المعرفة. واعتمد التقرير في تحليلاته تلك على ما طرحته نظريات النمو الاقتصادي الحديثة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، ومن رواد تلك المدرسة بعض الاقتصاديين المعروفين مثل باول رومر، روبرت لوكاس، وروبرت سولو. وتستند تكل النظريات في نتائجها على

[1] نشر بتاريخ 2004-09-05في موقع المشكاة http://www.almishkah.net/detail.php?t=1&n_no=108

دراسات تطبيقية لقياس أثر رأس المال البشري على معدل النمو في الأجل الطويل. فهذه المدرسة ترى أن زيادة الإنتاجية تمثل عنصرا داخليا وليس خارجيا في عملية النمو ولها علاقة بسلوك الأفراد المسئولين عن تراكم المعرفة والعناصر المنتجة الأخرى مثل تراكم رأس المال المادي والتوسع في قوى العمل والتقدم التكنولوجي.

وجاء البعض ليوضح أن عنصر المعرفة في معادلة النمو الاقتصادي يتمثل في البحث والتطوير (R&D) كعنصر أساسي في نمو الإنتاجية، وهو الذي يعتمد بدوره على تراكم رأس المال البشري. وهذا ما يؤكده تقرير التنمية الإنسانية العربية، حيث يشير إلى أن استثمار الدول الغربية في قطاع البحث والتطوير قد حقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية مقارنة مع الاستثمارات في الجوانب الأخرى. فقد أثبتت الدراسات أن أكثر من 45% من دخل الفرد في تلك البلدان خلال عقد التسعينات يعود إلى التقدم التقاني المحقق في تلك البلدان.

وفي نفس سياق نظريات النمو الاقتصادي الحديثة، جاء تقرير التنمية الإنسانية العربية ليؤكد على الأهمية المحورية للمعرفة في عملية النمو الاقتصادي وتوليد العمالة وتعزيز التنافسية. فاقتصاد المعرفة، كما يراه التقرير، يتطلب قيام نسق للابتكار يقوم على الإدارة الكفوءة لنقل التقانة واستيعابها في المجتمع وتنشيط إنتاج المعرفة المؤدي إلى توليد تقانات جديدة، وهو ما يحقق غايات الكفاءة الإنتاجية والتنمية الإنسانية معاً. وفي هذا الإطار فإن التقرير يرى أن الابتكار يمثل القاطرة الأساسية كما يمثل القاعدة الرئيسية للمنافسة في الأسواق العالمية. فالابتكار هنا يعرف على أنه القدرة على توظيف رأس المال المعرفي في إنتاج التقانة وتوظيفها في عملية النمو الاقتصادي.

سياسات التصنيع والتقانة وأثرها في تحفيز نمو الاقتصادات العربية:

تمثل الهدف الرئيسي لسياسات والتصنيع والتقانة في البلدان العربية في نقل التقانة وتوطينها لتحقيق مستوى أعلى من النمو والتشغيل. وكانت الوسائل في تحقيق ذلك الهدف تشمل اقتناء المصانع من خلال عقود شراء مع شركات أجنبية، وتدريب العمالة المحلية على الإنتاج في تلك المصانع باستخدام وسائل الإنتاج المقتناه. إلا أنه وبعد أكثر من خمسة عقود في هذا الاتجاه كانت النتائج كما يلي:

- تغطية احتياجات السوق الحلية أو بعضها من المنتجات المصنعة محلياً ولفترة معينة من الزمن.
- تقادم التقانات المستخدمة في المصانع حولها إلى مؤسسات غير قادرة على المنافسة.
- انتهاج سياسات الحماية للمنتج الوطني.
- أصبحت الصناعات تشكل عبئا على الاقتصادي الوطني وعامل استنزاف للثروات الوطنية وسبباً رئيسياً لضعف النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام.

وتركزت المعالجات في شكل سياسات وبرامج إصلاح احتوت على تحرير الاقتصاد والتجارة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير البيئة المناسبة للشركات متعددة الجنسيات للعمل في بعض البلدان (مصر ، تونس...). إلا أن نتائج تلك السياسات والمعالجات أخفقت في تحقيق هدف نقل التقانة وتوطينها بسبب:

- احتفاظ الشركات الأجنبية بأجزاء من عمليات الإنتاج ذات الكثافة المعرفية والمتطلبات العالية في مستوى مهارة الموارد البشرية.
- انخفاض الإنتاجية في القطاع الصناعي، رغم أن إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في المنطقة العربية خلال العقدين الماضيين بلغ أكثر من 2.5 تريليون دولار، وانخفاض الإنتاجية في القطاع الزراعي رغم أنه يستحوذ على 50% من إجمالي القوى العاملة.

- تدني حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي عام 2001 لم يتعد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي لمعظم البلدان العربية.

حجم صافي الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية لعام 2001م

الدول	الاستثمار الأجنبي المباشر(مليون $)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون $)	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر/ الناتج المحلي
قطر	237	16500	1.43
الكويت	40-	32800	-0.12
ليبيا	101-	34100	-0.29
السعودية	20	186500	0.01
عمان	49	19800	0.24
لبنان	249	16700	1.49
الأردن	169	8800	1.92
تونس	486	20000	2.43
الجزائر	1196	54700	2.18
سوريا	205	19500	1.05
مصر	510	98500	0.51
المغرب	2658	34200	7.77
السودان	574	12500	4.59
اليمن	205-	9300	-2.20

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،2003، تقرير التنمية البشرية

لماذا هذا التدهور؟ يعود ذلك إلى عدد من الأسباب من أهمها:

- غياب سياسات وطنية للعلم والتقانة.
- عدم وجود نظم فعالة للابتكار.
- ضعف مؤسسات البحث والتطوير من جانب وضعف العلاقة بين تلك المؤسسات وقطاعات المجتمع الإنتاجية والخدمية.
- غياب النشاطات الابتكارية في جوانب البحث والتطوير أو في الإنتاج والترويج للبحث العلمي وتوظيف نتائجه في التنمية.

تحديات أمام اقتصاد المعرفة في البلدان العربية:

تتجلى أهم التحديات فيما يسمى بالبنية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية والمتمثلة في الآتي:

- نمط الإنتاج المتسم باستنضاب المواد الخام "استخراج النفط"، فالبعض يعتمد بشكل كلي ومباشر على النفط (الدول المنتجة للنفط)، والبعض يمثل فيه النفط نسبة عالية من الموارد، وأخرى تعتمد على تحويلات العاملين في دول النفط.
- تركز الإنتاج في الأنشطة الأولية (الزراعة، السلع الاستهلاكية)، مما يعني انخفاض الطلب على المعرفة والاستثمار فيها، وبالتالي تعطيل منظومة المعرفة وافتقار النشاط الاقتصادي لها.
- تدنى معدلات النمو الاقتصادي وصغر حجم الناتج المحلي الأجمالي العربي والذي وصل إلى 604 مليار دولار في عام 2000م، يزيد قليلاً عن الناتج المحلي لأسبانيا (559 مليار دولار)، بينما يكاد يشكل 60% من الناتج المحلي الإيطالي (1074 مليار دولار).

معدل نمو دخل الفرد خلال الفترات 1975-2001، 1990-2001م

ترتيب الدول حسب مؤشر التنمية البشرية	**متوسط معدل نمو دخل الفرد 2001-1975**	**معدل نمو دخل الفرد 2001-1990**
مستوى عالي		
البحرين	1.1	1.9
قطر	--	--
الكويت	-.7	-1.0
الإمارات	-3.7	-1.6
مستوى متوسط		
ليبيا	--	--
السعودية	-2.1	-1.1
عمان	2.3	0.6
لبنان	4.0	3.6
الأردن	0.3	0.9
تونس	2.0	3.1
فلسطين المحتله	--	-3.0
الجزائر	-2.0	0.1
سوريا	0.9	1.9
مصر	2.8	2.5
المغرب	1.3	0.7
جزر القمر	-1.0	1.4
السودان	0.8	3.2
مستوى منخفض		
اليمن	--	2.4
جيبوتي	-4.6	-3.6
موريتانيا	0	1.2

المصدر: **UNDP, Human Development Report, 2003**

- غلبـة المشـروعات الصـغيرة وغيـر النظاميـة والتقليديـة وفقـدان الصـله بينهـا وكثافـة المعرفـة، ممـا يؤدي إلى تدني القيمة المضافة للابتكار والمعرفة في العملية الإنتاجية لتلك المشروعات.
- تدنى مستوى التنافسية للاقتصـادات العربيـة، بسـبب غلبـة القطـاع العـام علـى النشـاط الاقتصـادي وغيـاب الشـفافية والمسـاءلة وقلـة الانفتـاح واعتمـاد الحمايـة، ممـا أدى إلـى إضـعاف حـافز الإنتاجيـة وتوظيف المعرفة في هذا الشأن.
- انخفـاض الإنتاجيـة للعامـل فـي الـبلاد العربيـة، فالبيانـات تشـير إلـى أن إنتاجيـة العامـل فـي البلـدان العربية تقل عن نصف مستواها في كل من كوريا والأرجنتين.
- سوء توزيـع الـدخل والثـروة والقـوة والـذي يـؤثر جوهريـاً علـى النمـو الاقتصـادي وعلـى تخصـيص المـوارد لاكتسـاب المعرفـة. فالبيانـات تشـير إلـى تركـز الـدخل والثـروة فـي أيـدي فئـة محـدودة رغـم أنهـا تحقق نمـواً اقتصـاديا مقبـولا فـي العديـد مـن البلـدان العربيـة، وخاصـة النفطيـة. وهـذا مـا يفسـر ضـعف الترابط بين النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية في البلاد العربيـة، ولـذلك فـإن طبيعـة النمـو الاقتصـادي الذي ساد عقب الطفرة النفطية يوصف بأنه:

النمو القاسي: والذي يجسد حالة استفادة شريحة الأغنيـاء والميسـورين مـن عوائـد النمـو، بينمـا يقبـع الملايين من أفراد المجتمع عند المستويات المتدنية للمعيشة والفقر المدقع (أمثلة: البرازيل، المكسيك....).

النمـو الخـانق: توصـيف لحالـة النمـو الاقتصـادي الـذي لا يصـاحبه توسـع فـي المنـاخ الـديمقراطي وتمكين المرأة، وهذا النوع من النمو الاقتصادي ساد في العديد من البلدان التـي تقـدمت خطـوات فـي الجانـب الاقتصـادي لكـن انظمتهـا السياسـية أتسـمت بـالقمع والاضـطهاد وأخرسـت الأصـوات الداعيـة لمزيـد مـن المشاركه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . (أمثلة تشيلي ، جنوب أفريقيا.....).

اتجاهات النمو في الاقتصاد اليمني – الدروس المستفادة:

لا يشذ كثيراً واقع واتجاهات النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية في اليمن عن مثيلاتهـا فـي المنطقـة العربية. فخلال الثلاثة عقود الماضية، مر الاقتصاد اليمني بعدد من الدورات الاقتصادية حقق فيهـا معـدلات نمو عالية في النصـف الثـاني مـن عقـد السـبعينات تـلاه ركـود اقتصـادي خـلال عقـد الثمانينـات حتـى منصـف التسعينات، بسبب الركـود الاقتصـادي فـي منطقـة الخلـيج وعلـى المسـتوى العـالمي، بالإضـافة إلـى مـا واجهـه الاقتصاد من آثار سلبية عقب حرب الخليج الثانية في 1990، وعودة قرابة مليون مغترب كانوا يعملـون فـي دول الخليج- معظمهم في السعودية. فخلال عقد التسعينات بلغ متوسط النمـو الاقتصـادي حـوالي 5.9% كمـا أن القطاعات التقليدية والاستخراجية (النفط) تشكل أكثر من 50% من تركيبة الناتج المحلي الإجمالي.

مساهمة القطاعات الاقتصادية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة 1990-2000م

القطاعات	نسبة إلى الناتج المحلي %	معدل النمو %	نسبةالمساهمة في معدل نمو الناتج المحلي %
الزراعة	19.0	5.9	1.1
الصناعة (استخراجية، تحويلية)	33.3	7.3	2.4
الخدمات	47.7	5.0	2.4

المصدر : البنك الدولي 2002م – النمو الاقتصادي في اليمن

وخلال الفترة 1995- 2000، حقق الاقتصاد معدلات نمو موجبة بلغت بالمتوسط حوالي 5%، نتيجة توفر الاستقرار السياسي وتبني برنامج الإصلاحات الاقتصادية وتوفر الدعم الفني والتنموي من المانحين وتزايد النشاط الاستثماري للقطاع الخاص.

ومع بداية العقد الأول للألفية الثالثة، تم بلورة العديد من الأطر والوثائق الوطنية الهادفة إلى تحسين إدارة الاقتصاد الكلي لتعزيز فرص النمو وتخفيض معدلات البطالة والفقر في المجتمع بالشراكة مع كل أطراف التنمية – الدولة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، المانحين.

فالرؤية الاستراتيجية لليمن 2025 تقوم على أساس تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي لا يقل بالمتوسط عن 9% سنوياً خلال العقدين القادمين. وهذا الهدف المحوري يتطلب أن يصاحبه تطور في الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية لتحقيق الغاية الشاملة للرؤية الاستراتيجية وهي الانتقال باليمن إلى مجموعة الدول متوسطة التنمية الإنسانية بتنوع اقتصادي وتطور اجتماعي وثقافي ومعرفي وسياسي. وفي هذا السياق فإن محور النمو الاقتصادي في الرؤية ينظر إليه من بعدين :

الأول: زيادة وتيرة النمو بشكل عام وهذا يحتاج إلى تحريك عملية النشاط في كل من القطاعات التقليدية والواعدة.

الثاني: توسيع القاعدة الاقتصادية وتحفيز النمو في القطاعات الواعدة مثل: الثروة السمكية، السياحة.

وفي سبيل ترجمة تلك الغايات الاستراتيجية إلى أهداف وبرامج عمل متوسطة المدى، جاءت الخطة الخمسية الثانية 2001-2005 متضمنة أهدافا محددة على المستوى الكلي وعلى المستوى القطاعي كما يلي:

- تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي يصل إلى 5.6% في المتوسط سنوياً.
- زيادة في معدل نمو القطاعات غير النفطية إلى 8% في المتوسط سنوياً.
- التركيز على قطاعات الإنتاج السلعي لتحقيق معدل نمو يتراوح بين معدل 6-13% لتتوسع الاقتصاد ومصادر الدخل.

وفي نفس الاتجاه احتوت استراتيجية التخفيف من الفقر على إعادة صياغة للأهداف الكمية المحددة في الخطة والتي كانت أكثر طموحاً حيث استهدفت تحقيق معدل نمو سنوي في الناتج المحلي يبلغ 4.7% في المتوسط وتحقيق معدل نمو في القطاع غير النفطي عند مستوى 6.3% سنوياً.

اتجاهات النمو المحققة خلال الفترة 2001-2003

تشير التقارير السنوية لمراجعة وتقييم الخطة الخمسية الثانية (2001-2005) والصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، إلى أن معدلات النمو على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة قد تحققت عند مستويات أدنى مما استهدفته الخطة أو استراتيجية التخفيف من الفقر. فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي خلال الفترة 2001-2003م حوالي 4.23% بالمتوسط، وبفارق 1.4 نقطة مئوية عن المستهدف في الخطة. كما أن متوسط معدل النمو في القطاعات غير النفطية لم يتجاوز 4.4% خلال الفترة ويقل عن المعدل المستهدف بحوالي 3.6 نقطة مئوية، إضافة إلى ذلك فإن توقعات النمو للأعوام 2004 و2005 تشير إلى تراجع معدلات النمو في الناتج المحلي الحقيقي إلى حوالي 3.1 بالمتوسط، واستمرار تحقيق معدلات نمو سالبة في القطاع النفطي تصل إلى 6.74-% في عام 2005م.

معدلات النمو خلال الفترة 2001-2003 (%)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	4.43	4.56	3.93	4.20	3.27	3.06
القطاعات غير النفطية	3.51	5.18	4.58	4.58	4.59	4.64
الناتج المحلي للقطاع النفطي	9.43	1.32	0.41	2.11	4.20 -	-6.64

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، 2003

وهذا يعني أنه في ظل معدل نمو سكاني مرتفع (حوالي 3.5% سنويا)، فإن معدل نمو دخل الفرد ظل ثابتا خلال الفترة الماضية وقد يصبح سالبا في الفترة المتبقية من الخطة الخمسية الثانية واستراتيجية التخفيف من الفقر.

ويعود التراجع في معدلات النمو إلى نوعين من الأسباب:

أسباب مؤقتة : تتمثل بتباطؤ معدلات النمو في أهم القطاعات غير النفطية مثل الزراعة وصناعة تكرير النفط وقطاع التجارة، كما يوضح الجدول.

وهناك **أسباب هيكلية** لتدني معدل النمو منها:

- إن نمط الإنتاج السائد يتسم بما يسمى "بنمط اقتصاد الريع"، فاستخراج النفط وتكريره وتصديره يشكل المصدر الرئيسي لتحريك النشاط الاقتصادي في عدد من القطاعات، حيث يساهم القطاع النفطي بما نسبته 30% من تركيب الناتج المحلي، وحوالي 70% من إيرادات الموازنة العامة، كما أن عوائد الصادرات النفطية تزيد عن 90% من إجمالي الصادرات وتمثل المصدر الرئيسي للاحتياطيات من النقد الأجنبي.
- إن جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي يتركز في القطاعات التقليدية من الأنشطة الأولية فقطاع الزراعة يساهم بنسبة 15% من الناتج المحلي ويستحوذ على أكثر من 54% من القوى العاملة، إلا أن مساهمة الصادرات الزراعية لا يتجاوز 3% من إجمالي الصادرات اليمنية، كما أن معظم إن لم يكن كل النشاط الصناعي مخصص الإنتاج السلع الاستهلاكية التي تعتمد إلى حد كبير على رخص إنتاج من شركات أجنبية وهذا يعني قلة الحاجة إلى معرفة معظمها في كل هذه الأنشطة، ولا تمثل المعرفة مدخلاً أساسياً في النشاط الاقتصادي التقليدي أو الحديث.
- المؤسسات والشركات الإنتاجية الخاصة يغلب عليها النمط العائلي أو الفردي مما يعني ندرة الشركات المتوسطة والكبيرة، وانعدام الحاجة إلى التراكم المصرفي لتحريك النشاط الإنتاجي فيها.
- سوء توزيع الدخل بين شرائح المجتمع، والذي يعني وفقاً لأدبيات التنمية صعوبة تحقيق اقتصادي مرتفع في ظل انتشار معدلات الفقر والبطالة، فالبيانات تشير إلى أن حوالي 43% من الأسر تعيش تحت خط الفقر وأن "معامل جيني" لم يتجاوز 0.36 مما يعني تركز الدخل في شرائح محدودة في المجتمع.

أهمية الترابط بين النمو الاقتصادي المنشود والتنمية الإنسانية:

- يمثل هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع جوهر الخطط والاستراتيجيات الوطنية المقرة والتي تمثل برنامج عمل الحكومة خلال السنوات القادمة، ومن خلال ما تم نقاشه في تقارير التنمية الإنسانية الدولية والعربية استناداً إلى تجارب العديد من الدول، فإن تحقيق معدل نمو اقتصادي عالي يجب أن ينظر إليه على أنه وسيلة لتحقيق هدف حقيقي أكثر وهو تحقيق مستوى أعلى من التنمية الإنسانية، وهذا الأمر يتطلب إعادة صياغة برامج واستراتيجيات النمو الاقتصادي بما يضمن:
- توسيع الفرص المدرة للدخل لشرائح المجتمع المختلفة، وهذا يحتاج إلى التركيز على أنماط النمو المولد لفرص العمل والاستثمار في المجالات كثيفة العمل، لضمان تخفيف الفقر من جانب والحد من البطالة من جانب آخر.
- ضمان المساواة في توزيع الموارد بين القطاعات العام والقطاع الخاص. ويتحقق ذلك من خلال تهيئة البيئة المناسبة للاستثمارات الخاصة – الوطنية والأجنبية، وفي المقابل تخصيص نسب أعلى ومقبولة من الإنفاق العام في راس المال البشري وتحديدا في قطاعات التعليم والصحة.
- توفير الفرص لمختلف شرائح المجتمع من الحصول على الأصول المنتجة- البنية التحتية والائتمان، وضمان مشاركة كل الأطراف في عملية اتخاذ القرار وخاصة المرأة ومؤسسات المجتمع المدني.
- تعزيز امكانات المشروعات الصغيرة والقطاع غير الرسمي المنتج في مجال الحصول على تقنيات حديثة والتأهيل والتدريب بالإضافة إلى الائتمان المناسب لتطوير منتجاتها وزيادة إنتاجية العاملين فيها.

آفاق النمو الاقتصادي:

وفقاً لتوجهات الرؤية الاستراتيجية والخطة الخمسية الثانية وما أكدته استراتيجية التخفيف من الفقر، لتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية وللدفع بعجلة النشاط الاقتصادي إلى مستويات متقدمة في المدى المتوسط والبعيد، فإنه لابد من اعتماد الأسس والمنطلقات الاستراتيجية التالية :

- أن يكون النمو الاقتصادي المنشود مولداً لفرص العمل ويساهم في الحد من البطالة في أوساط القوى العاملة.
- التقليل من الاعتماد على العوائد النفطية للحد من أثار التقلبات السلبية على الأوضاع الاقتصادية.
- تفعيل مصادر النمو غير التقليدية وتعظيم المزايا التي تتمتع بها القطاعات الواعدة في الاقتصاد.
- تعزيز الشراكة مع دول الجوار والجهات المانحة والاقتصادات المزدهرة في العالم لضمان تدفق رأس المال لتمويل الاستثمار العام والخاص للنهوض بالنشاط الاقتصادي.

الفصل الخامس

وسائل الإعلام والتنمية في دولة الإمارات(*)

د . صالح أبو إصبع

المقدمـة:

مع بزوغ قوة وسائل الإعلام في العصر الحديث، أصبح الحديث عن الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في تنمية المجتمعات الآخذة في النمو يسترعي اهتمام الباحثين في فروع المعرفة المختلفة سواء أكانوا علماء سياسة أم اجتماع أم اتصال أم اقتصاد. ولهذا قامت دراسات كثيرة تبحث عن الصلة بين الإعلام والتنمية، وتبحث عن دور وسائل الإعلام ومدى فعاليتها في إنجاز التنمية. ولمّا كانت حياة الإنسان تقوم بشكل أساسي على النشاط الاتصالي بين البشر، فإن وسائل الإعلام الجماهيري – كوسائل اتصالية ذات فعالية كبيرة – تلعب دوراً هاماً على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع. وتتحقق هذه الفعالية من خلال الأدوار التي يمكن أن تلعبها وسائل الإعلام. وقد أشار شرام في كتابه الذي يعتبر من كلاسيكيات الإعلام التنموي إلى أن هذه الأدوار تتمثل في أنها يمكن أن توسع من آفاق الناس، ويمكنها أن تلعب دور الرقيب، ويمكنها أن تشد الانتباه إلى قضايا محددة، وكذلك يمكن أن ترفع طموحات الناس، ويمكنها أن تصنع مناخاً ملائماً للتنمية، ولا يخفى في النهاية ما لوسائل الإعلام من مهمات تعليمية ودوْر في صناعة القرارات (1).

إن هذه المسؤوليات التي تقع على كاهل وسائل الإعلام تفرض تساؤلاً أساسياً عن الصلة بين دوْر الإعلام وإنجاز التنمية، ولهذا التساؤل وجاهته من ناحيتين:

أولاً: لأن الجهة المسؤولة عن الإعلام وعن التنمية في دول العالم الثالث – بشكل عام – هي الحكومة، فالحكومات تسيطر على وسائل الإعلام، والحكومات هي التي تقترح خطط التنمية وتنفذها.

ثانياً: لأنه لا يعقل إمكانية حدوث تنمية بدون مشاركة شعبية، ومن ثم فإن دوْر وسائل الإعلام يصبح حيوياً في توعية الجماهير وتعبئتها من أجل بذل الجهود من أجل التنمية، ويكون دورها فعالاً في تركيز انتباه الجمهور على القضايا والمشاكل والمنجزات المتعلقة بالتنمية، إذ من المعلوم أنها تقوم بدور فعّال في صياغة الرأي العام وتشكيله إزاء كل القضايا التنموية المطروحة. بالإضافة إلى الدور الفعال الذي تلعبه كوسيلة لتزويد الجمهور بالمعلومات والخدمات التعليمية والتثقيفية. وهذا كله يتيح لوسائل الإعلام أن تعقد صلة مباشرة بين الحكومة والشعب، ولا سيما إذا أُتيح لهذه الوسائل أن تلعب دور الرقيب في كشف الأخطاء وإبراز أوجه الفشل والقصور في تأمين مصالح الشعب(2).

مفهوم التنمية :

ويستدعي الحديث عن الإعلام والتنمية في دولة الإمارات استقصاء لحقيقة التنمية أولاً ثم محاولة لفهم دور وسائل الإعلام فيها ثانياً.

(*) نشر هذا البحث في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد السابع والأربعون، السنة 12، يوليو 1986م.

وبالنسبة للتنمية فإن ما كُتب عنها وما مورس من خطط تنموية في دول العالم الثالث، فإن تجارب التنمية بمفهومها الشامل ما زالت تعاني من القصور في تحقيق الأهداف المرجوة في التحرر من التبعية الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، وفي تحقيق المشاركة الشعبية.

والتنمية في مفهومها الواسع "عملية واعية مدروسة ومخطط لها، تتم بالإنسان ومن أجله بهدف الانتقال بالمجتمع بشراً ومؤسسات وهياكل إلى وضع أفضل يحقق له التقدم والأمن والرخاء والمشاركة والاستقلالية سواء أكان ذلك في المجالات الاقتصادية أم السياسية أم الثقافية أم الاجتماعية أم غيرها من المجالات".

وقد لاحظ الدكتور علي خليفة الكواري بأن "ما يسمى بالتنمية في الأقطار العربية وما يسميه البعض بقضايا النمو الاقتصادي، ليس – في حقيقة الأمر – تنمية ولا حتى نمواً اقتصادياً، وإنما هو مجرد تغييرات اقتصادية متأرجحة لم يتحدد بعد اتجاهها، ولم تتوافر لها بعد القاعدة الإنتاجية القادرة على استمرارها.

إن الواقع الحالي يشير إلى تخلف القاعدة الإنتاجية في كل بلد عربي، ويشير إلى اتجاه تزايد ضعفها وعجزها عن تلبية احتياجات المجتمع، وأنه لولا الأثر المباشر وغير المباشر لوجود النفط والموارد الطبيعية الناضبة الأخرى في الوطن العربي، واستمرار تصديرها إلى الخارج واستخدام عائداتها من أجل تمويل الاستهلاك الجاري، لكان قد تبين لنا مدى ضعف القاعدة الإنتاجية في كافة الدول العربية حيث تحطمت القاعدة الإنتاجية التقليدية ولم تستبدل بعد بغيرها(3).

إن هذه الملاحظات تقودنا إلى أنه آن الأوان للانتقال من مرحلة التعمير والتحديث بالنفط إلى مرحلة التنمية بالإنسان. هذه التنمية التي يجب أن يكون عمادها مبدأ الاعتماد على النفس والمشاركة وتلبية الحاجات الأساسية(4) ورفاهية الجماعة، ذلك لأن التنمية كما أشارت خطة اليونسكو الثانية المتوسطة الأجل "لا يمكن إلا أن تكون جهداً نابعاً من الداخل تعقد العزم عليه وتتضافر على الاضطلاع به جميع القوى الحيوية في الأمة، ومن ثم فإنها ينبغي أن توحّد بين جميع أبعاد الحياة وجميع طاقات المجتمع الذي يتعين على كل فرد وكل فئة مهنية وكل فئة اجتماعية فيه المشاركة في المجهود العام واقتسام ثماره. ويترتب على ذلك أنه لم يعد من الممكن النظر إلى التنمية من زاوية الأداء الاقتصادي وتزايد السلع المادية وحدها. صحيح أن النمو الاقتصادي وإنتاج السلع المادية ما زالا أمرين أساسيين، فبهما وحدهما يمكن تحقيق جزء جوهري من رفاهية الجماعة، بيد أنهما ينبغي أن يسخّرا لتحقيق غايات مشتركة تثري حياة كل فرد، وتضاعف القدرات الإبداعية للجميع وتضرب بجذورها في الثقافة بما تنطوي عليه من تمسك بالقيم الذاتية وانفتاح على التقدم"(5).

إن التنمية بمفهومها الشمولي هذا تستلزم خطة متوازنة تأخذ في اعتبارها تطوير البُنى الأساسية المادية والبشرية، وتركز على ما للاتصال من أهمية نحو إنجازها.

وعلى الرغم من أن إدراك أهمية التخطيط للتنمية في دولة الإمارات جاء مبكراً جداً منذ قيام الاتحاد، إلا أنه لم توضع أي خطة للتنمية الشاملة موضع التنفيذ إلى يومنا هذا.

التخطيط للتنمية مشروع لا يرى النور:

تم إنشاء وزارة التخطيط بناء على القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بحيث تختص بوضع الخطط للمشاريع التي تنفذ على نطاق الاتحاد، ومراقبة تنفيذها وتوجيه النهضة الاقتصادية بالتخطيط والتعاون الفني مع المنظمات الدولية المتخصصة، وإعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية.

كما نص القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1973 على اعتبار الخطة أساساً للنشاط الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، وعلى ضرورة وضع خطة عامة وشاملة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقسيم هذه الخطة إلى خطط متوسطة وأخرى سنوية تفصيلية. وأوكل القانون تلك المهمة إلى

مجلس التخطيط القومي ووزارة التخطيط، حيث نجد أن اختصاصات المجلس تتمثل برسم الأهداف القومية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، ودراسة مشروع الخطة القومية الشاملة الطويلة والمتوسطة الأمد والسنوية، التي تعدها وزارة التخطيط، كما يقدم تصوراته إلى مجلس الوزراء بشأن القوانين والنظم والإجراءات الضرورية لتحقيق أهداف الخطة، أو زيادة فعالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية(6).

وقد تحددت الأهداف العامة الرئيسية للتنمية بقرار مجلس الوزراء بتاريخ 1974/9/18 التي تبلورت فيما يلي(7):

أولاً: الجانب الاقتصادي

بتحقيق تنمية على أساس متوازن بالنسبة للدولة ككل وعلى مستوى الإمارات، ويتم النمو الاجتماعي المتوازن جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية ليتوافر مستوى حضاري واحد بين الإمارات. وتتمثل مرتكزات التنمية الاقتصادية في تحقيق ما يلي:

1 - التعاون مع بلاد الخليج العربي والجزيرة العربية في إطار التعاون بين البلاد العربية خاصة والبلاد الإسلامية والمجتمع الدولي بوجه العموم.

2 - الاعتماد الذاتي بتغير الهيكل الإنتاجي وتنويع أنشطته باستخدام المنجزات العلمية، وذلك من خلال استغلال ثروات البحار وتوسيع الاستغلال الزراعي والنباتي والحيواني رأسياً وأفقياً. وكذلك التوسع في اكتشاف مصادر الثروة المعدنية والاستخراجية وتشجيع الصناعات التحويلية والاستثمارية وتنمية القطاعات المدعمة للقاعدة الاقتصادية وبخاصة مشروعات المواصلات والاتصالات.

وأما تنمية الموارد البشرية فإنها ترتكز على أسس ثلاثة:

أ . أن الإنسان هو الغاية، ومن ثم فإن الخدمات الاجتماعية والثقافية والإعلامية والبيئية والتعليمية والصحية حق لكل مواطن.

ب . تحقيق رفاهية المجتمع على أساس من العدالة الاجتماعية مع تأكيد هذه الرفاهية للأجيال القادمة.

جـ . تنمية القوى العاملة الوطنية وتدريب كوادرها في مجالات التخصص لرفع مستوى الكفاية الإنتاجية.

وقد لاحظت إدارة التخطيط التابعة لوزارة التخطيط أن هناك جملة عوامل دافعة للتنمية تتمثل في: طاقات تمويلية متاحة، واستكمال البناء الهيكلي للمجتمع، وتوفير الخدمات في جميع مجالاتها، وتوفير بعض المواد الأولية للصناعات، وإيجاد أسواق خارجية للمنتجات المحلية، واستكمال الأوضاع التنظيمية والمؤسسات في الجدولة على مستوى القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وتوافر الكوادر الفنية القادرة على تسيير هذه المؤسسات، وأخيراً توافر البيانات التي يمكن على أساسها إعداد برامج وخطط التنمية(8) ولم تلتفت هذه الإدارة إلى أهمية الاتصال وما تحققه وسائل الإعلام من دور مهم في دفع عجلة التنمية، إذ لم تكن هناك أي إشارة إلى دورها وإمكانية الاستفادة منها في دفع عجلة التنمية.

ولما كانت التنمية لا يمكن إنجازها على مستوى وطني دونما خطط، فقد أعدت وزارة التخطيط بناءً على تكليف من مجلس الوزراء بتاريخ 1979/1/22 مشروع الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 1981-1985.

وتضمن مشروع الخطة مرتكزات أساسية للتنمية تنقسم إلى أهداف بعيدة وأهداف قريبة.

وتتلخص الأهداف البعيدة فيما يلي:

- تدعيم وتجسيد كيان دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تنمية الإنسان باعتباره الغاية والوسيلة في التنمية.

- العمل على رفع مستوى المعيشة في مختلف المناطق.
- الوصول إلى حجم وتركيبة سكانية مثلى.
- تنويع مصادر الدخل وربط السياسات النفطية بالمصلحة العليا للدولة.
- تشجيع القطاع الخاص.
- دعم وترسيخ التنسيق مع دول الخليج والسير نحو التكامل الاقتصادي.

أما الأهداف القريبة للخطة الخمسية فقد اشتملت على:

- إشباع أكبر قدر من حاجات الإنسان الأساسية المادية والمعنوية وتطوير قدراته وتنمية وتطوير الموارد البشرية والتخطيط للعمالة وربطها باحتياجات التنمية.
- المحافظة على الثروات الطبيعية للدولة وتطويرها.
- توسيع القاعدة الإنتاجية وبصفة خاصة قطاع الصناعات التحويلية، وتحقيق الأمن الغذائي بالإنتاج الزراعي المحلي.
- ترشيد الاستهلاك العام وتحقيق عدالة التوزيع بين فئات الدخول المختلفة وبين الإمارات بعضها مع بعض، وذلك لتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المتوازنة بين كافة الإمارات.
- ترشيد الاستثمار الخارجي للفوائض.
- الارتفاع بمستوى وكفاءة الإدارة الحكومية(9).

التعمير والتحديث بالنفط :

كان مشروع الخطة طموحاً، ولكنه – للأسف – لم ير النور، وهذا لا يعني أن التنمية توقفت، فمنذ قيام دولة الاتحاد بين الإمارات السبع شهدت الدولة نمواً مذهلاً في مختلف القطاعات، فيكفي أن نشير إلى أن التغيير في المجال الزراعي منذ 1973 إلى عام 1981 كانت نسبته 207% وفي مجال الكهرباء ازدادت طاقة المولدات الكهربائية من 18629 عام 1974 إلى 206365 عام 1981.

وبلغت قيمة الاستثمارات الموظفة في المنشآت الصناعية عام 1978 (3342374000 درهم) وفي عام 1981 ارتفعت إلى (5828839000 درهم) وبلغت قيمة الإنفاق على المشروعات التي نفذتها وزارة الأشغال العامة على المباني والمساكن والطرق (66 مليون درهم) في عام 73/72 وفي عام 1983 بلغت 730 مليون درهم وبلغ إجمالي الإنفاق منذ عام 72 إلى عام 1983 (5224 مليون درهم).

هذا وقد ارتفع متوسط استهلاك الفرد سنوياً من الكهرباء من 5.7 ألف ك و س إلى 6.9 ألف ك و س ومتوسط استهلاك الفرد للمياه سنوياً من 33.7 ألف غالون إلى 42.8 ألف غالون.

وفي مجال التعليم كان إجمالي عدد التلاميذ 44.272 عام 1974/1973 فارتفع العدد إلى ما يزيد عن ثلاثة أضعاف عام 84/83 (150.409 طالب وطالبة).

إن هذه الأرقام ليست إلا مؤشرات على التطورات التي حصلت في مجتمع الإمارات في عهد قيام دولة الاتحاد. وهي وإن كانت في حقيقة أمرها تعد مؤشرات هامة على التنمية، إلا أن هذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية جعلت المخططين ينظرون إلى التجربة بمنظار فاحص. ذلك أن التنمية السريعة كانت تنمية

مرتبطة بالنفط. وعلى الرغم من عمق التغيرات التي حصلت وبشكل خاص بإنجاز البنى الأساسية المادية في البلاد إلا أن هذا حدا بالمخططين أن يكتشفوا من خلال تجربة السبعينات في التنمية ما يلي(11):

1 - استمرار دور النفط محركاً رئيسياً لعمليات التنمية باعتماد الاقتصاد على قطاع النفط، وبموجب موارده تتحدد حركة وحجم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذا كان تأثيره المباشر قوياً على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة وخارجها.

2 - إن التنمية في المرحلة السابقة خدمت الاستهلاك أكثر من خدمتها الإنتاج، وذلك باستكمال البناء الهيكلي للمجتمع، وتوفير جميع الخدمات له. ولذا فهناك ضرورة للتوجه لتنمية الأنشطة الإنتاجية الأخرى.

3 - إن إنتاج النفط في شكله الخام لا يضمن استمراريته للأجيال القادمة، إن لم يحسن استغلاله كمورد لتحقيق التنمية وتنويع مصادر الدخل وإيجاد بدائل له. وعلى الرغم من التطور الكبير في القطاعات الأخرى إلا أن مساهمتها كانت محدودة جداً في الناتج المحلي الإجمالي.

4 - إن التكلفة الاجتماعية للتنمية مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى بسبب الاعتماد على استيراد القوى العاملة مما يؤدي إلى بطالة مقنعة وغير مقنعة، وتزايد هذه القوى له آثاره السلبية الاقتصادية والاجتماعية.

5 - ظل الاقتصاد غير متوازن بين الإمارات لتباين الموارد الذاتية لكل إمارة.

6 - لم تواكب عمليات استكشاف النفط استكشاف الثروات الأخرى وعلى الأخص المياه والثروات المعدنية وثروات البحار.

7 - إن عوائد الاستثمارات الخارجية من حيث حجمها وعائدها ليس لها تأثير فعّال على الناتج القومي وعلى ميزان التعامل مع العالم الخارجي.

8 - تغيير التركيبة السكانية وما ينتج عنها من الأوضاع السكانية المتميزة في الإمارات، إذ بلغ عدد السكان من الذكور عام 1980 نحو 68.9% نتيجة العمالة الوافدة.

إن التعمير بالنفط لا يعني أن الجوانب البشرية قد أهملت، ولكن النمو الكمي الهائل في مجالات التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية والإعلامية لم يرافقه نمو نوعي بحيث يمكننا القول إن النمو المتوازن قد تحقق في جميع القطاعات.

وقد لاحظ مدير جامعة الإمارات في خطابه في حفل تخريج الدفعة الرابعة لطلبة الجامعة في إبريل 1985 ضرورة مراجعة نظام التعليم والتدريب في الإمارات لإعداد الطاقات البشرية اللازمة للتنمية البشرية في دولة الإمارات وقد طالب في كلمته:

"أن تعيد الدولة النظر في طبيعة البرامج والمناهج الدراسية في المدارس والمعاهد والكليات وأساليب تدريسها، على نحو يخفف من التقليد الروتيني لما هو مطبق في بلاد أخرى مختلفة عن هذا البلد، وعلى نحو ينسجم مع الحاجات المتغيرة لهذا المجتمع المتطور، لمختلف أنواع ومستويات القوى العاملة مع التركيز الواعي والكافي على برمجة التدريب العملي الميداني في جميع المهن وحقول التخصص، لتنمية المعلومات العلمية الأساسية، والمهارات العمليّة الأساسية، والاتجاهات النفسية السليمة، والقيم الإيجابية الإسلامية، عند كل متعلم في كل مهنة، وكل حقل تخصص في جميع المستويات، فالقاعدة التربوية معروفة إذ لا يحدث تعلم بدون عمل وتدريب"(12).

إن التنمية الاقتصادية ليست إلا وجهاً واحداً من أوجه التنمية، إذ إنها على مستوى الأهداف القومية والاجتماعية ذات وجه آخر، إذ يحقق كل استثمار وكل مشروع عائداً اجتماعياً، بالإضافة إلى العائد النقدي. وهكذا فالعائد الاجتماعي يتضح تماماً عند انتشار الصناعة وازدياد الناتج القومي، وكذلك في زيادة عدد

العمال المهرة والمدربين، وكذلك يتمثل في زيادة الكفاية الإنتاجية التي تتناسب طردياً مع ارتفاع مستوى الخدمات الصحية والتعليم العام والمهني(13) ولكن هذا مشروط بأن تكون التنمية هي تنمية بالإنسان وللإنسان.

إن أي خطة تنموية حين تحدد أولوياتها، عليها أن تدرك ما هو المناخ الصحي لنجاحها.

فالتنمية كما يرى تودارو "عملية تنطوي على تغييرات كبرى في البنية الاجتماعية، وفي مواقف الناس، وفي المؤسسات الوطنية، كما تنطوي في الوقت ذاته على التعجيل بالنمو الاقتصادي والحد من التفاوت الاجتماعي، والتخلص من الفقر. وهكذا فلا بد للتنمية في جوهرها من أن تمثل إطاراً كاملاً للتغيير ينتقل بموجبه الهيكل الاجتماعي بكامله من ظروف حياة لا يمكن اعتبارها مرضية في مجملها إلى أوضاع أفضل من الناحيتين المادية والروحية"(14).

ووجهة النظر هذه تفترض إحداث تغييرات اجتماعية، وبشرية، ومؤسساتية واقتصادية.. ولكن شروط نجاح مثل هذه التغيرات كما يقترح مارك نيرفن تتمثل بتوافر شروط خمسة(15):

1 - أن تتناسب التنمية مع الاحتياجات المادية وغير المادية، وهي تبدأ بتوفير الاحتياجات الأساسية للإنسان، وتضمن إنسانيته بإشباع حاجته إلى التعبير والخلق والمساواة والبهجة والتحكم في مصيره.

2 - إن التنمية ذاتية نابعة من ضمير المجتمع، الذي يحدد قيمه ورؤيته لمستقبله بكامل حريته، فالتنمية ليست خطة نمطية ومن ثم فإن الأوضاع المختلفة تعالج بحلول مختلفة.

3 - إنها تتطلب الاعتماد على النفس، أي أن يعتمد كل مجتمع على قواه وموارده الذاتية ولا بد أن يتعمق هذا في قلب المجتمعات الصغيرة.

4 - على التنمية أن تقوم على أسس بيئية سليمة من حيث إنها تستغل موارد البيئة على نحو منطقي وتنطوي على المشاركة العادلة للجميع في الموارد.

5 - إنها تقوم على تحول بنيوي في العلاقات الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية وتركيبة السلطة، وحتى يمكن تحقيق الظروف المواتية للإدارة الذاتية والمشاركة في اتخاذ القرار بواسطة كل هؤلاء الذين سيتأثرون به، سواء أكان ذلك على مستوى المجتمعات والأمم أم على مستوى العالم بمجمله.

من التعمير بالنفط إلى التنمية بالإنسان

وفي مراجعة موضوعية لمشروع خطة التنمية في الإمارات فإننا نجد أنه قد تم التنبيه إلى بعض تلك المرتكزات عند الحديث عن أهداف التنمية، وذلك بالحديث عن ضرورة الاعتماد الذاتي واستثمار الموارد الذاتية والمشاركة العادلة للجميع في الموارد وتوفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع.

إلا أن الملاحظ – على الرغم من التحولات الجذرية التي تمت في مجتمع الإمارات خلال العقد الماضي – ما يلي:

1 - إن التحولات التي تمت تحولات كمية أكثر من كونها تحولات نوعية، ويمكننا القول إنّ ما تم هو في الأساس إنجاز للبنى التحتية المادية. ولا يخفى أن التغير في البنى التحتية المادية ينعكس بالضرورة على التنمية المجتمعية.

2 - إن الإنجازات الاقتصادية والإنتاج – وهو بشكل رئيسي يعتمد على الثروة النفطية – قد تم استخدامه لتمويل الاستهلاك، وخلق بالتالي نمطاً استهلاكياً عالياً يعتمد اعتماداً كلياً على الاستيراد.

3 - إنه على الرغم من وعي المخططين لأهمية الاعتماد على الذات في صنع التنمية واستمرارها، إلا أن الملاحظ في السنوات الماضية ولسنوات أخرى مقبلة – في غياب خطة تنموية – أن الاعتماد في تنفيذ المشاريع كان على أيدي العمالة الوافدة الأجنبية والعربية.

ولذا فإن ما تم في حقيقته في غياب الاعتماد على القوة الذاتية، جعل ما حدث وما يحدث إنما هو "تعمير وتحديث بالنفط" ولقد أدى التعمير والتحديث بالنفط إلى خلق ظروف اجتماعية مشوهة وخلل في التركيبة السكانية في دولة الإمارات، إذ يبلغ الوافدون غير العرب في أقل التقديرات 70% من إجمالي سكان الإمارات. ونتيجة لهذا فإن هذا الخلل في التركيبة السكانية يترك بصماته على المجتمع في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاتصالية.

4 - إنه لم ينظر إلى عملية التنمية – وذلك لعدم تطبيق خطة التنمية – كعملية اجتماعية عمادها الإنسان، ومن ثم تم التركيز على إنجاز التعمير بالنفط لصالح المواطن، وكان من المفروض أن يرافق ذلك أن تتم التنمية ليس لصالحه فقط وإنما به أيضاً. وهذا كان يحتاج إلى عمليات تغيير الإنسان من حيث تغيير مواقفه. ويمكن أن نشير إلى أن الموقف من العمل، والموقف من مشاركة المرأة في التنمية، والموقف من المؤسسات العامة، والموقف من التعامل مع الوقت، والسلوك الاتصالي، كلها تحتاج إلى تغيير، من أجل أن تكون التنمية تنمية بالإنسان وللإنسان، وهنا تلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً وفعالاً.

5 - إنه لم ينظر إلى عملية التنمية على أنّها عملية تفاعلية بين القاعدة والقمة مما يستوجب المشاركة الفعالة على مستوى شعبي، ولا سيما أن التنمية هي تحول بنيوي في العلاقات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وهذا التفاعل يحتاج إلى أجهزة إعلامية يكون شعارها ديمقراطية الاتصال.

6 - إنه لم يؤخذ في الاعتبار العوامل الداخلية والعوامل الخارجية التي تؤثر على عملية التنمية ومشاريعها، ويكفي في هذا المجال الإشارة إلى أزمة النفط الحالية التي تعاني منها دول الأوبك وما نتج عنها من نقصان كبير في إيرادات الدولة، التي كانت ستوظف في مشاريع تنموية.

7 - إن عملية التنمية في برامجها تهتم أساساً بالقطاعات كقطاع الإسكان والمواصلات والتعليم وغيرها، ولكنها لا تراعي مختلف أنواع الفئات السكانية التي لها احتياجاتها الخاصة مثل فئات النساء والأطفال والشباب(16).

8 - إنه لم ينظر إلى التنمية على أنّها عملية ثقافية إذ "إن التنمية – كما يرى نيرفن – لا يمكن النظر إليها إلا كعملية ثقافية متكاملة. وكأنما لكل رجل ولكل امرأة ولمجموع الرجال والنساء"(17).

ولهذا لم توظف وسائل الاتصال الجماهيري بفاعلية لتحقيق التنمية.

لقد لاحظ دوركايم منذ زمن أن "عملية التحديث تتسبب في توليد مجتمع معتل، فيه الهياكل الاجتماعية لا تسيطر على الهياكل التكنولوجية، ذلك أن ضعف الهياكل الاجتماعية يولد ضعفاً في هياكل المراقبة فيفجر طاقات العنف وطاقات الشهوة ويقوي من التنافس والعداء على حساب التضامن والالتحام"(18).

والمراقب لمجتمع الإمارات – كما في غيره من دول المنطقة – يلحظ ما لعملية التحديث من أثر في توليد مجتمع يصبح فيه السكان الأصليون أقلية، وتصبح أغلبية الأيدي العاملة وافدة من ثقافات غير ثقافة أهل البلاد، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من مشاكل. وكما يرى الدكتور/ ناجي شراب "أنه بسبب الزيادة الواسعة في الهجرة ستواجه الإمارات زيادة في نسبة الجرائم وتخلق توترات ثقافية ودينية ويمكن توظيفها كعامل ضغط مما يمكن أن يصبح عامل تخريب وعنصر عدم استقرار سياسي كما أنه يهدد ثقافة وذاتية البلاد ولغتها"(19).

إن تلك المشاكل التي أشرنا إليها جاءت مصاحبة للنفط، وكانت ثمرة من ثمرات التعمير والتحديث بالنفط. ولم تكن ظاهرة الهجرة تلك هي الظاهرة السلبية الوحيدة المصاحبة للتعمير والتحديث بالنفط، إذ نجد أن هناك ظواهر سلبية أخرى أشار إليها كثير من الباحثين ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1 - شيوع النمط الاستهلاكي الذي صاحب انتقال المواطنين من الأنشطة الإنتاجية مثل الزراعة والملاحة وصيد اللؤلؤ والأسماك وتربية الحيوانات إلى أنشطة طفيلية تدر عليهم دخولاً كبيرة زادت معها حدة الاستهلاك الترفي والمظهري.

2 - تباين الدخول والثروات على مستوى الأفراد والإمارات.

3 - مشكلة الاتصال حيث أصبحت اللغة العربية لغة بين لغات ثلاث: العربية والإنجليزية والأوردية. وكذلك تم التأثير على نمط ديمقراطية الاتصال الذي كان شائعاً في السابق في إطار النظام القبلي.

4 - تأثير العمالة الوافدة على العمل من حيث غياباتها المفاجئة ونزعاتها الإقليمية ونقلها لأساليب العمل والإدارة التقليدية وانخفاض الإنتاجية.

5 - التغير الاجتماعي المعاكس الذي أجهز على التنظيم القبلي والروح القبلية وأفرغها من محتوياتها ومضامينها الأساسية، ولم تعد في كثير من الحالات سوى رمز غامض أو جسد بلا روح. وأدى هذا التغير كذلك إلى تبلور طبقة غنية وظهور طبقة الموظفين وإلى تغير في خصائص العائلة وعلاقاتها والزواج(20).

إن هذه المشكلات وأخرى غيرها ما زالت قائمة في المجتمع مثل النظرة إلى العمل الحرفي، والتعامل مع الوظيفة للحصول على الحقوق دون الواجبات، وكذلك انتشار الأمية، وضعف الوعي الصحي، وتوطين البدو، والتعامل مع المال العام، هذه كلها تضاف إلى ما سبقها لتجعل مسؤوليات الإعلام كبيرة، وتبرز أن هناك ضرورة للسير على طريق التنمية بالإنسان وللإنسان.

إن الانتقال بالتنمية من واقعها الحالي، واقع التعمير والتحديث بالنفط، إلى التنمية بالإنسان، يجعل لزاماً علينا أن نضع الاتصال في سلم الأولويات التي تُسهم بفاعلية في العملية التنموية.

وهكذا فإننا نرى أن الاتصال وإن لم يكن أهم عنصر في عملية التنمية، فإنّه العنصر الذي لا يمكن الاستغناء عنه في مثلث أضلاعه الإنسان والتنمية والاتصال، وزواياه المجتمع كمؤسسات وموارد وقيم ثقافية.

وهذا المثلث المتفاعل يحدد دور الإنسان الحاسم في التنمية، ويؤكد ما للاتصال من أهمية في العملية التنموية.

وقد راهنت كثير من الدراسات في العقد الخامس والسادس من القرن العشرين على أهمية الاتصال (الإعلام) في التنمية. بل أن ليرنر اعتبر نظام الاتصال مؤشراً للتغير على مستوى النظام الاجتماعي الشامل(21). وجعل روجرز دوراً هاماً للاتصال في تحقيق التنمية في كتابه المشهور: انتشار المبتكرات، وفي الطبعة المعدلة مع زميله شوميكر في كتابهما "اتصال المبتكرات"(22).

وكتاب ويلبور شرام "وسائل الإعلام والتنمية القومية" الذي يجعل لوسائل الإعلام دوراً مهماً في إنجاز التنمية(23) حيث تبنت الدول النامية وجهات النظر الغربية في استخدام وسائل الإعلام لتحقيق التنمية، مما أدى إلى ظهور ما نسميه الآن بالإعلام التنموي، والذي تعرفه نورا كويبرويبرال بقولها: "الاتصال (الإعلام) التنموي هو فن وعلم الاتصال الإنساني الذي يستهدف الإسراع في تحول بلد من الفقر إلى حالة ديناميكية من النمو الاقتصادي، والذي يوفر إمكانية أعظم للمساواة الاقتصادية والاجتماعية، وإنجازاً أعظم للإمكانيات البشرية"(24).

إن علم الاتصال وفنه يتطلبان منا رسم الحدود التي بها تتحقق فعالية وسائل الإعلام. وهذا يستلزم:

1 - فهم طبيعة عملية الاتصال.

2 - فهم وظائف الاتصال.

3 - فهم نظريات التأثير لوسائل الاتصال على المستوى الفردي والجماعي والمجتمعي، وما تقدمه من فهم لطبيعة وميزات كل وسيلة من وسائل الاتصال، وما تقدمه كذلك من فهم للمتغيرات التي تؤثر على عملية الاتصال، ومن أهمية للتخطيط الاتصالي القائم على البحوث التجريبية والميدانية والمسحية وتحليل المضمون للوسائل الإعلامية.

إن كل مجتمع من المجتمعات يستطيع أن يكيف نمطه الاتصالي متوائماً مع البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيه. وأول فهم لعملية الاتصال ينبع من اعتبار الاتصال حاجة إنسانية مثلها مثل الطعام والشراب، ولذا فإن سد الحاجة إلى الاتصال كما يرى سومافيا "يماثل في أهميته بالنسبة للأمة العناية التي توليها للصحة والغذاء والإسكان والتعليم والعمل. والاتصال – مع غيره من الحاجات الاجتماعية – يمكن المواطن من أن يتحرر تماماً. وهكذا فإن الحق في أن نعلم الآخرين وأن نحاط بالمعلومات هو أحد حقوق الإنسان، وهو حق يمارس فردياً وجماعياً"(25).

ولكي يصبح الاتصال فعّالاً وبحيث لا يشكل ضغطاً نفسياً على الناس، فإن الاتصال يجب أن يكون نابعاً من البيئة التي يعيش بها، ليعبر عن همومها، ومشاكلها، وإنجازاتها وطموحاتها. ولذا فإن الحديث عن التبعية الثقافية في ضوء عملية اتصالية لا تنبع من البيئة، يصبح أمراً لا فكاك منه، إذ إن المواد الإعلامية التي تقدم – وحينما تكون أجنبية أو غريبة عن البيئة – تحمل معها قيماً مختلفة، مما يمكن أن يؤثر على تنمية الإنسان بتبني قيم وآراء ومواقف وأنماط سلوك غريبة عن المجتمع ولا تخدم أهدافه.

كذلك فإن فهم طبيعة عملية الاتصال يؤدي إلى إدراك أنها عملية مشاركة يكون فيها الاهتمام بجمهور المتلقين ورجع صداهم أمراً هاماً في نجاحها وخاصة في البرامج ذات الصبغة التنموية.

أما فيما يتعلق بوظائف الاتصال فإن دارسي الاتصال يجمعون على أن للاتصال مجموعة وظائف، وهي: وظيفة الإعلام، ووظيفة التعليم، ووظيفة تغيير السلوك والمواقف، ووظيفة الترفيه، ووظيفة الرقابة.

وإدراك هذه الوظائف مهم جداً في عملية التنمية، إذ إن الوظيفة الإعلامية يمكنها أن تحقق ما يلي:

1 - استخدام الاتصال للمساهمة في الشعور بالانتماء للدولة.

2 - وفي تهيئة الناس ليؤدوا مهمات جديدة.

3 - وتهيئتهم ليلعبوا دورهم كأمة بين الأمم(26) .

4 - وتزويدهم بمعلومات حول القضايا المحلية والوطنية والقومية والدولية(27).

ولا شك في أن وسائل الإعلام في دولة الإمارات قد لعبت هذا الدور بإيجابية وفعالية.

وأما فيما يتعلق بالوظيفة التعليمية فإن وسائل الإعلام يمكنها أن تزود الجمهور بمعلومات على مستوى تعليم الراشدين، والبرامج التربوية للطفل، والتثقيفية للمرأة، وفي تعليم المهارات الأساسية ومجال مهارات العمل. بالإضافة إلى الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه في نقل التراث الاجتماعي من جيل إلى آخر. وأما وظيفة تغيير السلوك والمواقف، فإنها هامة جداً في الإطار التنموي – على الرغم من صعوبتها – إلا أنها وظيفة ضرورية لإحداث التغيير في بعض المواقف والسلوكيات التي قد تعيق التنمية. ووظيفة الرقابة ذات أهمية قصوى في الإشراف على البيئة(28) وفضح الفساد والمحاباة وعدم الكفاءة وإظهار العجز

والفشل(29) . أما وظيفة الترفيه فأهميتها كبيرة في إزالة التوتر عند الناس وإراحتهم بعد طول عناء في العمل.

وفي سياق الحديث عن التنمية والإعلام بدولة الإمارات، فإنه يمكن الإشارة إلى الدور الرقابي الذي تلعبه الصحافة بشكل خاص في عرض كثير من القضايا التي تهم المجتمع ولا سيّما القضايا الاجتماعية.

أما الدور التعليمي فهو يتضاءل كثيراً في وسائل الإعلام الجماهيري في الإمارات ويسود النمط الترفيهي في الإذاعة والتلفزيون كما سنرى بعد قليل.

إن تسلح القائم بالاتصال والإعلامي حيثما كان بفهم عميق لنظريات الاتصال يجعله أقدر على توظيف الإعلام بكفاءة لتحقيق الأهداف المرجوة من وسائله. إن نظريات التأثير لوسائل الإعلام – على وجه الخصوص – هي التي تعني القائم بالاتصال، ومن خلال فهمه لهذه النظريات يمكنه أن يصمم رسائله سواء أكانت تلك النظريات تعالج التأثير على مستوى فردي أو على مستوى جماعي، فإن فهم القائم بالاتصال لنظرية التأثير المباشر، ولنظرية التأثير المحدود وما انبثق عنها من نماذج تتعلق بتدفق المعلومات، وكذلك فهمه لنظرية التأثير المعتدل لوسائل الإعلام وما تفرع عنها من نماذج مثل نموذج طلب المعلومات ونموذج الاستعمال والإشباع ونموذج ترتيب الأولويات ونموذج التبعية، وكذلك نظرية التأثير القوي لوسائل الإعلام، فإنها كلها تقدم فهماً لعملية معقدة، فالتأثير على الأفراد والمجتمعات ليس أمراً سهلاً، حيث يتفرد البشر بشخصياتهم، وباختلاف أفكارهم، وتنوع مواقفهم وسوكهم، ومصالحهم، وثقافاتهم(30).

إن التسلح بالنظريات الإعلامية ضروري لأننا ندرك معها ما للدور الإعلامي من أهمية في إنجاز أي عملية تنموية. ولعله لتعقيد العملية الإعلامية، ولطبيعة التركيبة السكانية يتوانى الإعلام في دولة الإمارات عن تأدية دوره في التنمية، هذا من جانب، ولعل غياب الخطة التنموية التي يمكنه أن يساندها يعتبر عاملاً آخر لتقصيره في تأدية مثل هذا الدور، ولذا كان دوره في التنمية محدوداً للغاية.

يقول وكيل وزارة الإعلام في دولة الإمارات: "واستطاع الإعلام مواكبة هذه الثورة (الطموح) فشرع يساعد الشعب على استيعاب المعطيات المستجدة وإدراك التطورات الهائلة والتغيرات العميقة التي نجمت وستنجم عن الثورة النفطية... وهكذا بدأ الإعلام دوره في بلورة طموحات هذا الشعب ونقله من مرحلة التشتت والضياع إلى مرحلة الاستقرار والبناء والحلم"(31).

ويحدد النويس في ندوة له عن الإعلام المساند والعمل الاجتماعي دور الإعلام بقوله:

"استطاعت أجهزة الإعلام أن تساعد على تكوين شخصية الإنسان الخليجي الجديد، بأن نقلت إليه أنماطاً اجتماعية جديدة أخذت حظاً واسعاً من الانتشار، ووضعت أمام الإنسان الخليجي الكثير من التجارب الإنسانية الناجحة والخبرات العالمية، فأحدثت بذلك ثورة الطموح حيث نبت الطموح في نفوس أبناء الخليج، وبذلك حصلت الدولة العربية الخليجية على الشخصية الطموحة"(32).

إلا أن النويس في المحاضرة نفسها يشير إلى العقبات التي واجهت العمل الاجتماعي والإعلامي: "لقد حدث صراع خطير بين الحداثة وبين الأصالة، أي بين الحضارة الحديثة وبين الجذور الخليجية. ومما لا شك فيه أنه قد حدثت صدمة حضارية في الخليج سببها استيراد النظم والأنماط المعمول بها في الغرب. فلم يفكر أحد ما إذا كانت هذه النظم تصلح لهذا المجتمع أم لا، حتى أوجدت فجوة بين الجذور والفروع. لكن أجهزة الإعلام أفاقت بسرعة لتشارك في طرد الأنماط الحضارية للغرب، وأن تشير إلى الضرورة الملحة للعودة بالعمل الاجتماعي إلى الجذور. وفي البداية كان استيراد أنماط الحضارة يمثل احتياجاً.. ولكن دهاء الغرب استهدف هذه المنطقة وجعل منها مستورداً ومستهلكاً بنسبة 100% .. لكن العمل الاجتماعي – يسانده العمل الإعلامي – واجه هذه المشكلة وطالب بعودة الصناعة الخليجية وتطويرها، ونجحا في تحقيق هذا الهدف، فتعانقت الحضارة مع الأصالة"(33).

ورأى النويس أن وسائل الإعلام قد ساعدت "على تباين وتبسيط القوانين المكونة لهذا المجتمع والمنظمة لحياته. من هنا اكتسب الفرد سلوكيات جديدة مستوحاة من القوانين التي صدرت والتي تنظم الأسرة وإجراءات العدالة وقوانين الجمعيات وتنظيم النشاط الاقتصادي.. إلخ إضافة إلى الأنماط العالمية في مختلف مناحي الحياة الإنسانية حيث كان لا مناص من تأثر إنسان الإمارات بهذه النماذج كل حسب اهتمامه.. وسواء اتخذ هذا الاحتذاء الصورة المباشرة الواعية أو تم بطريقة غير مباشرة فإن أثره واضح وملموس على مختلف المستويات وعلى كل شريحة من شرائح المجتمع"(34).

ورأى النويس أن وسائل الإعلام فشلت في الدور الترفيهي (باستثناء النجاح النسبي للسينما) بينما حققت نجاحاً أكبر في المجالين الثقافي والاجتماعي. ولذا فإنه يخلص إلى توصيف الإعلام في دولة الإمارات كما يلي:

"الإعلام في دولة الإمارات إذن إعلام هادف له رسالة نسعى إلى إعداد القوى البشرية وتعليمها وتثقيفها وتبصيرها بحقائق الأمور وتنويرها بالأساليب الحديثة في شتى المجالات... وقد كان لوسائل الإعلام تأثير حقيقي ملحوظ على المواطن، فكثير من العمليات الاجتماعية كانت ستكون عقيمة لولا أجهزة الإعلام، التي ساعدت في إبراز الشخصية الوطنية وبلورتها ورعايتها".

إن مراجعة متفحصة لدور وسائل الإعلام في الإمارات كما وصفت آنفاً، تجعلنا نتفق مع بعضها ونخالف الآخر، وبخاصة أن النتائج التي ذُكرت هي في حصيلتها انطباع شخصي أو هي عبارة عن أماني، إذ إن تلك النتائج لم يكن تقريرها بناءً على بحوث أجرتها وزارة الإعلام أو باحثون مختصون.

فنحن نقف ونحن نتحدث عن التنمية أمام تأثيرين متناقضين تماماً تسهم بهما وسائل الإعلام: "فالإعلام نقل أنماطاً اجتماعية جديدة – وأصبحت واسعة الانتشار – من التجارب الإنسانية الناجحة والخبرات العالمية مما أسهم في تكوين شخصية الإنسان الخليجي الجديد حيث حصلت الدول الخليجية على الشخصية الطموحة". ولأننا لا نعرف أي أنماط اجتماعية تلك التي نقلتها وسائل الإعلام، فإننا لا نستطيع أن نعرف كذلك ما هي أنواع النظم والأنماط الغربية التي أحدثت صدمة حضارية. ولا نعرف ما هي الأنماط الحضارية للغرب التي ساعدت وسارعت أجهزة الإعلام بطردها مع أننا في الوقت ذاته ما زلنا نشاهد برامج أجنبية كثيرة للكبار وللأطفال تحمل معها كثيراً من الأنماط الحضارية الغربية، وعلى سبيل المثال فالمشاهد في الإمارات يمكنه أن يتابع في تلفزيون أبو ظبي ودبي مسلسلات دالاس Dallas وماجنم Magnam وفريق أ A Team والسيارة العجيبة Knight Rider والمرأة الآلية Bionle Woman وغيرها من المسلسلات والأفلام الأجنبية، وبالإضافة إلى مسلسلات الأطفال من منتجات هوليود واليابان.

وإذا كان النويس قد أشار فقط إلى نمط الأسلوب الاستهلاكي فإن واقع الأمر يحتاج إلى دراسة لنعرف هل حقيقة كان لنقل الأنماط الاجتماعية الجديدة تأثير على الشخصية الطموحة؟ وما هي خصائصها؟ وما هو تأثيرها على تحقيق الصدمة الحضارية؟ وما هي الصدمة الحضارية التي يقصدها؟

إن هذا الأمر يحتاج إلى باحثين في مجالات الاجتماع والاتصال وعلم النفس ليقرروا مثل تلك النتائج، وليقرروا في الوقت ذاته هل ما نقلته وسائل الإعلام من أنماط اجتماعية في الأعمال الدرامية العربية والأجنبية يخدم التنمية أو لا؟

إن الحديث عن التبعية الثقافية، والغزو الثقافي، والامبريالية الإلكترونية أصبح شائعاً الآن، والدراسات العديدة التي صدرت تؤكد خطورة نقل الأنماط الاجتماعية الغربية إلى المجتمعات النامية عبر وسائل الإعلام لتأثيراتها على التنمية الشاملة، وعلى الثقافات الوطنية، وغرس أنماط سلوكية ليست دائماً مستحبة(36).

ونتفق مع النويس في ما ذهب إليه من دور وسائل الإعلام في إبراز الشخصية الوطنية وتعميق مفهوم الاتحاد بين أبناء الإمارات، ولكن هذا الدور يظل أسير عوامل أخرى كثيرة يمر بها مجتمع الإمارات في مرحلة التحول التي يعيشها الآن.

وإخالني لا أتفق معه حينما أكد فشل الدور الترفيهي لوسائل الإعلام الجماهيري، بينما رأى أن تلك الوسائل حققت نجاحاً أكبر في المجالين الثقافي والإقناعي. وذلك لسبب بسيط هو أن الدور الأساسي لوسائل الإعلام المسموعة والمرئية في دولة الإمارات – ونستثني الصحف والكتّاب – تلعب دوراً ترفيهياً بالدرجة الأولى. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أغلبية البرامج التي تقدم في الإذاعتين المسموعة والمرئية هي برامج ترفيهية ولئلا نقع في مسألة التعميم، فلعل الأرقام تكون حافزاً للتفكير بإعادة النظر في الدور الحقيقي والواقعي الذي تلعبه وسائل الإعلام في المجتمع. وهنا نود أن نشير إلى أن الأرقام التي نوردها كان هدفنا منها أساساً التعرف على خط البرامج الإعلامية التنموية من جملة الإرسال اليومي للدورة الإذاعية الثانية (إبريل - مايو 1985) لصوت الإمارات العربية المتحدة من أبو ظبي.

فبينما يبلغ متوسط الغناء في اليوم 353 دقيقة والمنوعات 111 دقيقة والدراما 38.5 دقيقة ومجموعة هذه البرامج الترفيهية يبلغ 502.5 دقيقة (أي ما يقارب ثماني ساعات) كان نصيب البرامج الأخرى كما يلي:

1 - البرامج الإخبارية 135 دقيقة (ساعتين وربع).

2 - البرامج المتخصصة (عالم الأسرة والشرطة والقوات المسلحة وفلسطين) 27 دقيقة (أقل من نصف ساعة).

3 - القضايا الفكرية والثقافية 88 دقيقة (ما يقارب ساعة وثلث).

4 - البرامج الدينية 129 دقيقة (ساعتين وتسع دقائق).

5 - العلوم والنفط والزراعة 21 دقيقة (ثلث ساعة).

6 - معلومات صحية (سلامتك طريق السلامة) 26 دقيقة (ما يقارب من نصف ساعة).

وكذلك فإن متوسط البرامج الترفيهية لبرامج شهر إبريل لعام 1985 لإذاعة دبي يقترب من نسبة برامج إذاعة أبو ظبي.

ويبلغ متوسط ساعات الغناء في اليوم 190 دقيقة (نحو ثلاث ساعات). ويبلغ متوسط الدراما في اليوم 34 دقيقة (نحو نصف ساعة)، ويبلغ متوسط المنوعات في اليوم 269 دقيقة (ما يقارب أربع ساعات ونصف): المجموع 492 دقيقة (ما يقارب ثماني ساعات).

وإذا علمنا أن مجموع الإرسال اليومي لإذاعة أبو ظبي يبلغ 19 ساعة ونصف ساعة في اليوم ولإذاعة دبي ما يقارب 19 ساعة، فإننا ندرك أن ما يقترب من نصف ساعات البث اليومي يخصص عادة للبرامج الترفيهية.

وأما البرامج التثقيفية النوعية التي يفترض أنها تسهم في عملية التنمية فإنها في إذاعة أبو ظبي تتضاءل لتقترب من 6 من جملة الإرسال وهذا يشمل البرامج المتخصصة مثل عالم الأسرة وبرامج الأطفال والشرطة والقوات المسلحة والعلوم والنفط والزراعة، وإذا أضفنا إليها برامج القضايا الفكرية فإنها ترتفع إلى ما يقارب من 14 .

ويمثل الجدول التالي مقارنة لنسب بعض البرامج في ثلاث سنوات مختلفة في تلفزيون الإمارات العربية:

المحطة	تلفزيون أبو ظبي			تلفزيون دبي			تلفزيون دبي الأجنبي	
ا لسنة نوع المادة	1977	1981	1982	1977	1981	1982	1981	1982
برامج ترفيهية	%58.0	%66.2	51.08 %	%42,5	%54.1	%60.28	%73.5	82.68 %
برامج الخدمات والأركان	%10.8	%3.3	%7.53	%9.1	%16.8	%7.19	%4.1	-
برامج ثقافية وأدبية	%3.6	%7.8	%7.53	%12.1	%8.8	%8.98	%4.1	5.47 %
برامج إخبارية	%12.4	%11.6	%12.9	%.13	%8.7	%12.57	%2	6.30 %

ومنه نخلص إلى أن نسبة البرامج الترفيهية لا تقل عن خمسين بالمئة في المحطتين الرئيسيتين أبو ظبي – دبي باستثناء عام 1977 في تلفزيون دبي.

أما المحطة الأجنبية بدبي فإن النسبة ترتفع فيها إلى أكثر من ثمانين بالمئة.

وهذا له دلالته على أن المحطات جميعاً تقدم خدمات ترفيهية بالدرجة الأولى. ولا نجد سياسة واضحة بالنسبة لبرامج الخدمات والأركان التي تتذبذب نسبها هبوطاً وصعوداً. وهذه البرامج من المفترض أن تقدم برامج فئوية تهتم بقطاعات المجتمع، ويفترض أن تكون اهتماماتها تنموية.

والمتتبع للتلفزيون في الإمارات يدرك ضآلة ما يقدم للمرأة من برامج تنموية، وحتى البرنامج الوحيد في تلفزيون أبو ظبي الذي يقدم للمرأة (برنامج عن الطبخ) فهو مستورد من تلفزيون الكويت. ولا شك في أهمية مثل هذه البرامج ولكن عند ترتيب الأولويات يقفز إلينا تساؤل أساسي: أهذا ما تحتاجه المرأة في الإمارات؟ أم هناك احتياجات أساسية أخرى مثل برامج التثقيف الصحي، وتربية الأبناء، ومكافحة الأمية وضرورة مشاركتها الفعالة في بناء المجتمع؟

ولا ننكر ما للتلفزيون من دور في نشر التوعية السياسية، إذ إن الخدمة الإخبارية التي تقدم لا يمكن تجاهلها، ولكنها تقتصر على النشرات الإخبارية، ونادراً ما يقدم برامج تحليلية للأخبار. ولكن من المشاكل الأساسية التي تواجه الجمهور هنا مسألة المنافسة غير المعلن عنها بين محطات التلفزيون. وهذا مما يستدعي إعادة نظر في تنسيق البرامج بحيث لا يصبح هم المحطات اكتساب جمهور عن طريق البرامج الترفيهية، مما يعني عملياً سرقة الجمهور من متابعة البرامج الجادة الإخبارية أو التعليمية أو الثقافية وغيرها.

وأما برامج الطفل لعام 1985 وباستثناء برامج افتح يا سمسم وملاعب الصغار ودكان الألعاب وحواديت زمان وأجمل الزهو، فإن ما يقدم من برامج يومية ليس سوى برامج ترفيهية بحتة مستوردة من الغرب، ومعظمها يعتمد على تقديم صور من العنف كبيرة. ويتابع الأطفال بشغف الرسوم المتحركة أكثر

من متابعتهم للبرامج الهادفة السابقة، ومن ثم فإن عدم التنسيق وجدولة البرامج التعليمية والهادفة للطفل، تجعل فرص منافستها للرسوم المتحركة ضئيلة. ومن ثم تفقد تلك البرامج الهادفة دورها التنموي.

أما البرامج الثقافية والأدبية –بغض النظر عن كونها برامج للنخبة – فهي في المتوسط تصل إلى عشرة بالمئة مع تذبذب واضح في نسبتها.

إذا كان هذا هو واقع البرامج في الإذاعة والتلفزيون، فإنه يجب إعادة النظر في برامجهما وفي نسبة البرامج الترفيهية فيهما، وإذا كنا ندرك بأن الإذاعة بوجه خاص تواجه تحدياً كبيراً بنقص جمهور مستمعيها إزاء جمهور التلفزيون المتزايد، فإن الاهتمام بالجانب الترفيهي فيها من غناء ودراما يصبح ضرورياً في محاولة كسب المستمعين، ولكن هذا لا يعفي من أن تلبس المضامين الجادة أثواباً ترفيهية سواء أكانت أغنية أم تمثيلية.

الأهداف المنتظرة:

إن الملاحظات السابقة تستدعي منا عودة إلى الأهداف المنتظرة من وسائل الإعلام، وتتلخص أهداف إذاعة الإمارات العربية المتحدة بالنقاط التالية:

1 - أن تكون الإذاعة صوتاً للدولة تعبر عن السياسة العامة لها وعن مبادئها والعمل على توضيح هذه السياسة للجماهير.

2 - العمل على أن تكون الإذاعة الصوت الأمين للمواطن في الدولة، تنقل مشكلاته وقضاياه وتطلعاته إلى المسئولين.

3 - العمل على إيجاد حوار بين المسؤولين والمواطنين.

4 - ربط المواطن العربي بقضاياه الوطنية والعربية، وإيصال المعلومات بكل دقة والسماح بالتدفق الحر للمعلومات دون قيود.

5 - العمل على تعميق التنشئة السياسية والاجتماعية والثقافية(37).

وتورد وزارة الإعلام أن من أهم أهدافها "خلق المواطن الصالح الواعي لواجباته والمقدر لحقوقه والذي يمكن أن يسهم في بناء الدولة الحديثة، وخلق المفهوم الأصيل للوحدة الوطنية وخلق رأي عام واع مدرك لما يجري حوله"(38).

إن هذه الأهداف لو تحققت فإنها بلا شك ستسهم في دعم العملية التنموية الشاملة إذ إنها تحقق شروط الاتصال التنموي، فهي – أولاً – تقوم بوظيفة اندماجية بحيث – ثانياً – تسهم إسهاماً فعالاً في ديمقراطية الاتصال مما يسهل على القائم بالاتصال التنموي التعرف على مشكلات وقضايا وتطلعات الجمهور. وأخيراً، فإنها تمثل الإسهام الفعال في التنشئة السياسية والاجتماعية والثقافية، وفي دولة ناشئة مثل دولة الإمارات ما زالت تغالبها القبلية والانتماءات الضيقة يصبح دورها هذا أساسياً جداً.

دوْر التخطيط والبحوث الإعلامية:

إن النوايا الطيبة في الإعلام لا تصنع إعلاماً تنموياً. فكما أن التنمية بدون خطة تخلق تنمية غير متوازنة وغير مخططة، وبالتالي تنتج تعميراً وتحديثاً بالنفط – كذلك فإن الإعلام التنموي من غير تخطيط سينتج إعلاماً نفطياً، أعني مؤسسات تمتلك أحدث معدات التقنية الاتصالية من محطات إذاعة مسموعة

ومرئيـة ومطـابع واسـتوديوهات إنتـاج، وقـدرة علـى الإرسـال تمتـد لسـاعات طويلـة باللغـة العربيـة واللغـة الإنجليزية، وقدرة على شراء البرامج من حيث توافرت وبأي الأسعار. إلا أن ذلك كله غير قادر، مع غياب خطة للتنمية، ومع غياب خطـة لإعلام تنموي، أن يحقق الأهداف الوطنيـة المنشودة في تحويل المنجزات الكمية إلى منجزات نوعية، وفي إنجاز البُنى الأساسية البشرية.

وكما يرى الان هانكوك، فإن "مبررات التخطيط للاتصـال هي عموماً نفسها مبررات التخطيط للتنمية، ذلك أن التنمية – بغض النظر عن قيامها على أسس اجتماعية واقتصادية – تتطلب طرق توظيف وتنسيق، والمحافظة على إعدادها قد تتطلب مؤسسات تدير الموارد بطريقة متكاملة"(39).

والتخطيط للاتصال مبدأ مركزي وأساسي وذلك لأن موارد الاتصال – وعلى الخصوص وسائل الإعلام – بالمقارنة بالموارد الأخرى هي موارد مادية وبشرية، ومن خلال عملية تنميتها تكمن أهميتها كنشاط اقتصادي، وكوسيلة لمتابعة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، ولذا يمكن لوسائل الإعلام أن تستفيد من الأسلوب المخطط له والمتكامل، والذي يحتاج إلى إيجاد أساليب وبنى يمكنها أن تعزز أو تشجع هذا التكامل(40).

ولا شك في أن التخطيط للإعلام التنموي يحتاج إلى مقومات أساسية، أولها المعلومات التي يمكن أن تلعب بحوث الاتصال دوراً مهماً في توفيرها إلى جانب الوسائل الأخرى لجمع المعلومات اللازمة(41).

وتحتاج إلى قائمين بالاتصال مدربين وواعين لدور الإعلام ونظريات تأثيره، وواعين لطبيعة الجمهور وحاجاته. وتحتاج كذلك إلى وعي اجتماعي بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في البلاد، وتحتاج إلى فهم أبعاد الخطة التنموية والبرامج التي ستساندها. وفي عملية التخطيط يجب أن يتم مراعاة كثير من المتغيرات، التي يمكن أن يقع بعضها في دائرة المتغيرات الاتصالية من مرسل ومستقبل ورسالة وجمهور ورجع صدى وعناصر تشويش ورسائل منافسة ومتغيرات أخرى ترتبط ببيئة الاتصال ذاته مثل الشخصية والثقافة والسياسة والأيديولوجيا والمستوى الاقتصادي والتكنولوجي ومستوى البنى الأساسية وغيرها.

إن التخطيط الإعلامي الجيد هو الذي يستطيع أن يقدم رسالة إعلامية مناسبة في مضمونها إلى الجمهور في توقيت يناسبه وبحيث لا تتيح له فرصة التهرب منها.

إن حسن النوايا أحياناً – حتى وإن لازمت التخطيط – قد توقع الإعلامي في حبائل الهفوات. ولذا فإن العملية الاتصالية كعملية تستهدف الإنسان يجب ألا يستهان بها، ويجب أن تعطى من العناية ما تستحقه، وهذا أول ما يستلزم تنمية حقيقية للقائمين بالاتصال بتدريبهم ورفع كفاءتهم العملية والفنية والفكرية.

إن مهمة التخطيط يجب أن تكون ضمن أولويات وزارة الإعلام والثقافة كي تصبح برامجها ذات فعالية، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بناء على بحوث يجريها المختصون بحيث يتعرفون فليها على طبيعة الجمهور ومستوياته، ومدى ملاءمة البرامج من حيث مضمونها، وأسلوب عرضها، وتوقيتها للجمهور، وكذلك التعرف على آراء المستمعين والمشاهدين فيما يقدم من برامج. والمتتبع لنشاط وزارة الإعلام والثقافة يشعر بمدى حاجتها إلى الاهتمام بهذا الجانب الذي لم يأخذ حظه من الاهتمام في الإمارات.

إن برامج أنفق عليها الكثير مثل افتح يا سمسم، وبغض النظر عن مستواها ومحتواها الجيدين، إلا أن تقييم هذا البرنامج يجب أن يتم بناء على مدى استفادة الجمهور النوعي الذي صمم البرنامج من أجله وهم الأطفال (من عمر 3 – 6 سنوات) دون سن المدرسة. ومن ملاحظات شخصية على البرنامج ومن متابعة أطفال دون سن المدارس – أشك في مدى نجاح البرنامج لهذا العمر بالذات، وهذه ملاحظة شخصية لا يمكن تعميمها، ولكنها تطرح على القائمين بالاتصال والمعنيين بالتنمية البشرية تساؤلاً له وجاهته، وله أهميته في عملية التنمية:

هل يتم تقييم البرامج التي يقدمونها كي يتم بناء على المعلومات تصميم برامج أكثر فاعلية؟

والحديث عن برامج الأطفال والتخطيط لها، باعتبار أن التنمية الثقافية للطفل هي عماد التنمية البشرية، يجعلنا نتساءل كيف يمكن للطفل أن يقف مستسلماً لبرنامج تثقيفي مثل افتح يا سمسم أو ملاعب الصغار، بينما يمكنه بلمسة إصبع أن يغيّر محطة التلفزيون إلى محطة أخرى بها رسوم متحركة، تجذبه بحركتها ودعاباتها ومرحها؟

إن التوقيت عنصر مهم، والتخطيط للبرامج مهم جداً، فلماذا لا تقدم البرامج التربوية والتعليمية الهادفة في المحطات المتنافسة في آن واحد بحيث تضرب على الطفل حصاراً لا فكاك له منه (اللهم إلا إذا هرب منه إلى الفيديو أو اللعب أو القراءة).

الخاتمـة :

استهدفت هذه الورقة تقديم دراسة نقدية للدور الذي تلعبه وسائل الإعلام من واقع مشروع خطة التنمية في الإمارات العربية المتحدة، وقام الكاتب باستقصاء لمفهوم التنمية باعتبارها عملية واعية مدروسة ومخططّاً لها، تتم بالإنسان ومن أجله بهدف الانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل في كافة المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التقدم والرخاء والمشاركة والاستقلالية والحرية، وأوضحت الدراسة أن المشروع الطموح للتنمية ظل مجرد مشروع لم ير النور، وهكذا فإن الكاتب يحاجج بأن الإنجازات الضخمة التي تمت منذ قيام دولة الاتحاد إلى اليوم، هي تعمير وتحديث بالنفط، والمطلوب الآن التحول من التعمير بالنفط إلى التنمية بالإنسان وللإنسان. وهنا يكمن الدور الهام لوسائل الإعلام الجماهيري التي تشكل أداة وعي وتحفيز للإنسان للمشاركة في التنمية الشاملة.

وقد ناقشت الورقة بعض ما طرحه المسؤولون عن الإعلام في الإمارات الذين يحاججون بأن وسائل الإعلام لعبت دوراً هاماً في التنمية. وهنا نؤكد أن الصحافة لعبت وتلعب دوراً كبيراً في مساندة التنمية، حيث تقوم وسائل الإعلام المقروءة بمناقشة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية وغيرها بطريقة فعّالة، إلا أننا حينما ننتقل إلى الوسائل الإعلامية المسموعة والمرئية – وعلى الخصوص التلفزيون – فإن دورها في مجال التنمية يكاد يتوارى تماماً، ولا سيما أن الدور الحقيقي الذي تلعبه هذه الوسائل هو دور ترفيهي بالدرجة الأولى، وكان هذا واضحاً من خلال نوعية البرامج التي قدمتها أقنية التلفزيون في دولة الإمارات على مدى ثلاث سنوات. وهكذا قدمت الورقة قراءة نقدية للدور الذي تلعبه وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، مع تقديم بعض الاقتراحات التي تمكّنها من أن تسهم في تدعيم دور وسائل الإعلام في التنمية.

ومن خلال ذلك كله نخلص إلى ما يلي:

أولاً: أنه بغياب خطة تنموية يكون صعباً على الإعلام أن يلعب دوراً فعالاً ومؤثراً. فإن الإعلام التنموي يكاد يتوارى في برامج الإذاعة والتلفزيون.

ثانياً: إن التنمية عملية ذاتية، ويجب أن يرافقها إعلام نابع من الذات، لا يكفي إنتاجاً بل رسالة وأداء وهدفاً كي يحقق دوره المنشود.

ثالثاً: إن دور الاتصال أساسي في التنمية يجب تدعيمه لخوض معركة التنمية بالإنسان وللإنسان في المرحلة المقبلة.

رابعاً: إن ديمقراطية الاتصال أساسية في إنجاز إعلام تنموي فعّال.

خامساً: إن التخطيط الإعلامي ضروري لضمان نجاح الرسالة الإعلامية، والتخطيط السليم له أسسه، ومن أهمها: توافر المعلومات القيّمة التي تكون البحوث الإعلامية أهم أسسها.

سادساً: إن التنسيق بين الوسائل الإعلامية في المنطقة – وخاصة التلفزيون – مهم جداً فيما يتعلق بالبرامج التنموية من حيث إعدادها لملاءمة الجمهور والتنسيق في أوقات بثها.

سابعاً: إن البرامج الفئوية يجب أن تأخذ اهتماماً أكبر في الإذاعة والتلفزيون، مع مراعاة التوقيت الملائم حسب كل فئة ومستوياتها الثقافية.

ثامناً: إن برامج الأطفال في أغلبها مستوردة، وبعيدة عن الثقافة المحلية، ولا تخدم تلك البرامج أهداف التنمية، ومن ثم فإنه يجب التركيز على البرامج المحلية التي تراعي ثقافة الطفل الوطنية، وتراعي كذلك مستوى الطفل الإدراكي، وتعمل على جذب انتباهه إليها، وبث برامج الأطفال التثقيفية للأطفال في توقيت واحد في المنطقة بحيث يفرض عليه ضرباً من الحصار الذي لا يتيح له فرصة الهروب منها إلى برامج ترفيهية بحتة.

تاسعاً: إن استيراد البرامج ووجود الوسائل المنافسة كإذاعات وصحف وغيرها يمكن أن تؤثر على العملية التنموية ويجب أن تؤخذ في الاعتبار لدى القائمين بالاتصال.

عاشراً: إن الصحافة المحلية تلعب دوراً متميزاً في الإسهام في عملية التنمية، وخاصة في التعريف بالإنجازات وتدعيم الاتحاد وتحقيق الاندماج الوطني وخلق رأي عام مستنير وإتاحة الفرصة للجمهور للتعبير عن آرائهم ومشاكلهم وحاجاتهم وخاصة في صفحات القراء في الصحف الرئيسية الثلاث "البيان" و "الاتحاد" و "الخليج".

حادي عشر: إن الإعلام التنموي بحاجة إلى إعلاميين تنمويين، ولذا لا بد من الاهتمام بتدريب الكوادر الإعلامية المتخصصة في إعداد البرامج التنموية الملائمة.



الهوامش

1 - Schraam, Wilbur, Mass Communication and National Development (Stanford: Stanford- University Press, 1964).

2 - انظر: صالح أبو أصبع، الإعلام والتنمية، دبي، دار البيان، 1985، 32، 33 .

3 - علي خليفة الكواري، نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، جريدة الخليج 1983/5/22م.

4 - انظر: حيدر إبراهيم، التغير الاجتماعي والتنمية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1982، ص 164 – 168.

5 - اليونسكو، الخطة المتوسطة الأجل الثانية 1984 – 1985 (باريس 1983) وثيقة رقم 4د/ المعتمدة، ص 29، مقتبسة عن حمدي قنديل، التعاون الدولي من أجل الإعلام الإنمائي (وثائق ندوة الإعلام من أجل التنمية في الوطن العربي) بالرياض، 25-27 فبراير 1984م.

6 - إدارة التخطيط ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات 1980 – 1982 (أبو ظبي، وزارة التخطيط، 1983) ص 79 .

7 - المصدر نفسه، ص 80 ، 81 .

8 - المصدر نفسه، ص 82 .

9 - المصدر نفسه، ص 83 ، 84 .

10 - الإحصاءات الواردة هنا استقيناها من المصادر التالية:

أ - المجموعة الإحصائية السنوية، العدد السابع 1982 .

ب - إجماليات التعليم الحكومي لدولة الإمارات 1984/83 (قسم الإحصاء التربوي، مخطوط).

جـ . دور وزارة الأشغال العامة والإسكان في التنمية.

11 - إدارة التخطيط، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات للسنوات 1975 – 1980 (أبو ظبي: وزارة التخطيط 1982)، ص 16 – 19 .

12 - جريدة الاتحاد: 1985/4/22م.

13 - مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط (بيروت: دار النهضة العربية، 1980)، ص 69 .

14 - تودارو، مقتبس عن: حمدي قنديل، المصدر المذكور، ص 1 .

15 - المصدر نفسه، ص 1 ، 2 .

16 - فوزية العطية، الحضارة والتغير الاجتماعي وأثرهما في مساهمة المرأة في التنمية القومية في الخليج، في كتاب "الإنسان والمجتمع في الخليج العربي، البصرة: مركز الدراسات ، الخليج 1979، ص 139 .

17 - نيرفن، مقتبس عن: حمدي قنديل، المصدر المذكور ص 2 .

18 - رضا بوكراع، خصائص التحديث في المجتمعات النفطية، في "الإنسان والمُجتمع في الخليج العربي" ، ج 1 ، ص 353. .

19 - ناجي صادق شراب، دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في السياسة والحكم، أبو ظبي، مؤسسة الاتحاد، ص 216 .

20 - انظر: عامر الكبيسي، الإدارة العامة والتنمية، الشارقة، مطابع دار الخليج، 1982، ص126-132، كذلك شاكر خصباك، "التطورات الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة في أعقاب عهد البترول"، في الإنسان والمجتمع في الخليج العربي، الجزء الأول، ص 370-.389

21 - انظر: صالح أبو أصبع، المصدر المذكور، ص 38 .

22 - Rogers, Everett, Diffusion of Innovations (New York: The Free Press, 1971), Rogers, Everett and Shoemaker, Communication of Innovations (New York: The Free Press, 1971).

23 - Wilbur Schramm, Op, cit.

24 - Nora Queberal, "What Do We Mean by Development International". Development Review (Feb. 1973).

25 - حمدي قنديل، المصدر المذكور، ص 5 .

26 - شرام، المصدر المذكور، ص 36-42 .

27 - Jamson and McNcany, Radio for Education and Development (Beverly Hills: Sage- Publications 1978), pp. 61-64.28 -H. Lasswel. "the Structure and Function of Communication in Society", The Process and Effects of Mass Communiation. (Urbana, Chicago University of Ilinois Press, 1977), p 118.

29 - Dube, S.C. "Development Change and Communication in India" inSchramm and Lerner (ds.) Communication and Change (Honolulu, The University Press of Hawaii, 1976), p.

30 - صالح أبو أصبع، المصدر المذكور، ص 139 .

31 - عبد الله النويس، الإعلام والتنمية الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي 1981)، ص 37 .

32 - عبد الله النويس، جريدة الاتحاد الأسبوعي ، 1985/4/18 .

33 - المصدر نفسه.

34 - عبد الله النويس، الإعلام والتنمية، ص 127 .

35 - المصدر نفسه، ص 128 .

36 - نظر على سبيل المثال: شون ماكبرايد ورفاقه، أصوات متعددة وعالم واحد (اليونسكو، الجزائر 1981)، ص 85 .

37 - عبد الله النويس، وسائل الإعلام في دولة الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي، 1984، ص .140

38 - وزارة الإعلام، وزارة الإعلام والثقافة، اختصاصات الوزارة والمنطلقات الإعلامية، سلسلة الدراسات الإعلامية 16 (أبو ظبي 1875)، ص 18 .

39 - Alan Hancock, Communication Planning for Development (Unesco, 1980), pp. 30-31 .

40 - المصدر نفسه، ص 31 .

41 - انظر: صالح أبو إصبع، المصدر المذكور، ص132-133 .

المصادر والمراجع

(أ)باللغة العربية:

1. إبراهيم، د. حيدر التغير الاجتماعي والتنمية (القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1982).
2. أبو إصبع، صالح الإعلام والتنمية: نموذج مقترح للاتصال العربي – الإفريقي ، دبي ، دار البيان، 1985
3. بو كراع، رضا"خصائص التحديث في المجتمعات النفطية" في كتاب الإنسان والمجتمع في الخليج العربي، جـ 1، البصرة، مركز دراسات الخليج، 1979.
4. خصباك، شاكر"التطورات الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة في أعقاب عهد البترول، في كتاب الإنسان والمجتمع في الخليج العربي، جـ 1 ، البصرة، مركز دراسات الخليج، 1979
5. شراب ، د. ناجي صادق دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة في السياسة والحكم، أبو ظبي، مؤسسة الاتحاد
6. العطية، فوزية"الحضارة والتغيّر الاجتماعي وأثرها في مساهمة المرأة في التنمية القومية في الخليج"، في كتاب الإنسان والمجتمع في الخليج العربي، جـ 1، البصرة، مركز دراسات الخليج، 1979 .
7. العقاد، مدحت محمد مقدمة في التنمية والتخطيط، بيروت، دار النهضة العربية، 1980 .
8. قنديل، حمدي"التعاون الدولي من أجل الإعلام الإنمائي"، في وثائق ندوة الإعلام من أجل التنمية في الوطن العربي، الرياض 25-27 فبراير
9. 1984 الكبيسي، عامر الإدارة العامة والتنمية، الشارقة، مطابع دار الخليج، 1982.
10. الكواري، د. علي خليفة"نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية"، جريدة الخليج، 1983/5/22

11. ماكبرايد، شون ورفاقه أصوات متعددة وعالم واحد، الجزائر، اليونسكو، 1981.
12. النـويس، عبـد الله الإعـلام والتنميـة الوطنيـة فـي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، أبـو ظبـي، 1981.
13. النويس، عبد الله وسائل الإعلام في دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 1984
14. النويس، عبد الله جريدة الاتحاد الأسبوعي، 1985/4/18

وثائــق

إدارة التخطيط التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات 1975 – 1980 . أبو ظبي، وزارة التخطيط، 1982 .

إدارة التخطـيط التطـورات الاقتصـادية والاجتماعيـة فـي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة للسـنوات 1980 – 1982 . أبو ظبي، وزارة التخطيط، 1983 .

الإدارة المركزيـة للإحصـاء وزارة التخطـيط، 1982 .المجموعـة الإحصـائية السـنوية، العدد السـابع، 1982، أبو ظبي،

قسـم الإحصـاء التربـوي إجماليـات التعلـيم الحكـومي لدولـة الإمـارات، وزارة التربيـة، 1985 وزارة الأشغال العامة دور وزارة الأشغال العامة والإسكان في التنمية، أبو ظبي، وزارة الأشغال العامة، مخطوط

وزارة الإعلام، وزارة الإعلام والثقافة اختصـاصـات الوزارة والمتطلبات الإعلامية، سلسلة الدراسـات الإعلامية "16"، أبو ظبي، وزارة الإعلام، 1975

(ب) باللغة الإنجليزيــة:

1 - Dube, S.C. "Development Change and Communication in India" in Schramm and Lerner (eds.), Communication and Change (Honolulu, The University Press of Hawaii, 1976).
3 - Hancock, Alan, Communication Planning for Development. (Unesco, 1980).
3 - Jamison, Dean T. and Emile McAnacny. Radio for Education and Development. (Beverly Hills: Sage Publication, 1987).
4 - Lasswell, Harold, "The Structure and Function in Society" in Schramm and Roberts (eds) The Process and Effect of Mass Communication. (Urbana, Chicago: Chicago University of Illinois Press, 1977).
5 - Queberal, Nora, "What Do We Mean by Development Communication" (Development Review, Feb 1973).
6 - Rogers, Everett, Diffusion of Innovations (New York: The Free Press, 1971).
7 - Rogers, Everett and Schoemaker, Communication of Innovations (New York: the Free Press, 1971).
8 - Schramm, Wilbur, Mass Communication and National Development (Stanford: Standford, University Press, 1964).



الملاحق

وثائق دولية في التنمية



الملاحق
وثائق دولية في التنمية
الملحق الأول

إعلان الحق في التنمية
اعتمد ونشر علي الملأ بموجب قرار الجمعية العامة

للأمم المتحدة 128/41 المؤرخ في 4 كانون الأول/ديسمبر **1986**

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وفى تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين،وإذ تسلم بأن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها،

وإذ ترى أنه يحق لكل فرد، بمقتضى أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن يتمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن فيه إعمال الحقوق والحريات المبينة في هذا الإعلان إعمالا تاما،

وإذ تشير إلى أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإذ تشير كذلك إلى ما يتصل بذلك من الاتفاقات والاتفاقيات والقرارات والتوصيات والصكوك الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فيما يتعلق بالتنمية المتكاملة للإنسان وتقدم وتنمية جميع الشعوب اقتصاديا واجتماعيا، بما في ذلك الصكوك المتعلقة بإنهاء الاستعمار، ومنع التمييز، واحترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحفظ السلم والأمن الدوليين، وزيادة تعزيز العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا للميثاق، وإذ تشير إلى حق الشعوب في تقرير المصير الذي بموجبه يكون لها الحق في تقرير وضعها السياسي بحرية وفى السعي إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية،

وإذ تشير أيضا إلى حق الشعوب في ممارسة السيادة التامة والكاملة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وإذ تضع في اعتبارها الالتزام الواقع على الدول بموجب الميثاق بتعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز من أي نوع كالتمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو غير ذلك من الأوضاع،

وإذ ترى أن القضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأفراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الاستعمار، والاستعمار الجديد، والفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري والسيطرة والاحتلال الأجنبيين، والعدوان والتهديدات الموجهة ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية، والتهديدات بالحرب، من شأنه أن يسهم في إيجاد ظروف مواتية لتنمية جزء كبير من الإنسانية،

وإذ يساورها القلق إزاء وجود عقبات خطيرة في طريق تنمية البشر والشعوب وتحقيق ذواتهم تحقيقا تاما، نشأت في جملة أمور، عن إنكار الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإذ ترى أن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة ومترابطة وأن تعزيز التنمية يقتضي إيلاء الاهتمام على قدم المساواة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنظر فيها بصورة عاجلة وأنه لا يمكن، وفقا لذلك، أن يبرر تعزيز بعض حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها والتمتع بها وإنكار غيرها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإذ ترى أن السلم والأمن الدوليين يشكلان عنصرين أساسيين لإعمال الحق في التنمية،

وإذ تؤكد من جديد وجود علاقة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية، وأن التقدم في ميدان نزع السلاح سيعزز كثيرا التقدم في ميدان التنمية، وأن الموارد المفرج عنها من خلال تدابير نزع السلاح ينبغي تكريسها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب ولرفاهيتها ولا سيما شعوب البلدان النامية،وإذ تسلم بأن الإنسان هو الموضع الرئيسي لعملية التنمية ولذلك فانه ينبغي لسياسة التنمية أن تجعل الإنسان المشارك الرئيسي في التنمية والمستفيد الرئيسي منها،

وإذ تسلم بأن إيجاد الظروف المواتية لتنمية الشعوب والأفراد هو المسئولية الأولى لدولهم، وإذ تدرك أن الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ينبغي أن تكون مصحوبة بجهود ترمي إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وإذ تؤكد أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وأن تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم وللأفراد الذين يكونون الأمم، على السواء.

تصدر إعلان الحق في التنمية، الوارد فيما يلي:

المادة 1

1- الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما.

2- ينطوي حق الإنسان في التنمية أيضا على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير، الذي يشمل، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ممارسة حقها، غير القابل للتصرف، في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.

المادة 2

1- الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه.
2- يتحمل جميع البشر مسؤولية عن التنمية، فرديا وجماعيا، آخذين في الاعتبار ضرورة الاحترام التام

لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم، فضلا عن واجباتهم تجاه المجتمع الذي يمكنه وحده أن يكفل تحقيق الإنسان لذاته بحرية وبصورة تامة، ولذلك ينبغي لهم تعزيز وحماية نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مناسب للتنمية.
3- من حق الدول ومن واجبها وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

المادة 3

1- تتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية.
2- يقتضي إعمال الحق في التنمية الاحترام التام لمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.
3-- من واجب الدول أن تتعاون بعضها مع بعض في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية. وينبغي للدول أن تستوفى حقوقها وتؤدي واجباتها على نحو يعزز عملية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد على أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين جميع الدول، ويشجع كذلك مراعاة حقوق الإنسان وإعمالها.

المادة 4

1- من واجب الدول أن تتخذ خطوات، فرديا وجماعيا، لوضع سياسات إنمائية دولية ملائمة بغية تيسير إعمال الحق في التنمية إعمالا تاما.
2- من المطلوب القيام بعمل مستمر لتعزيز تنمية البلدان النامية على نحو أسرع. والتعاون الدولي الفعال، كتكملة لجهود البلدان النامية أساسي لتزويد هذه البلدان بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتشجيع تنميتها الشاملة.

المادة 5

تتخذ الدول خطوات حازمة للقضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأفراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الفصل العنصري، وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، والاستعمار، والسيطرة والاحتلال الأجنبيين، والعدوان والتدخل الأجنبي، والتهديدات الأجنبية ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية، والتهديدات بالحرب، ورفض الاعتراف بالحق الأساسي للشعوب في تقرير المصير.

المادة 6

1- ينبغي لجميع الدول أن تتعاون بغية تعزيز وتشجيع وتدعيم الاحترام والمراعاة العالميين لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون أي تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة ومترابطة،
2-وينبغي إيلاء الاهتمام علي قدر المساواة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والنظر فيها بصورة عاجلة.
3-- ينبغي للدول أن تتخذ خطوات لإزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية والناشئة عن عدم مراعاة الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المادة 7

ينبغي لجميع الدول أن تشجع إقامة وصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي لها أن تبذل كل ما في وسعها من أجل تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة، وكذلك من أجل استخدام الموارد المفرج عنها نتيجة لتدابير نزع السلاح الفعالة لأغراض التنمية الشاملة، ولا سيما تنمية البلدان النامية.

المادة 8

1- ينبغي للدول أن تتخذ، على الصعيد الوطني، جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية ويجب أن تضمن، في جملة أمور، تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل. وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية. وينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية.
2- ينبغي للدول أن تشجع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملا هاما في التنمية وفى الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان

المادة 9

1- جميع جوانب الحق في التنمية، المبينة في هذا الإعلان، متلاحمة ومترابطة وينبغي النظر إلى كل واحد منها في إطار الجميع.
2- ليس في هذا الإعلان ما يفسر على أنه يتعارض مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة أو على أنه يعني أن لأي دولة أو مجموعة أو فرد حقا في مزاولة أي نشاط أو في أداء أي عمل يستهدف انتهاك الحقوق المبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

المادة 10

ينبغي اتخاذ خطوات لضمان ممارسة الحق في التنمية ممارسة كاملة وتعزيزه التدريجي، بما في ذلك صياغة واعتماد وتنفيذ تدابير على صعيد السياسات وتدابير تشريعية وتدابير أخرى على الصعيدين الوطني والدولي.

الملحق الثاني

من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

وثيقة الأمم المتحدة A/RES/55/2

اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والثمانين التى عقدت في جنيف وأعلن اختتامها في 18 يونيه 1998
وفي الجلسة العامة 8 أيلول/سبتمبر 2000 إن الجمعية العامة، تعتمد الإعلان التالي: إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

أولا - القيـَم والمبادئ

1 - نحن، رؤساء الدول والحكومات، قد اجتمعنا بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من 6 إلى 8 أيلول/سبتمبر 2000، في فجر ألفية جديدة، لنؤكد مجددا إيماننا بالمنظمة وميثاقها باعتبارهما أساسين لا غنى عنهما لتحقيق مزيد من السلام والرخاء والعدل في العالم.

2 - إننا ندرك أنه تقع على عاتقنا، إلى جانب مسؤوليات كل منا تجاه مجتمعه، مسؤولية جماعية هي مسؤولية دعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدل على المستوى العالمي. ومن ثم فإن علينا، باعتبارنا قادة، واجبا تجاه جميع سكان العالم، ولا سيما أضعفهم، وبخاصة أطفال العالم، فالمستقبل هو مستقبلهم.

3 - إننا نؤكد من جديد التزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده التي ثبت أنها صالحة لكل زمان ومكان، بل أنها قد ازدادت أهمية وقدرة على الإلهام مع ازدياد الاتصال والتداعم بصورة مستمرة بين الأمم والشعوب.

4 - إننا مصممون على إقامة سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم وفقا لمبادئ الميثاق ومقاصده. وإننا نكرس أنفسنا مجددا لدعم كل الجهود الرامية إلى دعم المساواة بين جميع الدول في السيادة، واحترام سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وحل المنازعات بالوسائل السلمية، ووفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، وحق الشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام ما لجميع الناس من حقوق متساوية دون أي تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، والتعاون الدولي على حل المشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذات الطابع الإنساني.

5 - وإننا نعتقد أن التحدي الأساسي الذي نواجهه اليوم هو ضمان جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم. ذلك لأن العولمة، في حين أنها توفر فرصا عظيمة، فإن تقاسم فوائدها يجري حاليا على نحو يتسم إلى حد بعيد بعدم التكافؤ وتوزع تكاليفها بشكل غير متساو. ونحن ندرك أن البلدان

النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تواجه صعوبات خاصة في مجابهة هذا التحدي الأساسي. ولذا فإن العولمة لا يمكن أن تكون شاملة ومنصفة تماما للجميع إلا إذا بذلت جهود واسعة النطاق ومستمرة لخلق مستقبل مشترك يرتكز على إنسانيتنا المشتركة بكل ما تتسم به من تنوع. ويجب أن تشمل هذه الجهود سياسات وتدابير على الصعيد العالمي تستجيب لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتصاغ وتنفذ بمشاركة فعلية من تلك البلدان.

6 - إننا نعتبر قيما أساسية معينة ذات أهمية حيوية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. ومن هذه القيم:

- الحرية - للرجال والنساء الحق في أن يعيشوا حياتهم وأن يربوا أولادهم وبناتهم بكرامة وفي مأمن من الجوع والخوف من العنف أو القمع أو الظلم. وخير سبيل لضمان هذه الحقوق هو الحكم النيابي الديمقراطي المستند إلى إرادة الشعوب.
- المســاواة - يجب عدم حرمان أي فرد أو أمة من فرصة الاستفادة من التنمية. ويجب ضمان المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص للرجل والمرأة.
- التضامن- يجب مواجهة التحديات العالمية على نحو يكفل توزيع التكاليف والأعباء بصورة عادلة وفقا لمبدأي الإنصاف والعدالة الاجتماعية الأساسيين. ومن حق الذين يعانون، أو الذين هم أقل المستفيدين، أن يحصلوا على العون من أكبر المستفيدين.
- التسامح- يجب على البشر احترام بعضهم البعض بكل ما تتسم به معتقداتهم وثقافاتهم ولغاتهم من تنوع. وينبغي ألا يخشى مما قد يوجد داخل المجتمعات أو فيما بينها من اختلافات، كما لا ينبغي قمعها، بل ينبغي الاعتزاز بها باعتبارها رصيدا ثمينا للبشرية. وينبغي العمل بنشاط على تنمية ثقافة السلام والحوار بين جميع الحضارات.
- احترام الطبيعة - يجب توخي الحذر في إدارة جميع أنواع الكائنات الحية والموارد الطبيعية، وفقا لمبادئ التنمية المستدامة. فبذلك وحده يمكن الحفاظ على الثروات التي لا تقدر ولا تحصى التي توفرها لنا الطبيعة ونقلها إلى ذريتنا. ويجب تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية غير المستدامة، وذلك لصالح رفاهنا في المستقبل ورفاهية ذريتنا.
- تقاسم المسؤولية - يجب أن تتقاسم أمم العالم مسؤولية إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي، والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، والاضطلاع بهذه المسؤولية على أساس تعدد الأطراف. والأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الأكثر عالمية والأكثر تمثيلا في العالم يجب أن تؤدي الدور المركزي في هذا الصدد.

7 - ولتحويل هذه القيم المشتركة إلى إجراءات، حددنا أهدافا رئيسية نعلق عليها أهمية خاصة.

ثالثا - التنمية والقضاء على الفقر

11 - لن ندخر أي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان، الرجال والنساء والأطفال، من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية، التي يعيش فيها حاليا أكثر من بليون شخص. ونحن ملتزمون بجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان وبتخليص البشرية قاطبة من الفاقة.

12 - لذلك نقرر أن نهيئ - على الصعيدين الوطني والعالمي - بيئة مؤاتية للتنمية وللقضاء على الفقر.

13 - إن النجاح في تحقيق هذه الأهداف يعتمد، في جملة أمور، على توافر الحكم الرشيد في كل بلد. ويتوقف أيضا على وجود حكم سليم على الصعيد الدولي، وعلى الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية. ونحن ملتزمون بوجود نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز والقابلية للتنبؤ به ويرتكز على القانون.

14 - نشعر بالقلق إزاء ما تواجهه البلدان النامية من عقبات في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل تنميتها المستدامة. ولذا سنبذل قصارى جهدنا لكفالة نجاح الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في عام 2001.

15 - نتعهد أيضا بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا ونرحب في هذا الصدد بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في شهر أيار/مايو 2001، وسوف نعمل على كفالة نجاحه. وندعو البلدان الصناعية إلى القيام بما يلي:

- اعتماد سياسة تسمح أساسا بوصول جميع صادرات أقل البلدان نموا إلى أسواقها دون فرض رسوم أو حصص عليها، وذلك بحلول موعد انعقاد ذلك المؤتمر؛
- تنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دون مزيد من الإبطاء؛ والموافقة على إلغاء جميع الديون الثنائية الرسمية المستحقة على تلك البلدان مقابل تحمّلها التزامات قابلة للإثبات بالتقليل من الفقر؛ و
- منح المساعدة الإنمائية بقدر أكبر من السخاء، ولا سيما للبلدان التي تبذل جهودا حقيقية لتوظيف مواردها للتقليل من الفقر.

6 - نحن مصممون أيضا على الاهتمام بمشاكل ديون البلدان النامية المنخفضة أو المتوسطة الدخل، بصورة شاملة وفعالة باتخاذ تدابير متنوعة على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل.

17 - نقرر أيضا الاهتمام بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة، بتنفيذ برنامج عمل بربادوس ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرين تنفيذا سريعا وتاما. ونحث المجتمع الدولي على كفالة مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة، لدى وضع مؤشر لمواطن الضعف.

18 - إننا ندرك الاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، ونحث المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف على حد سواء على زيادة المساعدات المالية والتقنية المقدمة إلى هذه الفئة من البلدان لتلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة ولمساعدتها على التغلب على العوائق الجغرافية من خلال تحسين نظمها للنقل العابر.

19 - نقرر كذلك ما يلي:

- أن نخفض إلى النصف، بحلول سنة 2015، نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، ونسبة سكان العالم الذين يعانون من الجوع، ونسبة السكان الذين لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب أو دفع ثمنها.

- أن نكفل، بحلول ذلك العام نفسه، أن يتمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وأن يتمكن الأولاد والبنات من الالتحاق بجميع مستويات التعليم على قدم المساواة.
- أن ينخفض معدل وفيات الأمهات، بحلول ذلك العام نفسه، بمقدار ثلاثة أرباع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار ثُلثي معدلاتهما الحالية.
- أن يوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ووباء الملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى التي يعاني منها البشر وشروعها في الانحسار بحلول ذلك التاريخ.
- تقديم مساعدة خاصة إلى الأطفال الذين أمسوا يتامى بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).
- تحقيق تحسُّن كبير في حياة 100 مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة وفقا لما اقترح في مبادرة "مدن خالية من الأحياء الفقيرة"، وذلك بحلول عام 2020.

20- نقرر أيضا ما يلي:

- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما وسيلتين فعالتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض، ولحفز التنمية المستدامة فعلا.
- وضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب في كل مكان فرص حقيقية للحصول على عمل لائق ومنتج.
- تشجيع صناعة المستحضرات الطبية على جعل العقاقير الأساسية متاحة على نطاق أوسع ومتيسرة لجميع الأشخاص الذين يحتاجون إليها في البلدان النامية.
- إقامة شراكات متينة مع القطاع الخاص ومع منظمات المجتمع المدني، سعيا إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر.
- كفالة أن تكون فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، متاحة للجميع، وفقا للتوصيات الواردة في الإعلان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة2000.

رابعا - حماية بيئتنا المشتركة

21 - يجب أن نبذل قصارى جهودنا لتحرير البشرية جمعاء، وقبل أي شيء آخر تحرير أبنائنا وأحفادنا، من خطر العيش على كوكب أفسدته الأنشطة البشرية على نحو لا رجعة فيه، ولم تعد موارده تكفي لإشباع احتياجاتهم.

22 - نؤكد مجددا دعمنا لمبادئ التنمية المستدامة، بما في ذلك المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن 21، المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

23 - لذلك نقرر، أن نطبق، في جميع أنشطتنا البيئية، أخلاقيات جديدة لحفظ الطبيعة ورعايتها، ونقرر كخطوة أولى ما يلي:

- بذل قصارى جهودنا لضمان بدء نفاذ بروتوكول كيوتو في موعد لا يتجاوز الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام 2002، والشروع في الخفض المطلوب لانبعاثات غازات الدفيئة.
- تكثيف الجهود الجماعية لإدارة الغابات بجميع أنواعها وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة.
- الحث بشدة على تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر تنفيذا تاما في البلدان التي تتعرض لجفاف أو لتصحر أو لكليهما بصورة خطيرة، ولا سيما في أفريقيا.

- وقف الاستغلال غير المحتمل لموارد المياه، بوضع استراتيجيات لإدارة المياه على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، بما يعزز إمكانية الحصول عليها بصورة عادلة مع توافرها بكميات كافية.
- تكثيف التعاون من أجل خفض عدد وآثار الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان.
- كفالة حرية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتسلسل الجين البشري (مجموعة العوامل الوراثية).

خامسا ـ حقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم الرشيد

24 - لن ندخر جهدا في تعزيز الديمقراطية وتدعيم سيادة القانون، فضلا عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا، بما في ذلك الحق في التنمية.

25 - لذلك نقرر ما يلي:

- احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتقيد بأحكامه بصورة تامة.
- السعي بشدة من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع وتعزيزها بصورة تامة في جميع بلداننا.
- تعزيز قدرات جميع بلداننا على تطبيق المبادئ والممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات.
- مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- اتخاذ تدابير لكفالة احترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين والعمال المهاجرين وأسرهم، والقضاء على الأفعال العنصرية وكراهية الأجانب المتزايدة في مجتمعات كثيرة، وتعزيز زيادة الوئام والتسامح في جميع المجتمعات.
- العمل بصورة جماعية لجعل العمليات السياسية أكثر شمولا، مما يسمح بمشاركة جميع المواطنين فيها بصورة حقيقية في مجتمعاتنا كافة.
- كفالة حرية وسائط الإعلام لكي تؤدي دورها الأساسي، وضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات.

سادسا ـ حماية المستضعفين

26 - لن ندخر جهدا في كفالة تقديم كل المساعدات والحماية الممكنة إلى الأطفال وجميع السكان المدنيين الذين يعانون بصورة جائرة من آثار الكوارث الطبيعية وعمليات الإبادة الجماعية والصراعات المسلحة وغيرها من حالات الطوارئ الإنسانية، حتى يمكنهم استئناف حياتهم الطبيعية في أقرب وقت ممكن. لذلك نقرر ما يلي:

- توسيع نطاق حماية المدنيين في حالات الطوارئ المعقدة، وتعزيز هذه الحماية وفقا للقانون الإنساني الدولي.
- تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك تقاسم أعباء المساعدة الإنسانية المقدمة إلى البلدان المستقبلة للاجئين وتنسيق تلك المساعدة، ومساعدة كل اللاجئين والمشردين على العودة طوعا إلى ديارهم في ظروف تصون أمنهم وكرامتهم، وإدماجهم بسلاسة في مجتمعاتهم.
- التشجيع على التصديق على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين المتعلقين بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، وببيع الأطفال وبغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال، وتنفيذ ذلك بصورة تامة.

الملحق الثالث

الحق في التنمية 2006

إن مجلس حقوق الإنسان، إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يُشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإذ يُشير أيضاً إلى النتائج التي تمخضت عنها جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ يُشير كذلك إلى إعلان الحق في التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 128/41 المؤرخ 4 كانون الأول/ديسمبر 1986،

وإذ يؤكد على إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام 1993، (A/CONF.157/24 [Part I]، الفصل الثالث)،

وإذ يُذكِّر بجميع قرارات الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان بشأن الحق في التنمية،

وإذ يُشدّد على الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة 251/60 المؤرخ 15 آذار/مارس 2006 المنشئ لمجلس حقوق الإنسان،

وإذ يُرحِّب بالنتائج التي تمخضت عنها الدورة السابعة للفريق العامل المعني بالحق في التنمية التابع للجنة حقوق الإنسان، المعقودة في الفترة من 9 إلى 13 كانون الثاني/يناير 2006، وهي النتائج الواردة في تقرير الفريق العامل (E/CN.4/2006/26)،

وإذ يضع في اعتباره الفقرة 6 من قرار الجمعية العامة 251/60،

1- يؤيِّد الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدها بتوافق الآراء الفريق العامل المعني بالحق في التنمية في دورته السابعة؛

2- يُقرِّر تجديد ولاية الفريق العامل لمدة سنة واحدة؛

3- يطلب إلى فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالحق في التنمية أن تجتمع لمدة خمسة أيام عمل قبل نهاية عام 2006 بغية تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الفريق العامل عن دورته السابعة؛

4- يطلب إلى الفريق العامل أن يجتمع لمدة خمسة أيام عمل خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2007؛

5- يطلب إلى اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، أو آلية مشورة الخبراء التي ستخلفها، أن تواصل عملها الجاري بشأن الحق في التنمية وفقاً للأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان، وعملاً بالمقررات التي سيتخذها مجلس حقوق الإنسان؛

6- يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تتخذ جميع التدابير الضرورية وأن تُخصِّص الموارد اللازمة من أجل التنفيذ الفعال لهذا القرار؛

7- يُقرر النظر في التقرير المقبل للفريق العامل عن دورته التي ستُعقد في آذار/مارس - نيسان/أبريل 2007.

الجلسة 22/ 30 حزيران/يونيه 2006[اعتُمد القرار بدون تصويت.]

الملحق الرابع
الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة

البنك الدولي

http://go.worldbank.org/EWHNEC0A40

في سبتمبر/أيلول عام 2000 قامت الأمم المتحدة بعقد مؤتمر قمة الألفية حيث التزمت 189 دولة عضواً في الأمم المتحدة بالعمل من أجل خلق عالم يكون فيه التخلص من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على قمة الأولويات. وقد وقَّع على إعلان الألفية 147 رئيس دولة، وتم تمرير هذا الإعلان بإجماع أعضاء الجمعية العمومية للأمم المتحدة. وتمخضت عن هذا الإعلان الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي كانت أيضاً نتيجة للمؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينيات من القرن العشرين.

وتركز الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة جهود المجتمع الدولي على تحقيق تحسينات كبيرة يمكن قياسها على حياة الناس مع حلول عام 2015. كما حددت مقاصد ومقاييس معيارية لقياس النتائج ليس فقط على مستوى البلدان النامية ولكن أيضاً على مستوى البلدان الغنية التي تساعد في تمويل البرامج الإنمائية، وكذلك على مستوى المؤسسات متعددة الأطراف التي تساعد البلدان على تنفيذ هذه البرامج.

تعتبر الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الجديدة الواردة فيما يلي بمثابة دليل استرشادي للمجهودات التي تبذلها بالفعل جميع المنظمات العاملة في مجال التنمية، وقد تم قبول هذه الأهداف كإطار لقياس معدل التقدم في عملية التنمية.

- القضاء على الفقر المدقع والجوع
- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل
- تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة
- تخفيض معدل وفيات الأطفال
- تحسين صحة الأمهات
- مكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض
- ضمان الاستدامة البيئية
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

الأسئلة الأكثر تكراراً

من وجهة نظر البنك الدولي كيف يتسنى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة؟

حتى يتسنى تحقيق نتائج على درب الوصول للأهداف الإنمائية الذي يتعين بلوغه بحلول عام 2015، ينبغي على البلدان النامية والبلدان المتقدمة والوكالات الإنمائية بذل الكثير في هذا الشأن. ومن الممكن تخفيض أعداد الفقراء في العالم إلى النصف بحلول عام 2015 إذا قامت البلدان الغنية بتخفيض العوائق والقيود التي

تفرضها على التجارة وزيادة المعونات الأجنبية، وإذا قامت البلدان الفقيرة بزيادة الاستثمار في صحة وتعليم مواطنيها. وعلى الرغم من أن النجاح يعتمد على ما تقوم به البلدان النامية – التي يتعين عليها أن توجه عملية التنمية لديها – ينبغي على الدول الغنية أن تقوم بدورها في تحقيق المقاصد التي وردت في الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، المتمثل في إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

ومن رأينا أن هذه الخطوات الأربع التالية تعتبر أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة:

- المُضي قدماً في محادثات التجارة العالمية لتخفيض الإجراءات الحمائية للمنتجات الزراعية، وهو إجراء من شأنه تخفيض أعداد الفقراء في البلدان النامية. وسيمكن نجاح تلك المباحثات البلدان النامية من تحقيق مكاسب تبلغ حوالي 350 بليون دولار أمريكي بحلول عام 2015، وهو مبلغ كاف لانتشال 140 مليون شخص من براثن الفقر.
- تمويل الإعفاءات من الديون بصورة لائقة، مما يمكن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من طرح عبء الديون التي لا تقدر على تحملها من على كاهلها.
- زيادة تحقيق مقاصد "التعليم للجميع"، ويتضمن ذلك إتاحة 80 مليون مكان جديد في المدارس في أفريقيا، وذلك لأنه لا توجد استراتيجية منفردة أكثر فعالية في محاربة الفقر من التعليم.
- إتاحة المزيد من الموارد الأساسية والإضافية بالنسبة لأمراض السل والملاريا وفيروس ومرض الإيدز، وذلك للتخلص من الأمراض التي يمكن الوقاية منها والتي تدمر السكان في البلدان الفقيرة.

وفضلاً عن هذا، من الضروري التوصل إلى اتفاق جديد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وذلك حتى يتسنى إتاحة فرصة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

- يجب على البلدان النامية التصدي للفساد واتخاذ سلسلة من الخطوات الضرورية لتحقيق انفتاح اقتصادي لتشجيع الاستثمار، والتجارة والنمو الذي سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل.
- يتعين على البلدان المتقدمة التي تعمل مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي أن تحسن من كم ونوعية المعونات الإنمائية.
- يجب إتاحة الموارد المطلوبة للتصدي لمحو الأمية والفقر والمرض للبلدان الراغبة في الإصلاح.
- يجب اتخاذ مبادرات جريئة لتعبئة الأموال من أسواق رأس المال الدولية لمضاعفة المعونات المتاحة من حوالي 50 بليون دولار أمريكي سنوياً إلى 100 بليون دولار أمريكي، وذلك نظراً لضرورة التكاتف في توفير الموارد التمويلية اللازمة لمواجهة تلك التحديات.

للاطلاع على تقييم بشأن موقف مكافحة الفقر والوضع الراهن للأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الجديدة، يرجى الاطلاع على تقرير البنك الدولي الصادر بعنوان، "الشراكات في التنمية، التقدم المحرز في الحرب على الفقر."

الأسئلة الأكثر تكراراً

كيف كانت استجابة البنك في مواجهة نقص استثمارات القطاع الخاص في البنية الأساسية في البلدان النامية؟

إدراكاً منا للدور الأساسي المنوط بنا للوفاء بالاحتياجات العالمية للتمويل المرتبط بالبنية الأساسية وتقديم المشورة في مجال السياسات، فقد أدرجنا كل ما يتعلق بالبنية الأساسية على رأس أولويات أجندتنا الإنمائية لتخفيض أعداد الفقراء وتحفيز النمو الاقتصادي. وقمنا بوضع خطة عمل للبنية الأساسية، تتضمن أساليب ابتكارية لتمويل مشروعات البنية الأساسية. وطبقاً لهذه الخطة، نقوم باستخدام الأدوات الجديدة و/أو القائمة

بصورة أكثر فعالية، ويتضمن ذلك مجموعة واسعة النطاق من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومصادر التمويل، وتمويل المشروعات على الأصعدة الإقليمية والوطنية ودون الوطنية. ويمثل هذا أهمية خاصة على صعيد البلديات، حيث يتم تقديم العديد من خدمات البنية الأساسية التي تتطلب مزيداً من المشاركة المحلية. هذا وقد قمنا بتعزيز القاعدة المعرفية والعمل التحليلي القُطري فيما يتعلق بالبنية الأساسية لإتاحة إطار أفضل للحوار المعني بالسياسات وصنع القرار.

هل يعني تركيز البنك الدولي على البنية الأساسية أن التركيز على قضايا التنمية الاجتماعية مثل التعليم والصحة سوف يكون أقل؟

الأمر على العكس تماماً، حيث إن تجديد التركيز على البنية الأساسية له أثر إيجابي أكبر على التعليم والصحة. فالاستثمارات في البنية الأساسية تحقق العديد من المزايا على نطاق اجتماعي عريض. والاستثمارات في خدمات الصرف الصحي والمياه من شأنها أن تؤدي إلى تحسين الصحة. ويرتبط بالتعليم توافر المواصلات والكهرباء ووسائل الاتصالات بصورة ملائمة، ويساعد كل هذا على التحاق الأطفال بالمدارس، وكذلك حصولهم على مستويات أعلى من التعلّم. وتمكن مرافق البنية الأساسية في المناطق الريفية الناس من إدرار الدخل عن طريق إنتاج المحاصيل والسلع باستخدام أنظمة الري وشبكات الكهرباء. كما أن الطرق ـ التي يتم إنشاؤها في المناطق الريفية ـ تتيح القدرة على الوصول إلى الأسواق. وتساعد الاستثمارات في وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية على بناء الأسواق وربط البائعين والمشترين بتكاليف شديدة الانخفاض. وأخيراً، نجد أن الاستثمارات في مجال الري تمثل أهمية في عملية تجميع وتخزين المياه، وهو أمر ضروري لحماية شعوب البلدان النامية من الفيضانات، والجفاف اللذين يصيبان اقتصادات البلدان النامية بصدمات هائلة.

هل يقوم البنك الدولي بتحليل نتائج استثماراته في البنية الأساسية؟

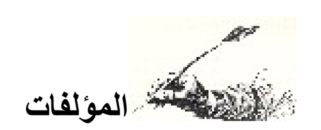
نعم. وذلك لأن خطة العمل لدينا الخاصة بالبنية الأساسية تتيح لنا أدوات تحليلية جديدة تمكننا من زيادة تحليل الاستثمارات في البنية الأساسية. وهذا العمل التحليلي يساعدنا على أن نفهم ونقيس المتغيرات الرئيسية الخاصة بتقديم الخدمات وذلك على نحو أفضل، وتتمثل هذه المتغيرات ـ على سبيل المثال ـ في مدى إمكانية الحصول على الخدمات والقدرة على تحمل تكلفتها. فعلى سبيل المثال، في بعض المناطق الريفية في أمريكا اللاتينية، وُجد أن الأسر المعيشية الفقيرة تنفق 70 في المائة من دخلها على وسائل النقل والمواصلات. وهذه المعلومات تمثل أهمية لأنها تساعدنا على أن نركز استثماراتنا في وسائل النقل والمواصلات، وذلك حتى تصل خدماتنا لهذه الأسر المعيشية، وحتى نقلل من نفقاتها على هذه الخدمة. ويساعد أيضاً العمل التحليلي المُحسن على قياس التقدم المحرز بصورة أكثر فعالية.

البنك الدولي:آخر تاريخ للتحديث: يونيو/حزيران 2005



صالح خليل أبوأصبع

- دكتوراة في الاتصال الجماهيري –جامعة هوارد /واشنطن
- دكتوراة في النقد الأدبي والأدب المقارن – جامعة القاهرة
- أستاذ الاتصال الجماهيري بجامعة فيلادلفيا



المؤلفات

أولا : في الاتصال

1. **الإعلام والتنمية : نموذج مقترح للاتصال التنموي** (دبي:مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر 1985).
2. **قضايا إعلامية** (ط2 دار مجدلاوي 2005).
3. **دراسات في الإعلام والتنمية العربية** " تحرير وتقديم " (دبي:مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر 1989).
4. **الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة،** (ط5عمان : دار مجدلاوي ، 2006).
5. **مناهج البحث الإعلامي**- تأليف ويمير ودومينك (ترجمة)(ط2 عمان :دار آرام للدراسات والنشر 1998).
6. **إدارة المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي** (ط2 عمان : دار آرام للدراسات والنشر1997)
7. **العلاقات العامة والاتصال الإنساني** (ط3 مزيدة عمان : دار الشروق ،2008)
8. **الاتصال الجماهيري** (عمان : دار الشروق 1999)
9. **تحديات الإعلام : المصداقية الحرية والهيمنة الثقافية** (عمان : دار الشروق 1999)
10. **نصوص تراثية في ضوء علم الاتصال** (ط2 عمان : دار البركة 2008 للنشر والتوزيع).
11. **فنون الكتابة الإعلامية : فن المقالة** . بالاشتراك مع د.محمد عبيدالله (عمان : دار مجدلاوي 2001).
12. **استراتيجيات الاتصال وسياساته وتأثيراته**. (عمان : دار مجدلاوي 2005)
13. **في الثقافة الإعلامية** (عمان :الدائرة الثقافية - أمانة عمان الكبرى 2008)
14. **الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي** " تحرير وتقديم ومشاركة بمجموعة دراسات " جامعة فيلادلفيا عمان 2009)
15. **الدعاية والرأي العام : مفاهيم وتطبيقات عمان** : دار مجدلاوي - دار البركة 2009"
16. **AFRO-ARAB CENTRICITY: A MODE FOR DEVELOPMENT COMMUNICATION** (CANADA, ONTRIO: JERUSALEM INTERNATIONAL PUBLISHINGHOUSE,1982)

ثانيا : في الأدب

أ – في النقد الأدبي :

1. **فلسطين في الرواية العربية** (بيروت : مركز الأبحاث 1975). (تحت الطبع 2009)
2. **قراءات في الأدب** (طرابلس : الشركة العامة للنشر والتوزيع 1978).
3. **الحركة الشعرية في فلسطين المحتلة** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1978). (تحت الطبع 2009)
4. **الرواية الفلسطينية والمنفى : الجزيرة العربية مكانا** :(الشارقة : اتحاد كتاب الإمارات 2001)
5. **قراءات في الثقافة والأدب** (تحت الطبع 2009)
6. **مطالعات في أدب المقاومة وثقافتها: فلسطين بين تحدي الوجود وثقافة التحدي** (تحت الطبع 2009)

ج- قصص قصيرة :

1. **عراة على ضفة النهر** (القاهرة : مطبعة المعرفة 1972).
2. **محاكمة مديد القامة** (بيروت : دار القدس 1975).
3. **أميرة الماء** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1978).
4. **وجوه تعرف الحب** (قبرص : دار الملتقى 1992)
5. **قصص بلون الحب** : المجموعات القصصية (2001).

د- كتب عامة :

1. **الحق والبندقية** (طرابلس : الشركة العامة للتوزيع والنشر 1980).
2. **في الفكر والحضارة** " تحرير وتقديم " (عمان: دار البركة 2005)

هـ : كتب مشارك فيها بمقال واحد أو أكثر :

1- **كتاب ندوة أقسام الإعلام بالجامعات العربية: أعمال الندوة بحوثها وتوصياتها** - بحث في مفاهيم الاتصال في التراث العربي ،(العين - جامعة الإمارات العربية، 1984).
2. **العرب وتحديات الهيمنة والعولمة** " وسائل الاتصال الجماهيري والأخلاق ، رؤية لمسؤولية الإعلام الأخلاقية في القرن الحادي والعشرين "(المغرب – الرباط ، المجلس القومي للثقافة العربية 1997).
3. **العولمة والهوية** ، بالاشتراك مع آخرين: "Tribes in A Wired Global Village: Mass Communication Challenges in the Era of Globalization" (عمان: جامعة فيلادلفيا : 1999).
4. **نحو دراسة تأصيلية للرواية الفلسطينية المعاصرة** ، بالاشتراك مع آخرين. بحث بعنوان :" الدراما والفنتازيا في الرواية الفلسطينية " (فلسطين – رام الله مركز أوغاريت للنشر والترجمة ، ط1، 2000) .

5. **الأدباء العرب في مواجهة التحديات** ، بالاشتراك مع آخرين . بحث بعنوان :" الكلمة والمصداقية عربياً بين ثوابت الثقافة ومتغيرات الإعلام "(عمّان: الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب ، د.ت)
6. **-Libya Terrorist or Terrorized:** An Inquiry into Politics, Ideology &Communication Coeditor. Ontario, Canada: Jerusalem International Publishing House, 1982
7. **Readings in Mass Communicatio,** BY Nabeel Jurdi (EDITOR) The Book Shop, 1983- AL-AIN-U.A.E.

و : تحرير وإشراف

كتب من إصدارات كلية الآداب والفنون –جامعة فيلادلفيا:

1. العولمة والهوية (عمان -منشورات جامعة فيلادلفيا1999)
2. الحداثة وما بعد الحداثة (عمان -منشورات جامعة فيلادلفيا2000)
3. الحوار مع الذات (عمان -منشورات جامعة فيلادلفيا2004)
4. استشراف المستقبل (عمان -منشورات جامعة فيلادلفيا2005)
5. ثقافة المقاومة (مجلدان) (عمان -منشورات جامعة فيلادلفيا2006)
6. ثقافة الخوف (مجلدان) (عمان -منشورات جامعة فيلادلفيا 2008)
7. ثقافة الصورةالإطار النظري (عمان -منشورات جامعة فيلادلفيا2008)
8. ثقافة الصورة في الأدب والنقد (عمان -منشورات جامعة فيلادلفيا 2008)
9. ثقافة الصورة في الإعلام (عمان -منشورات جامعة فيلادلفيا2008)
10. ثقافة الصورة في الفنون (عمان -منشورات جامعة فيلادلفيا 2008)
11. أوراق فيلادلفيا : بحوث محكمة (عمان -منشورات جامعة فيلادلفيا2004)

للاتصال بالكاتب

Fax (962-6) 4799048 **فاكس**

P. O. Box (123) Philadelphia, 19392 Jordan

بريد إلكتروني sabuosba2000 @ yahoo. Com

E.Mail , sabuosba @ gmail.com **بريد إلكتروني**